

# الموسم عبد الجنائنة

جندى عبد الملك

الجزء الرابع  
رشوة - ظروف الجريمة















# الموسوعة الجنائية

تأليف

جندي عبد الملك

للخار بمكة استاذ عصر الألفية

## الجزء الرابع

رشرة - ظروف الجريمة

الطبعة الثانية

دار العلم للجميع

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة

## فهرس الجزء الرابع من الموسوعة الجنائية

صفحة

بيان أهم المراجع التي أشير إليها في هذا الجزء . . . . .	
في الرشوة . . . . .	١
الفصل الأول - في مسائل عمومية . . . . .	٢
الفصل الثاني - في رشوة الموظفين ومن في حكمهم . . . . .	٨
المبحث الأول - في أركان الجريمة . . . . .	٨
الركن الأول : صفة المرتشي . . . . .	٩
الركن الثاني : الوعد أو العطاء . . . . .	١٣
الركن الثالث : أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه . . . . .	١٨
المبحث الثاني - في الاتجار بالنفوة . . . . .	٢٧
المبحث الثالث - في الجريمة التامة والشروع . . . . .	٣١
المبحث الرابع - في عقاب الجريمة . . . . .	٤١
المبحث الخامس - في الاعفاء من العقوبة . . . . .	٤٣
المبحث السادس - في بيان الواقعة في الحكم . . . . .	٤٥
الفصل الثالث - في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ع . . . . .	٤٥
الفصل الرابع - في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع . . . . .	٤٩
في تجارة الرقيق . . . . .	٥٣
الفصل الأول - في النخاسة . . . . .	٥٣
الفصل الثاني - في الرقيق الأبيض . . . . .	٥٩
في الزنا . . . . .	٦٢
الفصل الأول - عموميات . . . . .	٦٣

٧٠	الفصل الثاني - في زنا الزوجة
٧٠	المبحث الأول - في أركان الجريمة
٧٤	المبحث الثاني - في محاكمة الزوجة الزانية
٩٣	المبحث الثالث - في شريك الزوجة الزانية
١٠١	الفصل الثالث - في زنا الزوج
١٠٦	الفصل الرابع - في أدلة الزنا
١١٥	الفصل الخامس - في عقوبة الزنا
١١٥	الفصل السادس - في الدعوى المدنية في جريمة الزنا
١١٨	الفصل السابع - في بيان واقعة الزنا في الحكم
١٢١	في نظام السجون في مصر
١٢٢	الفصل الأول - في تطور نظام السجون
١٢٧	الفصل الثاني - في قسم السجون والمجونين
١٣٣	الفصل الثالث - في الشغل ووسائل الإصلاح
١٤٠	الفصل الرابع - في الادارة والتأديب والمراقبة
١٥٠	الفصل الخامس - في الجرائم التي يحاكم عليها المجون أمام القضاء
١٥٣	الفصل السادس - في قبول المجونين بالسجن والإفراج عنهم
١٥٧	في السرقة
١٦٠	عمومات
١٦١	الفصل الأول - في أركان الجريمة
١٦١	الركن الأول : الاختلاس
٢٠٠	الركن الثاني : شيء منقول
٢٠٦	الركن الثالث : ملك الغير
٢٣١	الركن الرابع : القصد الجنائي
٢٣٩	الفصل الثاني - في الجريمة التامة والشروع
٢٤٧	الفصل الثالث - في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٣١٢ ع

٢٥٦	سنة
٢٥٦	التصل الرابع - في أنواع السرقات . . . . .
٢٥٧	الفرع الأول - في السرقات المحدودة من الجنح . . . . .
	المبحث الأول - السرقة البسيطة المنصوص عليها في
٢٥٧	المادة ٣١٨ ع . . . . .
٢٥٧	المبحث الثاني - السرقات المنصوص عليها في المادة ٣١٧ ع . . . . .
٢٥٨	أنواع الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ ع . . . . .
٢٥٨	النوع الأول : المكان . . . . .
٢٦٤	النوع الثاني : الزمان . . . . .
٢٦٦	النوع الثالث : تعدد المرتكبين . . . . .
٢٦٨	النوع الرابع : الوسائل . . . . .
٢٨٠	النوع الخامس : صفة الجاني . . . . .
	ملاحظة عامة على الظروف المشددة الواردة في
٢٨٧	المادة ٣١٧ ع . . . . .
	المبحث الثالث - في الحالة المخففة المنصوص عليها في
٢٨٨	المادة ٣١٩ ع . . . . .
٢٨٩	المبحث الرابع - في عقاب السرقات المحدودة من الجنح . . . . .
٢٩٢	الفرع الثاني - في السرقات المحدودة من الجنايات . . . . .
٢٩٣	المبحث الأول - في السرقة باكره . . . . .
	المبحث الثاني - في السرقات التي تقع بانضمام عدة ظروف
٣٠٣	مشددة . . . . .
٣٠٥	المبحث الثالث - في السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية
	المبحث الرابع - في السرقات التي تحصل ليلا من شخصين
٣١٠	فأكثر مع حمل سلاح . . . . .
	المبحث الخامس - ملاحظة . على الظروف المشددة الواردة
٣١٠	في الفقر ٢١٢ إلى ٣١٦ ع . . . . .

صفحة	
٣١١	الفصل الخامس - في بيان واقعة السرقة ورقابة محكمة النقض
٣١٦	في سرقة الأوراق الرسمية المودعة
٣٢٤	في سرقة السندات والأوراق المقدمة للمحاكم
٣٢٧	في سقوط الدعوى والعقوبة بمضى المدة
٣٢٩	الفصل الأول - في التقادم الجنائي بوجه عام
٣٣٢	الفصل الثاني - في سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة
٣٣٢	الفرع الأول - في مدى التقادم
٣٣٣	الفرع الثاني - في مدة التقادم
٣٣٣	المبحث الأول - في تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها
٣٥١	المبحث الثاني - في انقطاع مدة التقادم
٣٦٣	المبحث الثالث - في إيقاف مدة التقادم
٣٦٦	الفرع الثالث - في آثار التقادم
٣٧٥	الفصل الثالث - في سقوط العقوبة بمضى المدة
٣٧٥	الفرع الأول - في مدى سقوط العقوبة
٣٧٧	الفرع الثاني - في مدة سقوط العقوبة
٣٧٧	المبحث الأول - في تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها
٣٨٥	المبحث الثاني - في انقطاع المدة وإيقافها
٣٩١	الفرع الثالث - في آثار سقوط العقوبة
٣٩٢	في احراز وحمل الأسلحة
٤٠٥	في الشروع
٤٠٦	الفصل الأول - عمومات
٤١٢	الفصل الثاني - في أركان الشروع
٤١٢	الركن الأول : البدء في التنفيذ
٤٢٩	الركن الثاني : القصد



الركن الثالث : عدم عدول القاعل بارادته . . . . .	٤٣١
الفصل الثالث - في صور الشروع . . . . .	٤٣٤
الفصل الرابع - في الجريمة المستحيلة . . . . .	٤٣٧
الفصل الخامس - في العقاب على الشروع . . . . .	٤٥٢
الفصل السادس - في بيان واقعة الشروع في الحكم ورقابة محكمة التفض	٤٥٨
في شهادة الزور واليمين الكاذبة . . . . .	٤٦٠
حكمه العقاب على شهادة الزور واليمين الكاذبة . . . . .	٤٦١
الباب الأول - في شهادة الزور . . . . .	٤٦٢
الفصل الأول - في أركان الجريمة . . . . .	٤٦٣
الركن الأول : الشهادة . . . . .	٤٦٣
الركن الثاني : تغيير الحقيقة . . . . .	٤٧١
الركن الثالث : الضرر . . . . .	٤٧٨
الركن الرابع : القصد الجنائي . . . . .	٤٨٥
الفصل الثاني - في الشروع في الجريمة . . . . .	٤٨٧
الفصل الثالث - في عقاب الجريمة . . . . .	٤٨٧
الفصل الرابع - في المحاكمة على شهادة الزور . . . . .	٤٩١
الفصل الخامس - في بيان الواقعة في الحكم . . . . .	٤٩٦
الباب الثاني - في إكراه الشهود على عدم الشهادة أو على الشهادة زورا	٤٩٧
الباب الثالث - في اليمين الكاذبة . . . . .	٥٠١
في الضبطية القضائية . . . . .	٥٠٦
الفصل الأول - عوميات . . . . .	٥٠٨
الفصل الثاني - في نظام الضبطية القضائية . . . . .	٥١٢
الفصل الثالث - في المصادر التي يستقى منها مأمورو الضبطية القضائية	
معلوماتهم . . . . .	٥١٧
الفصل الرابع - في اختصاصات مأموري الضبطية القضائية . . . . .	٥٢٠

٥٢٠	الفرع الأول - في استكشاف الجرائم وإثبات حالتها وجمع الأدلة
٥٢٤	الفرع الثاني - في التحقيق . . . . .
٥٢٤	المبحث الأول - التحقيق في حالة التلبس بالجريمة . . .
٥٣٧	المبحث الثاني - التحقيق في حالة الانتداب من السلطة القضائية
٥٤١	المبحث الثالث - التحقيقات الإدارية . . . . .
٥٤٥	الفرع الثالث - في القبض . . . . .
٥٦٤	الفرع الرابع - في تفتيش المسكن . . . . .
٥٦٦	المبحث الأول - التفتيش بناء على ترخيص من القانون . .
٥٧٨	المبحث الثاني - التفتيش بناء على انتداب من سلطة التحقيق
٥٨٨	المبحث الثالث - التفتيش برضاء المتهم أو صاحب المنزل . .
٥٩٣	المبحث الرابع - في نتيجة التفتيش . . . . .
	الفصل الخامس - في شروط صحة أعمال الضبطية القضائية وما يترتب
٥٩٤	على الأعمال المخالفة للقانون . . . . .
	الفصل السادس - ملاحظات عامة على نظام الضبطية القضائية وكيف
٥٩٨	يمكن إصلاحه . . . . .
٦١٩	في ظروف الجريمة . . . . .
٦٢١	الفصل الأول - عوميات . . . . .
٦٢٥	الفصل الثاني - في تضم الظروف التي تغير العقوبة . . . .
٦٢٦	الفرع الأول - في الظروف المتعلقة بتخفيف الجريمة . . .
٦٢٢	الفرع الثاني - في الظروف المتعلقة بتنفيذ الجريمة . . .
٦٣٨	الفرع الثالث - في الظروف المتعلقة بنتائج الجريمة . . .
٦٤٢	الفصل الثاني - في الأعداء القانونية . . . . .
٦٤٢	الفرع الأول - في تعريف الأعداء وطبيعتها . . . . .
٦٤٥	الفرع الثاني - في أسباب الأعداء . . . . .
٦٤٥	المبحث الأول - في أسباب الأعداء العامة . . . . .
٦٤٧	المبحث الثاني - في أسباب الأعداء الخاصة . . . . .

٦٥١	الفرع الثالث - في آثار الأفعال . . . . .	سنة
٦٦٤	الفصل الثالث - في الظروف المخففة . . . . .	
٦٦٤	الفرع الأول - في تعريف الظروف المخففة . . . . .	
٦٦٩	الفرع الثاني - في أسباب الظروف المخففة والسلطة التي تقررها . . . . .	
٦٧٥	الفرع الثالث - في الجرائم التي يجوز فيها قبول الظروف المخففة . . . . .	
٦٧٧	الفرع الرابع - في آثار الظروف المخففة . . . . .	
	الفرع الخامس - في رقابة محكمة التخص ويان الظروف المخففة . . . . .	
٦٨٦	في الحكم . . . . .	
٦٨٨	الفصل الرابع - في الظروف المشددة . . . . .	
٦٩٢	الفصل الخامس - في اجتماع أسباب التخفيف وأسباب التشديد . . . . .	

## بيان اهم المراجع التي أشير اليها في هذا الجزء

---

### الكتب الافرنجية :

COMITÉ DE SURVEILLANCE JUDICIAIRE : Répertoire Alphabétique  
Notes et Circulaires, 2<sup>me</sup> éd. 1913.

DALLOZ : Recueil Périodique de jurisprudence.

„ : Répertoire Alphabétique.

„ : Supplément.

PANDECTES FRANÇAISES.

GARRAUD : Traité théorique et pratique du droit pénal français,  
3<sup>me</sup> éd.

GARRAUD : Traité théorique et pratique d'instruction criminelle et  
de procédure pénale.

GARÇON : Code pénal annoté.

CHAUVEAU ET HÉLIE : Théorie du Code pénal, 6<sup>me</sup> éd.

FAUSTIN HÉLIE : Traité de l'instruction criminelle, 2<sup>me</sup> éd.

BLANCHE : Etudes sur le Code pénal.

Le POITTEVIN : Code d'instruction criminelle annoté.

„ : Traité de la presse.

BARBIER : Code expliqué de la presse, 2<sup>me</sup> éd.

NYPELS ET SERVAIS : Code pénal belge interprété.

HAUS : Cour de droit criminel.

GRANDMOULIN : Le droit pénal égyptien idigène.

: La procédure pénale égyptienne.

### الكتب العربية :

- أحمد أمين : شرح قانون العقوبات الأهل : القسم الخاص .  
 علي زكي الصراي : شرح القسم العام من قانون العقوبات وجرائم القتل  
 والمجرم والعرب .  
 علي زكي الصراي : المبادئ الأساسية للتحقيقات والاجراءات الجنائية .  
 علي زكي الصراي : القضاء الجنائي .  
 علي بدوي : الأحكام العامة في القانون الجنائي ، الجزء الأول  
 محمد كامل مرسى : شرح قانون العقوبات ، القسم العام .  
 محمد كامل مرسى : والدكتور السعيد مصطفى السعيد : شرح قانون العقوبات المصري  
 الجديد ، الجزء الأول .  
 أحمد نجات : شرح قانون تحقيق الجنايات .  
 محمد عبد الهادي الجندي : التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل .  
 المجموعة الرسمية - القضاء - الحقوق - المحاكم - الاستقلال - الشرائع  
 - الحماية .









# في الرشوة

## De la corruption

المواد ١٠٣ إلى ١١١ ( تعاليل المواد ١٧٧ إلى ١٨٢ ع ف )

### ملخص

الفصل الأول — في مسائل عمومية . تعريف الرشوة ٢٠١ — الأصل في الرشوة الاتجار بالوظيفة ٢ — الخروج عن هذا الأصل في قانون سنة ١٩٠٤ وفي القانون الحالي ١٠٤ — أحكام الرشوة في القانون الفرنسي ٧٠٦ — الرشوة في القانون الإنجليزي ٩٠٨ — عناصر الرشوة : الرشوة الإيجابية والرشوة السلبية ١٠ — هل هناك المنصران بكونان جرعة واحدة أو جرعتين منفصلتين ؟ ١١ إلى ١٥ .

الفصل الثاني — في رشوة الموظفين ومن في حكمهم .

الباب الأول — في أركان الجريمة ١٦ .

الركن الأول : صفة المرئى . الأشخاص الذين تجرى عليهم أحكام الرشوة ١٧ — ( أولا ) الموظفون الصوبيون وللمأمورون والمستنعمون ١٨ إلى ٢٠ — الموظف الذي يقع تعيينه بطلا ٢١ و٢٢ — ( ثانياً ) الخبراء والمحكمون ٢٣ و٢٤ — ( ثالثاً ) كل شخص مكلف بخدمة عمومية ٢٥ إلى ٢٧ .

الركن الثاني : الوعد أو الطاء . الركن المادي للجريمة ٢٨ — تحقق الجريمة باحدى صورتين ٢٩ — الطاء أو الرشوة المبينة ٣٠ — الوعد بالطاء ٣١ — شكل العرض ٣٢ — شكل القبول ٣٣ — صوبة الاتيان ٣٤ و٣٥ — الرشوة في صورة عقد ٣٦ — الرجاء لا يقوم مقام الطاء ٣٧ — الطاء جد الصل ٣٨ — الطاء بالواسطة ٣٩ و٤٠ .

الركن الثالث : إزاء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه . الفرض من الرشوة ٤١ إلى ٤٤ — أعمال الوظيفة ٤٥ إلى ٤٨ — الأعمال الخارجة عن الوظيفة ٤٩ إلى ٥١ — حد الاختصاص المطلوب ٥٢ — تطبيقات ٥٣ — حكم الموظف الذي مرئى للقيام بعمل خارج عن اختصاصه ٥٤ .

- البحث الثاني — في الاتجار بالنفوذ ٥٥ إلى ٦٣ .
- البحث الثالث — في الجريمة التامة والصروع . متى تم جرعة الرشوة ٦٤ إلى ٦٨ —  
الصروع في الارتشاء ٦٩ إلى ٧٢ — الصروع في الرشوة ٧٣ إلى ٨٢ .
- البحث الرابع — في عقاب الجريمة . عقاب الجريمة التامة ٨٣ و٨٤ — عقاب الصروع ٨٥ — عقوبة التزامة ٨٦ — عقوبة المصادرة ٨٧ — عقوبة الزل من الوظيفة ٨٨
- البحث الخامس — في الاعفاء من العقوبة ٨٩ إلى ٩٥ .
- البحث السادس — في بيان الواقعة في الحكم ٩٦ و٩٧ .
- الفصل الثالث — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ع . نس المادة ١٠٩ ع ٩٨ —  
الفصل بين هذه الجريمة وجرعة الرشوة وأوجه الشبه بين المبرمين ٩٩ إلى ١٠١ —  
أركان الجريمة ١٠٢ — الركن الأول : استعمال الاكراه أو التهديد ١٠٣ إلى ١٠٥ —  
الركن الثاني : اللوظف ١٠٦ — الركن الثالث : الفرض القى يسمى اليه الجاني ١٠٧ — متى تم الجريمة ١٠٨ و١٠٩ — عقاب الجريمة التامة ١١٠ —  
عقاب الصروع ١١١ .
- الفصل الرابع — في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع . نس المادة ١١٠ ع وحكمته ١١٢ إلى ١١٤ — أركان الجريمة ١١٥ — الركن الأول : قبول الوعد أو البطية أو التائمة المخصوصة ١١٦ و١١٧ — الركن الثاني : العلم بالسبب ١١٨ — الركن الثالث : عدم السعى في الحصول على الرشوة ١١٩ — عقاب الجريمة ١٢٠ .

### المراجع

- جزو طبعة ثالثة ج ٤ ص ٣٦٨ وجارسون ج ١ ص ٤٢٣ وبلانش طبعة ثانية ج ٣ ص ٧١٤ وشوقو وهيل طبعة سادسة ج ٢ ص ٦١٣ وأحمد بك أمين طبعة ثانية ص ١ وموسوعات دالوز تحت عنوان Forfaiture ج ٢٦ ص ٢٨ ن ٩٨ وملحق دالوز ج ٨ ص ٧٨٦ ن ٦٣ والبنديكت الفرنسية ج ٢١ ص ٧١٥ .

## الفصل الأول

### في مسائل عمومية

١ - تعريف الرشوة - الرشوة بمعناها العام هي اتفاق بين شخصين يعرض احدهما على الآخر جعلاً أو فائدة ما يقبلها لأداء عمل أو الامتناع عن عمل يدخل في وظيفته أو مأموريته ( جازو ١٠١٨٥ و احدهم أمين ص ١ ) .

٢ - نصت المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على أنه « بعد مرثياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر أنه غير حق » .

٣ - الأصل في الرشوة الاتجار بالوظيفة - فالرشوة بحسب الأصل هي اتجار موظف عام بوظيفته . ومن أجل ذلك سبق نص المادة ١٠٣ . وكان هذا هو حكم الرشوة في قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ . فقد نصت المادة ٨٩ منه على تعريف للرشوة مطابق لتعريف المادة ١٠٣ الجديدة . ولذا قالت محكمة النقض والابرار المصرية في حكم قديم لها « إن علماء القوانين عرفوا الرشوة بأنها تجارة المستخدم في سلطته لعمل شيء أو امتناعه عن عمل يكون من خصائص وظيفته ، وعلى طبق هذا التعريف وردت المادة ٨٩ من قانون العقوبات » ( عن ١٢ يولييه سنة ١٨٩١ حقوق ص ١٨٤ ) .

٤ - الخروج عن هذا الأصل في قانون سنة ١٩٠٤ وفي القانون الحالي - ولكن الشارع المصري لم يقف عند هذا الحد بل انه لدى

تعديله قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ أضاف إلى باب الرشوة نصاً يعتبر  
كالموظفين الخبراء والمحكمين وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية ( المادة ٩٠  
من قانون سنة ١٩٠٤ التي غلت بنصها إلى المادة ١٠٤ من القانون الحالي ) .

ثم أضاف اليه بالمرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ نصاً آخر يعتبر  
في حكم الرشوة أن يقبل أى شخص له صفة نيابة عامة وعداً بشئ ما أو أن  
يأخذ هدية أو عطية للحصول من إحدى السلطات العامة على أمر من الأمور  
المهيئة به ( المادة ٩٢ مكررة التي أضيفت إلى قانون سنة ١٩٠٤ بالمرسوم بقانون رقم ١٧  
لسنة ١٩٢٩ ثم غلت بنصها إلى المادة ١٠٧ من القانون الحالي ) .

وفضلاً عن ذلك فقد نص في المادة ١٨٩ من قانون سنة ١٩٠٤ التي  
أصبحت المادة ٢٢٢ في القانون الحالي على أن كل طبيب أو جراح ( ولولم  
يكن موظفاً عمومياً ) شهد زوراً بمرض أو بعامة تستوجب الاعفاء من أى  
خدمة عمومية يحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة إذا سبق إلى ذلك بالوعد  
له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية .

ونص في قانون الانتخاب على عقاب كل من أعطى آخر أو عرض أو  
التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه أو لغيره كي يحمله على التصويت على وجه  
خاص أو على الامتناع عن التصويت ، وكل من فعل أو طلب فائدة من  
هذا القبيل لنفسه أو لغيره ( المادة ٦٦ من قانون الانتخاب الصادر في ١٩ ديسمبر  
سنة ١٩٣٥ ) .

هـ — على أن الشارع المصرى لم يخرج في ذلك كله عن غاية واحدة  
وهي حماية المصلحة العامة من أضرار الرشوة ، ولذا وضع أحكام الرشوة في  
الباب الثالث من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو الكتاب الخاص  
بالمجرامات المضرّة بالمصلحة العمومية

٦ — أحكام الرشوة في القانون الفرنسى — وكان النص الاصلى

المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسى ( المقابلة للمادة ١٠٣ ع مصرى ) قاصراً على الفقرتين الأولىين الخاصتين بالموظفين العموميين . فأضاف اليه القانون الصادر فى ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ فقرة ثالثة تماقب الخبراء والمحكمين الذين يقبلون وعداً أو يأخذون هدية أو عطية لإصدار حكم أو إبداء رأى فى مصلحة أحد الخصوم . ثم أضاف اليه القانون الصادر فى ٤ يوليو سنة ١٨٨٩ فقرة رابعة تماقب أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بنفوذهم لدى السلطات العامة . بل ذهب هذا القانون إلى أبعد من ذلك إذ عاقب أفراد الناس الذين يتخذون من مثل هذا النفوذ وسيلة للرشوة .

٧- وإلى هنا كان العقاب قاصراً على الاتجار بالوظائف العامة أو الاتجار بالنفوذ السياسى . غير أن الشارع الفرنسى اضطر إزاء تطور الأخلاق العامة بعد الحرب العظمى الماضية وشيوع الرشوة فى جميع دوائر الأعمال العامة والخاصة إلى وضع حد لهذه المقاصد ، فأضاف فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٩ إلى المادة ١٧٧ ع فقرة خامسة تماقب مستخدمى المحلات التجارية والصناعية الذين يقبلون أو يأخذون بغير علم غخدومهم وبغير رضام وعوداً أو هدايا أو عطايا لأداء عمل من أعمال وظيفتهم أو للامتناع عن عمل تقتضيه واجباتهم . وبذا أصبح العقاب على الرشوة لا يقتصر على الموظفين بل يتناول الأفراد أيضاً .

٨- الرشوة فى القانون الانجليزى — وقد سبق الشارع الانجليزى الشارع الفرنسى إلى هذا المعنى . ففى سنة ١٩٠٦ صدر فى انجلترا قانون يعاقب كل عامل ( agent ) عادماً كان أو مستخدماً يقبل عطاء أو هدية لأداء عمل يتعلق بأشغال مخدومه أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل أو جزاء على عمل من هذا النوع سبق له أدائه أو لمحاياة شخص له صلة بأشغال مخدومه أو لمعا كسة آخر كذلك ( قانون العقوبات لباريس ص ٧٤ )

٩ — أما في مصر فلا عقاب على مستخدمى البيوت التجارية أو الصناعية أو المالية إذا قبلوا رشوة لأداء عمل من أعمال وظائفهم أو للامتناع عن عمل من هذا القبيل .

١٠ — عنصر الرشوة : الرشوة الإيجابية والرشوة السلبية — الرشوة التامة تقتضى اتحاد إرادة شخصين : ( ١ ) صاحب مصلحة يمرض هدية أو عطية على موظف ليحمله على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل كذلك ، ( ٢ ) الموظف يقبل الهدية أو العطية ويتجر بوظيفته . فالعرض من جانب الراشئ يكون الرشوة الإيجابية أو الرشو ( corruption active ) ، والقبول من جانب المرتشئ يكون الرشوة السلبية ( corruption passive ) أو الارتشاء .

١١ — هل هذان العنصران يكونان جريمة واحدة أو جريمتين منفصلتين ؟ — انقسمت الشرائع الأجنبية فيما يتعلق بتكييف الرشوة ووصفها إلى فريقين : فريق منها يعتبر الرشوة جريمة واحدة تستلزم وجود شخصين متساويين جرماً وعقوبة . ومقتضى هذا النظام أن يعتبر الراشئ والمرتشئ فاعلين أصليين لجريمة واحدة ، أو يعتبر الموظف الذى يتجر بوظيفته فاعلاً أصلياً والراشئ شريكاً له بالتحريض أو الاتفاق . ولا يكون هناك شروع فى الرشوة إلا فى حالة عدم قبول الوعد أو عدم أخذ الهدية أو العطية — وفريق ثان يعتبر الرشوة مشتملة على جريمتين منفصلتين ، إحداها جريمة الراشئ والثانية جريمة المرتشئ . ومعنى هذا الانفصال أن كل جريمة من الجريمتين يصح العقاب عليها مستقلة عن الأخرى من غير حاجة إلى إثبات وجود أية علاقة بينهما سواء من حيث وصف الجريمة أو من حيث العقوبة . فعمل الراشئ لا يعتبر اشتراكاً فى عمل المرتشئ بل يعاقب عليه كجريمة مستقلة ، ويمكن مقاضاة الراشئ وعقابه على جرمته دون أن

يستلزم ذلك عقاب المرتضى . ويصح أن يكون لكل من المجرمين صورة شروع خاصة بها فجرد الوعد أو العرض من جانب الرأى يمكن اعتباره شروعاً في رشوة إذا لم يقبله الموظف . كما أن الموظف يمكن أن يجد مرتكباً لشروع في رشوة ولو لم يكن هناك وعد ولا عرض إذا ابتداء هو بطلب الرشوة فأبى الآخر دفعها . وكذلك يتصور أن يكون لكل من الرأى والمرضى شركاً في جريمته غير شركة الطرف الآخر .

١٢ — وقد وضع الشارع الفرنسى لكل من جرمى الرأى والمرضى أحكاماً خاصة . فنص على عقاب المرتضى في المواد ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ ع ، ونص على عقاب الرأى في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ . ومع أنه جعل العقوبة للثلاثين واحدة فقد فهم الشراح الفرنسيون من تحرير القانون على هذا النحو أن الشارع أراد أن يجعل فعل الرأى وفعل المرتضى جريمتين مستقلتين ( جالرو ن ١٠١٩ وشوغو وميل ن ٢ و ٨٥٢ و بلاتى ن ٣ و ٤٢١ وجارسون مادة ١٧٢ ن ١٠ ) .

١٣ — وقد انتقد الشراح الفرنسيون هذه الحفلة قائلين إنها لا تتفق مع المنطق ولا المبادئ القانونية . فإن من يعرض الرشوة ومن يقبلها هما طرفان في جريمة واحدة ، فيجب أن يكون عقابهما واحداً ، لأن الفعل الذى اشتركا في مفرقة يتكون حتماً من عنصرين : العرض والقبول ، وإن الرشوة لا يتصور وجودها كجريمة تامة إلا إذا قبل العرض ( جالرو ن ١٠١٩ ) والبندك ج ٢١ ص ٧١١ ن ٩٠ .

١٤ — ويظهر أن الشارع المصرى قد استفاد من انتقاد الفقهاء هذا فلم يحذ خطو القانون الفرنسى في طريقة تحريره ولم يضع لكل من الرأى والمرضى أحكاماً خاصة ، بل عرف الرشوة في ذاتها في المواد ١٠٣ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٧ ، ثم وضع عقوبتها في المادة ١٠٨ بالنسبة للرأى والمرضى ومن

يتوسط بينهما ، مما يفيد أن الشارع المصرى لم يشأ أن يفصل بين فعل الرأشى وفعل المرتشى بل اعتبر الفعلين مكونين لجريمة واحدة هى جريمة الرشوة ( فلان أحد بك أمين م . ) .

وبناء على ذلك لا يعتبر الرأشى شريكاً (complice) للمرتشى فى جريمته بل يعتبر فاعلاً أصلياً معه ( coauteur ) فى جريمة الرشوة .

١٥ — أما الشخص الذى يتوسط بين الرأشى والمرتشى فلم يضع له الشارع الفرنسى حكماً خاصاً ، وهو عند الشراح الفرنسيين والمحاكم الفرنسية شريك لمن كلفه الوساطة ( جارسون مادة ١٧٧ ن ١١ والبندكت ٤٥ - ٣ - ٦٦ ) . ولكن الشارع المصرى عنى بالنص عليه فى المادة ١٠٨ ع فى معرض تقرير العقاب . وظاهر أنه لا يمكن اعتبار فعله جريمة منفصلة إذ ليس له عمل مستقل فى جريمة الرشوة بل هو رسول أحد الطرفين إلى الآخر ، وقد يكون رسولا مشتركاً بينهما . فيتميز إذن اعتباره شريكاً للرأشى والمرتشى أو فاعلاً أصلياً معهما فى جريمة واحدة ( فلان أحد بك أمين م . ) .

## الفصل الثانى

### فى رشوة الموظفين ومن فى حكمهم

#### للمبحث الأول - فى أركان الجريمة

١٦ - بيان أركان الجريمة - يستفاد من نص المواد ١٠٣ إلى ١٠٧ ع أن أركان جريمة الرشوة ثلاثة : ( أولها ) « فة المرتشى » ، ( وثانيها ) . وعد أو عطاء يعرضه الرأشى على المرتشى فيقبله ، ( وثالثها ) أن يكون ذلك



لحل المرتشى على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ( قانون جازو ٤ ن ١٥٢١ و ١٥٣٤ و جارسون مادة ١٧٧ ن ١٧ و مادة ١٧٩ ن ٤ واحد بك أمين م ٦ و ٢٤ — وانظر أيضاً قفس ١٧ يولي سنة ١٨٩١ حقوق ٦ م ١٨٤ واحة مصر ٥ مايو سنة ١٩١٠ حقوق ٢٥ م ١١٣ ودمهور الجزئية ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ محاماه ٥ عدد ٣٢ ) .

### الركن الأول — صفة المرتشى

١٧ — الأشخاص الذين تجرى عليهم أحكام الرشوة — نصت المادة ١٠٣ ع على أنه يعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً... الخ — وجاءت المادة ١٠٤ مكتملة لبيان الأشخاص الذين تطبق عليهم أحكام الرشوة فقالت : « المأمورون والمستخدمون أيأ كانت وظيفتهم والخيرون والمحكون وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالوظفين » .

ويمكن تقسيم الأشخاص الذين يشملهم هذا البيان إلى ثلاثة أقسام :

( ١ ) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون أيأ كانت وظيفتهم .

( ٢ ) الخبراء والمحكون .

( ٣ ) كل شخص مكلف بخدمة عمومية .

١٨ — ( ١ ) الموظفون العموميون والمأمورون والمستخدمون — يراد بالموظف العمومي ( Fonctionnaire public ) في عرف المادة ١٠٣ كل شخص خولته الحكومة نصيباً من السلطة العامة . ومتى قيل « موظف عمومي » انصرف هذا التعبير في لغة القانون الإداري إلى كبار رجال الدولة فلا يدخل فيه سوى رجال السلطة القضائية وكبار رجال السلطة الإدارية ولكن الشارع لم يشأ أن يقصر تطبيق أحكام الرشوة على هذه الطائفة فنص في المادة ١٠٤ على أن المأمورين ( agents ) والمستخدمين ( employés ) أيأ كانت وظيفتهم يعتبرون كالوظفين . وقد أراد بذلك أن ينال بالعقاب

كل من يقدم على ارتكاب هذه الجريمة من أكبر موظف إلى أصغر مستخدم في الحكومة . ومن ثم تنطبق أحكام الرشوة ليس فقط على الموظفين بمعنى الكلمة أى على من يندبون مباشرة من السلطة العلية للإدارة أو الحكم ، بل تنطبق أحكامها أيضاً على كل من يعاونونهم في هذه المهام ، كما تنطبق على جميع مستخدمي المصالح العامة سواء أ كانوا يعملون لدى جهة قضائية أو إدارية أو لدى إحدى المصالح التجارية التابعة للحكومة كمصالح السكك الحديدية والبريد والتليفون والتلغراف . وإنما يشترط أن يكون الجاني من نجرى عليهم أحكام الأنظمة واللوائح الخاصة بخدمة الحكومة . فيخرج بذلك من عداد الموظفين والمستخدمين أعضاء الهيئات النيابية وأعضاء المجالس الاستشارية فانهم لا يعتبرون موظفين عموميين ولكنهم يدخلون في طائفة الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية ( جازو ن ١٠٤٢ و جارسون مادة ١٧٧ ن ٢٣ وأحمد ابن بك ص ٧ ) .

١٩ - وعلى هذا يدخل في حكم الموظفين العموميين والمأمورين والمستخدمين طبقاً للبادتين ١٠٣ و ١٠٤ ع الوزرلة والقضائية على اختلاف طبقاتهم وأعضاء النيابة العمومية وحكام الأقاليم ومستخدمو المديريات والمحافظات والمراكز والأقسام ورجال الإدارة والبوليس والحفر والجيش ومستخدمو أقلام كتاب المحاكم والمحضرون وموظفو الوزارات والمصالح العمومية ومستخدموها على اختلاف طبقاتهم ... الخ ( انظر في ذلك جازو ن ١٠٢٢ و جارسون ن ٢٣ الى ٤٧ ) .

٢٠ - وقد حكم بأنه يعتبر موظفاً عمومياً وكيل إدارة البضائع في مصلحة السكك الحديدية لأنها إحدى جهات الحكومة الادارية ( احالة حر ٥ مايو سنة ١٩١٠ حقوق ٢٥ ص ١١٢ ) .

ويعتبر في حكم الموظفين الطاملي المستخدم في ملجأ تابع لمجلس المديرية

ما دامت تجرى عليه الانظمة واللوائح الخاصة بذلك المجلس (عمر ٦ يناير سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٢ سنة ٦ قضائية).

٢١ - الموظف الذى يقع تعيينه باطلا - هل يفقد الموظف صفته فلا تطبق أحكام الرشوة عليه أو على من حاول ارشائه إذا لم يراع فى تعيينه الاجراءات أو الأصول المقررة ؟ الجواب على هذا السؤال يقتضى التفرقة بين حالتين : فإذا كان النقص فى الاجراءات مما لا يعتد به أو كان على رغم أهميته غير معروف من الناس بحيث أن الموظف لم يفقد بسببه شيئاً من مظاهر السلطة التى تسبها عليه وظيفته ، فإن ذلك لا يمنع من تطبيق أحكام الرشوة عليه وعلى من قدم له الرشوة . فكتاب المحكمة الذى لم يحلف اليمين قبل تولد وظيفته يعاقب بعقوبة الرشوة إذا أخذ عطاء من أحد أرباب القضايا لاداء عمل من أعمال وظيفته أو للامتناع عن عمل كذلك ، لا سيما إذا كان قد باشر عمله علناً منذ زمن طويل . وكذا يعاقب من قدم له العطاء بعقوبة الرشوة (جارو ٤ ن ١٥٢٣ وجارسون مادة ١٧٧ ن ٤٩ و ٥٠ وبلان ٣ ن ٤١٢ وأحمد بك أمين ص ٨) .

٢٢ - أما إذا كان النقص بحيث يتمتع معه قيام الموظف بأعمال وظيفته، وعلى الخصوص إذا اتحل صفة لم تكن له أو كانت له ثم زالت عنه ، فلا يمكن تطبيق أحكام الرشوة لانعدام الركن الأول من أركان الجريمة وهو الصفة . على أن استعمال صفة كاذبة للحصول على نقود أو عروض قد يكون جريمة النصب وإن كان لا يكون جريمة الرشوة (جارو ٤ ن ١٥٢٣ وجارسون ن ٥١ وبلان ٣ ن ٤١٣ وأحمد بك أمين ص ٨) .

٢٣ - (٢) الخبراء والمحكمون - لم ينص قانون العقوبات المصرى القديم الصادر سنة ١٨٨٣ على الخبراء والمحكمين . ولكن الشارع رأى أن ينص عليهم فى قانون سنة ١٩٠٤ فأدخل عليه هذا النص بالمادة ٩٠

منه اقتباساً من الفقرة التي أضيفت إلى المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسي بمقتضى قانون ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ وانتقل هذا النص إلى القانون الحالي الصادر سنة ١٩٣٧ في المادة ١٠٤. ولكن فات الشارع المصرى أنه أتى بعد ذكر الخبراء والمحكمين بعبارة عامة ليس لها مقابل في القانون الفرنسي وهى عبارة « وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية، وأن في هذه العبارة ما يفنى عن النص على الخبراء والمحكمين على وجه التخصيص، إذ لا مشاحة في أن الخبراء والمحكمين من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية (أحد بك أمين ص ٨ و ٩) ».

٢٥ - وبلاحظ أن الخبر لا يقع تحت طائلة العقاب إلا إذا ارتشى في مأمورية تدبته لها المحكمة ( جارسون مادة ١٧٧ ن ٨٥ ) .

٢٥ - (٣) كل شخص مكلف بخدمة عمومية - يشمل هذا النص كل شخص ليس من طائفة الموظفين العموميين ولكنه يقوم بنصيب من الأعمال العامة . ولا يكفى لتحقيق المعنى المقصود هنا أن يكون الشخص قد تدب نفسه لعمل من الأعمال العامة ، بل يجب أن يكون قد كلف بالعمل بمن يملك التكليف ، وهذا ظاهر من عبارة النص (أحد بك أمين ص ٩) . وهذه العبارة مقتبسة من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات البلجيكي .

٢٦ - ويدخل في حكم هذا النص : العمد ( غش ٣ مارس سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٥١ و ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ مع ٢٠ عدد ٤٧ و ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ مع ٢١ عدد ٨٩ وجنابات أسدب ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٦ مع ٢٩ عدد ٥٦ ) ومشايخ البلاد والمأذونون وحلاقو الصحة ( غش ١٥ أبريل سنة ١٨٩٩ قضاء ١٦ ص ٢٤١ ) وأعضاء البرلمان ومجالس المديرية وسائر الهيئات النيابية وأعضاء المجالس المللية والطائفة وأعضاء مجلس الأوقاف الأعلى وأعضاء مجلس الأزهر

الأعلى ومستخدمو مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية (محددين من ١٠٠).

٢٧ — ولكن قبل صدور المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ كانت أحكام الرشوة لا تنطبق على أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بوكالتهم فيضمون نفوذهم في خدمة مصلحة فردية مقابل جمل يتقاضونه، وذلك لأن السعى أو التوصية من جانب أحد أعضاء تلك الهيئات يتعدى اعتباره عملاً من أعمال وظائفهم (قانون جازو ٤ ن ١٥٢٢ م ٢٧٩).

### الركن الثاني — الوعد أو العطاء

٢٨ — الركن المادى للجريمة — الركن الجوهري الذى يكون جريمة الرشوة هو الاتفاق أو التساقد الذى يحصل بين الراشئ والموظف المرتضى، وقد نصت عليه المادة ١٠٣ من قانون العقوبات فى قوله «قبل وعداً من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية». فيشترط لتمام جريمة الرشوة أن يكون الراشئ قد وعد الموظف بشئ ما أو أعطاه هدية أو عطية فقبل الموظف الوعد أو أخذ الهدية أو العطية.

٢٩ — تتحقق الجريمة باحدى صورتين — وبناء على ذلك تتحقق جريمة الرشوة باحدى صورتين: (الاولى) قبول الموظف وعداً من آخر بشئ ما، (الثانية) أخذه عطية أو هدية عرضها عليه آخر (نفس ٢ يناير سنة ١٩٢٩ عمارة ٩ عدد ٩٤ و ٢٥٠ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢٣٦ سنة ٤ قضائية ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٤٩).

٣٠ — العطاء أو الرشوة المعجلة — والتألب أن يأخذ الموظف عطية أو هدية لأنه يقتضى عادة جزاء قيامه بالعمل أو امتناعه عنه ثمناً معجلاً

ولا يهم نوع المطاء الذى قدم للموظف . فكما يكون المطاء نقوداً يصح أن يكون عروضاً أو أوراقاً مالية أو مجوهرات أو ما كولات أو أى شئ آخر ذى قيمة .

٣١- الوعد بالمطاء — على أنه ليس بلازم أن يأخذ الموظف عطية أو هدية، بل يكفي أن يقبل وعداً من آخر شئ ما . ذلك بأنه لا يشترط لتقام الرشوة أن يكون الموظف قد تقاضى ثمن العمل المطلوب منه، إذ الرشوة لا تقوم على الدفع من جانب والقبض من الجانب الآخر، بل تقوم على مجرد الاتفاق أو التعاقد الذى يتم بين الراشئ والمرتشئ ( جارسون مادة ١٧٧ ن ٥٥ وأحد بك أمين ص ١١ ) .

٣٢- شكل العرض — ولا يشترط لتحقيق الجريمة من جانب الراشئ أن يكون قد عرض الرشوة على الموظف بالقول أو بالكتابة صراحة، بل يكفي أن يكون قد قام بفعل العرض أو الاعطاء ولو لم ينسب ببنت شفة متى ثبت أنه إنما قصد إرشاء الموظف ( جارسون مادة ١٧٩ ن ٦ ) . فكثيراً ما يقع أن تقدم الرشوة داخل مطروف على صورة خطاب أو في محفظة على اعتبار أنها تتضمن أوراقاً أو مستندات أو ما أشبه ذلك .

٣٣- شكل القبول — كذلك لا يشترط تمام الجريمة من جانب المرتشئ ان يكون قبوله صريحاً بل يصح أن يستج القبول من ظروف الأحوال .

٣٤- صعوبة الإثبات — والأمر الذى يمكن أن تنشا عنه صعوبات فى العمل هو إثبات ذلك الاتفاق أو التعاقد الذى يحصل بين الراشئ والمرتشئ .

على أن قض الموظف المطاء، مما يجعل من السهل إقامة الدليل على هذا

الاتفاق ، لا سيما إذا كان العطاء عبارة عن عروض أو ورقة مالية أو مبلغ كبير من المال إضافة الموظف إلى حسابه في أحد البنوك ، لأن الموظف لا يستطيع حيتئذ أن يفسر بطريقة مقبولة كيف وصلت إليه هذه الأشياء . أما إذا كانت الرشوة قائمة على مجرد وعد بشئ ما ، فإن إثبات الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة يكون من أصعب الأمور ، وذلك لأن إجرام الموظف إنما يقوم على قبوله ما وعد به ، فيجب على الاتهام والحالة هذه أن يقيم الدليل على أن الموظف تعاقداً مع صاحب المصلحة وقبل ما عرضه عليه . وليس أسهل على المتهمين إذا كانوا على شئ من المهارة من إخفاء كل أثر للعرض والقبول .

٣٥ — ويجب ألا يغيب عن الذهن أنه لا يكفي أن يثبت أن شيئاً عرض على الموظف على سبيل الرشوة بل يجب أن يثبت أنه قبله . فإذا كان قد رفضه بمجرد أن عرض عليه فالأمر ظاهر والبراءة واجبة . وكذلك يكون الحال إذا كان قد أصفى في أول الأمر إلى وعود الرائي ، ولكنه رفضها في النهاية ، فإن القانون لا يعاقب من وسوس إليه بارتكاب الجريمة وإنما يعاقب من سقط في وهدة الجريمة .

ويمكن أن يكون الموظف قد مضى في عمله وأتمج ما طلب منه ، لا رغبة منه في تحقيق الوعد بل قياماً بما يفرضه عليه واجبه . وقد يكون من مصلحة الموظف الأبى في مثل هذه الحالة أن يبلغ عن الرائي ولكن سكوته عن ذلك لا يكفي وحده دليلاً على قبول الوعد بالرشوة . وعلى كل حال فالأمر في ذلك كله يجب أن يترك لتقدير المحكمة ( جارسون ن ٥٦ ) .

٣٦ — الرشوة في صورة عقد — وقد جعل الشارع المصرى من قبيل الوعد والعطية الفائدة الخصوصية التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بشئ من أزيد من قيمته أو من شرائه بشئ من أنقص منها أو من أى

عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ (المادة ١٠٠ ع). وهذا ضرب من الرشوة غير المباشرة قد يلجأ اليها الطرفان لاختفاء معالم الجريمة، ولكن العبارة بالقصد الحقيقي للطرفين. فإذا باع الراشئ للمرتشئ منزلاً يساوى ألف جنيه بمبلغ تسعائة جنيه وكان المفهوم بينهما أن البائع قد نزل عن فرق الثمن مقابل قيام الموظف له بعمل من أعمال وظيفته كان ذلك رشوة في الواقع رغم إخفائها تحت ستار عقد بيع. وكذلك الحال فيما لو اشترى الراشئ من الموظف منزلاً يساوى ألف جنيه بألف ومائتي جنيه. وقس على ذلك سائر العقود الأخرى. فإذا أجر الراشئ للمرتشئ منزلاً بأقل من أجره المثل أو استأجر منه منزلاً أو أطياناً بأكثر من أجره المثل وجعل الفرق مقابل قيام الموظف بعمل من أعمال وظيفته كان ذلك رشوة وهكذا (أحمد بك أمين ص ١٢).

٣٧ - الرجاء لا يقوم مقام العطاء - لا يقوم الرجاء ولا التوصية مقام العطاء. فلا يعد راشياً من يرجو موظفاً في عمل من أعمال وظيفته أو يوصيه بأدائه على وجه خاص، ولو كان غرضه من ذلك حل الموظف على تنفيذ عمل غير حق. ولا يمسد مرتشياً الموظف الذي يستمع للرجاء أو التوصية فيحل بواجبه بغير أن يأخذ هدية أو عطية أو يقبل وعداً بشئ. ما (جارو ن ١٥٢٩ وجارسون ن ٥٧).

وليس في القانون المصري نص يعاقب على الرجاء والتوصية سوى المادة ١٢٠ ع التي تعاقب كل موظف يتوسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الرجاء. التوصية، والمادة ١٣١ ع التي تعاقب كل قاض امتنع بنسأه على الأسباب المذكورة عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق.

٣٨ - العطاء بعد العمل - لا يعد رشوة تقديم هدية أو عطية إلى موظف عمومي بعد قيامه بعمل من أعمال وظيفته سواء أكان العمل حقاً



أو غير حق، إلا إذا كانت هذه الهدية أو العطية قد قدمت تنفيذاً لاتفاق أو وعد سابق. أما إذا كانت قد أعطيت من قبيل الاعتراف بالجميل ولم يكن متفقاً عليها من قبل فلا عقاب، لأن الاتفاق المماقب عليه يجب أن يكون سابقاً على أداء العمل لا لاحقاً له، وبذلك فقط يتحقق معنى الاتجار بالوظيفة. على أن الموظف الآبي يجب أن يتعفف عن قبول مثل هذه الهدايا. وإغضاله مراعاة هذا الواجب يمكن أن يعد خطأ إدارياً يعرضه لمحاكمة تأديبية، ولكن القانون لا يعاقب عليه (جارسون ن ٥٨ وجارو ن ٤ ١٥٢٩).

ومع ذلك يعاقب بعض القوانين الأجنبية على تقديم أو قبول هدية من أجل عمل قام به الموظف من قبل، كجريمة أقل خطورة من الرشوة وإن كانت تشبهها من بعض الوجوه (انظر المادة ٣١٨ من القانون الايطالي).

٣٩ - المطاء بالواسطة - قد يقبل الموظف الوعد أو الهدية أو العطية لا من الراشئ مباشرة، بل بطريق غير مباشر من شخص وسيط. وفي هذه الحالة يجب قبل مؤاخنة الموظف بالرشوة أن يثبت أنه كان على علم بما وقع وأنه تدخل في الاتفاق كطرف فيه وقبل شخصياً الوعد أو المطاء الذي عرض بطريق غير مباشر. فلا يكفي لمؤاخنة الموظف أن يكون ابنه أو زوجه أو غيرهما من ذوى قرابته قد قبله، إذ أن قبول هؤلاء لا يفي عن قبوله هو. ولا شبهة في أن الموظف يكون غير مسئول إذا ظل جاهلاً لما حصل، كما أنه يكون غير مسئول إذا علم به ولكنه لم يوافق عليه (جارسون ن ١٧٧ و ٥٩ و ٦٠ وجارو ن ٤ ١٥٢٩ وشوئو وميلي ن ٢ ٨٣٦).

٤ - وقد لا تعطى الرشوة للموظف وإنما تعطى لأحد من يتصلون بالموظف من ذوى قرابته أو غيرهم ليتفجع بها لنفسه كمقدم الجواهر يقدم إلى زوجة الموظف لتحتل به. وحكم هذه الحالة كحكم سابقتها، أي أنه يشترط فيها لعقاب الموظف عليه بالرشوة وموافقته عليها قبل أن

يقوم بالعمل المطلوب منه (أحد بك أمين ص ١٣).

وقد وضع الشارع المصري حكماً لهذه الحالة في المادة ١٠٦ ع التي تنص على أنه ، بعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة الخصوصية التي تحصل لأجل الفرض السابق ذكره للموظف أو لأي انسان آخر عنه لذلك ، . ويعيب هذه المادة تصور حكمها بسبب القيد الذي وضعه الشارع في ختام نصها وهو قوله ، أو لأي انسان آخر عنه لذلك ، إذ لاشك في توفر أركان الجريمة ولو قدمت الرشوة لشخص لم يبينه الموظف ما دام قد أقرها قبل قيامه بالعمل الذي طلب منه . ولكن يظهر أن لهذا القيد حكمة خاصة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع كما سيأتي بيانه عند الكلام على المادة المذكورة ( أهدى أمين ص ١٤ ) .

الركن الثالث - أداء عمل من أعمال الوظيفة أو الامتناع عنه

٤١ - الفرض من الرشوة - لا يكفي لتحقق جريمة الرشوة أن يكون الموظف قد قبل وعداً من آخر أو أخذ هدية أو عطية، بل يشترط فوق ذلك أن يكون الفرض من الرشوة أداء عمل من أعمال وظيفة المرتشي أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة.

وهذا الركن منصوص عليه صراحة بالمادة ١٠٣ في قوله « لإداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق » ، مما يستفاد منه أن القانون يعاقب في الرشوة على الاتجار بالوظيفة نفسها لا على الاتجار بالفوز الذي تسببه الوظيفة على صاحبها أو على حد قول جازرو « الرشوة هي جريمة وظيفة أكثر من كونها جريمة موظف » (جلو ١٥٢٦٤) .

۴۲۔ ولا ینتھق وجود هذا الرکن فیما یعلق بالرائی إلا إذا کان

غرضه من تقديم الرشوة حمل الموظف على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ( جازو ، ن ١٥٣٤ س ٤٠٦ و جارسون مادة ١٧٩ ن ١٨ واحد بك أمين س ٢٦ ) .  
 فإذا تقدم شخص إلى موظف عمومي بمطالبة على أنه مجرد هدية ولم يثبت أنه كان يرى بذلك إلى الحصول على أداء عمل أو الامتناع عن عمل فلا عقاب عليه .

٤٣ — على أنه لا يشترط أن يفصح الراشي عن قصده من تقديم المطالبة . فقد بينا عند الكلام على الركن الأول أن المطالبة لا يلزم فيه أن يكون مقترناً بقول أو بيان ، وإنما يستتبع قصد المعطى في هذه الحالة من ظروف المطالبة ومناسباته . فإذا قدم المطالبة إلى قاض مثلاً وكان بين يديه قضية للمعطى ولم يكن بينهما تعارف أو صلة سابقة تدعو للتهادي كان ذلك قرينة على نية الرشوة ( أحمد بك أمين س ٢٦ ) .

وقد حكم بمعقوبة الشروع في الرشوة على شخص قدم خطاباً إلى مدير قلم الإيرادات ببلدية الاسكندرية يرجوه فيه أن يقبل منه مبلغ مائة جنيه مصري ويعدّه هدية من خطيبته ، وبذيل الخطاب بيان للشهادات المدرسية الحاصل عليها الطالب . فلما أن أطلع مدير القلم على هذا الخطاب استفسر من مقدمه عن غرضه فأفضى إليه برغبته في الالتحاق بوظيفة في البلدية وبأنه أعد المائة جنيه لهذا الغرض . وذكرت محكمة النقض والابرام في حكمها القاضي برفض الطعن المرفوع من المحكوم عليه أن نفس الجواب المقدم من الطاعن إلى المجنى عليه والمذيل ببيان الشهادات الدراسية الحاصل عليها الطاعن لا يدع أي مجال للشك في العمل المطلوب أدائه في مقابل الرشوة المقدمة . على أن أقوال الطاعن في التحقيقات وشهادة المجنى عليه كافيتان لإزالة أي شك لو وجد ( نفس ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٣٦ سنة ٤ قضائية — وانظر مد فقه الميا الجزئية ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ حقوق ٢١ س ٢٢٧ ) .

٤٤ — ولا يتحقق وجود هذا الركن فيها يتعلق بالموظف إلا إذا علم أن الهدية مقدمة لفرض السالف ذكره وقبلها على أن تكون ثمناً لما يطلب منه من العمل أو الامتناع (جارو ١٠٢٦ ن ١٥٢٦ و جارسون مادة ١٧٧ ن ٦٢ واحد بك أمين س ١٤). فإذا قبل الموظف هدية من شخص ولكنه لم يكن يعلم غرض ذلك الشخص من تقديمها إليه فلا يعاقب إذا ظهر فيما بعد أنها إنما قدمت ثمناً لعمل يطلب منه (أحد بك أمين س ١٥).

٤٥ — أعمال الوظيفة — يراد بأعمال الوظيفة كل عمل يباشره الموظف أو يستطيع مباشرته بحكم وظيفته، وبعبارة أخرى كل عمل يدخل في الاختصاص القانوني للوظيفة التي يتقلدها، سواء أ كان هذا العمل حقاً أو غير حق عادلاً أو ظالماً (أحد بك أمين س ١٥ وشوفرو وعلى ٨٢٧ ن ٢ و جارو ١٠٢٦ ن ٤).

٤٦ — فلا يقتصر العقاب على الحالة التي ترتكب فيها الرشوة ليقوم الموظف بعمل مخالف لواجبات وظيفته بل يتناول أيضاً الحالة التي ترتكب فيها الرشوة لأداء عمل تقتضيه واجبات الوظيفة.

فتحقق جريمة الرشوة وتطبق عقوبتها إذا قبل الموظف وعداً من آخر أو أخذ منه هدية أو عطية ليقوم له بعمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً. فيعد مرتشياً ضابط البوليس إذا قبل وعداً أو عطاء ليحرر محضراً عن جريمة توجب عليه وظيفته تحرير محضر عنها، وكاتب المحكمة إذا قبل وعداً أو عطاء ليشرع في انجاز عمل كان يجب عليه انجازه من تلقاء نفسه. ويعاقب بمقربة الرشوة الشخص الذي يتقدم إلى موظف بوعده أو عطاء لينجز له عملاً من حقه أن يطالب بانجازه (جارسون مادة ١٧٧ ن ٦٢ واحد بك أمين س ١٦ و ٢٧).

٤٧ — كذلك تحقق الرشوة إذا قبل الموظف وعداً أو أخذ هدية

أو عطية للامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو ظهر له أنه غير حق . فيعد مرتشياً ويعاقب بمقوبة الرشوة ضابط البوليس إذا أخذ عطاه ليمتنع عن تحرير محضر مخالفة ولو اعتقد أو ظهر له أنه لم يكن على حق في تحرير المحضر (جارسون مادة ١٧٧ ن ٦٥ وأحد بك ابن ص ١٧) . وقد حكم بأنه إذا كلف العمدة من السلطة العسكرية وتحت الأحكام العرفية بتقديم أنفار لفرقة العمال فقبل مبالغ أو هدايا في مقابل عدم تقديم بعض الأنفار عد ذلك ارتشاء حتى ولو كان العمدة يعتقد أن العمل الذي امتنع عنه كان ظلماً ، لأنه لا نزاع في أنه يدخل تحت تعريف المادة ١٠٣ الفعل الذي يقع من الموظف العمومي متى قبل مبلغاً من آخر في نظير الامتناع عن عمل من أعمال وظيفته ولو كان يعتقد أن هذا العمل ظلم (نقش ٢١ فبراير سنة ١٩٢٠ ج ٢١ عدد ٨٩) .

٤٨ — ويعاقب بمقوبة الرشوة الشخص الذي يتقدم إلى موظف بوعده أو عطاه ليمتنع عن عمل من أعمال وظيفته شرع في القيام به بغير حق ، إلا إذا كان هناك وجه لتطبيق المادة ٦١ ع التي تعفى من العقاب من يرتكب جريمة تحت تأثير الإكراه ، كما إذا دفع الرشوة ليخلص من عمل ظالم قام به موظف أو شرع في القيام به ، لا يبتغى بذلك جر مضم ولا شراء ذمة موظف وإنما يريد الخلاص من شر محيق به ودفع مضرة لا يبررها القانون (أحد بك ابن ص ٢٨) .

٤٩ — الأعمال الخارجة عن الوظيفة — لا تطبق أحكام الرشوة إذا كان العمل الذي من أجله ارتشى الموظف يخرج عن اختصاص وظيفته . ويستفاد هذا من صريح نص المادة ١٠٣ ع التي لا تعاقب الموظف إلا إذا قبل الرشوة لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة .

٥٠ — ويخرج عن أعمال وظيفة الموظف كل ما لم تخوله القوانين

والوائح سلطة مباشرة والقيام به ، وبعبارة أخرى كل ما خرج عن دائرة اختصاص وظيفته ( أحد بك أمين ص ١٦ ) .

٥١ - ويجب التمييز بين العمل الخارج عن اختصاص الوظيفة والعمل الظالم الذي لا تنفرد القوانين والوائح . فإذا كان القانون يعاقب في المادة ١٠٣ ع من يقبل وعداً أو عطاء لاداء عمل أو للامتناع عن عمل غير حق فهو لا يربد بذلك العمل الذي يخرج عن اختصاص الموظف وإنما يريد به العمل الذي يكون داخل في اختصاصه ولكن واجبه يتمه عن فعله لأنه عمل جائز ( جرسون مادة ١٧٧ ص ٧٤ وشوتمو وميل ص ٢٤٩ ) .

٥٢ - حد الاختصاص المطلوب - قد لا يقع خلاف فيما يتعلق بتوفر هذا المكون إذا كان العمل المطلوب أدائه أو الامتناع عنه داخل كله في اختصاص الموظف . ولكن قد يكون من مقتضى نظام توزيع الأعمال في دوائر الحكومة أن لا يقع عمل برتبة في اختصاص موظف واحد بل يدخل في أعمال عدة موظفين يكون لكل منهم نصيب من الاختصاص فيه . والرأى السليم في مثل هذه الحالة هو أنه لا يلزم لاعتبار العمل داخل في أعمال وظيفة الموظف أن يكون هو وحده المختص بالقيام به ، بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص فيه ولو بايضا رأى استشاري وأن يكون قد أتمج بتعيينه في هذا الاختصاص المشترك ( جرسون مادة ١٧٧ ص ٧٩ واحد بك أمين ص ١٨ ) .

٥٣ - تطبيقات - وتطبيقاً لهذه القاعدة حكم بأنه ليس من الضروري قانوناً أن يكون الموظف مختصاً وحده بالأمور التي أعطيت الرشوة من أجلها حتى يمد جانباً ، بل يكفي أن تميز استشارته في بعض هذه الأمور فيساعد شخصاً برأيه ولو بحق ما دام قد قبل وعداً بشئ ما نظير إبدائه هذا الرأي ، وعلى الخصوص إذا كان النظام الإداري يقضى

بعرض الأوراق عليه للتأشير عليها وكان المتهم لا يقوم بهذا العمل إلا بأجر، فانه يكون مرتشياً لأن الغرض هو منع الاتجار بالوظيفة. والقول بغير ذلك خطأ إذ هو يؤدي إلى إباحة الرشوة إلى عموم موظفي الحكومة، لانه معلوم أنه لحسن إدارة الأعمال قصت الضرورة بتوزيع كل مسئلة على عدة عمال فيختص كل منهم بالقيام بشئ. معين منها، فلا تكاد توجد مسئلة واحدة يتما كلها موظف واحد. فتوهم وجوب قيام الموظف بأداء العمل كله بعيد عن الصواب. فضلا عن مخالفتها لنص القانون الصريح، لأن كل ما اشترطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة. وما دامت كلمة «عمل» جاءت مطلقة فهي لا تقيد بقدر من العمل معين ولا بنوع مخصوص منه. وبناء عليه يعاقب بمقوبة الرشوة وكيل إدارة البضائع بمصلحة السلك الحديدية الذي يقبل نقوداً في مقابل تعيين بعض العمال أو ترقيةهم أو نظهم ولو لم يكن مختصاً وحده بالتعيين أو النقل أو الترقية (احالة مصر ٥ مايو سنة ١٩١٠ حقن ٢٥ ص ١١٣).

وأنه إذا قدم شخص مبلغاً من المال إلى مدير فلم الإيرادات ببلدية الاسكندرية ليلحقه بوظيفة في البلدية فلم يقبله عد ذلك شروعاً في رشوة بالمادة ١١١ ع. ولا وجه للدفع بأن التوظيف لم يكن من اختصاص المجنى عليه، لأن إشغال وظيفة خالية يتطلب أعمالاً تمهيدية ويستلزم إجراءات أولية حتى يقع الاختيار على أحد المرشحين ويتم التعيين. ولا يقوم المدير العام بهذه الأعمال لانه وهو يهيمن على إدارة واسعة متشعبة الفروع مشتبكة المصالح بما فيها من مسؤوليات جسيمة يتعذر عليه أن يتفرغ إلا لجلالات الأمور وخطورها ولا بد أن يستعين بكبار رؤوسه ومنهم مديرو الأقسام، وهم الذين يشرفون عن كثب على أعمالها ولديهم الخبرة التي تؤهلهم لمعرفة دقائق العمل وحاجاته والوسائل التي يجب استنباطها للوصول به إلى حد الاتقان أو الكمال فيسبون المدير آراءهم ويعرضون اقتراحاتهم ليس في

مسائل الموظفين لحسب بل فيها وفيها عداها من المسائل صغر شأنها أو جل قدرها مما لا يدخل في اختصاصهم البت فيه (نقض ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٢٦ سنة ٤ قضائية) .

وأنه ليس من الضروري لتوافر أركان جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف العمومي أدائها داخلة في حدود وظيفته مباشرة ، بل يكفي أن يكون لها علاقة بها . فتقديم مبلغ إلى كاتب المجلس الحسبي بقصد تأجيل قضية منظورة أمام المجلس يعتبر شروعا في رشوة ، لأنه ولو أن التأجيل ليس من اختصاص الكاتب مباشرة إلا أنه متعلق بوظيفته ، لأنه بصفته كاتباً يمكنه أن يؤثر على رئيسه لما يفهمه إياه من الإجراءات التي اتخذت أو تتخذ (نقض ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٢ مع ٢٤ عدد ١) .

وأنه إذا كلف مفتش الرى كاتبه بأن يقيد اسم شخص يروى أطيانه في غير الدور حتى عند عودته إلى مقر عمله يحضر المحضر اللازم ضده فقدم المthem للكاتب نقودا ليمسح اسمه من كشف المخالفين ، كان عمله رشوة لأن تقديم هذا الكشف هو عمل من أعمال وظيفة الكاتب انتدب اليه واؤتمن عليه من جانب المفتش رئيسه ، ويصبح المحو والاثبات فيه مؤاخذاً عليه ، ويعد من قدم له شيئاً ليحمله على هذا المحو مرتكباً جريمة الرشوة ، لأنه لم يقدم للكاتب النقود إلا لفرض أن يتمتع الموظف المذكور عن أداء عمل من أعمال وظيفته ندب اليه من رئيسه مفتش الرى (بى-وف الأبتدائية ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ مع ١٥ ص ٢٤٣) .

وأنه بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٥٩ على لجنة انتخاب العمد والمشاخ إذا كان المطلوب تعيينه هو من المشاخ أن تأخذ رأى عمدة الناحية . وبناء على ذلك إذا أخذ العمدة المذكور مبلغاً من المال من شخص لاعطاء رأيه بتعيينه فانه يكون مرتكباً



لجريمة الرشوة لأنه في هذه الحالة يكون له عمل يؤديه بشأن انتخاب المشايخ  
( نفس ٣ مارس سنة ١٩١٧ مع ١٨ م ٨٩ ) .

وأنه يبين من الاطلاع على الأورنيك نمرة ١٦ الخاص بتعيين الخفراء  
أن لكل موظف من رجال الإدارة الموكول اليهم أمر تعيين الخفراء عملاً  
خاصاً وأن عمل العمدة في ذلك هو العمل الأساسي في انتخاب الشخص  
الذي يراد تعيينه في هذه الوظيفة ، لأنه مطلوب منه أن يشهد بمحسن سير  
وسلوك الشخص الذي يرشحه ، وهو وحده الذي عليه واجب انتخاب من  
يليق لخدمة الخفر ، وعلى هذا الأساس تحصل الاجراءات الادارية الأخرى  
وبناء على ذلك يكون ما يأخذه العمدة من أى شخص لأداء عمل يتعلق  
بانتخاب الخفراء مما هو من خصائصه حسب ما هو مذكور آنفاً يعتبر رشوة  
تدخل تحت نطاق المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ( جنابات أسبوت ٢٦ نوفمبر  
سنة ١٩٢٦ مع ٢٩ عدد ٥٦ ) .

وأن من واجبات العمدة طبقاً للأمر العالى الصادر في ١٦ مارس  
سنة ١٨٩٥ أن يتدخل ودياً في المنازعات الحاصلة بشأن حدود الأملاك لحسمها  
فاذا قبل عطية للقيام بهذا الواجب عد مرتشياً وطبق عليه حكم المادة ١٠٣ ع  
( نفس ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٨ مع ٢٠ عدد ٤٨ ) .

وأنه إذا قدم شخص مبلغاً من المال إلى رئيس مساعدى معامل التحليل  
بمصلحة الصحة ليخبره عن نتيجة تحليل مادة مضبوطة عد ذلك شروعا في  
رشوة بالمادة ١١١ ع لأن الموظف المذكور بصفته هذه له اتصال وثيق  
بجميع الأطباء والصيادلة المكلفين بالتحاليل الكيماوية وله بمقتضى وظيفته  
أن يتعرف أسرار أعمالهم وفي استطاعته إذن أن يخبر بها الراشئ قبل  
ذيوها رسمياً ، فتكون الرشوة قد قدمت ليفشى ذلك الموظف سراً من  
الأسرار المكلف هو بكتابتها بمقتضى وظيفته . وهذه صورة يصدق عليها

تعريف الرشوة قانوناً ( غرض ٣٠ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٤٤٦ سنة ١٩٤٦ ) .

وأنه إذا قدم بائع لبن مبلغاً من المال إلى عامل بمعاميل الصحة ليعمل على إخراج نتيجة التحليل في مصلحته حتى لا يقع تحت طائلة العقاب وثبت أن للمرشوب بحكم وظيفته علاقة بتحليل الألبان المضبوطة وأن مساهمته في التحليل تجعله ذا اختصاص في العمل الذي طلبه الراشي منه ، فإن تقديم هذا المبلغ إليه يعد شروعاً في رشوة واقعا تحت نص المادة ١١١ ع ، لأنه لا يلزم أن يكون المرشوب هو وحده المختص بالقيام بالعمل جميعه بل يكفي أن يكون له نصيب من الاختصاص فيه يسمح بأداء عمل أو الامتناع عنه تحقيقاً للغرض المقصود من الرشوة ( غرض ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٦٦ سنة ١٩٤٦ قضائية ) .

وأنه إذا قدم شخص متعدد بتوريد أغذية للملجأ تابع لمجلس المديرية مبلغاً من المال إلى الطاهي المستخدم بهذا الملجأ حتى لا يبلغ عن الأنواع الرديئة التي يوردها عد مرتكباً لشروع في رشوة واقع تحت حكم المادة ١١١ ع لأن الطاهي وإن كان ليس بمضو في اللجنة المختصة لاستلام المواد الغذائية إلا أنه بما لا ريب فيه أن لهذا الطاهي صفة في مثل هذه الحالة لا يستطيع إنكارها ، فهو الذي بحكم وظيفته أول من يدرك ما عليه تلك المواد من جودة أو رداءة وعليه أن ينبه اللجنة المذكورة ويرشدها إلى حقيقة الأمر كلما اقتضت الحال ذلك ( غرض ٦ يناير سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٢٤٢ سنة ١٩٤٦ ق ) .

٥٤ - حكم الموظف الذي يرشئ للقيام بعمل خارج عن اختصاصه - ذكرنا فيما تقدم أن عقوبة الرشوة لا تطبق على الموظف الذي يأخذ عطية أو هدية للقيام بعمل خارج عن شئون وظيفته . ولكن هل يعاقب الموظف على هذا الفعل بوصف آخر ؟ هذه المسألة تحتاج إلى بعض التفصيل .

الصورة الأولى - إذا اعتقد الموظف أن العمل من اختصاصه وأخذ

الرشوة على أن يؤدي ما طلب منه وكان العمل في الواقع خارجاً عن اختصاصه فلا عقاب، لأن اعتقاد الموظف لا يمكن أن يقوم مقام الحقيقة الواقعة وهي أن العمل ليس من أعمال وظيفته (١٠١) بك أمين ص ١٩ وشووقو جلي ن ٨٤٠ ص ٦٣٠. ولكن جارسون يشك في صحة هذا الرأي إذ يقول إنه مادامت الجريمة قد خابت نظرف خارج عن إرادة الفاعل فيمكن اعتبار الواقعة شروعاً في رشوة (جارسون مادة ١٧٧ ن ٨٢).

الصورة الثانية - إذا كان الموظف يعلم أنه غير مختص وقبل الرشوة اعتماداً على غفلة الراشي ولكنه لم يوجه الراشي بشيء مخالف للحقيقة فلا عقاب عليه أيضاً (١٠١) بك أمين ص ٢٠.

الصورة الثالثة - إذا كان الموظف يعلم أن العمل خارج عن اختصاصه ولكنه أومر الراشي أنه من اختصاصه وأخذ الرشوة على أن يقوم بالعمل فلا يمكن عقابه بعقوبة الرشوة، ولكن يجوز عقابه بالمادة ٣٣٦ ع إذا بلغ إيهامه حد النصب وتوافرت الأركان المطلوبة (١٠١) بك أمين ص ٢٠ وشووقو جلي ن ٨٤٠ ص ٦٣١ وجارسون ملحق ١٧٧ ن ٨١ وجارو ن ١٥٢٦ ص ٢٨٨).

### المبحث الثاني - في الانحياز بالنفوذ

٥٥ - قبل المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ كانت أحكام الرشوة لا تنطبق على أعضاء الهيئات النيابية الذين يتجرون بوكالتهم لدى السلطات العامة فيضنون نفوذهم في خدمة مصلحة فردية مقابل جمل يتقاضونه. وذلك لأنه مع التسليم بأن أعضاء تلك الهيئات هم من الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية بالمعنى المقصود في المادة ١٠٤ ع فإنه كان من المتعذر اعتبار كل سعي أو انحياز بالنفوذ عملاً من أعمال الوظيفة، وإنما كان من المتعين لتحديد مدى انطباق مواد الرشوة التمييز بين حالتين: (الاولى) حالة

النائب الذى يعطى رايه أو صوته لمصلحة شخص ما مقابل وعد أو عطاء، (والثانية) حالة النائب الذى يستغل نفوذه لدى الحكومة أو إحدى المصالح العامة ليحصل على فائدة أو امتياز لمصلحة أحد الأفراد. فالحالة الأولى هي التي كانت تنطبق عليها أحكام الرشوة، لأن وظيفة النائب تنحصر في إبداء رأى أو إعطاء صوت عن أمر داخل في شئون نيابته، فالحصول على رأى أو صوت موافق في مقابل مبلغ من المال يعد رشوة بنص المادتين ١٠٣ و ١٠٤ ع، لأن هذا الرأى أو هذا الصوت إنما يبدى في حدود وظيفة الشخص المرتشى وعن أمر داخل في خدمته. أما في الحالة الثانية فلم يكن من الممكن أن تتحقق جريمة الرشوة بأركانها الخاصة بها لأن وظيفة النائب ليست في سبيلها لدى الحكومة أو إحدى المصالح للحصول على امتياز أو فائدة لمصلحة أحد الأفراد. فإذا وضع شخص ذو صفة نيابية عامة نفوذه في خدمة مصلحة فردية مقابل ثمن اقتضاه فانه يتجر بصفته ولكنه لا يتجر بوظيفته. ولذا لم يكن هذا الفعل معاقبا عليه كرشوة، كما أنه لم يكن معاقبا عليه كنصب طالما كان النفوذ حقيقياً ولم يتخذ الفاعل اسماً كاذباً ولا صفة غير صحيحة ولم يستعمل طريقة من طرق الاحتيال (جارو ن ١٠٢٢ س ٢٧٩ ون ١٠٢٧ س ٣٨٩ ال ٣٩٦).

٥٦ — فأنشأ المرسوم بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٢٩ جريمة الانحياز بالنفوذ وجعلها في حكم الرشوة إذ أضاف الى قانون العقوبات مادة ٩٢ مكررة نصها: «يعد في حكم الرشوة أن يقبل أى شخص له صفة نيابية عامة سواء كانت النيابة بطريق الانتخاب أو بغيره وعداً بشئ ما أو أن يأخذ هدية أو عطية:

(١) للحصول من أية سلطة عامة على أى التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو مقابلة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو

مزية أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

( ٢ ) أو لاستعمال نفوذ مركزه النيابي حقيقياً كان أو مزعوماً للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشروع في الحصول على شيء من ذلك .

وقد نقل هذا النص إلى القانون الحالي الصادر سنة ١٩٣٧ في المادة .

١٠٧ منه .

٥٧ - وهو يعاقب على الرشوة التي تقع من شخص ذي صفة نيابية عامة . وهذه الجريمة تتكون من ثلاثة أركان . فيشترط : ( ١ ) أن يكون المرتضى شخصاً له صفة نيابية عامة ، ( ٢ ) أن يقبل وعداً بشيء ما أو يأخذ عطية أو هدية ، ( ٣ ) لفرض من الأغراض التي عينها القانون (جبروسمادة ١٧٧ ن ٩٩ وجبرو ١٥٢٢ ن ٤ م ٣٨٠) .

٥٨ - ويتناول هذا النص الجديد كل شخص له صفة نيابية عامة مهما كانت طريقة تعيينه وسواء أكانت نيابية بطريق الانتخاب أو بغيره . فيدخل في ذلك أعضاء مجلس النواب وأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء مجالس المديرية وأعضاء المجالس البلدية والمحلية المعيّنين منهم بطريق الانتخاب والمعينين من الحكومة (جبرسون ن ١٠٠ وجبرو ١٥٢٢ ن ٤ م ٣٨٠) .

٥٩ - وليس لدينا ما نضيفه على ما سبق أن يبينه فيما يتعلق بالركن الثاني للرشوة . فإن كلمات وعد وهدية وعطية لها هنا نفس المعنى الذي وردت به في رشوة الموظفين .

٦٠ - ويشترط حصول الوعد أو تقديم الهدية أو العطية لفرض من الأغراض التي عينها القانون على حيليل الحصر وهي : ( ١ ) الحصول أو الشروع في الحصول من أية سلطة عامة على التزام أو ترخيص أو انقضاء

توريد أو مقايضة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو نشان أو مكافأة أو منية ، ( ٢ ) استعمال نفوذ المركز الثباتى حقيقياً كان أو مزعوماً للحصول أو الشروع فى الحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة .

وقد أوردت الفقرة الرابعة للمادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسى ( المقالة للمادة ١٠٧ ) البيان الوارد فيها بمبارة عامة وهى قوله « وأفوائد أخرى » . ولم ترد مثل هذه العبارة فى المادة المصرية ، مما يؤخذ منه أن البيان الوارد فيها قد جاء على سبيل المحصر .

٦١ - وليس بشرط لتكوين الجريمة المتصوص عليها فى المادة ١٠٧ ع حصول سعى من جانب النائب لحل المجرى عليه على الاعتقاد بنفوذه . فإن مثل هذا السعى لو حصل يجوز أن يعتبر طريقة من الطرق الاحتمالية المكونة لجريمة النصب ( جارسون مادة ١٧٧ ن ١١٠ ) .

٦٢ - وما يجب التنويه اليه هنا أن اتجار النائب برأيه أو صوته لا يزال واقفاً تحت حكم المادة ١٠٣ ع وأن الاتجار بالنفوذ هو وحده المعاقب عليه فى المادة ١٠٧ ع ( جارسون ن ١١٧ ) .

٦٣ - وتشتمل المادة ١٧٧ من قانون العقوبات الفرنسى على فقرة خاصة تماقب بمقوبة جنحة كل شخص آخر ولو لم يكن موظفاً ولا حائزاً لصفة نيابة عامة اتجر بنفوذه لفرض من الأغراض التى عينها القانون . ولكن ليس لهذا النص مقابل فى القانون المصرى . فلا يمكن فى مصر تطبيق أحكام الرشوة على أى شخص آخر يتجر بنفوذه الشخصى لدى السلطات العامة لفرض من الأغراض السالف ذكرها أو لأى غرض آخر . ولا يمكن أيضاً مما قبلته بمقوبة النصب متى كان نفوذه حقيقياً . أما إذا كان نفوذه

وهما فيجب لتكوين جريمة النصب أن يتخذ اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة أو يستعمل طرقة احتيالية بما هو مبين في المادة ٣٣٦ ع ويستولى بذلك على أموال الناس ( جازو ٤ ن ١٥٢٢ م ٣٨٠ واحد بك أمين م ٢٠ ) .

### المبحث الثالث - في الجريمة التامة والشروع

٦٤ - متى تم جريمة الرشوة - نصت المادة ١٠٣ ع على أنه وبعد مرتشياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما أو أخذ هدية أو عطية . . ومدلول هذا النص أن جريمة الرشوة تتم سواء من جانب الراشي أو من جانب المرتشي بقبول الموظف الوعد أو بأخذه المهدية أو العطية .

وقد بينا فيما تقدم ( بالأعداد ٢٩ إلى ٣١ ) أن الرشوة كل تكون بقبول الوعد تكون بأخذ المعروض ، فلا يشترط لتكوينها أن يأخذ الموظف عطية أو هدية بل يكفي أن يقبل وعداً بشيء ما ( انظر عن ٣ يناير سنة ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ١٩٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٣٣٩ حنة ٤ قضائية و ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٤٩ ) .

٦٥ - ولا يشترط لتتمام الجريمة أن يكون الموظف قد قام بتنفيذ العمل الذي وعد بتنفيذه أو امتنع عن العمل الذي وعد بالامتناع عنه ، لأن تنفيذ العمل أو الامتناع عنه أمر زائد على الجريمة لحصوله وعدمه لا يؤثران عليها . وذلك هو الرأي الذي يستقيم مع نص القانون المصري والقانون الفرنسي لاتحاد النصين في هذه النقطة ، وهو الذي أخذ به جازو وأيده فيه جارسون وأحمد بك أمين ( جازو ٤ ن ١٥٢٩ و جارسون مادة ١٧٧ ن ١٤٧ واحد بك أمين م ٢١ ) .

٦٦ - ولكن أكثرية الشراح الفرنسيين لا يرون هذا الرأي . فيقول-

بلائش إن الموظف الذى يقبل الوعد بشئ ما أو يأخذ هدية أو عطية ثم يتمتع باختياره عن تنفيذ ما تعهد به للراشئ لا يرتكب رشوة ولا شروعا فى رشوة ، لأن الرشوة تتكون من عنصرين متلازمين وهما قبول الوعد أو العطاء وأداء العمل أو الامتناع عنه ، ولا يعد هنا شروعا فى رشوة لأنه لا عقاب بمقتضى المادة ٤٤٥ ع إذا عدل الجانى بإرادته عن تنفيذ الجريمة ( بلانز ٣ ن ٤١٦ ) . وهذا هو رأى شوغر وهيل أيضاً ( شوغر وهيل ٢ ن ٨٤٤ ) .

وقد قرر دالوز هذا رأى أيضاً ولكنه علله بتعليل آخر إذ يقول إن قصد الشارع هو اعتبار الجريمة تامة بمجرد حصول الاتفاق أى قبول الوعد أو أخذ الهدية أو العطية ، ولكنه قصد مع ذلك أن يعفى من العقاب الموظف إذا ندم على فعلته وعدل عن اتفاقه ( موسوعات دالوز تحت عنوان Forfeiture ن ١٢٦ والملحق ٧٢ ) .

٦٧ - ومع أن جارسون ينتقد هذا رأى ويأخذ بالرأى الأول فإنه يرى أن فى التشريع الحاضر نقصاً كان يحسن بالشارع تلافيه وذلك بالنص على إعفاء الموظف من العقوبة إذا هو عدل عن الاتفاق ورد الهدية إلى صاحبها قبل تنفيذ ما تعهد به ( جارسون مادة ١٧٧ ن ١٤٣ ) . ولعل هذا النقصر أظهر فى القانون المصرى منه فى القانون الفرنسى حيث نص الشارع فى المادة ١٠٨ ع على إعفاء الراشئ والمتوسط من العقوبة إذا أخبرا الحكومة بالجريمة أو اعترفا بها ، وهو نص لا مقابل له فى القانون الفرنسى ( أحد بيه أمين ص ٢٢ ) .

٦٨ - وقد أخذت المحاكم المصرية بالرأى القائل بأن جريمة الرشوة تتم بمجرد قبول الوعد أو أخذ الهدية أو العطية ، فقضت محكمة النقض والايبرام بأن المادة ٨٦ ع ( المادة ١٠٣ من القانون الحال ) نصت على أن جريمة



الارتشاء من الموظف هي قبول الوعد أو أخذ الهدية لأداء عمل من أعمال الوظيفة ، وفي هذا دلالة على أن الجريمة تتم بمجرد ذلك ولا يلتفت إلى ما يقع بعده من رد العطية إلى الراشي كما لا يلتفت إلى عدم أداء العمل الذي من أجله أخذت العطية . فلا يعفى من العقاب الخبير الذي بعد أن أخذ مبلغ مائه جنيه رشوة ليقدم تقريره لمصلحة الراشين قدم تقريره ضدهم ورد إليهم هذا المبلغ ( نفس ٨ يناير سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ٦٧ ) .

وأن جريمة الرشوة تتم بأخذ الموظف العمومي العطية لأداء عمل من أعمال وظيفته فلا تأثير على الجريمة من عدوله عن الاتفاق ( نفس ٣ مارس سنة ١٩١٧ مج ١٨ ص ٨٩ ) .

٦٩ - الشروع في الارتشاء - بمقتضى رأى الأول الذى يقول به أكثر الشراح الفرنسيين لا تتم الرشوة إلا إذا قام الموظف بتنفيذ تعهده . فإذا لم يتم الموظف بتنفيذ ما تعهد به للراشي من أداء العمل أو الامتناع عنه فلا يكون هناك إلا شروع في رشوة ، وهذا الشروع لا يعاقب عليه إذا كان الموظف قد عدل عن التنفيذ بإرادته .

على أنه حتى في عرف من يقولون بهذا الرأى ، إذا كان الموظف مع عدم قيامه بالعمل الذى وعد بتنفيذه أو مع قيامه بالعمل الذى وعد بالامتناع عنه لم يرد العطية أو الهدية التى أخذها فيبقى مسؤولاً عن جريمة نصب أو جريمة خيانة أمانة .

٧٠ - ولكن بمقتضى الرأى الآخر الذى أخذت به المحاكم المصرية والذى تنضم إلى القائلين به تتم جريمة الرشوة بمجرد قبول الوعد أو أخذ الهدية أو العطية . فعدم قيام الموظف بتنفيذ تعهده لا يؤثر على الجريمة ، سواء أكان عدم التنفيذ راجعاً إلى ظرف خارج عن إرادة الفاعل أو إلى عدم الفاعل وعدوله عن التنفيذ بإرادته ، لأنه عدول متأخر نجاء بعد وقوع

الاجتار المعاقب عليه ، فلا يترتب عليه إعفاؤه من العقاب .

٧١ - ولنتعرض الآن أم الصور التي يمكن أن ترد في العمل ونبحث فيما ينتج عن تطبيق هذين الرأيين عليهما :

الصورة الأولى : إذا قبل الموظف الوعد أو العطاء وقام بتنفيذ العمل الذي وعد بأدائه أو انقضى الاجل المتفق عليه دون أن يؤدي العمل الذي وعد بالامتناع عنه ، فلا صعوبة لأنه في كلا الرأيين قد تمت الجريمة .

الصورة الثانية : إذا قبل الموظف الوعد أو العطاء ولكنه لم يتمكن من تنفيذ تعهده لطرف خارج عن إرادته كالقبض على الجناة قبل أن يكون لدى الموظف الوقت الكافي لتنفيذ العمل الذي وعد بأدائه أو قبل انقضاء الاجل الذي كان يمكنه فيه أن يعمل العمل الذي وعد بالامتناع عنه ، فيعاقب على الرشوة في كلا الرأيين . ولكن بينما يعتبر هذا الفعل في الرأي الذي انضمامنا إليه رشوة تامة يعتبر في الرأي المخالف شروعاً في رشوة .

الصورة الثالثة : إذا قبل الموظف الوعد أو العطاء ولكنه عدل بأرادته عن تنفيذ ما تعهد به ، ففي رأينا تعتبر أيضاً الرشوة تامة . أما في الرأي المخالف فلا يمكن اعتبار هذا الفعل رشوة تامة ، لأن التنفيذ وهو ركن أساسي من أركان الجريمة غير متوفر ، ولا شروعاً في رشوة لأن المدول كان بإرادة الفاعل . وإنما يقول أصحاب هذا الرأي إن الموظف قد ارتكب على الأقل جريمة خيانة أمانة أو جريمة نصب . ولكننا لا نرى هنا وجوداً لأركان خيانة الأمانة كما أن الطرق الاحتمالية التي يجب توفرها في جريمة النصب قد لا تتحقق في كثير من الأحوال ( راجع في ذلك جارسون مادة ١٧٧ ن ١٤٨ - ١٥١ ) .

٧٢ - وقد ذهب أنصار الرأي القائل بأن جريمة الرشوة تتم بمجرد قبول الوعد أو أخذ الهدية أو العطية الى أنه لا يبقى للشروع في الجريمة التمهيد

تقع من جانب الموظف المرتضى سوى صورة واحدة وهى أن يطلب الرشوة لنفسه فلا يجاب إلى طلبه ( جازو ٤ ن ١٠١٩ من ٣٧٢ و جازسون مادة ١٧٧ ن ١٥١ مكررة وأحد بك أمين من ٢٢ ) .

ولكن محكمة النقض والابرام المصرية قررت أن طلب الرشوة من جانب الموظف لا يعتبر إذا خاب سوى عمل تحضيرى لا يعاقب عليه القانون الجنائى . والاسباب التى بنى عليها حكمها هى الآتية : - وحيث إن من أوجه النقض فيما يتعلق بتهمة الشروع فى الرشوة ما يتحصل فى أن الواقعة الثابتة فى الحكم لا يعاقب عليها القانون لأن هذا الذى ثبت هو عبارة عن اقتراح من المتهم ( مفتش صحة المركز ) على أهل المتوفى بأن يعطوه مبلغا لأداء عمل من أعمال وظيفته هو التصريح بالدفن وأن مثل هذا الاقتراح هو من الأعمال التحضيرية التى لا تكون الشروع . وحيث إن طرفي الخصوم أضافا فى تفصى أقوال شراح القانون الفرنسى . ولكن بما أن نصوص ذلك القانون بشأن جريمة الرشوة تختلف بعض الاختلاف عن نصوص القانون المصرى فالأولى الاختصار على نصوص هذا القانون ذاتها وتفهم ما تودى اليه فى الموضوع الذى تحت النظر . وحيث إن جريمة ارتشاء الموظف المنصوص عليها فى المادة ٨٩ ( المادة ١٠٣ من القانون الحالى ) تتحقق بأحدى صورتين : الأولى قبول الموظف وعدا بشئ ما لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عن عمل من أعمالها ، والثانية أخذه عطية أو هدية للفرض المذكور . وحيث إن النص صريح فى أن الركن المادى لهذه الجريمة هو : قبول ، الموظف الوعد فى الصورة الأولى أو ، أخذه ، العطية فى الصورة الثانية . فتفديد الجريمة إنما يكون بإيقاع ذلك ، القبول ، أو هذا ، الأخذ ، . ففى كل من القبول أو الأخذ ينحصر إذن مبدأ التنفيذ ونهايته . ويترتب على ذلك نتيجة منطقية حتمية هى أن الوعد أو الاعطاء من جانب الراشئ مهما يكونا محرمين واقعا جانبيهما تحت طائلة العقاب فإن كليهما بالنسبة لجريمة الموظف عمل

تحضيرى بحث لحيثهما سابقين على مبدأ تنفيذ هذه الجريمة . وإذا كان الوعد ذاته أو الاعطاء ذاته هما من الأعمال التحضيرية لجريمة ارتشاء الموظف فإن الاستيعاد أو الاستعطاء الخاصين لذى الحاجة من جانب الموظف هما بالبداية أشد من الوعد أو الاعطاء ، تغلفلا في باب التحضيريات من قبل أنهما أسبق زمانا منهما عن مبدأ التنفيذ . وحيث إن الواقعة التى أثبتها الحكم وعاقب عليها ليست إلا استعطاء خابلم يتبعه عطاء ولا أخذ ، فالقانون الجنائى لا يعدها بالنسبة لجريمة الارتشاء سوى عمل تحضيرى أولى بعيد بكثير عن دائرة الشروع فيها . وما دام الفصل فى الطعن الحالى لا يتوقف على البحث فيما إذا كان جريمة ارتشاء الموظف شروع بالمعنى القانونى أم لا فلا محل للغرض فى هذا البحث الذى أفاض فيه الطرفان ( غرض ٣ يناير سنة ١٩٢٩ بمحاكمة مدد ١٩٤ ) .

٧٣ - الشروع فى الرشوة - نص القانون فى المادة ١١١ ع على حكم خاص لحالة الشروع فى الرشوة من جانب الرأشى فقال « من شرع فى إعطاء رشوة ولم تقبل منه ... يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى » . وقد أراد الشارع بهذا النص الرأفة بالرأشى تخفيض عقابه على الشروع عن الحد الذى كانت يستحقه لو طبقت عليه المادتان ٤٥ و ٤٦ مع المادة ١٠٨ ع ، وجعل الشروع فى الرشوة من جانب الرأشى جنحة بخلاف الشروع من جانب المرتشى فإنه جناية .

٧٤ - ويشترط أولا فى جنحة الشروع فى الرشوة الإيجابية توفر أركان الجريمة التامة من حيث صفة الأشخاص التى تحصل بينهم ، والوسائل التى ترتكب بها والغرض المقصود منها . ويشترط فوق ذلك أن تكون الجريمة قد أوقعت أو خاب أثرها لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها ( جارسون مادة ١٧٩ ن ٣٤ ) .

٧٥ - فيجب تقديم الرشوة إلى موظف عوى أو من في حكمه أو إلى شخص ذى صفة نيابية عامة .

وكما يقع الشروع على يد الراشئ يجوز أن يحصل بواسطة شخص ثالث  
( نفس ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ مج ٣ ص ٢٨٥ ) .

٧٦ - ويجب أن يتقدم الراشئ إلى الموظف بوعده أو إعطاء .  
غير أن نص المادة ١١١ ع قد أتى هكذا : ( من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه ) . وهذا النص وإن كان ظاهره يوجب أن الركن المادى للجنة الشروع لا يوجد إلا في صورة إعطاء الرشوة أى تقديم الشيء المرشوبه عيناً إلى الموظف وعدم قبوله إياه ، إلا أنه لتفهم حقيقة غرض المشرع من وضع هذه المادة وتعرف مدى تطبيقها يتعين الرجوع إلى المادة ١٠٣ ع التى صدر بها المشرع باب الرشوة في قانون العقوبات ، لأنها هى الأساس ومنها يمكن الوقوف على الأعمال التى تعد رشوة على اعتبارها جريمة تامة والشروط التى يلزم تحقيقها لتوفر أركان الجريمة . وقد جاء في هذه المادة أنه يعد رشوة قبول الموظف وعداً من آخر بشئ ما أو أخذه هدية أو عطية . ومدلول ذلك أن الرشوة كما تكون بقبول الوعد تكون بأخذ المعروض ، فإذا ما جاءت بعد ذلك المادة ١١١ وقالت « من شرع في إعطاء رشوة ، كان الغرض من هذه العبارة شمول كل ما تم به جريمة الرشوة من وعد أو عطية... الخ لأن غرض المشرع من هذه المادة إنما هو جعل الشروع من جانب الراشئ في جميع جرائم الرشوة الميئنة في السباب كله جنحة أية كانت وسيلتها . وعلى ذلك فالعبارة الأولى من المادة ١١١ الخاصة بالرشو الخالى عن الإكراه تشمل الوعد الذى لم يقبل كما تشمل إعطاء الهدية أو العطية التى لم تقبل . وما كان يصح في التشريع أن يكون الأمر على خلاف هذا مادامت نية الاجرام بمحاولة إفساد دمة الموظف متحققة في صورتى الوعد والإعطاء

الفعل وما دام قبول الموظف في الصورتين يجعله هو والراشي واقعين تحت عقاب المادة ١٠٨ ، وهذا الفهم تؤيده العبارة الفرنسية لنص المادة ١١١ إذ ورد بها ما ترجمته حرفياً « الشروع في الرشوة إذا كانت المعروضات لم يوافق عليها ... الخ » فالنص الفرنسي احترز من استعمال كلمة « إعطاء » الموهمة لتقديم شيء مادي واستعمل كلمة المعروضات ( *offres* ) التي يندرج تحت مدلولها اللغوي كل معروض مادياً كان أو غير مادي بحيث تشمل ما يتقرب به إلى الموظف من وعد ومن عطية أو هدية ، كما أنه استعمل عبارة « لم يوافق عليها » ، ( *ne sont pas agréées* ) . والموافقة أكثر ما تستعمل لغوياً في غير الماديات ، فهي للوعد أكثر ملاءمة منها للعطية أو الهدية بل هي نفسها الكلمة التي استعملها النص الفرنسي في المادة ١٠٣ للتعبير عن قبول الوعد ( *avoir agréé des promesses faites* ) ، أما قبول العطية أو الهدية فإنه استعمل فيه كلمة « أخذ » التي استعملها النص العربي ( غنص ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٤٢٦ سنة ٤٦ قضائية و ٢٥ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢٨١ سنة ٤ قضائية ) .

وقد حكم بأن الشروع في الرشوة يحصل بمجرد وعد الراشي بإعطاء الهدية ولو لم يبرزها أو يعين نوعها أو قيمتها ( غنص ٢٧ أبريل سنة ١٩٠١ مع ٢ ص ٢٨٥ ) .

٧٧ - غير أنه يجب لتحقيق الركن المادي للجنة الشروع في الرشوة أن يكون العرض جدياً ، فإذا وعد شخص موظفاً بإعطائه كل ما يملك في نظير قيامه بعمل له فإن هذا القول لا يفيد أن هناك شروعا منه جدياً في إعطاء رشوة ، بل عرضه هو أشبه بالهزل منه بالجد ( غنص ٢٥ أبريل سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية ) .

٧٨ - ويجب أن يكون الفرض من عرض الرشوة على الموظف حمله على أداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو الامتناع عن عمل

من الأعمال المذكورة ولو ظهر أنه غير حق .  
وقد حكم بأنه يعد مرتكباً لجرمة الرشوة وواقفاً تحت العقوبات المنصوص عليها في المادة ١١١ ع الشخص الذي يقدم نقوداً إلى كاتب تفتيش الرى ليحمله على أن لا يقيد اسمه في الكشف الذي يكتبه بناء على أمر المفتش بأسماء المخالفين للوائح الرى ، لأنه لم يقدم النقود للكاتب المذكور إلا لفرض أن يتمتع عن إداء عمل من أعمال وظيفته التي ندب إليها من رئيسه مفتش الرى ( بنى سويف الاجتماعية ٢٣ سجنبر سنة ١٩١٤ مج ١٥ عدد ١٢١ ) .

٧٩ - ويجب لوجود الشروع في الرشوة أن تكون الجريمة قد أوقفت أو خاب أثرها لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها . وهذا ما أراده الشارع بقوله « ولم تقبل منه » . وهذه العبارة زائدة ولا حاجة إليها لأنها مستفادة من الأحكام العامة للشروع . بل هي قاصرة عن تصور كل حالات الشروع ، لأن الشروع لا يقتصر على حالة عدم قبول الموظف فقط بل يتحقق أيضاً بكل فعل آخر يوقف الجريمة قبل تمامها أو يجعلها خاتمة الأثر كالقبض على الراشئ أثناء عرض الرشوة ( أحد بك أمين ص ٢٩ و ٣٠ ) .

وقد حكم بأن الراشئ يعاقب على شروعه في رشوة الموظف العمومى ولو أن الموظف أخبر رؤسائه بأمر الرشوة من بدء حصولها وظل يوافقهم بما يجرى بينه وبين الراشئ من المخبرات مع تظاهره للراشئ بمظهر المستند للقبول حتى ضبطت الجريمة ( محكمة استئناف بروكل ١٥ يونيو سنة ١٨٩٤ البازيكريزى باج ١٨٩٤ - ٢ - ٢٩٥ ) .

٨٠ - وقد يتناهى تقديم أن الرأى الممول عليه هو أن جريمة الرشوة تتم بمجرد قبول الموظف الوعد أو أخذه الهدية أو العطية ، وأنه لا يشترط لتمامها أن يكون الموظف قد قام بالعمل الذي وعد بتنفيذه أو امتنع عن العمل الذى وعد بالامتناع عنه ، وبناء عليه يشترط تطبيق عقوبة اللجنة

المختصص عليها في المادة ١١١ ع أن لا يكون الموظف قد انقاد الى الرأى قبل ما عرضه عليه في أى وقت من الأوقات . وتعتبر الجريمة تامة إذا كان قد قبل ما عرض عليه ولكن لسبب من الأسباب لم يتم بتنفيذ ما تعهد به . ولا يصح ذلك نستعرض الصور التي سبق لنا استعراضها عند الكلام على الشروع في الارتشاء .

فإذا كان الموظف قد قبل الوعد أو العطاء وقام بتنفيذ ما تعهد به فلا شبهة في أن الرشوة قد تمت سواء من جانب الرأى أو من جانب المرتضى .

وإذا كان الموظف قد قبل الوعد أو العطاء ولكنه منع من تنفيذ ما تعهد به لظرف خارج عن إرادته كالقبض عليه فقد قلنا إن الرشوة تعتبر تامة وإن كان كثير من الشراح الفرنسيين يعتبر هذا الفعل شروعا في رشوة ولكن حتى في رأى هذا الفريق يعاقب الرأى بمقوبة الجنابة المختصص عليها في المادة ١٠٨ مع تطبيق المادتين ٤٥ و ٤٦ ع .

وإذا كان الموظف قد قبل الوعد أو العطاء ولكنه عدل بإرادته عن تنفيذ ما تعهد به فعندنا أن الرشوة تعتبر تامة ، ومن ثم يعاقب كل من الرأى والمرتضى بمقوبة المادة ١٠٨ وذلك سواء أكان الموظف قد رد الهدية أو العطية أو احتفظ بها غشاً وتديلاً . أما من يقولون بعدم عقاب الموظف فيقررون أن الرأى يعاقب على الشروع في الرشوة طبقاً للمادة ١١١ ع .

أما إذا أبى الموظف قبول الوعد أو العطاء فيمكن القول بأن الجريمة قد خاب أثرها ولا يعاقب الرأى إلا بمقوبة اللجنة المختصص عليها في المادة ١١١ ع بإجماع الآراء كلها ( انظر في ذلك جارسون مادة ١٧٩ ن ٣٧ - ٤٠ ) .

٨١ - وتطبق على جنحة الشروع في الرشوة كافة القواعد التي تطبق على الشروع في الجرائم عموماً . فإذا عدل الرأى باختياره عن تقديم



الرشوة قبل رفض الموظف أو قبل القبض عليه فلا يعاقب (جارسون مادة ١٧٩ ن ٤٣) .

٨٢ - ولما كان الشروع في الرشوة المنصوص عليه في المادة ١١١ ع معاقباً عليه بعقوبة جنحة فهو من اختصاص محاكم الجench، ويسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية من أجله بثلاث سنين (جارسون ن ٤٤ و ٤٥) .

### المبحث الرابع - في عقاب الجريمة

٨٣ - عقاب الجريمة التامة - تنص المادة ١٠٨ ع على عقوبة الجريمة التامة وهاك نصها: « من رشا موظفاً والموظف الذي يرتشى ومن يتوسط بين الراشي والمرتشى يعاقبون بالسجن ويحكم على كل منهم بغرامة تساوي قيمة ما أعطى أو وعد به . ويقضى بالعقوبات نفسها في الجريمة المنصوص عليها في المادة السابقة ( أى المادة ١٠٧ ) . غير أنه يجوز أن يحكم بالسجن لمدة تقل عن ثلاث سنين دون أن تكون أدنى من ستة شهور » .

٨٤ - يرى من هذا النص أن القانون في الجريمة التامة سوى في العقاب بين الراشي والمرتشى لأنهما مرتكبان لجريمة واحدة . ولم يترك حكم الوسيط لقواعد الاشتراك العامة ، بل نص على عقابه في المادة ١٠٨ وجعله مساوياً لعقاب الراشي والمرتشى .

٨٥ - عقاب الشروع - أما في حالة الشروع فيعاقب الموظف بالمادة ١٠٨ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ ع ، ويعاقب الراشي بالمادة ١١١ . أما الوسيط فيختلف عقابه بحسب ما إذا كان وسيطاً للراشي أو للمرتشى . فإذا كان يعمل لصالح المرتشى فيعد شريكاً له ويعاقب على الشروع بالمادة ١٠٨ مع المادتين ٤٥ و ٤٦ ع ؛ وإذا كان يعمل للراشي فيعاقب معه بالمادة ١١١ ع (أحد به أمبيس ٢٣ و ٣١) .

٨٦ - عقوبة الغرامة - ويجب عند الحكم بالعقوبة لجريمة الرشوة بمقتضى المادة ١٠٨ ع أن يحكم بغرامة مساوية لقيمة ما أعطى أو وعد به ولو طبقت المادة ١٧ ع الخاصة بالظروف المخففة ، لأن هذه المادة قاصرة على العقوبات المقررة للحرية ( نفس ٨ يناير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٣٨ ) .

٨٧ - عقوبة المصادرة - نصت المادة ١٨٠ من قانون العقوبات الفرنسى والمادة ٢٥٣ من قانون العقوبات البلجيكي على أن ما دفعه الراشى على سبيل الرشوة لا يرد اليه بحال بل يحكم بمصادرته . ولم ينص الشارع المصرى فى باب الرشوة على حكم من هذا القبيل . ولكن المادة ٣٠ ع تجيز بصفة عامة الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التى تحصلت من الجريمة . والمحاكم المصرية تطبق هذه المادة على جرائم الرشوة وتقضى بمصادرة النقود أو الأشياء الأخرى المضبوطة التى قدمت على سبيل الرشوة .

٨٨ - عقوبة العزل من الوظيفة - إذا حكم على الموظف المرتشى أو من فى حكمه بعقوبة السجن المنصوص عليها فى المادة ١٠٨ ع فيترب على هذا الحكم عزله من وظيفته إذا كان موظفاً وحرمانه من القبول فى أية خدمة فى الحكومة . فإذا كان عضواً فى أحد المجالس الحسبية أو النيابة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية يترتب على هذا الحكم زوال العضوية عنه ( المادة ٢٥ ع ) .

وكل موظف ارتكب جنابة الرشوة فمعمل بالرافة وحكم عليه بالحبس طبقاً للمادة ١٧ ع يحكم عليه أيضاً بالعزل مدة لا تقل عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه ( المادة ٢٨ ع ) .

## المبحث الخامس — في الاعفاء من العقوبة

٨٩ — نصت العبارة الأخيرة من المادة ١٠٨ ع على أنه « يعفى من العقوبة الراشئ أو المتوسط إذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها ».

٩٠ — وهذه العبارة قد زيدت على أصل المادة بالامر العالى الصادر فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ نظراً لما شوهد إذ ذاك من فشور الرشوة فى مصالح الحكومة وعدم التفكر من إثباتها فأريد محافظة على المصلحة العامة تشجيع الراشئين والمتوسطين على مساعدة الحكومة فى إثبات الرشوة وذلك باعفائهم من العقاب لو أخبروها بالجريمة أو اعترفوا بها .

٩١ — والفرق بين الاخبار والاعتراف أن الاول يكون قبل اكتشاف الجريمة والثانى بعد اكتشافها والقبض على المتهمين بها والشروع فى التحقيق معهم .

٩٢ — وقد رتب القانون الاعفاء على الاعتراف ولم يحدد له زمناً ما يجب أن يحصل فيه ولا جهة حكومية خاصة يجب أن يؤدى لديها ، فهو بهذا الإطلاق يكون فى أى زمن ولدى أية جهة إدارية أو قضائية . وليس بشرط أن يحصل الاعتراف أمام جهة التحقيق بل أنه لا تتحقق قائمته ولا ينتج أثره إلا إذا كان حاصلًا لدى جهة الحكم وهى القضاء . أما إذا حصل لدى جهة التحقيق الادارية أو القضائية ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الاعفاء لكون المدول مناقضاً لملة الاعفاء ولكون الموجود لدى المحكمة لا اعترافاً مطلقاً بل اعترافاً ممدولاً عنه ( قضى ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٣ سنة ٤٨ قضائية ) .

ومن هنا كان صحيحاً ما قالته محكمة النقض بحكم صدر فى ٢٩ إبريل سنة ١٩١١ من أن للراشئ أو الوسيط أن يعترف فى أى وقت إلى ما قبل

صدور الحكم في الموضوع وأن اعترافه هذا يعفيه من العقاب (غض ٢٩ أبريل سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ٩٢) .

٩٣ - ولم يشترط القانون في الاعتراف المعفى من العقاب شرطاً ما بل جاء لفظه فيه مفرداً مطلقاً خالياً من كل قيد زمني أو مكاني أو كيفي ، فلا يجوز أن يوضع له القاضى قيوداً من عند نفسه اعتماداً على أصل علة النص إذ العبرة بعموم النص لا بخصوص العلة . بل كل ما له هو أن يتحقق من حصول مدلول لفظ الاعتراف . ومدلوله هو إقرار الشخص بكل وقائع الجريمة وظروفها إقراراً صريحاً لا مواربة فيه ولا تضليل . ففى وقع هذا المدلول حق الاعفاء بدون نظر إلى أى أمر آخر خصوصاً متى لوحظ أن المقام مقام عقاب أو تبرة وأحكام ذلك مما لا يجوز التوسع في تأويلها خشية أن يدخل فيها مالا يقصده الشارع ( غض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٧٣ سنة ٤٨ قضائية ) .

٩٤ - أما إذا كان الاعتراف مجرداً عن كل إيضاح وتفصيل أو كان مسوقاً بطريقة تخالف ظروف الحادث ولا تنطبق على الوقائع الثابتة في الدعوى فلا يستحق صاحبه أن يتمتع بمنحة الاعفاء من العقوبة لعدم توفر المقابل الذى يقصده الشارع وهو الاعتراف بالجريمة على حقيقتها حتى يكون هادياً وموصلاً لا اكتشاف أمر المرتشين ومعاقبهم ( جنابات أسيوط ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٤ حقوق ١٩ ص ١٨١ - وفي هذا المنى البينا الجزئية ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بحاماة ٧ عدد ٩٥ ) .

٩٥ - إذا ارتكب الراشئ والوسيط جريمة شروع في رشوة فلا يكون الأخبار أو الاعتراف الصادر منهما أو من أحدهما سبباً في الاعفاء من العقوبة ، لأن حكمه الاعفاء وهى تسهيل القبض على الموظف المرتشى منعدمة في هذه الحالة ( أحمد بك أمين ص ٣٢ - وفي هذا المنى هنس ٩ بنابر سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٢٥ ولجنة المراقبة سنة ١٩١٣ ن ١٣١ ) .

## المبحث السادس - في بيان الواقعة في الحكم

٩٦ - يجب أن يشمل الحكم القاضي بمقوبة في جريمة رشوة على بيان كافة الأركان المكونة لهذه الجريمة .

فيجب أن يبين وظيفة الشخص المرتضى وأنه قبل وعداً من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته أو لامتناعه عنه .  
وإذا كان الحكم صادراً في شروع في رشوة وجب أن يبين أن الجريمة لم تتم لظرف خارج عن إرادة الفاعل .

٩٧ - وقد اطردت أحكام محكمة النقض والابرام على أن الحكم القاضي بمقوبة في جريمة رشوة أو شروع في رشوة يجب أن يبين ان تعرض الذي أعطيت الرشوة من أجله فذكر فيه انها قدمت للموظف ليقوم بأداء عمل من أعمال وظيفته أو ليمتنع عنه وأن خلو الحكم من هذا البيان يعيب الحكم ويوجب نقضه ( تلخ ٢٠ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ ص ٣٦٢ و ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ مج ٣ عدد ٨٢ و ٢٤ يونيو سنة ١٩١٥ شرائع ٢ عدد ٣٢٥ و ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بمادة ٦ عدد ١٧٦ و ٧ يونيو سنة ١٩٢٧ بمادة ٨ عدد ٤٤٦ و ٤ أبريل سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٦٠٦ سنة ٤٥ قضائية و ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦٤٦ سنة ٤٧ قضائية ) .

## الفصل الثالث

### في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ع

٩٨ - المادة ١٠٩ ع - يعد مثل الرأى ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة ( اى المادة ١٠٨ ) من يستعمل طرق الاكراه

بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته .

٩٩ - هذه الجريمة لاعلاية لها في الواقع بجريمة الرشوة لأنه ليس فيها معنى الاتجار بالوظيفة وإنما هي جريمة خاصة تختلف عن الرشوة ، ولذا عتبت معظم الشرائع بالفصل بينهما ( راجع السادتين ١٧٩ و ١٨٠ من القانون الهولندي والمادتين ٣٢١ و ٣٣٦ من القانون الايطال الصادر في سنة ١٩٣٠ ) .

ولكن الشارع المصرى قد شبه هذه الجريمة بالرشوة الايجابية مجازاة للشارع الفرنسى الذى اعتبرها في المادة ١٧٩ ع ف صورة من صور جريمة الرشوة ، وهو اعتبار لا أساس له من الحقيقة . على أن الشارع المصرى قد هذب فكرة الشارع الفرنسى بعض التهذيب فجعل الجريمة شبيهة بجريمة الرشوة لاصورة من صورها ، ونص عليها في مادة خاصة .

أما وجه الشبه بجريمة الرشوة فلأنها قد تؤدي إلى نفس النتائج الخطرة التي تؤدي إليها الرشوة الايجابية فضلا عن أن الجريمتين تشتركان في باقي الأركان ( أحمد بك أمين بن ٣٣ وجارسون مادة ١٧٩ ن ٨ ) .

١٠٠ - وعلى كل حال فالجريمة بصورتها الواردة في المادة ١٠٩ ع تادئة الوقوع ولم يحصل في العمل على ما نعلم ان صدرت أحكام طبقت فيها هذه المادة . ومع ذلك فأعمال العنف في حق الموظفين يعاقب عليها بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ ع والتهديد يمكن في بعض الاحوال أن يقع تحت طائلة المادة ١٣٣ ع وفي بعضها تحت طائلة المادة ٣٢٧ ع . ويجب من الوجهة القانونية مادام هناك تمدد ممتد في الجرائم إقامة الدعوى من الفعل بكافة أوصافه والحكم بعقوبة الجريمة الأشد دون غيرها طبقاً للمادة ٣٢ ع .

١٠١ - ولا يتصور في هذه الجريمة التقابل الذي يوجد عادة بين فعل الراشئ وفعل المرتشئ فإن الذي يعاقب في حالة المادة ١٠٩ ع هو الممتدئ

وحده ولا يتصور إمكان معاقبة الموظف، لأن قبوله تم تحت تأثير الاكراه أو التهديد (أحد به أمين ص ٣٤) .

١٠٢ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة ثلاثة كأركان جريمة الرشوة وهي: (١) استعمال طرق الاكراه أو طرق التهديد، (٢) في حق موظف، (٣) بقصد الحصول منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنبه أداء عمل من أعمال وظيفته .

١٠٣ - الركن الأول: استعمال الاكراه أو التهديد - يتكون الركن الأول من أحد فعلين: (١) استعمال طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه، وقد جاء الشارع بهذه العبارة ترجمة لعبارة (voies de fait) الواردة في النص الفرنسي أو (٢) استعمال طرق التهديد .

١٠٤ - ويراد بطرق الاكراه (voies de fait) أعمال العنف أو الاعتداء أياً كان نوعها . ولا يشترط في هذه الأعمال أن تكون قد بلغت من الشدة مبلغاً جسيماً، بل يكفي لتكوين الركن الأول الاعتداء البسيط بالضرب ونحوه (جارسون مادة ١٧٩ ن ٩) .

أما التهديد فيشترط فيه أن يكون جدياً ومؤثراً في نفس المجنى عليه . ولكن ليس بلامزم أن يكون قد أدى إلى إكراه المجنى عليه بالفعل على قضاء العمل أو اجتنبه لأن القانون يعاقب على الشروع في الاكراه .

١٠٥ - ويجب لوجود الجريمة استعمال طرق العنف أو التهديد قبل أداء العمل الذي يقصده المتهم . فإذا استعمل شخص العنف مع موظف لأنه أتى أمراً لم يرضه فلا تنطبق عليه المادة ١٠٩ ع (جارسون مادة ١٧٩ ن ١٣) .

١٠٦ - الركن الثاني: الموظف - يجب أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف عمومي . وقد سبق الكلام على الموظف العمومي بما فيه الكفاية . ولكن حكم المادة ١٠٩ ع لا ينطبق على من يستعمل العنف

أو التهديد مع شخص له صفة نيابية عامة ليستعمل نفوذه في الحصول على أمر من الأمور الواردة في المادة ١٠٧ .

١٠٧ - الركن الثالث : الغرض الذى يسعى اليه الجانى - يجب أن يكون العنف أو التهديد قد وقع على موظف لحمله على قضاء أمر غير حق أو على اجتناب أداء عمل من أعمال وظيفته .

وهنا تختلف الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ع عن جريمة الرشوة فان الراشئ يعاقب متى كان غرضه من الرشوة حمل الموظف على قضاء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقا أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة ولو كان عملا غير حق . أما هنا فلا يعاقب الجانى بالمادة ١٠٩ إلا إذا كان غرضه من الاعتداء على الموظف حمله على قضاء عمل غير حق أو على اجتناب عمل من أعمال وظيفته . فاذا كان الغرض من الاعتداء حمل الموظف على قضاء عمل حق أو على اجتناب عمل غير حق وجب تطبيق المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ ع لا المادة ١٠٩ ( أحد بك أمين س ٣٥ ) .

١٠٨ - متى تم الجريمة - يرى جارسون أن هذه الجريمة تم متى اعتقد الجانى أن اعتدائه أو تهديده يجب أن يترتب عليه منع الموظف عن أداء واجبه ( جارسون مادة ١٧٩ ن ٩ ) . ولكن الأستاذ احمد بك أمين يرى أنه يجب قياس هذه الجريمة على جريمة الرشوة وهي لا تتم إلا بقبول الموظف القيام بالعمل أو الامتناع عنه فيجب ألا تعتبر جريمة المعتدى تامة إلا إذا ترتب على الاعتداء أو التهديد قبول الموظف تنفيذ ما يطلب منه سواء أقام بعد ذلك بالتنفيذ أم لم يتم ( أحد بك أمين س ٩٤ ) .

ورأى الأستاذ احمد بك أمين هو الذى يستقيم مع نص المادة ١١١ ع التى تعتبر الجريمة واقفة عند حد الشروع إذا لم يبلغ الجانى مقصده من الضرب أو التهديد .



١٠٩ - الشروع - نص القانون في المادة ١١١ ع على الشروع في الجريمة حيث قال : « من شرع في إعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقصده » . فالجريمة تعتبر واقعة عند حد الشروع إذا لم يبلغ الجاني مقصده من الضرب أو التهديد . وفي النص الفرنسي للمادة ١١١ ع يعبر عن ذلك بقوله « quand elle n'aura pas eu d'effet » أي أنه عاقب خيبة الجريمة على ترتب الأثر بما يؤخذ منه أن الجريمة تعتبر تامة في نظر الشارع إذا ترتب على الاعتداء الأثر المطلوب وهو ما يؤيد ما ذهب إليه الأستاذ أحمد بك أمين فيما يتعلق بالجريمة التامة ( أحمد بك أمين ص ٣٦ ) .

١١٠ - عقاب الجريمة التامة - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ ع متى تمت بعقوبة الرأى المقررة في المادة ١٠٨ ع أي بالسجن . ولكن لا يتصور إمكان الحكم عليه بغرامة لأن أساس الغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٠٨ ع إنما هو قيمة ما أعطى أو وعد به ، وهنا لا إعطاء ولا وعد فلا يمكن الحكم بغرامة .

١١١ - عقاب الشروع - أما في حالة الشروع فيعاقب الجاني بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ١١١ أي بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

## الفصل الرابع

في الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع

١١٢ - المادة ١١٠ ع - « كل من قبل وعداً أو عطية : فائدة خصوصية كالمدين في المادة ١٠٦ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالسجن مدة »

لا تزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ١٠٨ إذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة .

١١٣ - بعد أن فرغ الشارع من النص على حكم الرأى والمرئى والوسيط نص في المادة ١١٠ ع على حكم الشخص الذى يتقبل الهدايا أو العطايا لنفسه بالنيابة عن الموظف وبالاتفاق معه . وكان قد مهد لهذا بالمادة ١٠٦ ع التى نصت على أن الرشوة يصح أن تكون لفائدة الموظف أو لفائدة شخص آخر يعينه الموظف .

١١٤ - وقد انتقدنا عند الكلام على المادة ١٠٦ ع ذلك القيد الذى وضعه الشارع في ختام نصها وهو قوله « أولأى إنسان آخر عينه لذلك » ، لأنه يخرج من حكم المادة صورة الهدية التى تعطى لشخص بمن يتصلون بالموظف بدون علمه حتى إذا علم الموظف بالهدية أقرها وقام بالعمل الذى يطلب منه ، وقلنا إن هذه الحالة لا تقل إجراما بالنسبة للموظف عن الحالة التى عنت المادة بالنص عليها .

ولكن لهذا القيد حكمة خاصة بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع . فان الشارع على ما يظهر أراد أن يجعل الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة تابعة لجريمة الموظف فلا يعاقب الشخص الذى يقبل الهدية إلا إذا كان الموظف معاقبا ، وهذا لا يكون إلا إذا اتفق الرأى مع الموظف مقدما على ذلك الشخص كما هو مبين في المادة ١٠٦ ع (أحد به اثنين من ٢٧ و ٢٨) .

١١٥ - أركان الجريمة - يشترط للمقاب على الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع توفر ثلاثة أركان : (الاول) أن يكون الجاني قد قبل وعداً أو عطية أو فائدة خصوصية كالذين في المادة ١٠٦ ، (الثاني) أن يكون

علماً بالسبب . ( الثالث ) أن لا يكون قد توسط بسعيه في الحصول عليها  
( أحد به أمين م ٣٩ ) .

١١٦ - الركن الأول - هو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة  
الخصوصية على الوجه المبين بالمادة ١٠٦ ع ، أى أن يكون هذا القبول  
مسبقاً بالاتفاق بين الراشئ والموظف المرتشى على الرشوة وعلى تعيين  
الشخص الذى تعطى اليه .

فاذا تقدم الراشئ بالهدية إلى شخص له صلة بالموظف كإبنة أو زوجة  
من غير اتفاق سابق مع الموظف قبلها لنفسه مع علمه بالسبب الذى قدمت  
الهدية من أجله فلا يكفى ذلك لاعتباره مرتكباً للجريمة المنصوص عليها في  
المادة ١١٠ ، لأن قبوله لم يكن مسبقاً بالاتفاق مع الموظف على الهدية  
وعلى من تعطى اليه طبقاً لحكم المادة ١٠٦ ع ، ومن الجائز أن لا يقر الموظف  
هذه الهدية فلا يتحقق محل مؤاخذته . فاذا قلنا بعقاب الشخص الذى يقبل الهدية  
دون الموظف خرجنا بذلك عن الفرض الذى يظهر أن الشارع قد رعى اليه  
بتعليق حكم المادة ١١٠ على حكم المادة ١٠٦ ع ( أحد به أمين م ٣٨ ) .

١١٧ - غير أن الأخذ بهذه القاعدة يجر إلى عدم معاقبة الشخص  
الذى يقبل الهدية في حالة كان يصح أن يعاقب فيها ، وهى حالة ما إذا قبل  
هذا الشخص الهدية لنفسه بغير علم سابق من الموظف ولكن مع علمه هو  
بسبب الهدية ثم أخبر الموظف بالهدية فأقرها وقبل أن يقوم بالعمل  
المطلوب منه . ففى هذه الحالة يجب عقاب الموظف لأن أركان جريمة  
الرشوة متوفرة بالنسبة اليه كما قدمنا . أما الشخص الآخر فإنه لا يعاقب  
بالمادة ١١٠ ع لأن الشرط الوارد في المادة ١٠٦ ع لم يتحقق ، كما أنه لا يمكن  
عقابه باعتباره وسيطاً لأنه لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة  
( أحد به أمين م ٣٨ و ٣٩ ) .

١١٨ - الركن الثاني : العلم بالسبب - يشترط لمعاقبة من يقبل الهدية أن يكون عالماً بالسبب الذي قدمت من أجله ، أى أن يكون سئ علم بأن غرض مقدم الهدية حمل الموظف على أداء عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع عن عمل كذلك . فاذا كان يجهل السبب فلا عقاب عليه وإن عوقب الموظف من أجل الرشوة ( أحد بك أمين ص ٢٩ ) .

١١٩ - الركن الثالث : عدم السعى في الحصول على الرشوة - يشترط لتطبيق المادة ١١٠ ع ألا يكون الشخص الذى قبل الوعد أو أخذ الهدية قد توسط بسعيه في الحصول على الرشوة ، بمعنى أن يكون عمله قاصراً على القبول أو الأخذ فقط مع علمه بسبب الوعد أو الهدية . أما إذا سبق ذلك سعى من جانبه في الحصول على الرشوة فإنه يصبح وسيطاً في الرشوة وتطبق عليه أحكام المادة ١٠٨ لا المادة ١١٠ ع .

١٢٠ - عقاب الجريمة - يعاقب مرتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٠ ع بالحبس مدة لا تزيد عن ستة وغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به .  
ويجوز الحكم بمصادرة الهدية أو العطية طبقاً للمادة ٣٠ ع .

## فی تجارة الرقیق

### ملخص

**الفصل الأول — فی النخاسة .** المعاهدة المعقودة بین الحكومتین المصریة والانجلیزیة بتاریخ ۲۱ نوفمبر سنة ۱۸۹۵ بمنع الاسترقاق والنخاسة ۱ و ۲ — الأمر الطال الصادر بناء على هذه المعاهدة بتاریخ ۲۱ يناير سنة ۱۸۹۶ ۳ — جرائم الاسترقاق وعقوبتها ۴ — المحكمة المختصة بنظر هذه الجرائم ۵ و ۶ و ۷ — الاجرامات التي تتبع فی المحاكمة عليها ۸ — تلافی النخاسة من البلاد وجبلان عمل القانون الصادر فی ۲۱ يناير سنة ۱۸۹۶ .

**الفصل الثاني — فی الرقیق الأبيض —** المعاهدة الخاصة بمكافحة الاتجار بالرقیق الأبيض واتخاذ الحكومة المصریة اليها ۱۰ — القواعد المتفق عليها فی هذه المعاهدة ۱۱ — اضافة احكام جديدة للى المادة ۳۳۴ من قانون العقوبات الفرنسی هملا بمشروع هذه المعاهدة ۱۲ — اكفاء القانون المصری مؤقثاً بالأحكام الواردة فی باب حبك العرض وافساد الأخلاق وباب خطف الأطفال والبنات ۱۳ .

## الفصل الأول

### فی النخاسة

۱ — المعاهدة المعقودة بین الحكومتین المصریة والانجلیزیة بمنع الاسترقاق والنخاسة — بتاریخ ۲۱ نوفمبر سنة ۱۸۹۵ عقدت معاهدة بین الحكومتین المصریة والانجلیزیة تعهدت فیها الحكومة المصریة بأن تمنع كلية إدخال الرقیق الأبيض أو الأسود أو الحبشی المد للیبیع فی الاراضی المصریة وملحقاتها ومروءه منها بطریق البر أو البحر ، كما تعهدت بمنع إخراج الرقیق المفترکور من الاراضی المصریة أو من ملحقاتها منعاً کلیاً إلا إذا ثبت لديها قطعياً أنهم أحرار أو معتقون. ونص فیها على أن الاسترقاق والنخاسة صارا ممنوعین فی الحال والاستقبال فی كافة الاراضی المصریة وملحقاتها (مادة ۱ من المعاهدة) .

وتعهدت الحكومة المصرية أيضاً في هذه المعاهدة بأن تنشر في بحر ستة أشهر التالية للتوقيع عليها قانوناً يشتمل على كافة ما يقع مخالفاً لنصوص المعاهدات والأوامر العالية الخاصة بمنع الاسترقاق والنخاسة وعلى المعموم كافة الجنح والجنايات المتعلقة بها والعقوبات التي يلزم تطبيقها، وينص في هذا القانون على معاقبة مشترى الرقيق (مادة ٢ من المعاهدة).

٢ - ونص أيضاً في هذه المعاهدة على أن « كل ما يقع مخالفاً لنصوص القانون المنوّه عنه في المادة الثانية بحال الحكم فيه بصفة انتهائية إذا كان المتهم تابعاً للحاكم الأهلية على محكمة تتشكل من خمسة قضاة من محكمة الاستئناف الأهلية يكون اثنان منهم على الأقل من الأجانب . ويستمر الحكم في الجنح والجنايات التي تقع في الثغور وسواحل البحر الأحمر والمنطقة البحرية الميمنة في المادة السابعة والأراضي المصرية في جنوب أسوان بمرقة المجالس العسكرية وتتعهد الحكومة المصرية بأن تنشر في ظرف ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة أمراً عالياً ببيان الاجراءات التي تتبعها المحكمة المختصة والمجلس العسكري في تحقيق تلك الدعاوى والحكم فيها » ( مادة ٣ ).

« وإذا لم يكن المتهم من رعايا الحكومة المصرية فيسلم في الحال لأجل محاكته إلى المحاكم المختصة بذلك مع المحاضر التي تقدم من السلطة العليا المصرية التابعة إليها الجهة التي ضبطت فيها المخالفة وكافة المستندات الأخرى والأشياء المثبتة للجريمة » ( مادة ٤ ).

٣ - الأمران العاليان الصادران بئله على هذه المعاهدة - وبناء على هذه المعاهدة صدر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ أمران عاليان أحدهما ببيان الجرائم المتعلقة بالاسترقاق وعقوباتها والثاني بتشكيل محكمة خاصة للفصل في هذه الجرائم وتنظيم الاجراءات التي تتبع في المحاكمة عليها.

٤ - جرائم الاسترقاق وعقوباتها - ينص الامر العالى الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ على ما يأتى :

مادة ١ - كل من جلب إلى القطر المصرى أو ملحقاته رقيقاً واحداً فأكثر أو أخرجه منه بطريق البحر أو النهر أو البر أو اجتاز به القطر المذكور لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى خمس عشرة سنة .

مادة ٢ - كل من أحرز أو أودع عند آخر رقيقاً واحداً فأكثر لأجل بيعه يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنوات إلى سبع سنوات .

مادة ٣ - كل من باع أو اشترى رقيقاً أو قابض عليه أو اشترك في شيء من هذه المعاملات يعاقب كما يأتى :

إذا كان الجاني نخاساً أو سمساراً في الرقيق يعاقب بالأشغال الشاقة من خمس سنوات إلى عشر سنوات .

ويعاقب هذه العقوبة كل من باع إلى نخاس رقيقاً أو قابضه عليه .

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى سنتين كل من اشترى رقيقاً من نخاس أو سمسار في الرقيق .

وإذا حصل البيع أو الشراء أو المقايضة بين عائلة وأخرى تكون العقوبة بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة واحدة وبالعرامة من ثلاثين جنياً إلى خمسين أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من أدخل من رؤساء العائلات إلى منزله بعد صدور أمرنا هذا رقيقاً ليس يده تذكرة عتق بقصد الشراء أو المقايضة يعاقب بعرامة من ثلاثين جنياً إلى خمسين إن لم يثبت ارتكابه لأحدى الجنايات أو بالجنح المينة قبل أو اشترآكه فيها .

مادة ٤ - يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنين أو بعرامة من

خمين إلى ثلثمائة جنيه مصرى كل من منع معتوقاً من التمتع بتمام حرية أو من التصرف بشخصه .

ويعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات من استعمل طرق الاحتيال أو الاكراه لمنع رقيق من الحصول على حرية أو العمل بها .

مادة ٥ - يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة من خمس سنين إلى خمس عشرة سنة كل من جلب رقيقاً أو اشترك في هذا الفعل .

مادة ٦ - يعاقب المشتركون في الجنايات والجنح المتقدم ذكرها بنفس العقوبات التي يحكم بها على فاعليها ، ويجوز مع ذلك تخفيض العقوبة إلى نصفها .

مادة ٧ - من يشرع في ارتكاب الجنايات والجنح السابقة يعاقب بنصف العقوبة التي يعاقب بها مرتكبها في حالة حصولها منه بالفعل .

مادة ٨ - العودة إلى ارتكاب هذه الأفعال تستوجب الحكم على فاعلها بأقصى العقوبة مع جواز إبلاغها إلى ضعفها .

مادة ٩ - ألفاظ ( الاشتراك والشرع والعودة ) المستعملة في أمرنا هذا يجب أن يكون مدلولها بحسب الوارد في المواد ٦٨ و ٦٩ و ٨٠ و ٩١ و ١٣ من قانون العقوبات الأهلى (المواد ٤٠ و ٤٥ و ٤٨ من القانون الحالى) .

مادة ١٠ - يعاقب ربان السفينة التي تنقل رقيقاً معداً للبيع بغرامة يجوز إبلاغها إلى عشرين جنيهاً وبالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنين . وإذا ثبت اشتراك صاحب السفينة في هذا الفعل يحكم عليه بهذه الغرامة وبالحبس للدة المذكورة وتصادر سفينته مع مشحونها .

ويجوز أيضاً الحكم على بحارة السفينة بعقوبة الحبس المذكورة .  
مادة ١١ - إذا ثبت أن سفينة جهزت لنقل الرقيق فتعتبر كأنها أجزت نقله فعلاً . وإذا ثبت أن ربان سفينة أو صاحبها عين مقدار أجرة النقل أو عتد اتفاقاً مع شخص آخر لنقل الرقيق فتعتبر هذه السفينة أيضاً كأنها



أجرت هذا النقل فعلا . ويجرى حكم المادة السابقة على هاتين الحالتين .

مادة ١٢ - يجوز للمحكمة في كافة الأحوال التي تحكم فيها بالحبس لمدة سنة أو أكثر بمقتضى أمرنا هذا أن تجعل الحبس مقروناً بالأشغال الشاقة .  
مادة ١٣ - يجب على كل قادم بمائلته إلى القطر المصرى أن يخبر قلم الجوازات في الحال وقلم عتق الرقيق في ظرف خمسة عشر يوما بعدد الخدم الرقيق الموجودين في عائلته .

ويجب على قلم عتق الرقيق أن يسلم له تذاكر عتق بقدر ما عنده من الأرقاء .

ومن تأخر عن هذا الإخبار أو أخبر بغير الحقيقة عوقب بغرامة من ثلاثين جنيها إلى خمسين .

٥ - المحكمة المختصة بنظر جرائم الاسترقاق - تنص المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ على أن :  
المخالفة لقانون الجنابات والجنح المتعلقة بالاسترقاق تعال على محكمة تشكل من خمسة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية يكون منهم اثنان على الأقل من القضاة الأوربيين . ويكون انتخاب هؤلاء القضاة فى كل حالة على حدها بقرار من ناظر الحفانية يعين فيه رئيس هذه المحكمة .

٦ - وتشمل دائرة اختصاص هذه المحكمة القطر المصرى وملحقاته ماعدا الجهات التابعة لمصر فى جنوبى أسوان وموانى البحر الأحمر وسواحه المشكلة لها محكمة مخصوصة ، ولا تدخل مدينته السويس فى دائرة هذه المحكمة المخصوصة . ويعين ناظر الحفانية الجهة التى تنعقد فيها المحكمة . (مادة ٢) .

٧ - الجرائم المتعلقة بالاسترقاق يجب أن ترفع إلى مجلس عسكرى إذا كان وقوعها فى موانى البحر الأحمر (ماعدا مدينة السويس) وفى سواحه

التابعة للقطر المصري وملحقاته وفي المنطقة البحرية المحددة في المادة الثامنة من الرفاق المعقود بين الحكومتين البريطانية والمصرية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وكذلك في الجهات التابعة للحكومة المصرية في جنوبي أسوان ( مادة ٦ ) . ويشكل هذا المجلس العسكري من خمسة على الأقل من ضباط الجيش المصري يعينهم السردار ويعين أيضاً رئيس المجلس ( مادة ٧ ) -

#### ٨ - الاجراءات التي تتبع في المحاكمة على جرائم الاسترقاق -

ينص المواد ٤ و ٥ من الأمر العالي الصادر في ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ الاجراءات التي تتبع في المحاكمة على جرائم الاسترقاق . فنصت المادة ٣ على أنه إذا كانت القضية سالحة لأن ترفع إلى الجلسة بغير تحقيق تمهيدى فتقدم في الحال إلى ناظر الحقانية وهو يعقد المحكمة في ظرف ثمانية أيام من تاريخ وصول الطلب إليه . ويعقد ناظر الحقانية هذه المحكمة إما من تلقاء نفسه أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق أو بناء على طلب قنصل جنرال دولة بريطانيا العظمى أو من يقرم مقامه في حال غيابه . وتبين في الطلب الجنائية أو اللجنة مع كافة الظروف التي حصلت فيها .

ونصت المادة الرابعة على أنه إذا كان الحكم في القضية يستلزم تحقيقاً ابتدائياً فيشرع فيه حالاً قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ، ويكون لهذا القلم أو لخدويه كافة الاختصاصات المنحولة للأموري الضبطية القضائية في قانون تحقيق الجنابات . وفيما عدا أحوال التلبس بالجنابة لا يجوز لهم القبض على منهم أو تفتيش أى منزل إلا بترخيص من ناظر الحقانية أو ناظر الداخلية أو محافظ سواكن على حسب الجهة التي يجب حصول القبض أو التفتيش فيها . ويجب على مندوب قلم عتق الرقيق المكلف باجراء التحقيق أن يخبر في الحال المدير أو المحافظ . ويكون لكل منهما الحق في حضور التحقيق ، ولكن لا يترتب على غيابهما إيقافه أو عدم محمته .

رئست المادة الخاصة على أن تكون جلسات هذه المحكمة علنية والمرافعات شفاهية، ولكن للمحكمة أن تقبل تلاوة مستندات مكتوبة . ويقوم أحد مندوبى قلم حق الرقيق بالثبات التهمة . ويجوز للتهمين أن يستعينوا بأحد المحامين .

ونصت المادة الثامنة على أن المجلس المكبرى يتبع أيضاً هذه الأحكام بشأن المحاكمة أمام المحكمة المختصة متى أمكن سريان هذه الأحكام عليه .

٩ - على أن النخاسة قد تلاشت من البلاد المصرية منذ زمن طويل وألغى قلم حق الرقيق من ذلك الزمن وأضحت محكمة الاستئناف الأهلية مكونة من مستشارين كلهم مصريون وليس من بينهم أجنبي واحد وأصبح من غير الممكن تشكيل المحكمة المختصة على الوجه المبين بالأمر المالى الصادر فى ٢١ يناير سنة ١٨٩٦ والسيرى إجراءات التحقيق والمحاكمة وفقاً للنظام الذى رسمه هذا الأمر المالى فهو قانون عاطل لا عمل له .

## الفصل الثانى فى الرفيق الأبيض

١٠ - المعاهدة الخاصة بمكافحة الاتجار بالرفيق الأبيض - أما الرفيق الأبيض فقد أدى انتشار تجارته وازدياد خطرها حتى أصبحت بسبب تعدد طرق المواصلات متداولة بين مختلف البلدان إلى عقد عدة مؤتمرات دولية للبحث فى أنجع الطرق لمكافحة الاتجار به . وقد هدى البحث فى هذا الأمر إلى أنه لا يمكن تنظيم العقاب على هذا الاتجار بطريقة فعالة إلا باتفاق يعقد بين الدول . وفعلاً عقد اجتماع فى باريس من ١٥ إلى ٢٥ يوليى سنة ١٩٠٢ بين مندوبى ست عشرة دولة ، أدى إلى وضع مشروع معاهدة دولية ، تعهد المندوبون بمرضه على حكومات بلادهم للحصول على موافقتها عليه ، ثم عقد

مؤتمر آخر يباريس من ١٨ أبريل إلى ٤ مايو سنة ١٩١٠ تم الاتفاق فيه على نصوص هذه المعاهدة. وقد انضمت إليها الحكومة المصرية فيما بعد وأصدرتها بمرسوم في ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٢ (منثور في الجريدة الرسمية بالسند ١١٤ الصادر في ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢) قررت فيه العمل بها ابتداء من ١١ أبريل سنة ١٩٣٣.

١١ - القواعد المتفق عليها في هذه المعاهدة - ومن القواعد التي اتفق عليها في هذه المعاهدة :

(١) عقاب كل من استأجر أو اقتاد أو قتل امرأة أو فتاة قاصراً ولو رضائها بقصد استخدامها في الفجور إرضاء لشهوات الغير .

(٢) عقاب كل من استأجر أو اقتاد فتاة أو قتل امرأة أو فتاة رشيدة بطريق الفس أو القوة أو التهديد أو استعمال السلطة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه بقصد استخدامها في الفجور إرضاء لشهوات الغير أيضاً . وتمهدت الدول المتعاقدة التي لا يوجد في بلادها تشريع كاف لمكافحة الجرائم المذكورة باتخاذ ما يلزم من الاجراءات أو اقتراح هذه الاجراءات على السلطة التشريعية فيها توصلًا للعاقبة على هذه الجرائم على أنها تعتبر كحد أدنى .

١٢ - إضافة أحكام جديدة الى المادة ٣٣٤ ع ف - وعملاً بمشروع هذه المعاهدة اُضيف القانون الفرنسى الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٠٣ أحكاماً جديدة إلى المادة ٣٣٤ من قانون العقوبات الفرنسى وقد كانت تعص على عقاب كل من تمرض لافساد الاخلاق بتهريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكوراً كانوا أو إناثاً أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيل ذلك لهم وهو النص الذى نقلت عنه المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات المصرى . فأضيف اليه القانون الفرنسى الصادر في ٣ أبريل سنة ١٩٠٣ ثلاث فقرات أخرى تماقب : (أولاً) كل من

استأجر أو اقتاد أو نقل امرأة أو فتاة قاصراً ولو برضاها بقصد استخدامها في الفجور إرضاء لشهوات الغير . ( ثانياً ) كل من استأجر أو اقتاد أو نقل امرأة أو فتاة رشيدة بطريق الغش أو القوة أو التهديد أو استعمال السلطة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه بقصد استخدامها في الفجور إرضاء لشهوات الغير أيضاً . ( ثالثاً ) كل من استعان بالغش أو القوة أو التهديد أو استعمال السلطة أو بأية وسيلة أخرى من وسائل الاكراه على حجب أثني ولو كانت رشيدة في بيت من بيوت الدعارة ولو في مقابل ديون تمهدت بها أو إكراهها على أن تسلم نفسها للفجور . وأضاف إليها أيضاً فقرتين تنص إحداها على أنه يحكم بالمعقوبات المنصوص عليها في تلك المادة ولو كانت الافعال المختلفة المكونة لاركان الجرائم الواردة بها قد ارتكبت في بلاد متعددة وتنص الاخرى على أنه يعاقب على الشروع في هذه الجرائم بنفس تلك المعقوبات .

١٣ - اكتفاء القانون المصرى بالأحكام الواردة في باب هتك العرض وإفساد الأخلاق وفي باب خطف الأطفال والنسب - أما الشارع المصرى فقد اكتفى بالأحكام الواردة في المادة ٢٧٠ ع التي تعاقب كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ذكوراً كانوا أو إناثاً أو بمساعدته إياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم - وفي المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٠ ع التي تعاقب كل من خطف طفلاً لم يبلغ سنه ست عشرة سنة سواء أكان الخطف بالتحويل أو الاكراه أو من غير تحويل ولا إكراه مع تشديد العقوبة إذا كان المخطوف أثنى ، وتعاقب أيضاً كل من خطف بالتحويل أو الاكراه أثنى يبلغ سنه أكثر من ست عشرة سنة .

# في الزنا

## De l'adultère

الواد ٢٧٢ إلى ٢٧٧ ع (عائيل للواد ٢٢٦ إلى ٢٢٩ ع ف)

### ملخص

الفصل الأول — عمويات ١ إلى ١٧

الفصل الثاني — في زنا الزوجة ١٣ إلى ٩٧

للبث الأول — في أركان الجريمة . الركن الأول : الوطء ١٤ إلى ١٦ — الركن

الثاني : قيام الزوجة ١٧ إلى ٢٢ — الركن الثالث : قصد الجنائي ٢٣ إلى ٢٦ .

للبث الثاني — في محاكمة الزوجة الزانية . تطبيق المحاكمة على شكوى الزوج ٢٧

و ٢٨ — وجوب الشكوى للمير في التحقيق ورفض الدعوى ٢٩ و ٣٠ — وجوب

صدور الشكوى عن الزوج ٣٢ إلى ٣٦ — شكل الشكوى ٣٧ إلى ٤٠ — حالة

ارتباط الزنا بجمعة أخرى ٤١ و ٤٢ — سقوط حق الزوج في الشكوى ٤٣ —

(١) زنا الزوج في منزل الزوجية ٤٤ إلى ٤٨ — (ب) توأمل الزوج ٤٩

(ج) صلح الزوج قبل رفع الدعوى ٥٠ — تنازل الزوج برفض الدعوى ٥١

إلى ٥٤ — التنازل السريع والتنازل الضيق ٥٥ إلى ٥٩ — ما يترتب على التنازل

٦٠ إلى ٦٥ — عفو الزوج بعد الحكم بالقوة ٦٦ إلى ٦٩ — علاقة النيابة

بالزوج المبنى عليه في دعوى الزنا ٧٠ إلى ٧٨ .

للبث الثالث — في شريك الزوجة الزانية . عمويات ٧٩ إلى ٨١ — أركان الاشتراك

٨٢ إلى ٨٤ — محاكمة الشريك ٨٥ إلى ٩٧ .

الفصل الثالث — في زنا الزوج . المادة ٢٧٧ ع ٩٨ — أركان الجريمة ٩٩ إلى ١٠٧ —

في محاكمة الزوج ١٠٨ إلى ١١٤ — في شريك الزوج ١١٥ إلى ١١٧ .

الفصل الرابع — في أدلة الزنا . المادة ٢٧٦ ع وملاحظات عليها ١١٨ إلى ١٢٠ — حصر

الأدلة هو بالنسبة لشريك الزوجة فقط ١٢١ — قبول كاذبة الأدلة بالنسبة للزوجة وكذا

بالنسبة للزوج وشريكه ١٢٢ إلى ١٢٩ — الأدلة التي تبطل في حق الشريك ١٣٠

و ١٣١ — التلبس بالجريمة ١٣٢ إلى ١٣٩ — الاعتراف ١٤٠ — للشكيب

والأوراق ١٤١ و ١٤٢ — المحل المخصص للمير ١٤٣ .

الفصل الخامس — في عقوبة الزنا ١٤٤ إلى ١٤٦ .

الفصل السادس — في الدعوى المدنية في جريمة الزنا ١٤٧ إلى ١٥٤ .

الفصل السابع — في بيان واقعة الزنا في المسكو ١٥٥ إلى ١٦٢ .

## المراجع

جارو طبة ثالثة ج ٥ ص ٥٦٥ ، وشوتو وبيل طبة سلسة ج ٤ ص ٣٤٣ ،  
وبلائس طبة ثانية ج ٥ ص ٢٠٩ ، وجارسون ج ١ ص ٨٩٣ — وأحد بك أمين طبة  
ثانية ص ٤٦٦ — وعلى باشا زكى الرافى التقييلات والاعراام الجنائية ج ١ ص ٥٠ —  
وأحد بك نثأت شرح تحقيق الجنائات ج ١ ص ٢٤١ وفستن ميل طبة ثانية ج ٢ ص ٢٦٩ —  
وموسوعات دالوز تحت كلمة adultère ج ٥ ص ٢٣٦ وملحق دالوز ج ١ ص ٣١١ .

## الفصل الأول

### عمومات

- ١ — نص الشارع المصرى على جريمة الزنا فى المواد ٢٧٣ إلى ٢٧٧ من قانون العقوبات بالبالب الخاص بهتك العرض وإفساد الأخلاق .
- ٢ — والزنا معاقب عليه فى مصر وفى معظم الشرائع الحديثة على اعتبار أن فيه إخلالاً بعهد الزواج . ولذا فهو لا يشمل كل الأحوال التى يطلق عليها هذا الاسم فى الشريعة الإسلامية ، ولكنه قاصر على حالة زنا الشخص المتزوج حال قيام الزوجية .
- ٣ — أما فى الشريعة الإسلامية فيعاقب على الزنا سواء أكلن الجنائى محصناً أى متزوجاً أو غير محصن مع تفريق فى الحد المقرر . فإذا كان الزانى غير محصن لحدّه ماورد فى القرآن : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين (سورة النور آية ٢٤) . ويرى بعض الفقهاء تقريب الزانى بعد الجلدة لمدة سنة . وأما المحصن فالتفق عليه بين جمهور المسلمين أنه يرمم بالحجارة حتى يموت . وهذا الحكم أخذ بما ثبت من السنة . وأنكر الخوارج الرجم لعدم ذكره فى القرآن .

٤ - وقد استمد الشارع المصري أحكام الزنا من القانون الفرنسى (المر. ٢٢٦ الى ٢٢٩ ع ٢) ونحا نحوه فى اعتبار الزنا جريمة ذات صفات خاصة ، فوضع لها أحكاما استثنائية فيما يتعلق بمباشرة الدعوى العمومية ، وفرق فى الحكم بين زنا الزوج وزنا الزوجة .

٥ - ويرجع تاريخ هذه الاحكام الاستثنائية الى القانون الرومانى حيث كانت المساواة معدومة بين المرأة وزوجها وكانت جريمة الزنا لا يمكن أن ترتكب الا من الزوجة . وفى عهد الجمهورية حينما كانت سلطة الرجل على زوجته غير محدودة كان الزنا يحاكم عليه أمام المحكمة المنزلية ، ومن ثم كان الزوج هو الحكم المتصرف فى أمر زوجته الزانية ، ولكن كان عليه قبل أن يقضى بالعقوبة - وكانت فى العادة هى النفي - أن يأخذ رأى الاقربين من ذوى قرابتها . بعد ذلك أصدر الامبراطور أغسطس القانون الذى نظم المحاكمة على جريمة الزنا . وبمقتضى هذا القانون كانت لزوجة الزانية والى زوجها دون غيرها أن يرفعا دعوى الزنا فى ظرف الستين يوما التالية للطلاق . وبعد هذا الاجل تصبح الدعوى مائة لكل فرد من الاهالى أن يرفعا . وكان عتاب الزوجة وشريكها السجن فى مكان من منزل . ثم استبدل الامبراطور قسطنطين عقوبة السجن بعقوبة الاعدام مع حصر حق الاتهام فى اقارب الزوجة الاقربين . وأخيرا قرر جوستينيان انه ليس للزوج أن يطلق زوجته الا اذا أقام عليها دعوى الزنا وحكم عليها بالعقوبة . وقد استبقى عقوبة الاعدام بالنسبة للشريك ، ولكنه خففها بالنسبة للزوج إذ أمر بأن تضرب بالسياط وبعد ذلك تسجن فى أحد الاديرة على أن يكون لزوجها حق اخذها منه فى ظرف ستين من تاريخ السجن . فاذا لم يستعمل الزوج حقه فى المفو عن زوجته وجب عليها الحجاب .

٦ - وقد انتقلت هذه الاحكام إلى القانون الفرنسى القديم ، فجرت



المحاكم الفرنسية على اعتبار الزنا جريمة خاصة بالزوجة ، غير أنها وسعت في سلطة الزوج فصار وحده صاحب الحق في طلب محاكمة زوجته على جريمة الزنا وأبقيت عقوبة السجن ، ولكن أصبح الضرب بالسياط لا يؤمر به إلا في النادر . فكانت الزوجة تسجن في دير أو سجن حسب حالتها ، وكان لزوجها أن يعفو عنها ويأخذها في أجل كان يحدد عادة بستين . وبعد انقضاء هذا الأجل كان يؤمر بحلق شعر رأسها ووضع النقاب على وجهها طول حياتها .

ولم ينص قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ على جريمة الزنا . ولكن القانون المدني الصادر في سنة ١٨٠٤ نص على أن للزوج أن يطلب الطلاق أو الفرقة بسبب زنا زوجته ، وفي حالة قبول الطلب يحكم على الزوجة في ذات الحكم القاضي بالطلاق أو الفرقة وبناء على طلب النيابة العامة بالحبس من ثلاثة شهور إلى سنتين ، وللزوج أن يوقف تنفيذ هذا الحكم بقبوله معاشرته زوجته . على أن القانون ما كان يعاقب سوى الزوجة . أما الزوج فلم يكن هناك نص يعاقبه ولو زنى في منزل الزوجة . وكل ما خولته الزوجة من الحقوق هو أن لها في هذه الحالة أن تطلب الطلاق أو الفرقة من زوجها .

ولكن قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ تناول جريمة الزنا ووضعها في عداد الجرائم المخلة بالأخلاق ، وفي الوقت نفسه وسع نطاقها بأن نص على عقاب شريك الزوجة كما نص على عقاب الزوج الذي زنى غير مرة في منزل الزوجة بامرأة أعدها لهذا الغرض .

٧ — واتبع الشارح المصري أحكام الزنا من قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٨١٠ كما أسلفنا . وكانت المادة ٢٣٩ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ لا تعاقب الزوج إلا إذا زنى غير مرة في منزل الزوجة

بإمارة يكون قد أعدها لذلك ، فبدل هذا النص في قانون سنة ١٩٣٧ بحيث أصبحت المادة ٢٧٧ التي حلت محل المادة ٢٣٩ تنص على عقاب كل زوج زنى في منزل الزوجية .

٨ - يرى مما تقدم أن تطور التشريع بشأن جريمة الزنا يتميز بما يأتي :  
أولاً - أن الفروق التي كانت موجودة بين زنا الزوج وزنا الزوجة تنجبه إلى الزوال .  
ثانياً - أن العقوبات التي كانت شديدة قاسية تنجبه إلى التخفيف .

٩ - ومع ذلك فالقانون المصري أسوة بالقانون الفرنسي - فرق بين زنا الزوج وزنا الزوجة من أربعة وجوه :  
( أولاً ) أن الجريمة لا تقوم بالنسبة إلى الزوج إلا إذا زنا في منزل الزوجية . أما الزوجة فيثبت زناها في أى مكان ( مادتى ٢٧٤ و ٢٧٧ ج ) .  
( وثانياً ) أن الزوجة إذا زنت تعاقب بالحبس مدة أقصاها سنتان ، أما الزوج فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور ( مادتى ٢٧٤ و ٢٧٧ ) .  
( وثالثاً ) أن للزوج أن يعفو عن زوجته بعد الحكم عليها (مادة ٢٧٤) .  
أما الزوجة فلم ينص على أن لها حق العفو عن زوجها بعد الحكم عليه نهائياً .  
( ورابعاً ) أن الزوج يعذر إذا قتل زوجته حال تلبسها بالزنا ويخفف عقابه (مادة ٢٣٧) . أما الزوجة فلا عذر لها في مثل هذه الحالة . ( تارن أحمد بك أمين ص ٤٦٧ و جاورو ٥ ن ٢١٥١ ) .

١٠ - على أن القرائح لا تزال تعمل وتفكر . فقد أثبتت في البلاد الاجنبية مستثنان لم يتفق للآن على حلها : ( الاولى ) هل لا يكون من المناسب إلغاء عقوبة الزنا وترك أمر تعويض الضرر الناشئ عن الجريمة لمتابعة القضاء المدني ؟ ( الثانية ) وفي حالة ما إذا أبغى العقاب هل لا يكون من الواجب حذف الفروق الموجودة بين زنا الزوج وزنا الزوجة ؟

١١ - فأما عن المسئلة الأولى فإن اللجنة التي شكلت في هولندا لتحري قانون العقوبات كانت اقترحت حذف الزنا من عداد الجرائم وذكرت في تقريرها أهم الأسباب التي استند إليها أنصار هذا الاقتراح ، وهي تنحصر في أن كل عقوبة توضع للزنا هي عقوبة ظالمة وغير زاجرة لأنه إما أن تحصل المحاكمة على الجريمة بدون أخذ رأى الزوج ، وحينئذ يفوق خطر الفضيحة وأضرار المحاكمة الضرر الذي تحدثه الجريمة بالمجتمع . الانساني ؛ وإما أن يخول الزوج وحده حق رفع الشكوى ، وحينئذ يتوقف العقاب على مزاج الزوج ودرجة تأثره . ومن ناحية أخرى فإن عقوبة الزنا ليس لها أى أثر مانع إذ لا تكفى العقوبة ليقاف من لا توقفهم اعتبارات أسى وأعظم شأننا . وأخيراً فإن الحكم المبدى بالطلاق أو بالفرقة هو التمييز الطبيعي الفعال عن الاخلال بعهد الزواج ، ومتى أمكن الحصول عليه فلا فائدة لغيره من الحلول . ومع ذلك لم تأخذ الحكومة الهولندية بهذه الأسباب وصدر قانون العقوبات الهولندي متضمناً العقاب على جريمة الزنا .

وكل الشرائع الأجنبية عدا القانون الانجليزي وقانون عقوبات جنيف تعتبر الزنا جريمة اجتماعية وتماقب عليها بالحبس مدداً تتراوح بين ستة أشهر وستين .

فهذا الاجماع على العقاب يشهد باجماع الآراء على تقدير الجريمة . ذلك بأن القانون يعاقب على الاخلال بعهد الزواج ليس فقط مراعاة لمصلحة الزوج المجنى عليه الذي جرح في عواطفه وفي شرفه بل أيضاً وعلى الخصوص لحماية الزواج . فان نظام الأسرة الذي يقوم عليه النظام الاجتماعي لا يتحقق إلا بعقاب فعل ينتج عنه في الغالب انحلال العائلة . والطلاق ليس علاجاً يستعاض به عن عقوبة الزنا ، لأن هذه الوسيلة من جهة تتعلق فقط بالرابطة بين الزوجين ولا تزيل الضرر الاجتماعي ؛ ومن جهة أخرى فإن

التجارب قد دلت على أن الطلاق ليس له أثر يذكر في تقليل الزنا. وإذا كان للزوج الحذر أن يعتمد على شيء آخر غير نصوص القانون الخاصة بالزنا في حفظ أمانة زوجته ، فإن للهيئة الاجتماعية أن تعتمد على هذه النصوص نفسها في مد يد المساعدة إلى الزوج الذي وقعت عليه الاساءة وفي السعي لصلحة الهيئة نفسها في منع وقوع فضيحة الزنا بهتديد من يرتكبه بالعقاب. على أنه ولو أن للدولة الحق في العقاب على جريمة الزنا إلا أن هذا ليس بواجب عثم عليها بل أن الزوج يظل ميمناً على محاكمة زوجته الزانية ، ولذا فانه في معظم القوانين الأوربية تمتد سلطة الشخص المضور إلى حد منع المحاكمة ، وبعض هذه القوانين يخول الزوج حق إيقاف الدعوى العمومية في أثناء سيرها وتحرير الزوجة من نتائج الحكم الصادر عليها ( انظر في ذلك جاردو ن ٢١٥٠ ) .

١٢ — وأما عن المسئلة الثانية فان علماء القانون الجنائي مع تسليمهم بأن زنا الزوجة وزنا الزوج هما في درجة واحدة من الناحية الاخلاقية ، يرون من الناحية الاجتماعية أن الأول أشد خطورة من الثاني ، وذلك لأن زنا الزوجة يؤدي إلى نتائج أسوأ من زنا الزوج : ( أولا ) لأنه يمكن أن يدخل في العائلة طفلا غير شرعى ، ( وثانيا ) لأنه في حالة الرأى العام الذى لا يستطيع الشارع أن يتجاهله يلحق المار بالزوج ويجعله موضعاً للهزم والسخرية ، وهذان الاعتباران هما اللذان حديا بالشارع المصرى ومن قبله الشارع الفرنسى إلى التفرقة بين زنا الزوج وزنا الزوجة .

فلتراجع هذه الفروق لتعرف ما إذا كان منها ما يصح تبريره أم لا .

( ١ ) كانت المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤

تقصر عقاب الزوج على الحالة التى يزنى فيها غير مرة في منزل الزوجية ، وأمرأة أعدها لذلك بينا المادة ٢٣٩ تعاقب على زنا الزوجة في كل الأحوال

وهذا الفرق لا يزال موجوداً في قانون العقوبات الفرنسى ، ويفسره الفقهاء الفرنسيون بأن الزوج الذى يستلم الشهوة البهيمية قد يبق مع ذلك محتفظاً بحبته واحترامه لزوجته التى هى شريكه حياته . أما الزوجة التى تخرق قوانين الحياء فانها تسلم نفسها تسليماً تاماً لمن يستولى عليها . فمن جانبها ليست المسئلة مسألة خطأ عارضى يمر فلا يعتد به ، إذ هى لا تقع فى وحدة السقوط إلا بعد أن تقطع فى الغالب نهائياً الصلات التى تربطها بمانلتها وعلى الخصوص بزوجها ، فاذا ما ارتكبت فعل الزنا ولو مرة واحدة كان هذا كافياً لهدم الزواج وانحلال العائلة . ويرون بناء على ذلك أنه بينما تتحقق جريمة الزنا من جانب الزوجة بفعل واحد من أفعال الزنا لا يجب أن تتحقق هذه الجريمة من جانب الزوج إلا إذا زنا غير مرة بامرأة أعدها لذلك ( جاردو ٢١٥١٠ ) . ولكن الشارع المصرى رأى عند تعديل القانون فى سنة ١٩٣٧ إلغاء شرط تكرار الزنا فحذف من المادة عبارتي « غير مرة » و « بامرأة يكون قد أعدها لذلك » ، لأنه لا يجوز أن يسمع صراحة الرجل أن يزنى من غير عقاب ولو كان ذلك فى منزل الزوجية ، فهو إن فعل ذلك كان فاسقاً غير جدير بالرافة ووجب على الشارع أن يوقع عليه العقوبة التى يستحقها ( أنظر مناقشة مجلس بمشروع المادة ٢٧٧ مجلة ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ ) ومع ذلك فقد استبقى الشارع المصرى شرط ارتكاب الزنا فى منزل الزوجية . وهذا أمر ليس من السهل تفسيره . لا شك أن ارتكاب الزنا فى منزل الزوجية هو ظرف شدد للجريمة وأن الزوج الذى بعد أن قطع روابط الزوجية لا يراعى واجب اللياقة نحو زوجته لدرجة أن يقيم لها منافسة فى منزل الزوجية يستحق عدلاً أن يعاقب بمقوبة أشد ، إلا أنه ليس هناك من سبب يدعو لجعل هذا الظرف شرطاً للعقاب بحيث لا يعتبر زنا الزوج جريمة إلا إذا وقع فى منزل الزوجية ( جاردو ٢١٥١٠ ) .

( ٢ ) وإذا صح أن المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة من حيث

تكوين جريمة الزنا لا تتفق وتوافق الطبيعة البشرية وحالة الرأى العام ،  
فان عدم المساواة في العقوبة بين الزوج الذى يزنى فى منزل الزوجية والزوجة  
التي تزنى فى أى مكان هو أمر لا مبرر له ( جرو ٢١٠١٥ ) .

( ٣ ) كذلك لا يفهم لماذا يعذر الزوج إذا قتل زوجته حال تلبسها  
بالزنا ولا تعذر الزوجة فى مثل هذه الحالة . فان علة العذر هي أن الزوج  
الذى ينافجى زوجته حال تلبسها بالزنا لا يكون له من حرية الفكر والقدرة  
على ضبط النفس ما يسمح له بمقاومة الرغبة فى الانتقام ، ولذلك يشترط  
القانون أن يقتلها فى الحال هي ومن يزنى بها . والمرأة أمام زنا زوجها تحس  
أيضا بغضب قد يدفعها إلى الانتقام منه بالقتل ، وهذا الغضب مما يدعو إلى  
عذرها وتخفيف عقوبتها ( جرو ٢١٠١٥ ) .

والقانون الايطالى يلتمس العذر لآى الزوجين يقتل زوجه حال مفاجأة  
له متلبساً بالزنا ، ويلتمس نفس هذا العذر ان يقتل ابنته أو أخته فى  
مثل هذه الظروف ( المادة ٨٧ من قانون العقوبات الايطالى الصادر فى ١٩ أكتوبر  
سنة ١٩٣٠ ) .

## الفصل الثانى

### فى زنا الزوجة

#### المبحث الأول - فى أركان الجريمة

١٣ - أركان زنا الزوجة - الأركان المكونة لجريمة زنا الزوجة  
هي : ( ١ ) وقوع وطء غير مشروع . ( ٢ ) قيام الزوجية ، ( ٣ ) القصد  
الجنائى .

١ - الركن الأول : الوطء - لا توجد جريمة الزنا إلا بمحصل الوطء فعلا . فلا بد لتكوين الجريمة من وجود شريك بجماع الزوجة جماعا غير شرعى . أما الخلوة غير المقرنة بوطء وأعمال الفحش التى ترتكب مع رجل فيها دون الوطء والأفعال المخلة بالحياء التى تأتىها امرأة متزوجة على نفسها والصلوات، غير الطليعية التى يمكن أن تكون لها بامرأة أخرى فلا تكون جريمة الزنا ( جازو ٥ ن ٢١٥٤ وجارسون مادتي ٢٢٦ و ٢٢٧ ن ٧ وشوفرو وميل ٤ ن ١٦٠٧ وبلانسي ٥ ن ١٧١ واحد بك أمين ص ٤٦٧ ) .

١٥ - ولما كان الوطء شرطاً أساسياً في جريمة الزنا فلا تتصور هذه الجريمة إلا تامة ولا يمكن أن يكون لها شروع . وفضلا عن ذلك ، لما كان القانون لا ينص صراحة على الشروع في جريمة الزنا فلا عقاب على البدء في تنفيذها طبقاً للمادة ٤٧ من قانون العقوبات ( جازو ٥ ن ٢١٥٤ واحد بك أمين ص ٤٦٧ وجارسون ن ٣٥ ) .

١٦ - على أن الوطء في ذاته كاف ولو كان سن الزاني أو الزانية أو حالتهما المرضية تجعل الحمل مستحيلا ، إذ ليس الغرض من العقاب منع اختلاط الأنساب بل صيانة حرمة الزواج . فيعاقب على الزنا ولو وقع من صبي لم يبلغ الحلم أو من شيخ طاعن في السن أو من شخص فقد قوة التناسل أو كانت المرأة المزني بها قد بلغت سن الإياس ( جازو ٥ ن ٢١٥٤ وجارسون ن ٨٥ واحد بك أمين ص ٤٦٧ ) .

١٧ - الركن الثاني : قيام الزوجية - يشترط لتكوين الجريمة أن تكون المرأة مرتبطة بقيد الزواج ، فإن هذا القيد هو الذى يلزم المرأة بالأمانة والاخلاص لزوجها . فالزنا قبل الزواج لا عقاب عليه ولو حملت منه المرأة ولم تضع إلا بعد زواجها ( جارسون ن ١٦٠٧ وجازو ٥ ن ٢١٥٠ ) . ولا عقاب جميعهم ولو كانت المرأة مخطوبة ( شوفرو وميل ٤ ن ١٦٠٨ ) .

١٨ - كذا لا عقاب على الزنا الذي يقع بعد انحلال رابطة الزوجية بوفاة الزوج أو بالطلاق ( جارسون ١٠ و جارسون ٢١١٥ ).  
وقد قررت محكمة النقض والابرام عرضاً في أحد أحكامها ، ان جريمة الزنا لا يمكن التبليغ عنها ولا عقاب الزوجة عليها بعد الطلاق ( قض ٦ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ قضائية ) .

١٩ - لكن تجب التعرقة هنا بين الطلاق الرجعي والطلاق البائن .  
فإذا زنت الزوجة وهي في عدة طلاق رجعي كان لمطلقها طلب محاكمتها .  
لأن الطلاق الرجعي بمقتضى أحكام الشريعة الاسلامية بواحدة كان او اثنتين لا يرفع أحكام الزواج ولا يزيل ملك الزوج قبل معنى العدة ، بل يعتبر الزواج قائماً ما دامت المرأة في العدة ( المادة ٢٣٠ من كتاب الأحوال الشخصية ) . ويجوز إذن للزوج طلب محاكمة زوجته على جريمة الزنا التي ترتكبها خلال العدة ( أحد بك أمين ص ٤٦٨ ) .

٢٠ - أما إذا زنت الزوجة بعد انقضاء عدة الطلاق الرجعي أو بعد طلاق بائن فليس لمطلقها طلب محاكمتها ، وذلك لأن من طلق زوجته طلاقاً رجعياً بواحدة أو اثنتين ولم يراجعها حتى انقضت عدتها بانت يبنونة صغرى ملكتها نفسها فلا يملك الرجعة عليها ( المادة ٢٤١ من كتاب الأحوال الشخصية )  
وإذن فلا حق للزوج في طلب محاكمة زوجته على الزنا الذي يقع منها بعد عدة الطلاق الرجعي ( نفس ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٢٢٤٠ سنة ٤٢ قضائية ) .  
والطلاق البائن يحل قيد الزواج ويرفع أحكامه ويزيل ملك الزوج في الحال سواء أكان بائناً يبنونة صغرى أو يبنونة كبرى ، مع هذا الفارق وهو أن الطلاق البائن يبنونة صغرى يزيل الملك ولكنه لا يزيل الحل ، بمعنى أنه ليس للزوج وقد قدم ملك عصمة مطلقة أن يستحل مقاربتها إلا بعقد ومهر جديد بدون أن يكون هذا الاستحلال موقوفاً على تزوجها بزواج آخر



( المادتين ٢٤٦ و ٢٤٧ من كتب الأحوال الشخصية ) .. أما الطلاق البائن بينونة كبرى أو الطلاق البت فيزيل في الحال الملك والحل معا ، بمعنى أن الزوج يحرم عليه أن يتزوج مطلقته حتى يتزوج غيره زواجا صحيحاً نافذاً ثم يطلقها أو يموت عنها وتمضى عدتها ( المادة ٢٤٨ من كتب الأحوال الشخصية ) . فإذا زنت الزوجة بعد طلاق بائن أيا كان نوعه فلا سبيل للزوج عليها ولو حصل الزنا خلال أيام العدة ( أحد بك أمين ص ٤٦٩ ، أنظر فهذا المني جارسون ن ١٠ وجارو ن ٥٠ ٢١٠٠ ) .

٢١ - ويستنتج من اشتراط قيام الزوجية كركن أساسى لجريمة الزنا أن الجريمة لا توجد إذا كان الزواج فاسداً أو باطلا ، وأن للزوجة وشريكها أن يدفعا التهمة بيطان عقد الزواج ( جارو ن ٥٠ ٢١٠٠ وجارسون ن ١٥ ) .

٢٢ - وإذا دفعت الزوجة أو شريكها تهمة الزنا بأنها مطلقه أو أنها لم تكن متزوجة من الأصل أو أن زواجها باطل أو فاسد ، وجب على المحكمة الجنائية أن توقف النظر في الدعوى حتى يفصل في مسئلة الزواج أو الطلاق من الجهة المختصة بالحكم في الأحوال الشخصية ( راجع ما ذكرناه من ذلك في باب الاختصاص بالجزء الأول من الموسوعة ص ٣٨١ ن ١٠٦ وانظر في هذا المني على بك زكى الراي ج ٢ ص ٦١ وأحد بك نشأت ج ٢ ص ٦١١ ن ٦٣٥ ) .

٢٣ - الركن الثالث : القصد الجنائى - لا عقاب على الزنا إلا إذا حصل بقصد جنائى . ويعتبر القصد متوفراً لدى الزوجة متى ارتكبت الفعل وهى عالة بأنها متزوجة وأنها تواصل شخصاً غير زوجها ( جارو ن ٢١٠٧ وجارسون ن ٣٣ ) .

٢٤ - فلا عقاب على الزوجة إذا أثبتت أنها ارتكبت الزنا وهى تعتقد أنها حرة من ربة الزواج ، كما لو اعتقدت أنها مطلقه أو أن زوجها الغائب قد مات ( جارسون ن ٢٨ و ٣١ ) .

٢٥ - ولا عقاب على الزوجة إذا ثبت أنها خدعت وسلمت نفسها لاجني معتقدة أنه زوجها، كما إذا تسلم شخص إلى فراش امرأة أثناء نومها واتخذ حيالها المركز الذي كان يشغله زوجها فظنت أنه هو وسلمت نفسها إليه، ففي هذه الحالة لا يمكن أن ينسب إلى المرأة ارتكابها جريمة الزنا وإنما يمكن أن ينسب إلى الشخص الذي خدعها ارتكابه جنابة وقاع امرأة بغير رضاها (جارو ٧١٥٧٥ ملحق ٢٨ من ٥٨٠ و ٨١٠ وشوفو وحيل ١٦٣٢٠١ وبلاتش ٥ ن ١٧١ و جارسون ن ٢٩) .

٢٦ - وواضح أن جريمة الزنا تنفي طبقاً للقواعد العامة إذا كانت الزوجة لا تعتبر مشرقة كالو أكرهت على تسليم نفسها لاجني فاعتصبها بالقوة أو التهديد ( جارسون ن ٢٨ و ٢٩ و جارو ٢١٥٧٥ ) .

### للمبحث الثاني - في محاكمة الزوجة الزانية

٢٧ - تعليق المحاكمة على شكوى الزوج - علق القانون المحاكمة على جريمة الزنا على شكوى الزوج المجني عليه . فنص في المادة ٢٧٣ ع على أنه لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها .

وكلمة ( دعوى ) الواردة في هذه المادة يراد بها البلاغ أو الشكوى كما يستفاد ذلك من النص الفرنسي لها . فقد جاء به ما يأتي : "L'adultère de la femme ne pourra être dénoncé que par le mari" ( ميت فمر الجزئية ٧ مايو سنة ١٩١٧ مرائع ٤ ص ٥٠٨ . وبي سيوف الاجتماعية ١١ مارس سنة ١٩٢٣ علامة ٣ ص ٤١٩ ) .

٢٨ - ولا يفهم من ذلك أن جريمة الزنا هي جريمة شخصية لا تمنى غير الزوج الذي جرح في عواطفه وفي شرفه، بل هي جريمة اجتماعية تمس المجتمع بأسره، لأن فيها إخلالاً بعهد الزواج الذي هو من الأسس التي يقوم عليها النظام الاجتماعي . غير أنه إلى جانب المصلحة العامة التي تتطلب العقاب

على جريمة الزنا توجد مصلحة العائلة والأولاد في النفاذ عن الجريمة ، تلك المصلحة التي يبين عليها الزوج . وقد رأى الشارع تقديم المصلحة الفردية على المصلحة العامة فقصى بأنه لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على شكوى زوجها بحيث إذا سكت الزوج عن الشكوى وجب على الهيئة الاجتماعية أن تنمض عنيها وتصفم أذنيها عن سماع أى بلاغ عن الجريمة من أى شخص آخر . وهو حكم استثنائي لمبدأ حرية النيابة في رفع الدعوى العمومية لتحقيق العقاب على الوقائع الجنائية . ولكن يبرره أن الحكم بالعقوبة فضلاً عما فيه من التشهير والتفضية قد يؤدي إلى انفصام عرى الزوجية وهدم كيان العائلة التي لم يشرع العقاب على الزنا إلا لمحافظة عليها إذ قد لا يقبل الزوج معاشرته زوجته بعد أن وصمت بهذا الحكم القصار ( شوغو وميل ١٦١١ ن ١٦١٥ وجارو ٢١٦٥ وجرسون ن ٣٧ و٥٢ ) .

٢٩ - وجوب الشكوى للسير في التحقيق ورفع الدعوى - وبناء عليه لا يجوز للنياية العامة أن تسير في تحقيق جرائم الزنا قبل تقديم شكوى من الزوج المجنى عليه . وقد أصدر النائب العمومي في هذا الصدد منشوراً للنيايات هذا نصه : « لوحظ من التفتيش القضائي على النيايات أن بعض حضرات الأعضاء ساروا في تحقيق جرائم الزنا التي تقع من الزوجات قبل تقديم بلاغ من الزوج ، وقد خالفوا في ذلك المبدأ المقرر قانوناً في المادة ٢٣٥ عقوبات ( المادة ٢٧٢ جديدة ) التي تنص على عدم جواز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى زوجها . وواضح جلياً من النص الفرنسي لهذه المادة أن المقصود بذلك هو حصول التبليغ عن جريمة الزنا من الزوج وحده . وبما أن الحكمة التي قصد إليها المشرع من تقييد حق النيابة العامة في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجرائم الزنا إنما هو لما لهذه الجرائم من الارتباط المباشر بمصلحة العائلة وبشرها تلك المصلحة التي يبين عليها الزوج . لذلك كان البدء في تحقيق هذه الجرائم بغير بلاغ سابق من صاحب

هذا الحق وهو الزوج من شأنه التشهير بالمسائلة والاحراج للزوج .  
( منشور رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٤ ) .

٣٠ - ولا يقبل من النيابة رفع الدعوى العمومية إذا لم يكن الزوج المجنى عليه قد بلغ عن الجريمة . وبدون هذا التبليغ تكون الدعوى باطلة . ولا يكفي لتصحيحها أن يبلغ الزوج أثناء سير القضية ، بل يجب أن يكون البلاغ سابقاً على رفع الدعوى<sup>(١)</sup> . ( جرسون ن ٦٠ ) .

٣١ - وجوب صدور الشكوى عن الزوج - وحق التبليغ عن جريمة الزنا هو حق شخصي للزوج المجنى عليه . فلا يجوز أن يستعمله غيره في حياته ولا ينتقل إلى ورثته بعد وفاته . فإذا توفي الزوج قبل البلاغ سقطت الدعوى العمومية في حق الزوجة ( جرسون ن ٥٣ ) .

٣٢ - ولكن يجوز للزوج أن يوكل عنه غيره في تقديم البلاغ ويجب في هذه الحالة أن يكون التوكيل خاصاً ومنصباً على وقائع سابقة على التوكيل . فلا يقبل من الزوج أن يوكل غيره مقدماً توكيلاً عاماً في التبليغ عن زوجته إذا ارتكبت الزنا أثناء غيابه ، فإن هذا التوكيل يكون بمثابة تنازل عن حق من أخص حقوق السلطة الزوجية وهو غير جائز ( جرسون ن ٦٢ ) .

٣٣ - وإذا كان الزوج قاصراً أو معتموماً مقامه ولى أمره في التبليغ عن جريمة الزنا ، وإلا كان عدم أهليته بمثابة ترخيص لزوجته معف لها من العقاب ( جرو ن ٢١٦٧ وبكس ذلك جرسون ن ٥٤ )

(١) وقد حكم بأن للنس الوراد في المادة ٢٣٥ ع ( المادة ٢٧٣ جديدة ) إنما يتناول فقط التبليغات التي تقدم مباشرة عن جرائم الزنا نفسها فقد خولت هذه المادة للزوج وحده حق التبليغ عنها حتى يكون افتشاء اسرار العائلة وحك حرمة الزوجية راجعين اليه وحده . أما إذا ظهرت جريمة الزنا عرضاً أثناء تحقيق واقعة أخرى فإن إبداء الزوج لرأيه وقبول محاكمة زوجته عنها كاف لسير في دعوى الزنا لاتضاء القصد من للنس ( اسكندرية الاجتماعية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٣ مج ٢٨ عدد ١٠١ ) .

وقد حكم بأنه يكفى السير في دعوى الزنا أن يقدم البلاغ من ولي أمر الزوج خصوصاً إذا حضر الزوج نفسه بالجلسة وأيد البلاغ (تقريباً ١٧ فبراير سنة ١٩٠٦ م ٧ ص ١٠٢).

أما المحجور عليه لفسه أو للحكم عليه بعقوبة فله الحق في التبليغ بنفسه عن زنا زوجته، وليس للقيم عليه إلا حق رفع الدعوى المدنية حيث لا يمكن للمحجور عليه رفعها (جارسون ن ٥٦).

٣٤ — وليس تمت ما يمنع من قبول البلاغ من المعتوه في أوقات صحوه ومن القاصر أيضاً متى كان لديه من الادراك والتمييز ما يكفى لتقدير قيمة بلاغه (جارسون ن ٥٥).

وقد حكم بأنه إذا زاد سن الزوج عن ثلاث عشرة سنة فله الحق في التبليغ طبقاً للشريعة الفراه (تقريباً ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ م ١٥ ص ١١٢).

٣٥ — ومفهوم القانون أن التبليغ عن وقوع جريمة الزنا إنما يكون من الزوج المجنى عليه. فإذا كان الزوج قد بادروا بطلاق زوجته بعد الزنا فهل يسقط حقه في التبليغ؟

يجب التفرقة بين ما إذا كان الطلاق رجعياً وما إذا كان بائناً. فإذا كان الطلاق رجعياً فلا نزاع في أن يبلغ في المدة عن الزنا الذي ارتكبه زوجته قبل الطلاق بل وفي خلال المدة. لأن الطلاق الرجعى بواحدة كان أو اثنتين لا يرفع أحكام الزواج ولا يزيل ملك الزوج قبل مضي المدة، بل يعتبر الزواج قائماً ما دامت المرأة في المدة (زاهد بك أمين ص ٦٨، وأحد بك نأت ص ٢٥٧ ن ٣٥٥).

فإذا انقضت مدة الطلاق الرجعى أو كان الطلاق بائناً من أول الأمر سقط حقه في التبليغ لأن الطلاق الرجعى يصبح بائناً بينونة صغرى متى انقضت المدة قبل أن يراجع الزوج زوجته.

والطلاق البائن محل قيد الزواج ويرفع أحكامه ويزيل ملك الزوج في الحال . فإذا كان بائناً بينونة صغرى أزال الملك ولكنه لا يزيل الحل ، وإذا كان بائناً بينونة كبرى أزال الملك والحل معاً . وعلى أية حال يمنع على الرجل بعد عدة الطلاق الرجعى أو بعد الطلاق البائن بنوعيه أن يبلغ عن زنا زوجته لأنه بمقتضى المادة ٣٧٣ ع يجب أن يكون التبليغ من الزوج . ولا يعتبر الرجل زوجاً إلا إذا كانت الزوجية قائمة فعلاً ، ولا يصح التوسع في تفسير نصوص قانون العقوبات بحيث لا يجوز أن يقال إن لفظ الزوج يمكن إطلاقه على الشخص باعتبار ما كان لا باعتبار ما هو كائن ( عن ص ١ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٠٦٦ سنة ٣ قضائية و ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٢٤٠ سنة ٤٧ قضائية والنيوم الجزئية ٧٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ مع ص ١٥ وقتا الاجتائية ٤ يوليو سنة ١٩٠٧ مع ٩ عدد ٥٠ وجلسون مادة ٣٣٦ ن ٥٧ وأحد بك أمين ص ٤٦٨ و ٤٦٩ وأحد بك ثنائ ص ٢٥٦ ن ٣٥٣ ) .

٣٦ - ومع ذلك فقد ذهب بعض الشراح وبعض المحاكم إلى أنه لا أهمية لحصول الطلاق بعد وقوع الجريمة لأن الزنا جريمة اجتماعية وإن كان القانون مراعاة لمصلحة العائلة قد علق المحاكمة عليها على قبول الزوج ( جابر ن ٢١٦٩ ) . وقد اشترط القانون قيام الزوجية لاعتبار الفعل جريمة ولكنه لم يشترط قيامها للتبليغ عنه ( انظر البرود الجزئية ١٠ يناير سنة ١٩٠٥ حقوق ٢١ ص ٤ ) . ولا يوجد سبب مقبول لسقوط حق الزوج بالطلاق لأنه لا يمحى تأثير الجريمة على الشرف ولا ضررها العائلي بل هو نتيجة أخرى من نتائجها المحزنة ، فبدل أن يكون مانعاً من الدعوى يجب أن يكون بالعكس باعثاً قوياً على العقاب ، والطلاق وإن فرق بين الزوجين إلا أنه لا يؤثر على مركز الزوج في العائلة ولا على صفته في الدفاع عن شرفها ( على بك زكى الرباب ج ١ ص ٥٤ ) .

٣٧ - شكل الشكوى - لم يحتم القانون أن تكون الشكوى بالكتابة . وقد نصت المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات على أن تبلغ النيابة عن الجرائم عموماً يكون إما يبلغ يقدم إليها أو محضر يمرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو أى إخبار يصل إليها . فكما يجوز أن يكون البلاغ كتابياً يجوز أن يكون شفهاً ( ميت غير الجزية ٧ مايو سنة ١٩١٦ مرات ١ ص ٥٠٨ ) .

٣٨ - ويجب على أية حال أن تقدم الشكوى إلى موظف مختص بقبول البلاغات الجنائية وأن تكون صريحة في طلب المحاكمة ( جرو . ن ٢١٦٦ وحاش ٨ ص ٥٩٧ ) . وقد حكمت محكمة النقض والابرام بقبول الدعوى في قضية ثبت فيها أن الزوج المجنى عليه هو الذى أرسل ابنته ساعة ضبط الواقعة لاستدعاء عسكري البوليس وأنه وهو بالقسم طلب رفع الدعوى العمومية وأثبت طلبه في محضر التحقيق ( عن ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية ) .

ولكن ليس بلازم لصحة الشكوى أن تشمل على بيان وقائع الزنا وتعيينها واقعة واقعة ، لأن الغرض من تبليغ النيابة هو الحصول على مساعدتها في إثبات عناصر الجريمة ( جرسون مادة ٣٣٦ ن ٧١ و ٦٢ ) .

٣٩ - فلا يقوم مقام الشكوى مجرد حصول الطلاق من الزوج بسبب زنا زوجته ، ولا رفضه الدعوى المدنية على الزوجة أو شريكها أمام المحكمة المدنية بطلب تعويضات من أجل ارتكابهما جريمة الزنا ، ولا رفضه دعوى اللعان أمام المحكمة الشرعية بانكار نسب الطفل الذى ولدته زوجته ( جرو . ن ٢١٦٦ و جرسون مادة ٣٣٦ ن ٦٦ و ٦٧ ) .

٤ - على أنه ليس بلازم أن يدعى الزوج المجنى عليه بحق مدنى أمام سلطة التحقيق أو سلطة الحكم ، بل يكفي أن يقدم شكواه ، وبعد الشكوى

تتولى النيابة مباشرة الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية التي يهيمها حماية عقد الزواج (جلرو ٥ ن ٢١٦٦ وجرسون مادة ٢٣٦ ن ٣٨ وما بعدها) .

٤١ - حالة ارتباط الزنا بجريمة أخرى - لما كان تعليق رفع الدعوى العمومية في جريمة الزنا على شكوى المجنى عليه هو استثناء لمبدأ حرية النيابة في رفع الدعوى العمومية وجب عدم التوسع فيه وحصره في المواضيع الذي وضعه فيه القانون . فلا يجوز أن يمتد إلى أية جريمة من الجرائم الأخرى المحلة بالآداب حتى ولو كانت هذه الجريمة مرتبطة بجريمة الزنا ارتباطاً لا يقبل التجزئة وتوقف إثباتها على إثبات جريمة الزنا نفسها . فإذا اتخذ الزنا شكل جريمة فعل فاضح غل بالحياء أو هتك عرض أو تعرض للشبان على الفسق أو الفجور جاز للنابة أن ترفع الدعوى العمومية من تلقاء نفسها عن هذه الجريمة بلا توقف على شكوى الزوج المجنى عليه (شوفو وميل ٤ ن ٦٤٨ وجلرو ٥ ن ٢١٦٥ وجرسون مادة ٢٣٦ ن ٤٩) .

٤٢ - ولكن حكم بأنه إذا رفض الزوج محاكمة زوجته على جريمة الزنا فلا يجوز للنابة رفع الدعوى العمومية على الزوجة ولا على شريكها بالمادتين ٣٢٤ و ٣٢٥ ع ( المادتين ٣٧٠ و ٣٧١ من القانون الجديد ) لدخولها في محل مسكون أو معد للسكنى الخ بقصد ارتكاب جريمة فيه أو لاختفائهما في ذلك المحل عن أعين من لهم الحق في إخراجهما ، وذلك لأن قصد المتهمين قد تمين بارتكابهما جريمة الزنا ومتى تمين القصد وجب رفع الدعوى عن الجريمة التي قصدها المتهم ، ولكن لما كان الزوج لم يقبل محاكمة زوجته فلا يمكن رفع دعوى الزنا ولا دعوى الدخول في المحل الذي وقع فيه الزنا ، إذ في رفعها يحصل ما كان الزوج يريد اجتنابه من عار وفضيحة لوحدة الاجرامات والاثبات في الدعوى . وفضلا عن ذلك فإن الشارع يقصد بالمادة ٣٢٤ ع ( المادة ٣٧٠ جديدة ) معاقبة من يدخلون المحلات المنصوص عليها فيها



لارتكاب جريمة ، وهنا بعد رفض الزوج محاكمة زوجته لا جريمة ( أسبوط الجزئية ٢٩ يونه سنة ١٩٣٠ مع ١٢ عدد ١٣٤ وقد تأيد استئنافا من محكمة أسبوط الابتدائية بحكمها الصادر في أول سبتمبر سنة ١٩١٠ ، وفي هذا المنعصر الابتدائية ٢٨ مايو سنة ١٩١١ مع ١٣ عدد ١٠ وشين البكوم الابتدائية ١٨ أبريل سنة ١٩٢٩ بحاماة ٩ عدد ٣٣٧ ) .

وحكمت محكمة النقض والابرار بأنه إذا امتنع رفع دعوى الزنا على الزوجة بسبب كون زوجها طلقها قبل التبليغ فلا يمكن أن ترفع الدعوى على شريكها بالمادة ٣٢٤ ع ( المادة ٣٧٠ جديدة ) لدخوله في منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة ، وذلك لأن من أركان هذه الجريمة الأخيرة ثبوت القصد من البقاء في المنزل بعد دخوله . فإذا كان القصد قد تعين وهو الزنا فطلب الزوج الذي طلق زوجته معاقبة الشريك باعتباره مرتكباً جريمة المادة ٣٢٤ ع ( ٣٧٠ جديدة ) أو طلب النيابة ذلك لا بد متناول البحث في ركن القصد والبحث في هذا الركن لا بد متناول مسألة الزنا ولو في الجملة . وإذا كانت الزوجة قد امتنع أن ترفع عليها دعوى الزنا بسبب التطلق فن غير المعقول أن تثار هذه الدعوى بطريقة أخرى في وجه الشريك وحده بل الأشكل بالقانون وحكمة التشريع أن يقال إن عدم التجزئة الذي يقضى بعدم إمكان رفع دعوى الزنا على الشريك ما دام رفضها على الزوجة قد استحال يستفيد الشريك من نتائجها اللازمة ، فلا يعاقب حتى على جريمة الدخول في المنزل ، ما دام أحد أركانها هو قصد الاجرام وما دام الاجرام هنا متعين أنه الزنا ( نفس ٦ مارس سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٠٩٦ سنة ٣ قضائية ، وفي هذا المنع نفس ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ١٥٠ سنة ٦ قضائية ) .

٤٣ - سقوط حق الزوج في الشكوى - على أن شكوى الزوج التي يوجبها القانون لمحاكمة زوجته الزانية لا تقبل في كل الأحوال .

٤٤ - (١) زنا الزوج في منزل الزوجية - فقد نصت المادة ٢٧٢ ع على أنه « إذا زنى الزوج في المسكن المقيم فيه مع زوجته كالمين في المادة ٢٧٧ لا نسمع دعواه عليها ». فيشترط لعدم قبول شكوى الزوج أن يكون قد زنى في منزل الزوجية. وبعض الشراح يمل ذلك بحصول المقاصة لتكافؤ السيئات في جريمة ترجع فيها مصلحة الزوج على مصلحة الهيئة الاجتماعية (جلوه ٥ ن ٢١٦٧). ولكن البعض الآخر يرفض فكرة المقاصة بحجة أن الجريمة لا تمتحى بجريمة مثلاً، ويقول إن العلة في سقوط حق الزوج هي أن جرمته تجعله غير أهل للشكوى، إذ كيف يقبل منه أن يشكو من جريمة هو نفسه ملوث بها ويتمسك بحقوق الزوجية وعهدها إذا كان هو نفسه لم يرفعها (شوفو وميل ٤ ن ١٦٣٤).

٤٥ - وبناء على هذا النص يجوز للزوجة أن تدفع لدى محاكمها بدم قبول الدعوى قبلها. فإذا قدمت تأييداً لهذا الدفع حكماً نهائياً قضى بالعقاب على زوجها من أجل جرمه الزنا وجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى (جلوه ن ٢١٦٧ وجرسون ملعة ٣٢٦ ن ١٠٩).

٤٦ - على أنه ليس من الضروري أن يكون الحكم المثلث لزنا الزوج قد صدر قبل الشكوى المقدمة منه، بل يظهر من نص القانون أن للزوجة المتهمة بالزنا أن تدفع هذه التهمة بشكوى تقدمها هي ضد زوجها، وهذا ما يحصل في العمل في أغلب الأحيان حيث لا تقدم الزوجة على التبليغ في حق زوجها إلا إذا بلغ هو في حقها. ويقبل منها هذا الدفع في أية حالة كانت عليها الدعوى قبل صدور الحكم النهائي. ويعتبر بلاغها في هذه الحالة مستقلة فرعية (question préjudicielle) يجب البت فيها أولاً قبل الحكم في زنا الزوجة (شوفو وميل ٢ ن ١٦٣٩ و ١٦٤٠ وجرسون ن ١١٦ و ١١٧ وبلاتش ٥ ن ١٧٩ وجرلو ٥ ن ٢١٦٧).

٤٧ — فإذا رفعت الدعويان إلى محكمتين مختلفتين وجب على المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ضد الزوجة أن توقف الفصل فيها حتى يفصل في جريمة الزوج ( المراجع النقطة )

أما إذا كانت الدعويان مرفوعتين أمام محكمة واحدة ، وهو ما يحصل في الغالب ، فيكون الأفضل الفصل في جريمة الزوج أولاً بحكم مستقل ( جرسون ن ١١٨ ) . ومع ذلك لا يوجد ما يمنع من ضم الدعويين لبعضهما والفصل فيما يحكم واحد ( قس فرنسي ١١ نوفمبر سنة ١٨٥٨ دالوز ١٨٦١ — ١ — ٢٤٥ ) .

٤٨ — بقي علينا أن نبعث المسئلة الآتية : متى يجب وقوع زنا الزوج حتى لا تقبل شكواه ضد زوجته ؟

يرى كثير من الشراح استناداً إلى عموم نص المادة ٢٧٣ ع أن الزوج متى حكم عليه بالمقوبة لارتكابه الزنا في منزل الزوجية يفقد إلى الأبد حقه في التبليغ عن زنا زوجته . فهما طال الزمن على هذا الحكم يجوز للزوجة أن تطلب استبعاد بلاغته ( جارو ٥ ن ٦٧ ٢ حاشي ١٢ ص ٥٩١ — وأنظر أيضاً مونيليه ١٧ يولييه سنة ١٨٦٠ مجلة النيابة ص ٣ ص ٢١٥ ) .

ولكن اعترض على هذا الرأي بأنه يبيع مقدماً زنا الزوجة ويكفل لها عدم العقاب إلى ما شاء الله . ولذا قضت محكمة النقض والابرام الفرنسية بأن دفع الزوجة بعدم سماع الدعوى لا يقبل إلا إذا كان زنا الزوج معاصراً لزنا الزوجة ( قس فرنسي ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٥ موسوعات دالوز تحت كلمة adultère ن ٦٧ وفي هذا القى بلاتر ن ١٨٩٦ ) .

ويرى جارسون أنه يمكن حل هذه المسألة بتطبيق القواعد العامة . وهو يفرق في ذلك بين حالتين : فإما أن لا يكون الزوج قد سبق الحكم عليه بعقوبة ، ففي هذه الحالة يكون للزوجة الحق في تقديم شكواها ضده طالما أن الدعوى

العمومية لم تسقط بمعنى المدة . وإما ان يكون الزوج قد سبق الحكم عليه بالعقوبة ، فهذا الحكم يترتب عليه قانوناً حرمانه من حق التبليغ ضد زوجته ، ويبقى هذا الحرمان قائماً طالما لم يمحه حكم قاض باعاده الاعتبار ( جرسون ن ١٢١ ) .

ونحن ننضم إلى هذا الرأي .

٤٩ - ( ب ) تواطؤ الزوج - هل للزوجة أن تدفع شكوى زوجها بأنها ارتكبت الزنا بعلبه ورضاه ؟ يرى أغلب الشراح أنه لما كان الزنا جريمة اجتماعية فرضاء الزوج بارتكابه لا يمكن أن يمحو الجريمة وإنما يصح اعتباره ظرفاً مخففاً للعقاب ( جرسون ن ٢١٦٧ وشوفو وميل ن ١٦٤٧ وبلانز ن ١٩١٠ وهوس ن ١٠٩٧ ) .

ويرى البعض الآخر عكس ذلك مع اختلاف في الأسباب . فيرى جارسون أنه وإن كان صحيحاً من الوجهة القانونية أن رضا الزوج لا يمنعه من تقديم شكواه إلا أنه في كثير من الأحيان متى استمر هذا الرضا بعد وقوع الجريمة ولو فترة قصيرة يمكن اعتباره كمفو ضمني من شأنه محو الجريمة ( جرسون مادة ٣٣٦ ن ١٢٤ ) . ويرى مانجان أنه إذا كان مضع الزوج عن زوجته بعد وقوع الجريمة مسقطاً لحقه في الشكوى فن باب أولى لا تسمع شكواه إذا كان قد أذن لها بارتكاب الأفعال التي جاء بعد ذلك يبلغ عنها ( مانجان ج ١ ن ١٣٥ ) .

ولمحكمة الموسكي الجزئية حكم فضت فيه بأنه لا عقاب على المرأة الزانية إذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها ورضاه ولو شكها فيما بعد ( للموسكي الجزئية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ حقوق ١٦ ص ٢٨٩ ) .

وقد نصت المادة ٥٦١ من القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ على أن الزوجة لا تعاقب إذا كان الزوج قد أوعز لها أو حرضها على الفسق

أو استفاد بأية طريقة كانت من ارتكابها الفسق .

٥٠ - ( ج ) صفح الزوج قبل رفع الدعوى - من المتفق عليه فقهاً وقضاً أن للزوج الحق المطلق في الصفح عن زوجته والتنازل عن محاكمتها قبل رفع الدعوى العمومية عليها . ومتى صدر منه هذا التنازل سقط حقه في التبليغ عن الجريمة بصفة قطعية ، فلا يملك الرجوع في تنازله بحال ( جازو ٥ ٢١٦٧ ص ٩٦ والزقاق الابتدائية ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ مع ١٤ عدد ٢٦ ) .

٥١ - تنازل الزوج بعد رفع الدعوى - ومن المقرر أن للزوج بعد أن بلغ عن الجريمة أن يعدل عن بلاغه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى مادامت لم تنته بحكم نهائي . ويترتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية ( جازو ٥ ٢١٦٧ و جازسون مادة ٣٣٦ ن ٧٢ وما بعد ما وشوفو وعيل ٤ ن ١٦٤٣ و بلانش ٩ ن ١٧٨ وموسوعات دالوز adultère ن ٨٣ واللاحق ن ٢٦ وططا الابتدائية ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ مع ٩ ص ٧٨ وملوى الجزئية ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ مع ٨ ص ١٧٦ و صوف الجزئية ٢١ مايو سنة ١٩١٦ شرائع ٣ ص ٦٠٣ و بور سيد الجزئية ٩ يولية سنة ١٩١٧ مع ١٩ ص ٣٤ ) .

ويجب على المحكمة أن تقضى في هذه الحالة ببراءة المتهم لايعدم قبول الدعوى قياساً على ماورد بالمادة ١٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات إذ أن سقوط الدعوى بالتنازل يمكن اعتباره كسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة ( لجنة الزانية ١٥ يوليو سنة ١٩١٦ مع ١٧ ص ٢٠٧ ) .

٥٢ - ويعتبر سقوط دعوى الزنا بالتنازل نتيجة لازمة لحكم المادتين ٢٧٣ فقرة أولى و ٢٧٤ فقرة ثانية من قانون العقوبات ، لانه من التناقض أن يكون للزوج حق منع رفع الدعوى العمومية وحق إيقاف تنفيذ الحكم بعد صدوره ويكون مع ذلك ممنوعاً من إيقاف الدعوى إذا ندم على تحريكها

ومن تفادى صدور حكم هو قادر على إيقاف تنفيذه وتعطيل مفعوله . ولا يمكن أن يكون الشارع الذى قصد بتحويل الزوج حق العفو عن زوجته إعادة الصفاء والسلام فى العائلة قد أراد أن الزوج بعد أن تصافى مع زوجته لا يستطيع أن يعيدها إلى منزل الزوجية إلا ملوثة بحكم قضى عليها بالعقوبة ( جـ ٥ ن ٢١٦٧ وجارسون مادة ٣٣٦ ن ٧٧ وشوئو وميل ٤ ن ١٦٤٣ وبلانش ٥ ن ١٧٨ ) .

٥٣ - ولم يعلق القانون حق الزوج فى التنازل عن شكواه على شرط أن يرضى بمباشرة زوجته ، فإن هذا الشرط لم يوجه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤ ع إلا لإيقاف تنفيذ الحكم النهائى الصادر على الزوجة . ومن ثم فلزوج أن يصفح عن زوجته ويتنازل عن شكواه قبلها حتى ولو لم يصطلح معها بل ولو صرح بمزمه على طلالها ( جارسون ن ٧٥٧٤ وجاروه ن ٢١٦٧ هامش ٢٠ ص ٩٢٧ ونورسيد الجزئية ٩ يوليو سنة ١٩١٧ مج ١٩ عدد ٢٢ ) .

٥٤ - لكن لا يكون للزوج صفة فى التنازل عن شكواه بعد انحلال عقد الزواج بالطلاق ( جارسون ن ٧٩ ) .

وقد حكم بأنه وإن كان الزوج بعد الطلاق ليس له أن يشكو من زنا زوجته إلا أنه إذا شكأ قبل الطلاق فشكواه هذه تحرك الدعوى العمومية ولا يكون هناك سبيل بعد ذلك لإيقافها أو عرقلة سيرها إلا إذا تنازل الزوج عن شكواه حال قيام الزوجية . أما إذا انحل عقد الزواج بالطلاق فقد قد الزوج هذا الحق وأصبح تنازله لا تأثير له على حيز الدعوى لصدوره من غير ذى صفة ( الرطريق الابتدائية ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٥٩ ) .

٥٥ - التنازل الصريح والتنازل الضمنى — وليس بشرط أن يكون التنازل صريحاً ، بل يجوز أن يكون ضمناً . والتنازل الضمنى يستناد من كل ما يظهر منه قصد الزوج مساعدة زوجته وتجاوزها عن زلتها كحصول

الصلح بينهما . لأن الصلح يتضمن الصفح والغفران ( جارسون ن ٨٢ و ٨٦ و جيارو ٥ ن ٢١٦٨ طلس ٢٢ ص ٥٩٨ وشوئو وحيل ٤ ن ١٦٤٤ و بلاتش ٥ ن ١٧٨ و ١٨٨ ) .

٥٦ - والمحكمة المطروح أمامها الدعوى هي التي لها أن تقرر ما إذا كان تمت صلح بين الزوجين يفيد التنازل الضمني عن الشكوى . وتقدير ذلك يتوقف على الظروف والملاسات التي تختلف في كل مسألة ( جارسون ن ٨٧ ) .

٥٧ - فرضاء الزوج معاشرة زوجته وقبوله عودتها إلى منزله وتبنيها المركز الذي كانت تشغله فيه هما من الأدلة الناصعة على حصول الصلح . ولكن حتى في هذه الحالة يجب على القاضي أن يقدر ما إذا كانت هذه المعاشرة هي نتيجة صفح الزوج واسداله الستار على الماضي أم لا . فإذا لم يكن هناك سوى تقرب لم يلبث أن انقطع أو عود إلى الحياة الزوجية معلق على شرط فإن هذا لا يمكن اعتباره من وجهة المحاكم الجنائية إلا شروعا في صلح لم يتحقق . وإذا كان الزوج مذ عادت زوجته إلى منزله قد دأب على معاملتها كعادته وكانت ظروف الحال تشعر بانقطاع صلة العطف والمحبة بينهما فإن هذا يدل على عدم حصول الصلح ( جارسون ن ٨٨ و ٨٩ ) .

٥٨ - ومن جهة أخرى ليست المعاشرة دليلا قاطعا على الصلح . فانه حتى ولو كان الزوجان يعيشان في الظاهر منفصلين فإن لقاءهما متى تكرر بمحض إرادتهما لاسيما إذا كان يشعر بتمكن العلاقات بينهما يمكن أن يعتبر دليلا على صفح الزوج عن زنا زوجته صغفا لا يزال في طي الكتان ( جارسون ن ٩٠ ) .

ولكن المقابلات البسيطة التي تحصل بين زوجين يعيشان منفصلين يصعب اتخاذها دليلا على الصلح خصوصا إذا كانت تفسر بسبب آخر

كالتباحث في ترية الاولاد أو تصفية المصالح المشتركة أو محاولة التقرب  
محاولة فشلت (جارسون ن ٩١)

٥٩ - وقد حكم بأن طلب الحكم من المحكمة الشرعية على الزوجة  
بطاعة زوجها في أثناء نظر دعوى الزنا لا يفيد أن الزوج صفح عن زوجه  
واغتفر لها زلتها ورضى بأن تعود إلى معاشرته بل أظهر ما يفيد أن الزوج  
يريد اعتقال زوجته في منزله لمراقبتها . وشتان بين هذا المعنى الذي لا ينافي  
حقه في الاصرار على عقابها على الزنا وبين المعنى الذي يستفاد من طلب  
الزوج أخذ زوجته بعد الحكم عليها وعدم الاستمرار في تنفيذ عقوبتها إذ  
هذا الطلب المقضى بإيقاف التنفيذ حتماً دال بذاته على إرادة الصفح وتامس  
الماضي (نص ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ مع ٣٠ عدد ٩٤) .

٦٠ - ما يترتب على التنازل - والتنازل صريحاً كان أو ضمنياً  
ابقاً على البلاغ أو لاحقاً له يعتبر كدليل قانوني على عدم وقوع الزنا ويترتب  
عليه سقوط الدعوى العمومية فلا يقبل من النيابة بعد صدوره أن ترفع  
الدعوى العمومية أو تستمر في السير فيها ، ويعتبره الفقهاء كحق العفو عن  
الجريمة (droit d'amnistie) (جارو ن ٢١٦٨ وططا الاجمالية ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨  
مع ٩ من ١٨٢ و ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ مع ١٢ من ٧٨ والظاهر الاجمالية ١٩ سبتمبر  
سنة ١٩١٢ مع ١٤ من ٤٨ وأسيوط الجزئية ٢٩ يونيو سنة ١٩١٠ مع ١٢ من ٢٦٨) .

٦١ - وسقوط الدعوى العمومية بناء على التنازل هو من النظام العام  
فيجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى حتى في الاستئناف ، كما  
يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به المتهم (جارسون  
ن ٧٣ و ٩٩) .

٦٢ - ولما كان التنازل دليلاً على عدم وقوع الجريمة فيترتب عليه



أيضاً سقوط الدعوى المدنية ، فليس للزوج بعد تنازله أن يطالب زوجته أو شريكها بالتعويض ( نض فرنسى أول ديسمبر سنة ١٨٧٢ ) .

٦٣ - والتنازل متى صدر يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية بصفة قطعية . فلا يجوز للزوج أن يرجع في تنازله ويطلب من النيابة العود إلى اتخاذ إجراءات المحاكمة ، إذ الدعوى لا يمكن أن تعود إلى حيز الوجود بعد انقضائها بمفوَ الزوج ( جارسون ن ٧٦ و ٩٥ و جارسون ن ٢١٦٨ ملش ٢٢ ص ٥٩٨ ومحاكمة الزفريق الابتدائية ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ ص ٤٨ ) .

٦٤ - ولكن يجوز للزوج أن يحدد شكواه بعد التنازل إذا اكتشف وتنازع أخرى سابقة على هذا التنازل لم تصل إلى علته إلا مؤخراً ، وذلك لأنه إنما ساع زوجته عن زلة واحدة لا عن سلوك شائن مستمر ( جارسون ن ٧٨ و ٩٨ ) .

٦٥ - ولا نزاع في أن للزوج أن يبلغ عن الوقائع الجديدة التي قد تحدث بعد التنازل . ويظهر أن القضاء الفرنسى يبيع في هذه الحالة الرجوع في التنازل بحيث تشمل المحاكمة الوقائع القديمة التي سبق العفو عنها ( راجع جارسون ن ٧٧ ) . ويقول شوغو وهيل إن التنازل ما دام يعتبر دليلاً على عدم وجود الجريمة فهو بمثابة الأمر بأن لا وجه لأقامة الدعوى وتكون الوقائع الجديدة أشبه شئ بالأدلة الجديدة التي من شأنها أن تقوى التهمة وتيسر الرجوع في الأمر المذكور فتشمل المحاكمة الوقائع الجديدة والقديمة جميعاً ( شوغو وهيل ن ١٦٢١ ) .

٦٦ - عفو الزوج بعد الحكم بالمعقوبة - نصت المادة ٢٧٤ فقرة ثانية على أن الزوج أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر على زوجته الزانية رضاه معاشرتها كما كانت . وقصد الشارع بهذا النص أن يترك مجالاً لأن

يعود السلام والنظام إلى منزل الزوجية وأن يحل الصفاء والوثام بين الزوجين  
حل النزاع والخصام .

٦٧ - فلا يمكن للزوج الحصول على إطلاق سراح زوجته إلا إذا  
قبل أخذها إلى منزله ورضى بمعاشرتها كما كانت . ثم يستطيع الزوجان إذا  
اتفقا أن يعيشا منفصلين ، ومتى أخرج الزوج زوجته من السجن فلا يمكن  
إعادتها إليه لتفرض ما بقي من عقوبتها بحجة أن الزوجين لم يستأنفا المعيشة  
المشتركة . ولكن من جهة أخرى يكون للزوجة الحق في أن تطالب زوجها  
بأخذها إلى منزله وترتيب مسكن شرعى لها ( جارسون ن ١٠٤ ) .

٦٨ - ويترتب الحق المخول للزوج في إيقاف تنفيذ الحكم الصادر على  
زوجته بمثابة حق صفو عن العقوبة ( droit de grace ) . وهذا الحق  
الفردى لا يجوز دون استعمال حق العفو المخول لجلالة الملك ( جارسون  
ن ١٠٣ وشوئو وميل ن ١٦٦٣ وبلاتش ن ١٩٧ وجارو ن ٢١٦٨ ماش ٢٣  
ص ٥٩٨ ) .

٦٩ - وقد بينا فيما تقدم أنه ليس للزوج الذى طلق زوجته صفة في  
التنازل عن محاكمتها ( عدد ٥ ) . ومن المحقق أنه لا يملك بعد أن طلقها  
حق إيقاف تنفيذ الحكم الصادر عليها . ولكن هل يعود إليه هذا الحق إذا  
تزوجها من جديد ؟ إذا استرشدنا بعملة التشريع حكمتنا بأن الزوج ولو طلق  
زوجته أن يوقف تنفيذ الحكم الصادر عليها بأن يتصالح معها ويعقد عليها  
عقداً جديداً ( جارسون ن ١٠٥ ) .

٧٠ - علاقة النيابة بالزوج المجنى عليه في دعوى الزنا - من  
القواعد التي تحدد علاقة النيابة بالزوج المجنى عليه في مباشرة الدعوى  
المعموية في جريمة الزنا قاصرة نص عليها القانون صراحة في المادة ٢٧٣  
وهي أنه لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على دعوى ( أى شكوى )

زوجها . . وقاعدة ثانية تستبطن من النصوص القانونية كنتيجة لازمة لحكم المادتين ٢٧٣ و ٢٧٤ ع وهي أن تنازل الزوج عن شكواه يترتب عليه إيقاف المحاكمة في أى دور صدر هذا التنازل . أما القواعد الأخرى فتستفاد من اعتبار الزنا جريمة اجتماعية لا جريمة فردية بين الزوجين . وعلى هذا الأساس يمكن تحديد الدور الذى يقوم به كل من النيابة والزوج في حالة المحاكمة .

٧١ - الزوج دون غيره الحق في تحريك الدعوى العمومية في جريمة الزنا بشكوى يقدمها ضد زوجته الزانية . ولكن بمجرد تقديم هذه الشكوى تباشر النيابة الدعوى العمومية باسم الهيئة الاجتماعية التى يهمها المحافظة على عهد الزواج . وليست النيابة بمقتضى تقديم الشكوى في حاجة إلى اشتراك الزوج معها أو معاونته لها في مباشرة الدعوى العمومية . فيكفى أن يبلغ الزوج عن الجريمة وليس من اللازم أن يدعى بمحقق مدنية في الدعوى الابتدائية ( جازو ن ٢١٦٩ و جرسون ملحق ٣٣٦ ن ١٢٠٣٧ ) .

٧٢ - ويجوز للنيابة ما لم يوقف الزوج الدعوى بتنازله عن شكواه أن تظن بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والإبرام في الأحكام التى ترى أنها لا ترضى المصالح العامة التى تقوم هى على حراستها وذلك بدون حاجة إلى إذن جديد أو مساعدة من جانب الزوج ( جازو ن ٢١٦٩ و جرسون ن ٤٣ ) .

٧٣ - على أن الزوج إذا شاء أن يرفع دعواه المدنية بطريق التبعية للدعوى العمومية إما بأدعائه بمحقق مدنية في الشكوى أو بدخوله في الدعوى المرفوعة من النيابة العمومية أمام محكمة الجنب ، كما أن له أن يرفع دعواه إلى المحكمة مباشرة بتكليفه زوجته وشريكها بالحضور أمامها ، فإن هذا التكليف بالحضور هو بمثابة تبليغ عن الجريمة ( جرسون ن ٦٢ ) .

٧٤ - وليس للزوج ولو كان مدعياً بحق مدنى أن يظن في الحكم بطريق الاستئناف أو النقض والابرام إلا فيما يتعلق بمصالحه المدنية فقط (جلرو ٥ ن ٢١٦٩ وجارسون مادة ٣٣٦ ن ٦٥ وشوفو وميل ٤ ن ١٦١٥ وبلاتش ن ١٨٤).

٧٥ - ووفاة الزوج في أثناء سير الدعوى التي بدى فيها بناء على شكواه لا يترتب عليها سقوط الدعوى العمومية . فإذا حصلت الوفاة أثناء التحقيق جاز رفع الدعوى العمومية على الزوجة أمام محكمة الجنح . وإذا حصلت الوفاة بعد صدور الحكم جاز للنيابة أن تظن فيه بطريق الاستئناف إذا كان حكماً ابتدائياً وبطريق النقض والابرام إذا كان حكماً استئنافياً . وكانت محكمة النقض الفرنسية قد حكمت أولاً وجارها بعض الشراح والمحكم بأنه لما كانت الدعوى العمومية في جريمة الزنا خاضعة لإرادة الزوج ومحتاجة لتأييده صراحة أو ضمناً في جميع أدوار الدعوى ، فترتب على موت الزوج سقوط الدعوى العمومية لأنه يمنع هذا التأيد (نقض فرنسى ٧ سبتمبر سنة ١٨٣٩ سبويه ١٨٤٠ - ١ - ١٨٨٥ وكرونوج ٢ ن ١٠٦ وليليج ١ ن ٤١٥ ومصر الابتدائية ١٠ مارس سنة ١٩٢٣ محامه ٤ ص ٣٤٥) . ولكن هذا رأى لم يقبله باقى الشراح وعدلت عنه محكمة النقض الفرنسية نفسها ، لأنه متى قدم الزوج شكواه زال العائق الذى كان يمنع من مباشرة الدعوى العمومية فتعود إلى النيابة كامل حريتها ويكون لها الحق في مباشرتها في جميع أدوار التقاضى بدون حاجة إلى تأييد الشاكي أو معاونته ما لم يتنازل عن شكواه صراحة أو ضمناً والوفاة تمنع هذا التنازل . نعم ان الزوج لو عاش ربما كان يصفع عن زوجته ، ولكن هذا مجرد أمل غير محقق لا يكفي لسقوط الدعوى (شوفو وميل ٤ ن ١٦٢٤ وجلرو ٥ ن ٢١٦٨ حمش ٢٤ ص ٥٩٩ وجارسون ن ٤٤ ونقض فرنسى ٦ يونيو سنة ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٣ - ١ - ٢٥٨) .

٧٦ - ولا شبهة في أن وفاة الزوج بعد الحكم التائى لا يترتب عليها

إيقاف تنفيذ هذا الحكم . فالزوجة التي حكم عليها بالعقوبة لا يمكن التجاوز عن عقوبتها في حالة وفاة زوجها بعد صيرورة الحكم الصادر عليها نهائياً بحجة أنها قد مدت بوفاته الأمل في عفو عنها ( جازو في الوضع التقدم ) .

٧٧ — والطلاق بعد التبليغ لا يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية ولا يحول دون الحكم على الزوجة سواء أ كان رجبياً أو باتاً ( قس ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ٧ وجارسون مادة ٣٣٦ ن ٤٥ ) .

٧٨ — وقد سبق أن ذكرنا ( في العدد ٥٤ ) أن الطلاق البائن يسقط حق الزوج في التنازل عن الشكوى لأنه يحل قيد الزواج ويرفع أحكامه فيصبح الزوج بعد الطلاق ولا صفة له في التنازل عن شكواه .

### المبحث الثالث — في شريك الزوجة الزانية

٧٩ — عموميات — تكلم القانون عن شريك الزوجة الزانية من ناحيتين : ( أولاً ) من ناحية العقاب إذ نص في المادة ٢٧٥ ع على عقاب « الزاني بتلك المرأة » بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين ، وفي النص الفرنسي ( le complice de la femme adultère ) ( وثانياً ) من ناحية الأدلة فقد حدد في المادة ٢٧٦ ع الأدلة التي تقبل وتكون حجة على « المتهم بالزنا » وفي النص الفرنسي ( le prévenu de complicité ) .

٨٠ — وقد استنتج البعض من هذه النصوص أن الاشتراك في باب الزنا له صفة خاصة تخرجه عن تطبيق المبادئ العامة . فان الشائع إذ عاقب بنص خاص شريك الزوجة الزانية قد أقاد بذلك أنه لا يرى في هذا الباب الرجوع إلى قواعد الاشتراك العامة . وما هذا إلا لأن الاشتراك في جريمة الزنا ليس هو الاشتراك العادي الذي عرفته المادة ٤٠ من قانون العقوبات ، وإنما هو اشتراك ينحصر في إثبات فعل مباشر من الأفعال المكونة للجريمة .

على أنه لو قيل بتطبيق المادة ٤١ ع لما كان هناك محل لوضع المادة ٢٧٥ ذ  
أن كلا المادتين تصاب الشريك بمقوبة الفاعل الأصلي (أنظر في هذا للم  
محكمة Liège ٦ فبراير سنة ١٨٦٥ وموسج ٢ ن ١١٧٠) .

ولذا يقول جاردو إن من يسميه القانون شريك الزوجة الزانية هو في  
الحقيقة فاعل أصلي (coauteur) مع الزوجة بما أن الجريمة تقوم على الجماع  
(جلو ٥ ن ٢١٦٢) .

والأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى نتيجتين : ( الأولى ) أن خلية الزوج  
التي يزني بها في منزل الزوجية لا تصاب كشريك له في جريمته . ( والثانية )  
أنه لا عقاب على الأشخاص الآخرين الذين يشتركون في جريمة الزنا بطريق  
التحريض أو الاتفاق أو المساعدة .

٨١ — ولكن ذهب فريق آخر إلى أن تعبير القانون هو تعبير صحيح  
لا غبار عليه ، لأن الجريمة الأصلية هي في الإخلال بعهد الزواج ، فلا يمكن  
أن يرتكبها إلا من كان متزوجاً ، ويعتبر الطرف الآخر شريكاً له في جريمته  
( جارسون مادة ٣٣٨ ن ٤ ) .

وقد جرت المحاكم الفرنسية وفقاً لهذا الرأي وطبقت قواعد الاشتراك  
العامة على الأقل فيما يتعلق بخلية الزوج إذ عاقبتها على أنها شريكة له في جريمته  
( نفس فرنسي ١٦ نوفمبر سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٦ — ١ — ٤٢ وليجوج أول ديسمبر  
سنة ١٨٥٩ دالوز ١٨٦٠ — ٢ — ٥ ونفس فرنسي ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٨  
— ١ — ٢٢٢ وباريس ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دالوز ١٨٧٥ — ٢ — ٧٢ ) .  
وللمحاكم المصرية أحكام أخضت فيها بهذا الرأي وقررت عقاب  
الشريكة بالمواد ٣٧٧ و ٤١٥ ع ( أسبوط الاجمالية ١١ يناير سنة ١٩١٩ مع  
٢٠ عدد ٢٩ و ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ٦٨ ) .

٨٢ — أركان الاشتراك — لا عقاب على الشريك بمقتضى المادة

٢٧٥ ع إلا إذا كانت هناك جريمة زنا أصلية معاقب عليها .  
فلا بد من وقوع وطء من الشريك على المرأة الزانية . ويلاحظ أن  
الفعل المادى المكون للاشتراك في جريمة الزنا يختلط بالجريمة نفسها .

٨٣ — ولا يمكن معاقبة الشريك إلا إذا كانت المرأة متزوجة . وتطبق  
هنا القواعد القانونية التي سبق بيانها فيما يتعلق بجريمة الزوجة .

٨٤ — ولا بد من توفر القصد الجنائي عند الشريك بأن يقدم على الزنا  
وهو عالم بأن المرأة متزوجة . فإذا جهل ذلك فلا عقاب عليه . وعلى النيابة  
العامة إثبات هذا العلم ، ولا يكفي أن يكون الشريك قد أهمل أو فرط في  
تقصي الحقيقة ، لأن الزنا جنحة لا مخالفة فلا يكفي مجرد الخطأ أو الإهمال

لتكوينه ( جـ ٥ ن ٢١٥٧ وجارسون مادة ٣٢٨ ن ٧ وشوق وهلي ٤ ن ١٦٥٨  
وبلائش ٥ ن ١٧١ ، وفي هذا التي صر الاجتهادية ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ حقوق ٢٠ ص ٧

لكن محكمة النقض والابرام المصرية خالفت هذا المبدأ إذ قررت أن  
رأى النيابة ينحصر في إثبات أن المرأة متزوجة وليس عليها أن تثبت علم  
الزاني بأنها كذلك ، إذ يجب في هذه الحالة افتراض علم الشريك بزواج من  
زنى بها . بمعنى أن من يفعل فعلاً جنائياً مع شخص آخر وكان هذا الشخص  
في حالة معينة ولم يستقص عن حاله أو استعلم عنه بطريقة غير كافية فإنه  
يقبل احتمالاً ارتكاب ذلك الفعل فيما لو كان الشخص المذكور موجوداً  
فلا في الحالة المنصوص عليها في قانون العقوبات ، وحيث لا يجب على النيابة  
تقديم الدليل على وجود هذا العلم بل على من يتمسك بعدم وجوده أن يوضح  
ريثت ذلك أي أن يبين مثلاً الظروف الاستثنائية التي أوقعت في خطأ  
لا يمكن التغلب عليه ( نفس ٢ أبريل سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٨٩ . وانظر بكسر ذلك  
صر الاجتهادية ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ حقوق ٢٠ ص ٧ ) .

٨٥ — محاكمة الشريك — نصت المادة ٢٧٥ ع على عقاب الزاني

بالمرأة المتزوجة . ورغم خلو هذا النص من أى قيد فقد أجمع الشراح على أن محاكمة الشريك مرتبطة بمحاكمة الزوجة ارتباطاً غير قابل للتجزئة .

فلا يجوز رفع الدعوى العمومية على الشريك إلا بناء على شكوى الزوج المجنى عليه ، لأن القانون إذ عاقب محاكمة الزوجة على شكوى زوجها قد أراد بذلك تجنب/الفضيحة والمحافظة على سلام العائلة .

وهذا الغرض لا يمكن تحقيقه إلا بوجود التضامن بين الدعويين ( جارسون مادة ٣٣٨ ن ٢ وفتان ميل ٢ ن ٢٦٨ وخطا الابتدائية ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ مج ١٢ عدد ٤٣ وشيخ الكوم الجزئية ١٨ مارس سنة ١٩٠٢ مج ٣ عدد ٧٦ وأوتيج الجزئية ٣ أبريل سنة ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٨٣ وأسبوط الجزئية ٩ يونية سنة ١٩١٠ مج ١٢ ص ٢٦٨ ) .

٨٦ - متى قدم الزوج شكواه وبلغ عن زنا زوجته كان للنيابة الحق في البحث وراء الشريك ومحاكمته مع الزوجة الزانية ولولم يكن اسمه معيناً في الشكوى ( جارسون مادة ١١٢٣٨ ن ١ وبارو ٥ ن ٢١٧٠ وشوقو وميل ٤ ن ١٦١٩ وفتان ميل ٢ ن ٢٦٨ وميت غمر الجزئية ٧ مايو سنة ١٩١٦ شرائع ٤ ص ٥٠٨ ) .

٨٧ - وليس للزوج أن يطلب محاكمة الشريك دون الزوجة . فإذا فعل ذلك لا تقبل محاكمة أى منهما ( جارسون ن ١٢ وشوقو ميل ٤ ن ١٦١٩ وفتان ميل ٢ ن ٢٦٨ )

٨٨ - ويستفيد الشريك من كل دفع يمكن أن تدفع به الزوجة طالما أنه لم يصدر حكم نهائى ( بارو ٥ ن ٢١٧٠ ) .

٨٩ - فإذا تنازل الزوج عن محاكمة زوجته أو اصطالح معها قبل صدور حكم نهائى عليها سقطت الدعوى العمومية أيضاً بالنسبة للشريك لأن التنازل يعتبر دليلاً قانونياً على عدم وقوع الزنا ، والحكم على الشريك تأنيماً غير مباشر للزوجة ( بارو ٥ ن ٢١٧٠ وبارسون ن ١٨ وخطا الابتدائية ٢٤ فبراير



سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ٧٧ و ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ مج ١٢ عدد ٤٣ والترزاق  
الابتدائية ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ٣٦ ومنوف الجزئية ٢١ مايو سنة ١٩١٦  
شراخ ٣ عدد ٢١٥ وبندرسطا الجزئية ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٣ عدد ٥٦ ولجنة المراقبة  
سنة ١٩٠٨ ن ١٧) .

أما إذا تنازل عن محاكمة الشريك وحده فلا يقبل منه هذا التنازل لأنه  
مادام قد قبل محاكمة زوجته فلا وجه لمعافاة شريكها (على باشا زكي العرابي ج  
ص ٦٣) .

٩٠ - ومن ثم يستفيد الشريك من تنازل الزوج الصريح أو الضمني  
في الأحوال الآتية: (١) إذا حصل أثناء التحقيق، (ب) إذا حصل قبل  
الحكم الابتدائي، (ج) إذا حصل بعد الحكم الابتدائي وقبل فوات ميعاد  
الاستئناف حتى ولو لم تستأنف الزوجة، لأنه في الوقت الذي صفع فيه  
الزوج عن زوجته لم يكن الحكم نهائياً ضد الزوجة، (د) إذا حصل أثناء  
نظر الاستئناف المرفوع من الزوجة وشريكها. ولا يهم أن تكون الزوجة  
تنازلت عن استئنافا مادامت المحكمة الاستئنافية لم تعتمد هذا التنازل  
(جارسون مادة ٢٣٨ ن ٢٠ لك ٢٠) (هـ) إذا حكم على الزوجة غنياً وتنازل  
الزوج عن محاكمتها قبل فوات الميعاد المحول لها للمعارضة فيه أو في أثناء  
نظر المعارضة (جارسون ن ٢٩ ولجنة المراقبة سنة ١٩٠٩ ن ٢٠) (و) إذا حصل  
التنازل بعد الحكم الاستئنافي وقبل فوات ميعاد النقض أو في أثناء  
نظر النقض .

٩١ - ويرى أغلب الشراح أن وفاة الزوجة قبل الشكوى يحول دون  
تبلغ الزوج عن جريمة الزنا ضد الشريك، وأن وفاتها بعد الشكوى وقبل  
صدور الحكم النهائي يترتب عليها سقوط الدعوى العمومية بالنسبة للشريك،  
لأن الزوجة تعتبر بريئة حتى يصدر عليها حكم نهائي، ولما كان حظ الشريك  
مرتبطاً بحظ الزوجة وجب أن يستفيد من قرينة برائتها التي لا يمكن دحضها

بسبب وفاتها ( ج ٥ ن ٢١٧٠ وجارسون ن ١٣ وثلي م ١٨٥ وليلي ١٨١ و ١٨٨ )  
وشوثر وميل ٤ ن ١٦٢٦ وفتان ميل ٢ ن ٢٧١ ) .

ولكن يرى بلانش أن موت الزوجة لا يمنع من استمرار الدعوى ضد الشريك ، لأن القاعدة العامة أن موت الفاعل الأصلي لا يؤثر على الشريك ، ولا استثناء لهذه القاعدة في باب الزنا ( بلانش ٥ ن ١٨٣ ) . ويؤيده الأستاذ على باشا زكي الغرابي في رأيه ( ج ١ م ٦٤ ) . وقد أخذت المحاكم الفرنسية بالرأى الأول ( انظر الأحكام المتوفاة عنها في جارسون ن ١٣ ) .

كذلك حكمت المحاكم المصرية بأن وفاة الزوجة المتهمة بالزنا قبل أن تصير محاکمتها نهائية يترتب عليها انقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها وبالنسبة لشريكها ، لأن وفاتها قبل الحكم النهائي قرينة قانونية على براءتها فلا يجوز هدم هذه القرينة بمحاكمة الشريك لأن الفعل المنسوب إليهما واحد لا يقبل التجزئة ( أسبوط الابتدائية ٤ ديسمبر سنة ١٩١٩ م ٢١ ص ١٩٧ )  
وأنه لما كان مما لا نزاع فيه أن لزوج الزانية أن يوقف محاكمة زوجته في أي دور من أدوار الدعوى وأن الشريك يستفيد من هذا الإيقاف ، فيجب الحكم بسقوط الدعوى بالنسبة للشريك في حالة وفاة الزانية قبل أن يصدر في الدعوى حكم نهائي ، خلافاً للقاعدة العامة التي تقضي بأن موت الفاعل الأصلي لا يؤثر على الشريك ، لأنه لا يصح أن يسوء مركز الشريك بسبب موت الزانية ويحرم بوفاتها من احتمال سقوط الدعوى بعفو الزوج عنه ( البان الجزئية ١٦ يونيو سنة ١٩٢١ م ٢٤ ص ٦٠ ) .

٩٢ — وقد طبقت محكمة النقض والابرام القاعدة المتقدمة في قضية تنجصل وقامت في أن القنصلية الإيطالية حكمت على الزوجة بالمعقوبة من أجل ارتكابها جريمة الزنا فاستأنفت إلى محكمة استئناف رودس وهذه أصدرت حكمها غيايباً بتأييد الادانة مع نفيض المعقوبة . وفي أثناء ذلك

صدر من الحكومة الإيطالية أمر بالتفو عن عقوبة من حكم عليهم لمدة لا تزيد على سنة . ولما أن رفعت الدعوى على الشريك أمام المحكمة الأهلية تمسك أمامها بهذا العفو ودفع أمام الدرجتين الابتدائية والاستئنافية بسقوط الدعوى العمومية بالنسبة له فكان نصيب هذا الدفع الرفض في الدرجتين . غير أنه قبل أن يصدر عليه الحكم الاستئنافية بأسبوع صدر من الحكومة الإيطالية مرة أخرى عفو شامل عن جميع الجرائم التي لا يزيد الحد الأقصى للعقوبة فيها على خمس سنوات ، ومن جهة أخرى فإن المحكمة التنصلي بصرة اعتماداً على أمرى العفو المذكورين حكمت بسقوط الجريمة عن الزوجة وإحالتها بالعفو الشامل . وقد حكمت محكمة النقض والإبرام المصرية بقبول الطعن المرفوع من شريك الزوجة ونقض الحكم الصادر ضده وبراءته مما أسند إليه وبقت حكمها على الأسباب الآتية : ومن حيث أنه واضح مما تقدم أن العفو الشامل الذى محا جريمة الزوجة قد صدر قبل أن يصدر حكم نهائى على الطاعن . ومن حيث أنه وإن كان أمر ذلك العفو الشامل الذى محا جريمة الزوجة صادراً من حكومة أجنبية وليس له أثر قانونى مباشر على جريمة الشريك المصرى إلا أن الواقع الذى لا يصح اغفاله أن جريمة الزنا ذات طبيعة خاصة لأنها تقتضى التفاعل من شخصين بعد القانون أحدهما فاعلاً أصلياً وهى الزوجة وبعد الثانى شريكاً وهو الرجل الزانى ، فإذا انحلت جريمة الزوجة وزالت آثارها لسبب من الأسباب فإن التلازم الذى يقتضى بمحو جريمة الشريك أيضاً لأنها لا يتصور قيامها مع انعدام ذلك الجانب الخاص بالزوجة وإلا كان بقاء الحكم على الشريك تأثيماً غير مباشر للزوجة التى عدت بمنأى عن كل شبهة إجرام فضلاً عن أن المدل المطلق لا يستسيغ إبقاء الجريمة بالنسبة للشريك مع محوها بالنسبة للفاعل الأصلى لأن إجرام الشريك إنما هو فرع عن إجرام الفاعل ، والواجب فى هذه الحالة أن يتبع الفرع الأصل ، ولا يمنع من تطبيق هذه القاعدة اختلاف الشخصين فى

الجنسية والتشريع والقضاء ما دامت جريمة الزنا لها ذلك الشأن الخاص الذي تتمتع فيه التجزئة وتجب فيه مراعاة ضرورة المحافظة على شرف العائلات ( قس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٠٧٢ سنة ٣ قضائية ) .

٩٣ - والأصل أن الدفع بزنا الزوج في منزل الزوجية هو دفع شخصي للزوجة فليس لغيرها أن يتمسك بأنها وجدت في زنا زوجها مبرراً لسوء سلوكها . ولكن إذا تمسكت الزوجة بهذا الدفع استفاد منه الشريك ( بلائس ١٨٩٠ ع ٤ ) .

٩٤ - أما إذا صدر حكم نهائي مثبت لجريمة الزنا فيمجرد صدور هذا الحكم يصبح حظ الشريك مستقلاً عن حظ الزوجة . وبناء على ذلك لا يستفيد الشريك من العفو الذي يمنحه الزوج لزوجته بإيقافه تنفيذ الحكم الصادر عليها بعد صيرورته نهائياً ( طنا الابتدائية ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ مع ١٢ عدد ٤٣ ولجنة الرابطة سنة ١٩٠٩ ن ٢٠ ) . فإذا لم تظعن الزوجة ولا شريكها في ذلك الحكم وجب على الشريك أن يستوفي عقوبته مادام الصلح لم يتم بين الزوجين إلا بعد انقضاء ميعة الطعن ( جارسون ن ٢٦ ) .

كذلك لا تسقط الدعوى العمومية في حق الشريك إذا ظعن وحده في الحكم القاضي عليه بالعقوبة ولم تظعن فيه الزوجة حتى ولو تم الصلح بين الزوجين قبل صدور الحكم النهائي مادام أن هذا الصلح لم يتم إلا بعد انقضاء ميعة الطعن ، إذ لا يمكن القول في هذه الحالة بأن الزوج عدل عن محاكمة زوجته بما أن الحكم قد أصبح نهائياً بالنسبة للزوجة ( هنر فرس ٢٩ أبريل سنة ١٨٥٤ دالوز ١٨٥٤ - ١ - ١٩٨ ) .

٩٥ - ويرى الشراح عموماً أن الحكم الابتدائي يصبح نهائياً في مواد المنع بعد مضي الميعاد الاعتيادي للاستئناف أي عشرة أيام ، ولكن جارسون يرى أن الحكم لا يصبح نهائياً إلا بعد فوات الميعاد الاستثنائي

المخول للنائب العمومي أى ثلاثين يوماً وأن التنازل في بحر هذه المدة يفيد الشريك (جارسون ٢٨) .

٩٦ - ولا تسقط الدعوى العمومية بالنسبة للشريك إذا توفيت الزوجة بعد أن أصبح الحكم الصادر عليها نهائياً .

٩٧ - تجوز معاقبة شريك الزوجة الزانية بناء على شكوى زوجها ولو كان هو نفسه متزوجاً ولم تقبل زوجته محاكمته ( جارسون مادة ٣٣٨ ن ١٦ ) .

## الفصل الثالث

### في زنا الزوج

٩٨ - المادة ٢٧٧ ع - « كل زوج زنى في منزل الزوجية وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور » .

٩٩ - أركان الجريمة - يشترط أولاً لتكوين جريمة الزوج توفر الأركان المكونة لجريمة الزوجة وهي الوطء وقيام الزوجية والقصد الجنائي . ويشترط فوق ذلك وجود ركن رابع وهو الزنا في منزل الزوجية وقد سبق أن تكلمنا عن الأركان المشتركة في الفصل الخاص بزنا الزوجة ، فنقصر كلامنا هنا على الركن الرابع .

١٠٠ - وهذا الركن يقتضى وقوع الزنا في منزل الزوجية . ويراد بمنزل الزوجية كل منزل يكون للزوج حق تكليف زوجته بالاقامة فيه ، ويكون للزوجة حق دخوله . فأى مكان يذهب الزوج إليه للاقامة فيه لمصلحة أشغاله أو لآى سبب آخر يعتبر منزل زوجية لأنه يجب أن يكون مستعداً لقبول زوجته به . إذ أن ما أراد الشارع أن يعاقب عليه هو فعل الزوج

الذى يواصل خليلته فى المكان الذى يكون لزوجته الحق فى أن تكون فيه معه ( جـ ١٠ ن ٢١٦٠ وجارسون مادة ٣٣٩ ن ٥٠ و ٦٠ ) .

١٠١ — فنزل الزوجية ليس هو حتماً المسكن الذى يقيم فيه الزوجان عادة ولا هو المحل القانونى للزوج . بل يعتبر المنزل منزل زوجية ولو كان الزوجان لا يسكنانه إلا فى أوقات خاصة كنزل اصطيف مثلاً ( جارسون ن ١٠٦ و جـ ١٠ ن ٢١٦٠ ملش ٣٠ ص ٥٨٢ ) .

١٠٢ — كذلك ليس من الضرورى لتكوين الجريمة أن تقيم الزوجة بالفعل فى المسكن الذى ارتكبت فيه جريمة الزنا ، بل يكفى أن يكون الزوج مقياً فيه وأن يكون للزوجة حق دخوله . فلا يقبل من المتهم الدفع بأن زوجته لا تقيم معه فى المنزل الذى يزنى فيه مع خليلته وأنه كان يسكن مع زوجته منزلاً آخر ( أسبوط الاجتياية ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ ص ١٤ عدد ٦٨ و جـ ١٠ فى الموضع المتقدم ذكره وجارسون ن ٧ ) .

١٠٣ — ويعتبر المسكن الذى يزنى فيه الزوج منزل زوجية ، ولو أن عقد الإيجار قد حرر باسم متعل ، متى كان الثابت أن الزوج هو المستأجر الحقيقى له وأنه هو الذى أتمه بمنقولاته ( هنس فرنس ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٨ — ١ — ٢٣٣ و ١٠ يونيو سنة ١٨٨٠ دالوز ١٨٨١ — ١ — ١٩٢ ) .

١٠٤ — ويمكن أن تعتبر غرفة أو شقة فى منزل أو فندق مفروش منزل زوجية إذا أقام فيها الزوج زمناً ما وجعل منها مسكناً له صفة الاستقرار . وقد حكم بذلك فى فرنسا فى قضية هجر فيها الزوج زوجته الشرعية وأقام فى فندق مفروش مع خليلته ( هنس فرنس ١٧ أغسطس سنة ١٨٢٥ ) . وفى قضية أخرى لم يحتفظ فيها الزوج بأى مسكن له فى المدينة التى كان يقيم فيها مع زوجته بل ذهب إلى جهة أخرى مباشرة شئون مهنته كهندس حيث أقام مدة ستة شهور فى فندق مفروش وكانت خليلته تسكن معه بصفة مستمرة ( تولوز ٢٢ فبراير سنة ١٩٠٠ ) .

١٠٥ - لكن لا يعتبر منزل زوجية المسكن الوقفي الذي يلتقي فيه الزوج بعشيقته مهما تكرر تردده عليه .

فلا يعاقب الزوج لترده مع عشيقته على غرفة استأجرها باسمه في فندق مادام أنه لم يسكن فيها بصفة مستمرة وكان معتبراً فيها كنزيل مؤقت أو عابر سبيل ( جارسون ن ١٥ )

١٠٦ - ولا عقاب على الزوج إذا كان يواصل خليلته بمنزلها المملوك لها أو الذي استأجرته بالها وأثنته بمنقولاتها ، وهذا سواء أكان للزوج منزل خاص به أو كان يسكن في الواقع مع خليلته ( جارسون ن ١٧ ) .

١٠٧ - ولا يعتبر منزل زوجية المسكن الذي يعمده الزوج لخليلته خاصة على غير علم من زوجته لأن الزوجة ليست مجبرة على أن تتبع زوجها في محل عمل على إخفائه عنها ( جارسون ن ١٩ ) .

١٠٨ - في محاكمة الزوج - لا تجوز محاكمة الزوج على الزنا الذي يرتكبه في منزل الزوجية إلا بناء على شكوى زوجته . وقد نص القانون على ذلك في قوله : « وثبت عليه هذا الأمر بدعوى الزوجة المذكورة » .

١٠٩ - وشكوى الزوجة خاضعة لنفس الشروط والأوضاع المربعة في شكوى الزوج . فيجب تطبيق القواعد التي بينها في المبحث الخاص بمحاكمة الزوجة الزانية . فللزوجة مثلاً أن تكتفي بتقديم الشكوى . ومتى قدمتها يكون للنيابة الحق في مباشرة الدعوى العمومية ، ولها أن تدخل مدعية بمحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة ، كما أن لها أن ترفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجنح .

١١٠ - وتنازل الزوجة عن شكاوها قبل الحكم النهائي يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية ( جارسون مادة ٣٣٩ ن ٢٥ وأسيوط الابتدائية ٢٦ أبريل

سنة ١٩٢٠ مع ٢٢ عدد ٥٦ وسوماج الجزية ٩ فبراير سنة ١٩٢٥ مع ٢٦ عدد ٦٠ .  
والصلح إذا تم بين الزوجين يجوز التمسك به لاسقاط شكوى الزوجة  
( جارسون ن ٢٦ ) .

١١١ - ولكن ليس للزوجة إذا رضيت أن تعود إلى معاشرتها زوجها  
أن تعفو عنه وتوقف تنفيذ الحكم النهائي الصادر ضده ، فإن القانون لم ينقل  
إلى المادة ٢٧٧ النص الاستثنائي الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٢٧٤  
( جارسون ن ٢٧ ) .

وعلى هذا يكون القانون قد خول لكل من الزوجين حق العفو عن  
جريمة الآخر ( droit d'amnistie ) أى حق إسقاط الدعوى العمومية بل  
والحكم أيضاً طالما أنه لم يصبح نهائياً ، ولكنه لم يخول إلا للزوج حق العفو  
عن العقوبة ( droit de grace ) أى حق إيقاف تنفيذ الحكم بعد أن أصبح  
نهائياً ( جارسون ن ٢٦٨ ) .

١١٢ - ووفاة الزوجة بعد الشكوى المقدمة منها ضد زوجها لا يترتب  
عليها سقوط الدعوى العمومية ( جارسون ن ٢٨ ) .

١١٣ - كذلك لا يترتب على الطلاق سقوط الدعوى العمومية  
ما دامت الزوجة قد حركتها من قبل بشكواها المقدمة منها ضد زوجها  
( جارسون ن ٢٩ ) .

١١٤ - وليس للزوج أن يدفع التهمة عن نفسه بأن زوجته ارتكبت  
جريمة الزنا ، فإن هذا الدفع الذى منحه القانون للزوجة بسبب زنا زوجها  
لم يمنحه للزوج بسبب زنا زوجته ( جارسون ن ٢١٦٧ و جارسون مادة ٣٣٩ ن ٣٠  
وشوغرو و ميل ٤ ن ١٦٥١ و بلاتش ٥ ن ٢١٠ ) .

١١٥ - فى شريكة الزوج - لم ينص القانون على عقاب خلية



الزوج الزاني كما نص في المادة ٢٧٥ على عقاب شريك الزوجة الزانية . وقد استتبع البعض من ذلك أنه لا عقاب عليها ، لأن الشارع إذ عاقب نص خاص شريك الزوجة الزانية ولم ينص على عقاب شريك الزوج الزاني قد أفاد بذلك أنه لا يرى في هذا الباب الرجوع إلى قواعد الاشتراك العامة ، وما ذلك إلا لأن الاشتراك في جريمة الزنا ليس هو الاشتراك العادي الذي عرفته المادة ٤٠ ع وإنما هو اشتراك ينحصر في إتيان فعل مباشر من الأفعال المكونة للجريمة ( جازو ٥ ن ٢١٦٢ وحلوس ٢ ن ١١٧٠ وعكة Liège ١ فبراير سنة ١٨٦٩ ) .

ولكن جرى القضاء الفرنسي ومعه عدد كبير من الشراح على أن خلية الزوج الزاني تعاقب كشريك له في جريمته طبقاً لقواعد الاشتراك العامة ( قض فرنس ١٦ نوفمبر سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٦ — ١ — ١٢ وليوج أول ديسبر سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٦٠ — ٧ — ٥ وقض فرنس ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨ دالوز ١٨٦٨ — ١ — ٢٣٣ وباريس ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دالوز ١٨٧٥ — ١ — ٧٢ وجارسون مادة ٣٣٨ ن ٦٦ وبلانش ٥ ن ٢١٤ وشوفو وحلي ٤ ن ١٦٦٦ وموسوعات دالوز تحت كلمة adultère ن ١١٨ ) .

وللحكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا الرأي وقررت عقاب الشريكة بالمواد ٢٧٧ و ٤١٠ و ٤١١ ع ( أسبوط الابتدائية ١٢ يناير سنة ١٩١٩ مج ٢٠ عدد ٧٩ و ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ٦٨ ) .

١١٦ — وجريمة الشريكة مرتبطة بجريمة الزوج تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها . فلا تجوز محاكمتها إلا بناء على شكوى الزوجة ، ولا يجوز التبليغ ضدها وحدها . وتستفيد الشريكة من كل دفع يمكن أن يدفع به الزوج . وإذا تنازلت الزوجة عن شكواها سقطت الدعوى أيضاً عن الشريكة ( أنظر في هذا أسبوط الابتدائية ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ عدد ٥٦ ) .

١١٧ — متى طلبت الزوجة محاكمة زوجها ، فإن الدعوى العمومية .

ترفع عليه وعلى شركته ولو كانت الأخيرة متزوجة ولم يطلب زوجها عاكتها بل ولو مانع في رفع الدعوى عليها لأن صفتها كزوجة لا تهم ما دامت لا تحاسب إلا على اشتراكها في زنا غيرها ( قس فرنس ٢٨ فبراير سنة ١٨٦٨ وپرس ٢٠ ديسمبر سنة ١٨٧٣ وديجون ٣٠ مايو سنة ١٨٧٧ وبلانز ٥ ن ٢١٤ وشوئو وويل ٤ ن ١٦٥٢ وجرسون مادة ٢٣٨ ن ٦٩ ) .

## الفصل الرابع

### في أدلة الزنا

١١٨ - المادة ٢٧٦ ع - نصت المادة ٢٧٦ ع على أن « الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا هي القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم » .

١١٩ - ويراد بالمتهم بالزنا ، المتهم بالاشتراك في الزنا ، كما جاء في النص الفرنسي حيث عبر عنه بعبارة ( le prévenu de complicité ) .  
ويلاحظ أن عبارة « القبض عليه حين تلبسه بالفعل » غير مطابقة للمعنى المقصود إذ المراد مشاهدة المتهم فقط لا القبض عليه . وهذا ما يستفاد من النص الفرنسي حيث ذكر من الأدلة ( le flagrant délit ) ( قس ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٢٠٠ سنة ١٠ قضائية ) .

١٢٠ - وهذه المادة تقابل المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات الفرنسي غير أن المادة الفرنسية لا تقبل من الأدلة على الشريك سوى التلبس ووجود مكاتيب أو أوراق أخرى صادرة عنه . أما الشارع المصري فزاد الدليلين الآخرين بناء على طلب مجلس شورى القوانين . وكان الدليل الخاص بالوجود

في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم متصرفا عليه من قبل في قانون المقوبات المختلط ( مادة ٢٤٥ ) .

١٢١ - حصر الأدلة هو بالنسبة لشريك الزوجة فقط -

ومن المقرر فقهاً وقضاء أن القانون لم يحدد أدلة الإثبات في جريمة الزنا إلا بالنسبة لشريك الزوجة الزانية . أما الزوجة نفسها وكذا الزوج وشريكه فلم يشترط القانون بشأنهم أدلة خاصة بل ترك الأمر في ذلك للقواعد العامة ( جازو ٥ ن ٢١٧٢ وجارسون مادة ٢٣٦ ن ١٢٩ وبلانش ٥ ن ١٩٢ وملحق موسوعات جالوز تحت كلمة dultère ن ٧٥ وتقضى مصرى ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ مع ٦ عدد ٤٩ وأسيوط الابتدائية ١١ يناير سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ٧٩ ) .

١٢٢ - قبول كافة الأدلة بالنسبة للزوجة وكذا بالنسبة للزوج وشريكته - فيجوز إثبات زنا الزوجة بكافة طرق الإثبات القانونية ( نفس ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ مع ٦ عدد ٤٩ و ١٣ فبراير سنة ١٩٣٣ قضية رقم ٦٨٠ سنة ٣ قضائية ) .

وكذلك يجوز إثبات زنا الزوج وشريكته بكافة طرق الإثبات القانونية ( أسيوط الابتدائية ١١ يناير سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ٧٩ ) .

١٢٣ - وبناء على ذلك يجوز إثبات الزنا في حق أولئك الأشخاص بالينة وقرائن الأحوال ، وفي الواقع يتعذر إثبات الزنا بنفي القرائن ، فهي الدليل المعلى الذى يلجأ إليه في إثباته . وذلك لأن الزنا يقتضى إتمام فعل الجماع ، وهو أمر يكاد لا يمكن مشاهدته (جارسون مادة ٢٣٦ ن ١٢٧ و ١٢٠) .

١٢٤ - أما القرائن التى من شأنها إثبات الزنا فتستتج من الوقائع أو الملابس التى يمكن أن يؤخذ منها بوجه التأكيد أن الزوجة لها صلات غرامية بمشيق يهاها أو أن الزوج كان له مثل هذه الصلات بخيلة يأويها

في منزل الزوجية . وهذه الوقائع والملازمات لا يمكن حصرها ولا التمكن بها ، بل تختلف تبعاً للحوادث ، وللقاضي مطلق السلطة في تقديرها . نذكر منها على سبيل المثال مفاجأة المتهمين أو مشاهدتهما في حالة تشمر حتماً بوقوع الفعل الجنائي ، وسماع المحاورات التي يمكن أن تكون دارت بينهما ، وفرار الزوجة مع عشيقها أو الزوج مع خليلته ، وكون المتهمين قد سكنا في غرفة واحدة واقتسا سريراً واحداً وعاشا معاً كزوجين ، وحمل الزوجة أثناء غياب زوجها ، ووجود صور فوتوغرافية تمثل المتهمين في وضع مريب ، ونقل مرض سري من أحدهما للآخر ... الخ .

١٣٥ - ومن أظهر الأدلة على وقوع الزنا مشاهدة المتهمين متلبسين بالجريمة سواء بواسطة مأمور من مأموري الضبطية القضائية شاهدهما على هذه الحالة وأثبت ذلك في محضره ، أو بواسطة شهود قرروا ذلك في التحقيق . على أنه حتى في هذه الحالة يتمنر وجود الدليل المباشر على وقوع الجريمة . فيكفي أن يكون المتهمان قد شوهدا عقب ارتكاب الجريمة في ظروف لا تترك مجالاً للشك في اتصالهما ببعضهما . وسنبين شروط التلبس والأدلة المثبتة له عند الكلام على الأدلة التي تقبل بالنسبة للشريك .

١٣٦ - أشرنا فيما تقدم إلى أن التلبس بالجريمة يمكن إثباته بمشاهدة مأمور رسمي كما يمكن إثباته بشهادة شهود . وسنبين أن هذه القاعدة صحيحة حتى بالنسبة للشريك ، إلا أنه بينما فيما يخص بالشريك لا تقبل الشهادة إلا إذا كانت منصبه على حالة التلبس ، فليس الأمر كذلك فيما يتعلق بالزوج أو الزوجة إذ يجب الرجوع بالنسبة لهما إلى قواعد الإثبات العامة ، وكفي أن يشهد الشاهد على أية واقعة يمكن أن يستنتج منها القاضي وقوع الجريمة ( جارسون ملعة ١٣٢٦ و ١٣٢٧ ) .

١٣٧ - ويجوز للقاضي الجنائي أن يعتبر اعتراف الزوجة أو الزوج

دليلاً كافياً على الزنا المنسوب إليهما . وليس بلازم بالنسبة لهما أن يكون الاعتراف قضائياً ، بل يجوز أن يكون صادراً في غير مجلس القضاء ، ويصح إثباته بكافة الطرق ( جرسون مادة ٣٣٦ ن ١٣٧ ) .

١٢٨ - ولا يخفى أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يقيد القاضي ولا يفرض من البحث وراء أدلة أخرى . وهو في باب الزنا أدعى حرية إذ قد يكون الباعث عليه الحصول على حكم بالطلاق .

١٢٩ - ويجوز للقاضي أن يحد الدليل على زنا الزوجة أو الزوج في المكاتب والأوراق . لكن لا يشترط كما في حق الشريك أن تكون صادرة عنهما . فيجوز أن يمنح على الزوجة بخطابات يكون أرسلها إليها عشيقها ولو لم تقدم جواباتها عنها ( جرسون ن ١٣٩ ) .

١٣٠ - الأدلة التي تقبل في حق الشريك - قلنا إن الشارع استثناء من القواعد العامة قد حصر الأدلة التي تقبل وتكون حجة على شريك الزوجة الزانية فيما يأتي : ( ١ ) تلبسه بالجريمة ، ( ٢ ) اعترافه ، ( ٣ ) وجود مكاتب أو أوراق آخر مكتوبة منه ، ( ٤ ) وجوده في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ( المادة ٣٧٦ ع ) .

١٣١ - وقد أراد الشارع بحصر الأدلة التي تقبل على الشريك تضيق دائرة الإثبات بالنسبة له ، فلا تقبل في حقه سوى الأدلة التي نص عليها القانون . ونتيجة هذا التضيق أنه يجوز في بعض الأحوال الحكم على الزوجة الزانية التي ثبت زناها بشهادة الشهود أو بقرائن الأحوال وتبرة شريكها لانعدام الدليل الذي يقبل ضده ( جرسون مادة ٣٣٨ ن ٣٢ ) .

١٣٢ - التلبس بالجريمة - من المقرر قهراً وقضاء أنه لا يشترط في حالة التلبس أن يشاهد الجاني حال ارتكابه الزنا بالفعل أو عقب ارتكابه

ببرهة يسيرة كما تقتضى به المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، بل يكفى أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تترك مجالاً للشك عقلاً في أنهما ارتكبا الفعل المكون للزنا ( جـ ١٧٧٠ ن ٢٢٨ و جـ ١٧٧٠ ن ٢٢٨ )  
وبلائس ٥ ن ١٩٤ وقضى مصرى ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٢١ سنة ٦ قضائية وأسيوط الابتدائية ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٥٦ ) .

١٣٣ — وقد حكم بثبوت جريمة الزنا على الشريك لوجوده في حالة تلبس :

إذا كان الزوج قد فاجأ المتهم في منزله ليلاً خالماً ملابسه الخارجية وسرواله ومختفياً تحت مقعد في غرفة مظلمة بينما كانت الزوجة في حالة اضطراب وكانت تتظاهر بأدى الأمر بالنوم عند دخول زوجها ومفاجأتها ( قطن ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١١٦٨ سنة ٢ قضائية ) .

وإذا كان الزوج قد حضر الى منزله في منتصف الساعة العاشرة ليلاً ولما قرع الباب فتحت زوجته وهي مضطربة مرتبكة ، وقبل أن يتمكن من الدخول طلبت منه أن يعود للسوق ليستحضر لها حلوى فاستمهلها قليلاً ولكنها ألحّت عليه في هذا الطلب فاعتذر غير أنها عادت وطلبت منه أن يستحضرها حوامج أخرى فاشتبه في أمرها ودخل غرفة النوم وفيها وجد المتهم تحت السرير مختفياً وكان خالماً خذاه وكانت زوجته عند قدومه لا شيء يسترها غير جلالية النوم ( محض ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٢١ سنة ٦ قضائية ) .

وإذا كان المتهم قد أخذ الزوجة من منزل زوجها وأسكنها في منزل شخص أجنبي وبات معها ليلة كاملة في خلوة وصار يتردد عليها بعد ذلك ( أسيوط الابتدائية ١٠ فبراير سنة ١٩١٩ مع ١٧ عدد ٥٦ ) .

وإذا وجدت امرأة في ساعة متقدمة من الليل في منزل رجل وكانت ملابسه في حالة من سوء النظام لا تترك مجالاً للشك في أمر الزنا الذى

ارتكابه (تقضى فرس ٢٥ سجن سنة ١٨٤٢ دالوز ١٨٤٧ - ٦ - ١٠).

وإذا وجدت الزوجة وعشيقها في غرفة اختليا فيأمر بثلاثة أرباع الساعة، ولما أن نه عليهما بفتح الباب رفضا ذلك وبقيا على حالتهما هذه إلى أن جاء صانع في الساعة الحادية عشرة مساء وفتح الباب عنوة (تقضى فرس ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٢ دالوز ١٨٧٢ - ١ - ٤٧٩).

وإذا كانت الزوجة وعشيقها قد عاشا علناً كزوجين ولم يكن لهما سوى غرفة واحدة للنوم ليس بها سوى سرير واحد، ولما أن وضعت المرأة عهد العشيق بالطفل إلى مريض واعترف ببنيوته له (استئناف باريس ١٢ مارس سنة ١٨٧٦ موسوعات دالوز تحت كلمة زنا ١٠٨).

وإذا اجتمع الرجل والمرأة معاً في غرفة في فندق حيث أعد لهما حمامان وشهد شهود بأنهم سمعوا صوت قبلاتهما (بورج ٢٧ أغسطس سنة ١٨٤٠ موسوعات دالوز ١١٢).

وإذا شهد بعض الجيران بأنهم رأوا الزوجة وعشيقها يدخلان في حجرة أحكما إغلاقها وأنهم سمعوا قبلاتهما كما سمعوا قرقة أثاث وصوت تهدات وكلبات متقطعة ورفض المتهمان فتح باب الحجرة لرجال الشرطة (Agen ٢٥ يوليو سنة ١٨٦٦).

وإذا وجد المتهمان ليلاً في غرفة واحدة ليس بها سوى سرير واحد كانت المرأة نائمة فيه بينما كان الرجل يقيم النوم وملابسه ملقاة في الغرفة (الجزائر ١٩ يونيو سنة ١٨٧٧ موسوعات دالوز ٢٨٠).

ولكن حكم بعدم توفر أدلة الزنا إذا وجدت الزوجة في منزل المتهم ليلاً وهو أعزب، لأن وجود المرأة في منزل المتهم ليلاً لا يرضى لا يمكن أن يبعد من أدلة الزنا القانونية، (تقضى مصرى ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ عمادة ٨ عدد ١٠).

١٣٤ - على أنه يجب أن يلاحظ عدم الخلط بين الظروف المكونة

حالة التلبس وبين طرق الإثبات التي يمكن بواسطتها إقامة الدليل على هذه الحالة . فكل ما أوجبه القانون لمعاينة الشريك هو مفساجأته حين تلبسه بالجرمية ، ولكنه لم يرد حصر أو تحديد طرق إثبات التلبس بالجرمية .

وقد بينا فيما تقدم كيف يتحقق التلبس بجرمة الزنا .

أما إثبات التلبس فغير خاضع لأي شرط أو شكل معين ، بل يجوز للقاضي أن يكون اعتقاده من جميع طرق الإثبات العادية ( جرو ، ن ٢١٧٢ وجارسون مادة ٣٢٨ ن ٥٠ وشوفو وميل ٤ ن ١٦٥٠ وبلائس ٥ ن ١٩٥ ومحكمة أسبوت الابتدائية ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٥٦ ) .

١٣٥ - فلا يشترط أن يضبط المتهم متلبساً بالجرمية بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية ، بل يجوز إثبات التلبس بشهادة شهود الرؤية ولو لم يقبض على المتهم ( هنس ٢ مايو سنة ١٩٦٤ سرائح ١ ص ١٩٩ و ١٨ مارس سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٧٠٥ سنة ١٠ قضائية ) .

١٣٦ - فيجوز أن تثبت حالة التلبس من شهادة شهود يقررون أنهم فاجأوا المتهمين حال ارتكابهما الجريمة ( أسبوت الابتدائية ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٥٦ والأحكام الفرنسية المتوه عنها في جارسون ن ٩٤ ومابعدها ) .

١٣٧ - وقبيل شهادة الزوج في إثبات التلبس ( طون هنس فرنسي ١٢ ديسمبر سنة ١٨٦٨ والوز ١٨٦٩ - ١ - ٢٥٩ و ٢٧ فبراير سنة ١٨٧٩ بخان ن ٥١ ) .

١٣٨ - ويجوز أن يثبت التلبس في حق الشريك من اعتراف الزوجة إذا كان مؤيداً بأدلة أو مستندات أخرى ( هنس فرنسي ٦ مايو سنة ١٨٥٣ والوز ١٨٥٣ - ١ - ١٨٥٣ ) .

١٣٩ - ويكون التلبس دليلاً قاطعاً على الشريك إذا أمكن ضبطه حال ارتكابه جريمة الزنا أو عقب ارتكابه لها ببرة سيرة ، غير أنه في معظم الأحوال ، مع قيام الدليل على التلبس ، يبقى هناك شك فيما إذا كان الزنا



قد ارتكب فعلاً أو أنه كان سيرتكب ، ومن أجل ذلك قد تقرر أن مفاجأة الزوجة وشريكها في حالة مريبة تنشئ ضدّها قرينة تكفي للحكم بإداتهما . ولا تنفي هذه القرينة إلا إذا أمكنهما أن يثبتا بجلاء تام أن الزنا لم يقع فعلاً ، وهما المكلفان بهذا الإثبات (جارسون مادة ٣٣٨ ن ٣٤) .

١٤٠ - الاعتراف - وأما الاعتراف فيراد به اعتراف الشريك نفسه أما اعتراف الزوجة على نفسها وعلى شريكها فلا يقبل حجة على الشريك حتى ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ مج ١٥ عدد ٥٢) .

١٤١ - المكاتيب والأوراق - وأما المكاتيب والأوراق فيراد بها الخطابات المحررة بخط الشريك وسائر المحررات الأخرى الصادرة عنه ، ولا يشترط أن تتضمن هذه الخطابات والأوراق اعترافاً صريحاً بوقوع جريمة الزنا ، بل يكفي أن يكون فيها ما يدل على ذلك . وعلى كل حال فالأمر متروك لتقدير المحكمة (جارسون مادة ٣٣٨ ن ٦٠) .

١٤٢ - وقد حكم بأن الصورة الفوتوغرافية التي تمثل المتهم قائماً إلى جانب كرسي تجلس عليه الزوجة وكلاهما يلبس الملابس المعتادة لا تصلح دليلاً على الزنا ، لأن كل ما يلوح عليهما فيها أن بينهما شيئاً من الود لا أزيد على أنه حتى لو كان في مثل هذه الصورة أي وضع آخر مريب فلا يمكن أن تصلح دليلاً على المتهم في دعوى الزنا ، لأن القانون لم يقبل من الحجج على هذا المتهم سوى أدلة معينة ، وليست الصورة الفوتوغرافية من بينها (على فرض أن وضعها كان مريباً دالاً على الفعل المنوع) . ولا يمكن قطعياً قياساً على المكاتيب والأوراق لأن المشتراط في هذه المكاتيب والأوراق مع دلالتها على الفعل أن تكون كتابية محررة من المتهم نفسه (عش ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٢٢٤٠ سنة ٤٧ قضائية) .

١٤٣ - المحل المخصص للحريم - وإنما وجود المتهم في منزل

مسلم في المحل المخصص للحريم فلا يخرج عن كونه قرينة قانونية، ولكنها غير قاطعة ، فيجوز للتهم أن يثبت بكافة الطرق أنه لم يرتكب جريمة الزنا (أحد بك أمين ص ١٧٤) .

وقد حكم بأن قصد الشارع بمنزل مسلم إنما هو منزل الرجل المسلم الذي يقيم فيه مع زوجته ملاحظاً عادات المسلمين في منع غير ذى رحم محرم من الدخول إلى المحل الخاص بالحريم كإدخاله على ذلك تسمية محرم وحريم. فإذا كانت الزوجة غصبى من زوجها ومقيمة في منزل خاص لم يسكنها فيه الزوج ولم يكن معها فيه ولم ينفق عليها ولم يعاشرها معاشرة الأزواج لإقامته بمنزل آخر تكون إذن بمنزل عن منزل زوجها وفي منزل غير منزله. فوجود أجنبي في منزلها لا يكون دليلاً مستوفياً للشروط طبقاً للمادة ٢٣٨ ( المادة ٢٧٦ من القانون الحالي) . ولا يمكن التوسع في فهم ما أراده الشارع من عبارة منزل مسلم أو القياس عليه بأن يحمل في حكمه منزل مسلمة لأن ذلك محظور في العقوبات (مطالعة الإحصائية ٧ مايو سنة ١٩٠٦ مجموعة ٧ ص ٢١٢) .

وأنه إذا أثبتت محكمة الموضوع في حكمها أن المجنى عليه عاد إلى منزله الساعة ١١,٤٥ صباحاً وقرع الباب فلم تفتح له زوجته إلا بعد مضي زمن قدره نحو سبع دقائق وكانت مرتبكة في أمرها وشعرها غير منظم وطلبت إليه أن يمكث في حجرة صغيرة لوجود حديقة لها في دورة المياه ، ولما أراد التحقق من ذلك خرج إليه المتهم من دورة المياه فأمنكت المتهمته يد زوجها لتقمه من أساك شريكها الذي انتهز الفرصة وهرب، ثم قالت المحكمة عن أدلة التثبيت إن ظروف الحادثة ووجود المتهم في دورة المياه مع ما كانت عليه الزوجة من ارتباك في حركاتها وشعرها كافيان طبقاً للمادة ٢٣٨ ع للتدليل على ارتكاب الجريمة ، فظاهر من ذلك أن المحكمة اعتبرت وجود المتهم في منزل المجنى عليه في المحل المخصص للحريم بالكيفية الميعة آتياً دليلاً على ارتكاب جريمة الزنا وهي في ذلك لم تخالف القانون لاسيما وأن المتهم لم يرم

في دفاعه إلى تقي القرينة القانونية المستمدة من وجوده بمنزل المجنى عليه  
بالحمل المخصص للحريم بل اكتفى بإنكار الجريمة ( غنى ١٧ مايو سنة ١٩٢٧  
قضية رقم ١٣١٧ سنة ٧ قضائية ) .

## الفصل الخامس

### في عقوبة الزنا

١٤٤ — تعاقب الزوجة الزانية بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ( المادة  
٢٧٤ ع فقرة أولى ) .

لكن لو وجب أن يوقف تنفيذ هذا الحكم برضاه معاشرتها له كما كانت  
( المادة ٢٧٤ ع فقرة ثانية ) . وقد شرحنا هذا الأمر في المبحث الخاص  
بمحاكمة الزوجة الزانية .

١٤٥ — ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة لا تزيد على  
سنتين ( المادة ٢٧٥ ع ) .

١٤٦ — أما الزوج الزاني فيعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور  
( المادة ٢٧٧ ع ) .

وتعاقب شريكته طبقاً للمادة ٤١ ع بنفس هذه العقوبة .

## الفصل السادس

### في الدعوى المدنية في جريمة الزنا

١٤٧ — تطبيقاً للقواعد العامة ، للزوج المجنى عليه الحق في مطالبة  
زوجته الزاني وشريكته بتعويضات مدنية لتعويض الضرر المادي والأدني

الناتج عن الجريمة . وهذا الرأي أصبح الآن ثابتاً لانتزاع فيه ( جـ ١٠٠ ن ٢١٦٤ و جـ ١٠٠ ن ٣٣٨ و الأحكام الفرنسية النوة عنها فيه وشوئوهميل ٤ ن ١١٦٤ ) .

غير أن بعض الشراح الأقدمين كانوا اعترضوا على هذا الرأي متأثرين بالمعاداة القومية التي تأتي على الزوج أن يتخذ من زنا زوجه أساساً للدعوى المدنية وأن يستفيد مالياً من الطعن في شرفه ، فذهب بعضهم إلى أن الزوج المجنى عليه ليس له الحق إطلاقاً في أية تعويضات ( كانوا مادة ٣٣٨ ن ١ ) . وذهب آخرون إلى أنه لا يكون له حق في التعويضات إلا إذا أثبت أنه لحقه ضرر مادي ( Bedel ن ١٠ ) . أما الآن فقد أجمع الفقه والقضاء في فرنسا ومصر على وجوب تطبيق القواعد العامة في هذا الصدد .

١٤٨ - ومن ثم يجوز الحكم بالتعويضات المدنية على الزوج الزاني كما يجوز الحكم بها على شريكته . وفي حالة رفع الدعوى على الاثنين معاً يجب الحكم بها عليهما بالتضامن ( جـ ١٠٠ ن ٣٣٨ و الأحكام الفرنسية للنوة عنها فيه ) .

١٤٩ - وحق رفع الدعوى المدنية ليس مقصوراً على الزوج المجنى عليه بل يملكه كل شخص لحقه ضرر من الجريمة كالأولاد المولودين من الزواج فهم يكونون في الغالب ضحية الزنا ويهيم أمره ( جـ ١٠٠ ن ٢١٦٤ ) .

١٥٠ - والدعوى المدنية التي ترفع على الزوج الزاني وشريكته خاضعة للقواعد العامة التي تجري على كافة الدعاوى المدنية . فيجوز رفعها إما إلى المحاكم المدنية منفصلة عن الدعوى العمومية ، وإما إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ، ويجوز للزوج المجنى عليه أن يدعى بحقوق مدنية في الشكوى المقدمة منه أو يتدخل أمام المحكمة في الدعوى المرفوعة من

التبابة العامة أو يكلف المتهمين مباشرة بالحضور أمام المحكمة الجنائية ( جارسون ن ٧٣ ) .

١٥١ - وإذا رفضت دعوى التعويض إلى المحكمة المدنية وكانت الدعوى العمومية مرفوعة في الوقت نفسه أمام المحكمة الجنائية فيجب على المحكمة المدنية أن توقف الفصل في طلب التعويض لحين صدور الحكم النهائي في الدعوى العمومية ( جارسون مادة ٣٣٨ ن ٧٤ ) .

١٥٢ - وتقدير قيمة التعويضات من حق قاضي الموضوع وحده ، ولا شأن لمحكمة النقض به . على أنه يجب أن لا تمتد هذه القيمة تعويض الضرر المادي والضرر الأدبي الذي لحق المجنى عليه . فليس للقاضي أن يغالى في تقديرها بحيث يجعلها بمثابة عقوبة على الجريمة التي ارتكبت أو إعانة تمنح للزوج المجنى عليه ( جارسون ن ٢١٦٤ ) .

١٥٣ - ويجب رفض طلب التعويض إذا كان الزوج متواطئاً مع زوجته فسمح لها بارتكاب الزنا أو سهله لها أو شجعها على ارتكابه ( جارسون مادة ٣٣٨ ن ٧٧ و جارسون ص ٩٦ حاشي ١٧ ) .

١٥٤ - وإذا تنازل الزوج عن شكواه أو صفع عن زوجته قبل صدور حكم نهائي من محكمة الجناح فإنه يفقد الحق في المطالبة بالتعويض حتى أمام المحكمة المدنية ( جارسون ن ٢١٦٤ و جارسون مادة ٣٣٨ ن ٨٠ ) .

أما إذا حصل الصلح بين الزوجين بعد أن أصبح الحكم نهائياً وبعد أن ستوفت الزوجة عقوبتها فإن هذا لا يمنع من قبول طلب التعويض ضد الشريك ( جارسون ن ٨١ ) .

ويجوز للزوج أيضاً حتى بعد أن تنازل عن شكواه قبل الحكم النهائي أن يرفع على الشريك دعوى تعويض مدنية بينها على سبب آخر غير الزنا

كالضرر الذي لحق بشرفه واعتباره من جراء الفعل الفاضح العلني المخجل بالحياة الذي ارتكبه الزوج وشريكها والذي استوجب الحكم عليها بالعقوبة وكالضرر الذي لحق به من تحدث الشريك بصلاته الغرامية بأمراته بصفة علنية ( جارسون ن ٨٢ ) .

## البُضْءُ السَّابِغ

### في بيان واقعة الزنا في الحكم

١٥٥ - يجب على محكمة الموضوع أن تبين في الحكم القاضي بعقوبة من أجل جريمة زنا الوقائع التي ينتج عنها من جهة القانون الأركان المكونة للجريمة . ويجب أن يعني فيه على الخصوص بذكر أن المرأة متزوجة ( جارسون مادة ٢٢٦ ن ١١٢ ) .

١٥٦ - ويجب أيضاً أن يظهر من الحكم أن رفع دعوى الزنا كان بناء على بلاغ الزوج ( قضى مصرى ٢٨ مارس سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٩٤ وقضى فرنسى ٣١ يناير سنة ١٨٩١ دالوز ١٨٩٢ - ١ - ١٧٦ ) .

١٥٧ - ويجب أن يثبت في الحكم القاضي بعقوبة على الشريك أنه ضبط متلبساً بالجريمة أو أنه اعترف بها أو أن الدليل عليه يستفاد من وجود مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو أنه وجد في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم ( جارسون مادة ٣٢٨ ن ٨٢ ) .

١٥٨ - وقد حكم بأنه وإن يكن اعتقاد القاضي فيما يتعلق بالتلبس بالجريمة يجوز أن يستنتج من أى دليل كان إلا أنه من المحتم عليه أن يثبت في حكمه وجود حالة التلبس وإلا كان الحكم باطلا ( قضى ٣٠ يونيو سنة ١٩١٠ مج ١١ عدد ١٢٩ ) .

وأنة إذا استند الحكم القاضي بإدانة زان على ضبطه متلبساً بالجريمة وزاد على ذلك وقائع أخرى لم تعض المادة ٢٣٨ ع ( ٢٧٦ جديدة ) على قبولها بصفة أدلة فلا يعد ذلك وجهاً موجباً لنقض الحكم ( قض ٢ ابريل سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٨٩ ) .

١٥٩ - والمحكمة النقض والابرام حكم قررت فيه أن قاضي الموضوع يحكم نهائياً فيما إذا كان يوجد تلبس بالجريمة بدون أن يكون ملزماً ببيان الوقائع التي يستتج منها وجود التلبس ( قض ٣٠ يونية سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١٣١ ) .

ولكنه أفضت بعد ذلك بما يفيد أن لها حق مراقبة محكمة الموضوع في تقدير الوقائع التي يستتج منها وجود حالة التلبس وقررت أنه متى بين الحكم الوقائع التي استظهر منها حالة التلبس وكانت هذه الوقائع كافية بالفعل وصالحة لأن يفهم منها هذا المعنى فلحكمة الموضوع كامل الحرية في استنتاج ما ترى استنتاجه من هذه الوقائع . فإذا قدرت أن جريمة الزنا قد وقعت بالفعل وكانت الوقائع تحتمل ذلك فلا يمكن الاعتراض عليها بأن الأمر لا يعضو أن يكون شروهاً في جريمة الزنا ، لأن تقدير هذا أو ذاك مما تملكه محكمة الموضوع ولا وجه للاعتراض عليها فيه ( قض ٢٥ ابريل سنة ١٩٣٢ خفيا رقم ١١٦٨ سنة ١٩٦٨ قضائية ) .

ويرتب على حق المراقبة هذا أنه إذا اكتفى الحكم بذكر وجود التلبس بدون بيان الوقائع المكونة له كان هذا الحكم محلاً للنقض لعدم كفاية الأسباب .

١٦٠ - وعلى العكس من ذلك يحكم قاضي الموضوع نهائياً فيما إذا كانت المكاتيب والأوراق صادرة عن المتهم بالزنا ، وإذا كانت العبارات الواردة فيها تثبت الزنا أم لا ( قض فرنس ٢٤ مايو سنة ١٩٥٩ دالوز ١٨٥٢ ٩-١٤ و ٨ يونية سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥-١-٣١٨ ) .

١٦١ - ولما كانت جميع الأدلة صالحة لاثبات زنا الزوجة أو الزوج فليس من اللازم أن يبين الحكم الصادر على أيهما أنه ضبط ملتصقاً بالفعل أو أنه اعترف بالجريمة أو وجدت عليه مكاتيب أو أوراق آخر مكتوبة منه أو وجد في منزل مسلم في المحل المخصص للحريم.

فيكون الحكم الصادر على الزوجة أو الزوج مسيئاً تسيئاً كافياً إذا ذكر فيه أن الزنا ثابت على المتهم من شهادة شهود يبين مضمونها ( نقض فرنسي ٣١ مايو سنة ١٨٨٩ بلان ن ٢٠١ ) .

ولقاضي الموضوع أن يقرر نهائياً بأن الدليل على الزنا مستفاد من مكتوب مضبوط . ولا يمكن الاعتراض عليه بأن الأمر لا يعدو أن يكون شروعا في جريمة الزنا لأن تقدير هذا أو ذاك مما تملكه محكمة الموضوع ( نقض فرنسي ٨ يونيو سنة ١٨٥٥ دالوز ١٨٥٥ - ١ - ٣١٨ ) .

١٦٢ - وقد قررت محكمة النقض والابرام الفرنسية في بعض أحكامها أن لها أن تراقب قاضي الموضوع في تقدير ما إذا كانت الوقائع التي يثبتها في حكمه تفيد قانوناً حصول الصلح بين الزوجين مما يترتب عليه أن القاضي ملزم باتبات تلك الوقائع كي ينسئ لمحكمة النقض أداء هذه المراقبة . ولكنها في أحكام أخرى قررت أن محكمة الموضوع تفصل نهائياً في الدفع بحصول الصلح بقبوله أو برفضه بما لها من سلطة التقدير التي لارقابة عليها فيها ( راجع الأحكام الفرنسية المنوه عنها في جارسون مادة ٣٣٦ ن ١٢٨ ) .



# نظام السجون في مصر

المرسوم الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

## ملخص

الفصل الأول — في تطور نظام السجون . نظام السجون بوجه عام . إحالة ١ — تطور نظام السجون في مصر . العهد الأول : عهد الفوضى ٢ و ٣ — عدم كفاية السجون ٤ — عدم قيام الحكومة بمؤونة السجونيين ٥ — عدم تنظيم النفل ٦ — العهد الثاني : عهد الإصلاح ٧ — مقاومة الزحام ٨ — حبس الأفراد ٩ — تنظيم النفل ١٠ — قيام الحكومة بمؤونة السجونيين ١١ — صدور لائحة السجون بتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، ١٢ — نظرة إجمالية لى نظام السجون في مصر ١٣ .

الفصل الثاني — في تقسيم السجون والسجونيين . السجون ثلاث درجات ١٤ — البيانات ١٥ و ١٦ — السجون السومية ١٨ و ١٩ — السجون المركزية ١٩ إلى ٢١ — تقسيم السجونيين في داخل السجون . فصل النساء عن الرجال والمحبوسين احتياطياً عن المحكوم عليهم والأحداث عن البالغين ٢٢ — فصل المحكوم عليهم في جرائم الصحافة عن بقية السجونيين ٢٣ .

الفصل الثالث — في النفل ووسائل الإصلاح . نسبة تلاميذية ٢٤ — النفل اجبارى فى الأصل ٢٥ — مدة النفل ٢٦ — أنواع النفل ٢٧ إلى ٣٢ — ثلاثة النفل فى السجون ٣٣ — وسائل الإصلاح الأخرى ٣٤ — التعليم ٣٥ — الوعظ الدينى ٣٦ — الزيارات والمراسلات ٣٧ — المكلفات والامتيازات ٣٨

الفصل الرابع — فى الإدارة والتأديب والمراقبة . الألفة ٣٩ و ٤٠ — التأديب ٤١ — العقوبات التأديبية الخفيفة ٤٢ — العقوبات التأديبية الشديدة ٤٣ إلى ٤٥ — استعمال الأسلحة النارية ضد للسجونيين ٤٦ — تكميل السجون بالحديد بصفة احتياطية ٤٨ — مراقبة السجون ٤٩ و ٥٠ — رقابة مدير السجون ٥١ — رقابة للفتتين ٥٢ — رقابة الليرين والمحافظين ورؤساء المحاكم الابتدائية ٥٣ — رقابة رئيس ووكيل محكمة الاستئناف ٥٤ — رقابة النائب السوى ٥٥ — وجوب الحلق مصلحة السجون بوزارة العدل ٥٦ — الرقابة الطبية على للسجونيين ٥٧ و ٥٨ .

الفصل الخامس — فى الجرائم التى يعاكم عليها السجون أمام القضاء . تحقيق المواقب الجزائية التى تعمر من السجونيين ٥٩ — ادخال الأشياء المتنوعة فى السجون ٦٠ إلى ٦٥ .

المجلد السادس — في قبوله للسجونين بالجن والافراج عنهم . قبول السجونين بالسجن  
للى ٧٠ — الافراج عن السجونين ٧١ و٧٢ — الافراج العرطلى ٧٣ للى ٧٦ .

### المراجع

جراغولان عقوبات ج ١ ص ١٦٠ ، وجاروطبة ثالثة ج ٢ ص ١٧٩ ، وعلى باشا  
زكى المرادى شرح انظم العام ص ٢٢٩ ، ومجد بك كمثل مرسى شرح انظم العام ص ٢٨٩  
وأحمد بك صفوت انظم العام ص ٢٥٥ — تقارير المدير العام لمصلحة السجون .

## الفصل الأول

### في تطور نظام السجون

١ — نظام السجون بوجه عام — إحالة — قد تكلمنا تحت كلمة  
( عقوبة ) عن المسئلة الجزائية (question pénitentiaire) بوجه عام وعن  
أنظمة السجون المختلفة وقيمة كل منها . وتكلم هنا عن نظام السجون فى مصر .

٢ — تطور نظام السجون فى مصر — العهد الأول : عهد  
الفوضى — يد لنا تاريخ مصر الحديث على أن أما كن السجون فيها لم تكن  
معدة للفرض الذى خصصت له ، بل كانت أما كن مختلفة الاوضاع أنشئت  
فى الأصل على أن تكون ورشاً صناعية ، ثم اتخذت سجونا بمجد فيها  
المحكوم عليهم بالسجن ؛ وبالتالي لم تكن هناك إدارة خاصة تقوم على أمر  
تلك الأما كن التى سميت سجونا ، إلى أن صدر الأمر العالى الرقم ١٠ ديسمبر  
سنة ١٨٧٨ فى أواخر عهد الممفور له الخديوى اسماعيل . فأشير فيه إلى أن  
تكون ( الحبسوانات ) من اختصاص ناظر الداخلية ، فكان أن تتبع هذه  
الحبسوانات للضبطيات ثم للبوليس عند ما حل محل الضبطيات بالأمر العالى  
الرقم ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ .

وبمقتضى قرار صادر من مجلس النظار بتاريخ ١٠ فبراير سنة ١٨٨٤ أصبح السجون مصلحة خاصة على رأسها مدير عام ثم صار يديرها مفتش عام بمقتضى قرار مجلس النظار الصادر في ١٢ أبريل سنة ١٨٨٥ ثم سمي المفتش مديراً عاماً .

فيمكن أن تعتبر سنة ١٨٨٣ خاتمة عهد القوضى فيما يخص بالسجون في مصر .

٣ - ويتميز هذا العهد بثلاث ظواهر : ( ١ ) عدم كفاية السجون ، ( ٢ ) عدم قيام الحكومة بمؤونة المسجونين ، ( ٣ ) عدم تنظيم العمل أو سوء نظامه .

٤ - علم كفاية السجون - فقد كانت المبانى غير كافية وغير معدة للفرص الذى خصصت له . وكانت خطورة هذا النقص تزداد معنى الزمن بسبب الزيادة المطردة فى عدد المسجونين تلك الزيادة التى ترجع إما إلى زيادة نشاط البوليس أو إلى انتشار المحاكم الجنائية فى البلاد أو إلى تضاعف عدد الجناة مما ترتب عليه ازدحام السجون وزيادة نسبة الموتى بينهم وتعرض المجرمين المبتدئين أو المجرمين الأحداث لخطر الفساد بسبب اختلاطهم بالمجرمين المحترفين .

٥ - عدم قيام الحكومة بمؤونة المسجونين - ولما كانت الحكومة لا تكفل نفسها القيام بتقديم ما يلزم المسجونين من غذاء وملبس وفراش فقد تكفل أهل المسجونين بالقيام بهذا الواجب ، ونشأت عن ذلك اتصالات مستمرة بالخارج كما نشأت عنه صعوبات خطيرة فى توطيد النظام .

٦ - عدم تنظيم الشغل - وكان الشغل فى السجون غير منظم أو كان على الأقل سوء النظام .

٧ - العهد الثاني : عهد الإصلاح — قد بدأ منذ سنة ١٨٨٤ باصلاح السجون المصرية والعناية بشؤونها . فشيدت سجون جديدة تتوافر فيها الشروط الصحية . وكان أول مابنى منها سجن فى الجزيرة وسجن فى أسيوط وسجن فى سوهاج . واطردت منشآت السجون ، فأنشئ ليان طرة وليان أنى زعبل ، وأنشئت مدرسة اصلاحية بالاسكندرية فى سنة ١٨٩٦ نقلت بعد ذلك إلى القاهرة ببولاق سنة ١٨٩٨ ثم إلى الجزيرة سنة ١٩٠١ ، وأنشئت سجون مصر والاستئناف والاسكندرية وطنطا وبنى سويف سنة ١٩٠١ ، وأنشئ سجن جديد فى أسيوط وآخر فى قنا واصلاحية للرجال بالفياناطر الخيرية سنة ١٩٠٦ وأنشئ سجن دمنهور سنة ١٩٠٨ وسجن بنها سنة ١٩١٠ وسجن المنيا سنة ١٩١٢ . وكلها تحوى الحمامات والمغاسل والمطابخ وآلات التبخير والمستشفيات والورش الصناعية . وأنشئت اصلاحية للأحداث بالمراج سنة ١٩٢٥ خصصت للحكوم عليهم بمقتضى قانون العقوبات ، وقصرت اصلاحية الجزيرة على المحكوم عليهم بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ . وأنشئت مزرعة فى طرة على هضبة مساحتها ستائة فدان خصصت للحكوم عليهم فى الاتجار بالمخدرات وذلك على أثر صدور القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ ، كما أنشئ سجن جديد فى كل من المنيا وشبين الكوم بدل السجنين القديمين على أثر انشاء محكمتيهما الكليتين فى سنة ١٩٢٦ . وأقيم عنبر جديد بسجن الاسكندرية .

٨ - مقاومة الزحام — وواضح أن تشييد السجون الجديدة من شأنه تخفيف الزحام عن السجون .

ومن العوامل التى أدت أيضا إلى تخفيف وطأة هذا الزحام تخفيفا نسبيا : الافراج الشرطى الذى أدخل فى سنة ١٨٩٧ ، وحق اختيار الشغل الذى خول فى سنة ١٨٩٨ لم ينفذ عليهم بالاكره البدنى وخول فى سنة ١٩١٢

للمحكوم عليهم بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر .  
ومع ذلك لا تزال السجون تزدحم بالمسجونين إذ يفوق عددهم فيها المقر لها سحياً .

وقد جاء في التقرير الذي قدمه المدير العام لمصلحة السجون عن سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ أن إيراد السجون قد تضخم في هذا العام إذ استقبلت المصلحة ١٠٣٠٤٢ سجيناً من رجال ونساء وأحداث بزيادة ٤٠٥ على عددهم في العام السابق ، وقد ضاقت السجون بهذا العدد الضخم ولدى مصلحة السجون مشروع بناء سجن جديد بجهة الباسية أو حلية الزيتون بدلاً من سجن مصر الحالى . وهذا المشروع يحتوى تصميمه على بناء خاص للمسجونين في جرائم الصحافة وعلى قسم آخر للمحبوسين من الشبان بين الخامسة عشرة والواحد والعشرين وعلى قسم للمدمنى المخدرات ليكون أشبهى بمصحة لهم . وتوى المصلحة أن تقيم مع هذا السجن منشآت خاصة للمحكوم عليهم في جميع أنحاء المملكة من الشبان بين الخامسة عشرة والواحد والعشرين .

وبعد الانتهاء من تنفيذ المشروعات الخاصة بتشييد السجون العمومية يجب إنشاء سجون مركزية .

٩ - حبس الانفراد - وقد أصبح حبس الانفراد هو القاعدة في السجون الجديدة ( أنظر تطبيقات الحفاية على المادة ١٠٢ من قانون تحقيق الجنايات ) .

١٠ - تنظيم الشغل - أخذت المصلحة في تنظيم الشغل منذ سنة ١٩٨٣ ( أنظر فيما على العدد ٢٤ وما بعده )

١١ - قيام الحكومة بمؤونة للمسجونين - وبطلت طريقة قيام عائلات المسجونين بمؤوتهم تدريجياً . فنذ سنة ١٩٠١ أخذت الحكومة تصرف الإغذية مجاناً للمسجونين في السجون العمومية وللفقراء في السجون

المركزة . ومنذ سنة ١٩٠٣ صار كافة المسجونين يتناولون غذائهم على نفقة الحكومة .

١٢ -- لائحة السجون الصادرة في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ - وقد كان من الطيبي أن يسن للسجون تشريع يحقق أوجه الإصلاح المنشودة . فصدر المرسوم الرقم ٩ فبراير سنة ١٩٠١ . وهو مقتبس من القوانين الفرنسية والقوائم التي تطبق في إنجلترا والمهند .

١٣ - نظرة اجمالية إلى نظام السجون في مصر - والنظام الجزائي الذي وضعه هذا المرسوم يكاد يقترب من نظام التدرج ( راجع قواعد هذا النظام تحت كلمة عقوبة ) . ذلك أنه :

( ١ ) يجب أن يكون النساء دائماً بمعزل تام عن الرجال . وإذا ساعدت محلات السجن فيكون المحكوم عليهم نهائياً بمعزل عن المحبوسين احتياطياً والذين لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد تجاوزوها ( المادة ٦ من لائحة السجون ) . ويرى الشارع إلى جعل حبس الانفراد هو القاعدة في السجون ( تطبيقات الحفاية على المادة ١٠٢ من قانون تحقيق الجنابات ) .

( ٢ ) يقسم المسجونون إلى درجات ، ويرقون من درجة إلى أعلى تبعاً للمدة التي قضوها في الدرجة الأدنى وبناء على ما أحرزوه من علامات يستدل بها على حسن سيرهم واجتهادهم في الشغل بحيث يكون هناك حساب يومية مفتوح لكل مسجون فيما يتعلق بسلوكه وشغله . ويتمتع أصحاب هذه الدرجات المختلفة بامتيازات متنوعة خاصة بنوع الشغل والأغذية والزيارات والمراسلات ( أنظر المواد ٥٩ إلى ٦٤ من اللائحة ) .

أما ترتيب الدرجات فبين في النظام الداخلي الذي وضعه المفتش العام لمصلحة السجون ( المادة ٦٩ من لائحة السجون والمواد ١١٩ إلى ١٣١ من النظام الداخلي ) .

( ٣ ) وآخر مرحلة في هذا التدرج هو الافراج الشرطي ( المواد ١٦ وما بعدها من اللائحة ) .

## الفصل الثاني

### في تقسيم السجون والمسجونين

١٤ - السجون ثلاث درجات — ينص القانون على أن السجون تتكون من ثلاث درجات: ليمانات (bagnes) وسجون عمومية وسجون مركزية (المادة الأولى من لائحة السجون والمواد ١٥ و ١٦ و ١٨ من قانون العقوبات) .

وهذه الدرجات الثلاث تحتوي على طوائف مختلفة من المسجونين .  
وتعين محلات سجون كل درجة من الدرجات المذكورة يكون بقرارات تصدر من وزير الداخلية . على أنه يجب أن يجعل في كل جهة من الجهات التي فيها كما جزئية سجن مركزي وفي الجهات التي فيها كما ابتدائية يجعل في كل منها سجن عمومي ( المادة الثانية من اللائحة ) .

وقد صدر أول قرار بتعيين محلات السجون في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ ثم ثلثة قرارات أخرى في سنة ١٩٠٤ وما بعدها .

١٥ - الليمانات — فالليمانات تحتوي على الرجال المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة ولم يبلغ عمرهم الستين ( المادة ٣ من اللائحة ) .  
أما النساء إطلاقاً والرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم فيقوضون مدة عقوبتهم في السجون العمومية ( المادة ١٥ عقوبات ) .

١٦ - ويوجد ليمانان أحدهما بطرة بمديرية الجيزة ، والثاني بأبي زعبل

بمديرية القليوبية . كما توجد إصلاحيّة للرجال بقناطر الدلتا بمديرية المنوفية . وقد أشتت هذه الإصلاحيّة بناء على القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ لتكون محلاً خاصاً يسجن فيه المجرمون المعتادون على الإجرام . وتنص المادة الثالثة من هذا القانون على أن « كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاصاً في نظامه الداخلي لأحكام قانون اللجان المعمول به الآن . ومع ذلك فليفتش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية وبموافقة ناظر الحفانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون » . وبناء على هذه المادة أصدر مفتش السجون العام قراراً بنظام إصلاحيّة الرجال بين فيه الاستثناءات التي رؤى إدخالها لمصلحة المحكوم عليهم بالسجن في هذه الإصلاحيّة . ويلاحظ أن مدة السجن فيها غير معينة .

١٧ - السجون العمومية - تحتوى السجون العمومية على الأشخاص الآتى بيانهم : ( ١ ) المحكوم عليهم بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر ما لم تكن مدة الحبس الباقية وقت صدور الحكم عليهم أقل من ذلك . يسبب المدة التي قضوها بالحبس الاحتياطي ، ( ٢ ) المحكوم عليهم بالسجن ، ( ٣ ) النساء المحكوم عليهن بالإشغال الشاقة ، ( ٤ ) الرجال المحكوم عليهم بالإشغال الشاقة الذين بلغوا الستين من عمرهم أو حينئذ يبلغون هذه السن ( المادة ٤ من اللائحة ) .

١٨ - وقد عين القرار الصادر من ناظر الداخلية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ والقرارات الصادرة بعده محلات ستة عشر سجنًا عمومياً وهى سجون مصر والاستئناف والاسكندرية وبها وبور سعيد وطنطا وشبين الكوم ودمهور والزقازيق والمنصورة وبنى سويف والقويس والمنيا وأسيوط وسوهاج وقنا .

١٩ - السجون المركزية - تحتوى السجون المركزية بحسب



الأصل على من عدا المحكوم عليهم السابق ذكرهم وعلى الأشخاص الذين ينفذ عليهم بالإكراه البدني . ومع ذلك يجوز وضعهم في سجن عمومي إذا كان هذا السجن قريباً من مركز النيابة أو المحكمة التي حوكموا أمامها أو إذا لم يكن في السجن المركزي منسج كاف لجسهم ( المادة ٤ من اللائحة ) .

٢٠ - والمحبسون احتياطياً في جنحة أو جنابة يحجزون في محلات تخصص لهم في السجون العمومية والمركزية ( المادة ٥ من لائحة السجون مطلة بالفانون رقم ٢٦ الصادر في ٧ يولية سنة ١٩١٢ ) .

٢١ - وقد عين القرار الصادر من ناظر الداخلية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ والقرارات التالية له محلات ٨٢ سجنًا مركزيًا موزعة على المراكز وبعض الأقسام ونقط البوليس .

٢٢ - تقسيم المسجونين في داخل السجون - فصل النساء عن الرجال والمسجونين احتياطياً عن المحكوم عليهم والاحداث عن البالغين - أما فيما يتعلق بتقسيم المسجونين في داخل كل سجن ، فالفانون يقضى بمزل الرجال عن النساء ، وإذا ساعدت محلات السجن فيوضع المحكوم عليهم نهائياً بمزل عن المحبوسين احتياطياً ، والذين لم تبلغ أعمارهم الرابعة عشرة عن الذين قد جاوزوها ( المادة ٦ من اللائحة ) .

ولما مور السجن أن صرح للمحبوس احتياطياً بناء على طلبه ومراعاة لعودته وحالة معيشته بالأحوال الآتية إذا كانت محلات السجن تسمح بذلك : ( أولاً ) أن يقم في أودة مخصوصة محتوية على سرير وأثاث لا يوجد في باقي أود السجن مقابل دفعه عشرة قروش صاغ في اليوم ، ( ثانياً ) أن تريض وحده منفرداً عن باقي المسجونين ، ( ثالثاً ) أن يستحضر من طرفه جرائد أو أشياء أخرى مروحة للنفس أو أدوات منزلية حسب طلبه ( المادة ٥٧ من اللائحة ) .

٢٣ - فصل المحكوم عليهم في جرائم الصحافة عن بقية المسجونين - صدر بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ مرسوم بقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٣٩ يقضى بفصل المحكوم عليهم في جرائم الصحافة عن غيرهم وبإفراد غرفة خاصة بكل منهم مع الترخيص لهم بالاجتماع ببعضهم البعض في أوقات معينة . وهاهو نص هذا المرسوم :

مادة ١ - تنفذ عقوبة الحبس مع الشغل المحكوم بها في الجناح التي ترتكب بإحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات ( المادة ١٧١ جديدة ) في أماكن مستقلة عن الأماكن المخصصة للمسجونين الآخرين وتفرد لكل محكوم عليه غرفة خاصة تجهز بالطريقة التي يحددها قرار من وزير الداخلية .

والأشخاص المحكوم عليهم بهذه العقوبة يتفنون بالمعاملة الخاصة التي يتمتع بها المحبوسون احتياطياً بمقتضى المواد ٥١ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٧ ( ثالثاً ) من مرسوم ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بشأن لائحة السجون . ويجوز لهؤلاء الأشخاص الاشتغال مع من يوجد معهم في السجن من المحكوم عليهم من أمثالهم وكذلك مواكبتهم والترضى معهم طبقاً للشروط التي تحددها اللائحة الداخلية ومع عدم الإخلال بما يرى اتخاذه من التدابير إذا أسيء استعمال هذه المزايا أو إذا قضت بذلك ضرورة النظام .

مادة ٢ - في حالة الحكم بالحبس مع الشغل يشغل المحكوم عليهم داخل السجن فقط ، ويراعى في اختيار نوع الشغل الذي يفرض عليهم عوائدهم وحالة معيشتهم .

مادة ٣ - يطبق على المسجونين المشار إليهم آنفاً أحكام لائحة السجون إلا ما تعارض منها مع المزايا المذكورة في المادتين السابقتين . ومع ذلك فعلى الوزير أن يستبدل بالجزاءات المنصوص عليها في المادة ٧٥

من لائحة السجون الحرمان من تلك المزايا كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مالم تكن ظروف الحال من الخطورة بحيث لا تسوغ ذلك .

مادة ٤ — يجوز للمحكمة بسبب ظروف الجريمة أن تأمر في المحكم الصادر بالمعقوبة بعدم تطبيق الأحكام المقررة بهذا القانون .

مادة ٥ — لو وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحفانية أن يمنح المزايا المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها لكل شخص حكم عليه من أجل جناية ارتكبت باحدى طرق العلاية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون المعقوبات ( ١٧١ جديدة ) .

وقد أرفقت هذا المرسوم مذكرة تفسيرية هذا نصها :

ه عنى كثير من الدول بتوفير نظام خاص بالمسجونين المحكوم عليهم بسبب الجرائم السياسية أو جرائم الصحافة والرأى .

والنظام الذى يقرره هذا المرسوم يقضى بفصل المحكوم عليهم في جرائم الصحافة عن بقية المسجونين الآخرين وبافراد غرفة خاصة بكل منهم مع الترخيص لهم بالاجتماع ببعضهم البعض في اوقات معينة .

وهذا النظام — فضلا عما يقرره من تلطيف للنظام العادى للسجون كالترخيص بالمراسلة والزيارة في كل اسبوع واستحضار الاغذية من الخارج — يقضى ببعض المزايا كالاغفاء من الشغل واستحضار الجرائد وغيرها من وسائل الترويح عن النفس ( المادة الثانية ) كما أن الغرف التى تخصص لمؤلا . المحكوم عليهم سوف تميز بحيث تكون أرواح لهم من الغرف المعتادة وذلك طبقاً لآتمودج يحدده قرار من وزير الداخلية .

وفيا عما ذلك تطبق أحكام لائحة السجون على مؤلا . الأشخاص ، هل انهم اذا ارتكبوا جريمة من الجرائم المذكورة في المادة ٧٥ من لائحة السجون ( الميجان والأعمال الاعصافية والهروب ) فيستبدل بالجرائم المذكورة في هذه المادة الحرمان من هذه المزايا كلها أو بعضها لمدة لا تتجاوز ستة

أشهر وهذا الحرمان لا يقضى به غير وزير الداخلية وينبغي أن يقضى به مالم تكن ظروف الحال من الخطوة بحيث لا تسوغ ذلك فيأمر بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٧٥ من لائحة السجون .

وهذا النظام المقترح يطبق على الأشخاص المحكوم عليهم بالحبس في الجنح التي ترتكب باحدى طرق العلانية المنصوص عليها في المادة ١٤٨ من قانون العقوبات . على أنه يجوز بسط هذا التطبيق على الأشخاص المحكوم عليهم في جنائية ارتكبت باحدى طرق العلانية المشار إليها ( المادة ٥ من المشروع والمواد ١٤٨ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٦ من قانون العقوبات ) .

ولئن صح أن المسلم به عادة هو قصر الاتفاق بنظام خاص للعقوبة على جرائم الرأي دون غيرها وأن الجريمة الصحفية ليست ملازمة حتما لجريمة الرأي إلا أن الواقع أن جرائم الصحف تكون غالباً من جرائم الرأي . حقيقة أنه قد يكون من بين هذه الجرائم ما لا يتضمن التعبير عن رأى معين كنشر المرافعات القضائية المحظور نشرها ، على أنه حتى في هذه الأحوال قد يكون هناك من الاعتبارات ما يجعل تطبيق نظام السجن العادى أفسى على المحكوم عليهم في هذه الجرائم منه على المجرمين العاديين ، إذ قد لا يكون غير الاندفاع الطائش وراء مقتضيات المهنة سبباً في الوقوع تحت طائلة العقاب ، كما أن المركز الاجتماعى لهؤلاء الأشخاص وظروف معيشتهم مما يحمل الجمع بينهم وبين المجرمين العاديين في نظام السجن تصرفاً قاسياً .

وعلى التقيض من ذلك فقد ترتكب بطريق الصحف جرائم هي في موضوعها أشبه بالجرائم العادية نظراً لما تنطوى عليه من دوافع مردولة كما هو الحال في نشر الكتب المثيرة للشهوات مما يمكن أن يدخل في حكم المادة ١٥٥ من قانون العقوبات أو كما هو الحال في القذف في حق الأسرى وغير ذلك من الجرائم التي وإن عدت من جرائم الرأي لا تدعو لما فيها من

مظاهر الاستهتار بالقانون ومن اطلاق لمرذول الفرائض الى التخفيف والتلطيف عند تنفيذ العقوبة .

من أجل ذلك يخول المشروع للمحكمة أن تقضى أحياناً بعدم تطبيق هذا النظام الخاص وفي نص المشروع ما يوجب أن يكون قضائهما في ذلك مستنداً إلى الظروف الخاصة بالجريمة . ومؤدى هذا أن يخرج من حساب التقدير كل ظرف خاص بشخص الفاعل اللهم إلا الظروف المتعلقة بالركن الأدنى للجريمة . وبهذا يصبح تطبيق هذا النص في مأمن من التقدير المبني على مجرد الرأي . لهذا تشرف وزارة الداخلية بمرسـم مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة على هيئة مجلس الوزراء لكي يتفضل عند الموافقة برفعه إلى الاعتبار السنية للتصديق عليه .

## الفصل الثالث

### في الشغل ووسائل الاصلاح

٢٤- نبذة تاريخية - إلى سنة ١٨٩٣ كان المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة هم المزمعون في الواقع وحدهم بالاشغل ، وإن كان القانون قد أوجب الشغل على المحكوم عليهم بالسجن (المادة ٣٥ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣) واجازة منذ سنة ١٨٩١ بالنسبة للمحكوم عليهم بالحبس ( المادة ٤٤ من القانون القديم مسئلة بالأمر الحال الصادر في ٩ يولية سنة ١٨٩١ ) .

ومنذ سنة ١٨٩٣ بدىء بتفعيل المحكوم عليهم بالسجن أو الحبس في أشغال كانت في غالب الأحيان خارج السجن .

ومن سنة ١٨٩٧ عني بتنظيم الأشغال الصناعية في داخل السجون أو

اتوسع فيها . وفي سنة ١٩٠١ جعلت عقوبة الحبس على نوعين : الحبس مع الشغل والحبس البسيط .

٢٥ - الشغل إجباري في الأصل - وإذن فالشغل إجباري في السجون بالنسبة إلى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة والسجن والحبس مع الشغل .

ولا يستثنى منه إلا المحكوم عليهم بالحبس البسيط ( انظر المواد ٦٦ إلى ٧٢ من لائحة السجون ) .

٢٦ - مدة الشغل - ومدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة لا تقل عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن عشر (المادة ٦٧) . ومدة تشغيل المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل لا تقل عن ست ساعات في اليوم ولا تزيد عن ثمان (المادة ٦٨) .

٢٧ - أنواع الشغل - أما أنواع الشغل التي يشتغل فيها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل فتعين بقرار يصدر من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفائية ( المادة ٦٩ ) .

وقد صدر هذا القرار بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٠١ ونص فيه على أن الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل يجوز تشغيلهم في أنواع الأعمال الآتية : الحفر والردم وتطهير الترع . تكسير الأحجار . شحن مهمات وتفريغها ونقلها وتخزينها بشرط أن لا يكون ذلك في حجر . رفع القاذورات والكناسات . الأشغال في قايين الجير . عمل المون . عمل الحرة . الأعمال اللازمة لضرب الطوب . عصر الحبوب لاستخراج زيتها . الطحن . إدارة عجلات الآلات . البناء . توصيب الأحجار ونحتها . أعمال فنية أو صناعية أعمال يدوية خفيفة . أشغال الحسائق . الغسل .

المساعدة في أعمال الخدمة وغيرها من الأعمال الأخرى داخل السجن .  
ملاحظة الأعمال الفنية أو الصناعية . تنقية دودة القطن وبويضاتها ( مادة ١ ) .  
وأن الأشخاص المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة  
يجوز تشغيلهم في أنواع الأعمال الآتية : استخراج الأحجار - قتل الأحجار  
وأعمال أخرى بالمحاجر - رقع المبلع بواسطة الطلبة . إدارة عجالات الآلات .  
أشغال صنية بالحدائق - عجن الخبز - غسل الملابس ( مادة ٢ ) .

٢٨ - فالى جانب الأشغال الخارجية التى ظلت تُزول وحدها رداً  
كبيراً من الزمن أضيفت الأشغال الصناعية والفنية داخل السجون . وقد  
عمل أولو الأمر على تنمية هذه الأعمال حتى نجحت نجاحاً تاماً .

٢٩ - وقسمت الأشغال الصناعية تقسيماً يتفق وأنواع الأحكام ومددها  
واستعداد الشخص الذهنى والصحى فضلاً عما لمنطقة السجن من اعتبارات  
خاصة لما شأنها في هذا التقسيم .

فالصناعات اللازمة لتكوين السجون بمحاجياتها الحيوية أدخلت في جميع  
السجون على اختلاف درجاتها . مثال ذلك : الطبخ والخبز والسجين والغسل  
والسكى وياض النحاس . وأدخلت الصناعات البسيطة اللازمة لتشغيلات  
المصلحة في جميع السجون العمومية كالنسيج المادى والترزيق وغزل الصوف .  
أما الصناعات الدقيقة اللازمة للمصلحة والمصالح الحكومية والأفراد التى  
يمكن مزاولتها بواسطة مسجونين لهم من طول مدة حكمهم واستعدادهم  
ما يجعلهم صالحين لتعلم صناعة من الصناعات التى تستدعى رقابة فنية دقيقة  
فهذه الصناعات حصرت في سجون القاهرة وضواحيها كالبرادة والخراطة  
والحدادة والسكرية ونسج الحرير ونجارة الأثاث ودهانها وأنتقال المجلود  
والجزججة . وبعض هذه الصناعات موجود في السجون الأخرى .

وذلك بخلاف صناعات الأحجار المختلفة فى الليانات بجانب ما فيها

من صناعات غير الأحجار . ( أنظر تقرير مدير السجون العام عن سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ) .

٣٠ - وقد نص في المادة ٧١ من لائحة السجون على أنه يجوز استخدام المحكوم عليهم بالحبس البسيط في أشغال كنس وتنظيف الغرف التي يقيمون بها والطرق الموصلة إليها . ويجب عليهم المساعدة على أداء الأعمال الأخرى المتعلقة بالنظافة والصحة داخل السجن . ولا يجوز إلزامهم بأداء غير ما تقدم ذكره من الأعمال . بل إن للأمور السجن إعفاءهم من هذه الأعمال الإلزامية رعاية لعاداتهم وأحوالهم المعيشية على شرط أن يدفعوا حصة قروش يومية في مقابل إعفائهم . ويجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم ، وفي هذه الحالة يخولون حق اختيار الأشغال ، وتعمل لهم التسهيلات اللازمة لاستمرارهم على الحرف التي كانوا يجتهدون بها من قبل وذلك بقدر ما تسمح به ترتيبات السجن . والأرباح الناتجة من أشغالهم تكون حقاً لهم بعد خصم النفقات التي أنفقت عليهم بحسب ما يقدره المفتش العام .

٣١ - ونص في المادتين ٥٥ و ٥٦ من اللائحة على أنه يجوز تكليف المحبوسين احتياطياً في كنس وتنظيف أودم وتنظيف طرقات السجون وأن عليهم أن يساعدوا فيما يلزم اتخاذ من الاحتياطات الصحية والنظافة . ولا يكرهون على أداء أى شغل آخر . ويجوز للأمور أن يعفيهم من الأشغال المتعلقة بالنظافة مراعاة لموادهم وحالة معيشتهم وذلك مقابل دفعهم مبلغ خمسة قروش صاغ في اليوم ويجوز تشغيلهم داخل السجن بناء على طلبهم ، وحينئذ يعطى لهم حق اختيار نوع الشغل بحسب مقتضيات ترتيب السجن ، وتعطى لهم التسهيلات في اتخاذ المهنة التي كانوا يتعاطونها قبل الدخول في



السجون . والفوائد الناتجة من أعمالهم تعطى لهم بعد حجز ما يقرره المفتش العمومي من قيمة المنصرف في غذائهم .

٣٢ - وعين القرار الصادر من ناظر الداخلية بالاتفاق مع ناظر الحفانية بتاريخ ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص الذين يختارون الشغل بدل الاكراه البدني وهي : كنس الشوارع والطرق وتنظيفها ورشها . عمل السكك والطرق العمومية وصيانتها . تكسير الأحجار . نقل الأدوات . شحن المراكب وتفريغها . قيادة العربات وشحنها وتفريغها . نقل الأتربة المخصصة لردم المستنقعات . تنقية دودة القطن وبويضاتها .

٣٣ - فائدة الشغل في السجون - الشغل في السجون تشديد للعقوبة . وهو فوق ذلك وسيلة من وسائل الإصلاح لأنه يعود المحكوم عليه على العمل ويسمح في بعض الأحيان بتعليمه حرفة ويمهد السبل لاستعادته مكائده كعضو نافع في الهيئة الاجتماعية . فضلا عن ذلك يقلل النفقات التي تقتضيها مؤوته .

٣٤ - وسائل الإصلاح الأخرى - وفيما عدا الشغل يلجأ في السجون إلى وسائل إصلاح أخرى أهمها التعليم ، والوعظ الديني ، والاتصال بمن في الخارج بطريق الزيارات أو المراسلة ، والمكافآت والامتيازات المترتبة على الانتقال من درجة إلى درجة أعلى منها ، والافراج الشرطي ، والعفو عن العقوبة . والخوف من توقيع الجزاءات التأديبية .

٣٥ - التعليم - تقوم مصلحة السجون بتعليم المسجونين في إصلاحية الرجال من معتادى الاجرام بمدرسة أعدت لهم فيها . وللدروس مكافآت مالية معينة كلما انتقل المجرم من فرقة إلى أعلا وعلامات هي عبارة عن شريط يحمله المسجون يشير إلى هذا الترقى ، هذا فضلا عن التعليم الصناعي الذي يتلقونه فيها .

وتوجد أيضاً مدارس لتعليم الأحداث في إصلاحى الجيزة والمرج وفى إصلاحية البنت بحلوان ، وذلك إلى جانب مايتقونه من تعليم صناعى أو زراعى .

٣٦ - الوعظ الدينى - وتستعين المصلحة فى تهذيب نفوس المسجونين بالوعظ الدينى ، فأوجدت للسليين وعظمى ولطواف المسيحيين قساوستهم وللاسرائيليين رجال الحاخاخانة يلقون عليهم فى السجن مايسمع به الحال من أبواب الوعظ والارشاد .

٣٧ - الزيارات والمواصلات - تنظم المواد ٥٩ إلى ٦٥ من لائحة السجون حق الزيارات والمواصلات . فكل مسجون حكم عليه بالحبس أو بالسجن أو بالاشتغال الشاقة وسلك مسلماً حتماً يخول له الحق فى مرأسة أقاربه وأصحابه ، ولهؤلاء أن يزوروه بالسجن ، وذلك بعد أن يمضى عليه ثلاثة أشهر محبوساً ، ويستمر حائراً لهذه الامتيازات إذا كان متبعاً دائماً خطة حسن السلوك ، وذلك فى مواعيد يعينها المفتش العمومى تكون مرة على الأقل فى كل شهرين ( المادة ٥٩ ) .

أما المحبوسون احتياطياً فيجوز لهم أن يرأسوا أصحابهم بخطابات فى أى وقت ويزاروا مرة واحدة فى الأسبوع مع مراعاة مانص عليه بالمادتين ٩٨ و٩٩ من قانون تحقيق الجنايات ( المادة ٥١ ) . ويجوز للمحامى مقابلة المحبوس احتياطياً بدون حضور أحد بناء على إذن تحررى من النيابة سواء كان معنياً للدفاع عنه من قبله أو من المحكمة ( المادة ٥٢ ) .

وكل مسجون ينقل إلى سجن عمومى أو إلى ليمان يجوز له مرأسة أقاربه وأصحابه ولهم أن يزوروه قبل نقله ( المادة ٦٠ ) .

ولا يجوز للمسجون فى الأحوال الخارجة عن النصوص المبينة آنفاً أن يرأس أصحابه أو يزوروه إلا بتصريح خاص من المدير أو المحافظ أو

المفتش العام . على أنه يجوز للحكوم عليهم بالحبس الذين رفعوا استئنافا .  
عن الأحكام التي صدرت عليهم أو طعنوا فيها بطريق النقض والإبرام  
مقابلة المحامين عنهم بدون حضور أحد مع مراعاة الشروط الواردة في  
المادة ٥٢ ( المادة ٦١ ) .

ويجب اطلاع المأمور أو وكيله على كل خطاب يرد للسجون أو  
يصدر منه ، وإن وجد شيئاً مشتبهاً فيه فيمنع وصول ذلك منه أو إليه  
( المادة ٦٢ ) .

وإذا اشتبها مأمور السجن في أمر أى زائر جازله أن يفتشه أو يأمر  
بفتشه بغير حضور المسجونين ، وإذا أبى المفتش فيجوز للمأمور أن يمنعه  
من الدخول إلى السجن ( المادة ٦٣ ) .

وتكون زيارات المسجونين دائماً بحضور أحد مستخدمى السجن  
( المادة ٦٤ ) .

٣٨ - المكافآت والامتيازات - تنص المادة ٦٩ من لائحة  
السجون على أنه يجوز للمفتش العمومي من نظام داخلي يبين فيه ترتيب  
أنواع المسجونين في الدرجات ، ونقل المسجون من درجة إلى أعلى منها  
يكون بناء على ما أحرزه من علامات يستدل بها على حسن سيره واجتهاده  
في الشغل وعلى المدة التي أقامها في الدرجة الأدنى . وقد وضع المفتش العام  
ظلاماً داخلياً يبين في المواد ١١٩ إلى ١٣١ منه ترتيب الدرجات المترو عنه  
في المادة ٦٩ من اللائحة . وأصحاب هذه الدرجات المختلفة يتمتعون بامتيازات  
متنوعة فيما يتعلق بنوع الشغل والأغذية والزيارات والمراسلات والمكافآت  
المالية والإفراج تحت شرط .

## الفصل الرابع

### في الادارة والتأديب والمراقبة

٣٩ - الادارة - إدارة السجون معهود بها إلى مدير عام يعين بمرسوم وإلى مأمورين تابعين له يعينهم وزير الداخلية بناء على طلب المدير العام (المادتين ١٢ و ١٤ من لائحة السجون).

٤٠ - ويوجد مأمور ووكيل أو عدة وكلاء لكل لبنان وكل سجن عمومي (المادة ١٤).

ويجوز تعيين مأمور للسجن المركزي . وفي حالة عدم تعيين مأمور خاص للسجن المركزي يعتبر مأمور المركز مأموراً للسجن (المادة ١٥) . ومأمور السجن مسئول عن تنفيذ جميع القوانين واللوائح المتعلقة بالسجون في داخل سجنه .

وهو تابع للمدير العام فيما يختص بنظام وترتيب السجن الداخلي ويلزمه اتباع التعليمات التي يهدها إليه (المادة ١٦) .

٤١ - التأديب - لا يكون السجن رادعاً إلا إذا كان خاصاً لنظام شديد ، بحيث يقع تحت طائلة العقاب كل من يخل بهذا النظام من المسجونين .

والسلطة التأديبية منوطة في الأصل إما للمأمور السجن وإما لمدير المديرية أو محافظ المدينة التي بها السجن وإما للوزير العام لمصلحة السجون .

٤٢ - العقوبات التأديبية الخفيفة - فأمور السجن يعاقب على المخالفات الخفيفة المبينة في المادة ٧٣ من اللائحة وهي : ( ١ ) الخروج عن

إطاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به (٢) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن . (٣) التكاسل عن الشغل أو عدم الاعتناء به أو التوقف عنه . (٤) الشتم أو التلفظ بألفاظ خارجة عن حد الآداب أو الاستخفاف أو التهديد . (٥) الخروج عن حد الآداب سواء كان ذلك بالفعل أو بالإشارة . (٦) التعدى أو الهجوم على الغير . (٧) القناء أو التصفير أو إحداث ضاعة مكدره لراحة السجن . (٨) تركه أودته أو النقطة المعينة له أو محل شغلته بغير موجب . (٩) اتلاف أو إفساد محل من محال السجن أو أى صنف من الأصناف المصرح له باستعمالها . (١٠) التبول أو التبرز فى غير المحل المعد لذلك . (١١) وجود أصناف ممنوعة معه . (١٢) إعطاؤه شيئاً لمسجون آخر أو أخذه منه بدون إذن . (١٣) الامتناع عن قبول الأوامر الخصوصية المعطاة والسير بحسب اللوائح الموجودة بالسجن أو الإهمال فى إطاعتها . (١٤) شروعه فى ارتكاب إحدى المخالفات المتقدمة .

ولأمور السجن أن يعاقب على هذه المخالفات بحسب الأحوال بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات التأديبية الآتية : (١) الحبس الانفرادى لمدة لا تتجاوز السبعة أيام . (٢) القصر على الأغذية الخاصة بالجزاءات مدة لا تتجاوز السبعة أيام بحسب الجدول الموضوع لذلك . (٣) الحرمان لمدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً من واحدة أو أكثر من مزايا الدرجة التى يوجد المسجون بها . (٤) إيقاف نقل المسجون من الدرجة التى هو فيها إلى درجة أعلى مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً . (المادة ٧٤)

٤٣ — العقوبات التأديبية الشديدة — أما المخالفات الشديدة الميينة فى المادة ٧٥ ، فإذا ارتكبها أحد المسجونين الرجال فى سجن صموى أو مركزى يبلغ أمرها إلى المدير أو المحافظ الذى يوجد هذا السجن بدائرة

اختصاصه يأمر بتوقيع العقاب عليها . وهذه المخالفات هي : ( ١ ) الهيجان أو الاغراء عليه علانية . ( ٢ ) الإهمال التمسقية ضد أحد موظفي السجن أو مستخدميه أو الاعتداء الشديد أو المتكرر على مسجون آخر . ( ٣ ) الحرب أو الشروع فيه . ( ٤ ) التسبب عمدا في إتلاف جزء من أجزاء السجن أو الأدوات المتعلقة به إتلافاً بالناً . ( ٥ ) العود إلى مخالفة منصوص عليها في المادة ٧٣ وكل عمل غل بحسن السلوك أو مخالف لواجب النظام ولا يمكن العقاب عليه بالمقوبات المنصوص عنها في المادة ٧٤ .

وللدير أو المحافظ أن يعاقب على هذه المخالفات بحسب الاحوال بعقوبة أو أكثر من العقوبات الآتية : ( ١ ) نقل المسجون إلى أحد البعثات لمدة لا تتجاوز الستة أشهر . ( ٢ ) التأديب الجسدي بحيث لا يزيد عن أربع وعشرين جلطة للمسجونين الذين يبلغون من العمر ثمان عشرة سنة على الأقل وأثنى عشرة جلطة لمن لم يبلغ منهم هذه السن . ( ٣ ) التكيل بالحديد مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر . ( ٤ ) إيقاف النقل إلى درجة أعلى لمدة لا تزيد عن ستة أشهر ( المادة ٧٥ ) . والمسجون المنقول إلى ليمان يكون كالمحكوم عليهم بالانشغال الشاقة في العقوبات والتشغيل ( المادة ٧٦ ) .

٤٤ — وأما إذا ارتكبت إحدى هذه المخالفات في الليمان فيبلغ أمرها إلى المدير العام الذي يجوز له في هذه الحالة أن يأمر بتوقيع العقوبات الآتية على المسجون : ( ١ ) التأديب الجسدي بحيث لا يتجاوز الست والثلاثين جلطة . ( ٢ ) النقل إلى فرقة التأديب المخصوصة لمدة لا تزيد على الستة أشهر . ( ٣ ) إيقاف نقله إلى درجة أعلى من درجته لمدة لا تزيد عن عام واحد ( المادة ٧٧ ) .

٤٥ — ولا ينفذ النقل إلى الليمان ولا العقوبة البدنية إلا بتصديق من وزير الداخلية . أما العقوبات الأخرى فتتخذ فوراً . ولكن في حالة صدور

أمر المدير أو المحافظ بالتكبير بالحديد أو بايقاف الثقل من درجة إلى أخرى أعلى منها وفي حالة صدور أمر المدير العام بالتدخل إلى الفرقة المخصصة يرسل المحضر الخاص بذلك إلى وزير الداخلية في ظرف ثلاثة أيام وله أن يلغى ذلك الأمر أو يعدله ( المادة ٧٩ ) .

٤٦ - ولا تحول أية عقوبة تأديبية دون إخلاء سبيل المسجون في المعاد المقرر للافراج عنه بمقتضى الحكم الصادر عليه قضائياً ( المادة ٨٠ ) .

٤٧ - استعمال الأسلحة النارية ضد المسجونين - يجوز للسجناء ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم النارية ضد المسجونين في الأحوال الآتية :

( أولاً ) لأجل دفع أى مهاجمة أو صد أى مقاومة مصحوبة باستعمال قوة متى كان في غير إمكانهم دفع المهاجمة أو صد المقاومة بوسائل أخرى .  
( ثانياً ) لمنع الفرار إن لم يمكن منه بطريقة أخرى . وفي هذه الحالة يجب طلق أول عيار نارى في الفراغ ، وإذا استمر المسجون على محاولة الفرار بعد هذا الارهاب فيجوز لمن هو منوط بالمحافظة عليه أن يطلق عليه النار موجه الطلق على ساقه ( المادة ٨٤ ) .

ويقرأ على المسجونين عند دخولهم السجن وخروجهم لأجل الشغل اعلان يتعلق بالسلطة المخولة للمحافظين عليهم بمقتضى المادة السابقة ، وعبرة هذا الاعلان بمررة المفتش العمومى ، وعليه تمييز الموظف المكلف بقراءته ( المادة ٨٥ ) .

وإذا استعمل أحد سجناء السجن أو أحد رجال الحفظ السلاح ضد المسجون المنوط بالمحافظة عليه فتتطر النياحة فوراً وهي تشرع في إجراء التحقيق إذا رأت لزوماً لذلك ( المادة ٨٦ ) .

٤٨ - تكبير المسجون بالحديد بصفة احتياطية - لأمر السجن

في حالة حصول تعديدي أن يأمر بتكبير المسجون بالحديد بشرط أن يرفع الأمر فوراً إلى المدير أو المحافظ . وفي هذه الحالة لا يجوز أن تتجاوز مدة التكبير بالحديد أربعاً وعشرين ساعة .

أما إذا اقتضت الحالة ابقاء المسجون مكبلاً بالحديد لا أكثر من هذه المدة فلا يكون ذلك إلا بأذن من المدير أو المحافظ ، وإنما لا يجوز على كل حال أن تزيد المدة المذكورة عن ثمانية أيام ( المادة ٨٧ ) .

ويجوز أيضاً للأمر أن يأمر بوضع المسجون في الحديد لمنعه من الشروع في الحرب إذا كان مسجوناً بمقتضى أمر حبس صدر في جناية .

وفي هذه الحالة يخطر فوراً قاضى التحقيق أو النيابة إذا كانت هي القائمة بالتحقيق . فاذا رأى قاضى التحقيق أو النيابة عدم ضرورة لوضع الحديد جاز لها أن يأمر بإزعه ( المادة ٨٨ ) .

٤٩ - مراقبة السجون - المدير العام لمصلحة السجون له الرقابة العليا على كافة السجون .

٥٠ - والسلطة الادارية والقضائية الرقابة أيضاً عليها . فهذه الرقابة يمكن أن يباشرها : ( ١ ) مفتشو مصلحة السجون الذين يعينهم وزير الداخلية ( ٢ ) المديرين والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية فيما يتعلق بالسجون العمومية والمركزية الموجودة في دوائر اختصاصهم ، ( ٣ ) رئيس ووكيل محكمة الاستئناف فيما يتعلق بجميع السجون بدون استثناء ، ( ٤ ) النائب العمومى فيما يتعلق بكافة الامكنة التى تستعمل في الحبس .

٥١ - رقابة مدير السجون - فدير السجون العام معهود إليه ملاحظة وإدارة كافة السجون ومراقبة مصروفاتها ( المادة ٢ ) . وهو مكلف بتنظيمات يراعى فيها الحدود المقررة بالقوانين ويصدق عليها من وزير الداخلية ، وذلك فيما يخص نظام السجون الداخلى وتعيين المحلات التى



يشغلها المسجونون وتوزيع الشغل عليهم وملابسهم وأغذيتهم وحالة المحلات الصحية وترتيب قاعات المسجونين وعقوباتهم ومواصلاتهم وزياراتهم وترحيلاتهم ، وكذلك ما يتعلق بواجبات الخدمة الخارجيين عن هيئة المال ( المادة ١٣ ) .

وقد سن هذا النظام الداخلي وهو مطبوع في كتاب على حدته .  
ومدير السجون العام يأمر بتوقيع العقوبات التأديبية على مسجونى  
الليانات الذين يرتكبون المخالفات الشديدة المنصوص عليها في المادة ٧٥  
( مادة ٧٧ ) .

٥٢ - رقابة المفتشين - يعين وزير الداخلية بقرار منه لكل  
سجن مفتشا أو أكثر . ويجب على هؤلاء المفتشين أن يزوروا كافة أجزاء  
السجن ويسمعوا شكوى المسجونين ويراقبوا نظافة السجن وحالته الصحية  
وحالته من جهة الأمن ويتحققوا من سير تطبيق اللوائح بوجه عام بوجه  
الدقة . وكل ما يظهر من نتائج التفتيش يقدمون عنه التقرير اللازم إلى وزير  
الداخلية ( المادة ٣٩ ) .

وقد يعين بعض مفتشى وزارة الداخلية ومفتشى وزارة الصحة لتفتيش  
السجون الواقعة في الدائرة التى تخصص لكل منهم بحسب مقتضيات الأحوال  
( قرار نظارة الداخلية في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠١ ) .

٥٣ - رقابة المديرين والمحافظين ورؤساء المحاكم الابتدائية -  
المديرون والمحافظون ورؤساء المحاكم الابتدائية مباح لهم الدخول فى أى  
وقت فى السجون العمومية والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم  
( المادة ٤٠ ) .

ويأمر المديرون والمحافظون بتوقيع العقوبات التأديبية على المسجونين

الرجال الذين يرتكبون المخالفات الشديدة في السجون العمومية أو المركزية ( المادة ٧٥ ) .

٥٤ - رقابة رئيس ووكيل محكمة الاستئناف - رئيس ووكيل محكمة الاستئناف الحق في زيارة جميع السجون بدون استثناء ( المادة ٤٠ ) .

٥٥ - رقابة النائب العمومي - تنص المادة ٦٢ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ، على النائب العمومي ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التي تستعمل للحبس مع مراعاة الحدود المقررة في ذلك بالقوانين واللوائح . ويجب عليه إخبار وزير الحفانية بالأمور المخالفة التي يراها وبكافة المسائل التي يقتضيها التفتيش . .

وتنص المادة السابعة من لائحة السجون على أن النائب العمومي بماله من الحق يقتضي المادة ٦٢ من الأمر العالي الصادر بترتيب المحاكم الأهلية في ملاحظة سجلات السجن يجب عليه أن يراقب : ( أولا ) تنفيذ أوامر قاضي التحقيق والنيابة وأحكام وقرارات المحاكم الابتدائية والاستئنافية بغاية الدقة . ( ثانيا ) عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانونى . ( ثالثا ) عدم تشغيل المسجون الذى لا يكون حكمه قاضيا بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه في هذه اللائحة . ( رابعا ) الاعتناء بملاحظة أعمال دقاتر المسجونين بصورة منتظمة .

ولقائى العمومى الدخول فى كافة سجلات السجن فى أى وقت ، وله أن يسمع شكوى المسجونين ( المادة ٨ ) . وعلى مأمور السجن أن يوافى النائب العمومى بجميع ما يطلبه منه من الاستعلامات التى من اختصاصاته ( المادة ٩ ) . ولقائى العمومى أن يفحص كافة الدفاتر والأوراق القضائية التى تكون على وفق الأرائيك المصدق عليها منه ( المادة ١٠ ) . وله أن يقدم لوزير الحفانية طلب المفرد عن العقوبة أو تخفيفها عن المسجونين

الذين يتحقق له إستحقاق شمولهم بمراحم حضرة صاحب الجلالة الملك نظراً لأحوال خصوصية ( المادة ١١ ) .

وقد تضمنت التعليقات العامة الصادرة للتيابات الأهلية بيان الواجبات المفروضة على أعضاء النيابة فيما يتعلق بمراقبة السجون والتفتيش عليها ( راجع المواد ٥٤٤ إلى ٥٧٥ من هذه التعليقات ) .

٥٦ - وجوب الحاق مصلحة السجون بوزارة العدل - من المتفق عليه أن مرحلة تنفيذ العقوبة لا يجوز فصلها فصلاً تاماً عن مرحلة الحكم القاضي بتلك العقوبة ؛ وأنه لما كان الحكم القاضي بعقوبة يستمد قيمته من الكيفية التي ينفذ بها ، وجب أن تتولى السلطة القضائية مراقبة تنفيذه . والقانون في كثير من نصوصه يشير إلى اتصال المصالح التي تقوم على تنفيذ الأحكام بإدارة العدل . فقانون تحقيق الجنايات يقضى بأن تنفيذ العقوبة يكون بمقتضى أمر يصدر من النيابة ( انظر باب التنفيذ المواد ٢٥٨ إلى ٢٧٥ ت ج ) . ولائحة ترتيب المحاكم توجب على النائب العمومي ملاحظة وتفتيش السجون ، والمرسوم المشتعل على لائحة السجون يكلفه بأن يراقب تنفيذ أوامر قاضي التحقيق والنيابة وأحكام المحاكم وقراراتها وأن يلاحظ عدم حبس أى شخص بالسجن بدون وجه قانوني وعدم تشغيل المسجون الذي لا يكون حكمه قاضياً بتشغيله فيما عدا المنصوص عنه في هذا المرسوم ( المادة ٧ ) ، ويغول النائب العمومي ورؤساء المحاكم حق الدخول في السجون ( المادتين ٨ و ٤ ) ؛ بما يؤخذ منه أن القانون يدعو رجال السلطة القضائية للقيام في السجون بعمل تقضى به مصالح الحرية الشخصية التي عهد إليهم برعايتها . ولكن لما كان من الممكن أن يكونوا على خلاف مع رجال مصلحة السجون ، وجب أن تكون هناك سلطة عليا مشتركة توفق بينهم وتوحد جهودهم وإلا انساق رجال القضاء إلى عدم مباشرة السلطة التي خولهم إياها القانون مخافة

أن يتجاوزوا حدود اختصاصهم، وإلى عدم الاهتمام بتنفيذ العقوبات التي يحكمون بها حتى لا يتهموا بأنهم يتدخلون في إدارة السجن. وهذا هو الواقع في النظام القائم إذ يعتبر القضاة أنفسهم أجانب عن أماكن السجون حتى صارت زيارتهم لها متباعدة وأصبح اهتمامهم بأمر المسجونين يقل شيئاً فشيئاً.

وقد أضحت مشكلة انتقال مصلحة السجون إلى وزارة العدل من المسائل التي لا خلاف عليها بين المشتغلين بالمسائل الجنائية (أنظر جرو ن ٢٠٣٠ وفيال طبة رابعة ن ٥٠٦ ومايول مصلحة السجون في علاقتها باللغة القضائية والمالبا بوزارة العدل). وقد قرر الاتحاد الدولي لقانون العقوبات في المادة الرابعة من قانونه ما يأتي: «بما أن المحاكم الجنائية ومصلحة السجون يعملان لفرض واحد، وأن الحكم يستمد قيمته من طريقة تنفيذه، فالفصل بين وظيفة العقاب ووظيفة السجن المقررة في قانوننا الحاضر هو أمر ضار وغير منطقي». (أنظر مجلة الاتحاد الدولي سنة ١٨٨٣ ص ٤ - وأنظر أيضاً مجلة جمعية السجون سنة ١٨٨٣ ص ٤٨٤).

وقد تحقق الحاق مصلحة السجون بوزارة العدل في فرنسا بالمراسم الصادرة في ١٣ مارس سنة ١٩١١. ولكن لم يطرأ بعد ذلك شيء من التغيير لافي إدارة المصلحة نفسها ولا في ترتيب فروعها.

٥٧ - الرقابة الطبية على المسجونين - يعين وزير الداخلية بناء على طلب مدير مصلحة السجون العام لكل ليان وكل سجن عمومي طبيباً يناط به الأعمال الطبية (المادة ٢٦ من لائحة السجون).

ويجوز تعيين طبيب للسجن المركزي. وفي حالة عدم تعيين طبيب يكلف مفتش صحة المركز بأداء أعمال وظيفة طبيب السجن (المادة ٢٧).

٥٨ - وقد بينت واجبات طبيب السجن في المواد ٢٨ الى ٣٨ من المرسوم المشتمل على لائحة السجون.

ونص في المادة ٣٣ على أنه « إذا رأى الطبيب أنه يخشى على صحة أى مسجون بسبب مدة تشغيله أو بسبب تشغيله في نوع مخصوص من الشغل فيجب أن يعطى للأمور التعليقات اللازمة ليسير على مقتضاها » .

ونص في المادة ٣٤ على أنه « إذا كان المسجون مصاباً بمخل في قواه العقلية أو بمرض ينذر بموته أو كانت حالة أشغال السجن أو نظاماته تقضى بالخطر على حياته أو كان المسجون بأحد الليانات غير قادر بسبب عاهة مستديمة على أداء أى عمل من الاعمال المخصصة للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فعلى الطبيب أن يرفع تقريراً إلى المفتش العمومى موضحاً به تفصيلات الحالة . وبناء على هذا التقرير يدين كل من ناظرى الداخلية والحفانية طبيباً للكشف على المسجون ، ومتى وافق هذان الطبيبان على رأى طبيب السجن يصدر ناظر الداخلية التعليقات التى تستدعيها الحالة ، ويجوز له بالاتفاق مع ناظر الحفانية أن يأمر بإرسال المسجون المصاب بمخل في قواه العقلية إلى مستشفى المجازيب أو ينقل المسجون المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذى أصبح غير قادر على الشغل إلى سجن عمومى أو بالإفراج عن المسجون المصاب بمرض ينذر الموت .

وعند الاقتضاء يجوز له إلغاء أمر الإفراج المنصوص عنه بمقتضى هذه المادة في أى وقت شاء لغاية تاريخ انقضاء العقوبة » .

## الفصل الخامس

### في الجرائم التي يحاكم عليها المسجون أمام القضاء

٥٩ - تحقيق الحوادث الجنائية التي تقع من المسجونين -  
يجب على مأمور السجن إبلاغ النيابة في الحال عن كل وفاة وكل هرب يحصل بالسجن وعن كل أمر جنائي يقع من المسجونين أو عليهم ، وكذا إذا وقع من المسجونين أو عليهم جنحة وكان ذلك لا يعاقب عليه بمقتضى النصوص المدونة بالفصل الثاني عشر من لائحة السجون الخاص بتأديب المسجونين أو كان العقاب المقرر بمقتضى هذه النصوص يظهر أنه غير كاف ، ويجوز للنيابة أن تنتدب المأمور أو وكيله لعمل التحقيق اللازم .

ويكون للتدب في هذه الحالة ما لرجال النيطية القضائية من السلطة

( المادة ٣٣ من لائحة السجون ) .

وقد جاء في تعليمات النيابة بخصوص لائحة السجون أن الحق المخول للنيابة العمومية بمقتضى المادة ٣٣ من لائحة السجون الذي يجيز للنيابة انتداب مأموري السجون أو وكلائهم لعمل التحقيق عن الحوادث التي قضت تلك المادة بتبليغها إليها هو حق اختياري ، فيجوز للنيابة أن تنتدب مأموري السجون لعمل التحقيق في الأحوال القليلة الأهمية ما لم تكن الشكوى في أحد مستندى السجن فإن القاعدة في مثل هذه الحالة أن تباشر النيابة بتحقيق هذه الشكاوى بنفسها إلا إذا كانت من عدم الأهمية بحيث أنه لا يرى ضرر في تكليف المأمور بتحقيقها . ولا يصح في أية حال أن يتولى البوليس تحقيقها . ( المادة ٥٥٢ من التعليمات العامة للنيابات الأهلية ) .

وأن المادة ٣٣ المذكورة قضت بوجوب تبليغ النيابة العمومية بحوادث

هرب المسجونين وشروعهم في ذلك ، ولما كانت هذه الحوادث يجوز أن يقع بسببها جنحة أو جناية في بعض الأحوال من الأشخاص المكلفين بالمحافظة على المسجون الذي هرب ، فلذلك يجب على النيابة أن تحقق بنفسها هذه الحوادث ، فإذا ثبتت إدانة هؤلاء الأشخاص تكون معاملتهم بمقتضى القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ ( المادة ٥٥٥ من التعليمات العامة للنيابات ) .

٦٠ - إدخال الأشياء الممنوعة - تنص المادة ٩٠ من لائحة السجون المعدلة بالقانون رقم ٢٦ سنة ١٩١٣ على ما يأتي : « كل شخص ثبتت إدانته أمام المحاكم بأنه أدخل أو حاول أن يدخل في السجن خلافاً للوائح شيئاً ما من الأشياء ، سواء كان باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران أو بإمراره من النافذات يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر أو برامة لا تزيد عن خمسمائة قرش أو باحدى هاتين العقوبتين فقط . ويعاقب قضائياً بهذه العقوبات كل من أدخل إلى السجن أو أخرج منه خفية خطابات للمسجونين » .

وتنص المادة ٩١ من اللائحة نفسها على أنه « يجب أن يعلق نص المادة السابقة بمحل ظاهر على الباب الخارجى بكل سجن » .

٦١ - والمادة ٩٠ من لائحة السجون لا تنطبق إلا على الأشخاص غير المسجونين الذين يدخلون في السجن شيئاً من الأشياء خلافاً للوائح . أما المسجون الذي يوجد في حيازته مثل هذا الشيء فلا يعاقب بمقتضى هذه المادة وإنما يعاقب تأديباً طبقاً للسادتين ٧٣ و ٧٤ من تلك اللائحة ( بنى سوف الاجلالية ٢٦ ابريل سنة ١٩٢٠ مع ٢٢ عند ٥٧ ولجنة الرقابة رقم ٢١ سنة ١٩٠٨ ) .

٦٢ - والأشياء الممنوعة إدخالها في السجن هي التي تحرم القوائم وجودها مع المسجونين كالنقود والحلى والمجوهرات والدخان والحشيش

والمشروبات الروحية والمأكولات والأسلحة والكتب والجرائد والجملة كل ما عدا الملابس المصرح بها للسجونيين ( أنظر المادة ١٩٥ من النظام الداخلي للسجونيين ) .  
وقد نصت المادة ٩٠ أيضا على الخطابات وحرمت ادخالها إلى السجن أو إخراجها منه خفية .

٦٣ - لا تعاقب المادة ٩٠ من لائحة السجون إلا على إدخال شيء من الأشياء الممنوعة أو محاولة إدخاله في السجن . ولم تنص اللائحة على عقاب من يقدم شيئا إلى مسجون في الطريق وخارج السجن . ومن ثم فلا عقاب على من أعطى تبعا لمسجون وهو خارج السجن ( أسبوط الجزية ١٠ سبتمبر ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ٦٦ ) .

٦٤ - وتعاقب هذه المادة على إدخال شيء من الأشياء الممنوعة أو محاولة إدخاله في السجن أيا كانت الطريقة التي اتخذت في ذلك . أما عبارة « سواء كان باخفائه أو بالقائه من فوق الجدران أو بأمراره من المنافذ » فقد وردت على سبيل المثال لا على سبيل الحصر ( نفس ٧ مارس سنة ١٩٠٣ مج ٥ عدد ١٢ ) .

٦٥ - والجريمة المنصوص عليها في المادة ٩٠ من لائحة السجون هي من الجنح القصدية التي يجب أن ترتكب بقصد جنائي . والقصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق متى أقدم الجنائي على إدخال شيء ممنوع في السجن أو حاول إدخاله فيه خفية بقصد توصيله إلى مسجون . فإذا دخل زائر في السجن ومعه شيء تحرم اللوائح على المسجونين حيازته كدخان أو نقود لا يقصد توصيله إلى مسجون بل لاستعماله الخاص مثلا فلا تنطبق عليه مقتضى المادة ٩٠ من لائحة السجون .



## الفصل السادس

### في قبول المسجونين بالسجن والافراج عنهم

٦٦ - قبول المسجونين بالسجن لا يجوز قبول أى شخص بالسجن أو حبسه بدون أمر بالكتابة صادر من جهة الاختصاص حسب الأصول المنصوص عنها بالقانون .

ويجب على مأمور السجن أن يوقع بالاستلام على أصل الأمر الذى أدخل المسجون بمقتضاه فى السجن ثم يبيده للحضر أو لمن أحضر المسجون .  
وقسم نسخة من هذا الأصل للأمر ليحفظها بالسجن .

ويجب تسجيل ملخص هذا الأمر بحضور المحضر أو من أحضر المسجون ثم يضع عليه إمضاءه ( المواد ٤١ و ٤٢ و ٤٣ من لائحة المسجون ) .

٦٧ - والمرأة التى معها أطفال فى السن الأول من الطفولة حال دخولها السجن أو التى تضع حملها وهى مسجونة يجوز إبقاء أطفالها معها حتى يكمل لهم سنتان ، وعندئذ يسلمون إلى والدهم أو أقرب أقاربهم . وإن لم يكن للأطفال لا أب ولا أقارب فيتخذ المدير أو المحافظ ما يلزم من الاجراءات نحو صياتهم خارج السجن ( المادة ٥٠ ) .

٦٨ - يجب تفتيش كل مسجون عند دخوله السجن ، وكل ما يوجد من المنوعات أو المبالغ أو الأشياء ذات القيمة يؤخذ منه - ويدفع من هذه المبالغ والأشياء ما هو مستحق للحكومة على المسجون من المصاريف القضائية وسواها بمقتضى الحكم الصادر عليه . وإذا بقى شئ منها يسلم لقيم عليه ، وإن لم يكن له قيم يسلم للوكيل الذى يختاره لذلك ( المادة ٥٥ ) .  
والأشياء التى يخفيها المسجون أو يتمتع عن تسليمها للأمر أو يجتهد

في وصولها إليه بالسجن خفية يجوز مصادرتها لجهة الحكومة ( المادة ٤٦ ) .

٦٩ - الملابس التي تكون مع المحكوم عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس أكثر من ستة يجوز مصادرتها أو إعدامها ، كما يجوز مصادرة أو إعدام ملابس كل مسجون يرى أنها مضرّة بالصحة العمومية في داخل السجن ( المادة ٤٧ ) .

أما المحبوسون احتياطياً فيترك لهم ملابسهم الخصوصية ما لم يستصوب خلاف ذلك نظراً للاحتياجات الصحية أو دواعي أحوال النظافة ( المادة ٤٨ ) .

٧٠ - يجب على طبيب السجن أن يكشف على كل مسجون عند دخوله السجن لمعرفة حالة صحته وبعين نوع الشغل الذي يستطيع المسجون أدائه قبل أن يباشره ( المادة ٢٩ ) .

٧١ - الإفراج عن المسجونين - الإفراج عن المسجون يجب أن يكون في وقت الظهيرة من اليوم الذي تنتهي فيه مدة عقوبته ( المادة ٩٢ ) . وإذا لم يكن المسجون موضوعاً تحت مراقبة البوليس يجوز للبأمور أن يعطيه استمارة نقل أو مبلغاً كافياً يمكنه من العودة لبلده أو الذهاب إلى المحل الذي يريد أن يقيم فيه ( المادة ٩٤ ) . وإذا تلفت ملابس المسجون ولم يكن في قدرته الحصول على غيرها فتمطى له ملابس ( المادة ٩٥ ) .

٧٢ - أما إذا كان المسجون عليه مراقبة بوليس فيجب إحالته إلى سلطة البوليس في الجهة التي كان معتقلاً فيها طبقاً للوائح الخاصة بالمراقبة ( المادة ٩٣ من لائحة المسجون والمادة ١٢ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ) .

٧٣ - الإفراج الشرطي ، - قد تكلمنا تحت كلمة ( عقوبة ) عن

الافراج الشرطى كأحد النظم الأساسية المكتملة لنظام السجن . وقد نص على هذا الافراج بالمواد ٩٦ إلى ١٠٣ من لائحة السجن ، ووضع المقتضى العمومى لمصلحة السجن التعليلات التى يجب اتباعها فى هذا الافراج بالمواد ١٣٢ إلى ١٤٥ من النظام الداخلى للسجون .

٧٤ - ولا يجوز الافراج عن المسجون تحت شرط إلا إذا أوفى ثلاثة أرباع مدة عقوبته . والذى تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الافراج عنه بعد مضي تسعة أشهر منها . وأما المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فيجوز الافراج عنه تحت شرط متى مضي عليه عشرون سنة على الأقل ( المادة ٩٦ من لائحة السجن ) .

وإذا كان المسجون محكوماً عليه بمدة عقوبات بدنية لجرائم ارتكبها قبل وجوده فى السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدده . أما إذا حكم عليه بعقوبة بدنية إضافية بسبب ما ارتكبه أثناء وجوده فى السجن فيعامل بنص المادة السابقة على مجموع مدده الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة الإضافية بما فى ذلك مدة هذه العقوبة الإضافية ( المادة ٩٧ ) .

ولا يمنح الافراج تحت شرط إلا لمن يؤهل لذلك حسن سيره فى مدة سجنه ، ما دام لا يترتب على الافراج إخلال بالأمن العام ( المادة ٩٨ )

٧٥ - وللافراج الشرطى مواعيد وإجراءات يبينها النظام الداخلى وهو كما يأتى :

( أولاً ) يفرج تحت شرط عن يستحقون ذلك فى عيد الميلاد الملكى وفى عيد الفطر وفى عيد الأضحى وفى عيد الجلوس الملكى .

( ثانياً ) يشمل هذا الافراج فى كل من الأعياد الأربعة من تكون مدد عقوباتهم سنة فأكثر .

( ثالثاً ) فى أول يناير وأول شعبان و ١٠ شوال وأول إبريل من كل سنة

تقدم اللجانات والسجون طلبات الافراج تحت شرط ( أورنيك سجون  
نمرة ١٣ ) عن المذنبين والمسجونين الذين يوفون ثلاثة أرباع مدد عقوباتهم  
لغاية ١٠ فبراير وآخر شهر رمضان ٩٥ ذى الحجة وه مايو ، وتصحب هذه  
الطلبات بكشوف الاحوال ( أورنيك سجون نمرة ٧ ) وأوراق الفيش ،  
وعند اعتماد الافراج يفرج عن المسجونين فى اليوم السابق ليوم الاربعة  
الاعياد السابق ذكرها .

( رابعا ) يصير عرض المذنبين والمسجونين المذكورين بأوراقهم على  
مفتش الفرق ليبدوا رأيهم على الأورنيك نمرة ١٣ بالخانة المعدة لذلك قبل  
تقديمه للمصلحة ، ويستثنى من ذلك ليمان طره حيث يبدى مدير الليمان رأيه  
على الأورنيك المذكور بخانة مفتش السجن ( المادة ١٣٣ من النظام  
الداخلى للسجون ) .

والافراج تحت شرط يصدر به أمر من وزير الداخلية بناء على طلب  
مدير السجون العام ( المادة ٩٨ من لائحة السجون ) .

٧٦ - وقد بينا فى باب العقوبة شروط الافراج الشرطى ، وحالة  
المفرج عنه تحت شرط ، وأنه يجب وضعه تحت مراقبة البوليس مدة توازى  
المدة الباقية من سجنه ، ويجوز إلغاء الافراج فى مدة المراقبة ، ويجوز الافراج  
تحت شرط مدة أخرى عن المسجون الذى ألتى أمر الافراج عنه .

# في السرقة

Du vol

للواء ٣١١ إلى ٣٢١ ع ( تقابل للواء ٣٧٩ إلى ٣٩٨ ع ف )

ملخص

عمومات ! بل :

الفصل الأول — في أركان الجريمة :

الركن الأول : الاختلاس . تعريف الاختلاس ٦ إلى ٨ — نظرية جارسون في الاختلاس  
٩ إلى ١١ — الأعمال التي يتم بها الاختلاس ١٢ — حبس الشيء أو التصرف فيه من  
حائزه لا يعد اختلاسا ١٣ إلى ١٨ — لا يتم الاختلاس إلا بنقل الشيء من حيازته إلى  
عليه إلى حيازة الجاني ١٩ و ٢٠ — وبشرط أن يكون ذلك على غير رضا المهي عليه ٢١  
— حيازة الشيء للمسروق لا تعتبر في ذاتها دليلا على السرقة ٢٢ — التسليم مانع من  
الاختلاس ٢٣ إلى ٣٠ — حالة وجود الشيء المختلس في حوزة مطلق ٣١ إلى ٣٦ — التسليم  
الحاصل عن خطأ ٣٧ إلى ٤١ — التسليم الحاصل عن غش ٤٢ إلى ٤٦ — التسليم  
الاضطراري أو تسليم مجرد الحيازة الساذجة ٤٧ إلى ٥١ — تطبيقات على التسليم  
الاضطراري : (١) حالة ما إذا كان الفرض من التسليم يمكن التسليم من الاطلاع  
على الشيء ونقصه ٥٢ إلى ٥٤ — (٢) السرقة في البيوع التي تحصل بالنقد ٥٥  
إلى ٥٩ — (٣) السرقة في الصارفة أو للمفاتيح ٦٠ إلى ٦٤ — (٤) السرقة  
التي تقع من الخدم أو العمال أو التزلاء ٦٥ إلى ٦٨ — (٥) السرقة التي تقع من  
المختطفين بنقل الأشياء ٦٩ — (٦) التسليم الصادر عن غير شعور أو اختيار  
٧٠ إلى ٧٢

الركن الثاني : شيء منقول ٧٣ إلى ٧٤

الركن الثالث : ملك الغير . شرط كون الشيء المختلس ملكا للغير ٨٣ — النتائج التي  
تنترج عن هذا الشرط ٨٤ — النتيجة الأولى : يجب أن يكون الشيء المختلس مما  
يمكن تملكه ٨٥ إلى ٨٧ — النتيجة الثانية : يجب أن يكون الشيء المختلس مملوكا  
ضلا لشخص ما ٨٨ و ٨٩ — (١) الأشياء المباحة ٩٠ إلى ٩٨ — (٢) الأشياء  
التروكة ٩٩ إلى ١٠١ — (٣) الأشياء الضائعة ١٠٢ إلى ١١٣ — (٤) الكنز  
المدفون ١١٤ — النتيجة الثالثة : يجب أن يكون الشيء المختلس ملكا للغير مخطئه  
١١٥ إلى ١٣٥ .

الركن الرابع : القصد الجنائي ١٣٦ إلى ١٦٣  
 الفصل الثاني — في البرعة التامة والمصروع . البرعة التامة ١٦٤ إلى ١٦٦ — المصروع  
 في السرقة ١٦٧ إلى ١٧٧  
 الفصل الثالث — في حالة الإعفاء انصوص عليها في المادة ٣١٢ ع . نص المادة ٣١٢ ع  
 ١٧٨ — أصل هذا النص ١٧٩ — حكته ١٨٠ — الإعفاء في القوانين الأجنبية  
 ١٨١ — وصف الإعفاء من الوجهة القانونية ١٨٢ — الجرائم التي يطبق فيها حكم  
 الإعفاء ١٨٣ إلى ١٩٦ — الأشخاص الذين ينطبق عليهم الإعفاء ١٩٧ إلى ١٩٩ —  
 أحوال الاشتراك ٢٠٠ إلى ٢٠٢

الفصل الرابع — في أنواع السرقات ٢٠٣  
 الفرع الأول — في السرقات المصدرة من المنبع  
 للبحث الأول — السرقة البسيطة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ ع ٢٠٤  
 للبحث الثاني — للسرقات المنصوص عليها في المادة ٣١٢ ع . تشديد العقاب على  
 السرقات المذكورة ٢٠٥ و ٢٠٦ — أنواع الظروف المشددة المنصوص عليها  
 في المادة ٣١٧ ع ٢٠٧  
 النوع الأول من الظروف المشددة : المكان ٢٠٨ — المكان المكون ٢٠٩  
 إلى ٢١٥ — المكان المد لـ ٢١٦ و ٢١٧ — الممتلكات ٢١٨ —  
 المحلات المخصصة للعبادة ٢١٩ إلى ٢٢١ — المكان المسور ٢٢٢ إلى ٢٢٥  
 النوع الثاني من الظروف المشددة : الزمان . ظرف الليل ٢٢٦ و ٢٢٧  
 النوع الثالث من الظروف المشددة : تعدد المرتكبين ٢٢٨ إلى ٢٣١  
 النوع الرابع من الظروف المشددة : الوسائل . الكسر والتسور واستعمال  
 المفاتيح المصطنعة ٢٣٢ و ٢٣٣ — الكسر ٢٣٤ إلى ٢٤٢ — التسور  
 ٢٤٣ — شروطه ٢٤٤ — المخول في مكان مسور ٢٤٥ و ٢٤٦ —  
 استعمال طريقة غير عادية في المخول ٢٤٧ إلى ٢٥٣ — استعمال  
 المفاتيح المصطنعة ٢٥٤ إلى ٢٦٠ — كسر الأخام ٢٦١ — حل اللصاح  
 ٢٦٢ إلى ٢٦٢

النوع الخامس من الظروف المشددة : صفة الجاني . السرقات التي تقع من  
 المخدم والتي تقع من المستخدمين أو الصغار أو الصبيان ٢٦١ إلى ٢٦٣ —  
 السرقات التي تقع من المخدم بالأجرة ٢٦٤ إلى ٢٨٠ — السرقات التي  
 تقع من المستخدمين والصغار والصبيان ٢٨١ إلى ٢٨٥ — مبادئ مشتركة  
 بين المخدم والصغار ٢٨٦ و ٢٨٧ — السرقات التي تقع من مخدمي القفل  
 ٢٨٨ إلى ٢٩٦

ملاحظة عامة على الظروف المشددة الواردة في المادة ٣١٧ ع ٢٩٧  
 للبحث الثالث — في الحالة المخففة المنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع ٢٩٨ إلى ٣٠١

البحث الرابع — في عتاب السرفات للصعوده من الجنب . عتاب السرقه البيب  
٣٠٣ — عتاب السرقه القتره بطرف مشد ٣٠٣ — عتاب السرقه الخنقه  
٣٠٤ — عتاب المروع ٣٠٥ — العتاب في حلقه المود للتصوم عليه في  
المادة ٣٠٦ ع ٣٠٦ — مراة البولس ٣٠٧ و ٣٠٨ — العتاب في حلقه  
المود للتصوم عله في المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ ع ٣٠٩ الى ٣١١

الفرع الثاني — في السرفات للصعوده من الجنبات ٣١٢ و ٣١٣

البحث الأول — في السرقه باكره . نص المادة ٣١٤ ع ٣١٤ — موميات  
٣١٥ الى ٣١٧ — تعريف الاكره ٣١٨ — وجوب وقوعه على الأشخاص  
٣١٩ و ٣٢٠ — الاكره للسدي والاكره الأدبي ٣٢١ الى ٣٢٧ — من  
يجب وقوع الاكره لاعتباره ظرفاً مشدداً لسرقه ٣٢٨ الى ٣٣٤ — يجب أن  
يكون الاكره وسيلة لتطبيق السرقه ٣٣٥ .

البحث الثاني — في السرفات التي تقع باضام ستة ظروف مشددة . نص المادة ٣٣٣ ع  
٣٣٦ — الظروف التي يشترط اجتماعها لتطبيق هذه المادة ٣٣٧ و ٣٣٨ —  
التهديد باستعمال السلاح ٣٣٩ — التعزيب بأزوا . كاذبة أو إمبراز أوامر مزودة  
٣٤٠ الى ٣٤٤

البحث الثالث — في السرفات التي ترتكب في الطرق الصومية . نص المادة ٣١٥ ع  
٣٤٥ — علة التشديد ٣٤٧ و ٣٤٨ — تعريف الطريق الصومي ٣٤٩ و ٣٥٠ —  
لا يدخل في الطرق الصومية الطرق والشوارع والميادين للوجوده بمائل للعدن  
أو الضواحي أو القرى ٣٥١ — ولا يدخل في حكمها الأتجار والقرع ٣٥٢ —  
ولا تدخل في حكمها الكسك الحديدية ٣٥٣ — لانهم طريقة لارتكاب السرقه  
٣٥٤ — تطبق المادة ٣١٥ ع سواء لارتكبت السرقه على شخص ماهر السيل  
نفسه أو على ما يتبعه من متاع منقول في الطريق العام ٣٥٥ و ٣٥٦ — هل  
تطبق المادة ٣١٥ ع على الأشخاص المكنتين بثل أمته أو بضائهم لانا سرقوا  
شيئاً منها ٣٥٧ — لا مانع من تطبيقها على من يسرق متاعاً من شخص  
يركب معه في عربة ٣٥٨ — احالة نيا بعض باقي الظروف المشددة ٣٥٩ .

البحث الرابع — في السرفات التي تحصل لـبلا من شخصين فأكثر مع حمل  
سلاح ٣٦٠ .

البحث الخامس — ملاحظة عامة على الظروف المشددة الواردة في المواد ٣١٢  
ع ٣١٦ . هي ظروف ملادة يترتب عليها تشديد العقوبة على جميع الفاعلين  
وحتى أرحا إلى المراكه ولو لم يشتركوا فيها ٣٦١ الى ٣٦٤ .

الفصل الخامس — في بيان وثائق السرقه ورقابة محكمة التقص ٣٦٥ الى ٣٨٠ .

## المراجع

جلو طبة ثالثه ج ٦ ص ١٠١ ، وجرسون ج ١ ص ١١١٠ ، وشونو وميل طبة  
سادسه ج ٥ ص ٢٧ ، وبلانش طبة ثانية ج ٥ ص ٦٢٢ ، وجرانولان ج ٢ ص ٤١٧ ،  
وأحمد بك أمين طبة ثانية ص ٦٠٧ ، وموسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ج ٤٤ ص ١٠٩٦  
وملحق دالوز ج ١٩ ص ٦٥٨ .

## عموميات

١ - تعريف السرقة - عرف الشارع المصرى السارق فى المادة  
٣١١ من قانون العقوبات بقوله : « كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره  
فهو سارق » .

وهذا التعريف منقول عن المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسى  
وترجمتها : « كل من اختلس شيئا غير مملوك له فهو سارق » .  
فالسرقة فى القانونين المصرى والفرنسى هى اختلاس شئ منقول  
مملوك للغير .

٢ - وقد كان القانون الرومانى أكثر توسعا من حيث الركن المادى  
للجريمة ، ولكنه كان أشد تضيقا من حيث قصد الجانى . فمن الناحية الأولى  
لم تكن السرقة قاصرة على اختلاس الشئ نفسه ، بل كان يجوز أن تتناول  
اختلاس منفعة الشئ . أو سلب حيازته . ولكن من الناحية الأخرى كان  
يشترط كركن أساسى للجريمة أن يكون الباعث عليها هو الكسب .

٣ - وقد اتبع الشارع الايطالى النظرية الرومانية القديمة ، فعرف  
السرقة بأنها استيلاء الجانى على منقول للغير بطريق اختلاسه من حازنه  
بقصد جر منفعته لنفسه أو لغيره ( المادة ٦٢٤ من قانون العقوبات  
الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ ) ، وعاقب على الفعل إذا وقع بقصد استمال



الشيء. استعمالاً وقتياً ورده بعد ذلك إلى صاحبه ( المادة ٢٢٦ من القانون نفسه ) . وقد جرى البحث في كثير من البلدان فيما إذا كان من المناسب الرجوع إلى العقاب على اختلاس المنفعة وذلك بالنظر إلى تقدم القوى المسطلة كالكهرباء والبخار . . الخ.

٤ — ومهما يكن من أمر هذا البحث فالسرقة في القانون الحاضر لا تكون إلا بالاختلاس وهو فعل الشخص الذي يستلب شيئاً من ماله الشرعي رغم إرادته . أما الأعمال الجنائية التي ترمي إلى تملك مال الغير وتحقق بدون فعل الاختلاس كالتى تقع بخيانة الوكالة أو الوديعة أو بالحصول على الشيء بطريق النفس أو الاحتيال فتختلف عن السرقة وتوصف على حسب الأحوال بوصف خيانة أمانة أو نصب . وهذه الأعمال تنطوي على الخداع بينما السرقة تقتضى استعمال القوة أو العنف على الشيء .

## الفصل الأول

### في أركان الجريمة

٥ — يبين من التعريف السابق أن أركان السرقة أربعة وهي :  
( ١ ) اختلاس ، ( ٢ ) شيء منقول ، ( ٣ ) مملوك للغير ، ( ٤ ) بقصد جنائى  
( أحمد بك أمين ص ٦٠٨ ، وقارن جارسون ملعة ٣٧٩ ن ١ وجرود ٢٣٧٢ وشوفو وميل ١٨٨٤ ) .

### الركن الأول : الاختلاس (soustraction)

٦ — تعريف الاختلاس — قد عرف الشراح الاختلاس بأنه نقل الشيء من حيازة المجنى عليه وهو الحائز الشرعى له إلى حيازة الجاني

بغير علم المجنى عليه أو على غير رضاه (جارو ن ٢٤٧٣ وأحد بك أمين ص ١٠٠).

٧ - فلا يكفي مجرد قبض الشيء لتكوين الجريمة بل لابد من نقله ،  
فالاختلاس بالمعنى الذى أراده الشارع فى المادة ٣١١ ع إنما هو أخذ الشيء  
ونقله واستلابه من حائزه الشرعى (appréhender, déplacer, déposséder)  
(جارو ن ٢٣٧٣ وشوفو وميل ٥ ن ١٨٨٥ وبلانش ٥ ن ٤٥٩ ) .

٨ - وهذا الركن هو الذى يميز السرقة عن النصب وخيانة الأمانة .  
فالسرقة لا تقع إلا بأخذ الشيء اختلاساً رغم ارادة المجنى عليه . أما النصب  
وخيانة الأمانة فيكون التسليم فيه إلى الجلبى رضا المجنى عليه - غير أن هذا  
التسليم يكون نتيجة احتيال الجانى فى حالة النصب وتنفيذاً لعقد من عقود  
الائتمان كالوديعة والوكالة والعارية .. الخ فى حالة خيانة الأمانة .

٩ - نظرية جارسون فى الاختلاس - وللعلامة جارسون نظرية  
فى الاختلاس أسسها على نظام الحيازة فى القانون المدنى . وبناء على هذه  
النظرية عرف الاختلاس بأنه هو أخذ أو سلب الحيازة الصحيحة بركنيتها  
المادى والأدبى (corpus et animus) بغير علم المالك أو صاحب اليد السابقة  
وعلى غير رضاه ( جارسون ملعة ٣٧٩ ن ٤٧ ) .

١٠ - والحيازة على نوعين : كاملة (possession proprement dite)  
وناقصة (possession précaire) وهى غير مجرد الحيازة المادية ( simple  
détention ) .

فالحيازة الكاملة تكون لمن يضع يده على الشيء بصفة مالك . وهى تكون  
من ركنين : المادى (corpus) والأدبى (animus) . والحيازة الناقصة تكون  
لمن يضع يده على الشيء بمقتضى سند لا يخوله أى حق فى الملكية بل يشعر  
باعترافه بحق الغير فيها كالمرتهن والمستأجر والمودع لديه وغيرهم ممن يجوزون

الشيء على ذمة الغير . وهذه الحيازة تنقل إلى الحائز الركن المادى فقط ،  
ويقى للمالك الركن الأدبى . أما الحيازة المادية فلا يترتب عليها غير وضع  
الشيء بين يدى مسئله لفرض وقى ، ولا يتحول للمستلم أى حق على الشيء .  
لا لنفسه ولا للذمة غيره ، بل تكون يده على الشيء . يبدأ عارضة ، ويبقى  
للمالك الركن المادى فضلاً عن الركن الأدبى .

وبمقتضى نظرية جارسون لا يوجد الاختلاس إذا انتقلت الحيازة إلى  
المتهم سواء أكانت كاملة أو ناقصة ، ويتحقق الاختلاس إذا كانت يد المتهم  
على الشيء يبدأ عارضة .

١١ — ولشرح هذه النظرية يفرق جارسون بين حالتين : ( ١ ) حالة  
الحائز الذى يضع يده على الشيء بنفسه ، ( ٢ ) وحالة الحائز الذى يحصل على  
الشيء بالتسليم .

( الحالة الأولى ) فإذا كان الحائز قد حصل على الحيازة بنفسه كاملة بأن  
استولى على الشيء . بمقصد تملكه فان فعله هنا قد يكون مشروعاً فى بعض  
الحالات : فإذا كان الشيء مباحاً أو متروكاً أى غير مملوك لأحد فان وضع  
اليده عليه يكسب الملكية ( المادة ٥٦ مدنى ) . وإذا كان الشيء مملوكاً للغير فلا  
سرقة إذا كان واضح اليده حسن النية أى إذا كان يعتقد خطأ أنه المالك  
الحقيقى ، لأنه فى هذه الحالة وإن وجد الاختلاس إلا أنه اختلاس خال  
من النش ( جارسون ن ٤٨ ) . وعلى العكس من ذلك يمدعحتلاً من يضع يده  
بسوء نية على شيء منقول مملوك للغير ، فانه بذلك يصبح حائزاً بالمعنى القانونى  
لأنه يضم إلى الفعل المادى ( le corpus ) قصد تملك الشيء ( l' animus  
domini ) ( جارسون ن ٤٨ و ٤٩ ) .

( الحالة الثانية ) أما إذا كان الشيء قد سلم إلى الحائز ، فيلاحظ أولاً أن  
هذا التسليم يحدث آثاره متى كان المسلم قد قبل أن يتخلى عن الحيازة وكان

المسلم قد أراد أن يتلقاها . ويلاحظ أيضاً أن الخطأ في الباعث على التسليم لا يمنع من أن أحد الطرفين قد قبل أن يستلم ما قبل الثاني أن يأخذ ، وأنه لا شيء يمنع التسليم من إحداث آثاره سوى فقدان الرضى أو الإكراه .

ومتى تقرر هذا وجب التمييز بين ما إذا كان المستلم حسن النية أو سيئها . فإذا كان حسن النية فإنه لا يرتكب جريمة ما سواء أكان المسلم مالكا أو حائزا حيازة ناقصة أو مجرد حيازة مادية ، ولا يعاقب حتى ولو زال حسن نية بعد التسليم واحتفظ بالشيء الذى استلمه .

وأما إذا كان المستلم سيئ النية فما دام لم يقتصب الحيازة فلا يعد مرتكباً للجريمة سرقة ، لأن التسليم ينفي الاختلاس . ولكن ليس معنى هذا أنه يفلت دائماً من العقاب بل يمكن عقابه بمادة النصب إذا كان قد حصل على الشيء بطرق احتيالية أو بمادة خيانة الأمانة إذا كان قد استلم الشيء بمقتضى عقد من العقود الواردة في المادة ٣٤١ أو بمادة الاختفاء إذا كان قد استلم شيئاً مسروقاً مع علمه بسرقة .

على أنه يجب الاحتراز من الخلط بين حالة الشخص الذى حصل على الحيازة بالتسليم وهى الحالة المشار إليها فيما تقدم وحالة الشخص الذى لا تكون يده على الشيء إلا عارضة (simple détenteur) ، فهذا الشخص الأخير ليس له لا الحيازة المدنية الكاملة ولا الحيازة الناقصة ، إذ أنه ولو أن المالك قد وضع الشيء مادياً بين يديه إلا أنه لم يسلمه إليه لأنه لم يرد أن يتخل عن الركن الأدبي للحيازة بل ولا عن الركن المادى ، فإذا ما استولى ذلك الشخص ذو اليد العارضة على الشيء فإنه إنما يحتل حيازة لم تنتقل إليه وبالتالي يرتكب جريمة السرقة ( جرسون مادة ٣٧٩ ن ٥٠ - ٥٤ ) .

وقد كان لهذه النظرية أثر واضح في تطور القضاء الفرنسى والقضاء المصرى لأسباب من حيث صياغة الأحكام . وسنبين ذلك فيما بعد .

١٢ - الأعمال التي يتم بها الاختلاس - يتم الاختلاس بأخذ الشيء ونقله من حيازة المجنى عليه إلى حيازة الجاني أو على حد تعبير جارسون بأخذ أو سلب الحيازة.

١٣ - حبس الشيء أو التصرف فيه من حائزه لا يعد اختلاساً - يترتب على ذلك أنه لا يتصور الاختلاس مع وجود الشيء في حيازة المتهم من بادئ الأمر . فإذا كان الشيء بين يدي المتهم ابتداءً فحبسه وأبى أن يرده إلى مالكه الحقيقي أو تصرف فيه إضراراً بذلك المالك فلا يعد مختلساً ولا يكون فعله هذا سرقة (أحد بك أمين مر ٦٠٨ وجارسون ن ٥٥) .

١٤ - فن كان تحت يده متاع ثم حكم بملكية هذا المتاع إلى شخص آخر فأبى المحكوم عليه تسليمه إلى المالك أو تصرف فيه بعد الحكم فلا يعد سارقاً (مضى فرنسي ٣ مايو سنة ١٩٠٢ البندك ١٩٠٤ - ١ - ٢٩٧) .

١٥ - كذلك البائع إذا حجز المبيع ورفض تسليمه للمشتري بعد أن قبض الثمن مدعياً أنه لم يقبضه ، لا يعد سارقاً للبيع ما دام أنه لم يكن قد سلمه للمشتري بل أبقاه في حيازته . ولا يعد سارقاً للثمن لأنه قد تسلم هذا الثمن من المشتري (محكمة بواتيه ٨ أغسطس سنة ١٨٦٧ البندك ١٨٦٨ - ١ - ٢٢٥ ومضى فرنسي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٠ البندك ١٨٥٢ - ١ - ٧٦) .

١٦ - أما إذا تصرف البائع في المبيع المعين بذاته أو في بعضه قبل تسليمه إلى المشتري فانه يعاقب بالمادة ٣٣٦ ع لأنه تصرف في شيء ليس بمملوك له ولا له حق التصرف فيه (أحد بك أمين مر ٦٠٩) .

ويجوز أيضاً اعتباره مبدداً ومعاقبته بالمادة ٣٤١ ع لأنه بعد البيع قد أصبح حائزاً للشيء على ذمة المشتري بصفته وكيلأ أو وديعاً (راجع في حيازة الأمانة في الجزء الثاني من ٣٢٨ عدد ٥٣) .

١٧ - وسنرى أن الشريك أو المالك على الشيوع يعتبر سارقاً إذا

اختلس بقصد الغش الشيء الذى ليس له عليه سوى حق ملكية شائع. غير أن الجريمة لا تكون إذا كان الشيء موجوداً من قبل في حيازته دون غيره من الشركاء. فالوارث الذى يخفى أموالاً كان قد تسلمها من المورث على سبيل الوديعة أو الذى يسقط من كشف الجرد أمتعة أو أوراقاً كان هو الحائز لها دون غيره أو الذى يختلس أمتعة كانت في حيازته وحده برضاء باقى الورثة أو بدون معارضتهم لا يرتكب أى اختلاس (راجع الأحكام للنو) عنها في جارسون مادة ٣٧٩ ن ٦٤).

١٨ — على أنه يجب الاحتراز من الخلط بين حالة الحبس بقصد الغش التى تكلمنا عنها فيما تقدم وحالة أخرى قريبة منها ولكنها تختلف عنها اختلافاً تاماً من الوجهة القانونية، وهى حصة الحائز الذى بعد أن فقد الحيازة أو تخلى عنها يسترد الشيء خلسة بعد ذلك مباشرة. ففى هذه الحالة لا يستمر الجانى في حيازته السابقة بل ينتصب حيازة جديدة وبذلك يرتكب اختلاساً بالمعنى القانونى.

فالبائع الذى يضع البضاعة التى يبيعها تحت تصرف المشتري ثم يختلس بعضها عقب ذلك بعد سارقاً، والدائن الذى يمرر لمدينه مخالصة بالدين ويضمها بجهانبه وبعد قبض الدين مباشرة يختلس المخالصة بعد سارقاً كذلك (نفس فرنسى ٢٦ يونيو سنة ١٨٧٥ دالوز ١٨٧٧ — ١ — ٩٥).

١٩ — والنقل المتبرعنا هو الذى يخرج الشيء من حيازة المجنى عليه إلى حيازة الجانى. فلا بد لوقوع الاختلاس من فعل تعدم به حيازة المجنى عليه ويصبح به الشيء المرووق فى قبضة الجانى (أعد بك أميس ٢١٠ وقد أشار لى سيره ١٨٤٠ — ١ — ٥٥٠).

وسوفى هذا الموضوع حق من البحث عند الكلام على الجريمة التامة والشروع.

٢٠ - وكل فعل من شأنه نقل حيازة الشيء إلى الجاني يتحقق به الاختلاس . فالذي يأكل طعام غيره أو يشرب شراب غيره في المكان الذي يحمله فيه يعد محتلسا . والذي يحرض كلبه على خطف شيء من آخر يعد محتلساً والذي يحول مجرى ماله في أرض غيره إلى أرضه يعد محتلساً وهكذا ( أحمد بك أمين ص ٦١٠ ) .

٢١ - ولا يكون الفعل اختلاسا إلا إذا أخذ الجاني الشيء . واحتازه لنفسه على غير رضا المجنى عليه . على أن بعض الشراح يقول بأن الاختلاس يكون بأخذ الجاني الشيء . بغير علم المجنى عليه أو على غير رضاه ( جابرو ن ٢٢٧٣ ) ، بينما يفهم من أقوال البعض الآخر أنه يجب اجتماع الأمرين معاً أي عدم العلم وعدم الرضا ( جارسون ن ٤٧ وبلانتي ن ٤٥٩ ) ، كما يستفاد هذا من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية ( قس فرنس ١٨ نوفمبر سنة ١٨٢٧ سيرة ١٨٣٨ - ١ - ٢٦٦ ) . ولكن الأصح أنه يكفي اشتراط عدم رضا المجنى عليه فقط سواء أعلم بالسرقة أم لم يعلم ، لأن مقتضى أخذ الشيء على غير رضا المجنى عليه فالسرقة واقعة لا محالة ولو حصل ذلك بعمله وعلى مرأى منه لجواز أن يكون عاجزا عن رد السارق أو مقاومته . ولا نزاع في أن الخطف والنهب من ضروب السرقة المعاقب عليها . ولا يكفي اشتراط عدم علم المجنى عليه فقط لأن الشخص قد يؤخذ متاعه بغير علمه ولكن بموافقة ورضاه كصاحب بستان يبيع لزمانيه أن يقتطفوا ما يشاؤون من ثماره وأزهاره ، ولا يمد فعلهم هذا سرقة ولو أخفوا ما أخذوا في غيبة صاحب البستان ، وكصاحب بر يبيع للناس الاستقاء منها ولو في غيابه ( أحمد بك أمين ص ٦١٢ ) . ويضاهي من بعض أحكام محكمة النقض الفرنسية أنها ترى الاكتفاء بشرط عدم رضا المجنى عليه ( قس فرنس ٧ مارس سنة ١٨١٧ موسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٧٥٨ و ٧٠٠ نوفمبر سنة ١٨٣٥ موسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٨٢ ) .

٢٢ - ولما كان الاختلاس لا يتم إلا بأخذ الشيء ونقله من حيازة المجني عليه إلى حيازة الجاني، فإن حيازة الشيء المسروق لا تعتبر في ذاتها دليلاً على السرقة، بل يجب لعقاب الحائز بعقاب السارق أن يقوم الدليل الكافي على أنه هو الذي اختلس ذلك الشيء. أي نقله من حيازة صاحبه إلى حيازته الشخصية. وإنما يمكن أن تعتبر مجرد حيازة الشيء المسروق دليلاً على الاختفاء بشرط أن يثبت علم الحائز بالسرقة.

وعبء الإثبات واقع على أية حال على طائفة النيابة العمومية لأنها هي المطالبة بإقامة الدليل على صحة التهمة. فلا يفترض فيه أنه عالم بسرقة بل يجب عليها إقامة الدليل على هذا العلم (فان أحد بك أمين م ٦٨٥).

وقد حكم بأن حيازة الشيء المسروق مع عدم إمكان إثبات مصدره بطريقة مقبولة يمكن أن يعتبر في حد ذاته دليلاً على ارتكاب جريمة إخفاء أشياء مسروقة. ولكن لا يمكن اعتباره دليلاً على السرقة إلا إذا كان هناك وقائع أو ظروف أخرى يمكن بواسطتها إيجاد رابطة بين المتهم والسرقة (نفس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بحاملة ٢ م ٤٣٩ مج ٢٣ عدد ٧٣).

وأن حيازة الشيء المسروق مع عدم إثبات مصدره يكفي لتكوين جريمة الأشياء المسروقة لا السرقة نفسها إذا لم يقيم عليها دليل (سوهاج الجزئية ٢٩ يناير سنة ١٩٢٣ مج ٢٦ عدد ١٠).

وأنه وإن كان وجود الأشياء المسروقة بطرف شخص ما قد يستفيد منه القاضي أن لهذا الشخص يبدأ في جريمة السرقة كفاعل أو شريك إلا أن ذلك بالبداهة مشروط بقيام شيء من الأدلة أو القرائن التي تحصل هذه الاستفادة منها بحيث إن لم يوجد شيء من هذا فلا يكون مجرد ضبط الأشياء المسروقة مفيداً على الأكثر سوى جريمة الاختفاء متى استوفت شروط العلم (نفس ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ قضية رقم ٦٧ سنة ١٦ قضائية).



٢٣ - التسليم مانع من الاختلاس - من المقرر فقهاً وقضاً أن التسليم (remise) ينفي الاختلاس. وعلة ذلك أنه يشترط في الاختلاس كما تقدم أن يأخذ المتهم الشيء ويحتازه لنفسه على غير رضا المجنى عليه، والتسليم لا يتفق مع الأخذ وسلب الحيازة (جارسون ن ٨٧).

٢٤ - ومن ثم فالتسليم الذي يتفق معه الاختلاس هو التسليم الاختياري الناقل للحيازة. والحيازة كما قدمنا على نوعين: كاملة ونافسة. وحكم الاثنين واحد. ففي ترتب على التسليم نقل الحيازة كاملة أو نافسة انتهى بذلك الاختلاس وامتنع تطبيق أحكام السرقة (جارسون ن ٧٩ وأحمد بك أمين ص ٦١٣).

٢٥ - والأمراً فيما يتعلق بالحيازة الكاملة واضح. ففي انتقلت حيازة الشيء كاملة بطريق التسليم أى متى سلم الشيء إلى شخص ما ليتصرف فيه تصرف المالك فلا يمكن بحال اعتبار هذا الشخص محتالاً ولا تطبق عليه أحكام السرقة.

وفي غالب الأحيان يترتب على هذا التسليم انتقال الملكية نفسها. ويحدث هذا إذا كان ناقل الحيازة مالكا للشيء، فإن الملكية تنتقل في هذه الحالة مع الحيازة ويصبح مسلم الشيء مالكا له. ويحدث ذلك أيضاً ولو لم يكن الناقل مالكا للشيء متى كان المسلم حسن النية، إلا إذا كان الشيء مسروقاً أو ضائعاً في الأصل. ومن الواضح أنه في هذه الحالات لا يمكن اعتبار المسلم محتالاً للشيء. ولا يمكن عقابه كسارق لفقدان جميع أركان الجريمة (جارسون ن ٨٠).

٢٦ - وفي أحوال أخرى لا يترتب على التسليم انتقال الملكية، وهو ما يحدث مثلاً إذا سلم السارق الشيء إلى شخص آخر. ففي هذه الحالة لا يصبح المسلم مالكا سواء أكان حسن النية أم سيئ النية، ولكنه يحصل على الحيازة

التي يترتب عليها من وجهة القانون الجنائي استبعاد ركن الاختلاس ومن وجهة القانون المدني تخويله حق اكتساب ملكية المنقول بوضع اليد عليه مدة ثلاث سنوات إذا كان حسن النية وخمس عشرة سنة إذا كان سيئ النية . وعلى كل حال لا يمكن اعتبار المسلم محتسباً للشيء لأن التسليم مانع من ذلك . ولكن من يسلم شيئاً مسروقاً مع علمه بسرقة يعاقب لا ارتكابه جريمة اخذ أشياء مسروقة طبقاً للمادة ٣٢٢ من قانون العقوبات ( جارسون د ٨٩ ) .

٢٧ - كذلك الحكم فيما يتعلق بالحيازة الناقصة ، فإن من يسلم شيئاً لحفظه على ذمة الغير لا يمكن أن يعد محتسباً لذلك الشيء سواء أكان قائل الحيازة إليه مالكا أم غير مالك وسواء أكان المسلم حسن النية أم سيئاً . صحيح أن المالك الذي يسلم مناعه إلى شخص آخر بمقتضى عقد يلتزم فيه هذا الأخير برده يبقى مع ذلك حائزاً إلا أنه من جهة أخرى لا يعتبر المسلم في هذه الحالة مجرد صاحب يد عارضية بل يعد حائزاً للشيء على ذمة المالك ، فقد انتقل إليه الركن المادي ( le corpus ) وأصبح الشيء بين يديه بمقتضى سند يخوله حق حفظه إلى يوم الرد ، فلديه الركن الأدبي ( l'aninus ) الذي يقتضيه سنده . وهذه الحيازة الناقصة تتعارض مع الاختلاس ( جارسون د ٨٩ ) .

٢٨ - فإذا أدخل الأمين بشروط السند الذي يحيط به الحيازة الناقصة وتصرف في الشيء كأنه مالك فانه قد يعد مبدداً ولكنه لا يعد سارقاً لأنه لم يستل الحيازة على غير رضا المالك وإنما غير حيازته الناقصة إلى حيازة كاملة ، وفوق بين استلاب الحيازة وتغييرها . وهذا التغيير في الحيازة لا يمكن أن يعد سرقة ولو وقع بطريق النسيب بل يمكن أن يكون جريمة خيانة الأمانة إذا كان الشيء قد سلم تنفيذاً لعقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٢٤١ ع فإذا أنكر المستلم العارية أو يعد الوكيل الشيء المسلم إليه

على سبيل الوكالة أو المستأجر الشيء الذي سلم اليه على سبيل الاجارة فلا تطبق عليهم أحكام السرقة بل تطبق أحكام خيانة الأمانة (جرسون ٨٧ - ١١).

٢٩ - أما إذا سلم الشيء إلى شخص تنفيذاً لعقد غير العقود الواردة على سبيل المحصر في المادة ٣٤١ ع فإن الاختلال بهذا العقد ولو بطريق الغش وتبديد الشيء الذي سلم إلى ذلك الشخص لا يكون جريمة ما . ولا يجوز إذا استبعد وصف خيانة الأمانة بسبب عدم دخول العقد الذي سلم به الشيء في البيان الوارد في المادة ٣٤١ الالتجاء إلى وصف السرقة .

٣٠ - تلك مبادئ مقطوع بصحتها ولا خلاف عليها . غير أنه قد يصعب التمييز أحياناً بين ما إذا كان الشيء قد دخل في حيازة المتهم بطريق التسليم أو بطريق الاختلاس . ويمكن تسهيل هذا الأمر بتطبيق قواعد القانون المدني .

ومن هذه القواعد أن التسليم الناقل للحيازة لا يقتضي أن ينتقل الشيء مادياً من يد المسلم إلى يد المستلم بل يكفي أن يوضع عن قصد تحت تصرف هذا الأخير ، وبعبارة أخرى يجب أن يكون المسلم قد قبل صراحة أو ضمناً أن يتخلل عن الشيء مادياً إلى المستلم بحيث يكون في استطاعة هذا الأخير أن يضع يده عليه متى شاء .

وقد حكم في فرنسا وفقاً لذلك بأنه في حالة دفع الدين تعتبر النقود أنها سلبت إلى الدائن ولو لم يقبضها بيده متى كانت وضعت على مكتب أو خزانة وجعلت بذلك تحت تصرف من استلمها ، وأنه يترتب على ذلك نتيجتان : ( الأولى ) أن المستلم لا يعد مرتكباً لجريمة سرقة إذا أخذ النقود التي سلبت اليه على هذه الصورة ولو عن خطأ ( عن فرنس ٢٢ مايو سنة ١٨٥٦ دالوز ١٨٥٦ - ١ - ١٢٣٧٢ توفير سنة ١٨٦١ دالوز ١٨٦٢ - ١ - ٥٦ ) ،

( والثانية ) وقد سبقت الإشارة إليها أن الدافع يعد مرتكباً لهذه الجريمة إذا أسرد كل أو بعض النقود التي دفعها عقب دفعه لها ( قض ١٥ يولي سنة ١٨٦٥ د لور ١٨٦٥ - ١ - ٤٥٢ ) .

وحكم أيضاً في فرنسا في قضية تحصل وقائمتها في أن شخصاً اعتاد التجول في أسواق الحبوب ، ومع أنه لم يكن في نيته أن يشتري شيئاً كان يأخذ من الأكياس المعروضة للبيع عينات يضعها في جيبيه - حكم بأن هذا الشخص لا يعد مرتكباً لجريمة سرقة لأن أصحاب الغلال ، وقد كان يأخذ تلك العينات على مرأى منهم ، أجازوا له ضمناً أن يحتازها لنفسه ( محكمة Douai ١٦ يناير سنة ١٨٣٥ موسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٩٠ ) .

٣١ - حالة وجود الشيء المختلس في حرز مغلق - وقد قامت صعوبات كبيرة في حالة ما إذا كان الشيء المختلس موضوعاً في حرز مغلق ككان مغلق أو حقيفة مقفلة بفتح . ولقد كان وجود المفتاح معتبراً دائماً كرمز للحيازة ، وطبق القانون المدني هذه الفكرة في باب البيع إذ نص بالمادة ٢٧٢ منه على أنه تسليم المنقولات يكون بالمناولة من يد إلى يد أو بتسليم مفاتيح المخازن الموضوعة فيها تلك المنقولات . غير أن هذه القاعدة يجب تفهمها على حقيقتها . فتسليم المفتاح يضع الشيء المقفل عليه مادياً تحت سلطة المستلم ولكنه لا يفيد نقل الحيازة الكاملة أو الناقصة ، وإنما يتوقف نقل هذه الحيازة على قصد المسلم ومن ثم فلعرفة ما إذا كان الشيء المقفل عليه قد سرق أم لا يجب البحث عن ذلك القصد ( جرسون ن ١٠٢ ) .

٣٢ - وتظهر إرادة المالك في التخلي عن الحيازة بصفة جلية إذا كان تسليم المفتاح تنفيذاً لعقد بيع وهو ما تنص عليه المادة ٢٧٢ مدني . ففي هذه الحالة تنتقل الحيازة إلى المستلم الذي لا يرتكب اختلاساً ما باستلامه عليها . مثال ذلك : باع أحد التجار القمح المودع في مخزنه وسلم المشتري

مفتاح المخزن ، وكان المتفق عليه فيما بينهما أن يدفع المشتري ثمن القمح قبل نقله ، فهذا المشتري لا يعد سارقاً للقمح إذا نقله إلى مخزنه وتصرف فيه قبل دفع الثمن ، بل على العكس من ذلك يعد البائع مرتكباً لجريمة السرقة إذا استولى على القمح بعد أن تحلى عن حيازته ( جارسون ن ١٠٣ ) .

٣٣ - ولكن الامر يكون بخلاف ذلك إذا لم يكن في نيّة المالك التخلّي عن حيازة الأشياء الموجودة في المكان الذي سلم مفتاحه . فيعد مرتكباً لجريمة السرقة من يستولى على شيء من المنقولات الموجودة في منزل معروض للايجار إذا كان المالك قد سلمه مفتاح المنزل ليتفرج عليه ( جارسون ن ١٠٤ ) .

٣٤ - في الصور السابق ذكرها قد فرضنا أن المفتاح الذي يقبل به على الشيء كان مسلماً من الحائز له إلى من استولى عليه بطريق النش . ولنفرض الآن عكس ذلك وأن شخصاً في حيازته حُرّز مقفل استولى على الأشياء الموجودة به بعد كسره أو فتحه بمفتاح مصطنع . اختلفت المحاكم الفرنسية في الوصف القانوني الذي يعطى لفعل ذلك الشخص . فقضى بعضها بأن الشخص الذي يؤتمن على حقبة أو خزانة مقفلة فيكسر الحقبة أو الخزانة أو يفتحها بمفتاح مصطنع ويختاس ما بها من الامتعة يعد مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة ( استئناف باريس ٤ يناير دالوز ١٨٥٠ - ٢ - ٩ - ونقض فرنس ١٦ فبراير سنة ١٨٣٨ موسوعات دالوز تحت عنوان خيانة الأمانة ن ١١٥ ) . وقضى البعض الآخر أنه يعتبر مرتكباً لجريمة السرقة ( محكمة Metz ١٤ يناير سنة ١٨٢٥ موسوعات دالوز تحت كلة سرقة ن ٥٣٩ ونقض فرنس ١٩ أبريل سنة ١٨٣٨ موسوعات دالوز تحت عنوان خيانة الأمانة ن ١١٥ و ١٦ سجبير سنة ١٨٥٦ - ١ - ٤١٧ ) .

٣٥ - والرأى المهيول عليه هو أن من يؤتمن على حُرّز مقفل كظرف

أو حقية أو خزانة فيفض الطرف أو يكسر الحقية أو الخزانة أو يفتحها  
بمفتاح مصطنع ويختلس ما بها من أمتعة يعد مرتكباً لجريمة خيانة أمانة متى  
كان الثابت من وقائع الدعوى أن التهم لم يؤمن على المظروف أو على  
مابداخل الحقية أو الخزانة من الأمتعة كما يؤمن على ذات الطرف أو الحقية  
أو الخزانة، وذلك لأن حيازة الأمتعة الموجودة داخل حرز مقفل لم تنتقل  
إلى مستلم ذلك الحرز فإن إقحاله يحول دون حصول المستلم على الركن المادى  
( corpus ) فيما يتعلق بحيازة تلك الأمتعة بما أنها ليست في متناول يده  
وهو ينشئ أيضاً الركن الادبى ( animus ) أى قصد المالك نقل الحيازة  
بدليل أنه أغلق الحرز واحتفظ بمفتاحه وبدليل أن المستلم لم يتمكن من  
الاختلاس إلا بفض الحرز أو كسره أو فتحه بمفتاح مصطنع ( جروسون  
ن ١١٥ و جارسون ٢٦٢٧ و بلاش ٢٤٤ ن ) .

لكن إذا اختلس الحرز بما فى داخله فلا نزاع فى أن فعله يعد خيانة  
أمانة لاسرقه ( جروسون ن ١١٤ ) .

٣٦ — وقد أخفقت محكمة النقض والايام المصرية بهذا الزأى فى قضية  
اتهم فيها معاون بمصلحة البريد باختلاس ورقة من قسمة الجنيه من خطاب  
مرسل بالبريد المستعجل وقضت محكمة الجنايات بادانته فى سرقه متطبقة  
على المادة ٣١٧ مع فقرات محكمة النقض والايام ه أن تسليم الطرف المغلق  
أو الحقية المقفلة — بموجب عقد من عقود الائتمان — لا يدل بذاته على أن  
المستلم قد اؤتمن حقاً على المظروف أو على مابداخل الحقية من أمتعة كما اؤتمن  
على ذات الطرف أو الحقية، لأن غلق الخطاب وما يستتبه من تحريم فتحه  
على المستلم وغلق الحقية مع الاحتفاظ بمفتاحها قد يكون المقصود به أن  
صاحب الخطاب أو الحقية لم يشأ أن يأتمن المستلم على مابداخلها وأن حصل  
يده اليه . وأنه ينبئ على ذلك أن لمحكمة الموضوع أن تعتبر اختلاس المظروف

بعد فض الطرف المسلم ثم إعادة غلقه مكوناً لجريمة سرقة إذا ما اقتضت من وقائع الدعوى وأدلتها ولاسيما واقعة تسليم الخطاب مطلقاً بأن المتهم لم يؤتمن على المظروف وأن صاحبه إنما احتفظ بالحيازة ولم يشأ أن يمكن المتهم منها بأقامته ذلك الحائل المادى بينه وبينها ( عرض ٢١ أكتوبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٤٥٤ سنة ١٠ ق — وانظر في هذا الموضع ٢١ يونيو سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ٦١ ) .

٣٧ — التسليم الحاصل عن خطأ — من المسلم به فقهاً وقضاه أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان حاصلًا عن خطأ ( شوتو وميل ٥ ن ١٨٨٧ وبلانز ٥ ن ٤٦٠ وجيرو ٦٠ ن ٢٢٧٦ وجارسون ن ١١٧ ) .  
وتعليل هذا في رأى جبهة الشراح أن شرط الاختلاس أخذ الشيء ونقله وأن من يستلم شيئاً لا يمكن أن يأخذه أو ينقله .  
أما جارسون فيقول إن الأمر هنا يتعلق بتسليم أو نقل الحيازة وأنه متى حصل التسليم بسبب صحيح ( *justa causa* ) انتفى بذلك ركن الاختلاس والسبب الصحيح لنقل الحيازة هو اتحاد إرادة الطرفين أحدهم لا دخلى عن الحيازة والثاني على اكتسابها . نعم يكون التسليم عادة نتيجة عمل قانونى كبير أو وفاء دين ... الخ . ولكن هذا العمل لا يعد إلا مجرد باعث على التسليم والخطأ فى الباعث لا يمنع من أن إرادة الطرفين قد اتحدت على إحداث نتيجة معينة هي نقل الحيازة ، والذي تنتقل إليه هذه الحيازة لا يمكن أن يعد محتلساً ( جارسون ن ١١٨ ) .

٣٨ — والخطأ الذى يقع عند التسليم إما أن يكون مشتركاً بين الطرفين فيعتقد أحدهما أنه يسلم ما فى ذمته ويعتقد الثانى أنه يسلم ما هو مستحق له وبعد ذلك يتنبه المستلم إلى هذا الخطأ ولكنه يحتفظ بالشيء الذى سلم إليه ولا يردده . وإما أن يكون الخطأ واقعاً من المسلم فقط ويكون المستلم عالماً به

وقت الاستلام فيستفيد منه ولا يذنب الطرف الآخر إلى حقيقة الواقع .  
والحكم في الحالتين واحد وهو نفي الاختلاس ( جارسون ن ١١٩ ) .

٣٩ — والخطأ إما أن يكون واقعاً في الشيء المسلم بحملته أو في بعضه فقط أو في شخصية المسلم .

( ١ ) فالأول وهو الواقع في الشيء المسلم بحملته يكون في الأحوال التي يحمل فيها المالك أو الحائز السابق أنه يسلم هذا الشيء للغير . وأمثلة أن يشتري شخص بضاعة أو يسلم بدلة قديمة على سبيل الاحسان فيجد في طي البضاعة أو في جيب البدلة أوراقاً مالية يحمل المالك الأصلي وجودها فيه فيحفظ بها المسلم ولا يرددها لصاحبها ، أو أن يشتري شخص خزانة فيجدها فيها مبلغاً من النقود وضع فيها على غير علم البائع فيتملكه ولا يردده لصاحبه .

ويرى جارو في هذه الأحوال وأشباهاها أنه لا يمكن اعتبار المسلم سارقاً لأن الشيء سلم إليه والتسليم مانع من الاختلاس ولو كان حاصله عن خطأ ( جارو ن ٢٣٨٠ ) .

أما جارسون فيخرج هذه الحالة من صور التسليم الحاصل عن خطأ ويقول بعدم حصول التسليم مطلقاً ، لأنه مادام المالك يحمل وجود الشيء فلا يمكن القول بانتقال الحيازة إلى المسلم وإنما تكون يده على الشيء بدأ عارضة لا يتقضى معها الاختلاس ( جارسون ن ١٤٧ ) .

ولم نثر على أحكام لمحكمة النقض والابرام المصرية في هذه النقطة .  
أما محكمة النقض والابرام الفرنسية فقد استقر قضاؤها الآن بعد تردد يسير على أنه لا سرقة في حالة الاحتفاظ بطريق الغش بشيء حصل تسليمه خطأ ( أنظر من أحكامها الحديثة ١٥ يولية سنة ١٩٠٩ بلتان جنائي ٣٨٥ ،  
١٥ مارس سنة ١٩١٢ بلتان ن ٧٨ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٧ سيرة ١٩٢٩ — ١ —  
١٦٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٠ Gaz. Pal. ١٩٢٠ — ١ — ٥٠١ ومن الأحكام



التقديع ١١ يولية سنة ١٨٣٢ فالوز ١٨٦٢ - ١ - ٤٤٣ وه أبريل سنة ١٨٧٣ فالوز ١٨٧٣ - ١ - ٩٥ - وأنظر بكس فك ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٦ فالوز ١٨٩٧ - ١ - ١٧٦ و ١٨ مايو سنة ١٨٨٩ بلانن (١٩٢) .

ويرى الأستاذ أحمد بك أمين أنه ربما كان أصعب وصف لهذه الحالة أنها من قبيل العثور على شيء ضائع وحجزه بنية امتلاكه بطريقي الفس فيطبق عليها حكم ذكره في الأشياء الضائعة الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ .

٤٠ - (٢) أما النوع الثاني من الخطأ وهو الواقع في بعض الشيء المسلم فصوره كثيرة . فمنها أن يدفع مدين عند سداد دينه إلى الدائن مبلغاً أكبر مما في ذمته إما خطأ في مقدار الدين أو في قيمة العملة التي يدفعها فيأخذ الدائن المبلغ برمته ويستفيد من خطأ المدين . ومنها أن يسلم المشتري للبائع ورقة بنكنوت بعشرة جنيهات مثلاً ثمناً للشيء الذي اشتراه على اعتقاد أنها ورقة بخمسة جنيهات فقط فيأخذها البائع ولا يبه المشتري إلى ماوقع من الخطأ . ومنها أن يعطى شخص لصراف ورقة بخمسة جنيهات على اعتقاد أنها ورقة بخمسين قرشاً فقط ويطلب منه صرفها نقوداً فضية فيعطيه خمسين قرشاً فضة ويحجز الباقي . ومنها أن يسلم دائن لمدينه سهواً مخالصة بكل الدين مع أن المدين لم يدفع إلا بعضه فيأخذ المدين المخالصة ويتمسك بها في إثبات براءة ذمته . ففي هذه الحالات وأمثالها لا يمكن اعتبار المستلم سارقاً لاتسقاء الاختلاس بالتسليم ( جازو ن ٢٣٨٠ ص ١٢١ والأحكام الفرنسية النوه عنها في جارسون ن ١٢٩ - ١٢٦ ) .

وللحكاكم المصرية أحكام أخذت فيها بهذا المبدأ . فقد حكمت بأنه لاسرقة فيما إذا دفع مدين لدائنه ورقة مالية ( بنكنوت ) من فئة الخمسة جنيهات ظناً منه أن قيمتها جنيه واحد فأبقاها الدائن لديه وهو عالم بخطأ مدينه ( ١ )

١ ) اлександريّة الأبدائية ٨ مارس سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٤٧ .

ولا فيما إذا أراد رجل أن يدفع لتاجر مبلغ خمسين قرشاً فأعطاه ورقة

مالية من فئة المائة جنيهه ظناً منه أنها من فئة الخمسين جنيهاً ليرد إليه الباقي غير أن التاجر مع علمه بخطأ الرجل لم يرد إليه غير تسعة وأربعين جنيهاً ونصف جنيه واستولى على الخمسين جنيهاً الباقية ( أسبوع الإبدائية ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ عدد ١٢٢ ) .

ولا فيما إذا أعطى شخص لأخر ورقة مالية لصرفها وهو يظنها ذات قيمة أقل من حقيقتها فلم ينقده من الورقة غير القيمة التي قدرها لها خطأ مع علمه بحقيقة قيمتها ( أسبوع الجزية ٤ يناير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ١١٠ والبالا الجزية ١١ أغسطس سنة ١٩٢١ مج ٢٤ عدد ٢٩ ) .

٤١ - (٣) وأما النوع الثالث من الخطأ وهو الواقع في شخصية المستلم فن صوره أن يدفع المدين الدين إلى شخص يعتقد أنه المدين وهو في الحقيقة غيره فيأخذ هذا الشخص المبلغ ويستفيد من خطأ المدين . ومنها أن يسلم عامل البريد خطاباً إلى شخص غير المرسل اليه فيجد بداخله أوراق بنكنوت فيحجزها لنفسه أو أن تسلم مصلحة السكة الحديدية طرداً نقلته في قطرها إلى شخص غير المرسل اليه فيحجزه لنفسه . ففي هذه الأحوال أيضاً لا يمكن اعتبار المستلم مارقاً لانتفاء الاختلاس بالتسليم . ولكن قد يمكن عقابه من أجل النصب إذا استعمل اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة أو طرماً احتيالية في سبيل الحصول على الشيء الذي يملكه ( جرو ن ٢٣٨٠ ص ١٢٧ وبلان ٥ ن ٤٦٠ وجرسون ن ١٢٧ وتغن فرنى ٢ مايو سنة ١٨٤٥ دالوز ١٨٤٥ - ١ - ٢٩٨ و ٥ يناير سنة ١٨٦١ دالوز ١٨٦١ - ١ - ٤٨ ) .

٤٢ - التسليم الحاصل عن غش - كذلك من المسلم به لدى الشراح والمحاكم في فرنسا أن التسليم ينفي الاختلاس ولو كان الخطأ الذي وقع فيه من سلم الشيء قد حصل تحت تأثير الغش والخداع من جانب من استلمه . فهذا الغش قد يعد نصبا إذا كان من الطرق الاحتيالية المتصوص

عليها في المادة ٣٣٦ ع. أما إذا لم تتوفر هذه الطرق فلا يجوز الالتجاء إلى وصف المارقة بل يبقى الفعل غير معاقب عليه ( جرسون ن ١٣٢ و جرو ٦ ن ٢٣٨٠ م ١٢٢ ) .

٤٣ — وقد حكمت محكمة النقض والإرام الفرنسية وفقاً لهذا المبدأ بأنه لا يعد سارقاً المدين الذي يحمل دائته على تسليمه سند الدين الذي عليه بطريقة إيهامه كذباً بأنه وقع في مقابل هذا الدين على التزام أخق عليه فيما بينهما ( قس فرنسي ٧ مارس سنة ١٨١٧ دالوز تحت كلمة سرقة ن ٧٥٨ ) .  
والمدين الذي يحمل دائته على تسليمه سندات الدين الذي في ذمته بمحبة جمعها وجعلها في سند واحد وبطله في مقابلها كسيالة بالمبلغ كله محررة بخط شخص آخر وغير موقع عليها بامضاءه ( قس فرنسي ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٢٤ دالوز تحت كلمة سرقة ن ٨٧ ) .

والدائن الذي يخفى بطريق الفش سند دين له على مدينه مدعياً أنه مزقه ويطلب من مدينه تسليمه سنداً آخر بدله ثم يرفع الدعوى على المدين بالسنتين معاً ( قس فرنسي ١٨ نوفمبر سنة ١٨٣٧ دالوز تحت كلمة سرقة ن ٨٧ ) .  
والشخص الذي يخفى حال قبضه نقوداً من آخر قطعة من النقود المسلسلة إليه ويضمم البائع أن المبلغ لا يزال نافصاً فيعطيه قطعة أخرى ( قس فرنسي ٢٢ يناير سنة ١٨٥٧ بلغن ن ٢٣ ) .

٤٤ — ومن هذا القبيل الاستيلاء على مال الغير بطريق الفش أثناء لعب القمار ( انظر الأحكام للتو عنها في جرسون ن ١٤٦ ) . وهذا الفعل قد يعد نصبا إذا توفرت أركانه ولكنه لا يعد سرقة .

٤٥ — ومن هذا القبيل أيضاً ما يعرف بالسرقة الأمريكية ومن صورها أن يستولى المتهم على بضائع أو نقود أو أى شيء آخر ذي قيمة مقابل إيداع شيء على سبيل الرهن أو التأمين يتضح فيما بعد أنه عديم القيمة .

وقد جرى العمل على اعتبار هذا الفعل نصباً منطبقاً على المادة ٣٣٦ ج (جارسون ن ١٤٧ و١٤٦ و١٤٥ و١٤٤ و١٤٣ و١٤٢ و١٤١ و١٤٠ و١٣٩ و١٣٨ و١٣٧ و١٣٦ و١٣٥ و١٣٤ و١٣٣ و١٣٢ و١٣١ و١٣٠ و١٢٩ و١٢٨ و١٢٧ و١٢٦ و١٢٥ و١٢٤ و١٢٣ و١٢٢ و١٢١ و١٢٠ و١١٩ و١١٨ و١١٧ و١١٦ و١١٥ و١١٤ و١١٣ و١١٢ و١١١ و١١٠ و١٠٩ و١٠٨ و١٠٧ و١٠٦ و١٠٥ و١٠٤ و١٠٣ و١٠٢ و١٠١ و١٠٠ و٩٩ و٩٨ و٩٧ و٩٦ و٩٥ و٩٤ و٩٣ و٩٢ و٩١ و٩٠ و٨٩ و٨٨ و٨٧ و٨٦ و٨٥ و٨٤ و٨٣ و٨٢ و٨١ و٨٠ و٧٩ و٧٨ و٧٧ و٧٦ و٧٥ و٧٤ و٧٣ و٧٢ و٧١ و٧٠ و٦٩ و٦٨ و٦٧ و٦٦ و٦٥ و٦٤ و٦٣ و٦٢ و٦١ و٦٠ و٥٩ و٥٨ و٥٧ و٥٦ و٥٥ و٥٤ و٥٣ و٥٢ و٥١ و٥٠ و٤٩ و٤٨ و٤٧ و٤٦ و٤٥ و٤٤ و٤٣ و٤٢ و٤١ و٤٠ و٣٩ و٣٨ و٣٧ و٣٦ و٣٥ و٣٤ و٣٣ و٣٢ و٣١ و٣٠ و٢٩ و٢٨ و٢٧ و٢٦ و٢٥ و٢٤ و٢٣ و٢٢ و٢١ و٢٠ و١٩ و١٨ و١٧ و١٦ و١٥ و١٤ و١٣ و١٢ و١١ و١٠ و٩ و٨ و٧ و٦ و٥ و٤ و٣ و٢ و١ و٠).

٤٦ - ومن قبيل الاستلام بطريق الفس أن يدعى شخص كذباً ملكية شيء فاقد وينسلمه من آخر بناء على هذا الادعاء الكاذب. وقد حكم بأن هذا الفعل لا يعد سرقة لحصول التسليم المانع من الاختلاس (قضى فرنس ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٥ - ٥ - ٤٨٤ وأسوان الجزئية ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ٢٨ وبنى سوف الجزئية ٩ مايو سنة ١٩٢٣ عملة ٤ عدد ١٩٢٣ ومصر الاجتائية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٩٨).

كما أن هذا الفعل لا يعد نصباً لأن إدعاء ملكية الشيء كذباً لا يعد اتخاذاً لصفة غير صحيحة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٦ ولا يخرج عن كونه كذباً بسيطاً لا يتكون منه جريمة النصب مادام لم يقتصر بطرق احتيالية (قضى فرنس ١٢ فبراير سنة ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٣ - ١ - ٢٦٨ و ٤ فبراير سنة ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٨ - ١ - ٨٥٨٤ يناير سنة ١٩٢٦ بلان ن ٤ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعي ١٩٢٩ ص ٢٠٥ - وأسوان الجزئية ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ٢٨ وبنى سوف الجزئية ٩ مايو سنة ١٩٢٣ عملة ٤ عدد ١٩٢ وانبوب الجزئية ٩ أبريل سنة ١٩٢٥ عملة ٥ عدد ١٨٨ ومصر الاجتائية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٩٨).

وسنعود إلى هذا البحث بتفصيل أكثر عند الكلام على الأشياء الضائعة.

٤٧ - التسليم الاضطرارى أو تسليم مجرد الحيازة المادية -  
فرقت المحاكم الفرنسية بين التسليم الاختيارى الناقل للحيازة وبين التسليم الذى كانت تسميه الاحكام القديمة التسليم الضرورى أو الاضطرارى (remise nécessaire ou forcée) وتسميه الاحكام الجديدة بتأثير نظرية جارسون تسليم مجرد الحيازة المادية (remise de la simple détention) فالأول الاختيارى هو الذى ينهى الاختلاس المكون (matérielle)

لجريمة السرقة . وأما الثاني فلا يتعارض مع الاختلاس .

٤٨ - وقد قررت محكمة النقض والإبرام الفرنسية نظرية التسليم الضروري أو الاضطراري في حكمها الصادر في ١١ يناير سنة ١٨٦٧ في دعوى خاصة بتسليم مستندات إذفقت بأنه إذا لم يوجد الاختلاس بالمعنى المقصود في المادة ٣٧٩ متى كان الشيء قد سلم ولو وقتاً ولو بإرادة مالكه إلى من استولى عليه فإن الأمر يكون بخلاف ذلك إذا كان التسليم ضرورياً واضطرابياً كتسليم سند الدين إلى المدين ليطلع عليه إذا أظهر رغبته في سداد دينه ، فإن صاحب السند في هذه الحالة لا يتخلى عن سنده وإنما يضعه فقط تحت نظر المدين ، وهذا التسليم الذي لا يخفى عنه في الغالب لأداء الدين لا ينتج عنه أى خطأ يمكن نسبته إلى صاحب السند . فالمدين الذى يستولى على السند في هذه الظروف وبغير به يرتكب اختلاساً بالمعنى المقصود في المادة ٣٧٩ ع لأن تسليم السند في هذه الحالة لم يكن اختيارياً والشخص الذى يملكه إنما يحتلته بطريق الفس بغير علم صاحبه وعلى غير إرادته ( نفس فرنسى ١١ يناير سنة ١٨٦٧ دالوز ١٨٦٧ - ١ - ٣٥٨ ) .

وأخذت المحاكم الفرنسية من ذلك الحين تردد عبارة « التسليم الاضطراري » ، في أحكامها حتى صارت عبارة جارية .

٤٩ - وقد أخذت محكمة النقض والإبرام المصرية بهذه النظرية في حكمها الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩١٣ إذفقرت ما يأتي : « وحيث أن الحكم المعلوم فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على الواقعة الثابتة به إذقرر أن هذه الواقعة لا تكون حرقه قانوناً وأثبت أنه لم يحصل سرقة عقد الرهن لأن هذا العقد كان قد سلم إلى المتهم مع أوراق أخرى لفحصها برضاء من سلمها له فردا المتهم الأوراق الأخرى ما عدا عقد الرهن الذى كان قد أخفاه . وحيث أنه منذ صدور حكم ١١ يناير سنة ١٨٦٧ الصادر من محكمة النقض

والإبرام القرضائوية فقد تقرر هذا المبدأ وهو ( لأجل أن يعتبر تسليم الشيء المختلس إلى الشخص الذي اختلسه تسليماً اختيارياً نافياً لتهمة السرقة يجب أن لا يكون التسليم لازماً ولا إجبارياً ) وقد حكم بنوع خاص في الدعاوى الآتية يأتها وهي تسليم كتب من مستخدم في كتيبة عجمية ، وأدوات أكل سلت إلى شخص يريد الغذاء في مطعم ، فإن تسليم هذه الأشياء في تلك الأحوال لم يكن اختيارياً بل لازماً أو إجبارياً لأن الحائز الشرعي لها لم يكن في إمكانه إلا تسليمها مؤقتاً إلى الشخص الذي اختلسها ، وضلا في هذه الدعوى الحالية إن استبلاء المتهم خلسة على عقد الرهن لم يحصل في بادي الأمر أى وقت تسليمه له بل ظهر عقب ذلك لما تملكه لنفسه بدون رضا حائزه الشرعي ثم أنقذه ولم يردده مع الأوراق الأخرى التي كان هذا سلباً له للاطلاع عليها ، ( نشر ١٠ مايو سنة ١٩١٣ مج ١٤ عدد ١٠١ ) .

ورددت محكمة النقض المصرية نص هذه العبارة في أحكامها التالية .  
ففي حكمها الصادر في ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ ذكرت ما يأتي : « وحيث إن طلب النقض مبنى على سببين أولهما أن الواقعة بغرض ثبوتها لا تعد سرقة لأنه لم يحصل فيها اختلاس ، فإن الاختلاس هو أخذ الشيء بغير رضا المبنى عليه ، والمبنى عليه سلم سند الدين باختياره ؛ وثانيهما أن الواقعة لم تبين نياناً كافياً في الحكم . ومن حيث أن كلا السببين غير صحيح أما أولهما فلأن تسليم المبنى عليه لسند الدين إنما كان بطلب المتهم ليدفع له الدين ولما أخذه منه دخل إلى بيته مظهرأ له أنه سيحضر النقود ورجع له بدونها وأخذ بمطالبة في الدفع حتى بلغ الواقعة ، فرضا الدائن بالتسليم كان مقروناً بوعده طالب النقض بالدفع وقت الاستلام وبما أبداه له من الاستعداد للدفع فكان منطراً له الحصول على دينه ولم يكن تام الاختيار فيه ، وأما ثانيهما ... الخ : ( نشر ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ جريدة ٨ عدد ١٢٤ ) .

٥٠ - — ويعترض جارسون على نظرية التسليم الاضطرارى من جهة بان هذا الوصف لا يطابق حقيقة الواقع في بعض الصور. فقد لا يكون مالك الشيء مضطرا إلى تسليمه وإعناسله إلى المتهم لثقتة به. ومن جهة أخرى بأنه لا يجوز قصر العقاب على الأحوال التى تقضى فيها ضرورة التعامل والأخذ والعطاء. بالتسليم الوقتى بل يجب تعميمه فى كل الأحوال التى يكون الغرض فيها من التسليم مجرد التمكين من الاطلاع. فإذا سلم شخص باختياره إلى صديقه مثلا عملة أجنبية ليطلع عليها ويردها فاختمها بنية تملكها وجب اعتباره سارقا ( جارسون ن ١٧٨ ) .

ويعمل جارسون توفر الاختلاس فى الحالة المذكورة وأشباهاها بأن التسليم فيها لا ينقل الحيازة ( possession ) بركبتها المسمى والأدبى ( corpus et animus ) بل يبقى المالك عتقظا بالركن الأدبى ولا تكون للمستلم على الشيء إلا يد عارضة ( détention ) ( جارسون ن ١٨٠ — ١٨٥ ) .

٥١ - — وقد كان لنظرية جارسون أثر واضح فى أحكام المحاكم الفرنسية لاسيما من حيث صياغتها. فتلا قالت محكمة النقض والابرار الفرنسية فى حكم صادر بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦. إن مجرد التسليم المادى ( la détention purement matérielle ) الذى لا ينقل الحيازة لا ينفى الاختلاس المكون لجريمة السرقة ، ( بنين ٢٠٧ ) . وقالت فى حكم آخر صادر بتاريخ ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٩. إن التسليم الوقتى ( la remise provisoire ) لسند دين لا يعد تحليا عن الملكية ولا تسليا اختياريا للحيازة .

ونجد هذا الأثر نفسه باديا فى عبارة الأحكام الصادرة من المحاكم المصرية ، وإن كان بعضها لا يزال يصف التسليم المادى الذى لا ينفى الاختلاس بالتسليم الاضطرارى وبعضها يضيف إلى ذلك أن هذا التسليم الاضطرارى لا ينقل الحيازة إلى المستلم ، كما يتضح من مراجعة الأحكام المصرية التى سنردها فيما بعد .

٥٢ - تطبيقات - وقد طبقت المحاكم الفرنسية والمصرية هذا المبدأ القاضي بأن التسليم الاضطرارى الذى لا ينقل الحياة لا يتنافى مع الاختلاس، فى الأحوال الآتية :

( ١ ) حالة ما إذا كان الغرض من التسليم تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء وفحصه - قررت عدة أحكام صادرة من المحاكم الفرنسية أن التسليم لا ينفى الاختلاس متى كان الغرض منه مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على الشيء أو فحصه للتحقق منه ورده بعد ذلك إلى صاحبه .

فحكمت بأنه يعد سارقاً : المدين الذى يزعم أنه يريد تسديد الدين ويطلب من الدائن أن يطلعه على سند الدين للتحقق منه أو على ورقة المخالصة لرؤيتها قبل الدفع فإذا سلبه الدائن السند أو المخالصة حجزها وادعى البراءة ، والمشتري الذى يسلبه البائع بضاعة للاطلاع عليها وفحصها قبل الشراء فأخذها وبهرها ، والجوهرى الذى تعطيه سيده قطعة من الجواهر يكشف عليها ويخبرها عن ثمنها فيختلس بعض فصوصها ، والشخص الذى تطلعه امرأة جاهلة على ورقة مالية ليعرف لها قيمتها فيدسها في جيبه ويقول نه لا قيمة لها ، والشخص الذى يختلس من قلم الكتاب أو من إحدى المكاتب سندات أو كتباً سددت اليه للاطلاع عليها وفحصها فى مكان وجودها ( راجع الأحكام النوه عنها فى جارسون مادة ٣٧٩ ن ١٥٤ إلى ١٦٢ وجارو ٦ هاش ٣٩ ص ١٢٦ ) .

٥٣ - وصدرت أيضاً عدة أحكام من المحاكم المصرية فى هذا المعنى فحكم بأنه يعد سارقاً : من يختلس عقد رهن سلم اليه مع أوراق أخرى لفحصها فرد الأوراق الأخرى وأخفى عقد الرهن . وذلك لأن تسليم الأوراق للمتهم لم يكن اختيارياً بل لازماً أو إجبارياً إذ أن الحائز الشرعى لها لم يكن فى إمكانه إلا تسليمها مؤقتاً إلى الشخص الذى اختلسها ( ش ١٠ مايو سنة ١٩١٣

ص ١٢ عدد ١٠١ السابق ذكره فى العدد ٤٩ ) .



والمدين الذى يطلب من دائته سند الدين للاطلاع عليه ودفع قيمته فيسلبه الدائن السند فيختله ولا يدفع الدين ( نشر ١٠ أبريل سنة ١٩٢٧ بمحكمة عدد ١٧٣ و ٨ مايو سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١٢٤٢ سنة ٣ قضائية و ١٤ مارس سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٦٣ سنة ٨ قضائية وخطا الاجتائية ٢٥ أكتوبر سنة ١٩١٧ شرائع عدد ٣٩٤ والاسكندرية الاجتائية ٧ مارس سنة ١٩٢٦ بمحكمة عدد ١٨ ) .

وقد بنى الحكم الأول على أن رضا الدائن بالتسليم كان مقرونا بوعدهم بالدفع وقت الاستلام فكان مضطراً له للحصول على دينه ولم يكن تام الاختيار فيه - وبني الحكم الثانى على أن التسليم لم يكن من نوع التسليم الناقل للحيازة بل كان تسليماً اقتضته ضرورة اطلاع المدين على السند المأخوذ عليه .. فهو إذن تسليم مادی بحث ليس فيه أى معنى من معانى التخلي عن سند الدين بل هو من قبيل التسليم الاضطرارى المجمع على أنه لا ينقل حيازة ولا ينفى وقوع الاختلاس المعتبر قانوناً فى السرقة إذا ما احتفظ المدين بالسند على رغم إرادة الدائن أو تصرفه فيه بوجه من الوجوه - وبني كل من الثالث والرابع والخامس على أن التسليم فى هذه الحالة لم يقصد به نقل حيازة السند إلى المستلم ولا التخلي عنه وإنما كان القصد منه مجرد تمكين المستلم من الاطلاع على السند ورده فى الحال . فاذا حجزه المستلم بنية تملكه وأبى أن يرده إلى صاحبه عد سارقاً .

والمدين الذى يزعم أنه يريد سداد الدين ويطلب من الدائن أن يطلعه على المخافة لرؤيتها فاذا ماسله الدائن المخافة حجزها وادعى اليراءة ، لأن التسليم هنا لا يراد به نقل الحيازة كاملة أو ناقصة للمستلم بل أن التسليم بما تقضى به ضرورة التعامل والاخذ والمطاء بين الناس ( الاسكندرية الاجتائية ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بمحكمة عدد ٣٥٢ ) .

ومن يطلب من آخر أوراقاً مالية ( بنكنوت ) ليرأها ويطلع عليها على أن يردّها فى الحال فيناولها المجنى عليه هذه الأوراق فيأخذها المتهم ويصرفها

بينة تملكها، وذلك لتوفر ركن الاختلاس المكون لجريمة السرقة لأن التسليم كان بقصد لحص الشيء. والاطلاع عليه بشرط إعادته في الحال إلى المالك (دكرس الجزية ٩ يونيو سنة ١٩١٥ مع ١٧ عدد ٤٥) .

ومن يطلب من آخر صندوقاً من الدخان ليفحصه ثم ينقده ثمته فيناوله المجنى عليه الصندوق فيأخذه المتهم ويفر به ، وذلك لأن تسليم الشيء كان مادياً محضاً بقصد لحصه وعلى شرطرده في الحال وهو تسليم لا ينقل الحيازة إلى المستلم (الأصغر الجزية ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٣ مع ٣٦ عدد ٥٨) .

ومن يذهب إلى تاجر أقنعة في السوق ويأخذ ثوباً من الآثواب المعروضة أمامه للبيع ليتفرج عليه فيناوله إلى رفيق له ويفر هذا به ، لأن القضاء صار ثابتاً الآن في اعتبار الشخص الذي يسلم إليه الشيء تسليماً وقياً تقتضيه ضرورة التعامل لرويته ولحصه وورده فوراً مرتكباً لجريمة السرقة إذا استحوذ على ذلك الشيء بينة تملكه ولم يردده إذ التسليم في هذه الحالة لا ينقل الحيازة ركنها المادى والأدى بل يبقى المالك محتفظاً بالركن الأدبي (جنابات أسبوط ١٣ أبريل سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٦٤) .

ومن يطلب من آخر أثناء وجوده بمكتب أحد المحامين عقداً ليطالع عليه فيسلبه المجنى عليه العقد وينصرف لدعو المحامى من مكتب زميل له قريب من مكتبه ويسود فلا يجد المتهم ، وذلك لأنه لأجل تقدير ركن الاختلاس في جريمة السرقة يجب التفريق بين التسليم المقصود به نقل الحيازة ركنها المادى والمعنوى والتسليم المقصود به نقل الحيازة الناقصة وبين الحيازة المعارضية أى الحيازة الرقبة وبينة رد الشيء للمالك فوراً ، والتسليم في مثل هذه الحالة الأخيرة لا ينفي الاختلاس كما ذهب إليه المحاكم والشراح (النبا الإبدائية ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ عملة ١٠ عدد ٣٦٤) .

٥٤ - على أنه يشترط لاعتبار الفعل سرقة أن يكون الشيء قد سلم إلى

التمهم للاطلاع عليه أو لحقه ورده فوراً إلى صاحبه . فإذا اتفق الطرفان  
لا على رد الشيء فوراً وفي الحال بل على إبقائه لدى المسلم لمدة ما فلا يمكن  
القول بأن هناك تسليماً اضطرارياً أو جبرياً لا ينقل سوى الحيازة المادية ،  
بل أن التسليم في هذه الحالة هو بما ينقل الحيازة الناقصة إلى المسلم  
( اسكنبرية الابتدائية ١٢ ديسمبر سنة ١٩٢٦ مجلة ٧ عدد ٣٠٢ ) .

وقد حكم بأن تسليم الشيء من صاحب الحق فيه إلى التهم بسرقة تسليماً  
مقيداً بشرط واجب التنفيذ في الحال لا يحول دون قيام ركن الاختلاس في  
جريمة السرقة إذا كان القهوم عند الطرفين هو تنفيذ الشرط في ذات وقت  
التسليم تحت إشراف صاحب الشيء . ومراقبته حتى يكون في استمرار متابعة  
ماله ورعايته بحواسه ما يبدل بفاته على أنه لم ينزل ولم يخطر له أن ينزل عن  
سيطرته وهيمته عليه ملادياً فتبقى له حيازته بتناصرها القانونية ولا تكون  
يد الآخر عليه إلا يداً عارضية مجردة . أما إذا كان التسليم قد أذن فيه أو  
أبىح الابتعاد بالشيء . عن صاحبه ولو فترة قصيرة من الزمن فإنه في هذه  
الحالة تنتقل به الحيازة للمسلم ولا يتصور معه وقوع الاختلاس على الشيء .  
المسلم إذ الاختلاس لا يتوافر قانوناً إلا إذا حصل ضد إرادة المعلن عليه  
أو على غير علم منه . فإذا سلم شخص إلى مدينه سند الدين ومبلغاً آخر من  
النقود على أن يحرره في نفس مجلس التسليم سنداً بمجموع المبلغين المبلغ  
الذي تسلمه عينا والمبلغ الوارد بالسند المسلم إليه فأخذ السند والمبلغ  
وانصرف قبل التوقيع على السند الجديد فإنه وإن كان التسليم في هذه الحدود  
لا يتناقض مع بقاء الحيازة القانونية على المبلغ والسند للدائن طالما هو يمين  
عليهما لوجودهما تحت بصره إلا أنه إذا كان قد رضى بأن ينصرف التهم  
بهما عنه إلى خارج المجلس فإن هذا يفيد تنازله عن كل رقابة له على المال  
المسلم منه ويجعل بالتالي يد المسلم بعد أن كانت عارضية يد حيازة قانونية  
لا يصح معها اعتباره محتلساً أي سارقاً إذا ما حدثت نفسه بتملك ماتحت يده ،

فان القانون في باب السرقة لا يحصى من يفرط في حيازة ماله على هذا النحو  
(نقض ١٥ يناير سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٣٦١ سنة ١٠ ق).

وفي قضية أخرى ادعى شخص أنه استلم من والده ورقة بمائة جنيه فوضعا  
في محفظته ثم توجه إلى دكان المتهم وسله المحفظة بما فيها ليحفظها معه حتى  
ينتهي من لعب القمار مع آخرين. فلما انتهى من اللعب وطالب المتهم برد  
المحفظة فتحها فلم يجد فيها سوى ورقة من فئة الخمسة الجنيهات. وقد رأت  
المحكمة الاستئنافية أن تسليم المحفظة لم يكن إلا على سبيل الوديعة وأن هذه  
الوديعة لا يمكن إثباتها إلا بالطريق المدني، لأن المسئلة مسئلة سرقة مما  
يثبت بكافة الطرق المقبولة في القانون الجنائي، ولعدم وجود دليل كتابي  
على هذا التسليم كما يقضى به القانون المدني بسبب زيادة النصاب عن عشرة  
جنيهات برأت المتهم ورفضت دعوى التعويض. فطعن المدعي المدني في  
الحكم بطريق النقض والابرام مستنداً إلى أن الحادثه ليست خيانة أمانة مما  
تنطبق عليه المادة ٣٤١ ع وما يجب فيه إثبات الأمانة بالطرق المقررة في  
القانون المدني إذ الحيازة لم تنتقل من المئجي عليه إلى المتهم، بل الأمر في  
تسليم المحفظة التي بها مبلغ المائة الجنيه كان اضطراراً ليطمئن كل لاعب  
على أنه إذا كسب فهو حاصل على كسبه، وقد كان المتهم موجوداً بالمحل  
تحت نظر اللاعبين. غير أن محكمة النقض والابرام رفضت الطعن لأن  
الواقعة بحسب ما أثبتته الحكم - لا بحسب ما ادعاه الطاعن - لا تنتج  
سوى أن تسليم المحفظة كان على سبيل الوديعة كما قالت المحكمة الاستئنافية  
بحق وهي وديعة اختيارية لا شيء فيها من الاضطرار، فالقول فيها قول  
المودع لديه ما لم يعم الدليل الذي يقبله القانون المدني على صحة دعوى  
المدعي. وبما أن هذا الدليل غير موجود فالحكم سليم من العيب (نقض ٧ مايو  
سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٢٢ سنة ٤٨ ق).

٥٥ - (٢) السرقة في البيوع التي تحصل بالنقد - (vois dans les ventes au comptant) - ما الحكم في ما إذا اشترى شخص شيئاً بثمن معجل واستلم الشيء المبيع دون أن يدفع الثمن ؟ يمكن وقوع هذا الأمر على صورتين : الأولى أن يكون الشيء قد سلم إلى المشتري لاستهلاكه فوراً . والثانية أن لا يكون الشيء قد سلم لاستهلاكه فوراً وإنما أخذه المشتري وفر به .

٥٦ - فالصورة الأولى وهي صورة استهلاك الشيء المبيع فوراً وعدم دفع ثمنه تقع في حالة ما إذا دخل شخص مطعماً أو مشرباً وأكل أو شرب ثم اتضح أنه عاجز عن دفع ثمن ما أكل أو شرب أو أبي دفع الثمن مع قدرته عليه أو هرب أو انسل من المكان قبل الدفع . ففي هذه الحالة لا مشاحة في أن قصد البائع كان صريحاً في رغبته تسليم الشيء نهائياً إلى المشتري ونقل حيازته بل ملكيته إليه بدليل أنه أباح له استهلاكه فوراً . فلا مناص من التسليم هنا باتقال الحيازة إلى المشتري . ومتى تقرر ذلك امتنع جواز اعتبار المستهلك محتلساً .

كما أنه لا يمكن اعتباره نصاباً إلا إذا لجأ إلى الطرق الاحتيالية ، وينبغي ألا يكون المتهم في حاجة إلى ذلك .

وقد كانت المحاكم الفرنسية تحكم بالبراءة في هذه الحالة حتى صدر قانون في ٢٦ يولييه سنة ١٨٧٣ أضيف به إلى المادة ٤٠٠ ع فقرة قضت بعقاب من يطلب في مطعم طعاماً أو شراباً ويستهلكه كله أو بعضه وهو يعلم أنه لا يستطيع دفع ثمنه . ولا يوجد في مصر مثل هذا القانون فبقى الفعل بغير عقاب .

٥٧ - أما في الصورة الثانية وهي صورة الفرار بالشيء المبيع قبل دفع ثمنه فيمكن أن يقال إنه يمتنعى قواعد القانون المدنى تنتقل ملكية الشيء

المبيع إلى المشتري بمجرد تمام العقد في القيمات أو بالتسليم في المثليات ( المادتين ٢٦٧ و ٢٦٨ مدني ) . فإذا فر المشتري بما اشتراه قبل دفع الثمن فقد فر بما يملكه ويبقى الثمن ديناً في ذمته وللبائع مطالبة به بالطرق المدنية . وعلى كل حال فلا محل لاعتبار الفعل سرقة لأن السرقة لا تقع إلا على شيء يملكه الغير . ولكن يعترض على ذلك بأن البائع الذي يبيع بالتقدي لا يقصد التخلي عن الشيء المبيع قبل قبض ثمنه وأنه يعلق وجود البيع وانتقال الملكية على هذا الدفع الفوري وإذن تكون يد المشتري الذي لم يدفع الثمن يداً عارضة فقط . على أنه ليس صحيحاً أن يقال إن الطرفين قد تماقدا على البيع وقبلاه لأن من يفر بشيء قبل دفع ثمنه لا يقصد في الحقيقة أن يشتريه وإنما يتخذ هذا الشراء المزعوم وسيلة لتمام السرقة وتسهيلها ، فمن يفر بالمبيع بعد مختلساً ويجب عقابه ( جارسون ١٨٨ و ٢٢١ ) .

٥٨ — وقد قضت محكمة النقض الفرنسية بعد شيء من التردد بمقاب من يفر بالشيء المبيع بالتقدي قبل دفع ثمنه على اعتبار أنه سارق ، وعملت ذلك بأن البائع الذي يبيع بالتقدي لا يقصد التخلي نهائياً عن الشيء المبيع إلى المشتري إلا عند قبض الثمن وأنه إلى هذا الوقت لا يكون هناك إلتاسليم وقتي لا يغير حقوق البائع ( نفس فرنسي ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ دالوز ١٨٥٩ — ١ — ١٤٩ و ٤ يونيو سنة ١٩١٥ دالوز ١٩٢١ — ١ — ٥٧ ) . وقد انضمت بذلك إلى رأى بعض المحاكم الاستئنافية ( راجع Rouen ٧ مارس سنة ١٨٩٠ دالوز ١٨٩١ — ٢ — ٣٠٠ و Dijon ٢ يولية سنة ١٨٩٠ سبويه ١٨٩٢ — ٢ — ٥٧ ) . وكانت قبل ذلك تقضى بالبراءة ( أنظر نفس فرنسي ١٧ مارس سنة ١٨٩٩ دالوز ١٨٩٩ — ١ — ٤٦١ ) .

٥٩ — وقد أخذت محكمة المنصورة الجزئية بالرأى الذي انتهت إليه محكمة النقض الفرنسية في حكم قضت فيه بتطبيق المادة ٣١٨ ع في حادثة تلخص وقائتها في أن المجنى عليها كانت تعرض أرباباً للبيع فساوهم المتهم

عليه حتى بلغ الثمن عشرة قروش ونصف قرش فرضيت بالبيع ، وحند طلب اليها أن تمهله ريثما يصرف ورقة من فئة الخمسين قرشاً ثم أخذ الأرنب واختفى به . وقالت المحكمة في حكمها إنها تميل إلى الأخذ بالرأى القاتل بالعقاب لأنه يحمى التاجر ويحفظ الأمن في الأسواق ولا يتعارض مع نصوص القانون المدني إذ أن التاجر الذى يبيع سلعة بثمن معجل إنما يقصد في الواقع مجرد التخلل عن الحيازة وقتياً حتى يقبض الثمن والمشتري نفسه لا يجهر ، أنه يتعامل على هذا الشرط فكأنما المتبايعان متفقان صراحة أو ضمناً على عدم انتقال الملكية إلا عند دفع الثمن ، فإذا هرب المشتري بالمبيع قبل تأدية ثمنه فإنه يمد محتلساً ويماقب عقاب السارق (للمادة الجزئية ١٦ مرس سنة ١٩٢٦ مجلة ٧ عدد ١٧٠ ) .

٦٠ - (٣) السرقة في المصارفة أو المقايضة — ومن قيل هذا ما يعرف بالسرقة في المصارفة أو المقايضة (vol au rendez-moi) وذلك أن يطلب شخص من آخر صرف ورقة بنكنوت أو قطعة نقود كبيرة بنقود صغيرة . وبعد قبض النقود الصغيرة يفر بالنقدين . أو أن يشتري بضاعة ويطلب من البائع باقى ورقة بنكنوت أو قطعة نقود كبيرة ثم يفر بذلك الباقي بورقة البنكنوت أو قطعة النقود الكبيرة وبالبضاعة أيضاً إذا كانت سلمت إليه . ونقطة البحث هنا هي معرفة ما إذا كان هناك سرقة لورقة البنكنوت أو قطعة النقود الكبيرة التى دفعها المشتري أو النقود الصغيرة التى ردها البائع أو للبضاعة .

٦١ - أما إذا كان المتهم قد فر بالبضاعة فيمقتضى أحكام المحاكم الفرنسية والمحاكم المصرية يعتبر الفعل سرقة ويماقب المتهم بعقاب السارق . لأنه اشترى شيئاً بثمن معجل وفر به قبل دفع الثمن .

٦٢ - وأما فيما يختص بورقة البنكنوت أو قطعة النقود الكبيرة .

فينتفق الاختلاس المكون للسرة إذا كان المتهم قد تخلى عنها في الواقع باختياره بأن سلبها إلى التاجر أو الصراف أو وضعا أمامه على البنك أو المكتب لأن التاجر أو الصراف يكتسب حيازتها بالتسليم فإذا ما استردها المتهم بعد تخليه عنها يعد محتلسا لحيازة جديدة وبالتالي سارقا ( قض فرنسي ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٩ - ١ - ١٤٩ و ١١ أغسطس سنة ١٨٩٩ سبييه ١٩٠٢ - ١ - ٦٠ ) .

ولا يوجد الاختلاس إذا كان المتهم لم يتخل عن حيازة الورقة أو القطعة الكبيرة التي يمرض دفعها كما إذا كان لم يخرجها من محفظته أو جيبه أو أخرجها ولكنه أبقاها في يده ( قض فرنسي ١٢ ديسمبر سنة ١٨٠٦ دالوز ١٨٥٧ - ٥ - ٣٥١ و مارس سنة ١٨٩٧ دالوز ٩٨ - ١ - ٢٧ ) .

٣٣ - وأما فيما يختص بالنقود الصغيرة فالرأى السائد في فرنسا هو أن من ينصرف بها بعد أن يستلمها من الصراف أو التاجر لا يعد سارقا لما لانها سلبت إليه بإرادة المجنى عليه والتسليم يمنع من الاختلاس ولو كان حاصلًا تحت تأثير النفس ( جرسون ن ٧٢ ) .

ولكن محكمة النقض والابرام المصرية حكمت بأن من يأخذ النقود الصغيرة وينصرف بها دون أن يدفع ورقة البنكوت أو قطعة النقود الكبيرة التي أعطيت له تلك النقود الصغيرة في مقابلها يعتبر مرتكبًا للجريمة سرقة .

فقد عرضت عليها قضية تتحصل واقعتها في أن المتهم دخل دكان المجنى عليه وأكل ثم عرض عليه خمسة قروش ليأخذ منها ثمن ما أكل فلم يقبلها المجنى عليه لئيب رآه فيها فطلب إليه المتهم أن يعطيه باقي ريال نفسه تسعة عشر قرشا ونصف قرش فأخذها وانصرف خفية من غير أن يدفع له الريال . وقد رأت المحكمة الجزئية وشايعتها محكمة ثاني درجة في رأيها أنه مع التسليم بصحة هذه الواقعة فإن إعطاء المجنى عليه النقود للمتهم يمنع اعتبار أخذ



المتهم لها وانصرافه بها سرقة إذ أن التسليم قد تم بإرادة المجنى عليه. ولكن محكمة النقض قالت إن هذا الرأي مردود بأن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليماً مقيداً بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه ، وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ريالاً للمجنى عليه بمجرد تسلمه التسعة عشر قرشاً ونصف قرش . فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسي ولم ينفذه المتهم في الحال فإن رضا المجنى عليه بالتسليم يكون معدوماً ويكون انصراف المتهم خفية بالنقود التي أخذها من المجنى عليه اختلاساً لها ، وبذلك تكون جريمة السرقة متحققة بأركانها جميعاً ( قض ، يناير سنة ١٩٢٢ )

قضية رقم ٩٧٨ سنة ٢ قضائية .

وفي قضية أخرى تحصل واقعتها بأن الطاعن وآخر حضرا إلى المجنى عليه في دكانه وطلبا منه أفة موز وطلب منه الطاعن أن يبدل ورقة بخمسة جنيهات بفضة فأعطاه المجنى عليه أربعة جنيهات وثلاثة وتسعين قرشاً واحتسب له أفة الموز بسبعة قروش فطلب منه المتهم احتسابها بستة قروش وطلابه بالقرش فردده إليه وفي أثناء ذلك شغل المجنى عليه باحضار فاكهة لآخر ثم التفت إلى المتهمين فلم يجدهما ولم يأخذ من الطاعن الورقة ذات الخمسة جنيهات — قررت محكمة النقض والإبرام أنه لا شك في أن تسليم المجنى عليه النقود للمتهم كان تسليماً مادياً اضطرارياً جر إليه العرف الجاري في المعاملة ، وكان نقله للحيازة مقيداً بشرط واجب تنفيذه في نفس الوقت تحت مراقبة المجنى عليه ، وهذا الشرط هو أن يسلم المتهم ورقة ذات خمسة جنيهات للمجنى عليه بمجرد تسلمه الأربعة جنيهات والأربعة والتسعين قرشاً فإن لم يتحقق هذا الشرط الأساسي ولم ينفذه المتهم في الحال فإن رضا المجنى عليه بالتسليم غير ناقل للحيازة فلا يكون معتبراً بل يكون انصراف المتهم خفية بالنقود التي أخذها من المجنى عليه اختلاساً لها وبذلك تكون

جرمة السرقة متحققه بأركانها جميعاً (نفس ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٤٤ سنة ٢ قضائية) .

٦٤ — وقد تكلمنا في باب خيانة الأمانة عن الحالة العكسية وهي حالة الشخص الذي يستلم من آخر ورقة بشكوت أو قطعة نقود كبيرة لصرفها ثم يمتنع عن رد ما يقابلها من النقود الصغيرة أو رد ما بقي منها بعد سداد الحساب المستحق أو يدعى أن الورقة التي استلمها أقل قيمة مما هي في الحقيقة أو ينكر أنه استلم شيئاً من المعنى عليه ، وقلنا إن بعض المحاكم الفرنسية أصدرت أحكاماً قضت فيها بالمعقوبة بمقتضى المادة ٤٠٨ ع ف المراقبة للمادة ٣٤١ ع مصرى بنسأء على أن المستلم قد استلم النقود على سبيل الوكالة لاستعمالها في أمر معين لمنفعة المالك .

ولكن محكمة النقض والابرام الفرنسية قضت بعدم جواز العقاب في مثل هذه الأحوال لأن التسليم إنما يقع فيها تنفيذاً لعقد معاوضة ، وليس هذا العقد من العقود المنصوص عليها في المادة ٤٠٨ ع (أنظر في هذا البحث جارسون ن ٢٨٠ — ٢٨٧ والأحكام الفرنسية للنوء عنها فيها) .

وقد حكمت محكمة تجمع حمادى الجزئية بأنه لا يعد مرتكباً لجرمة خيانة الأمانة من تسلم من آخر ورقة بشكوت ذات خمسة جنيهات لصرفها فاحتجزها لنفسه دون أن يدفع ما يقابلها من النقود إذ أن التسليم في هذه الحالة قد حصل على سبيل المعاوضة ، وهي ليست من العقود المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع (تجمع حمادى الجزئية ١٩ مارس سنة ١٩٢١ سج ٢٣ عدد ٨٢) .

وحكمت محكمة طهطا الجزئية بأن هذا الفعل لا يعد خيانة أمانة للسبب المتقدم ذكره ، ولكنه يعا. سرقة لأن مالك رقة لم يقصد مطلقاً أن ينقل حيازتها إلى المتهم ، وكل ما قصده أن يصرفها . هم بأوراق صغيرة أو يرددها إليه عينا إذا تعذر عليه صرفها ، ولم تكن يد المتهم على هذه الورقة إلا يداً

عارضة لاتمتع الاختلاس ، فإذا أنكرها عد محتملًا وعوقب بمقاب السرعة  
( ملها الجزئية ١٢ مارس سنة ١٩٢٧ مله ٧ عدد ٤١١ ) .  
ولكن محكمة النقض والابرار المصرية قضت بتطبيق المادة ٣٤١ ع على  
أشخاص تسلبوا أوراق بنكنوت لصرفها واستبدالها بنقود صغيرة ثم لم  
يدفعوا ما يجب عليهم . قررت في قضية ائهم فيها شخص يتسديد ورقة  
بنكنوت قيمتها خمسون جنيتها سلمت إليه لاستبدالها بورق صغير أن الواقعة  
منطبقة على المادة ٣٤١ ع لأن ورقة البنكوت بمبلغ ٥٠ جنيتها سلمت للئهم  
على سبل الامانة بقصد استبدالها بورق صغير القيمة فاختلفا الئهم ولم  
يردها للمجنى عليه ( نفس ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ مله ٧ عدد ٢ ) .

وفي قضية أخرى تلخص واقعتها في أن المجنى عليه توجه الئهم في  
الكان الذي يشتغل به وأعطاه ورقة مالية بخمسة جنيهات ليصرفها له فخرج  
الئهم ثم عاد وأخبر المجنى عليه بأنه بحث عن نقود يستبدلها بها فلم يوفق  
ورد له ورقة بخمسة واحد على اعتبار أنها هي التي سلمت إليه - قررت  
محكمة النقض والابرار أن هذه الواقعة لا يوجد فيها معنى الاختلاس الذي  
أراده القانون في جريمة السرقة ، لأن الئهم لم يأخذ الورقة ذات الخمسة  
الجنيهات في غفلة من المجنى عليه بدون علمه أو رضاه ، كما أن تسليم المجنى  
عليه هذه الورقة له لم يكن تسليمًا اضطراريًا جرت إليه ضرورة المعاملة إذ  
س الئهم صرافًا صناعته تغيير أصناف النقود والمبادلة عليها بأصناف  
أخرى من النقود تعادلها في القيمة كما أنه لم تكن بينه وبين المجنى عليه معاملة  
من بيع أو شراء أو ما أشبههما تقتضي في العرف والعادة أن يعلم أحدهما  
للآخر ماوجب عليه قبل أخذ البديل المقابل . وعلى ذلك فالواقعة لا تتطوى  
على جريمة سرقة . ولكن إذا صح أن المجنى عليه أعطى الورقة للئهم ليصرفها  
له وتركه يخرج ليبحث عن أوراق أو نقود صغيرة لا بدالها فظاهر المفهوم  
من هذا أن المجنى عليه ائمن الئهم على الورقة ليبحث له في الخارج عن

مقابلها نقداً صغيراً على شرط رد هذا المقابل أو إعادة الورقة بذاتها إليه، وهذا المعنى تتحقق به جريمة خيانة الأمانة إذا لم يقم المتهم بأحد الأمرين، وذلك على اعتبار أنه اختلس مالا سلم إليه بصفته وكيلًا بجنا بقصد استعماله في أمر معين لمنفعة المالك (نقض ٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٣٣ بنة ٢ قضائية). وفي قضية بمائة لهذه قررت أيضاً محكمة النقض والابرام أن الفعل مكون لجريمة خيانة الأمانة (نقض ١٣ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١١٣١ سنة ٢ قضائية).

٦٥ - (٤) السرقة التي تقع من الخدم أو العمال أو الزلاء — الخادم ليس له بحسب الأصل سوى يد عارضة على أشياء مخدومه. لأن السيد الذي يضع أمتعته بين يدي خادمه لحفظها أو نقلها أو استخدامها في الشؤون المنزلية لا ينقل اليهم حيازتها كاملة ولا ناقصة، بل تبقى هذه الامتعة في حيازته هو قانوناً وتكون يد الخادم عليها يداً عارضة، فإذا اختلس الخادم شيئاً منها عد سارقاً (جارسون ن ١٩٣).

وكذلك العمال والصناع ليس لهم سب الأصل سوى اليد العارضة على الأدوات أو المواد الأولية أو البضائع الموجودة في المحلات التي يعملون فيها، لأن صاحب المحل لا يتدخل لهم عن حيازتها، فإذا ما اختلس العامل أو الصانع شيئاً منها عد سارقاً (جارسون ن ١٩٨).

وهذا ما قرره محكمة النقض والابرام المصرية في حكم قالت فيه إنه إذا كانت الحيازة لم تنتقل بالتسليم بل بقيت الحيازة على ذمة صاحب الشيء كما هو الحال في التسليم الحاصل إلى الخادم أو العامل وكان الترخيص من التسليم مجرد القيام بعمل مادي (acte matériel) مما يدخل في نطاق عمل التسليم باعتباره خادماً أو عاملاً كتنظيف الشيء أو نقله من مكان إلى آخر (كما هو الشأن في القضية التي صدر فيها الحكم حيث كان المتهم يشتغل عاملاً في شركة

تجر في النعم وتسلم النعم منها لتوصيله إلى منزل أحد العملاء ) فإن الاختلاس الذي يقع من الخادم أو العامل في الشيء المسلم إليه يعد سرقة لا تبديداً (نقض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٣٠ سنة ٢ قضائية — وانظر في هذا للنقضات اسكندرية ١٥ يونيو سنة ١٩٢٤ علامة ٥ عدد ٣٨١ ) .

٦٦ — ولكن قد يحدث أن يسلم الشيء إلى الخادم أو العامل لا يقوم على حراسته أو لينقله من مكان إلى آخر ليستخدمه في عمل مادي بما يدخل في نطاق خدمته بل يؤدي عملاً قانونياً ( acte juridique ) كما لو أعطى السيد للخادم أو العامل متاعاً لبيعه أو سله نقوداً ليشتري بها بعض الحاجات أو ليسد بها ديناً عليه . ففي هذه الأحوال يسلم الشيء للخادم أو العامل بصفته وكيلًا لاستعماله في أمر معين ، وبذلك تنتقل إليه الحيازة الناقصة وتصح يده على الشيء . يد أمين لا يبدأ عارضة ، فإذا اختلسه أو بدده فلا يعاقب بعقوبة السرقة وإنما تطبق عليه المادة ٣٤١ ع ( جرسون ن ١٩٥٠ و جارو ن ٢٤١٧ ) .

٦٧ — كذلك الحكم فيما يتعلق بمستخدمي المحلات التجارية والبيوت المالية . فالضراف الموظف في محل تجاري أو مالي إذا اختلس أو بدد شيئاً من الأموال التي يقيضها أو التي سلت إليه ليصرف منها لا يعد سارقاً ، لأن حيازة هذه الأموال تنتقل إليه بالتسليم وإنما تطبق عليه المادة ٣٤١ ع . وكذا المحصل إذا اختلس أو بدد شيئاً من الأموال التي حصلها لحساب العمل الذي يشغل فيه . ولكن الكاتب الذي يستعين بمركوه على أخذ نقود من الخزنة يعد سارقاً ( جرسون ن ١٩٨ ) .

٦٨ — ومن هذا القليل حكم الضيف أو الشخص الذي ينزل في عائلة ويستخدم ما بالمنزل من أمتعة وأدوات في منافسه فانه يعد سارقاً إذا اختلس شيئاً منها لأن يده عليها يد عارضة رغم وضعها تحت تصرفه ولا تزال حيازتها باقية لأصاحب المنزل ( جرسون ن ٧٠٠ ) .

ولكن حكم المستأجر غير ذلك، فإن الأمانة المؤجرة وما تشتمل عليه من منقولات أو مفروشات تسلم إليه تسليماً صحيحاً تنتقل به الحيازة الناقصة تنفيذاً لعقد الإجارة . فإذا اختلس أو بدد شيئاً من المنقولات المسلة إليه فلا يعد سارقاً وإنما تطبق عليه المادة ٣٤١ ع (جرسون ٢٠٠٢) .

٦٩ - (٥) السرقة التي تقع من المخترفين بنقل الأشياء - أدمج القانون في جريمة السرقة فعل الاختلاس الذي يقع من المخترفين بنقل الأشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو من إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم إذا سلت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهم السابقة واعتبر وقوعه منهم من الظروف المشددة في جريمة السرقة طبقاً لفقرة الثامنة من المادة ٣١٧ ع . وقد شذ القانون بذلك عن القواعد العامة إذ لم يستند بالتسليم الحاصل في هذه الحالة والذي من شأنه أن ينقل حيازة الشيء المسلم إلى المكلف بنقله (عنى ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٣٠ سنة ٢٢ ق و ٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٢١٢ سنة ٩ ق) .

٧٠ - (٦) التسليم الصادر عن غير شعور أو اختيل - تفرق المحاكم الفرنسية أيضاً بين التسليم الاختياري (remise volontaire) الذي ينفي الاختلاس ولو كان حاصلاً عن خطأ أو بتأثير الغش والتسليم الصادر عن غير شعور أو اختيار (remise inconsciente et involontaire) والذي لا يتعارض مع الاختلاس .

٧١ - فمن يستلم شيئاً من مجنون أو سكران فاقد الإدراك أو طفل صغير غير مميز ويمتازه لنفسه يعد محتلساً ويماقب بعقوبة السرقة . وقد حكمت محكمة النقض والابرام الفرنسية بأنه لا يمكن أن يأخذ حكم التسليم الاختياري التسليم الصادر عن شخص مجنون لا يدرك كنه عمله ولم

تكن له فيه إلا إرادة كإرادة الحيوان بحيث إن الشخص الذي صدر عنه التسليم لم يكن سوى آلة سلبية توصل بها مستلم الشيء إلى أخذه في الواقع بطريق النفس (عنى فرنسي ١٨ مايو سنة ١٨٧٦ فالوز ١٨٨٨ - ١ - ١٥).

وحكمت أيضاً بتطبيق عقوبة السرقة في حالة ما إذا كان المتهم قد استلم الشيء الذي تملكه من أطفال حصار جداً في السن (عنى فرنسي ٣١ أغسطس سنة ١٨٩٩ فالوز ١٩٠٣ - ١ - ٣٣١).

وكذا في حالة ما إذا كان قد استلمه من شخص في حالة سكر تام (١٤ أكتوبر سنة ١٨٤٣ بلتان جنائي ن ٢٨٠).

ويعلل جارسون توفر ركن الاختلاس رغم حصول التسليم في الأحوال المذكورة بأن هذا التسليم لا ينقل للمستلم سوى الركن المادى للحيازة ولا يحوله سوى البد العارضة (جارسون ن ٢١٢ و ٢١٣).

٧٢ - كذلك التسليم الذي يحصل تحت تأثير الاكراه أو التهديد السالب للإرادة والأختيار لا ينفي الاختلاس، لأنه لا ينقل للمستلم سوى الركن المادى للحيازة دون الركن الأدبى الذى يبقى لصاحب الشيء. ويتطلب أن يعد الاكراه أو التهديد في هذه الحالة ظرفاً مشدداً ويصبح به الفعل سرقة باكراه منطبقه على المادة ٣١٤ ع، وقد يكون اغتصاباً منطبقاً على المادة ٣٢٥ ع.

فاذا لم تتوفر في الاكراه أو التهديد الشروط المطلوبة في المادتين المذكورتين فلا ينفي ذلك عن الفعل وصف السرقة ويبقى التسليم عندئذ غير معتبر متى كان الاكراه أو التهديد كافياً لسلب إرادة المجنى عليه واختياره. فعن اكراه صغيراً أو امرأة طاعنة في السن بطريق التخويف أو التهويل على إعطائه متاعاً أو مبلغاً من المال عد متركباً لسرقة بسيطة منطبقه على المادة ٣١٨ من قانون العقوبات (جارسون ن ٢١٥ و ٢١٦ وأحمد بك أمين - ١٩١٤).

### الركن الثاني : شيء منقول

٧٣ - نصت المادة ٣١١ ع صراحة على أن السرقة يجب أن تقع على شيء منقول ، ولم تذكر في المادة ٣٧٩ من قانون العقوبات الفرنسي كلمة منقول ولكن الشراح يجمعون على أن المنقولات وحدها هي التي تصلح محلاً للسرقة ( جارو ٦ ن ٢٢٧٥ وجارسون ٢٢١ ن ١ وشوثر وميل ٥ ن ١٨٩٠ وبلانش ٥ ن ٢٦٤ ) وعلة ذلك أن السرقة لا تتم إلا بأخذ الشيء ونقله من حيازة المجني عليه إلى حيازة الجاني ، وهذا لا ينطبق إلا على المنقولات . أما العقارات فلا تصلح محلاً للسرقة لأنه لا يمكن نقلها من مكان إلى آخر .

٧٤ - على أنه لا يصح في باب السرقة تطبيق القواعد المدنية الخاصة بالتمييز بين المنقولات والعقارات ، بل أن كل شيء يمكن نقله من مكان إلى آخر يصلح محلاً للسرقة وإن كان من الوجهة المدنية يعد مالا ثابتا . ويستوى أن يكون الشيء منقولا من قبل حصول السرقة أو أن يصير منقولا بالسرقة نفسها . إذ أن كل ما أراده القانون بأشتراطه صفة المنقول في الشيء المسروق هو أن يكون قابلاً للنقل من مكان إلى آخر ، وهذا كما ينطبق على الأشياء التي تسمى في اصطلاح القانون المدني بالمنقولات ينطبق أيضاً على الأشياء التي كانت في الأصل ثابتة أو ملحقة بأشياء ثابتة ثم أصبحت منقولة بالفصل أو القطع أو الكسر الخ . ولا شك في أن الاختلاس في هذه الحالة الأخيرة يعد سرقة لأن الشيء المسروق قد أصبح منفصلاً عن العقار وأن السارق نفسه هو الذي صبره منقولا . ومن ثم يدخل في حكم المادة ٣١١ ع اختلاس الأبواب والشبابيك وألواح الزجاج والمواسير الخ المنتزعة من الأبنية ، والأحجار والرمال المنتزعة من الأرض ، والأشجار والمحاصيل الزراعية التي تقطع من مزارعها ، والآلات الزراعية والماشية التابعة للأراضي الزراعية



والعدد والآلات الصناعية المثبتة في المعامل ( أنظر المادة ٤ مدق ) ، والمعادن التي يياطن الأرض وهكذا ( جبرو ٦ ن ٢٣٧٥ و جرسون ن ٢٧٣ - ٢٣٢ والإحكام الفرنسية للتو عنها في هذه الترجيح ) .

٧٥ - لكن يجب أن يكون الشيء المنقول مادياً . أما الأشياء المعنوية فلا تصلح علا للسرقة لأنها ليست قابلة للنقل من مكان إلى آخر . فالحقوق الشخصية والمينة كالديون وحق الانتفاع وحق الارتفاق لا يمكن سرقتها ، ولكن السندات المثبتة لهذه الحقوق تصلح علا للسرقة لأنها أشياء مادية . فتمكن سرقة العقود والمخالفات والقرارات كما تمكن سرقة الأوراق المالية كالكيمايات والحوالات والأسهم . وفي هذه الحالة لا تقع السرقة على الحق نفسه بل على السند المثبت له وهو شيء مادي ( جبرو ٦ ن ٢٣٧٥ و جارسون مادة ٢٧٩ ن ٢٣٤ و ٢٣٥ وموسوط فالوز تحت كلمة سرقة ن ٦٦٠ ) .

٧٦ - كذلك الأفكار والآراء لا يمكن سرقتها لأنها أشياء معنوية . ولكن إذا سطرت الأفكار أو الآراء في كتب أو أوراق أصبحت هذه الكتب أو الأوراق قابلة للسرقة باعتبارها أشياء مادية وبغض النظر عما تشمل عليه ( جبرو ٦ ن ٢٣٧٥ ) .

٧٧ - ولا عبء بقيمة الشيء المسروق . فيعد سرقة اختلاس أي شيء منقول مهما كانت قيمته ، حتى ولو لم تكن له سوى قيمة أدية لا يقدر سوى المبنى عليه أو السارق كذا كذا أو أثر طائي ( جبرو ٦ ماسن صفة ١٠٩ ن ١٤ ) .

وعلى هذا يصح اعتبار اختلاس الخطابات والرسائل البرقية سرقة معاقباً عليها ولو لم تكن محتوية على شيء ذي قيمة مالية ولا تتضمن تمهيداً لمخالصة ( جبرو في الوضع منه و جرسون ن ٢٤٦ ) .

قد حكم بأن اختلاس دفتر شيكات مملوك لآخر ولو أنه غير مضمي يعتبر

سرقة شيء قليل القيمة في ذاته وليس مجرداً عن كل قيمة وذلك بقطع النظر عن مبلغ إمكان الانتفاع به من الشيكات المرووق وعن القيمة النفسية الحقيقية لهذه الشيكات (نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٠ مجلد ٢ عدد ٢٢٢).

وأن اختلاس إصال من سلة المهملات يعد أن مرقه صاحبه وألقاه بها يعد سرقة إذا كان المتهم قد حاول الانتفاع به بأن قدمه إلى المحكمة على أنه إصال صحيح وطلب خصم قيمته من الدين المطلوب منه . أما القول بأنه أعده بالتزويق وأصبح لاقية له فردود بأن المتهم قد وفق إلى محاولة الانتفاع به وهو محرق (نقض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٤٦ سنة ٤٤ ق) .

وأن بيان قدر الشيء المرووق في الحكم لا لزوم له لأن هذا لا يغير نوع الجريمة ولا يعفى المتهم من عقاب السرقة إن كان مقدارها قليلاً جداً ولا يزيد عقابه إن كان كثيراً بل الذي يؤثر على العقوبة هو ظروف السرقة وليس مقدار الشيء المرووق (نقض ١٩ ديسمبر سنة ١٨٩٩ قضاء ٤ من ٧٢) .

٧٨ - وكل الأشياء المادية قابلة للسرقة سواء أكانت من الأجسام الصلبة أو السائلة أو الغازية (جبرو ٦ ن ٢٢٧٥ من ١١٢ هاش ٢٠ وجارسون ملعة ٢٧٩ ن ٢٥٢ - ٢٥٧) .

فلا، إذا احتازه إنسان وأصبح بذلك ملكاً خاصاً له بعد مالا منقولاً قابلاً للسرقة. فيعد سارقاً ويعاقب بعقاب السرقة من يستولى على كمية من مياه الشركة أو البلدية أكثر مما يحمله له عقد اشتراكه باستعماله طريقة من طرق النش معاصرة لاخذ الماء كأن يحدث تغييراً في جهاز التوزيع من شأنه زيادة مقدار الماء الذي يستهلكه (نقض فرنس ١٠ ديسمبر سنة ١٨٨٧ دالوز ١٧٨٨ - ١ - ٣٩) أو يضع ماسورة قبل العداد حتى يخرج من المقاس الماء الذي يمر من هذه الماسورة (استئناف مصر ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٤ قضاء ٢ من ٣١١) .

ولكن المشترك الذي يؤخر إبرة العداد ليجعل الرقم المبين به أقل من كمية الماء الذي استهلكه يدمر تكبا لجرمة الفش في مقدار الشيء المبيع المنصوص عليها في المادة ٣٤٧ ع لا مرتكبا لجرمة سرقة لأن أخذ الماء في هذه الحالة قد حصل بطريقة مشروعة، وإنما وقع الفش بذلك لينقص المشترك من قيمة دينه (مجن فرنسي ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩ دلفوز ٩٩ - ١ - ٢٠١) .

وقد حكم بأن تغيير الرقم الحقيقي المبين بعداد المياه إلى رقم أقل منه بواسطة فك العداد وختمه ثانيا يعتبر اختلاسا للمياه أو سرقة لها لأنه وإن كانت المياه التي أخذت بهذه الطريقة وأخفيت معالم أخذها منقولا لملوكا للغير لأنها في حوزة الشركة ولا تباع استهلاكها إلا بمقابل إلا أن ركن الاختلاس غير متوفر لأن كمية المياه وقت أخذها إنما أخذت واستهلكت بطريق مشروع لأن العداد كان يخصصها في أثناء الاختلاص صورة صحيحة فلم تؤخذ بغير رضا صاحبها، وإنما حدث أنه بعد أخذها بوسيلة لا غبار عليها وبعد استهلاكها أن استعملت وسائل لإخفاء كيتها الحقيقية وانقاص مقدار ما يجب دفعه من الثمن.. وهذا يعتبر غشبا في مقدار دين الشركة على مدينها وهو غش غير مشروع ولكنه ليس سرقة (بور سيد الجزئية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ مجلة ١١ عدد ٢٢٩) .

٧٩ - وغاز الاستصباح قابل للسرقة لأن الغازات كالسوائل أجسام مادية يمكن اختلاسها (جلوسون ٢٥٦) .

٨٠ - ويرى بعض الشراح أن القوى الطبيعية كالضوء والحرارة والبرودة غير قابلة للسرقة لأنها تدخل في حكم الأشياء المعنوية (جلوسون ٢٥٨ وأحد بك أمين ص ٦٢٦) . ويرى البعض الآخر غير ذلك لأن كلمة شيء قد استعملها الشارع الفرنسي في المادة ٣٧٩ ع بمعنى دماله والشيء يعتبر

مألا بالمعنى القانوني لهذه الكلمة متى تملكه الإنسان، وبما أن القوى الطبيعية يمكن تملكها فيجوز أن تكون عملاً للسرقة (جلو ن ٦ ص ٢٣٧٥ م ١٠٩).

٨١ - ومن المسائل التي كانت ولا تزال موضع خلاف في بعض البلدان مسألة معرفة ما إذا كانت الكهرباء قابلة للسرقة أم لا. أما في فرنسا فقد جرت المحاكم على اعتبار الكهرباء قابلة للسرقة (محكمة Troyes ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٣ دالوز ١٨٩٥ - ٢ - ١٠٢ وتولوز ١٢ مايو سنة ١٨٩٧ دالوز ١٨٩٧ - ٢ - ٣٦٧ و ٣ يولي سنة ١٩٠١ جلزت ٤ أكتوبر سنة ١٩٠١ ونانسي ١٣ يولي سنة ١٩٠٤ دالوز ١٩٠٤ - ٢ - ٤٧١ وتولوز ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ جلزت ١٩١٠ - ١ - ٣٥٥ ونقض ٢ أغسطس سنة ١٩١٢ دالوز ١٩١٣ - ١ - ٤٣٩ و ٧ يولي سنة ١٩١٣ بلان ٢٧٨ و ١٢ يونيه سنة ١٩٢٩ جلزت ١٩٢٩ - ٢ - ٢٥١). وأما في ألمانيا فالرأي السائد أن الكهرباء لا يمكن سرقتها وبناء على ذلك قضت المحكمة العليا للإمبراطورية في ٢٠ أكتوبر سنة ١٨٩٦ بعدم تطبيق أحكام السرقة على اختلاس الكهرباء. وقد اضطّر الشارع الألماني إلى إصدار قانون خاص في ٩ إبريل سنة ١٩٠٠ لمعالجة من يختلس الكهرباء. وأما في إيطاليا فقد حكمت محكمة النقض بحكم في ١٣ يولي سنة ١٨٩٨ بالعقاب طبقاً لأحكام السرقة (سيرة ١٩٠٠ - ١ - ٤٧١). ثم جاء قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ وأضاف إلى تعريف السرقة الوارد في المادة ٦٢٤ منه فقرة تنص على أنه: «فما يتعلق بتطبيق قانون العقوبات يعتبر من الأشياء المنقولة الكهرباء وكل قوة أخرى لها قيمة مالية». وأما في إنجلترا فقد نص الشارع في المادة العاشرة من قانون السرقة الصادر في سنة ١٩١٦ على اعتبار اختلاس الكهرباء نوعاً من أنواع السرقة (larceny). وقد حكمت محكمة النقض بالإبرام المضرة في حكم لها بأن التيار الكهربائي منقول قابل للملك والحيازة هو إذن من الأشياء التي يمكن اختلاسها (نقض ٣١ يناير سنة ١٩١٤ مج ١٥ عدد ٥٦).

وقررت ذلك في حكم آخر دعمته بالأسباب الآتية : « ومن حيث ان مبنى الوجه الأول أن تيار الكهرباء الذي نسب إلى الطاعن اختلاسه ليس من الأشياء المادية التي يمكن أن تكون محلاً للسرقة وعليه فلا عقاب على هذا الفعل مع فرض صحته . ومن حيث انه كان يمكن أن يكون لنفسك بهذا الدفع محل لو أن الشارع قصد بكلمة منقول التي وضعها في المادة ٣١١ من قانون العقوبات ما كان جسماً متحيزاً قابلاً للوزن بحسب نظريات علم الطبيعة . ومن حيث ان علة العقاب على السرقة هو منع الاخلال بأحكام القانون المدني التي سنت طرق التعامل بالأموال وكيفية تداولها على الوجه المشروع فالواجب إذن الرجوع إلى هذا القانون لمعرفة المعنى الموضوع للأموال المنقولة . ومن حيث ان المال المنقول طبقاً لأحكام هذا القانون هو كل شيء ذي قيمة مالية يمكن تملكه وحيازته ونقله وهذه الخصائص متوفرة في الكهرباء إذ تيارها قيمة مالية ويمكن ضبطه وحيازته ونقله من حيز إلى آخر وحتى كان كذلك فالكهرباء بما تتأوله كلمة منقول الواردة بالمادة ٣١١ من القانون المذكور ولا محل لاختلاسها من حكم السرقة كما يطلب الطاعن وعليه يكون هذا الوجه متعين الرفض ( هنس ١٦ ابريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٥٠ سنة ٤٨ قضائية ، وفي هذا الحيز هنس ٥ ابريل سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩٤٣ سنة ٧ قضائية ) .

٨٢ — وقد قررت محكمة جنح ليون في حكم لها بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٩٠٩ ( سيرة ١١٠٩ - ٢ - ٢٢٥ ) ومحكمة استئناف ليون في حكمها الصادر في ١٨ نوفمبر ١٩٠٩ ( دالوز ١١١٠ - ٢ - ٣١٩ ) أن البرد الصناعي يمكن أن يكون محلاً للسرقة .

### الركن الثالث : ملك الغير

٨٣ - شرط كون الشيء المختلس ملكاً للغير - يشترط القانون لتكوين جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للغير . وتشترط المادة ٣٧٩ من القانون الفرنسي أن يكون الشيء غير مملوك لمن اختلسه . وبعبارة القانون المصري أصبح لأنه لا يكفي لاعتبار الشخص سارقاً أن يكون قد اختلس شيئاً غير مملوك له لجواز أن يكون ذلك الشيء غير مملوك لأحد كالأشياء المباحة أو المتروكة ، فهذه الأشياء لا تحقق السرقة باختلاسها . ولهذا أجمع الشراح في فرنسا على عدم الأخذ بحرف القانون وعلى اشتراط أن يكون الشيء مملوكاً للغير ( جاور ٦ ن ٢٣٨٤ وجارسون ن ٣٨٧ وشونو وميل ٥ ن ١٩١٠ وبلانز ٥ ن ٤٧٩ ) .

٨٤ - النتائج التي تنفرع عن هذا الشرط - وينفرع عن هذا الركن ثلاث نتائج : ( الأولى ) أن الشيء المختلس يجب أن يكون مما يمكن تملكه ، ( الثانية ) أنه يجب أن يكون مملوكاً فعلاً لشخص ما ، ( الثالثة ) أنه يجب أن يكون مملوكاً للغير مختلسه .

٨٥ - النتيجة الأولى - يجب أن يكون الشيء المختلس مما يمكن تملكه . فالإنسان لا يمكن أن يكون محلاً للسرقة لأنه لم يعد محلاً للملك بعد أبطل الرق . وعلى ذلك فالقبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وخطف الأطفال والبنات لا تعد سرقة وإنما يعاقب عليها بالمواد ٢٨٠ وما بعدها من قانون العقوبات .

٨٦ - لكن لا يشترط أن يكون الشيء مملوكاً حيازته قانوناً ، بل يمكن أن يكون الشيء المنقول محلاً للسرقة ولو كانت حيازته تعد جريمة في نظر القانون كالمواد المخدرة والأسلحة الممنوعة إحرازها إلا برخصة

والمأكولات والمشروبات الفاسدة الخ . ( ج ٦ ن ٢٣٨٤ ) .

وقد حكم بأن الآفيون وإن كان من المواد الممنوع إحرازها وبمعها إلا برخصة من الحكومة إلا أن وجوده في حيازة شخص بالفعل يجعل ذلك الشخص مالكا له عملا بقاعدة أن حيازة المنقول حجة على ملكه وأن مجرد ضبط الآفيون وأخذه من الحائز له لا يزيل ملكه عنه بل يبقى معتبرا مالكا له حتى يصدر في قضيته حكم بمصادرة للحكومة ( قس ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٢٨ ) .

وأن مجرد ضبط السلاح بدعوى أنه غير مرخص به لا ينقل ملكيته ( جنبايت بنى سوف ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ مع ٢٧ عدد ٤٢ ) .

٨٧ - ويمكن أن يكون الشيء المنقول محلا للسرقة ولو كانت حيازته قد بنيت على سبب غير مشروع . وقد حكم بأنه إذا دفع المقامر المال الذي خسره إلى من كسب أصبح ذلك المال ملكا لمن دفع له ولا يجوز لمن خسره أن يسترده ، فإذا استرده بطريق الاكراه عد مرتكباً لجريمة السرقة باكراه ( قس أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ مع ٩١ عدد ١٤ وجنبايت بنى سوف ١٣ فبراير سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٣٦ ) .

٨٨ - النتيجة الثانية - يجب أن يكون الشيء المختلس مملوكا فعلا لشخص ما حتى ولو كان مالكة مجهولا ( ج ٦ ن ٢٣٨٤ ) ، فإن المادة ٣١١ ع عرفت السرقة بأنها اختلاس منقول لغير وبذلك تتحقق سرقة المنقول مادام مملوكا لغير المتهم سواء أ كان هذا الغير معروفا أم غير معروف ( قس ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩٨٩ سنة ٩ قضائية ) .

٨٩ - فالأشياء المباحة والأشياء المتروكة لا يمكن أن تكون محلا للسرقة .

٩ - ( ١ ) الأشياء المباحة - أما الأشياء المباحة ( res nullius )

فهي التي لا مالك لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضح يد عليها ( المادة ٨ مدني ) ، كالحيوانات المتوحشة والطيور البرية وهي في حالة الحرية الطبيعية والأسماك الموجودة في البحار والبحيرات والأنهار والترع العمومية والأصناف والأحجار الكريمة التي توجد في قاع البحر كالمرجان . فهذه الأشياء طالما كانت بغير مالك لا يعد احتيازها سرقة . ولكن متى تملكها إنسان تخرج عن كونها أشياء مباحة وتكون قابلة للسرقة ( جرو ن ٦ و ٢٣٨٤ وجارسون ن ٣٨٩ ) .

٩١ - فلا سرقة في الاستيلاء على حيوان أو طير من الحيوانات أو الطيور البرية حتى ولو حصل الاستيلاء عليه بواسطة الدخول في ملك الغير لأنها ليست ملكاً لأحد بل هي مال مباح للجميع ويجوز لكل إنسان صيدها وتملكها بوضع اليد ( جرو ن ٦ و ٢٣٨٤ ) . لكن إذا صادها إنسان ووضع يده عليها حية كانت أو ميتة دخلت في ملكه الخاص ويعد اختلاسها بعد ذلك سرقة ( جارسون ن ٤٠٠ ) . فإذا خرجت من حيازة صاحبها واستردت حريتها صارت مالا مباحا وجاز لكل إنسان صيدها وتملكها مرة أخرى ( جارسون ن ٤٠٥ ) .

٩٢ - أما الحيوانات المنزلية والطيور الداجنة فلا تخرج من ملك صاحبها بمجرد انطلاقها بل تبقى على ذمته وتمتد ضامنة فقط ولا يجوز للغير حجزها بنية امتلاكها إلا إذا استردت حريتها تماماً وعادت إلى حالتها البرية وانقطع الأمل في رجوعها كما قد يقع للكلاب والقطط والنحل والحمام والمصافير فإنه يباح للغير تملكها حينئذ أو على الأقل لا يعد تملكها في هذه الحالة سرقة معاقباً عليها متى ثبت أن حائزها قد وضع يده عليها بحسن نية معتقداً أنها شيء مباح ولا مالك له ( أحمد بك أمين ص ١٢٩ ) .

٩٣ - كذلك لا سرقة في صيد الأسماك الموجودة في البحار والبحيرات والأنهار والترع العمومية لأنها مال مباح للجميع ويجوز لكل إنسان أن



يتملكها بوضع اليد بعد الصيد . أما الأسماك الموجودة في مياه خصوصية لمملكة لشخص معين فهي مال خاص ولا يجوز لغيره صيدها (أحد بك أمين ١٦٢٩ و ١٦٣٠) .

وقد حكم بأن الأسماك الموجودة في البحار والأنهار والبحيرات العمومية هي من الأموال المباحة التي يجوز لكل انسان أن يملكها بطريقة صيدها ووضع اليد عليها، وإن إعطاء الحكومة التزاما لشخص معين بالصيد من بحيرة عمومية لا يجعله مالكا للأسماك الموجودة فيها وإنما يخوله فقط حق الصيد منها بمفرده ولا تكون ملكيته ثابتة الا على ما يبيده فعلا ، فلا يعد سارقا من زاحم الملتزم في الصيد من البحيرة الداخلة في التزامه وإنما يجوز الرجوع عليه بالتعويض المدني ( الاسكندرية الابتدائية ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥ قضاء ٢ ص ٣٣٤ وقض ١٦ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٣٣ وجريا الجزئية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٢ مج ٥ عدد ٣٤ وأسيوط الابتدائية ١٣ يونيو سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ١٣٤ )

٩٤ - ويعد الصائد مالكا للأسماك بمجرد دخولها في شباك ولو قبل خروجها من البحر . وقد حكم بأنه بعد سارقا من اخلاء شباك من شباك غيره حتى ولو كانت الشباك ملقاة في مياه بحيرة معتبرة من الأملاك العامة (كفر الشيخ الجزئية ٢٦ فبراير سنة ١٩١٩ مج ٢١ عدد ٤٩) .

٩٥ - والماء في الاصل مباح للجميع ، ولكن اذا احتازه انسان أصبح ملكا خاصا له ولا يجوز التعدي عليه . فلا يباح لغير مشترك أخذ المياه من مؤاسير شركة المياه مثلا ، ولا يباح للمشارك أن يأخذ من مياه الشركة أكثر مما يخوله له عقد اشتراكه .

وقد حكم بأن الماء وإن كان في الاصل عام المنفعة وهو في البحر أو النهر الا أنه متى فصل عنه ووضع في حوز كالمواسير أو الآنية بحيث يمكن شموله بحق الملك أصبح كغيره من الأشياء ملكا لمحرزه بوضع اليد، فيه دسرة اختلاس

كمية من مياه الشركة بطريقة وضع ماسورة قبل العداد ( استضاف مصر ٢٨ أغسطس سنة ١٨٩٤ قضاء ٢ ص ٢١١ وانظر أيضا فيما قدم العدد ٧٨ ) .

٩٦ - الأراضي الحرة والجبال والصحارى التي ليست مملوكة للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها أو تستغلها بطريقة ما هي من الأموال المباحة التي يجوز تملكها بوضع اليد ( المادتين ٨ و ٥٧ مدني ) . فأخذ الاحجار والمعادن والرمال والزلط من تلك الجبال والصحارى لا بعد سرقة .

وقد قام خلاف بشأن المحاجر أى الجهات التي تقطع منها الاحجار أى مملوكة للحكومة أم تعد من الأموال المباحة ، فذهبت لجنة المراقبة القضائية إلى أن أراضي القطر جميعها معتبرة في الأصل ملك الحكومة . فكل أرض لم تثبت ملكيتها لأحد بإحدى طرق التملك الشرعية تعتبر ملكا للحكومة ، بدليل ماورد في المادة ٥٧ من القانون المدني الاهلي ( ٨٠ من القانون المختلط ) من أن « الأراضي الغير المزروعة المملوكة شرعا للبرى لا يجوز وضع اليد عليها إلا باذن الحكومة . الخ . » ومن المفرد أن مالك الأرض مالك لما عليها وما فيها إلا ما استثنى من ذلك في القوانين واللوائح . وبما أن اللوائح المختصة بتشغيل المحاجر وإن كانت تعطى كل فرد من الأفراد حقاً في إدارتها بشروط معينة إلا أنها لا تنفي بذلك ملكية الحكومة لتلك المحاجر . وبناء على ذلك يكون أخذ الاحجار بغير رخصة من المحاجر - في رأى لجنة المراقبة - سرقة لأشياء مملوكة للحكومة . ( لجنة المراقبة ١٢ ابريل سنة ١٨٩٨ )

قضاء ٥ ص ١٢٢ )

ولكن محكمة النقض والابرار قررت أن الأراضي الحرة ليست مبدئياً ملكا للحكومة . معنى أن تلك الأراضي ليست ملكا حقيقيا للحكومة بمقتضى حق مدني . فهي لا تدخل ضمن الاملاك الميرية العمومية لأنها ليست واردة في المادتين ١٠٠ و ٩٩ من القانون المدني ، ولم يصدر فيما بعد أى نص قانوني خاص بها . فضلا عن ذلك قلنا ليست بصحة للنافع

العمومية . كذلك لا تدخل تلك الأراضي مبدئياً ضمن أملاك الميرى الخاصة مادامت الحكومة لم تملكها بالطرق العادية لا كتساب الملكية . أماكلة «ملوكة» الواردة بالمادة ٥٧ مدني فانه من الواضح أنه لا يقصد بها وجود رابطة لحق مدني بل تثبيت حق سياسي فقط غير متنازع فيه للحكومة ذات السلطة العامة أعني حق الملك الأعلى الذي لها على كل القطر إلى منتهى حدوده واتخاذ جميع الاجراءات الادارية التي لها بصفتها هذه أن تأمر بها لاستعمال وتنظيم الحقوق المدنية الخاصة بالسكان عموماً . وفي الواقع قد قررت المادة الثامنة أن الأموال المباحة هي التي لا مال لها ويجوز أن تكون ملكاً لأول واضح يد عليها ، والمادة ٥٧ قد أتت قبلها المادة ٥٦ وعرفت التملك الذي وضعت المادتان في الفصل الخاص به . فهذا يدل إذن على أن الأراضي المشار إليها في المادة ٥٧ ليس لها بمقتضى القانون المدني مالاً حقيقياً لأنه يجوز تملكها بوضع اليد . وفضلاً عن ذلك فان نفس المادة ٥٧ مع وضعها قواعد إدارية للتملك بوضع اليد قد جاءت في الفقرة الثانية منها وأيدت صحة التملك الذي يحصل طبقاً للحق المدني ولو بخالفة تلك القواعد المشار إليها . ومن جهة أخرى فان الفصل الذي وضعت فيه المادة ٥٧ من القانون المدني يدل على أن المشرع ينظر إلى الأموال المشار إليها في هذه المادة كمنظره إلى الكنوز المدفونة وطبور البر وأسماك البحر . وبناء على ذلك لا يعتبر أخذ الأحجار من الجبل سرقة لأنه لا يمكن وجود جريمة السرقة بواسطة أخذ شيء لا مال له (نص ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ١٦ —

وقد حقا على اسكتيرة الاجنابية ١٩ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ٣٨٧ وعنه ٣ ديسمبر سنة ١٨٩٩ قضية رقم ٦٨٤ و ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ١٦٠ و ١٠ يناير سنة ١٩١٤ دسهم ١ ص ١٤١ وأبو تيج الجزية ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٦ عملة ٨ عدد ٢٠٠٠ ) .

وقضت محكمة النقض أيضاً في حكمين حديثين لها بأن أخذ كمية من الزلط والرمال من الجبل أو الصحراء في المناطق التي لم تضع الحكومة ولا أحد من الأفراد اليد عليها لا يعد سرقة. وبني الحكم الأول على أن المناطق التي أخضت منها هذه الأشياء خالية من وضع يد أى فرد معين عليها ولم تكن من المصرح بغير باستخراج الزلط والرمال منها فهي بمثابة المال المباح، وأن مثل استغلال هذه المناطق كمثل الصيد من مجارى المياه العامة باعتبار أن استغلالها مباح للأفراد تحت قيود خاصة ( قض ٤ يناير سنة ١٩٢٧ عمادة ٧ عدد ١٩٣ ). وبني الحكم الثانى على أن قضاء محكمة النقض جرى على أن أخذ أحجار من الجبل من غير المناطق المخصصة للبحاجر لا يعتبر سرقة لأن تلك الأموال مباحة وملكية الحكومة لها هي من قبيل الملكية السياسية العليا لا الملكية المدنية التي يعد اختلاسها سرقة ( قض ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٤١٣ سنة ٢ قضائية ) .

٩٧ - على أنه إذا كانت الجبال والصحارى ملكا مباحا فانه يمكن تملكها بالحيازة. ويكفى لتوفر هذه الحيازة فيما يتعلق بالحكومة مقاس ونمذيد المناطق المقصودة بدون احتياج إلى إجراءات إدارية أخرى. فأخذ الأحجار من المناطق التي أصبحت مملوكة للحكومة بالحيازة على هذا الوجه يعتبر سرقة ( قض ٢٥ فبراير سنة ١٩١١ حقوق ٢٦ ص ٢٠١ و ٢ مارس سنة ١٩١٨ شرائع ص ٣٤٦ ) .

٩٨ - وحكم بأن الزبرجد الموجود في باطن الجزيرة المسماة بجزيرة الزبرجد لا يمكن اعتباره مالا مباحا لأن الجزيرة ملك الحكومة وما يوجد في باطنها من الكنوز يكون ملكا لها بالتبعية والعقد الصادر من الحكومة للخاصة يدل على ميلها للحفاظ على كنوز الجزيرة حتى أنها اشترطت أن ماتمخرجه الخاصة يكون ملكا لها، وهذه كلها أحوال تثبت أن الزبرجد المسرّوق له

مالك معروف هو الحكومة وأنها لم تهمل مطلقاً في ترك حقها لكل طارق في الجزيرة ( قض ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ استغلال ٤ ص ١٥ ) .

٩٩ - ( ٢ ) الأشياء المتروكة — أما الأشياء المتروكة أو المهملة ( *res derelictae* ) فهي التي كانت مملوكة في الأصل ثم تخلى عنها صاحبها كالملابس والأمتعة البالية التي يرميها صاحبها في الطريق العام وفضلات الطعام وقاذورات المنازل والحيوانات النافعة وروث البهائم وأعتاب السجائر... الخ . فن عثر على شيء في الطريق من الأشياء المهملة وأخذه لا يعد سارقاً لأنه لم يكن مملوكاً لإنسان وقت الأخذ .

وقد حكم بأنه لا يعد سارقاً من أخذ جزءاً من كناسة الشوارع لأنها من المهملات التي يجوز لكل إنسان تملكها . ولا يغير من ذلك وجود اتفاق بين المجلس البلدى وأحد الأفراد على بيع كناسة شوارع المدينة له ، فإن المجلس البلدى والمشتري منه لا يملكان مثل هذه الأشياء بمجرد وجودها في الطريق وإنما بعد وضع اليد عليها فعلاً . فإذا صدرت لائحة تمنع الغير من أخذ تلك الأشياء فإن الاستيلاء عليها يعد مخالفة للائحة لا سرقة ( أسبوط الابتدائية ٥ مايو سنة ١٩٢٥ مج ٢٦ عدد ٦٥ وقرن سلوط الجزئية ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ عدد ٨١ ) .

ولكن اختلاس إيصال من سلة المهملات بعد أن مزقه صاحبه وألقاه بها ، لتقديمه إلى المحكمة على أنه إيصال صحيح وطلب خصم قيمته من الدين المطلوب من المختلص ، يعد سرقة . أما القول بأن الإيصال قد خرج بالتزويق من حوزة صاحبه فمردود بأنه كان لا يزال في غرفته وفي سلة المهملات ( قض ٢٥ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٨٤١ سنة ٤٤ ق ) .

ولا يعد سارقاً من أخرج جثة ثور نفق بالطاعون من مدفنها بقصد أخذ جلده ، لأن الجثة في هذه الحالة لا تعتبر مملوكة لأحد ( فانوس الجزئية ٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ شرائع ٢ ص ٥٤ ) .

١٠٠ - والظاهر أن اختلاس جثث الموتى لا يعد سرقة لأنها ليست ملكاً لأحد، لكن يجوز أن يعاقب المختلس على انتهاك حرمة القبور طبقاً للمادة ١٦٠ ع (أحد بك أمين ص ١٦١) .

أما إذا كانت الجثة أو بعض أجزائها كجمجمة أو غيرها من العظام قد وضعت في معهد على للدرس أو الاستفادة العلمية أو في متحف لحفظ ضمن الآثار فقد أصبحت بذلك مملوكة للمعهد أو المتحف، ويعد اختلاسها بعد ذلك سرقة (أنظر كنى ص ١٩٢) .

١٠١ - أما اختلاس الأكفان وغيرها من الأمتعة التي تودع مع الموتى فمحل خلاف. فقد يقال في ذلك إن هذه الأشياء تعد من قبيل المتروكات وبهذا أخذت محكمة نابولي الإيطالية (سيرة ١٨٨١ - ٤ - ٢٩) .

ولكن محكمة النقض الفرنسية عدت الفعل سرقة لأنها رأت أن هذه الأمتعة موضوعة لفرض خاص ولا يجوز لأحد امتلاكها بوضع اليد إذ لم يكن في نية واضعها التخلي عنها لمن يريد أخذها (عن فرنس ١٧ مايو سنة ١٨٨٢ موسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ١٣٧) . وواقفها على ذلك جارو (أنظر جالرو - ن ٢٣٨٤ ص ١٣٥ و ١٣٦) .

كذلك قررت محكمة النقض المصرية أن الأكفان والملابس والحلي وغيرها من الأشياء التي اعتاد الناس إيداعها القبور مع الموتى إنما هي مملوكة لورثة هؤلاء. وقد خصصوها لتبقى مع جثث أهلهم لما وقر في قوسهم واستقر في ضنائهم من وجوب إكرامهم في أجدادهم على هذا النحو الذي رآه موقنين بأن لا حق لأحد في العبث بشيء مما أودع. ولذا فإن هذه الأشياء لا يمكن بحال ما عدها من قبيل المال المباح يسوغ لكل شخص تملكه بالاستيلاء عليه. وقضت بناء على ذلك بأن الشروع في اختلاس شيء مما هو متروك مع الموتى يعد شروعا في سرقة معاقباً عليه قانوناً (عن ١٦ أبريل سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١١٧٥ سنة ٦ فضالة) .

١٠٢ - (٣) الأشياء الضائعة - أما الأشياء الضائعة (choses perdues) فيختلف حكمها عن الأشياء المباحة أو المتروكة التي لا مالكة لها. فإن الشيء الضائع له مالك يخوله القانون حق استرداده ولو من يد من اشتراه بحسن نية، إلا إذا كان قد سقط حقه فيه بمضي المدة (انظر المادتين ٨٦ و ٨٧ مدني). ومؤدى هذا أن من وجد شيئاً ضائعاً والتقطه لا يجوز له أن يملكه بوضع اليد (par occupation). ولكن هل يعد سارقاً إذا اختلسه بنية تملكه؟ قد كانت هذه المسئلة مثاراً لخلاف شديد بين أئمة القانون الفرنسي فذهب بعضهم إلى أنه لا يعد سارقاً لأن حيز الشيء الضائع بنية تملكه هو غير الاختلاس المكون لجريمة السرقة لأن الاختلاس يقتضي نقل الشيء من حيازة المهي عليه إلى حيازة الجاني، وهذا النقل لا يتأتى إلا إذا كان الشيء في حيازة صاحبه، ومادام الشيء للضائع لم يكن في حيازة أحد وقت التقاطه فلا يعد احتجازه سرقة إذ لا يمكن سرقة شيء لا تملك حالته (كارنو مادة ٣٢٩ ن ١٧ والراجع الأخرى المتوه عنها في جارسون ن ١٢٨). ولكن البعض الآخر يرد على هذا الاعتراض بأن السرقة هي اختلاس شيء منقول مملوك للغير، فلا يشترط أن يكون الشيء في حيازة الغير بل يكفي أن يكون مملوكاً له، وأنه يجب لتقدير ركن الاختلاس أن ينظر إليه من ناحية الفاعل الذي التقط الشيء الضائع لا من ناحية مالك هذا الشيء، فعلى ثبت أن الملتقط قد أخذ الشيء بنية تملكه في حين أنه لم يكن حائزاً له ومع علمه بأن له مالكا آخر حق عليه العقاب على اعتبار أنه سارق له (جلرون ن ٢٢٨٨).

١٠٣ - وقد جرى القضاء في فرنسا على أن الاستيلاء على الشيء الضائع بنية تملكه يعد سرقة (تراجم الأحكام الفرنسية المتوه عنها في جارسون ن ١٢٢ وما بعدها).

١٠٤ - أما في مصر فقد وضع لهذه الحالة قانون خاص صدر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨.

وقد نصت المادة الأولى منه على ما يأتي:

كل من يستر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده إلى صاحبه في الحال يجب عليه أن يسله أو أن يبلغ عنه إلى أقرب نقطة للبوليس في المدين أو إلى العمدة في القرى .

ويجب إجراء التسليم أو التبليغ في ظرف ثلاثة أيام في المدين وثمانية أيام في القرى، ومن لم يفعل ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز إبلاغها إلى مائة قرش وبضياع حقه في المكافأة المنصوص عليها في المادة الثالثة .

فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النش، فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة، ولا يبقى هنالك وجه للمحاكمة على المخالفة .

١٠٥ - يستفاد من هذا النص أن مجرد التفاظ الشيء الضائع لا عقاب عليه . ولكن هذا الالتقاط يحمل الملقط واجباً قانونياً هو تسليم الشيء أو تبليغ عنه في ظرف ثلاثة أيام في المدين وثمانية أيام في القرى فان قصر في هذا الواجب عد مرتكباً لمخالفة وعوقب بالغرامة . هذا إذا لم يكن قد حجزه من أول الأمر بنية تملكه ، فان كان ذلك خرج الفعل عن كونه مخالفة ووجب أن تقام الدعوى الجنائية المقررة لهذه الحالة (أحد بك أمين ص ٦٢٢)

١٠٦ - ولم يبين القانون ما هي الدعوى الجنائية الواجب إقامتها في هذه الحالة ولكن محكمة النقض والإبرام قالت إنها دعوى السرقة .

فقد قررت أن المشور على شيء ضائع وحبسه بنية امتلاكه بطريق النش يعتبر سرقة بناء على ما أجمعت عليه الأحكام القضائية الصادرة من المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني خاص بذلك ، فيصح إذن في القطر المصري أيضاً اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الأسباب التي استندت عليها



الاحكام الفرنسية المشار إليها ، فضلا عن ذلك فانه لو وضع حد لتزاع في هذه المسئلة قد صدر نص قانونى صريح ، وهو الامر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ ، مؤيداً لهذا المبدأ إذ قضى صراحة بأن حبس الشيء الضائع بنية تملكه بطريق النش يعاقب عليه كالاستيلاء عليه أو اختلاسه بطريق النش (نقض ٢٦ يونية سنة ١٩١٥ مع ١٧ عدد ٣٦) .

وأن المادة الأولى من قانون الأشياء الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ قد حددت لمن يعثر على شيء أو حيوان ضائع مدة معينة لتسليمه أو التبليغ عنه وإلا اعتبر مخالفاً ، كما أنها نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه إذا حبس هذا الشيء بنية امتلاكه بطريق النش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ، أى دعوى السرقة (نقض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٥ سنة ٦ ق) .

وأن قانون الأشياء الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ يعتبر عدم التبليغ عن الأشياء الفاقدة فى مدة معينة مخالفة . هذا إذا كان العاثر عليها مهماً فى التبليغ لحسب . فاذا ما حبس الشيء بقصد تملكه فان كل ما كان من هذا القانون هو قوله « فاذا كان حبس الشيء أو الحيوان مصحوباً بنية امتلاكه بطريق النش فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة » . ومن هذا يبين أن قانون الأشياء الضائعة اكتفى فى هذه الصورة الأخيرة بالأحالة إلى أحكام القانون العام ، ولما كان أخذ الشيء الضائع بنية تملكه يعتبر اختلاساً لمال الغير تتحقق به جريمة السرقة كان تطبيق المادة ٣١٨ من قانون العقوبات على فعل من عثر على شيء ضائع وحبسه بنية امتلاكه بطريق النش سليماً من شائبة الخطأ (نقض ٣ يونيه سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٣١٤ سنة ١٥ ق) .

١٠٧ — وأول ما يجب أن يعنى به فى تطبيق الامر العالى الصادر فى

١٨ مايو سنة ١٨٩٨ هو تحقيق ما إذا كان ركن الاختلاس متوفراً في الدعوى إذ يشترط لتطبيق حكم السرقة أن يكون المتهم قد عثر على الشيء الضائع وأخذه بنفسه . أما إذا عثر عليه شخص آخر ثم استلحه المتهم منه فلا يعد هذا سارقاً لأن التسليم ينفي الاختلاس ( جارسون ن ٢٦ : وجارو ٦ ص ١٢٢ حاش ٣٥ ) .

وقد حكم بأنه لا يعد سرقة فعل الشخص الذي يدعى كذباً ملكية شيء .  
فأفد عثر عليه آخر ويستلحه بناء على هذا الاعاء الكاذب ( نض فرنى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٤ دالوز ١٨٧٥ - ٥ - ٤٨٤ وأسوان الجزئية ٨ أغسطس سنة ١٩١٢ مج ١٤ عدد ٢٨ وبى سوف الجزئية ٩ مايو سنة ١٩٢٣ علامة ٤ عدد ٤٤ ومصر الابتدائية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٩٨ ) .

وهذا الفعل لا يعاقب عليه كنصب لأن إدعاء ملكية الشيء كذباً لا يعد اتحاذاً لصفة غير صحيحة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٦ ج ولا يخرج عن كونه كذباً بسيطاً لاستكون منه جريمة النصب ما دام لم يفتقر بطرق احتيالية ( نض فرنى ١٢ فبراير سنة ١٨٦٣ دالوز ١٨٦٣ - ١ - ٢٦٨ و ٤ فبراير سنة ١٨٩٨ دالوز ١٨٩٨ - ١ - ٥٨٤ و ٨ يناير سنة ١٩٢٦ بلتان ن ٤ و ٢٤ فبراير سنة ١٩٢٩ دالوز الأسبوعى ١٩٢٩ ص ٢٠٥ وأسوان الجزئية وبى سوف الجزئية المشار اليهما أعلاه وأبواب الجزئية ٩ ابريل سنة ١٩٢٥ علامة ٥ عدد ٥١٨ ومصر الابتدائية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مج ٢٩ عدد ٩٨ ) .

١٠٨ - ومع ذلك فإن هذا الفعل يعد سرقة إذا ثبت أن الشخص الذى التقط الشيء الضائع لم يكن سوى آلة سلبية في يمين تملك ذلك الشيء .  
وقد حكم في فرنسا بأنه بعد سارقاً من رأى في الأرض شيئاً فاقداً فكلف خادمه بالتقاطه ومناولته له فقام بذلك وهو مجمل طبيعة الفعل المرتكب ( نض فرنى ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٦ سيرة ١٨٧٧ - ١ - ٤٣ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بلتان ن ٥٣٦ ) . وبعد سارقاً من استولى على كيس تفود عثر عليه طفل عمره

ثماني سنوات فالتقطه وسله إلى أخيه البالغ من العمر ثلاث عشرة سنة ثم سله هذا إلى المتهم ، وذلك لأن أخذ الطفلين لهذا الكيس لا يمكن أن يعد بالنظر إلى حداثة سنهما إلا فعلا ماديا مجردا عن كل قصد ، فالشخص الذي استله منهما يعتبر أنه هو الذي اختله بقصد تملكه ( قض فرنس ٢١ أغسطس سنة ١٨٩٩ دالوز ١٩٠٢ - ١ - ٣٣١ ) .

وحكت محكمة النقض والابرام المصرية بأنه إذا كان مؤدى الواقعة الثابتة في الحكم المطعون فيه هو أن طفلة تبلغ من العمر ثماني سنوات عثرت على عذقة بها مبلغ ٣٢ جنيا فقدت من الجنى عليه قرأها الطاعن وهي تلنقظها من الأرض فأخذها منها هو وروجه التي أعطت الطفلة قرشا وعلى أثر ذلك ذهبت والدة الطفلة إلى المتهمين ( الطاعن وزوجته ) مستعلة فأعطاهما الطاعن أربعة جنيهات لتكتم الأمر ولكنها أبلغت الجنى عليه بما حصل وردت اليه المبلغ المذكور ، فان هذه الواقعة التي أثبتها الحكم بالكيفية المتقدمة يعتبر معها الطاعن أنه هو الذي التفتظ بالمحفظة وحبسها بنية الامتلاك بطريق الغش وأن الطفلة لم تكن إلا مجرد واسطة بريئة ، وهذه الواقعة تعتبر سرقة طبقا للمادة الأولى من القانون الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ والخاص بالأشياء الفارقة ( حضر ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٢٢ سنة ١٠ ق ) .

١٠٩ - والشخص الذي يقبل استلام شيء مع علمه أنه فاقد يجوز أن يعاقب بالمادة ٣٢٢ ع الخاصة باخفاء الأشياء المسروقة بشرط أن يكون ملتقط الشيء نفسه مستحقا للعقاب كسارق أى أن يكون قد حجزه بنية تملكه وأن يكون مسئله قد أخذه وهو عالم بالظروف ( جارسون ٢١٦ ، وانوب الجزية ١٩ ابريل سنة ١٨٢٥ عملة عدد ٥١٨ ومصر الاجتياحية ٢٩ سجنبر سنة ١٩٢٦ مع ٢٧ عدد ٩٦ ) .

١١٠ - ويشترط أيضاً لتطبيق حكم السرقة توفر القصد الجنائي لدى

التهمة. وقد نص الأمر العالى على هذا الشرط فى قوله « فإذا كان حبس الشئ، أو الحيوان مصحوبا بنية امتلاكه بطريق الفسح فتقام الدعوى الجنائية المقررة لمثل هذه الحالة ».

١١١ - واستخلاص نية التملك بطريق الفسح هو أمر موضوعى هو كول لسلطة محكمة الموضوع بغير رقابة عليها فى ذلك لمحكمة النقض. فإذا عثر شخص على شئ فى الطريق العام ولم يعمل أى مسعى لتبليغ السلطة المختصة أو عثر على شئ فى ملك أحد الأفراد ولم يحضر صاحبه بذلك أو حاول الحرب بالشئ، الذى عثر عليه جاز أن يعد هذا التصرف من جانب من عثر على الشئ قرينة على توفر نية التملك بطريق الفسح عنده ( جاور ٦ ص ١١٥ هامش ٢٦ والمراجع القوه عنها فيه ومحكمة ليج ٣ مارس سنة ١٨٨٧ دالوز ١٨٨٩ - ١ - ٢٣١ ) .

وقد حكمت محكمة النقض المصرية بأنه إذا كانت محكمة الموضوع بعد أن استعرضت وقائع الدعوى قالت فى حكمها « ويتعين معاقبة المتهمين طبقا للمادة ٢٧٤ وه ع ( المادة ٣١٧ من القانون الجالى ) والمادة الأولى من ذكريتو الأشياء الفارقة باعتبار أن ما وقع منها هو العنور على جاموسة ضالة للمجنى عليه وحبسها بنية امتلاكها بطريق الفسح، وهذا الفسح قد ظهر بوضوح من محاولتهما إخراج الجاموسة من الزريبة التى وضعها فيها حتى لا تضبط ولو كانا حسنى النية لأبلغا من فورهما بوجودها، فان هذا الذى استخلصت محكمة الموضوع بشأن حبس الجاموسة بنية امتلاكها إنما هو تقدير موضوعى لا يجوز للمتهمين مناقشته أمام محكمة النقض ( تنس ٢٣ دبسر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٥ سنة ٦ ق ) .

وجاء فى مذكرة للجنة المراقبة القضائية أن عبارة بطريق الفسح التى جاءت بالفقرة الثالثة من المادة الأولى من الأمر العالى الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ الخاص بالأشياء الضائعة لم يضعها الشارع عبثا وإنما قصد بها أن يستبعد حالة

ما إذا كان المتهم حسن النية ، وهنا يتحقق فيما إذا كان الشيء الضائع تدل طبيعته مثلا على أنه شيء متروك (res nullius) كما إذا عثر شخص على كلب ضال أجرب ولكنه من نوع ثمين وحبه بنية امتلاكه ، فإنه يكون من الصعب في هذه الحالة القطع بأن ذلك الشخص كان سوء النية في حبه له لأن الحالة التي وجده عليها تبعث على الظن بأنه متروك من صاحبه لعدم رغبته فيه وهي مسئلة متروكة بالطبع لتقدير القاضى ( لجنة المراقبة ٤ فبراير سنة ١٩١٦ مع ٢٧ عدد ٣٦ ) .

١١٢ — ويشترط الشراح أن تكون نية امتلاك الشيء بطريق الفسح مقارنة ومعاصرة لفعل الأخذ أو الاختلاس لأن هذا شرط جوهرى في السرقة على العموم إذ السرقة إنما تقوم على اختلاس منقول الغير بقصد تملكه وحرمان صاحبه منه .

أما إذا كانت نية التملك لم تخطر ببال الملتقط إلا بعد الالتقاط بزمن فلا يمكن أن يطبق عليه حكم السرقة لأنه وإن وقع أخذ تلاه حبس بنية التملك إلا أنه لم يقع اختلاس بنية التملك (جارو ٦ ن ٢٣٧٧ وجارسون ن ٤٥٣ وشوفو وهيل ٥ ن ١٨٩٩ وبلانش ٥ ن ١٦٧ وموسوعات فالوز تحت كلمة سرقة ن ١٣٦) .

ولا يمكن أن يطبق عليه حكم خيانة الأمانة لأن الشيء لم يسلم إليه من المالك بمقد من عقود الائتمان المنصوص عليها في المادة ٣٤١ ع . وعلى ذلك يكون هذا الفعل غشاً من نوع خاص غير واقع تحت أى نص من نصوص القانون مع أنه أمر يستحق العقاب إذ ينم عن روح إجرامية لدى مرتكبه (جارو ٦ ن ٢٣٨٧) .

ولكن محكمة النقض والابرام المصرية قررت في حكم لها أنه « لتطبيق مواد السرقة في أحوال الفشور على الأشياء الضائعة يجب أن يتوفر عند العائر على الشيء الضائع نية امتلاكه سيات في ذلك إن كانت هذه النية

مقارنة للمثور على الشيء. أو لاحقة عليه. (عش ٧ فبراير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٥٩ سنة ٨ ق ٤).

١١٣ - وينبغي أن يلاحظ في ختام هذا البحث أن تملك الشيء الفاقدة يختلف في الواقع عن السرقة وأن خطره أقل بكثير من خطرها لأن الصدقة وحدها هي التي هيأت للجاني تملك الشيء الفاقدة، فهو أقل إجراماً بمن أعد الصدة ويدت النية على ارتكاب جريمته، ولذلك كان الإجدد بالشارع أن يعاقب على حبس الشيء الفاقدة بقصد تملكه كجريمة خاصة بمقوبة أخف من السرقة أسوة بكثير من التشريعات الأجنبية (انظر جورو ٦ نز ٢٣٧٧ جارسون ن ٤٣١).

المادة ٥٠٨ من قانون العقوبات البلجيكي تنص على عقاب كل من عثر على شيء منقول مملوك للغير أو تلقى حيازته عرضاً فأخفاه أو سلبه للغير بنية النش. والمادة ٦٤٧ من القانون الإيطالي تنص على عقاب كل من عثر على شيء فاقدة للغير وتملكه بدون أن يراعى ما يقضى به القانون المدني فيما يتعلق بتملك الأشياء الفاقدة.

١١٤ - (٤) الكنز المدفون - تنص المادة ٥٨ من القانون المدني على ما يأتي: المال المدفون في الأرض الذي لا يعلم له صاحب يكون للمالك تلك الأرض. وإذا لم يكن للأرض مالك كان المال المذكور لمن وجده. وعلى كل حال يجب أن يدفع للحكومة الرسم المقرر في لوائحها.

فمن يثر على كنز مدفون في أرض غيره ويستولى عليه يعد سارقاً لأنه يختلس مال غيره. أما من يثر على كنز مدفون في أرضه أو أرض ليس لها مالك فإنه يصبح مالكا له بوضع اليد ولا يرتكب جريمة ما إذا استولى عليه.

١١٥ - النتيجة الثالثة - يجب أن يكون الشيء المختلس ملكاً

تغير محتله . ويرتب على هذا أن المالك لا يمكن أن يعد سارقاً بالسلب للشيء المملوك له ولو اعتقد وقت اختلاسه أنه ملك لغيره ( جرسون ن ٣١٨ ) .

١١٦ — وهذه القاعدة مضطردة في القانون المصري حتى في الأحوال التي يكون فيها الشيء المختلس في حيازة مالكه . فالمالك الذي يؤجر متاعه أو يرهنه أو يودعه عند غيره ثم يختله لا يعد سارقاً ، لأن الشيء المؤجر أو المرهون أو المودع لم يخرج عن ملك صاحبه . ولا يؤثر في وصف الفعل الطرق التي قد يلجأ إليها . فمن يدخل في مسكن غيره لأخذ شيء مملوك له بواسطة الخداع أو الكذب أو بالتسلق أو الكسر بل إن من يستعمل القوة أو الإكراه في أخذ ملكه لا يعد سارقاً ، وإنما يجوز أن يعاقب على هذه الأعمال إذا كانت جرائم خاصة كجرائم انتهاك حرمة ملك الغير أو اتلاف الأسوار أو الضرب أو الجرح ( جرسون ن ٣١٨ ) .

وقد حكم بأنه إذا ضبط رجال الحفظ سلاحاً بحمله بعض الأفراد بدعى أنه غير مرخص به فإن ملكيته لا تنقل بمجرد هذا الضبط . ولذلك إذا استرده هؤلاء ولو بالقوة فإن فعلهم هذا لا يعد سرقة ولا يجوز عقابهم كسارقين وإنما يجوز عقابهم على ما وقع منهم من أعمال العنف والضرب فقط ( جنایات نى سوف ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ سج ٢٧ عدد ٤٧ )

وإنه إذا ضبط رجال الحفظ كمية من المخدرات مع شخص يمرزها فإن مجرد أخذها منه لا يزيل ملكها عنه بل يبقى معتبراً مالكا لها حتى يصدر في قضيته حكم بمصادرتها للحكومة . ولذلك لا يعد سارقاً من يضمنها من رجال الحفظ تخليصاً للنهم من تبعة إحرازها ( جنس ٧ فبراير سنة ١٩٢٧ سج ٢٨ عدد ٢٨ ) .

١١٧ — ولم يستثن الشارع المصري من هذه القاعدة سوى الحالة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ ع التي تعاقب على اختلاس الأشياء المحجوز

عليها قضائياً أو إدارياً ولو كان حاصلها من مالها والحالة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ مكررة المضافة إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٣٩ الصادر في ١٣ إبريل سنة ١٩٣٩ والتي تعاقب على اختلاس الرهن للمتاع المرهون . ولكن هاتين الحالتين معتبرتان من الجرائم الخاصة ( sui generis ) ولا تشتركان مع السرقة إلا في العقاب .

١١٨ — أما القانون الانجليزي فيعتبر سارقاً كل من يحتل شيئاً من آخر ولو كان المختلس هو نفس المالك متى كان المجنى عليه أحق منه بميزة الشيء وقت الاختلاس . فيعد سارقاً في القانون الانجليزي المالك الذي يحتل الشيء المؤجر من مستأجر أو المرهون من مرتهن ، وصاحب الحذاء الذي يحتل من الاسكاف قبل أن يدفع إليه أجر إصلاحه وهكذا ( كنى من ١٩٦ و ٢٩٧ ) .

وقد جرى قانون العقوبات السوداني على هذا المبدأ ( انظر المادة ٢٩٤ سوداني ) .

١١٩ — كذلك لا يعد سارقاً من يحتل متاعاً متازعاً عليه من بين يدي حائزه أثناء قيام الخصومة بشأنه أمام القضاء أو قبل ذلك متى ثبت أنه هو المالك له حقاً ( جارسون ن ٣٢٠ إلى ٣٢٢ ) .

١٢٠ — ولكن الدائن الذي يحتل متاع مدينه سداداً لدينه يعد سارقاً ، لأن الدائن ليس له حق عيني على أموال مدينه بل مجرد حق شخصي قبل هذا المدين ، فلا يسوغ له أن يستولى على شيء معين من أمواله ، فإذا فعل فقد اختلس شيئاً يملكه لغيره وعُد سارقاً ( جارسون ن ٣٤١ وجارو ن ٢٣٨٧ ) .

١٢١ — ولا فرق بين أن يكون الشيء يملكه للأفراد أو للحكومة ، فكأن تقع السرقة على أملاك الأفراد تقع كذلك على أملاك الحكومة خاصة كانت أو عامة ( أهد بك أمين من ٦٣٦ ) .



فالقوارع العمومية تدخل في أملاك الحكومة العامة . فإذا اترع شخص أتربة من شارع عموى وأغنه أمكن اعتباره سارقاً . ولا يمنع من هذا الاعتبار أن هناك نصوصاً أخرى ( المادتين ٣٧٦ و ٣٨٨ ع ) تعتبر الفعل مخالفة ، لأنه يفرض وجود عدة نصوص تعاقب على الفعل وليس هناك مانع من تطبيق واحد منها ( عن ١٠ مايو سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ١٠٢ ) . كذلك الآثار القديمة القائمة على سطح الأرض أو المدفونة في باطنها تعد من أملاك الحكومة العامة طبقاً للمادة الأولى من القانون نمرة ١٤ الصادر في ١٢ يونيو ١٩١٢ الخاص بالحفر والآثار ، فنأخذ شيئاً منها صريحاً باعتباره سارقاً ( الأصر الجزية ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ مجلة ٨ عدد ٥١ ) .

١٢٢ — أما جسور الترع العامة فإنها وإن كانت من أملاك الحكومة العامة وكان أخذ الأتربة منها يعتبر في ذاته جريمة إلا أن لائحة الترع والجسور الصادر بها الأمر العالي في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ قد نصت على بعض عقوبات من بينها أخذ أتربة من جسر ترعة عمومية وعاقبت عليها بالحبس من خمسة عشر يوماً إلى شهرين وبغرامة توازي بالآقل قيمة مصاريف إعادة الشيء إلى أصله التي تقدرها وزارة الأشغال العمومية مع إلزام المخالف بإعادة الشيء إلى أصله وإلا أعادته الحكومة ورجعته عليه بنفقات الاعادة وأخرجت هذه المخالفات من اختصاص المحاكم الأهلية وجعلت نظرها والفصل فيها من اختصاص لجنة إدارية تشكل من المدير والباشمهندس وثلاثة من الممد وقررت أن أحكام هذه اللجنة قابلة للاستئناف لدى لجنة أخرى تشكل في وزارة الداخلية من وكيل الوزارة ومستشار ملكي ومدوب من وزارة الأشغال كما أن إثبات تلك المخالفات لم يكلف الشارع لرجال الضبطية القضائية بل إن قرار وزير الداخلية الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٨ تنفيذاً للمادة ٢٩ من اللائحة جعل إثباتها من اختصاص عمال مصلحة الري على وجه مبین

بالقرار المذكور، ولذا لا يكون للحاكم الأهلية ولاية القضاء في هذا الموضوع  
(نقض ١٢ مارس سنة ١٩٢١ قضية رقم ٧٠٩ سنة ٤٨ ق).

١٢٣ - أما الأراضي الحرة والجبال والصحارى التي ليست مملوكة  
للأفراد ولم تضع الحكومة يدها عليها أو تستغلها بطريقة ما قصد خارجة  
عن أملاك الحكومة وتدخل في حكم الأموال المباحة. وقد سبق أن تكلمنا  
عنها في المدينين ٩٦ و ٩٧.

١٢٤ - وقد يقع الاشتباه من الوجهة القانونية فيما إذا كان المختلس  
مالكاً لشيء الذي اختلسه أو غير مالك. فقد يتمسك بأنه مالك بمقتضى عقد  
أو بوضع اليد على شيء لا مالك له أو يدعى بأنه مالك على الشيوع. فهذه  
المسائل القانونية يجب حلها وفقاً لأحكام القانون المدني.

١٢٥ - قضى حالة البيع مثلاً تتوقف معرفة ما إذا كان المشتري قد  
تملك الشيء المبيع له على ما إذا كان المبيع قيمياً أو مثلياً.  
فإذا كان المبيع قيمياً انتقلت ملكيته إلى المشتري بمجرد تمام الصفقة  
ولو قبل حصول التسليم ودفع الثمن (المادة ٣٦٨ مدنى). ويظهر بناء على  
ذلك أن المشتري الذي يحتل الشيء المبيع لا يعد سارقاً في كل الأحوال  
لأنه إنما يستولى على شيء مملوك له. وفي الحق هذا تعليل قاطع ولا  
اعترض عليه البتة إذا كان البيع قد تم بشئ معجل ودفع الثمن فحلاً، لأن  
المشتري في هذه الحالة قد أصبح مالكاً بمجرد الاتفاق وليس عليه أن ينتظر  
حتى يسلمه البائع الشيء المبيع فإذا ما استولى عليه ولو خلسة أو بالقوة  
لا يمكن أن يعد سارقاً.

١٢٦ - ويتمن قبول هذا الجدل أيضاً إذا كان البيع قد حصل بشئ  
مؤجل، فإن البائع في هذه الحالة قد اعتمد على ذمة المشتري وانتقلت الملكية  
بمجرد اتفاق المتعاقدين، ولا يمنع من هذا أن يكون المشتري قد أقدم على

الشراء وهو عاجز عن السداد أو تكون نيته مبيتة من الأصل على عدم دفع الثمن أو يكون قد توصل إلى تأجيل دفع الثمن بأكاذيب استعملها ، فإن هذا المشتري وإن كان قد سبب للبائع ضرراً واضحاً وأثرى على حسابه واستولى على الشيء المبيع بنفسه إلا أنه مع ذلك لا يعد سارقاً (جارسون ن ٢٢٨) .

١٢٧ - ولكن هل يجب أيضاً الاستمساك بهذا الحل في حالة ما إذا حصل البيع بتمن معجل وفر المشتري بالشيء المبيع قبل دفع الثمن ؟ قد تكلمنا عن هذه الحالة عند شرح ركن الاختلاس (انظر فيما يهم الأعداد ٥٧ و ٥٨ و ٥٩) .

١٢٨ - أما إذا كان المبيع مثلياً كقطن أو غلال فلا تنتقل ملكيته إلى المشتري إلا بالتسليم (المادة ٢٦٨ مدني) فإذا اختلسه المشتري قبل التسليم عد سارقاً . أما بعد التسليم فلا يصح اعتباره سارقاً ولو لم يدفع الثمن ، من جهة لأن المبيع قد دخل في ملكه بالبيع ، ومن جهة أخرى لأن التسليم ينفي الاختلاس (أحمد بك أمين ص ٦٣٨ وجارسون ن ٢٢٢ و ٢٢٥ و ٢٢٨ مكرر) .

١٢٩ - ومن المقرر أن الشريك الذي يختلس المال الذي يملكه هو وشركاؤه على الشيوع يعاقب بعقوبة السرقة ، لأنه يملك مال الغير بالقدر الذي يملكه شركاؤه (عن ٢١ يولييه سنة ١٩٠٤ مع ٦ عدد ٢ وجارو ن ٢٣٨١ ص ١٣٦ وجارسون ن ٣٥٠) .

وقد حكم بأنه يعد سارقاً : الشريك في آلة تجارية إذا سرق ما عارفته الآلة المشتركة (عن مصري ٢١ يولييه سنة ١٩٠٤ مع ٦ عدد ٢) . والشريك في عقار إذا اختلس سند ملكية هذا العقار المشترك (عن فرنسي ٥ مايو سنة ١٨٤٩ دالوز ١٨٤٩ - ١ - ١٤٥) . والشريك في عمل تجاري إذا تملك كامل الثمن الذي يبيع به هذا المحل وحرم شريكه من نصيبه فيه غشاً وتدليساً (عن فرنسي ١٩ مارس سنة ١٩٠٢ سيريه ١٩٠٢ - ١ - ٣٨٣) . والوارث إذا

اختلس شيئاً من أموال التركة اضراً بغيره من الورثة (قضى فرنسي: مايو سنة ١٨٤٩ دالوز ١٨٤٨ - ١ - ١٤٥ و ٣ أغسطس سنة ١٨٩٥ بلان ن ٢٢٨ و ٦ فبراير سنة ١٩٠٣ بلان ن ٥٣) . والمزارع القسم (الذى له حصته في الزراعة) إذا نقل بغير رضا شريكه كل أو بعض المحصول الموضوع في المخزن المشترك (Agen ٧ فبراير سنة ١٨٥٠ دالوز ١٨٥٠ - ٥ - ٤٧٨) . والمدين إذا اختلس الكيالة التي لم يدفع سوى جزء من قيمتها (قضى فرنسي ١٦ يولية سنة ١٨٧٩ بلان ن ١٣٤) .

١٣٠ - على أنه يشترط لاعتبار الفعل سرقة تحقق جميع الأركان المذكورة للجريمة . فيشترط أولاً وجود الاختلاس وهو هنا عبارة عن اغتصاب حيازة شيء مملوك بطريق الشيوع لأكثر من شخص ، فيتقدم هذا الركن إذا كان الشيء المشترك في حيازة المختلس دون غيره من الشركاء . ومن ثم فالشريك الموكول إليه إدارة الشركة أو حفظ أموالها لا يعد سارقاً إذا اختلس شيئاً منها ، ولكنه يعد خائناً للأمانة ويماقب بالمادة ٣٤١ ع (جرسون ن ٣٧٢ و ٣٧٣) .

وكذلك الوارث إذا اختلس مالا كان سله إليه المورث في حال حياته على وجه الوديعة أو الوكالة أو اختلس شيئاً من أموال التركة كان مسلماً إليه من باقي الورثة صراحة أو ضمناً لحفظه أو إدارته فانه لا يعد سارقاً بل خائناً للأمانة (جرسون ن ٣٧٥ - ٣٧٧) .

١٣١ - ويشترط أيضاً لاعتبار الفعل سرقة وجود القصد الجنائي لدى الشريك أو الوارث . فالوارث الذي يستولى على شيء من تركه مورثه على اعتقاد أنه مالك له دون غيره بأن يعلن بحسن نية أنه وهب له أو أوصى له به لا يعد سارقاً (جرسون ن ٣٧٨) .

والشريك الذي يتصرف في الشيء المشترك بنية سليمة وبقصد محاسبة

شريكة على ما ينص في ثمة لا يعد سارقاً لانعدام نية السرقة . ( اسكندرية الابتدائية ١٦ ابريل سنة ١٩٠٧ مج ٨ عند ٦٦ ) .

١٣٢ - ويلاحظ أن حكم الاعفاء المخصوص عليه في المادة ٣١٣ ع يتناول السرقة التي يرتكبها الوارث إذا كان شريكه في الوراثة شخصاً من الأشخاص المشار اليهم في ذلك النص . فالابن الوحيد الذي يرث أباه مع أمه فقط يعفى من العقوبة إذا اختلس شيئاً من أموال التركة اضراً بوالدته ويكون الأمر بخلاف ذلك إذا كان من بين الورثة أشخاص آخرون . فيعاقب بمقوبة السرقة من يختلس شيئاً آت وراثته اليه مع أبيه وأخوته أخواته ( جلوسون ن ٣٧٩ ) .

١٣٣ - وعند قيام النزاع بين المتهم والمجنى عليه بشأن ملكية الشيء المختلس يجب الفصل في هذا النزاع تطبيقاً للقواعد المدنية قبل الفصل في الدعوى الجنائية . وللقاضي الجنائي أن يفصل في هذا النزاع المدني بغیر حاجة إلى إحالته على المحكمة المدنية ولو جرد النزاع إلى البحث في ملكية عقارية ( راجع في باب الاختصاص ما ذكرناه عن المسائل الفرعية بالمدينين ٩٦ و ٩٧ وانظر بكس ذلك فيما يخص بالظارات أحد بك أمين ص ٦٣٩ ) .

١٣٤ - وإذا كان من أركان جريمة السرقة أن يكون الشيء المختلس مملوكاً للنير فليس بشرط لتحقيق الجريمة أن يعرف المالك على وجه التعمين ( جالرو ٦٦ ٢٣٨٤ ص ١٣٤ ) .

فلا يشترط أن يعلم السارق من هو المجنى عليه بل يكفي أن يعلم أنه يختلس مالا مملوكاً لنيره . كما أن النيابة العمومية غير مكلفة بالبحث عن المالك والدلالة عليه بالتعمين . ولا يتوقف الحكم في الدعوى على العثور على مالك الشيء المسروق بل يكفي أن يثبت للمحكمة بطريقة مقنعة أن الشيء غير مملوك للسارق وأن له مالكا آخر سواه ، ويجوز الأخذ في ذلك بالة اثني ( أحد بك أمين ص ٦٣٩ ) .

وقد حكم بأن عدم معرفة مالك الشيء لا يدل على أن المتهم ليس سارقاً بل يمكن استنتاج ذلك من حالة المتهم ووقائع الدعوى وسوابقه العديدة في السرقات ( استئناف مصر ٣٦ فبراير سنة ١٩٠٥ استئناف ٤ من ٢٩٣ ) .  
 وأنه لا يجب الحكم أن التحقيق لم يوصل إلى معرفة المالك للشيء المسروق ويكفى أن يثبت فيه أن هذا الشيء مملوك للمير ( نفس ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٩٨٩ سنة ٩ قضائية ) .

١٣٥ — لكن يجب الاحتراز في مثل هذه الأحوال من الأخذ بالريب والشبهات ، بل يجب قبل الحكم بالادانة التحقق من أمور ثلاثة : ( الأول ) أن الشيء الذي ضبط مع المتهم غير مملوك له . ولا يكفي لأثبات ذلك أن تكون حالة المتهم الظاهرة غير متناسبة مع قيمة الشيء الذي وجد في حيازته ، فقد لا تدل الظواهر على حقيقة الحال . كما أنه لا يجوز الاستدلال على صحة السرقه بعجز المتهم أو امتناعه عن تعيين مصدر تملكه للشيء المضبوط بطريقة معقولة ، فإن حيازة المنقول قرينة على ملكيته ، وقد وجد الشيء في حيازة المتهم فيجب أن لا يحرم من الاستفادة بهذه القرينة القانونية حتى تتوفر الأدلة على ادحاضها ( فرن استئناف مصر ١١ مايو سنة ١٨٩٥ عا ٦٢ من ٥٤٦ ومصر الابتدائية ٢٥ سجين سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ٩ ) . ( الثاني ) أن الشيء ماله كغير المتهم لجواز أن يكون الشيء بلامالك كمال مباح أو مفقود فيمكن تملكه بالحيازة ( فرن استئناف مصر ١١ مايو سنة ١٨٩٥ عا ٦٢ من ٥٤٦ ) ( الثالث ) أن الشيء قد دخل في حيازة المتهم بطريق الاختلاس لجواز أن يكون صاحب الشيء قد ائتمت عليه أو أن يكون السارق الحقيقي قد سلمه إلى المتهم لاختفائه . فيكون المتهم في هذه الحالة عتقياً لا سارقاً ( انظر في ذلك أحد بك أمين من ٦٤٠ ) .

### الركن الرابع : القصد الجنائي

١٣٦ - اختلاس مال الغير لا يكون جريمة السرقة إلا إذا حصل بقصد جنائي . وقد نص الشارع على هذا الركن في المادة ٣١١ ع إذ اشترط حصول الاختلاس بنية الغش ( frauduleusement ) ، ولو أن النص العربي للمادة لم يرد به ما يفيد اشتراط هذه النية ، ولكن النص الفرنسي صريح في ذلك ( أنظر جازو ن ٦ و ٢٣٨٦ وجارسون ن ٢٦٥ وشوفو وحيل ٥ ن ١٩٠٣ ) .

١٣٧ - والقصد الجنائي على وجه العموم يتوفر متى ارتكب الجاني عن علم الفعل الذي يحرمه القانون بالصورة التي يعاقب عليه بها . وفي جريمة السرقة بالذات يجب أن يكون السارق عالماً بأنه يختلس شيئاً منكولاً ، وأنه يختلسه على غير إرادة مالكه ، وأن الشيء المختلس مملوك للغير .

ولكن هذا العلم وحده لا يكفي لتوفر القصد الجنائي في السرقة ، بل يجب فوق ذلك أن يتوفر لدى المتهم نية خاصة وهي نية تملك الشيء المختلس ، وهذه النية الخاصة هي التي أشار إليها القانون باشتراطه حصول الاختلاس بنية الغش ( جارسون ن ٢٦٦ و جازو ن ٢٣٨٧ ) :

وقد عرفت محكمة النقض والإبرام المصرية القصد الجنائي في جريمة السرقة وفقاً للبادئ المتقدمة ذكرها إذ قررت « أن القصد الجنائي في جريمة السرقة ينحصر في قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الجريمة أنه يختلس المقتول المملوك للغير رغم إرادة مالكه بنية أن يملكه هو لنفسه » ( قض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٩ عمارة ١٠ عدد ٥٨ ) .

١٣٨ - فيجب أن يكون المتهم على علم بأنه يرتكب اختلاساً . فإذا حمل شخص حقيقته بعد أن وضع فيها آخر بغير علمه متاعاً مملوكاً للغير فإن

صاحب الحقبة لا يعد سارقاً لذلك المتاع ( جارسون ن ٢٦٧ ) .

١٣٩ — كذلك يجب أن يعلم المتهم أنه يرتكب الاختلاس رغم إرادة المالك . فإذا أخذ المتهم الشيء بحسن نية معتقداً أنه يفعل ذلك برضا المالك فلا عقاب عليه لانتفاء سوء القصد ولو كان المالك في الواقع غير راض عن ذلك الفتن ( أحمد . بن إمين ٦٤١ ) .

١٤٠ — ويجب أن يعلم المتهم أنه يختلس شيئاً منقولاً ، وهذه مسألة قانونية ولا يقبل فيها الاعتذار من الجاني بأنه لم يكن يعلم أن الشيء منقول . ( أحمد بك أمين م ٦٤٢ ) .

١٤١ — ويجب أن يكون المتهم على علم بأنه يختلس شيئاً مملوكاً للغير . فمن يأخذ شيئاً بحسن نية على اعتقاد أنه ملكه لا يعد سارقاً ولو اتضح بعد ذلك أن الشيء ملك غيره ( جارسون ن ٢٣٨٧ و جارسون ن ٢٧١ واحد بك أمين م ٦٤٢ ) .

١٤٢ — وقد قلنا فيما سبق إن الذي يختلس شيئاً متنازعاً عليه لا يعد سارقاً متى ثبت أنه المالك له حقاً ، لأنه لم يختلس شيئاً مملوكاً للغير . وينبغي على ذلك أن المختلس لا يعد أيضاً سارقاً متى تبين أنه كان يعتقد صحة ملكه للشيء الذي اختلسه ولو ثبت ملك هذا الشيء لحصه في النهاية ، لأنه وإن استولى على ملك غيره إلا أنه أخذه معتقداً بحسن نية أنه ملكه وهذا يكفي لتبرير عمله ( جارسون ن ٢٧٦ ) .

وقد حكمت محكمة النقض والابرار المصرية بأن القصد الجنائي في جريمة السرقة لا يتوفر متى كانت ملكية الشيء المختلس موضوع نزاع جدي لا يسهل معه القول بأن المتهم قد أخذ ما أخذه اختلاساً وسلباً لما يعتقد أنه مملوك للغير دونه حتى ولو كانت قواعد القانون المدني تساعد على ثبوت ملكية هذا الشيء إلى خصمه . ولا يجوز أن هذا الثبوت يستتبع حتماً اعتبار المتهم سارقاً إلا إذا



أقيم الدليل على أنه لا شبهة له في هذه الملكية وأن أخذه للشيء كان اختلاساً له وسلباً من مالكه الذي يعتقد هو أن الملكية له خالصة من دونه . هذا الدليل وحده يتحقق القصد الجنائي في السرقة ويمكن العقاب عليها وبغير إقامة تبقى المسئلة نزاعاً . مدنيا محضاً يظفر فيه من دليله مقبول بمقتضى قواعد القانون المدني ( نفس ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ عمادة ٩ عدد ٣٧٩ ) .

١٤٣ — على أنه لا يصح الاستناد في عدم توفر القصد الجنائي إلى حصول خطأ قانوني بشأن الملكية .

سرق بعض الرهبان بطريق الاكراه نقوداً وأوراقاً من زميل لهم في الدير ودفعوا التهمة بأن من قواعد دينهم أن لا يكون للرهبان ملك خاص وأن ما في حوزتهم ملك للدير وأنهم ظنوا أنهم كانوا يأخذون أموالاً ملكاً للدير ليردوها إليه — قضت محكمة النقض والابرار بأن مثل هذه القواعد الدينية الخاصة لا يمكن أن تخالف القواعد المنصوص عنها في القانون المدني بشأن الملكية إلا في حالة الاتفاق المباح شرعاً بين الطرفين ، ولم يكن في الدعوى رضى من المجنى عليه بمثل هذا الاتفاق المخالف للقانون ، وأن سلامة نية المتهمين لا يمكن أن تستنتج من خطأ قانوني بشأن الملكية وذلك طبقاً للمادة الثانية من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية التي تنص على أنه لا يقبل من أحد اعتذاره بعدم العلم بما جاء في القوانين والأوامر من يوم العمل بمقتضاها ولا عمل للتمسك بالمادة ٥٥ ع التي نصت على عدم سريان أحكامها على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة لأنه ليس لأحد أن يقضى بنفسه لنفسه ، وأنه ينتج من الأعمال التحضيرية وعلى الخصوص من مناقشة مجلس شورى القوانين أن المادة ٥٥ ع معنى مغايراً ومحصوراً وأنها ترمى على الخصوص إلى الحق التأديبي المخول لرب البيت والوصي والاستاذ بمقتضى الشريعة ( نفس ٣ يونيو سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ١٣٦ ) .

١٤٤ - كذلك لا يعد سارقاً من يأخذ شيئاً بحسن نية معتقداً أنه مباح أو متروك (أحد بك أمين من ٦٤٣ وجارسون ن ٢٧٣ وراج مذكرة لجنة للرابطة المادرة في ٤ فبراير سنة ١٩٢٦ النثار إليها في العدد ١١١٥) .

وقد حكم في فرنسا ببراءة أشخاص استولوا على صيد مذبح وهم يعتقدون بحسن نية أنه متروك (راجع المسكين التوء عنها في جارسون ن ٢٢٥) .  
وحكت محكمة النقض والابرام المصرية في قضية تحصل وقائعها في أز شخصاً ضبط ليلاً حاملاً قضباناً حديدية أخذها من مكان بجوار جسر ترعة فاتهم بالشروع في سرقتها ، ولما أن سئل عنها ادعى أنه إنما أخذها على ظن أنها متروكة لا مالك لها وأنه قد أخذها لسند جسر الترعة ، فصكت محكمة الموضوع بإدائته بدون أن تبين اقتناعها بنقيض ما ادعاه . وقضت محكمة النقض ، بأن هذا الحكم غير مقنع لقصور أسبابه ويتمين نقضه لأنه لو صح ما يدعيه المتهم لكانت نية الاختلاس معدومة ولكانت الواقعة غير معاقب عليها .  
(نقض ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٩ سنة ٤٦ ق ) .

١٤٥ - ويجب فوق هذا كله أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بنية تملكه . وهذه هي النية الخاصة الواجب توفرها في جريمة السرقة . فمن يأخذ شيئاً من مالكه ولو بغير رضاه لا يعد سارقاً ما دامت نيته لم تتجه إلى تملك ذلك الشيء (أحد بك أمين من ٦٤٣ وجارسون ن ٢٨٢) .

١٤٦ - وبناء على ذلك لا يعد سارقاً من يختلس شيئاً ليطالع عليه أو يفحصه في غيبة مالكه ثم يرده إلى مكانه ، ولا من يختلس من صاحبه شيئاً على سبيل المزاح إلا أن يكون قد استخدم المزاح وسيلة للاستيلاء على الشيء وتملكه ، ففي هذه الحالة الأخيرة يعد سارقاً ويجب عقابه ( جارسون ن ٢٨٢ و ٢٨٣ ) .

١٤٧ - وقد حكم بأنه إذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن مخرأ

ضبط شخصاً محرزاً مادة مخدرة فاجتمع الأهل يريدون تخليصه فتناول المخبر مسدسه وأطلق منه عياراً نارياً فانقض على المتهمون وضربوه وأخذ أحد الملاح من يده، فإدام أخذ السلاح لم يكن بنية السرقة بل لدفع شر المخبر فإن ما وقع من المتهمين لا يعد سرقة بل يكون جريمة المقاومة والتعدي المنصوص عليهما في المادتين ١٣٦ و ١٣٧ ع (أحالة مصر ١٤ فبراير سنة ١٩١٨ عملة ٨ عدد ٣٤٢) .

١٤٨ - ولا يكفي لتوفر هذه النية الخاصة أن يكون المتهم قد اختلس الشيء بقصد حرمان صاحبه منه ولو أبديا، بل يجب أن يكون قد أخذه بنية تملكه. فمن يتزع شئاً مملوكاً لغيره من مكانه ويعدمه فوراً لا يعد سارقاً، وإنما يعد مرتكباً لجريمة الاتلاف. أما إذا استولى على الشيء بعد انتزاعه من مكانه بنية تملكه والتصرف فيه تصرف المالك فإنه يعد سارقاً ولو لم يكن غرضه الاتفاع بالشيء لأن هذا يتعلق بالبائع وهو أمر لا يعتد به في تكوين الجريمة (جارسون ن ٢٨٥ - وانظر سوامح الجزئية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ٢٨٣) .

١٤٩ - واختلاس الحيازة الناقصة لا يعد سرقة، لأنه يجب لتكوين الجريمة أن تصرف نية المتهم إلى تملك الشيء. ويمكن تصور اختلاس الحيازة الناقصة في حالتين: (الأولى) حالة المالك الذي ينقل حق الحيازة الناقصة إلى غيره ثم يسترد هذه الحيازة: (الثانية) حالة غير المالك الذي يقتصر على اختلاس الحيازة الناقصة دون أن ينكر على المالك حقه في الملكية.

١٥٠ - فلا يعد سارقاً المؤجر الذي يحتل المين التي أجراها ولا المودع الذي يحتل المين التي أودعها، لأن الاختلاس في الحالتين واقع على الحيازة الناقصة التي انتقلت إلى المستأجر أو المودع لديه.

١٥١ - ولا يعد سارقاً أيضاً من يأخذ سلم جاره بدون إذنه ليقطف ثماراً من حديقته ثم يعيده فوراً إلى مكانه ، ولا العامل الذي يأخذ أداة لزميل له ليؤدي بها عملاً من الأعمال ثم يردّها إلى صاحبها ، ولا من يختلس دابة أو دراجة ليستعملها في قضاء مصالحه ثم يردّها بعد قضاء هذه المصالح ، لأن الاختلاس هنا قاصر على منفعة الشيء ، واختلاس المنفعة أو الحيازة الناقصة لا يكون السرقة ( جارسون ن ٢٩٠ ) .

١٥٢ - كذلك لا يعد سارقاً من يتصرف في الشيء تصرف الوكيل بغير إذن صاحبه . وقد حكم بأن الشريك الذي يتصرف في العين المشتركة بغير نية الاختلاس لا عقوبة عليه جنائياً إذا اتضح أنه إنما تصرف بنية سليمة وبقصد محاسبية شريكه على ما ينحصر من الثمن ودفعه إليه ( اسكتيرية الابتدائية ١٦ ابريل سنة ١٩٠٧ مج ٨ عدد ٦٦ ) .

١٥٣ - والباقي الذي يستولى على شيء مملوك لمدينه لا بنية تملكه بل بقصد حبيسه تحت يده تأميناً على دينه لا يعد سارقاً ( بي سوف الجزئية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٣ عدد ٥٧ ) . ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بالعقاب في مثل هذه الحالة ، وهذا الحكم متفقد لمخالفته قواعد القانون ( جارسون ن ٢٩٢ ) .

١٥٤ - ولا يجوز الخلط بين القصد الجنائي والباعث في جريمة السرقة . ففي اتجهت إرادة الجاني إلى اختلاس الشيء بنية تملكه تحقق القصد الجنائي ، ولا حجرة بعد ذلك بالباعث التي دفعته إلى هذا الاختلاس ولا بالعرض الذي يرى إليه من ورائه . فلا يهم أن يكون الباعث للساوق الانتفاع بما سرق أو نفع الغير به أو مجرد الانتقام من المجنى عليه . ويستوى أن يكون الباعث على السرقة شريفاً أو غير شريف . فيعد سارقاً من يختلس نقوداً للتبرع بها للأعمال الخيرية أو يختلس خطابات لانتفاذ شرف أخيه مثلاً ( جارسون ن ٢٥٩ وجارو ن ٢٣٨٧ ) .

١٥٥ - ويدخل في عداد البواعث التي لا محل للاعتداد بها محاولة الهائن الحصول على دينه باختلاسه مال المدين وقد قدمنا أنه بعد سارقاً في هذه الحالة (راجع العدد ١٢٠).

وقد حكم بأنه بعد سارقاً ويعاقب بعقوبة السرقة من يحتلس أوراقاً من شخص آخر، ولو لم يكن غرضه من ذلك سوى التمسك بها لاقطه مسئولية جنائية كان معرضاً لها (قر ٣١ يناير سنة ١٩٢١ مجلة ٢ عم ١٢).

١٥٦ - وعلى ضوء هذه المبادئ يمكن حل مسألة الاختلاس الذي يقع في حالة اختصار الأمانة، فإنه يحدث في بعض الأحيان أن يضع المالك متاعه في متناول يد شخص يشبه فيه ليختبر أمانته أو ليقبض عليه متلبساً بالجريمة فإذا استولى هذا الشخص على المتاع حق عليه العقاب لتوفر أركان السرقة. وكل ما يمكن قوله في صدد هذه الحالة أن الاختلاس يقع فيها بلم المجنى عليه، وقد رأينا أن علم المجنى عليه لا يؤثر على الاختلاس ما دام حاصله بغير رضاه (أنظر فيما تقدم العدد ٢١) ولا نزاع في أن الرضا منعدم في هذه الحالة (جرسون ن ٣٠٢).

١٥٧ - وبما يشبه هذه الحالة مع اختلاف الحكم حالة الشخص الذي يشترك في السرقة ليكفل العقاب عليها، وصورة ذلك أن يطلب لص من خادم أن يدخله في منزل سيده ليتمكن من السرقة فينتظر الخادم بالقبول ويشترك معه في الجريمة. لا نزاع في أنه لا عقاب على الخادم إذا كان قد أخطر سيده فأمره بالاشتراك مع اللص لأنه في هذه الحالة لم يأخذ الشيء بغير رضاه المجنى عليه ما دام قد أذنه في أخذه للرضى المذكور (جرسون ن ٣٠٣). على أنه لا عقاب أيضاً على الخادم لعدم توفر النفع الجنائي حتى ولو لم يحصل على إذن سيده قبل الاشتراك مع اللص في عمله إذا أمكنه أن يثبت أنه لم يشترك معه بقصد الاستيلاء على الثمر المروى بل لتمكن من القبض

على الجاني وضمان رد الشيء المروق ( جارسون ن ٢٠٤ )

١٥٨ - ويشترط في النية أن تكون معاصرة للاختلاس، وهذا يستفاد من نص القانون في المادة ٢١١ ع إذ يقول (soustrait frauduleusement) فالاختلاس هو الذي يجب أن يحصل بنية النقص لا حبس الشيء بعد اختلاسه، فمن اختلس شيئاً دون أن تكون لديه نية تملكه لا يعد سارقاً. ولا يمكن أن يكون إذا خطر له بعد ذلك أن يحتفظ بملكية الشيء لحجزه أو أخفائه أو تصرف فيه أو رفض تسليمه إلى صاحبه. وكذلك من يأخذ بحسن نية متاعاً لغيره معتقداً أنه ملكه لا يعد سارقاً إذا حجزه عن مالكه أو رفض تسليمه إليه بعد انتزاع خطئه ( جارسون ن ٣٠٥ وبارو ن ٢٣٨٨ ).

وقد طبق الشراح هذه القاعدة في حالة العثور على شيء ضائع وحبسه بنية تملكه إذ قالوا إنه يشترط للعقاب في هذه الحالة أنه يقرن أخذ الشيء بنية تملكه وإن كانت محكمة النقض قد قررت أنه لتطبيق مواد السرة في أحوال العثور على الأشياء الضائعة يجب أن يتوفر عند العاثر على الشيء الضائع نية امتلاكه بيان في ذلك ان كانت هذه النية مقارنة للعثور على الشيء أو لائحة عليه ( أنظر فيما تقدم الممدد ١١٢ ).

١٥٩ - أسباب الإباحة - وما يجب ملاحظته أن السرة لا يعاقب عليها إذا وجد سبب من أسباب الإباحة. فلا عقاب إذا كان السارق مصاباً بجنون أو عاهة في عقله وقت استيلائه على الشيء المروق. ومن قبيل ذلك الداء المسمى (kleptomanie) الذي يدفع صاحبه بقوة لا يستطيع مقاومتها إلى أخذ شيء معروف في الغالب على نظر الجمهور ( جارسون ن ٢٠٩ )

١٦٠ - ولا عقاب أيضاً على السرة في حالة وجود اكراه مادي أو أدبي. فإذا أكره سبب على السرة من شخص له نفوذ عليه فلا عقاب على هذا الصغير ( جارسون ن ٣١٠ )

١٦١ - ولا عقاب على الشخص الذي تدفعه ضرورة وقاية نفسه من خطر الموت جوعاً إلى سرقة رغيف من الخبز أو شيء يقات به أو الشخص الذي يجد نفسه عارياً رغم إرادته فيأخذ شيئاً من الملابس ليستر نفسه .  
( جارسون ن ٣١١ ) .

١٦٢ - وحق الدفاع الشرعي يبيح للإنسان أن يستولى على سلاح غيره لمنع ارتكاب جناية قتل أو جريمة من الجرائم التي يلجأ فيها إلى استعمال القوة .

١٦٣ - ولا جريمة إذا وقع الفعل من موظف عمومي تنفيذاً لما أمرت به القوانين . فأمور الضبطية القضائية الذي يجد مادة مخدرة مع شخص فيأخذها منه ويضبطها لا يعد مرتكباً لجريمة سرقة .

## الفصل الثاني

### في الجريمة التامة والشروع

١٦٤ - الجريمة التامة - قلنا فيما تقدم إن السرقة هي اختلاس شيء منقول مملوك للغير فالسرقة تتم اذن بمجرد الاختلاس وهو ذلك الفعل الذي يخرج الشيء من حيازة صاحبه الى حيازة السارق .  
يرتب على ذلك ثلاث نتائج : ( الأولى ) أن السرقة جريمة وقتية لا مستمرة ، لأنها تتكون من الاختلاس وهو فعل مادي لا من الحيازة التي هي حالة مستمرة . ( والثانية ) أن رد الشيء المسروق إلى مكانه بعد تمام الاختلاس لا يعفى من العقاب ، وإن كان يعد ظرفاً مخففاً للعقوبة ( والثالثة ) أن الأفعال التي يأتيها السارق بعد تمام الاختلاس من نقل الشيء المختلس

أو استمرار حيازته أو التصرف فيه لاعتبر سرقات متجددة وإنما هي ذيل  
للسرقة الحاصلة ابتداء لا يعاقب عليها المتهم عقاباً جديداً (جلو ن ٦ ٢٣٨٢)  
فالسارق الذى حكم بإدائته إذا ذهب بعد وفاة مدة عقوبته وأخذ الشيء  
المسروق من المكان الذى أخفاه فيه لا يجوز محاكته ثانية بشأن الواقعة  
نفسها (تنن فرنى ٤ نوفمبر سنة ١٨٤٨ دالوز ١٨٤٨ - ٥ - ٣٧٩).

١٦٥ - ولكن متى يتم الاختلاس وكيف يفرق بينه وبين الشروع؟  
يدور بحث العلماء حول ثلاثة مذاهب: (الاول) أن الاختلاس يتم بمجرد  
وضع السارق يده على الشيء المسروق ورفع من مكانه، (والثاني)  
أن السرقة لا تتم إلا بنقل الشيء من مكانه إلى المكان الذى أراد السارق  
إيداعه فيه. (والثالث) وهو رأى وسط يقول به جمهرة الفقهاء وتقرره  
معظم القوانين أن السرقة لا تتم إلا بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء  
تاماً يخرج من حيازة صاحبه ويجعله فى قبضة السارق ومكته. فإذا وقعت  
السرقة فى منزل مثلاً فاتها لا تعتبر تامة بمجرد رفع الشيء من مكانه والخروج  
به من الحجرة التى كان بها، بل يجب لتمامها أن يخرج السارق بما سرقه من  
المنزل جميعه، ولكن لا يشترط من الجهة الأخرى أن يودعه السارق فى  
المكان الذى أعده له (جلو ن ٦ ٢٣٨٢ جارسون ن ١٧٢).

وقد أخذت محكمة طهطا الجزئية بهذا رأى فى حكم قررت فيه أنه إذا  
وقعت السرقة فى حديقة وضبط الجانى قبل أن يخرج منها كان فعله شروعا  
(طهطا الجزئية ٥ يناير سنة ١٩١٥ مج ١٦ عدد ١٠١).

١٦٦ - ويلاحظ الأستاذ أحمد بك أمين أن السرقة قد تم بغير أن  
يخرج الجانى من المكان الذى وقعت فيه كما لو سرق خادم أو ضيف فى منزل  
متاعا لصاحب المنزل ووضع فى غرفته الخاصة أو فى حقيقته فإنه يعدم تركبا  
سرقة تامة رغم استمرار بقاءه بالمنزل فالمبرة إذن فى تمام السرقة ليست



بغروج السارق من المنزل بل هي بالاستيلاء على الشيء. استيلاء يجعله في قبضة السارق ومكنته (أحد بك أمين ص ٦١٦ و٦١٧) .

وقد حكمت محكمة النقض والابرام بما يؤيد هذا الرأي في قضية تلتخص وقائما في أن صرف المديرة استلم بعض رزم من الأوراق المالية من صرف البنك الأهلي ووضعها على منضدة بجواره واشتغل في استلام باقي الأوراق، فاعتنم المتهم هذه الفرصة وسرق رزمة منها تحتوي على مائة جنيه وأجفاها تحت ثيابه ولما انتضح أمر سرقها ألقاها المتهم خلف عامود يعد عن محل وقوفه حيث وجدها أحد عمال البنك، إذ قررت محكمة النقض أن هذه الواقعة تعتبر سرقة تامة لأن المال المختلس انتقل من حيازة المصرف إلى حيازة المتهم بطريق الاختلاس وبنية السرقة (نفس ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٦ قضية رقم ١٦٩ سنة ٧ ق) .

١٦٧ - الشروع في السرقة — أما الشروع فيدخل فيه كل بدء في تنفيذ فعل الاختلاس إذا أوقف لظرف خارج عن إرادة المتهم. أن ذلك وضع المتهم يده على الشيء الذي يريد سرقة إذا لم يمكن من أخذه.

ومن ذلك نقل الشيء من محل إلى آخر داخل المكان. وقد حكم بأن نقل سبائك نحاسية من مكان إلى آخر داخل ورشة العنابر التابعة لمصلحة السكك الحديدية يعتبر شروعا في سرقة إذا كان هذا الفعل قد صاحبه ملابس تدل على أن غرض المتهم من نقله هذه السبائك هو سرقها (نفس ٦ يناير سنة ١٩٢٦ قضية رقم ٣٨٨ سنة ٦ ق) .

١٦٨ - على أن الشروع لا يقتصر على أحوال البدء في الاختلاس فقط بل يدخل فيه الأفعال السابقة عليه متى كان لها بالاختلاس صلة مباشرة. ذلك لأن الشروع في عرف المادة ٤٥ ع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد

ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها ، فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، بل يكفي أن يبدأ بتنفيذ فعل ماسبق مباشرة على تنفيذ الركن المادى ومؤدى إليه حتماً لكي يعتبر أنه شرع في ارتكاب الجريمة. وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذى بآشره الجانى هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالاً ومن طريق مباشر إلى ارتكابها مادام قصد الجانى من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً . فأى فعل من الأفعال المؤدية إلى تنفيذ السرقة يعد شروعا في هذه الجريمة متى ثبت أنه ارتكب بنية اختلاس مال الغير (هنرى ٢٩ أكتوبر سنة ٢٩٣٤ قضية رقم ١٦١١ سنة ١ ق و ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ٢٩) .

١٦٩ — وبناء على ذلك فكسر الخزائن والدواليب يعد شروعا في السرقة وقد حكم بأنه إذا وجد المتهم في منزل المجنى عليه وهو يكسر خزانة لسرقة فتود يعتقد أنها كانت موضوعة بداخلها فإن عمله يعد شروعا في سرقة ولو ظهر أن المجنى عليه سبق أن سحب نقوده من الخزانة المذكورة (أسيوط الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ مع ١٥ عدد ٦٥) .

١٧٠ — وكذلك الكسر والتفت والتسلق واستعمال المفاتيح المصطنعة بقصد السرقة هي مما يعد شروعا في الجريمة ولو ضبط المتهم قبل الدخول في مكان السرقة (انظر تعليقات المفاتيح على الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات) .

ولما كان الكسر والتسلق واستعمال المفاتيح المصطنعة ظروفاً مادية مشددة العقوبة في جريمة السرقة فارتكاب أحدها يعد بدء تنفيذ لانه جزء من الركن المادى في الجريمة المذكورة (انظر فيما سبق هنرى عم ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق) .

١٧١ - وقد حكم بأنه إذا فوجئ المتهم وهو يقسور منزل المجنى عليه بقصد السرقة فاضطر على الرغم منه للهرب قبل الدخول في المنزل والبحث فيه عن الشيء المقصود سرقة وقبل تناوله إياه فإن فعله هذا يعد شروعا في سرقة لا مجرد عمل تحضيرى (عنى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٣٧ سنة ٤٨ ق ) .

وأن تسلق المتهمين جدار المنزل الملاصق للنزل الذى ثبت أنهم كانوا ينوون سرقة وصعودهم إلى سطحه يعتبر شروعا في السرقة لأنه لا تفسير له إلا أنهم دخلوا فعلا في دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التى اتفقوا على ارتكابها من المنزل الملاصق بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارنة الجريمة المقصودة بالذات أمرا غير محتمل (عنى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٦١٦ سنة ٤ ق ) .

وأنه إذا أحدث المتهمون قنبا يحاطل المجنى عليه في معاذاة المهل الموجودة به جاموسته بقصد سرقتها فسواء أكان القنّب تاماً أو غير تام فهو بدء في تنفيذ الجريمة المتفق عليها وهى السرقة، ويكون الفعل الذى ارتكبهوا مكوّناً للشروع في جريمة السرقة (عنى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ مرات ٤ عدد ١٢) .

وأن محاولة كسر قفل دكان مطلق يحتوى على جنائع باستعمال أزميل يعد شروعا في سرقة، لأنه من المقرر علماً وقضاء أن أى فعل من الأفعال الموصلة للسرقة المحددة لقصد المتهم بذاتها وبما يقارنها من الأحوال بحيث لا يهلك في تخلص قصد الفاعل إلى السرقة يعتبر شروعا فيها . ومحاولة المتهم فتح باب الدكان المحتوى على ما يمكن سرقة من البضائع مضاف إلى ما اتفقنا عليه من الأخرى هي مما يدل على أنه إنما كان يقصد السرقة . فهذا الفعل الذى أتمه المتهم يعد بدأ في ارتكاب السرقة لأنه ليس بعد فتح الدكان إلا تناول ما قصد

سرقة . وليس من الضروري للبدء في السرقة أن يفتح حرز المسروق بالفعل وأن تصل يد المتهم إليه ( قض ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ مع ١٩ عدد ٣١ مجلة ٨ عدد ٣٠٤ ) .

وأنه إذا اتفق أشخاص على سرقة مواشى المجنى عليه وتوجهوا فعلا إلى محل وجود المواشى المراد سرقتها وهناك حاولوا دخول محل وجودها بقصد السرقة بأن حركوا ضبة الباب ، ولكن أوقف معلمهم بفعل خارج عن إرادتهم ، فإن ما أتوه يعتبر شروعا في جريمة السرقة لا مجرد أعمال تحضيرية ( قض ١١ مايو سنة ١٩١٨ شرائع ٦ عدد ٣ ) .

١٧٢ - وفي السرقة المصحوبة بظروف مشددة يكفى إثبات الجاني شطرا من الأعمال المكونة للظروف المشددة لاعتباره شارعا في ارتكاب جريمة السرقة التي أراد ارتكابها . فإذا كان المستفاد من وقائع الدعوى أن المتهمين دخلوا منزل المجنى عليه بمفتاح مصطنع ثم هجموا عليه يريدون سلبه ما معه من مفاتيح يستطيعون بها سرقة ما تصل إليه أيديهم من نقود اشتهر هو باقتنائها ولكنهم فشلوا فيما حاولوا لما أن صرخ المجنى عليه وجاء الناس على استغاثة فإن ما أتاه المتهمون من ذلك يعد شروعا في سرقة ولا يقبل من أحدهم القول بأن الفعل المسند إليه هو دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة ( قض ٢٨ مايو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق ) .

١٧٣ - جاء في تعليقات الحفانية على قانون العقوبات الأهلى الصادر في سنة ١٩٠٤ ما يأتي : « إلا أنه إذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحا واختفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع إلى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة » . ولكن هذا لا يتفق مع ما هو مقرر من أن الشروع يشمل كل فعل من الأفعال التي تؤدي حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة . ولا شك أن دخول المنزل ولو حصل بلا كسر أو تسلق هو من الأفعال التي يمكن أن تؤدي حالا ومباشرة إلى

تنفيذ السرقة ويجب اعتباره شروعا في هذه الجريمة ما دام قد ثبت أن التهم قصد به السرقة .

١٧٤ - وقد حكمت المحاكم الفرنسية بأنه يعد مرتكباً لشروع في سرقة: من فوجيء ليلا في حجرة من منزل مسكون دخل فيه من باب كان غير مقفل بعد أن ترك حذاءه في الخارج بينما الثابت أنه لم يدخل هذا المنزل إلا بقصد السرقة ( قس فرنسي أول مايو سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٢٢٣ ) .  
... ومن يدخل في مكاتب ثم يلوذ بالفرار عند ما يناديه الحارس الذي كان نائماً فيها ، بينما الثابت أنه لم يكن ينتظر أن يقابل أحداً في تلك المكاتب وأن غرضه لا يمكن أن يكون غير سرقة النقود أو الامتعة الموجودة فيها وأنه سبق الحكم عليه عدة مرات لسرقات ( محكمة الجزائر ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ مجلة الثيات ١٩٠٣ - ٢ - ٩١ ) .

... ومن يذهب ليلا مع زميل له إلى منزل ويطلب من صاحبه أن يفتح له الباب مقلداً صوت امرأة ، فاذا ما فتح الباب يسرع بالدخول مع زميله في المنزل لسرقته فيفاجئهما رجال الشرطة ويقبضون عليهما ( قس فرنسي ٩ مايو سنة ١٨٩٥ مجلة الثيات ١٨٩٥ - ٢ - ٩٦ ) .

... ومن يوجد ليلا في سلم منزل وهو يحاول إحراق باب مخزن وينزع خشب الباب بألة معه فيضبط متلبساً بالجريمة حاملاً أدوات مما يستعمله اللصوص في السرقة ( قس فرنسي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٢٢٦ ) .

وأنه بعد شروعا في سرقة فعل شخصين تأمرا على سرقة نقود من محصل كانا يعلمان أنه ذاهب إلى عمارة لتحصيل نقود منها فقصدا إلى مكان العمارة ومعهما أسلحة وأدوات أعتها لارتكاب جريمتها ووقفا على قيدبضمة أمتار منها يترقبان قدوم المحصل ، وفي أثناء ذلك جاء المحصل ودخل العمارة فمكث

الضامن في انتظاره حتى يفرغ من التحصيل فيدخلان عليه ويهاجمانه وهو نازل من السلم غير أن البوليس كان لديه خبر بالحادث فقبض عليهما في أثناء وقوعهما خارج العمارة . وقررت محكمة النقض والابرام الفرنسية في حكمها الصادر في هذه الدعوى أن جريمة السرقة قد دخلت في دور التنفيذ من وقت أن وقف المتهمان أمام العمارة في انتظار قدوم المحصل لمهاجته بأسلحة أعدها لهذا الغرض وسرقة مامسه من نقود (تحت فرنسي ٧ يناير سنة ١٩١٣ سيريه ١٩١٣ - ١ - ٢٨١ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٤٣) .

١٧٥ - وحكمت المحاكم الفرنسية أيضاً بأنه يمد مرتكباً لشرع في سرقة من يضع علامات على أشجار غير داخلة في القسم المبيع له من أشجار غابة بقصد تملكها بطريق النش، ولو لم يبدأ في نقل شيء منها (ديجون ٢ مارس سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢ - ٢ - ١٥٨) .

... ومن ينقل العلامات الموضوعة لتحديد القسم الخاص به ليزيد من مقداره (ديجون ٢ مارس سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢ - ٢ - ١٥٧) .  
... ومن يطلق عياراً نارياً على حمام لامتلاكه (برج ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ سيريه ١٨٨٥ - ٢ - ٤٠) .

... ومن يضع غطاءً على وجه شخص ويدس يده تحت ملابسه لسرقة ما بها من نقود (محكمة Nartonne ٢٠ يناير سنة ١٨٩٠ متوه عنه في جيلسون مادة ٦٤٣) .

لكن لا يعد شروماً في سرقة بل مجرماً عمل تخضيري فعل من يحس يده جيب شخص من الخارج بقصد سرقة ما قد يحتويه هذا الجيب مادام لم يثبت أنه قنص جيب شخص ما أو حاول وضع يده فيه (شليري ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٩ سيريه ونذك ١٨٩٩ - ٢ - ٣١٧) .

ولا يعد شارعاً في السرقة من يوجد ليلًا في الخلاء بعيداً عن منزله وهو

يحمل أدوات معدة لارتكاب جريمة سرقة ، وذلك بالرغم من ثبوت نية السرقة عنده ( London ٢٥ مارس سنة ١٨٨٧ منه عنه في جاكسون مادة ٦٧٥٣ )

١٧٦ - وحكم في مصر بأن واقعة وجود شخص ومعه صفيح مفتاح تحت صرير السكة الحديدية المعد لتخزين الغاز لا يمكن اعتبارها شروعا في سرقة لأنها ليست من أعمال البدء في التنفيذ وإنما هي أعمال تحضيرية غير معاقب عليها ( نفس ٦ مارس سنة ١٩٢٣ وج ٢٥ عدد ١ ) .

١٧٧ - الجريمة المستعجلة - حكم بأنه من المبادئ المقررة أنه لا عقاب على من يرتكب جريمة مستعجلة استحالته مطلقة . أما إذا كانت الاستحالة نسبية فيجوز وجود جريمة . وعلى ذلك فإذا وضع شخص يده في جيب شخص آخر بقصد السرقة ولم يجد شيئا فيه فإنه يعد مرتكبا لشروع في سرقة ( نفس ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سج ٢٧ عدد ٢٥ ) .

وأنه يكفي لتوفر الشروع أن يبدأ في التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جليا قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان أتمامها في ذلك الوقت مستحيلا لأسباب خارجة عن إرادته . فإذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدتها خالية اعتبر عمله شروعا في سرقة ( أسبوط الابتدائية ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ سم ١٥ عدد ٦٥ ) .

## الفصل الثالث

في حالة الاعفاء المنصوص عليها في المادة ٣١٢ ع

١٧٨ - نص المادة ٣١٢ ع - لا يحكم بعقوبة ما عمن يرتكب سرقة اضرازا بوجه أو زوجته أو أصوله أو فروع .

١٧٩ — أصل هذا النص — هذه المادة مقتبسة من المادة ٣٨٠ من قانون العقوبات الفرنسى التى يرجع أصلها إلى القانون الرومانى . وكان حكمها مؤسسا على المبادئ التى كان يقوم عليها نظام الاسرة فى ذلك العهد فقد كانت الاسرة معتبرة كوحدة مدنية تفتى فى شخص رئيسها رب العائلة وكان لأفراد الاسرة الواحدة حق شائع فى أموال الاسرة . فلم تكن بينهم رابطة التزام ما وبالتالي لم يكن لأحدهم أن يرفع على الآخر دعوى السرقة .

١٨٠ — حكمته — أما الآن وقد زال أثر الشيوعية العائلية وحل بدلها نظام الملكية الفردية فقد أصبح من المتعين إسناد هذا الاعفاء إلى علة أخرى . وحكمة ذلك على ما جاء فى حكم لمحكمة النقض والابرار هى أن الشارع رأى أن يتفر ما يقع بين أفراد الاسرة الواحدة من عدوان بعضهم على مال البعض الآخر وذلك حرصاً على سمعة الاسرة واستبقائه لصلات الود القائمة بين أفرادها ( هن ٢٧ يونه سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٦٧٣ سنة ٢٠ ق وانظر أيضاً أحد بك أمين ص ٦٤٨ وجلرو ٦ ن ٢٧٠٤ وبارسون مادة ٣٨٠ ن ٣ ) .

١٨١ — الاعفاء من القوانين الأجنبية — تتبع الشرائع فيما يتعلق بالسرقات التى تحصل بين الأزواج أو الأقارب ثلاث طرق مختلفة . فبعضها يقرر الاعفاء من العقوبة كالقانون الفرنسى ( مادة ٣٨٠ ) والقانون البلجيكى ( مادة ٤٦٢ ) . وهذه هى الطريقة التى اتبعها القانون المصرى . وبعضها يعلق العقاب على شكوى المجرى عليه كالقانون السويدى ( فصل ٢٢ مادة ٢٠ ) والقانون المجرى ( مادة ٣٤٢ ) . والبعض الآخر يتبع هذه الطريقة أو تلك تبعاً لدرجة القرابة وقوة الرابطة التى تربط السارق بالمجرى عليه كالقانون الالمانى ( مادة ٢٤٧ ) والقانون الايطالى ( مادة ٦٤٩ ) .

وقد نصت المادة ٦٤٩ من القانون الايطالى الواردة فى الباب الخامس



بالجرائم التي ترتكب على الاموال على أنه لا عقاب على من يرتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب اضراً (أولاً) بوجه طالما أنه لم يتفصل عنه بصفة قانونية، (ثانياً) بأحد أصوله أو فروعه أو أصحابه على عمود النسب (ثالثاً) بأخيه أو أخته اللذين يعيشان معه في مبيتة واحدة ويعاقب على الجرائم المشار إليها المادة ثانياً: على شكوى المجني عليه إذا ارتكبت اضراً بزوج فرق بينه وبين زوجه بصفة قانونية أو بأخ أو أخت لا تعيش مع الفاعل في مبيتة واحدة أو بعم أو ابن عم أو خال أو ابن خال أو صهر في الدرجة الثانية يمش مع الفاعل في مبيتة واحدة،

١٨٢ - وصف الاعفاء من الوجبة القانونية - وقد اختلف في وصف الاعفاء الذي نصت عليه المادة ٣١٢ ع. فن قائل أنه يدخل في أسباب الأباحة التي تحو الجريمة وترفع العقاب مما. ولكن هذا الرأي لا يتفق مع نص المادة ٣١٢، إذ يفيد هذا النص أن الجريمة تعتبر قائمة بديل قول الشارع « من يرتكب سرقة، وأنه يعفيه من العقاب فقط. ومن قائل إن هذه الحالة تدخل في عداد الاعذار المعفية من العقاب. ولكن يرد على هذا بأن الاعذار لا تمنع من رفع الدعوى العمومية وإنما يكون للحكمة التي ترفع إليها الدعوى أن تعتبر المتهم معذوراً وتحكم ببراءته، وهذا لا يتفق مع غرض الشارع من وضع المادة ٣١٢ لأن رفع الدعوى كاف لاقتضاح سر العائنة وتسوية سمعتها ولو حكم بذلك بالبراءة. والرأي الممول عليه هو أن المادة ٣١٢ ع تنص على حالة من أحوال عدم قبول الدعوى أو عدم جواز نظرها أصلاً (une fin de non-recevoir ou une exception péremptoire) فيجب على النيابة متى تحققت من توفر شروط المادة ٣١٢ ع أن تحفظ الدعوى فإذا رفعتها خطأ وجب على المحكمة أن تحكم بعدم قبول الدعوى العمومية

بدون أن تنظر في الموضوع (أحد بك أمين م ٦٤٨ و ٦٤٩ و ج ٦ و ٧ و ٢٧٠٠  
و ج ٢٨٠ ملعة ٣٨٠ ن ١ و بلائش ٥ ن ٤٩٠) .

١٨٣ - الجرائم التي يطبق فيها حكم المادة ٣١٢ ع - تنص هذه  
المادة على الاعفاء في حالة ارتكاب سرقة . ولكن من المقرر أن حكمها  
لا يقتصر على جريمة السرقة بالذات بل يتناول جميع الجرائم التي يكون  
موضوعها الأساسي والمباشر سلب مال الغير ، وذلك سواء أ كانت واردة في  
باب السرقة أو في أبواب أخرى لأن حكمة الاعفاء واحدة في كل الأحوال  
( ج ٦ و ٢٧٠٧ و بارسون ملعة ٣٨٠ ن ٢٠ وشوغو وميل ٥ ن ١٩٤٠ ) .

١٨٤ - فيسرى حكم الاعفاء على جريمة الاغتصاب المنصوص عليها  
في المادتين ٣٢٥ و ٣٢٦ ع (عق فرنس ٨ فبراير سنة ١٨٤٠ سيرة ١٨٤٠ - ١  
١٥١) .

١٨٥ - ويمتد حكم الاعفاء إلى جرمي النصب وخيانة الأمانة لانهما  
جرمتان مماثلتان لجريمة السرقة من حيث وقوعها جميعاً على الأموال ، فإ  
يجوز على السرقة يجوز على المجرمين المذكورين لأن جميع الاعتبارات التي  
أوجبت وضع حكم الاعفاء في حالة السرقة متوافرة أيضاً في حالتى النصب  
وخيانة الأمانة ( ج ٦ و ٢٧٠٧ و ج ٢٥ و الأحكام الفرنسية للنوع هناك  
هذه التبعة وعرض أول أبريل سنة ١٩١٦ مج ١٧ عدد ١٥٧٤ مارس سنة ١٩١٩ مج ٢٠  
عدد ٦٢ و ١ أبريل سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٩١٠ سنة ٤٥ ق وقضية رقم ١١٨٣ سنة  
٤٥ ق و ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٩٧٣ سنة ٢ - وانظر يكس ذلك أحد بك  
أمين م ٦٥١ وصدر الاجتائية ٢ أبريل سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ٨١ ) .

١٨٦ - ولكن لما كانت المادة ٣١٢ ع قد وردت استثناء من القواعد  
العامة فلا يصح التوسع فيها ولا يمكن أن تعدى حكمها إلى الجرائم التي

لا يكون موضوعها الأساسي والمباشر سلب مال الغير . فلا تطبق هذه المادة على جرائم التزوير والحرق واتلاف المبانى والأسوار والمزارع وخيانة الأمانة في الأوراق المعضنة أو المختومة على يابض حتى ولو كان الجاني يبنى جرمه من وراء ارتكابها ، فإن الوسائل التي تستعمل في ارتكاب هذه الجرائم وعدم الفاعل بينها وبين جرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة مما يدعو لإخراجها من حكم المادة ٣١٢ ع ( ج ٦ ن ٢٧٠٧ )

١٨٧ — وقد حكمت محكمة النقض والابرام المصرية بأن المادة ٣١٢ ع لا تطبق على التزوير الذي يقع بين الأزواج أو بين الأصول والفروع ، لأنه وإن جرى قضاء هذه المحكمة على اعتبار جرائم النصب وخيانة الأمانة التي تقع من الأزواج والأصول والفروع ضد بعضهم في حكم السرقة بالنسبة للأغناء الذي قرره المادة ٣١٢ ع لما بينها وبين السرقة من التشابه إلا أنه لا عمل للترسع في هذا الأغناء وتطبيقه على جريمة التزوير التي هي بعيدة كل البعد عن جريمة السرقة من جهة نتائجها ولورودها في قسم آخر من قانون العقوبات . ( قس ٢١ يولي سنة ١٩٢٨ مع ٢٩ عدد ٧٦ ) .

١٨٨ — وحكمت المحاكم الفرنسية بأن هذه المادة لا تطبق على جرائم التزوير ( أنظر الأحكام للنوع عنها في جارسون ملعة ٣٨٠ ن ٥٣ ) ، واتلاف المبانى والأسوار ( قس فرنس ٢٧ فبراير سنة ١٨٣٦ سيرة ١٨٣٦ — ١ — ٥٢٦ ) والحرق ( قس فرنس ٢ يولي سنة ١٨٥٣ بلان ن ١٩٧ ) . وخيانة الأمانة في الأوراق المعضنة على يابض ( كولار ٢١ يولي سنة ١٨٦٩ سيرة ١٨٦٩ — ٢ — ٢٧١ ) ، وجرائم الافلاس ( قس فرنس ٢٧ أغسطس سنة ١٨٥٨ بلان ن ٢٤٢٠ ) .

١٨٩ — وفيما يتعلق بالجرائم التي ينطبق عليها حكم المادة ٣١٢ ع ينبغي ملاحظة أن النص عام ويتناول جميع جرائم السرقة سواء أكانت بسيطة أم مقررة بظروف مشددة ( ج ٦ ن ٢٧٠٧ و جارسون ن ٢١ ) .

١٩٠ — لكن يجوز أن يعاقب الجاني على الظرف المشدد إذا تكونت منه جريمة مستقلة . فإذا وقعت سرقة باكراه أو سرقة مع كسر باب أو سور فإن الاعفاء من عقوبة السرقة لا يمنع من العقاب على جرائم الضرب أو الجرح أو الاتلاف التي اقترنت بها ( غفر فرنس ) أغسطس سنة ١٩٠١ دالوز ١٩٠٤ : ١ — ٥٧ : وانظر بكسر ذلك جيلو ٦ ن ٢٧٠٧ ) .

١٩١ — وقد ذهبت المحاكم الفرنسية إلى أن السرقة التي تنطبق على حكم المادة ٣١٢ مع تصلح ظرفاً مشدداً للجريمة القتل طبقاً للمادة ٢٢٤ فقرة ثانية ، لأن السرقة مكونة بجميع أركانها ، وحكمة الاعفاء غير متوافرة إذ لا يوجد أي اعتبار عائلي يمنع في هذه الحالة من مراعاة السرقة في توقيع العقوبة ( أنظر الأحكام الفرنسية للنزه فيها في جارسون مادة ٣٠٢ ن ٥٠ ومادة ٣٨٠ ن ٨ ) .  
ولكن الشراح عدا جارسون يخالفونها في هذا الرأي ، لأن حكم المادة ٣١٢ مطابق ويجب العمل به في كل الأحوال ، ولأن التشديد المنصوص عليه في المادة ٢٣٤ فقرة ثانية يفيد أن جريمة السرقة داخلة في حساب تقدير العقوبة ، فمن التناقض الجمع بين الفكرتين ( جيلو ٥ ن ١٩٢٤ وج ٦ ن ٢٧٠٧ وشوفو و ل ٥ ن ١٩٣٧ و بلاتش ١ ن ٥٣٦ وأحمد بك أمين ص ٦١٩ — وانظر جارسون مادة ٣٨٠ ن ٨ ) .

١٩٢ — وشرط الاعفاء من العقوبة في الجرائم التي ينطبق عليها حكم المادة ٣١٢ ع أن يكون ضررها قاصراً على الشخص الذي تربطه بالجنائي رابطة الزوجية أو القرابة . أما إذا ألحقت الجريمة ضرراً بحقوق الغير أو بالمصلحة العامة فالعقاب واجب .

وعلى ذلك : ( ١ ) لا ينطبق حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع إذا كان الشيء المسروق أو المختلس قد تعلق به حق الغير كالوكان محجوزاً

عليه أو مرهوناً . وقد عني الشارع المصري بالنص في المادتين ٢٢٢ و ٢٢٣ مكررة صراحة على أن أحكام المادة ٣١٢ المتعلقة بالاعفاء من العقوبة لا تنسرى على اختلاس الأشياء المحجوز عليها قضائياً أو إدارياً كما أنها لا تنسرى على اختلاس الأشياء المرهونة إذا وقع إضراراً بغير من ذكروا بالمادة المذكورة .

فلا محل للاعفاء إذا وقع الاختلاس من زوج المحجوز ضده أو أحد أصوله أو فروعه على أشياء حجز عليها الغير ، لأن الاختلاس في هذه الحالة يلحق ضرراً بالحاجز . كما أنه لا محل للاعفاء إذا وقع الاختلاس من نفس المحجوز ضده على أشياء حجز عليها زوجه أو أحد أصوله أو فروعه ، لأنه وإن كان الاختلاس في هذه الحالة لا يلحق ضرراً بمحقوق الغير إلا أن فيه مساساً بالاحترام الواجب لأوامر السلطة العامة ويحتمل أن ينشأ عنه ضرر بدائتين آخرين أو بخارس المحجز ( جرسون مادة ٣٧٨ ن ٤٧ و ٤٨ و بطرو ن ٢٧٠٨ ) .

ولا يعفى المتهم من العقوبة إذا سرق شيئاً مرهوناً من والده أو ابنه أو زوجه إلى الغير سواء أ كان متواطئاً مع الراهن ويعمل لمنفعته أو كان يعمل لمنفعته الشخصية ، وذلك لأن السرقة تلحق ضرراً بالذات المرتين ( جرسون ن ٥١ ) .

ولكن الاعفاء يكون واجباً إذا اختلس المتهم الشيء المرهون منه إلى والده أو ابنه أو زوجه ، لأن السرقة لا تلحق ضرراً بالغير ( جرسون ن ٥٠ ) .

١٩٣ - والاختلاس الذي يقع من أحد الزوجين أو أحد الأصول أو الفروع يجب أن يتناوله حكم الاعفاء المنصوص عليه في المادة ٣١٢ ع ولو كان استلامه المال حاصلًا بناء على أمر من سلطة عامة مختصة كالجلس الحسبي ، إذ توسط هذه السلطة لا يغير صفة المال ولا ملكية صاحبه له ولا

علاقة الزوجية أو القرابة التي بين المختلس والمجنى عليه ولا يرتب حقاً ما  
الغیر علی هذا المال (نقض ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٢ مع ٣٢ عدد ٢٠١ وجارسون مادة  
٤٠٨ ن ٣٨٦).

١٩٤ - (٢) لا ينطبق أيضاً حكم الاعفاء إذا كان الشيء المسروق  
أو المختلس ليس متمحذاً للملكية أحد الأشخاص المنصوص عليهم في المادة  
٣١٢ ع. فإذا سرق ولد من والده مالا ليس لأبيه فيه سوى حق الملكية  
المشتركة مع الغير وجب عقابه (نقض ١٥ أبريل سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ٩٨ و ٢٢  
فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦١٣ سنة ١٤٨ ق)؛ إلا إذا جهل السارق هذه الشركة  
واعتقد بحسن نية أن المال مملوك لأبيه وحده، فلا محل للعقاب لا تنفذ سوء  
القصد من جهة الشريك الآخر (أحد بك أمين س ٦٥٢ وجارسون ن ٥٢).

١٩٥ - (٣) كذلك لا ينطبق حكم الاعفاء المنصوص عليه في  
المادة ٣١٢ ع إذا كان الشيء المسروق وإن وجد تحت يد أحد الأشخاص  
المنصوص عليهم في تلك المادة إلا أنه لم يكن مملوكاً له بل كان يحتازه على ذمة  
الغیر كودغ لديه أو وكيل أو مرتين... الخ.

١٩٦ - (٤) ولا يتناول حكم الاعفاء جريمة سرقة أو جريمة مائنة لها  
لمجرد كونها مرتبطة بجريمة أخرى يسرى عليها حكم المادة ٣١٢ ع. فإذا  
ارتكب ولد سرقتين في يوم واحد من منزل والده إحداها إضراراً بالده  
المذكور والثانية إضراراً بأخيه جاز عقابه من أجل هذه السرقة الأخيرة  
(نقض فرنسي أول يولية سنة ١٨٤١ موسوعات فالوز تحت كلمة سرقة ن ١٦٤). وإذا  
باع الولد الشيء الذي سرقه من والده للغير عوقب على التصيب الواقع على  
المشتري (أنظر تعليقات المغانية على المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات سنة ١٩٠٤).

١٩٧ - الأشخاص الذين ينطبق عليهم حكم المادة ٣١٢ ع -  
لا ينطبق حكم الاعفاء إلا على الأشخاص الذين ينتمون المادة ٣١٢ على

سبيل المحصر وم الزوج والزوج والأصول والفروع .

فيعنى من العقاب الزوج إذا سرق من زوجته والمكس . والظاهر أن هذا الحكم يسرى ولو وقعت السرقة خلال عدة طلاق رجعى ، لأن الطلاق الرجعى بواحد كان أو اثنين لا يرفع أحكام النكاح ولا يزيل ملك الزوج قبل انقضاء العدة ( الأصغر الجزئية ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عمارة ٣ عدد ٤٢٢ ) .  
ويعنى من العقاب أيضاً الفرع إذا سرق من أحد أصوله .  
كذلك يعنى الأصل إذا سرق من أحد فروعه .

١٩٨ - وبما أن حكم المادة ٣١٢ قد ورد استثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع فى تطبيقه أو تفسيره . فلا يجوز إذن تطبيقه على من يسرق مال ابن زوجته من غيره ( نفس ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ ص ١٨٣ ) .  
ولا على من يسرق ملك زوجة والده ( نفس ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ قضاء ٦ ص ٥٦ ) .

ولا يدخل فى حكم المادة ٣١٢ ما يقع من السرقات بين الأخوة أو بين العم وابن أخيه أو الخال وابن أخته .. الخ .

١٩٩ - وقد اختلف فيما إذا كان يجب الرجوع إلى وقت السرقة أو إلى وقت المحاكمة لتقدير ما إذا كانت السرقة وقعت من أحد الأشخاص المنصوص عليهم فى المادة ٣١٢ . فذهب بعض الشراح وبعض المحاكم الفرنسية إلى أنه يجب أن يرجع فى ذلك إلى وقت حصول السرقة ، فلا يعنى من العقاب من يرتكب سرقة إضراراً بشخص لا تربطه به رابطة زوجية أو قرابة مما نص عليه فى المادة ٣١٢ ولو تزوج بالمجنى عليه بعد السرقة وقبل الحكم فى الدعوى ، وذلك لأن السرقة قد تمت وحق العقاب عليها قبل أن يكتسب السارق الصفة التى تمنيه من العقاب . وذهب البعض الآخر إلى أنه يجب أن ينظر فى ذلك إلى وقت المحاكمة ، فيعنى السارق من العقاب إذا هو

تزوج بالجنى عليها قبل رفع الدعوى العمومية عليه أو في أثناء المحاكمة وقبل صدور حكم نهائي فيها ، وذلك لأن الاعتبارات العائلية التي أدت إلى وضع الاعفاء متوافرة في هذه الحالة . ولكن أكثر الأحكام وأحدثها ترى وجوب الرجوع إلى الحالة التي كانت قائمة وقت السرقة ( أنظر جازو ٦ ن ٢٧٠٩ و جارسون مادة ٣٨٠ ن ٢٢ - ٢٦ وأحمد بك أمين ص ٦٥٠ والأحكام النظرية للنوه عنها في منه المراجع ) .

٢٠٠ - أحوال الاشتراك - الاعفاء المنصوص عنه في

المادة ٣١٢ ع شخصي يستفيد منه من توفرت فيه شروط المادة سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً ( جازو ٦ ن ٢٧١١ و جارسون ن ٥٦ ) .

٢٠١ - ولكن الاعفاء لا يستفيد منه غير الأشخاص الوارد ذكرهم في المادة ٣١٢ ع ، سواء أكان هذا الغير فاعلاً أصلياً مع الشخص المعنى أم كان شريكاً له في جريمته . ( أنظر المادتين ٣٩قرة الأخيرة و ٤٧ ع ) .

كذلك لا يستفيد من الاعفاء من يرتكب سرقة شريكه فيها أحد الأشخاص المذكورين في المادة ٣١٢ ع . فليس السارق أن يدفع الدعوى مثلاً بأنه ارتكب الجريمة بتحريض ابن مالك الشيء المسروق ( جارسون ن ٥٧ ) .

٢٠٢ - ولا يستفيد أيضاً من الإعفاء من يخفي شيئاً سرقة آخر ممن ينطبق عليهم حكم المادة ٣١٢ مع عليه بسرقة . ( أحمد بك أمين ص ٦٥٢ ) .

## الفصل الرابع

### في أنواع السرقات

٢٠٣ - السرقة إما أن تكون بسيطة وإما أن تكون مقترنة

بظروف مشددة



فالسرقة البسيطة هى التى توفرت فيها الأركان الأربعة السابق بيانها أى اختلاس منقول مملوك للغير بنية الغش دون أن تقتزن بطرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد ٣١٣ إلى ٣١٧ ع .

وهذه الظروف المشددة إما أن لا تؤثر فى وصف الجريمة بل تبقى السرقة معها جنحة ، وإما أن تغير وصف الجريمة وتحولها من جنحة إلى جناية .

### الفرع الأول - فى السرقاا المدودة من الجنح

المبحث الأول - السرقة البسيطة المنصوص عليها فى المادة ٣١٨ ع

٢٠٤ - نص القانون فى المادة ٣١٨ ع على حكم السرقة البسيطة التى لم يتوفر فيها ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المواد ٣١٣ إلى ٣١٧ ع وجعل عقابها الحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين .

المبحث الثانى - السرقاا المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ ع

٢٠٥ - تشديد العقاب على السرقاا المنصوص عليها فى المادة ٣١٧ ع - شدد القانون فى المادة ٣١٧ ع العقاب على السرقاا التى تقتزن بطرف من الظروف المشددة المبينة فى هذه المادة ، فجعل عقابها الحبس مع الشغل أى لمدة لا تزيد عن ثلاث سنين ، بينما العقاب المقرر للسرقة البسيطة هو الحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين .

٢٠٦ - ويلاحظ أنه يكفى توفر الظرف المشدد المنصوص عليه فى أية فقرة من فقرات المادة ٣١٧ ع ليكون السارق مستحقاً للعقوبة المشددة المنصوص عليها فيها . فإذا حصلت السرقة من منزل مسكون مثلاً فهذا وحده . كلف لتوقيع عقوبة المادة ٣١٧ حتى ولو لم يكن هناك تسور أو كانت الحادثة

لم ترتكب ليلاً أو كانت ارتكبت من شخص واحد أو لم يكن السارق خادماً بالأجرة عندالجنى عليه (نص ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٢٩ سنة ٤٧ ق) .

- ٢٠٧ - أنواع الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ع -  
والتشديد المنصوص عليه في المادة ٣١٧ع يرجع إلى أحد ظروف خمسة :  
( أولها ) المكان الذي وقعت فيه السرقة .  
( وثانيها ) الزمان الذي ارتكبت فيه .  
( وثالثها ) تعدد المرتكبين .  
( ورابعها ) الوسائل التي استخدمت في ارتكاب السرقة .  
( وخامسها ) صفة الجاني .

### النوع الأول من الظروف المشددة : المكان

٢٠٨ - تشدد المادة ٣١٧ع العقوبة إذا ارتكبت السرقة في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في أحد المحلات المعدة للعبادة ( الفقرة الأولى ) ، وتشدها أيضاً إذا ارتكبت في مكان مسور بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة ( الفقرة الثانية ) .

٢٠٩ - المكان المسكون - تقضي الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ع بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى أو في أحد ملحقاته .

وقد جعلت صفة المكان في هذه الفقرة ظرفاً مشدداً للسرقة . وهذا الظرف كاف على انفراده لتشديد العقاب ، ويبقى معه الفعل جنحة .

وحكمة تشديد العقاب في هذه الحالة هي أن المنازل المسكونة حرم آمن لا يجوز لأحد دخولها إلا بإذن أصحابها أو في حدود القانون . وفي السرقة

من المنازل انتهاك حرمة المساكن وانتزاع الطمانينة التي يجب أن يتمتع بها الناس في منازلهم .

٢٩٠ - أما المنزل أو المكان المسكون فهو المكان المستعمل للسكن بالفعل

( جارون ٦ ن ٢٤٤٠ وبلانش ٦ ن ٢ واحد بك أمين ص ٦٦٢ ) .

صفة المنزل المسكون تتعلق إذن بالأمر الواقع . ومن ثم فلا يهم أن يكون المكان معداً للسكن بحسب الأصل أو أن يكون قد استخدم في السكن على خلاف ما أعد له في الأصل ، إذ يكفي في المكان المسكون أن يقيم فيه شخص واحد ولو لم يكن في الأصل محلاً للسكن كالاصطبل الذي يبيت فيه العربي والزريبة التي يبيت فيها الراعي ( هنس فرنس ٤ سبتمبر سنة ١٨١٢ موسوعات تالوز تحت كلمة سرقة ن ٣١١ ) .

٢٩١ - ولا يهم أيضاً أن يقيم في المنزل المجنى عليه أو السارق أو أي

شخص آخر ، لأن الشارع أراد حماية المساكن بصفة عامة أيا كان الشخص

الذي يقيم فيها ( هنس فرنس ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٦٩ سيرة ١٨٧٠ - ١ - ٢٣٢ ) .

فحق العقوبة المشددة على صاحب المنزل إذا سرق في منزله مال غيره

( هنس فرنس ١٦ ابريل سنة ١٨٣٨ سيرة ١٨٣٩ - ١ - ١٢٧ وبارو ٦ ن ٢٤٤٠ )

هابش ٤ ص ١٨٩ - وأنظر بكس ذلك جازسون مادة ٣٨١ لل ٣٨٦ ن ٦١ واحد بك

أمين ص ٦٦٠ ) .

٢٩٢ - ولا يشترط في المكان المسكون أن يكون بناء بل يصح أن

يكون مصنوعاً من الخشب أو البوص أو الخيام ، كما يصح أن يكون ثابتاً

أو متقللاً . فيستوي أن يكون منزلاً أو عشاً أو خيمة أو كشكاً أو مراكباً

أو سفينة أو ذهبية ( بارو ٦ ن ٢٤٤٠ ) .

٢٩٣ - ولا يعد المكان مسكوناً إلا إذا كان مستعملاً كحل إقامة

لشخص أو أشخاص .

ومحل الإقامة على حد تعبير جارو هو الذى يأوى إليه الإنسان ويتكف فيه ويقضى فيه أوقات راحته (جارو ن ٦ ٢٤٤٠ ص ١٩١) .

٢١٤ - ومن ثم فلا يعد من الأماكن المسكونة المحلات التى يجمع فيها الناس فى أوقات معينة ثم يغادرونها إلى منازلهم بعد انتهاء الغرض من الاجتماع ، كالنواذى واللياترات ومحال السينما والأسواق والبورصات والمقاهى والدواوين والمكاتب ودور الصناعة ومحال التجارة والبنوك وما أشبه ذلك ، لأنها ليست مستعملة للسكن . إلا أنه إذا كانت هذه المحلات بيت فيها شخص أو أشخاص لحراستها كبواب أو خفير أو نحوهما أو كانت من ملحقات منزل مسكون فإنها تدخل عندئذ فى حكم المادة ٣١٧ فقرة أولى ع . (جارو ن ٦ ٢٤٤٠ وبلاتش ن ٦ وشوفو وميل ٥ ن ٢٠٦٣ - وفان جارسون مادة ٣٨١ ن ٧٤٧٣٢) .

٢١٥ - وكذلك لا يعد من الأماكن المسكونة السفن والعربات المعدة لنقل المسافرين مادامت غير مستعملة فى سكن شخص أو عدة أشخاص (جارو ن ٦ ٢٤٤٠) .

وقد حكم بأن السفن الكبرى معتبرة فى أحوال معينة كالمنازل المسكونة إذا توفرت فيها شروط المنزل المسكون . ولكن لا يعتبر كذلك القطيرة وهى نوع مركب صغيرة إذا لم تكن مسكونة ولا بها محل معد للسكن (استئناف مصر ١٦ مارس سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ ص ١٩٩) .

وقررت لجنة المراقبة أن السرقة التى ترتكب فى عربة سكة حديدية واقفة فى محطة لا يمكن اعتبارها سرقة من محل مسكون بالمعنى المقصود فى المادة ٣١٧ فقرة أولى (لجنة الرقابة ١٩٠٣ ن ١٧٦) .

على أنه يصح اعتبار العربة مكاناً مسكوناً إذا كان يقيم فيها جماعة من النجر الرحل (forains) الذين يتخذون العربات مقاماً لهم (جارسون ن ٦٠) .

٢١٦ - المكان المعد للسكنى - على أن القانون لا يشترط لتثديد العقاب على السرقات التي تقع في المنازل أن يكون المنزل مسكوناً فعلاً بل يكفي أن يكون معداً للسكنى فقط ( قض ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٣٠ سنة ٥ ق ) .

٢١٧ - المنزل أو المكان المعد للسكنى ( وفي النص الفرنسي ) *(destiné à l'habitation)* هو المنزل المخصص للسكنى وإن لم يكن مسكوناً بالفعل وقت السرقة ولكنه استخدم أو سيستخدم في السكنى في غير ذلك الوقت . فيدخل في ذلك منزل الاصطياف أو منزل العزبة الذي يترك في غير سكنى في مدة الشتاء أو منزل المدينة الذي يقفل في أثناء الاصطياف ، كما يدخل فيه المنزل الجديد الذي تم بناؤه وتجهيزه ولكن لما يسكن فيه أحد ( فرن جايرو ٦ ن ٢٤٤٠ ص ١٩١ و ١٩٢ وجارسون ن ٨٤ وأحد بك أمين ص ٦٦٠ و ٦٦١ ) .

٢١٨ - الملحقات - وأما الملحقات فيراد بها كل ما يتبع المنزل أو المكان المسكون كالحديقة والمخازن والمربخانة والاسطبل والجراج والمطبخ والسلامك والحوش وغرفة الغسيل وبيوت الدجاج وسائر الطيور . ويشترط في الملحقات أن تكون جزءاً من المنزل أو المكان المسكون . فلا يكفي أن تكون متصلة به ، وإذا كانت متصلة بالمنزل ولم تكن تابعة له فلا يمكن أن تعد لمجرد اتصالها بالمنزل من ملحقاته . ويشترط أيضاً في الملحقات على ما يظهر أن يضمها مع المنزل سور واحد وإلا عدت منفصلة عنه فلا تأخذ صفته . وذلك مانصت عليه المادة ٣٩٠ ع ف ولو أن القانون المصري أغفل هذا النص إلا أنه مستفاد من روح التشريع ( جايرو ٦ ن ٢٤٤١ وجارسون ن ٩٤ وأحد بك أمين ص ٦٦٢ ) .

٢١٩ - المحلات المعدة للعبادة - سوى القانون في الحكم في

المادة ٣١٧ هـ أولى بين المكان المسكون والمكان المعد للعبادة ، فجعل صفة المكان في هذه الحالة أيضاً ظرفاً مشدداً قائماً بذاته مع بقاء السرة جنحة . وحكمة اعتباره ظرفاً مشدداً أن لمكان العبادة حرمة خاصة لا يصح أن تفسد أو تنهك بارتكاب الجرائم .

٢٢٠ - والمحل المعد للعبادة هو كل محل خصص لإقامة الشعائر الدينية كالجامع والمسجد والزوايا والكنائس . . الخ .

ويظهر أن النص لا ينصرف إلا إلى المحلات العامة المفتوحة للجمهور . فلا يدخل فيه المحلات المعدة للعبادة في أماكن خصوصية كمصلى في مدرسة . ( أحمد بك أمين ص ٦٦٢ - وقارن جازو ٦ ن ٢٤٤٣ وشوق وحيل ٥ ن ٢٠٦٥ ) .

٢٢١ - والذي تم ملاحظته هنا هو مكان ارتكاب السرة دون أي اعتبار آخر . فلا يهم أن يكون الجاني أو المجني عليه من القائمين بشئون المحل المعد للعبادة أو من غيرهم ، ولا أن تكون السرة قد ارتكبت إضراراً بذلك المحل أو بالناس الذين يترددون عليه . فالذي يسرق من مسجد حفاء لأحد المصلين تطبق عليه المادة ١٣٧ فقرة أولى ع ( جازو ٦ ن ٢٤٤٣ واحد بك أمين ص ٦٦٢ ) .

٢٢٢ - المكان المسور - تقضي الفقرة الثانية من المادة ٣١٧ ع بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمحاط أو بسياج من شجر أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ، ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة .

ويلاحظ أن التشديد لا يكون إلا بالاجتماع لظرفين : ( الأول ) أن يكون المكان مسوراً ، ( والثاني ) أن يكون دخوله بواسطة كسر من الخارج أو تسور أو استعمال مفاتيح مصطنعة .

٢٢٣ - فلا تطبق هذه الفقرة إلا على الأماكن المسورة كالحقائق

والبساتين والثون والمخازن . والأماكن المسورة المنصوص عليها في هذه الفقرة هي غير الأماكن المسكونة وملحقاتها المنصوص عليها في الفقرة السابقة عليها . فيشترط أن لا يكون بها بناء أو مأوى آخر مستعمل أو معد للسكن وأن لا تكون تابعة لمنزل أو مكان مسكون وإلا دخلت في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٧ ع ( جـ ٦ ن ٢٤٤٧ ) .

٢٢٤ - والسور بالمعنى المقصود في المادة ٢١٧ فقرة ثانية هو كل ما أقيم حول المكان لمنع الدخول فيه ولو كان من الممكن تخطيه أو النفوذ منه بسهولة . ولا عبرة بنوع السور ولا بدرجة مناعته . فلا يهم أن يكون مقاماً من بناء أو متخذاً من شجر أخضر أو من حطب يابس أو مكوناً من خنادق أو من أسلاك أو غير ذلك ، إذ البيان المذكور في المادة خاصة بطرق التسيير قد ورد بها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . كما أنه لا يهم أن يكون السور ضعيفاً أو طينياً أو متخرباً في بعض أجزائه . فالمكان يعتبر مسوراً ولو كان الحائط المقام حوله به بعض فجوات أو كان السياج الذي يحيط به قد تاكل في بعض مواضعه ( جـ ٦ ن ٢٤٤٧ و جـ ١٠٨ ن ١٠٩ ) .

٢٢٥ - على أنه لا بد من وجود سور لا يزال قائماً . فلا يكفي أن سوراً كان موجوداً ثم تهدم وزالت معالمه ، إذ القانون لا يشير إلى أطلال أسوار قديمة بل إلى سور قائم ولو أن جزءاً منه قد تهدم أو تخرب ( بـ ٩ ن ١٥ و جـ ١٠٩ ن ١٠٩ ) .

ولا يعد المكان مسوراً إذا وضعت حوله أحجار لا تكون حائطاً ما أو جعلت حوله حفرة ليبيان الحدود التي تفصله عن الأماكن المجاورة ( جـ ١٠٨ ن ١٠٨ ) .

والتهير المستعمل في الملاحه لا يعد سوراً بالمعنى المقصود في المادة ٣١٧

فقرة ثانية. وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن الجزيرة الكائنة في مثل هذا النهر لا تعتبر مكاناً مسوراً (مضى فرنسي ١٢ فبراير سنة ١٨٣٠ ببلان ن ٤٢).

### النوع الثاني من الظروف للشدة : الزمان

٢٢٦ - ظرف الليل - اعتبر القانون الليل ظرفاً مشدداً على أفراد في المادة ٣١٧ فقرة رابعة، ويقتضي الفعل معه جنحة. وعلة ذلك أنه يجعل السرقة أشد خطراً سواء بالنظر إلى السهولة التي يستمدحها الجاني من هذا الظرف وتبهي له سبل ارتكاب السرقة، أو بالنظر إلى الصعوبة التي يلقاها الجاني عليه في حيازة ماله منها (جلوسون ٢٦ ن ٢٤٣٥).

٢٢٧ - لم يحدد القانون ظرف الليل عند ما نص عليه في المادة ٣١٧ بالنسبة لجريمة السرقة كما أنه لم يحدده عند ما نص عليه بالنسبة لغيرها من الجرائم كاتلاف المزروعات (مادة ٣٦٨) وقتل الحيوانات والاضرار بها ضرراً كبيراً (مادة ٣٥٦) وانتهاك حرمة ملك الغير (مادة ٣٧٢).

وقد اختلفت الآراء في هذا الشأن. فذهب محكمة النقض والابرار الفرنسية في أحكامها إلى أن الليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها (أنظر الأحكام المترو عنها في جلوسون مادة ٣٨١ ن ٣٢).

وأخذت لجنة المراقبة القضائية بهذا الرأي إذ قررت أنه نظراً لعدم وجود تعريف قانوني الليل يكون من الطبعي تحديد الليل القانوني بالليل الفلكي وتعتبر السرقة وقعت ليلاً إذا وقعت في الفترة بين غروب الشمس وشروقها (لجنة الرابطة ١٩٠٢ ن ٤٦٨).

وذهب محاكم أخرى في فرنسا إلى أن الليل هو الفترة التي يخيم فيها الظلام، وفي هذه الفترة تكون الجريمة أشد خطراً وأكثر سهولة، ولا يكون هذا في الوقت الذي على غروب الشمس أو يتقدم شروقها مباشرة



( أنظر الأحكام الثوة عنها في جارسون مادة ٣٨١ ن ٣٥ و ٣٦ ) .

وعلى هذا رأى أكثر الشراح ( دالوز سرقن ٤٦٩ وشونو وميل ٥ ن ٢٠٢٠ )  
وقد أخذت به محكمة استئناف مصر في حكم أصدرته في جريمة منطبقة  
على المادة ٣٥٦ ع إذ قررت أن الشارع عند ما قضى بمجازاة من يرتكب  
هذه الجريمة ليلا بعقوبة أشد منها بما لو ارتكبها نهاراً كان متأثراً في الغالب  
بفكرة أن ارتكابها في الليل أسهل من ارتكابها في النهار . إذ يصعب في ظلام  
الليل اكتشاف الأمر ومنع حصوله ، وأن المجازاة عليها حال وقوعها ليلا  
أصعب منها في حالة ما لو ارتكبت نهاراً . أو بعبارة أخرى أن ضبط الجاني  
ليلا أصعب من ضبطه نهاراً لأن الظلمة تمهد له طريق الهرب ، وبناء على ذلك  
تكون العبرة الحقيقية للفصل فيما إذا كان الوقت ليلا بالمعنى المقصود بالمادة  
المذكورة إنما هي حينئذ عدم وجود نور النهار وهي مسألة من المسائل التي  
يفصل في كل منها بحسب ظروفها المخصوصة . وعليه فارتكاب الجريمة في  
العشرة دقائق التالية للغروب لا يعتبر حاصلًا ليلا لأن الليل لا يقبل بمجرد  
مضي هذه البرهة اليسيرة بعد الغروب ( استئناف مصر ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ميج ٦  
عدد ٨٩ ) .

وأخذت به أيضا محكمة دشنا في حكم قررت فيه أن المقصود بالليل  
الزمن الذي يتبدى مع الغسق وينتهي ببلج الصبح ، لأنه يتخلل زوال  
الشمس وإقبال الليل فترة من الزمن يسمى بالشفق . ويتخلل زوال الليل  
وطلوع الشمس فترة أخرى تسمى بالفجر ولا يمكن اعتبار هاتين الفترتين  
من الليل بل هما من النهار لوجود النور والحركة فيهما . ولما كان القصد  
من جيل الليل ظرفا مشددا هو حماية الناس أثناء راحتهم في منازلهم ، وفي  
الفترتين المذكورتين يكون الضوء موجودا والناس خارج منازلهم يغدوون  
ويروحون فلا محل لأوضاع حماية سبيلها معدوم . فالسرقه التي تقع قبيل طلوع  
الشمس تعتبر واقعة نهارا ( دشنا الجزئية ١٧ يولييه سنة ١٩٠٤ ميج ٧ عدد ٣٩ ) .

وحكمت محكمة النقض والابرام بأن ظرف وقوع الجريمة ليلا هو من المسائل المتعلقة بالموضوع والتي يقدرها نهائيا قاضي الموضوع ، خصوصاً وأنه لا يوجد تعريف قانوني ليل . فلقاضي الموضوع أن يحدد نهائياً الساعة التي وقعت فيها الجريمة ويقرر ما إذا كانت ارتكبت نهاراً أو ليلاً (نص ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ مج ١٩ عدد ١٣ و ٢٦ يونيو سنة ١٩١٠ مج ١٧ عدد ٣٥) .

### النوع الثالث من الظروف المشددة : تعدد المرتكبين

٢٢٨ — نص القانون على هذا التعدد في المادة ٣١٧قرة خامسة وشدد العقاب بسببه وحده مع بقاء الفعل جنحة . وعلة اعتباره ظرفاً مشدداً أنه يسهل ارتكاب الجريمة ويجعلها أشد خطراً ، وذلك لأن تضام عدة أشخاص على ارتكاب السرقة يؤدي إلى تعدد وسائل العمل ، وهذا مما يزيد الخطر الذي يهدد المصالح عليه ويسهل تنفيذ الجريمة ، وهو قرينة على أن في نية المرتكبين استعمال القوة ، هذا فضلاً عن أنه مظهر فعلي لاتفاق من تلك الاتفاقات الجنائية المخلة بالنظام العام ( جازو ٦ ن ٢٤٧٩ وجارسون ن ٢٨) .

٢٢٩ — ويراد بالتعدد ارتكاب الجريمة بواسطة شخصين فأكثر ( انظر الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ ع ) .

ويشقق هذا التعدد كلما ارتكب السرقة شخصان على الأقل بصفة فاعلين أصليين . وكذلك يتحقق التعدد متى كان مع الفاعل الأصلي شريك أو أكثر اشتركوا معه في تنفيذ الجريمة وساعدوه في الأعمال المتممة لها سواء أكان ذلك بأدائهم عملاً إيجابياً أو على الأقل بمحضورهم أو مراقبتهم . فتعتبر السرقة واقعة من شخصين إذا ارتكب شخص فعل السرقة بينما كان آخر مترجماً عند مكان الجريمة ليدراً عنه خطر القبض عليه ، وكذلك إذا سرق شخص قوداً للقمير وناولها في الحال إلى شخص آخر كان يماونه على إتمام هذه السرقة .

ومحصل هذا أن عنصر التشديد يكون موجوداً كلما ارتكبت السرقة باجتماع شخصين أو أكثر دون أن يكون هناك عمل للبحث فيها مباشرة كل من الأعمال . وقد جرى حينها قضاء المحاكم الفرنسية وأخذ به معظم الشراح ( جارسون مادة ٣٨٢ ن ٣٩ ومادة ٥٩ ن ٢٨ وما بعدها وشوثر وميل ٥ ن ٢٠٧٦ وموسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٤٧٥ ) .

ولكن جارو يرى وجوب قصر التعدد على الأحوال التي يرتكب فيها الفعل بواسطة فاعلين أصليين على الأقل ( جارو ن ٤٨٠ ) .

٢٣٠ - أما إذا ارتكبت السرقة من فاعل أصلي واحد وكان فعل الشريك قاصراً على التحريض أو الاتفاق على ارتكاب الجريمة أو مساعدة الفاعل الأصلي في الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها فلا يعتبر ظرف التشديد موجوداً عندئذ باجماع الآراء ، لأن الخطر الذي نظر إليه الشارع وهو النشأ من حضور شخصين في عمل الحادث لا يوجد في هذه الأحوال التي ترجع إلى اشتراك سابق أو لاحق لارتكاب الجريمة ( جارو ن ٢٤٨٠ وجارسون مادة ٣٨١ ن ٤٠ ومادة ٥٤ ن ٤٠ وموسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٢٤٨١ ) .

٢٣١ - وتعتبر السرقة واقعة من شخصين فأكثر ولو كان أحد السارقين أو بعضهم غير معروف أو حكم ببراءته لعدم ثبوت التهمة قبله ( جارو ن ٢٤٨١ ) .

وقد حكم بأن القانون لا يشترط لتطبيق الفقرة الخامسة من المادة ٣١٧ع الحكم على شخصين أو أكثر لارتكاب جريمة السرقة . بل يكفي مجرد وقوع الجريمة من شخصين أو أكثر ولو لم يعرف إلا أحدهم . وعلى ذلك فبراءة أحد المتهمين لا يمنع من تطبيق هذه الفقرة على المتهم الثاني مادام قد ثبت مساعدة آخرين له في ارتكاب السرقة ( نفس ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية : م ٣٩ سنة ٤٦ ق ) .

### النوع الرابع من الظروف المشددة : الوسائل

٢٣٢ — الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة — من بين الوسائل التي تسهل السرقة ثلاث وسائل استرعت نظر المشرع الجنائي لما يذم منها من خطر ، وهي الكسر والتسلق واستعمال المفاتيح المصطنعة والفكرة القانونية التي أوحى إليه بالنظر على هذه الوسائل هي وجوب حماية من يتخذون كل ما يمكنهم من الاحتياطات للحفاظ على أموالهم ويبدلون ما في وسعهم للدفاع عن أنفسهم من غدر الغادرين. وقد اعتبرت إزالة العوائق المقامة لمنع الاختلاس ظرفاً مشدداً للسرقة لأن عمل الجاني لا يقتصر عندئذ على انتهاك حق الملكية بل يتعداه إلى استعمال العنف على الأشياء. فالأساس الذي بني عليه تشديد العقاب في هذه الحالة هو الخطر الناتج عن الوسائل المستعملة ، لأن العوائق التي يضعها المالك لسد السبل على السارق يقابلها عجز المالك عن حماية نفسه من جرأة الأشقياء مما استوجب تدخل القانون للأخذ بناصر الملاك. بحيث أن المالك لا يعتمد في ضمان احترام حقه على المانع المادي أي الحاجز الذي وضعه بل يعتمد أيضاً على العقوبة المشددة التي وضعها القانون. على أنه ما من حاجز يمكن أن يصمد لفعل الأشقياء. لذلك وجب على القانون أن يسوغ حمايته على كل حاجز مهما كان ضعيفاً وأن يحمل من العبث به لارتكاب السرقة ظرفاً مشدداً للعقوبة ( جازو ٦٠ ن ٥٣ : ٢٠٠١ و جازسون مادة ٣٨١ ن ١٢٥ ) .

٢٣٣ — وهذه الاعتبارات جعل القانون في المادة ٣١٧قرة ثانية ع الكسر والتسلق واستعمال المفاتيح المصطنعة ظروفًا مشددة للسرقات التي تحصل في مكان مسور. فيجب لاعتبارها كذلك أن تكون قد استخدمت كوسيلة لدخول ذلك المكان .

٢٣٤ - الكسر - يقصد بالكسر (Refraction) استعمال العنف في اقتحام حاجز أو فتح قفل أو نحو ذلك من الأدوات المعدة للاغلاق وسد السيل ( انظر المادة ٣٩٣ من قانون العقوبات الفرنسي ) .

٢٣٥ - فلا يتحقق الكسر المقصود هنا الا باجتماع أمرين : ( الأمر الأول ) أن يكون الجاني قد استعان في الفتح والدخول بوسيلة من وسائل العنف التي لا يابأ اليها الانسان في الأحوال المادية كالكسر والقطع والحلج والهدم والقب وما أشبه ذلك ( جايرو ٦ ن ٢٤٥٥ وجارسون ن ١٧٩ ) .

وقد اعتبرت المحاكم الفرنسية من قبيل الكسر انتزاع المسامير التي يثبت بها القفل ولو لم ينشأ عنه أى تلف ( هنس فرنسى ٥ نوفمبر السنة التاسعة بيلان ن ٢٨٠ ) وجبر لوح من الزجاج ( هنس فرنسى ٢٠ أبريل سنة ١٨٢٧ بيلان ن ٩١ ) ، واستعمال طفاشة في فتح قفل ( هنس فرنسى ٢٧ يناير سنة ١٨٣١ بيلان ن ١٦ )

٢٣٦ - وعلى العكس من ذلك لا يوجد الكسر إذا استعان السارق في الفتح بالوسيلة المادية . فلا كسر إذا استعمل مفتاح القفل ولو كان قد حصل عليه من طريق السرقة أو إذا كان الباب مقفلاً بالاكرة أو السقاطة لحرك الاكرة أو جذب السقاطة . كذلك لا يعد كسراً رفع الترابس أو الشنكل بغير عنف ( جايرو ٦ ن ٢٤٥٥ وجارسون ن ٢٣١ ) .

٢٣٧ - ( الأمر الثاني ) أن يكون الشيء المكسور معداً في الأصل للاغلاق وسد السيل كجدار أو سقف أو باب أو شبك أو قفل أو نحو ذلك . فلا يعد كسراً رفع التراب عن شيء مدفون في الأرض ( هنس فرنسى ١٧ نوفمبر سنة ١٨١٤ بيلان ن ٤١ ) .

٢٣٨ - ويشترط في الكسر أن يكون من الخارج كما هو صريح نص المادة ٣١٧ فتوة ثانية ع . والكسر الخارجي هو الذي يحصل ليتمكن السارق بواسطته من الدخول في المكان المسور . فلا عمرة بالكسر الداخلي وهو

الذي يحصل بعد دخول السارق في المكان ككسر باب موصل بين غرفتين أو كسر الدواليب أو الخزائن أو نحوها لاخذ ما فيها، فهذا الكسر لا يعد القانون ظرفاً مشدداً للسرقة .

٢٣٩ — وينبغي على هذا أن الكسر الذي يحصل عند الخروج ليتمكن السارق من الفرار بما سرق لا يعد ظرفاً مشدداً لأنه لم يحصل لتفكيك السارق من دخول المكان من جهة ولأنه حصل بعد السرقة من جهة أخرى ( بلاتش ن ٦ و ٢٥ وشونو وميل ن ٥ و ٢٩٨٦ والأحكام الفرنسية التوه بها في جارسون ن ١٣٥ — وأنظر بكس ذلك جرو ن ٦ و ٢٤٥٦ من ٢١٢ و جارسون ن ١٣٩ ) .

٢٤٠ — أما إذا كان أحد اللصوص قد دخل إلى المكان المسور وكسر الباب الخارجي من الداخل ليسهل لرفقائه سبيل الدخول للسرقة ، فإن هذا يعد كسراً خارجياً ( جرو ن ٦ و ٢٤٥٨ و جارسون ن ١٣٧ و بلاتش ن ٦ و ٢٩ ) .

٢٤١ — وقد اختلف فيما إذا كان ظرف الكسر موجوداً في حالة حصول هدم أو خلع أو قطع أو كسر لا بقصد الدخول في المكان المسور بل بقصد سرقة المهمات المكونة للحاجز أو القفل . فنذهب بعض الشراح إلى أن ظرف الكسر متوفر في هذه الحالة بناء على أن الكسر يتحقق بمجرد هدم أو انتزاع الجدار أو السقف أو الباب أو الشباك الخ ( بلاتش ن ٦ و ٢٧ ) . وقد أخذت بهذا الرأي محكمة النقض والأبرام الفرنسية في أحكام قديمة لها راجع الأحكام المذكورة في جارسون ن ١٣٩ ) .

ولكن كثيراً من الشراح الذين يعول على آرائهم قد انتقدوا هذا الرأي وذهبوا إلى أن السرقة تعتبر حاصلة بغير كسر بناء على أن غرض الشارع من التشديد ليس حماية الحاجز أو القفل بل حماية الأشياء الموجودة في الداخل وأن الكسر الخارجي هو ظرف مستقل عن السرقة يراد به تسهيلها . فهو عمل يساعد على السرقة لا عمل من أعمال السرقة نفسها ، إذ الغرض من الكسر هو إزالة

العوائق المادية التي تحول بين الجاني وبين الشيء الذي يريد اختلاعه . هذا على أن المادة ٢١٧قرة ثانية تشترط حصول السرقة بواسطة كسر من الخارج ( جبرو ن ٦ ٢٤٥٧ وجارسون ن ١٤٠ وشوغو وهيل ن ٥ ٢٠٨٤ وموسوطت هاروز تحت كلمة سرقة ن ٥١٨ ) . وقد أخذت بهذا الرأي الأخير بعض محاكم الاستئناف الفرنسية ( انظر الأحكام المتوة عنها في جارسون ن ١٤٠ ) .

٢٤٢ - والكسر إذا حصل بقصد السرقة يعد بدءاً في تنفيذ الجريمة ويعاقب عليه كشروع في سرقة مع كسر ولو فوجيء الجاني قبل الدخول إلى المكان .

٢٤٣ - التسور - (escalade) : هو الدخول في مكان مسور من غير السبل الممد لدخوله ( جارسون ن ١٨١ وبلرو ن ٦ ٢٤٦٧ وانظر للادة ٢٩٧ ع ف ) .

وقد عرفت حكمة النقص والأبرام بما يأتي : : التسلق قانوناً هو دخول القصر في المحل الذي أراد ارتكاب السرقة فيه من غير بابه أيا كانت الطريقة التي استعملها لتحقيق هذه الغاية . يستوى في ذلك أن يكون قد استعمل لهذا الغرض سلماً أو صعد على جدار المنزل أو وثب إليه من نافذة أو هبط إليه من أي ناحية ، ( نفس ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٨٥ سنة ٩ ق ) .

٢٤٤ - فلا يقع التسور المقصود هنا إلا باجتماع أمرين : ( الأول ) أن يكون السارق دخل في مكان مسور ، ( الثاني ) أن يكون قد توصل إلى دخوله بغير الطرق التي تستعمل عادة في الدخول .

٢٤٥ - الأمر الأول : الدخول في مكان مسور - لا يعد التسور ظرفاً مشدداً للسرقة إلا إذا كان الغرض منه دخول السارق في مكان مسور . أما إذا كان الغرض منه السرقة من الخارج كأخذ مهمات من السقف ، أو اقتراع أنابيب أو قطع رخام ، أو إذا استخدم للوصول إلى أشياء موضوعة

على حائط أو شجرة أو سطح أو أى مكان آخر مرتفع فلا يعد التسور ظرفاً مشدداً للسرقه التى سبها ( جازو ٦ ن ٢٤٦٢ والأحكام للنو عنها فى الماش ٣٠ م ٢٢٠ ) .

٢٤٦ - ولا يتحقق ظرف التسور إلا إذا استعمل الجاني هذه الوسيلة من الخارج بقصد الوصول إلى الداخل . أما التسور من الداخل إلى الخارج أو من جزء فى داخل المكان إلى جزء آخر منه فلا يعد ظرفاً مشدداً ( جازو ٦ ن ٢٤٦٤ وشوق وهيل ٥ ن ٢٠٩٩ وجارسون ن ١٩٣ وبلانش ٦ ن ٤٤ وموسبات دالوز تحت كلمة سرقه ن ٥٥٠ ) .

٢٤٧ - الأمر الثانى : استعمال طريقة غير عادية فى الدخول - يقتضى التسور دخول الجاني فى المكان من غير السبل المعدل لدخول الناس ، فإذا دخل الجاني من باب مفتوح أو من فتحة فى جدار أو من جزء منه من سور ، وبعبارة أخرى إذا لم يكن أمامه مانع يذله أو يجهد يبيذه فانه لا يعد مرتكباً لسرقه مقترنة بتسور . فان ظرف التسور لا ينتج من مجرد الدخول فى مكان مسور وإنما ينتج من الدخول بطرق أو وسائل غير الطرق والوسائل العادية ( جازو ٦ ن ٢٤٦٤ وجارسون ن ١٨٦ - ١٨٨ ) .

٢٤٨ - وطرق التسور على نوعين : فاما أن يستعين الجاني بسلم أو حبل أو أداة أخرى من هذا القبيل وإما أن يعتمد على خفته ومهارته الشخصية دون أن يستعين بوسيلة صناعية كأن يثب فوق خندق أو ينسلق على جدار أو يقفز من سطح ... الخ . وفى كلتا الحالتين يتحقق ظرف التسور بشرط أن يكون دخول الجاني فى الحالة الثانية من غير الطريق العادى للدخول ( جازو ٦ ن ٢٤٦٤ وشوق وهيل ٥ ن ٢١٠٠ وجارسون ن ١٨١ ) .

٢٤٩ - وعلى كل حال فلا يشترط أن يكون الجاني قد استخدم فى سبل الوصول إلى الداخل مجبواً كبيراً . فدخل منزل من نافذة بالدور الأرضى



لا تبعد كثيراً عن سطح الأرض يعد تسوراً ( غش فرنسي ٧ نوفمبر سنة ١٨١١ موسوعات فالوز تحت كلمة سرقة ن ٥٥٧ ) .

٢٥٠ - ولا يهم نوع الحائز الذي حصل تسوره . وقد نص القانون في المادة ٣١٧ فقرة ثانية على الحواشي والسياس المتخذ من شجر أخضر أو حطب يابس والخنادق . ولكن هذا البيان وارد بالمادة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر . فيعد تسوراً تخطف حائز مصنوع من خشب أو حديد أو من أسلاك مثبتة على قوائم أو حوامل ( جارسون ن ١٨٤ و ١٨٥ ) .

٢٥١ - وقد جرى البحث فيما إذا كان من اللازم لاعتبار التسور ظرفاً مشدداً للسرقة أن يكون لدى الجاني وقت إقدامه على التسور نية السرقة . فقصت محكمة النقض الفرنسية بأن هذا ليس بلارم واستندت في حكمها إلى أنه إذا كان القانون يشترط فيما يتعلق بواقعة السرقة نفسها أن يكون لدى الجاني نية اختلاس مال الغير فإنه لم يشترط هذه النية بالنسبة للوسائل التي تستخدم في ارتكاب السرقة ، فلا يهم إذن إذا كان المتهم لم تكن لديه نية السرقة وقت التسور السابق عليها إذ وجود هذه النية وعدمها سيان ( غش فرنسي ١٥ يناير سنة ١٨١٣ موسوعات فالوز تحت كلمة سرقة ن ٥٦٣ ) . وقد أقرها على ذلك بلائش وجارسون ( بلائش ن ٦ و ٤٠ وجارسون ن ١٧٨ ) . ولكن كثيراً من الشراح يخالفونها في رأيها ويقولون إنه ليس بصحيح أن كل الظروف التي تستخدم في ارتكاب السرقة تعتبر مشددة لها ، وإنما يظهر أنه يجب التفرقة بين الظروف التي تساعد على تنفيذ السرقة لمجرد اقترانها بها كظرف الليل وظرف حمل السلاح وبين الظروف التي هي أعمال تحضيرية ولا تعتبر ظروفأ مشددة للسرقة إلا لأنها تستخدم في تنفيذها كالسكر والتسور والمفاتيح المصطنعة . فهذه الظروف الأخيرة إذا وقعت لغرض آخر غير السرقة تبقى خارجة عن فعل السرقة ولا تصلح ~~للمعاقبة~~ المعقوبة ( جرون ٦١٦ و ٢٤٦٦ وشوئو ومي ٥ ) .

٢٥٢ - والتصور إذا حصل بقصد السرقة بعد بدا في تنفيذ هذه الجريمة ويعاقب عليه كشروع في سرقة مع تصور ولو فوجئ الجاني قبل دخوله في المكان المراد السرقة منه ( انظر الأحكام النوه عنها في باب الشروع ) .

٢٥٣ - أما إذا لم يقصد به السرقة فلا يكون إلا ركناً من جريمة انتهاك حرمة ملك الغير المنصوص عليها في المادة ٣٧٢ ع .

٢٥٤ - استعمال المفاتيح المصطنعة - شبه القانون هذا الظرف بالكسر والتصور من حيث الأثر ونص عليه معها في المادة ٢١٧ فقرة ثانية كظرف مشدد قائم بذاته ويبقى معه القفل جنحة .

٢٥٥ - والمفتاح المصطنع هو المفتاح المقلد أو المغير . ويدخل في حكمه كافة الأدوات التي تستخدم في فتح الأقفال (جلو ن ٦ و ٢٤٧٠ و جارسون ن ٣٠٩ وأحد بك أمين ص ٦٧٥ ) .

٢٥٦ - ويدخل في حكم المفتاح المصطنع أيضا المفتاح الصحيح إذا استعمل في غير موضعه . فإذا استعمل اللص في فتح درج داخلي ( يحتوي على النقود المسروقة ) مفتاحاً تركه صاحبه في قفل باب الخزنة الخارجي وهو مجهل أنه يمكن فتح الدرج بواسطته ، فإنه يعد مستعملاً لمفتاح مصطنع ( نفس فرنسي ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٠ سيرة ١٨٨١ - ٩ - ٤٢٣ ) .

٢٥٧ - ولكن هل يدخل في هذا الحكم المفتاح الأصلي الذي حصل عليه السارق بطريق السرقة أو استولى عليه بعد ضياعه من صاحبه أو استبقاه معه بدون وجه حق ؟ ذلك ما حكمت به المحاكم الفرنسية ( انظر الأحكام النوه عنها في جارسون ن ٢١٢ و جلو ن ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ ص ٢٢٧ ) . وقد أقرها عليه بعض الشراح ، بناء على أن المفتاح المسروق أو الضائع قد تحوّل عن الغرض الأصلي الذي أعده ، وأن استعماله قد حصل بدون وجه حق وبغير رضا صاحبه ، وأن السرقة قد سهلها هذا الظرف كما يسهلها

استعمال مفتاح مصطنع ، وأن اللص الذى يستعمل مفتاحاً تحول عن الغرض الذى أعد له ليس بأقل إجراماً مما لو استعمل مفتاحاً مقلداً ( جرو ن ٦ ٢١٧٠ وبلانشر ٦ ٥٢ ) .

ولكن بعض الشراح لا يوافق عليه بناء على أن القانون ينص على استعمال المفاتيح المصطنعة ، والمفتاح الصحيح ليس منها ( موسوعات دالوز تحت كلمة سرقة ن ٥٧٥ وشوفو وهيل ٥ ن ٢١١٠ وجارسون ن ٢١١ ) .

٢٥٨ - ولا بد لاعتبار استعمال المفاتيح المصطنعة ظرفاً مشدداً أن تستعمل للدخول فى المكان المسور . أما استعمال مفتاح مصطنع داخل المكان للوصول من غرفة إلى أخرى فلا يعد ظرفاً مشدداً ( أحمد بك أمين م ٦٧٦ ) .

٢٥٩ - واستعمال المفاتيح المصطنعة يعد بدءاً فى تنفيذ السرقة ويعاقب عليه كشروع فى هذه الجريمة متى ثبت حصوله بقصد السرقة ولو فوجئ الجاني قبل دخوله فى المكان المراد السرقة منه .

٢٦٠ - أما إذا لم يقصد به السرقة فلا عقاب عليه . ولكن القانون فى المادة ٣٢٤ ع يعاقب على فعل تحضيرى الغرض منه تسهيل السرقة ويعتبره جنحة من نوع خاص وهو تقليد المفاتيح أو تغييرها مع توقع استعمالها فى ارتكاب جريمة . وقد سبق أن تكلمنا عن هذا الموضوع فى الجزء الثانى من الموسوعة تحت عنوان ( تقليد المفاتيح ) .

٢٦١ - كسر الاختتام - تقضى الفقرة الثالثة من المادة ٣١٧ ع بتشديد العقاب على السرقات التى تحصل بكسر الاختتام المنصوص عليه فى الباب التاسع من الكتاب الثانى . مع بقاء الفعل جنحة . وكسر الاختتام ( bris de scellés ) هو غير كسر الحواجز ( bris de clôtures ) المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة نفسها والذى سبق لنا الكلام عنه ، ولا علاقة له بدخول المنازل أو الأماكن المسورة بل هو خاص بالأحوال المنصوص

عليها في المواد ١٤٧ إلى ١٥٠ ع حيث تفك الاختتام الموضوعة لحفظ محلات أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو من إحدى المحاكم.

٣٦٢ - حمل السلاح - هذا الظرف وحده كاف لتشديد العقوبة بمقتضى الفقرة السادسة من المادة ٣١٧، وتبقى السرقة معه جنعة. وحكمة اعتباره ظرفاً مشدداً أن حمل السلاح يفيد أن حامله ينوى استعماله عند الحاجة: وفي هذا من الخطر ما لا يخفى (جرو ن ٦ ٢٤٧٨ وجارسون ن ٢٤ وشوئو وهيل ن ٢١١٤ وبلانش ن ٥١٣ ودالوز سرقة ن ٤٨٠ وأحد بك أمين ص ٦٧٠).  
٣٦٣ - لم يذكر قانون العقوبات أنواع الأسلحة التي يعتبر حملها من الظروف المشددة في جريمة السرقة كما أنه لم يذكرها بالنسبة لغيرها من الجرائم.

ولكن القانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بحمل السلاح قد حدد الأسلحة الممنوع إحرازها وحملها إلا برخصة وهي الأسلحة النارية عموماً والأسلحة البيضاء الآتية (١) السيوف والشيش، (٢) السونكات، (٣) الخناجر، (٤) الرماح، (٥) نصال الرماح. (٦) عصي الشيش، (٧) الخنثت، (٨) ملكة حديد، (٩) السكاكين التي لا يسوغ إحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرقة، (١٠) بنادق الهواء على اختلاف أنواعها ما عدا البنادق التي تعمر من الفم بواسطة ياي ولا يبعد عرماها عن ستة أمتار.

وقسم القانون الفرنسي في المادة ١٠١ الأسلحة إلى قسمين: الأسلحة بطبيعتها وهي تشمل جميع الآلات والأدوات القاطعة والواخذه والراضة، وهي تعد أسلحة في كل الأحوال. والأسلحة بالاستعمال الذي يحصل بها كالمبراة والمقص والمصا البسيطة، وهذه لا تعد أسلحة إلا إذا استعملت للقتل

أو الجرح أو الضرب . ومن المقرر في القانون الفرنسى أن حكم هذه المادة يسرى على كافة الأحوال التى ينص فيها على حمل السلاح ومن بينها حالة حمل السلاح أثناء السرقة .

٣٦٤ - وقد أخذت محكمة النيا الجزئية بتقسيم القانون الفرنسى فى حكم ذكرت فيه أن علماء القانون قسموا السلاح إلى نوعين : سلاح بطبيعته ولولم يستعمله الجاني أثناء ارتكابه الجريمة لما يحدثه فى قلب المجنى عليه من الرعب ، والثانى ما لا يعد سلاحاً إلا إذا استعمله الجاني فعلاً . والنوع الأول كالبنادقة والطبقة والحسام والخربة والمراوة الضخمة أما الأسلحة التى من النوع الثانى فهى كالسكين أو المقص أو العصا البسيطة . وعللوا هذا التقسيم بأن الأسلحة التى من النوع الأول ليست بما يستعمل عادة فى شئون الانسان المعاشية ولا توجد دائماً معه ، بخلاف التى من النوع الثانى فاما توجد معه عادة ولا تلقى الرعب فى قلوب الناظرين . وبناء عليه تكون الخربة سلاحاً من النوع الأول لأنها ليست بما يحمله الشخص عادة أثناء مباشرة أشغاله المعاشية ( النيا الجزئية ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ مج ٨ عدد ١٠٧ ) .

وقضت محكمة النقض والارام بأنه لما كان القانون لم يذكر أنواع الأسلحة التى يعتبر حملها من الظروف المشددة فى جريمة السرقة فيرجع الأمر لتقدير المحكمة ( نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ جريدة ٦ عدد ٨٨ ) .

٣٦٥ - وقد حكم بأنه ليس من الأسلحة التى يعد حملها ظرفاً مشدداً فى جريمة السرقة العصا الموضوع فى رأسها حديد مروس ( استئناف مصر ١٩ يناير سنة ١٩٠٤ استئناف ٣ ص ٢٥ ) . ولا البطاقات ولا الزقل ( أى البنائيت ) ( استئناف مصر ٢٦ يناير ١٩٠٥ استئناف ٤ ص ٩٢ ) .

وأن السكين ذات الحديد تعتبر من الأسلحة بلا ١٤٠ . ولا نره أن السكين بما يحمله المتهم عادة إذ أن تشديد العقوبة لاحتياطه ما يحتمل .

من استعمال السلاح الذي قد يؤدي إلى القتل (نقض ٢ مايو سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٧٨٩ سنة ٤٤ ق) .

٣٦٦ - وأن القانون لم يعلق أدنى أهمية على كون حمل السلاح هو بقصد السرقة أم لاى داع آخر ، فيكفى حمل السارق للسلاح وقت السرقة ظاهراً أو خجاً حتى يتحقق مراد القانون من توافر هذا الظرف ، لأن عبارة القانون تفيد بنصها الصريح أن مجرد حمل السلاح في ذاته كاف وأن لا عبرة بالقصد من حمله ولا بكون ظروف الحادثة في ذاتها بما لا يحتمل معه استعمال السلاح ، بحيث يستطاع القول بأن الشارع إذ نص على هذا الظرف ذلك النص المطلق عن كل قيد قد دخل في اعتباره أن من يحمل سلاحاً هو في ذاته شر من لا يحمل وأن شره هذا يؤخذ به وإن كان سلاحاً خجاً وأنه شرموجب بذاته لتشديد العقاب (نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٢ قضية رقم ١ سنة ٣٣ ق) .

وأن مجرد حمل السلاح يكفي لاعتبار السرقة مقترنة بظرف مشدد ، بغض النظر عن القرض من محسّل السلاح إن كان تسهيل سبيل الفرار أو تسهيل ارتكاب السرقة أو غير ذلك من الأسباب . إذ أن مجرد وجود السلاح مع الجاني تنحقق به العلة التي قصد الشارع تشديد العقاب من أجلها وهي توقع اتجانه إلى استعماله أثناء محاولته ارتكاب الجريمة أو الفرار من وجه القضاء عقب ملاحقتها (نقض ١٢ يونيو سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٠٣٦ سنة ٩ ق) .

٣٦٧ - وأن مجرد حمل السلاح أثناء السرقة كاف لتوفر هذا الظرف ولو كان السارق خفياً يحمل سلاحاً يحكم وظيفته لأن القانون إذ جعل حمل السلاح ظرفاً شديداً للسرقة لم يفكر قط في صفة حامله إن كان من شأنه حمل السلاح عادة أم لا كما أنه لم يعلق أدنى أهمية على كون حمله هو بقصد السرقة أم لقرض آخر وكل ما أراده هو أن تقع السرقة والجاني حامل سلاحاً . فتي تحقق هذا الظرف تحقّقاً مادياً بقطع النظر عن دله وأسبابه فقد استوفى القانون

مراده وحقت كلمته ، وكل معنى زائد عن ذلك التحقق المادى فهو تحميل لعبارة القانون بما لا تحتمله (نفس ٢٩ مارس سنة ١٩٣١ قضية رقم ٧٨٨ سنة ٤٨ ق . وانظر فى هذا المعنى نفس ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مع ١١ عدد ٢٧ و ٢٣ سببر سنة ١٩١٦ مع ١٨ عدد ٥ واسيوط الابتدائية ٢٥ يناير سنة ١٩٤١ مع ٢٣ عدد ٩ ولجنة المراقبة القضائية ١٩٠٠ ن ٤٧٢ . وقرن نفس ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ٨٠ ) .

٣٦٨ - ولا يشترط لوجود هذا الظرف المشدد أن يكون السارق استعمل أوحاول استعمال سلاحه . وهذا واضح لأن التشديد ينتج من مجرد حمل السلاح حتى ولو كان مخبأ ، ولأن استعمال السلاح يعد اكرهاً وهو ظرف مشدد آخر مستقل عن حمل السلاح (بارو ن ٦٠ ٢٤٧٨ ونجارسون ن ٢٧) .

٣٦٩ - بل إن حمل اللص لسلاح نارى يعد ظرفاً مشدداً للسرقة ولو كان هذا السلاح غير معمر ولم يكن مع المتهم ظروف خروطوش لحشوه بها ، لأن القرض الذى يرمى إليه المشرع هو عقاب السارق الذى يقصد ارهاب المجنى عليه بحمله سلاحاً ظاهراً ، وهذا الارهاب يحدث أثره فى نفس المجنى عليه ولو كان السلاح غير معمر ، بل ذهب القانون إلى أبعد من ذلك وقضى بتشديد العقوبة ولو كان السلاح مخبأ . وفضلاً عن ذلك فإن السلاح النارى ولو كان غير معمر يمكن استعماله كسلاح للهجوم ويجوز أن يحدث القتل . ولذلك يجب اعتباره من الأسلحة التى يقصدها القانون ( نفس ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ مع ٢٣ عدد ٨٥ - وقرن استئناف ١٨ ابريل ١٩٢٧ مع ٨ ص ١٢٤٥ ) .

٢٧٠ - ويكفى لتوفر ظرف حمل السلاح أن يثبت للحكمة من أى عنصر من عناصر الدعوى حمل الجانى للسلاح وقت ارتكاب الجريمة . ولا تأثير لعدم ضبط السلاح فى توفر هذا الركن . ويجوز للحكمة أن تكون اعتقادها فى ثبوت حمل السلاح من أقوال المجنى عليه وغيره من الشهود ( نفس ٢٦ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٠٣ سنة ٩ ق ) .

### التنوع الخلف من الظروف المشددة :صفة الجاني

٢٧١ - السرقات التي تقع من الخدم والتي تقع من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان - تقضى الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ ع بتشديد العقاب على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضراراً بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة .

وحكمة التشديد هنا هي أن في السرقة التي تحصل من الخدم إخلالاً بواجبين : الأول واجب الأمانة التي يجب أن يتصف بها كل من يؤتمن على مال غيره ، والثاني الواجب الخاص الذي توجه على الخادم الثقة الاضطرارية التي يتحتم على المخدم وضمها فيه . وبعبارة أخرى تشدد عقوبة السرقة التي تحصل من الخدم سواء بسبب ما تنطوي عليه من خيانة أم بسبب تعذر الاحتياط منها نظراً للسهولة التي يجدها الخادم في الاستيلاء على مال مخدمه ( جرسون ن ٢٢٠ و جورو ن ٦ ٢٤١٤ ) .

٢٧٢ - وقد عدد القانون المصري الأشخاص الذين يشدد العقوبة عليهم وحصرهم في طائفتين : وهما طائفة الخدم بالاجرة وطائفة المستخدمين والصناع والصبيان ، وكذلك فعل القانون الفرنسي ولو أن التشديد فيه يتناول ثلاث طوائف : الخدم بالاجرة ، والصناع ، والأشخاص الذين يشتغلون عادة في المسكن الذي سرقوا منه .

ولكن بعض القوانين الأجنبية تستعمل عبارة أعم وأشمل . فالمادة ٤٠٤ من قانون العقوبات الايطالي الصادر في سنة ١٨٨٩ كانت تنص على تشديد العقاب إذا ارتكبت السرقة إخلالاً بواجب الأمانة "تأخر عن علاقات متسادلة بين المجنى عليه والجاني بشأن خدمة أو أداء



عمل أو اشتراك في سكتي ولو بصفة مؤقتة فيما يتعلق بالأشياء المتروكة أو المعبود بها بسبب هذه العلاقات إلى أمانة الجاني . وربما كانت هذه الطريقة أفضل من التي اتبناها القانون المصري والقانون الفرنسي ( انظر جرو ن ٢٤١٥ ) .

غير أن هذا النص لم ينقل إلى القانون الابطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ . وأما القانون الألماني ففضلا عن أنه لم يعتبر هذه الظروف سبباً للتشديد فانه جعل السرقة التي تحصل من الخدم من الحالات التي لا يمكن فيها رفع الدعوى العمومية إلا بناء على طلب المجني عليه ( مادة ٢٤٧ ) .

٢٧٣ — ولكل من الطائفتين اللتين نص عليهما القانون حكم خاص .

٢٧٤ — السرقات التي تقع من الخدم بالأجرة — أما طائفة الخدم بالأجرة فلا يشدد العقاب عليهم إلا إذا ارتكبوا السرقة أضراراً بمخدومهم كما هو صريح النص . فإذا سرقوا متاعا غير مملوك لمخدومهم فلا تطبق عليهم المادة ٣١٧ ع إلا إذا كان هذا المتاع موجوداً في منزل مسكون أو معد للسكنى ، وتطبق عندئذ الفقرة الأولى من هذه المادة لا الفقرة السابعة منها . كالمسروق الخادم متاع ضيف مقيم بمنزل مخدومه أو مال خادم آخر مقيم بنفس المنزل ( أعدك أمين ص ٦٧٨ ) .

٢٧٥ — أما بالنسبة للسراقات التي تقع أضراراً بالمخدوم فتطبق الفقرة السابعة من المادة ٣١٧ مهما كان المكان الذي ارتكبت فيه أى سواء ارتكبت في منزل المخدوم أم في مكان آخر ، وذلك لأن سبب التشديد يرجع إلى علاقة الثقة الاضطرابية التي توجد بين السيد وخادمه ، وهي تفرض على الخادم واجب احترام مال سيده وعدم العبث به في أى مكان يوجد ( جرو ن ٢٤١٦ وجارسون ن ٢٢٩ ) .

٢٧٦ — والخدم بالأجرة هم الأشخاص القائمون بخدمة شخص

المخدوم أو بقضاء حاجاته المنزلية لقاء أجر يتقاضونه منه سواء أكان هذا الأجر نقداً أم عيناً كطعام أو غيره. فيدخل في هذه الطائفة القرائش والبواب والسفريج والطباخ والسائق ومربية الأطفال والمرضع... الخ. (أحمد بك أمين ص ٦٧٧ وجارسون ن ٢٤٨ وجلو ن ٢٤١٨ ) .

٢٧٧ - فيشترط لتحقيق الظرف المشدد أن يتقاضى الخادم أجراً على عمله. فمن يشغل مجاناً عند شخص آخر ليؤدي له خدمة ما يقدم على سرقة متاع منه لا يعد خادماً في حكم المادة ٣١٧ فقرة سابعة ( جارسون ن ٢٤٩ ) .

٢٧٨ - ويشترط في الخادم أن يكون ملحقاً بخدمة من يدفع له الأجر ومنقطعاً لهذه الخدمة. أما الشخص الذى يكلف من وقت إلى آخر بقضاء بعض الحاجات المنزلية لقاء عطاء أو مكافأة فلا يعد خادماً في حكم المادة ٣١٧ ع. وقد حكم بأن هذه المادة لا تنطبق على السرقة التي يرتكبها الزبال لأنه لا يعد من الخدم المبينين بها ( نشر ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ خوق ١٢ ص ٢٢٥ ) .

٢٧٩ - ولكن هل يدخل في حكم الخدم بالاجرة كتبة الدوائر والمحلات التجارية والشركات ومندوبيها ومصلوها والسكرتيرون ومساعدو الصيادلة ومن في طبقته من المستخدمين الذين لا يقومون على خدمة أشخاص مخدومهم ولكنهم يؤدون لهم أعمالاً كتابية أو حسابية أو تجارية أو فنية ؟

أما في فرنسا فقد أخذت المحاكم بهذا الرأي في بعض أحكامها، وشايها في ذلك جارو ( انظر جارو ن ٢٤١٨ والأحكام التمهيدية عنها في المواصلات رقم ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧ ص ١٧١ و ١٧٢ ) . ولكن هناك رأياً آخر بأنهم لا يدخلون في عداد الخدم ( شوغوويل ن ١٩٧٦ و جارسون ن ٢٧٧ ) .

وأما في القانون المصرى فهم يدخلون في حكم الطائفة الثانية وهى

طائفة المستخدمين والصناع والصيادين التي سيأتي الكلام عليها ( احدى امين  
من ١٧٧٧ ) .

٢٨٠ - على أن مستخدمى الحكومة والمصالح الاميرية لا يدخلون في  
إحدى هاتين الطائفتين ولا ينطبق عليهم حكم المادة ٣١٧ فقرة سابعة بحال  
( احدى امين من ١٧٧٧ وبلورون ٢٤١٨ وبلورون ٢٨١ وما بعدها ) .

٢٨١ - السرقات التي تقع من المستخدمين والصناع والصيادين -  
وأما المستخدمون والصناع والصيادين فيختلف حكمهم عن حكم الخدم ، إذ  
لا تطبق عليهم المادة ٣١٧ فقرة سابعة إلا إذا ارتكبوا السرقة في معامل أو  
حوانيت من استخدمهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة ، كالمكتب  
الذي يشتغل فيه الكاتب أو السكرتير .

٢٨٢ - فشرط التشديد على المستخدمين والصناع والصيادين أن يرتكبوا  
السرقة في الأماكن التي يشتغلون فيها عادة . أما إذا ارتكبوا السرقة في غير  
هذه الأماكن فلا يشدد العقاب عليهم في هذه الحالة ، لأن علة التشديد وهي  
سهولة الوصول إلى الشيء المسروق تكون معدومة . فإذا سرق كاتب في محل  
تجارى مالا يخدمه من منزل المخدم فلا تطبق عليه الفقرة السابعة من المادة  
٣١٧ ع وإنما تطبق عليه الفقرة الأولى منها لحصول السرقة في منزل مسكون .  
فإذا سرقه من مكان غير المنزل أو المحل الذي يشتغل فيه فلا يطبق عليه سوى  
المادة ٣١٨ ع ( احدى امين من ١٧٧٨ ) .

٢٨٣ - ويستوى بعد هذا أن تكون السرقة قد حصلت اضراً  
بالمخدم أم بشخص آخر ، إذ أن الظرف المشدد يتحقق في هذه الحالة متى  
كان المتاع المسروق موجوداً في المصنع أو المكان الذي يشتغل فيه الصانع أو  
المستخدم عادة بغض النظر عن ملك هذا المتاع . فالصانع الذي يسرق من

المصنع الذى يشتغل فيه متاعا مملوكا لزميل له أو لعميل أو زائر تطبق عليه المادة ٢١٧ فقرة سابقة ع (جارسون ن ٢٤٢ وجارو ن ٢٤١٩) .

٢٨٤ - ويدخل فى كلمة المستخدمين هنا السكرتير والكاتب والصراف والمحصل والمندوب والمساعد بشرط أن لا يكونوا من مستخدمى الحكومة والمصالح الأميرية .

٢٨٥ - والصانع هو من يشتغل فى عمل يدوى لحساب صاحب المصنع لقاء أجر يتقاضاه . وأما الصبي فهو غلام يعمل عند صاحب المصنع ليتعلم صنعة ما ولا يتناول فى العادة أجراً على عمله (جارسون ن ٢٥٤) .

٢٨٦ - مبادئ مشتركة بين الخدم والصناع - من المبادئ المقررة فى الأحكام الفرنسية الحديثة أن المخدم أو صاحب المصنع أو المحل الذى يشتغل فيه الصانع أو الصبي أو المستخدم كما يجوز أن يكون شخصاً مادياً يجوز أن يكون شخصاً معنوياً أو مندوب شخص معنوى كمدير شركة صناعية (نقض فرنسى ٢٢ يولية سنة ١٩٠٧ دالوز ١٩٠٩ - ١ - ٢٢٣) .

٢٨٧ - وقد قلنا عند الكلام على ركن الاختلاس إنه إذا كان الغرض من تسليم الشيء إلى الخادم أو العامل هو مجرد القيام بعمل مسمى بما يدخل فى نطاق عمله كتنظيف الشيء أو القيام على حراسته أو نقله من مكان إلى آخر أو استخدامه فى العمل المكلف به فإن الاختلاس الذى يقع من الخادم أو العامل فى الشيء المسم إلى بعد سرقة لاختيانة أمانة ، لأن الحيازة لم تنتقل إليه بالتسليم بل بقيت على ذمة صاحب الشيء وليست يد الخادم أو العامل عليه إلا إذا عارضة فاذا اختلسه عد سارقاً . أما إذا كان الشيء قد سلم إلى الخادم أو العامل لا ليستخدمه فى عمل مسمى بما يدخل فى نطاق عمله بل ليؤدى به عملاً قانونياً ، كما لو أعطى السيد للخادم أو العامل متاعاً ليبيعه أو سله تقوداً .

ليشترى بها بعض الحاجات أو ليسدد بها ديناً عليه فإن الاختلاس الذى يقع

من الءاءم أو العامل فى هءه الءالة بعء ءيانة أمانة لاسرقة ، لأن الشىء مسلم الى بهفئه وكلاء لاستعماله فى أمر معين ، وبذلك تنقل الى الءيافة الناقصة وتصبح يءه على الشىء. يء أمين لا يءأ عارضة فاذا ما اختلسه أو بءءه عوقب بعقوبة ءيانة الأمانة.

٢٨٨ - السرقاۛ الى قع من ماعدى النقل - تقضى الفقرة اءامنة من الماءة ٣١٧ ع بتشءيء العقاب على السرقاۛ الى ءحصل من المءرفين بنقل الاشياء فى العرباۛ أو المراكب أو على ءواب الءل أو أى إنسان آءر مكلف بنقل أشياء أو أءأ أباعاءهم إذا سلت اليهم الاشياء المءكورة بهفئههم السابقة .

وحكمة تشءيء العقاب على ماعدى النقل الءين يءلسون الاشياء المكلفين بنقلها هى أنهم تسلبوا هءه الاشياء كوءيعة اضطرارية فعانوا الأمانة وأءلوا بواجب الثقة الءى يفرضه عليهم صفئههم ( جارسون ن ٣٤٣ ) .

٢٨٩ - ويلاحظ على هءا النص أن الشارع قء ءالف فى القواعد الى قررهما فى بابى السرقة وءيانة الأمانة ، إذ عاقب كسارق ماعء النقل الءى يءلس الاشياء الى سلت الى لنقلها مع أن فعله يكون ءيانة أمانة لاسرقة لأن الشىء مسلم الى على سبيل الوءيعة ومن المقرر أن التسليم بنفى الاختلاس المكون لجريمة السرقة ( جارسون ن ٣٤٣ وجارو ن ٦ و٢٤٣٠ وأءء بك أمين ن ٦٧٩ وهى ٢١ ءيسر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥٣٠ سنة ٢ و٢٢ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٣١٢ سنة ٩ ق ) .

٢٩٠ - ويشترط لتطبيق الفقرة اءامنة من الماءة ٣١٧ ع ثلاثة شروط :  
( الاول ) أن يكون السارق ماعءاً بالنقل ، ( اءانى ) أن يكون الشىء نء سلم الىء ، ( اءالك ) أن يكون قء سلم اليء بهفئه ماعءاً بالنقل لأجل النقل .

٢٩١ - فالشرط الأول هو صفة الجاني . وقد اشترط القانون لتشديد العقاب أن تقع السرقة من المحترفين بنقل الأشياء أو من أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء أو من أحد أتباعهم .

فالمحترفون بنقل الأشياء هم من يتخذون النقل حرفة لهم ويتمدون بنقل الأشياء إلى مكان معين لقاء أجر يتقاضونه . ويدخل فى ذلك شركات السكك الحديدية ومستخدموها وأصحاب السيارات والبريجة والحمار والجمالة والمراكبية .

٢٩٢ - على أنه لا يشترط لتوفر الظرف المشدد أن يكون السارق متقطعاً لحرفة النقل ، بل يكفي أن يكون قد تكفل بنقل الأشياء المسروقة ولو على غير اعتياد . وهذا ما يستفاد من قول المادة ٥ أو أى إنسان آخر مكلف بنقل أشياء .

ومع ذلك فمن يتكفل من باب المجاملة بنقل أمتعة جار أو صديق له دون أن يتقاضى عن ذلك أجراً لا يدخل فى حكم المادة ٣١٧ فقرة ثامنة ( جارو ن ٢٤٧٨ وجارسون ن ٣٤٧ وبلانز ن ٥٨٦ ) .

٢٩٣ - ويسرى حكم المادة ٣١٧ فقرة ثامنة على اتباع المحترفين بالنقل كستخدئ شركات السكك الحديدية وكساتئى السيارات وصيان البريجة والحمار والجمالة والمراكبية كما يسرى على اتباع أى انسان تكفل بنقل أشياء .

٢٩٤ - والشرط الثانى هو أن تكون الأشياء المسروقة سلمت إلى أحد الأشخاص السابق ذكرهم . فإذا كانت الأشياء قد وضعت فى عربة المتهم بنجر أن تسلم اليه بأن دسها مالكها فى العربة حتى لا يدفع أجراً على نقلها فسرقتها المتهم أو أبقاها المالك معه لتكون تحت ملاحظته الشخصية فسرقتها المتهم كذلك فلا تطبق عليه المادة ٣١٧ فقرة ثامنة ع ( جارو ن ٦ و٢٤٣٠ وجارسون ن ٣٥٢ و٣٥٦ و٣٥٧ ) .

٢٩٥- وۛبب أن ۛكون الأشياء قد سۛت إى الۛۛ ۛشۛاً . ۛر  
 ۛطبۛ المادۛ ٣١٧ قرة ۛامۛه عى اۛباع ۛۛهۛ ۛقۛل إى إىفا كانت الأشياء  
 المسروقة قد سۛت الۛۛ ۛشۛاً لۛقۛا . فلا ۛكۛى لۛطبۛها أن ۛكون الأشياء  
 قد سۛت إى الۛۛهۛ ۛسرقها أحد أۛباعه ( جارسون ن ٣٥٣ ) .

٢٩٦- والشرة ۛالۛ أن ۛكون الأشياء المسروقة قد سۛت إى الۛۛ  
 بصفۛه مكلأً بالۛقۛ ولأجل الۛقۛل . فلا ۛطبۛ المادۛ ٣١٧ قرة ۛامۛه إىفا كانت  
 الأشياء سۛت إى ۛۛهۛ ۛقۛل لا بقصد ۛقۛلها بل لفرض آخر ( اۛد بك  
 أمۛن س ٦٨٠ ) .

ملاحظة عامۛ عى الطرور الشدده الورادة فى المادۛ ٣١٧ ع

٣٩٧- الطرور المشدده الۛى فرغان ۛن الۛلام عۛها هى إىما طرور  
 مادىۛ ۛرجع إى الزمان أو المكان أو الوسائل أو تعدد الۛرتكۛن ، وإىما  
 طرور ۛشۛىۛۛ ۛرجع إى صفة الجانى .

فالطرور المادىۛ اللاحقة بالفعل كاللۛل أو المكان المسكون أو المكان  
 المسور أو الكسر أو التسور أو استعمال المفاتيح المصطۛمة ۛسرى عى  
 الشركاء وۛشدده عۛهم العقوبة بسببها ولولم ۛشتركوأ فبها بل ولو كانوا ۛجهلونها  
 ( جارسون ملعة ٥٩ و ٦٠ ن ٤١٠ ) .

وأما الطرور الشۛىۛىۛ الخاصۛ بالفاعل كصفة الۛلادم أو الصانع أو  
 ۛۛهۛ الۛقۛل فلا ۛأۛر لها عى الشركاء إىا إىفا كانوا عالۛن بۛلك الطرور  
 ( المادۛ ٤١ ع ) .

### البحث الثالث - في الحالة المخففة للنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع

٢٩٨ - نص القانون في المادة ٣١٩ ع على حالة خاصة لاحظ فيها تخفيف العقاب ، وهي حالة ما إذا كان المسروق غللاً أو محاصيل أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً فأجاز للقاضي عندئذ إبدال عقوبة الحبس بغرامة لا تتجاوز جنيتين مصريين .  
وعلة التخفيف في هذه الحالة هي زهادة قيمة الشيء المسروق ووجود المحاصيل معرضة للانقار وفي متناول كل من يربها

٢٩٩ - فلا بد لتطبيق المادة ٣١٩ ع من توفر الشروط الآتية :  
( أولاً ) أن يكون المسروق غللاً أو محاصيل أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وقت السرقة . أما إذا سرت الغلال أو المحاصيل بعد فصلها من الأرض ونقلها إلى الأجران أو المخازن فأنها تصير تحت حراسة أصحابها ولا تطبق عليها المادة ٣١٩ ع ( سوماج الجزية ٣٠ بونية سنة ١٩٠٣ استقلال ٢ ص ٧٩ ) .

( ثانياً ) ألا تزيد قيمة المسروق على خمسة وعشرين قرشاً .  
( ثالثاً ) أن تكون السرقة من السرقات المحدودة من الجنح وهي السرقات البسيطة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ وكذا السرقات الوارد حكمها في المادة ٣١٧ ع . وهذا مستفاد من قول الشارع في المادة ٣١٩ ع ويجوز إبدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين ... الخ .

فلا محل لتطبيق هذه المادة إذا اقترنت السرقة بطرف من الظروف المشددة التي تجعل الواقعة جنائية ( استئناف مصر ٨ مارس سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ١١١ ) .  
٣٠٠ - فإذا توفرت هذه الشروط جاز للقاضي إبدال الحبس بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش .



ويلاحظ أن هذا الإبدال اختياري ومتروك أمره لتقدير القاضي. فيجوز له إذن أن يحكم بالحبس المنصوص عليه في المادتين ٣١٧ و ٣١٨ ع إذا رأى أن ظروف القضية تستدعي ذلك.

٣٠١ - ولا تذكر المادة ٣١٩ في الحكم إلا حيث يرى القاضي عملاً لاستعمال الحق المخول له فيها وهو إبدال الحبس بالغرامة. فإن لم ير عملاً لذلك أقصر على ذكر المادة ٣١٨ أو ٣١٧.

وإذا رأى تطبيق المادة ٣١٩ فلا بد من ذكرها مقترنة بأحدى المادتين المذكورتين التي تكون منطبقة على الواقعة بحسب الأصل ( أحد بك أمين ص ٦٥٤ لجنة الرقابة ٦ يونية سنة ١٩٠٩ مع ١٠ عدد ١٢٩ ) .

### المبحث الرابع - في عقاب السرقات الممدودة من الجنح

٣٠٢ - عقاب السرقة البسيطة - يعاقب على السرقة البسيطة المنصوص عليها في المادة ٣١٨ ع بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين .

٣٠٣ - عقاب السرقة المقرنة بظرف مشدد - ويعاقب على السرقات المقرنة بظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٧ ع بالحبس مع الشغل أى لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات .

٣٠٤ - عقاب السرقة المخففة - ويجوز في الحالة المنصوص عليها في المادة ٣١٩ ع إبدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين عليها بغرامة لا تتجاوز جنهين مصريين .

٣٠٥ - عقاب الشروع - يعاقب على الشروع في السرقات الممدودة من الجنح بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً

(المادة ٣٢١ ع). ولم يكن في الامكان المعاقبة على الشروع فيها لولا هذا النص عملاً بالمبادئ العامة.

٣٠٦ - العقاب في حالة العود المنصوص عليه في المادة ٤٩ ع -  
يجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عليه في المادة ٤٩ ع أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد (المادة ٥٠ ع). فتشديد العقوبة بسبب العود جوازي ومتروك لتقدير القاضي.

٣٠٧ - ويجوز في حالة العود عند الحكم بالحبس لسرقة جمل المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر (المادة ٣٢٠ ع) مالحكم بالمرافعة في حالة العود جوازي أيضاً والرأى فيه متروك لتقدير القاضي، فله أن يحكم بها وألا يحكم.

٣٠٨ - ولا يمكن الحكم بالمراقبة إلا عند توفر شروط ثلاثة:  
(الاول) أن يكون الفعل جريمة سرقة تامة. فإذا كانت الجريمة التي ارتكبتها المتهم شروعا في سرقة فلا يجوز الحكم عليه بالمراقبة لمخالفة ذلك لصرح النص ولأن القانون في أحكامه العامة لا يسوى بين الجريمة التامة والشروع فيها من جهة العقوبة كما أنه في جرائم السرقات بالذات نص على عقوبة خاصة للشروع فيها (مادة ٣٢١) (نقض ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٧ مع ٢٩ عدد ٣٦ و ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٧٤٠ سنة ٤٠ ق و ٣ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٧٠ سنة ٩ ق).  
ولا يجوز الحكم بالمراقبة في جريمة خيانة الأمانة (نقض ٢٣ مايو سنة ١٩٢٠ مع ٣١ عدد ٨١ و ١٧ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٣٥١ سنة ٢٦ ق و ١٥ مايو سنة ١٩٣٠ مع ٣١ عدد ٩٦).  
(الثاني) أن يكون المحكوم عليه لجريمة السرقة عائدًا طبقاً لأحكام

المادة ٤٩ ع. (نقض ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٨ سنة ٤٠ ق و ٣ يناير

سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٧٠ سنة ٩ ق .  
 (الثالث) أن تكون العقوبة المحكوم بها هي الحبس . فإذا كان الحكم  
 صادراً بفرامة طبقاً للمادة ٣١٩ ع فلا يجوز الحكم بالمراقبة عندئذ ( هنر ٣  
 بار سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٥٧ سنة ٨ ق ) .

٣٠٩ - العقاب في حالة العود المنصوص عليه في المواد ٥١ و ٥٢

و ٥٣ ع - إذا سبق الحكم على العائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما  
 لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات مقيدة للحرية إحداها على الأقل لمدة  
 سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة  
 أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه لجنحة سرقة أو إخفاء  
 أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع معاقب عليه في  
 هذه الجرائم بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه  
 بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة ٥٠ ع .  
 ( المادة ٥١ ع ) .

وجوز للقاضي في حالة العود المنصوص عليه في المادة ٥١ ع بدلا من الحكم  
 على العائد بالعقوبات المنصوص عليها في هذه المادة أن يقرر أنه مجرم اعتاد  
 الاجرام ويأمر بإرساله إلى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر  
 وزير الحفانية بالإفراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ، ويعتبر  
 السجن في هذا المحل عقوبة جنائية من حيث العود ( المادة ٥٢ ع ) .

ويجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالأشغال  
 الشاقة بمقتضى المادة ٥١ ع أو بالاعتقال في محل خاص بمقتضى المادة السابقة  
 إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو  
 شرع في ارتكابها مدة الإفراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم  
 الإفراج عنه إفراجاً نهائياً . وفي هذه الحالة يجوز إبلاغ مدة السجن إلى عشر  
 سنين ( المادة ٥٣ ع ) .

٣٩٠ - يستفاد من هذه النصوص أن الحكم بالأشغال الشاقة أو بالاعتقال في الحل الخاص بالجرمين المتادين على الاجرام هو أمر جوازي متروك لتقدير القاضى. ونتيجة ذلك أن للقاضى في حالة العود المنطبق على المادة ٥١ ع الخيار بين الحكم بالعقوبة المقررة للجريمة السرقة أو الشروع في السرقة التي ارتكبها العائد بصرف النظر عن حالة العود، أو الحكم بالحبس مدة لا تتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة طبقاً للمادة ٥٠ ع، أو الحكم بالأشغال الشاقة من سنتين إلى خمس طبقاً للمادة ٥١ ع ، أو الحكم باعتبار المتهم مجرمًا اعتاد الاجرام طبقاً للمادة ٥٢ أو المادة ٥٣ ع.

وسنشرح هذه النصوص في باب العود.

٣٩١ - ولكننا نقول من الآن أن محكمة النقض والابرام تعتبر الجرائم التي يعامل فاعلها بمقتضى المواد المذكورة جرائم قفلة النوع، إلا أنه لما كانت معاملة فاعلها بمقتضى هذه المواد هي أمر جوازي للقاضى فعمل القاضى نفسه هو الذى يكيف وصف الجريمة فيجعلها جنائية أو يبقيا جنحة تبعاً لنوع العقوبة التي يقضى بها، ولكن بما أن قاضى الجنح لا يملك الحكم بعقوبة الجنابة لو أرادها وقاضى الجنابات وحده هو الذى يملك الحكم بعقوبة الجنحة لو أرادها فالجواز الوارد بالمواد المذكورة لا يمكن أن يكون القانون خوله إلا للقاضى الذى يملك العمل به وهو قاضى الجنابات، ولذلك وجب أن يكون نظر الدعاوى التي تدخل تحت متناول تلك المواد من اختصاص قاضى الجنابات دون قاضى الجنح. ولو كان الأمر على عكس ذلك لاستحال قانوناً تطبيق هذه المواد (نقض ٢١ فبراير سنة ١٩٢٩ مع ٢٠ عدد ٦٤ وأول فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٣٠١ سنة ٢ ق).

## الفرغ الثانى - فى السرقات المدودة من الجنایات

٣١٢ - بنص القانون فى المواد ٣١٣ إلى ٣١٦ ع على السرقات المقرنة بطروف مشددة تجعلها جنایات . فالمادة ٣١٣ تنص على السرقات التى تقع مع اجتماع ستة ظروف مشددة وهى الليل وتعدد المرتكبين وحمل السلاح والمزول المسكون والكسراو التسلق الخ والاكره أو التهديد باستعمال السلاح ، والمادة ٣١٤ تنص على السرقه التى ترتكب باكره . والمادة ٣١٥ تنص على السرقات التى ترتكب فى الطرق العمومية مع اجتماع ظرفين مشددين آخرين والمادة ٣١٦ تنص على السرقات التى تحصل ليلاً من شخصين فأكثر مع حمل سلاح .

٣١٣ - وملاحظ أن الاكره من بين كل الظروف المشددة يكفى وحده لجعل السرقه جنایة . وفوق ذلك فقد نص عليه منضماً إلى غيره من الظروف المشددة فى المادة ٣١٣ وفى المادة ٣١٥ فقرة ثانية وثالثة . أما باقى الظروف فلا تحول السرقه إلى جنایة إلا إذا انضم بعضها إلى بعض . وستكلم أولاً على السرقه باكره لاشتراك هذه الوسيلة فى المواد ٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ ع .

## المبحث الاول - فى السرقه باكره

٣١٤ - المادة ٣١٤ ع - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقه باكره . فإذا ترك الاكره أثر جروح تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٣١٥ - عموميات - ظرف الاكره هو من أشد الظروف خطراً ، لأنه يقرن الاعتداء على الأموال بالاعتداء على الأشخاص . ولأنه

يقلل قوة المقاومة والدفاع عن المجرى عليه . ويخل اخلا لا جسيما بالنظام العام  
( جاورون ١٨٢ : ٧ و جارسون ٧ وشوفو وحلى ٥ ٢١١٦ و بلانز ٥ ن ١٩٥  
و ٥٢٢ و موسونات دالوز تحت كلمة سرقه ٥٨٧ و للملق ن ٨٧ و أحد بك أمين  
ص ١٦٥ ) .

٣١٦ - وقد نص القانون المصرى على صورتين من صور سلب المال  
بالاكره : السرقه بالاكره أو التهديد ( مادة ٣٦٤ ع ) واغتصاب السندات  
أو الامضاءات بالقوة أو التهديد ( مادة ٣٢٥ ع ) ، وقد نسج بذلك على منوال  
القانون الفرنسى . أما القانون الايطالى فقد فرق بين ثلاث صور : السرقه ،  
والاغتصاب ، وحبس الناس بقصد السرقه أو الاغتصاب أو بقصد  
الحصول على فائدة غير مشروعة في مقابل إطلاق سراحهم ( المواد ٦٢٨  
و ٦٢٩ و ٦٣٠ ) .

٣١٧ - ومجرد استعمال الاكره في ارتكاب السرقه يكفى وحده  
لتحويل السرقه إلى جنابة عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة . فاذا ترك الاكره  
أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ( المادة ٣١٤ ع ) .  
وكذلك تكون العقوبة الاشغال المؤبدة أو المؤقتة إذا وقعت السرقه في  
طريق عمومى من شخصين فأكثر بطريق الاكره أو من شخص واحد  
حامل سلاحاً بالاكره أو التهديد باستعمال السلاح ( المادة ٣١٥ ) . وإذا  
انضم ظرف الاكره إلى الظروف المشددة الأخرى المنصوص عليها في  
المادة ٣١٣ تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة .

٣١٨ - تعريف الاكره - ولم يعرف الشارع الاكره المقصود  
في باب السرقه ، ولكن محكمة النقض عرفته بأنه يشمل كل وسيلة قسرية تقع  
على الأشخاص لتعطيل قوة المقاومة أو إعدامها عندئذ تسهلا للسرقه  
( حنفى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ مع ٣ من ٢١٥ و ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ مع ٦ عدد ٧٢ ) .

٣١٩- وجوب وقوعه على الأشخاص - فيجب لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يكون موجهاً ضد الأشخاص . فأعمال العنف أو الاعتداء التي تقع على الأشياء أو الحيوانات وتكون مصاحبة للسرقة لاتعد إكراهاً . وعلى ذلك لا يعتبر الكسر إكراهاً وإن كان يعد ظرفاً مشدداً آخر . ولا يعد من أروع ولذين صغيرين بدخوله عليهما في الحجرة التي هما بها وإطفائه نورها وإغلاقه الباب عليهما بعد إنعام السرقة أنه استعمل الاكراه معهما (مظنا الابتدائية ٣ فبراير سنة ١٩١٠ مع ١٢ عدد ٢٦) . ولا تشدد العقوبة على السارق لأنه قتل أو جرح الكلب الحارس للمكان ( حارو ٠٦ ن ٢٤٨٦ وجارسون ن ٨ ) .

٣٢٠- ويعتبر الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة متى كان موجهاً ضد شخص ماسواً أكان هذا الشخص هو مالك الشيء المسروق أم غيره ( جارسون ٩ ) . وقد حكم بأنه ليس من الضروري أن يكون ظرف الاكراه واقعاً على المجني عليه نفسه بل يكفي حصوله ضد أى شخص ساعد في منع حصول الجريمة ( نفس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ مع ٢١ عدد ٢٧ وجنايات أسويط ١٢ فبراير سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٤٧ ) . وأن السارق الذي يفاجئه رجال الحفظ في محل الواقعة متلبساً بالجريمة فيضربهم يعد مرتكباً لجريمة السرقة باكره ( نفس ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ شرائح ٥ عدد ٢٦٠ ) .

٣٢١- الاكراه المادى والاكراه الادبى - والاكراه على نوعين : مادى وأدبى . فالاكراه المادى الذى يشمل كل عنف أو اعتداء يقع على جسم المجنى عليه أو غيره يعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة مادام يتضمن تعطيل قوة المقاومة عنده . ولكن لا يشترط لاعتبار الفعل إكراهاً أن يكون من شأنه المساس بسلامة من وقع عليه أو جعل حياته في خطر . وعلى كل حال فالأمر فيها إذا كان نوع الاعتداء الذى استعمل لتسهيل السرقة كافياً

لأن بعد إكراهاً في نظر القانون أو غير كاف متروك لتقدير المحكمة  
( جالرو ٦ ن ٢٤٨٦ و جارسون ن ١١٥٩ ) .

٢٢٢ - وبعد من قبيل الاكراه المادى ضرب المجنى عليه أو صده  
بالعنف أو إلقاؤه على الأرض أو تعطيل يده أو عصب عينيه أو حجزه في  
أثناء تنفيذ السرقة أو انتزاع مفتاح منه أو انتزاع الشيء المسروق من يديه  
قسراً ( جالرو ٦ ن ٢٤٨٦ و جارسون ن ٩ ) .

وقد حكم بأن السارق الذي يقبض على عنق المجنى عليها باحدى يديه ثم  
ياخذ منها يده الثانية حقيبتها عنوة يعتبر مرتكباً لجناية السرقة باكراه  
( نفس ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥ شرائع ٣ م ٥٦ ) .

وأنه إذا حاول شخص انتزاع حقيبة المجنى عليها من يدها فقاومه إلا  
أنه تغلب عليها وأخذ الحقيبة وهرب فانه يعتبر مرتكباً لجريمة السرقة باكراه،  
ولا يصح أن يظعن على الحكم القاضي بإداته بأن الاختطاف لا يعتبر إكراهاً  
بسبب أنه ليس فيه ما يعطل قوة المجنى عليه في المقاومة لأن ما وقع من المتهم  
لو كان مقصوراً على مجرد تنفله المجنى عليها واختطافه الحقيبة من يدها لصح  
طعنه لأن الاختطاف أو الانتشال على هذه الصورة من التخلف لا يتضمن  
تعطيل قوة المقاومة بطريق القسر والعنف المادى بل هو يسبق تنبه هذه  
القوة ويجعل من المستحيل عقلاً إيقاع أى قسر أو عنف مادى عليها مما  
يقوم به الاكراه المعتبر قانوناً . ولكن الواقع الذى أثبتته الحكم يدل على أن  
قوة المقاومة انتهت عند المجنى عليها أثناء محاولة المتهم اختطاف الحقيبة  
فقاومه إلا أنه تغلب عليها وأخذ الحقيبة وهرب، وشتان ما بين هذه الواقعة  
التي انتهت بها المحاولة التي تضمن تعطيل قوة المقاومة قسراً وعنفاً وتلك الواقعة  
التي تضمنت المقاومة القسرية ( نفس ١٠ أكتوبر سنة ١٩٢٩ نصيبه  
رقم ٢٠٨٣ سنة ٤٦ ق ) .



وانه اذا وقعت السرقه بأن أمسك المتهم الاول بذراع المجنى عليه وضغط عليه وأشهر عليه المتهم الثاني مديه ووضع يده في جيبه وأخرج منه ما فيه من نقود فان ما أناه المتهمان مع المجنى عليه من إمساك المتهم الاول بذراع المجنى عليه والضغط عليه مما عطل قوة مقاومة المجنى عليه حتى تمكن المتهم الثاني من وضع يده في جيبه وسرقه النقود ، كل ذلك يؤدي إلى توفر ركن الاكراه المادى ( نفس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٣٤ سنة ٧ ق ) .

٣٣٣ - ويجوز أن تكون طريقة الاكراه هي فعل القتل . فاذا ذهب لصوص إلى منزل المجنى عليه وفاجأوه وهو نائم في فراشه فانقضوا عليه وسدوا فمه بكمامة وربطوا عنقه برباط وضغطوا على صدره وأوثقوا يديه ورجليه بحبل ، وفي أثناء هذا الضغط والاكراه الواقع عليه ذهب أحدهم إلى الدولاب وكسر قفله وانتزع من الأدراج ما وصلت اليه يده من نقود وحل ثم خرجوا بالغنيمة وتركوه وقد فارق الحياة ، فان واقعة السرقه المثبتة بالكيفية المتقدمة تكون جنابة السرقه باكره ، وكانت طريقة الاكراه الحاصل فيها هو فعل القتل ، ولا يغير من هذا الاعتبار أن الاكراه كان في الوقت نفسه مكوناً لجريمة القتل . ومن ثم فلا خطأ في اعتبار ما وقع من المتهمين مكوناً لجنايتي القتل العمد والسرقه باكره ( نفس ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٩٦ سنة ٨ ق ) .

٣٣٤ - ويعد من قبيل الاكراه المادى اعطاء مواد مخدرة للمجنى عليه تفقده شعوره تسبباً للسرقه ، لأن اعطاء المواد المخدرة هو من الطرق القسرية التي تمطل أو تعدم قوة المقاومة عند المجنى عليه وتمكن معطياً من ارتكاب السرقه بدون مقاومة ( نفس ٢٨ ديسمبر ١٩٠١ مج ٣ عدد ٨١ و ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ مج ٦ عدد ٧٢ و ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ١٠١ ) .

٣٣٥ - ولكن السرقه من شخص خلال نومه لا تعد سرقه باكره

ولو أن الرضا منعدم في هذه الحالة ، ذلك لأن السارق لم يأت من جانبه أى عمل بعدم به قوة مقاومة المجنى عليه ويسهل عليه ارتكاب الجريمة ، بل إن حالة المجنى عليه هي التي مكنت السارق من السرقة . ( غن ١٤ يناير ١٩٠٥ ص ٦ عدد ٧٢ ) .

فحكم النوم هنا يختلف عن حكمه في حالة اغتصاب الانثى وهناك العرض .

٣٣٦ — أما الاكراه الادبي بالتهديد فلا يعد ظرفاً مشدداً للسرقة إلا في حالة واحدة نص عليها القانون وهي التهديد باستعمال السلاح أما التهديد بالأقوال أو الاشارات فهما بلغ تأثيره على نفس المجنى عليه ومهما كانت خطورته في ذاته فلا يعد اكراهاً في حكم المادة ٣١٤ ع المواد الأخرى التي جعل فيها الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة . وهذا مستفاد من نص المادة ٣١٤ ع إذ فرق فيها بين الاكراه الذي يترك أثر جروح والذي لا يترك أثراً من هذا القبيل ، وهذا غير متصور إلا في الاكراه المادي . ومن جهة أخرى فقد نص القانون خصيصاً في المادتين ٣١٣ فقرة خامسة و ٣١٦ فقرة ثالثة ع على التهديد باستعمال السلاح واعتبره كافياً لتشديد العقوبة . وسواءاً للاكراه في الحكم . وهذا يدل على أن ما عدا ذلك من ضروب الاكراه الادبي لا يعتد بها في تشديد عقوبة السرقة ( جيلو ٦ ن ٢٤٨٥ و جارسون ١٢ واحد بك أمين ص ١٦٦ — وفي هذا المعنى ملوى الجزئية ٢٥ بلس سنة ١٩١٦ ص ١٧ عدد ٨١ وأسيوط الاجتائية ٨ يولية سنة ١٩٢٤ عملة ٥ ص ٤٤ — وأنظر مع ذلك استئناف مصر ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ ص ٢ ( ١٧٧ ) .

٣٣٧ — وإن كان الشارع لم ينص صراحة في المادة ٣١٤ ع على التهديد باستعمال السلاح ويعد بمنزلة الاكراه إلا أنه متى لوحظ أن التهديد باستعمال السلاح هو في ذاته اكراه لأنه يعضف مقاومة المجنى عليه ويسهل السرقة ، ولوحظ أن القانون سوى بين التهديد باستعمال السلاح والاكراه

في حكم المادتين ٣١٣ و ٣١٥ ع، يكون من المتعين قانوناً الأخذ بهذه التسوية بينهما في حكم المادة ٣١٤ ع (نص ٢ يناير سنة ١٩٣٠ مع ٣١ عدد ٤٦ و ٤ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٧١ سنة ٥ ق وأسيوط الاجتياحية ٨ يولية سنة ١٩٢٤ مع ٣٠ عدد ٩٨ — وأخر في هذا المعنى جازو ن ٢٤٨٥ و جارسون ن ٢٩ وشوفو. وميل ٥ ن ٢١٢٠ وموسوعات دالوزسرقه ن ٥٩٥ — وأخر بكس ذلك أحد بك أمين ص ١٦٢).

وبناء على ذلك تعتبر الواقعة سرقة باكره في حكم المادة ٣١٤ ع إذا كان مع السارق حربة أو سكين هدد بها المجنى عليه (حكم محكمة أسيوط وحكم القضا الصادر في ٤ فبراير سنة ١٩٣٥). وإذا رفع السارق سكيناً في وجه زوجته المجنى عليه لينتقمها من الاستفائه (حكم القضا الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٣٥). وإذا صوب شخص سلاحاً نارياً على المجنى عليه أو أطلق منه عياراً نارياً على سبيل التهديد الخ. (جارسون ن ٢٨).

٢٢٨ — متى يجب وقوع الاكره لاعتباره ظرفاً مشدداً للسرقة —  
الاصل أن الاكره يعتبر ظرفاً مشدداً إذا ارتكب لتسهيل فعل السرقة. وهذا مستفاد من قول الشارع في المادة ٣١٤: «من ارتكب سرقة باكره»، وفي النص الفرنسي (à l'aide de violence)، فيدخل في ذلك الاكره الذي يقع قبل السرقة تمهيداً لها والذي يقع خلال السرقة. ولكن هل يدخل فيه أيضاً الاكره الذي يقع عقب السرقة؟ قضت محكمة النقض الفرنسية في حكم قديم لها بأنه يدخل فيه بناء على أن الاكره يتصل بالشروع وأن السارق يكون في حالة شروع عندما يستعمل الاكره لا يتمكن من الهرب (مصر فرنسي ١٨ ديسمبر سنة ١٨١٢ موسوعات دالوزسرقه ن ١٢٠).

وهذا الحكم قد أقره بلانش (ج ٥ ٥١٦) و (Le Graverend) (ج ٢ ١٢٩). ولكن محكمة النقض الفرنسية عدلت عن هذا الرأي في حكم أصدرته بعد ذلك وذهبت فيه إلى أن الاكره لا يعتبر ظرفاً مشدداً

إذا ارتكب عصب وقوع السرقة ليتمكن السارق من الفرار بالشئ المسروق

( غنى فرنسى ٧ أغسطس سنة ١٨٨٣ دالوز ١٨٨٤ - ١ - ١٣٠ ) .

٣٣٩ - وهذا الحكم قد دعا جازو إلى بحث المسئلة من جديد . وقد أدى به البحث إلى القول بأن المسئلة تتعلق بمعرفة الوقت الذى تم فيه السرقة ، وإنه لما كانت السرقة لا تتم إلا بخروج السارق من المكان الذى وقعت فيه فكل إكراه يرتكب قبل الخروج من هذا المكان يعد ظرفاً مشدداً للسرقة ( جازو ٦ ن ٢٣٨٢ و ٢٤٨٦ ) .

٣٣٠ - أما جارسون فيقول إن الاكراه الذى يشير إليه القانون هو الاكراه الذى يقع حال التلبس بالسرقة ، لأن القانون أراد تشديد العقاب على السارق الذى يهدد الناس بالخطر عند ارتكابه جريمة السرقة ، وهذا الخطر واحد سواء أكان السارق قد عمد إلى العنف قبل السرقة أو معها أو بعدها ، ففى كل هذه الأحوال يصح القول بأن السرقة قد ارتكبت باكراه ( جارسون ن ١٧ ) .

٣٣١ - وقد أخذت محكمة النقض والابرام المصرية بهذا رأى فى كثير من أحكامها فقد قررت أنه لا يشترط لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يقع فى وقت ارتكاب الجريمة ، بل يعتبر أيضاً كذلك إذا وقع عقب ارتكابها مباشرة وقبل أن يوارح المتهم مكان الحادث ، لأن الخطر الذى يهدد الأشخاص يبقى دائماً ما دام الجاني مشتغلاً بالسرقة أى مادام نقل الشئ المسروق لم يتم ( غنى ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ شرائع ٢ ص ٢٤٦ ) .

وأن جنابة السرقة باكراه تشمل جميع الأحوال التى يقع فيها الاكراه من السارق ما دام متلبساً بالجريمة سواء أكان قد التجأ إليه للحفاظ على الشئ المسروق أو ليتمكن من الهرب ( غنى ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ مج ١٧ عدد ٢٢ و ١٧ مارس سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٦٤ و ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ مج ٢١ عدد ٢٢ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مجلة ٣ ص ١٢١ ) .

فيعد مرتكباً لسرة باكره : من أخذ أدوات خاصة بوابور رى ولما أن فاجأه الحفير في مكان الحادث تعدى عليه بالضرب بالمصى ( تفس ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ السابق الإشارة اليه ) .

ومن سرق أشياء من دار ثم عمد إلى استعمال العنف مع امرأة حاولت القبض عليه في صحن الدار ( تفس ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ السابق ذكره ) .

ومن فوجيء في حقل متلبساً بسرقة فواكه ولما أراد المجنى عليه أن يضبطه ضربه ليتمكن من الهرب ( تفس ١٧ مارس السابق ذكره ) .

ومن سرق شيئاً من منزل ثم عمد إلى ضرب شخص اعترضه وقت خروجه بالشيء المسروق ( تفس ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ السابق ذكره ) .

ومن أطلق عياراً نارياً على شخص وضربه ليتمكن من الهرب بالأشياء المسروقة ( تفس ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ السابق ذكره ) .

٣٣٣ - وأخذت محكمة جنابات أسبوط بالرأى نفسه في حكم قررت فيه أنه ليس من الضروري لاعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرة أن يقع وقت ارتكابها ، بل يصح وقوعه عقب السرة مادام السارق متلبساً بالجريمة . فاذا كان شخص قد رأى المتهم حاملاً نعمة سرقها من منزل جاريته ولما أن هم بالقبض عليه ألقى المتهم النعمة وفر هارباً فتبعه الشخص المذكور وقبل أن يقبض عليه ضربه المتهم بركة كانت معه غير أنه بالرغم من ذلك تمكن من القبض عليه فان السرة تعتبر حاصلة باكره ( جنابات أسبوط ١٢ فبراير سنة ١٩٢٢ مج ٢٨ عدد ٤٧ عمادة ٧ عدد ٣٤٤ ) .

٣٣٣ - ولكن محكمة النقض والايام قد ذهبت في أحكامها الأخيرة إلى أن الاكراه لا يعد ظرفاً مشدداً إلا إذا حصل بقصد الاستماعة به على السرة أو بقصد النجاة بالشيء المسروق عقب حصول السرة . أما إن حصل بقصد فرار السارق والنجاة بنفسه بعد ترك الشيء المسروق فلا يمكن اعتباره

ظرفاً مشدداً للسرقة بل هو إنما يكون جريمة قائمة بذاتها يعاقب عليها بما قضى به القانون ( نص مارس سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٩٢ بحاملة ٩ عدد ٣٨٤ و ٢٥ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٧٠ سنة ٤٨ ق - وأنظر في هذا المعنى أحد بك أمين ص ٦٦٩ وسوماج الحزنية ١٧ يناير سنة ١٩٢٣ بحاملة ٤ ص ٢٦٢ ) .

٣٣٤ - وعلى أى حال يجب لا اعتبار الاكراه ظرفاً مشدداً للسرقة أن يقع في أثناء التلبس بالجريمة ، فإذا وقع الاكراه بعد انقضاء حالة التلبس فلا يمكن اعتباره ظرفاً مشدداً .

وقد حكم بأن كل إكراه يقع من الجاني في أثناء التلبس بجريمة السرقة للتمكن من الافلات بالمسروق يجعل الجريمة مرفقة باكراه ( قض ١٨ أبريل ١٩٣٨ قضية رقم ٩٤٩ سنة ٨ ق ) .

وأن الاكراه لأجل أن يكون موجباً لتشديد العقوبة في جريمة السرقة يجب أن يقع في وقت ارتكاب الجريمة أو عقب ارتكابها بمرحلة يسيرة بقصد التمكن من الفرار بالشئ المسروق أما إذا حصل في وقت وفي ظروف أخرى فلا يكون موجباً لتغيير صفة الجريمة ، كما إذا ضبط المجنى عليه اللصوص وحضر رجال الحفظ على صباحه وبعد ذلك ضربه الجاني ، فهذا لا يعد إكراهاً لعدم اقترانه بالسرقة ( قض ١٩ يونيو سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ ص ٣٨٧ ) .

٣٣٥ - يجب أن يكون الاكراه وسيلة لتحقيق السرقة - قد نص على الاكراه هنا كوسيلة لتنفيذ السرقة . فإذا وقع الاعتداء لغرض آخر ، كما إذا وقع بقصد اغتصاب أثمن ، فلا يصح أن يعتبر ظرفاً مشدداً للسرقة وقعت بمناسبة هذا الاغتصاب ( حارو ٦ ن ٢٤٨٦ ) .

وقد حكم بأنه إذا كان الضرب قد وقع على شاهد رأى لصاً بعدو على سطح منزل لحوال ضبطه لأنه كان يخشى من وقوع سرقة في منزله ولم يكن يعلم بوقوع السرقة في منزل جاره فعتبر الواقعة سرقة بسيطة بالمادة ٣١٧ ع ( قض ٢٨ مارس سنة ١٩٢١ مج ٢٣ عدد ٢٥ ) .

البحث الثاني - في السرقات التي تقع بانضمام ستة ظروف مشددة

٣٣٦ - المادة ٣١٣ع - يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

- (الاول ) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلاً .
- ( الثاني ) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .
- ( الثالث ) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة .

( الرابع ) أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسور جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة .

( الخامس ) أن يفعلوا الجناية المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .

٣٣٧ - الظروف التي يشترط اجتماعها لتطبيق هذه المادة - هذه المادة تنص على جناية السطو على المساكن وهي أشد جنابات السرقة خطراً . ويشترط فيها اجتماع ستة ظروف مشددة وهي : (١) ظرف الليل ، (٢) تعدد المرتكبين ، (٣) حمل السلاح ، (٤) دخول منزل مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته ، (٥) بواسطة تسور أو كسر أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو بواسطة التزيي بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة ، (٦) الاكراه أو التهديد باستعمال السلاح .

٣٣٨ - وقد سبق أن تكلمنا على كل هذه الظروف ما عدا ظرف

التزى بأزياء كاذبة أو إبراز أوامر مزورة وهو ما سنتكلم عليه فيما يلي :

٣٣٩ - التهديد باستعمال السلاح - ونلاحظ قبل ذلك أن المادة ٣١٣ فقرة خامسة ذكرت صراحة التهديد باستعمال السلاح وجعلته في منزلة الاكراه ، إذ التهديد على هذه الصورة ضرب من الاكراه الأدبي قد لا يقل خطراً عن الاكراه المادى . ولذا سوى الشارع بينهما فى الحكم .

٣٤٠ - التزى بأزياء كاذبة أو إبراز أوامر مزورة - نصت المادة ٣١٣ ع على التزى بزي ضابط أو موظف عمومى او إبراز أمر مزور مدعى صدوره من الحكومة ، كظرف مشدد مماثل للكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة . وهو مثلاً لا يعتبر ظرفاً مشدداً إلا إذا استخدم وسيلة لدخول منزل مسكون أو معد للسكنى أو أحد ملحقاته بقصد السرقة .

وعلة التشديد هو أن الجاني يستعين بسطة الحكومة على دخول المسكن وأن المجنى عليه كفرد يجب عليه الطاعة لموظفى الحكومة لاسمه أن يمارض فى دخولهم أو أن يأمرهم بالخروج ( جارسون ن ٢١٥ ) .

٣٤١ - غير أن الشارع المصرى الذى شبه هذه الوسيلة فى المادة ٣١٣ بالكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة وجعل منها ظرفاً مشدداً بانضمامه إلى باقى الظروف المنصوص عليها فى تلك المادة نصيح الواقعة جناية ، لم يذكر هذا الظرف فى المادة ٣١٧ فقرة ثانية كما ذكر فيها الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة ، فهو غير كاف على انفراده لتشديد العقوبة ولو تمكن السارق بواسطته من الدخول فى مكان مسور .

٣٤٢ - ولا يعد ظرفاً مشدداً التجاء السارق إلى حيلة أخرى لدخول المنزل غير التزى بزي ضابط أو موظف عمومى أو إبراز أمر مزور مدعى صدوره من الحكومة كادعائه أنه عامل فى شركة التور أو المياه جاء للكشف عما فى العداد أو ما أشبه ذلك ( أحمد بك أمين ص ١٧٦ ) .



٣٤٣ - كذلٲك لاءعد ظرفا مشددا ٲزى ضابط عمومى ٲزىه الحقيقى  
أبراز أمر صحيح صادر من الحكومه والاسٲمانه ٲهذا أوداك على ارتكاب  
السرقه (جارو ن ٦٤٧٥ و جارسون ن ٢١٩ وشوغو وميل ن ٢٧٢٦ و بلانٲس .  
ن ٥١٤٤) .

٤٤٤ - ٲعاقب الماده ١٥٦ ع على ٲزى علانيه ٲزى رسمى بدون حق  
كجريمه من نوع خاص . وٲعٲبر الماده ٢٨٢ ع ٲزى ووظفى الحكومه  
بدون حق أو ابراز أمر مزور مدعى صدور ه من الحكومه ظرفا مشددا  
لجريمه القبط على ٲناس وحبسهم بدون وجه حق .

### المبٲث ٲالث - فى السرقاٲ الٲى ٲرٲكٲ فى الطرٲ العمومىة

٣٤٥ - الماده ٣١٥ ع - يعاقب على السرقاٲ الٲى ٲرٲكٲ فى  
الطرٲ العمومىة ٲالاشغال الشاقه المؤبده أو المؤقٲه فى الأحوال الآٲىه :  
( أولا ) إذا حصلت السرقه من شخصين فأكثر وكان أءدم على الأقل  
حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ .  
( ٲانيا ) إذا حصلت السرقه ولو من شخصين فأكثر بطريق الاكراه  
( ٲالٲا ) إذا حصلت السرقه ولو من شخص واحد حامل سلاحا وكان  
ذلٲك ليلا أو باكره أو ٲهديد باسٲعمال السلاح .

٣٤٦ - ٲسٲفاد من نص هذه الماده أن وقوع السرقه فى طرٲ عمومى  
لايكفى وحده لٲشديد العقوبه وٲحويل السرقه من جنهه إلى جنائيه ، بل  
لابد للٲشديد من اقٲران هذا الظرف ٲطرفين آخريٲ على الوجه المبين فى  
الماده . ومضى ٲوفرت الظروف الٲى ٲٲطلبها القانون فى آيه فقره من فقرات  
هذه الماده ٲالثاٲه عدت الواقعة جنائيه ٲعاقبا الاشغال الشاقه المؤبده  
أو المؤقٲه .

٣٤٧ - علة التشديد - ومن الاطلاع على الأحوال الواردة بهذه المادة يعلم أن علة التشديد فيها هو ما يصاحب السرقة المرتكبة في الطريق العام من وسائل الارهاب والاكرام، وما الطريق في هذه الأحوال كلها إلا ظرف مسهل لارتكاب السرقة، لأن الطرق العمومية بطبيعتها بعيدة عن مناطق العمران فلا يجد قطاع الطرق صعوبة في تنفيذ مآرهم بينما يكون المجنى عليهم عاجزين عن طلب الفوئ والمعوقة (أحد بك أمين س ٦٥٧ وطارن جبرو ن ٦ و٤٤٤ وبارسون ن ٤٢).

٣٤٨ - وفي القانون الفرنسى يكفى ظرف الطريق العموى وحده لتحويل السرقة إلى جناية عقابها السجن . وإنما تشدد العقوبة درجة أو درجتين تبماً لاعترائها بظرف واحد أو ظرفين من الظروف المشددة الأخرى (المادة ٣٨٣ ع ف).

٣٤٩ - تعريف الطريق العموى - ولم يعرف القانون ما هو المراد بالطريق العموى . ولكن محكمة النقض والابرام المصرية عرفتة بقولها « إن الطريق العام كل طريق يباح للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد ، سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد (جنس ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣١ قضية رقم ٨٩٧ سنة ٢ م) . وهذا التعريف يتفق مع رأى بعض الشراح وقضاه المحاكم الفرنسية (انظر أحد بك أمين س ٦٥٨ و جبرو ن ٦ و٤٤٧ وبارسون ن ٤٥ و بلاش ن ٥٠ و ٥٣٠ و جنس فرنسى ٢٨ فبراير سنة ١٨٧٤ موسوعات دالوز سرقة ن ٣٧٦) . فبدخل في ذلك السلك الزراعية والجسور وكافة الطرق التي تصل المدن أو القرى بعضها ببعض .

٣٥٠ - ولكن هناك رأياً آخر يقول بأن الطريق العام هو ما يخص قانوناً للنفعة العامة وتدخل أرضه في ملك الحكومة (شوفو وميل ن

٣٥١ - وعلى كل حال لا يدخل في الطرق العمومية الطرق والشوارع والميادين الموجودة بداخل المدن أو الضواحي أو القرى حتى ولو كانت جزءاً من الطريق العام ، لأن المشرع أراد بالمقوبة الصارمة التي قررها في المادة ٣١٥ ع حماية الناس الذين يمرون في طرق منزلة عن الأماكن المسكونة حيث يتعذر حمايتهم من أعمال الأشقياء . وهذه العلة منعمة فيما يختص بالطرق المجاورة للمساكن لاسيما الشوارع التي تخترق المدن أو الضواحي أو القرى حيث تسهل الاستمانة برجال الحفظ أو بسكان الجهة ( جارو ن ٢٤٤٧ وجارسون ن ٤٦ وأحد بك أمين ص ٦٥٧ والأحكام الفرنسية اللوة عنها في هذه المراجع ) .

٣٥٢ - ولا يدخل أيضاً في حكم الطرق العمومية الأنهار والترع ، فلا يمكن تطبيق المادة ٣١٥ ع على السرقاۛ التي ترتكب في نهر النيل أو في ترعة المحمودية أو الابراهيمية ولوتوفرت الشروط الأخرى الواردة بالمادة وتعليل ذلك أن الأنهار والترع لا تدخل في مفهوم امفظ « الطرق العمومية » وأنها قليلة الخلر على من يمرون فيها لتعذر الوصول إليها من قطاع الطرق ( جارو ن ٢٤٤٨ وجارسون ن ٤٧ ونفس فرنسي ١٨ مارس سنة ١٨٨٦ بلتان ن ١١٩ و ٢٣ بولية سنة ١٨٨٦ بلتان ن ١٧٠ ) .

وقد حكم في مصر بأن البحر لا يعد طريقاً عاماً في حكم المادة ٣١٥ ع ( جناباۛ المصورة ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٥ حقوق ١٠ ص ١٤٥ ) .

٣٥٣ - كذلك لا يدخل في حكم الطرق العمومية السكك الحديدية فيما يتعلق بالسرقاۛ التي ترتكب في القطارات . وتعليل ذلك أن السكك الحديدية لا تستخدم في المرور وأن نقل المسافرين والبضائع يحصل في عرباۛ موضوعة تحت الرقابة ، وإذا ارتكبت فيها سرقة فانها لا تقع بسبب كون الشيء المسروق معرضاً في طريق عام ( جارو ن ٢٤٤٨ وجارسون ن ٤٨ وبلاتن ن ٥٢٣ ونفس فرنسي ١٩ بولية سنة ١٨٧٢ دكوز ١٨٧٢ - ١ -

٢٨٤ وديون ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٩ دالوز ١٨٥٩ — ٥ — (٤١٤).

ولكن تعدد السرقات التي وقعت بقطرات السكك الحديدية بفرنسا في السنين الأولى بعد الحرب الماضية قد أدى بالشارع الفرنسي إلى إصدار قانون ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الذي شبه السرقات التي ترتكب في السكك الحديدية بالـ "ترتكب في الطرق العمومية".

٣٥٤ — وتشدّد العقوبة على السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية ولو وقعت بمهارة وبشيء من الخيلة . فتطبق المادة ٣١٥ ع فقرة أولى إذا ارتكبت السرقة من شخصين يحمل أحدهما سلاحاً على شخص مار في الطريق العام بأن دخل معه أحدهما في حديث بينما غافله الآخر ونشل نقوده أو ساعته من جيبه ( جـ ١ ن ٢٤٥٠ وجارسون ن ٤٩ ونقض فرنسي ٢٠ مارس سنة ١٨٢٨ موسوعات دالوز سرقة ن ٣٦٧ ) .

٣٥٥ — وتطبق المادة ٣١٥ ع سواء ارتكبت السرقة على شخص عابر السيل نفسه أو على ما يتبعه من متاع متقول في الطريق العام ، حتى ولو وقعت السرقة في غير حضوره . فيدخل في حكم المادة المذكورة سرقة المال الذي في جيب شخص عابر السيل أو المتاع الذي يحمله أو الأمتعة أو البضائع التي في عربته أو سيارته أو في العربات التي تتبعه ولو كان صاحب البضائع أو صاحب العربة قد ابتعد عنها مؤقتاً ( جـ ١ ن ٢٤٥٠ وجارسون ن ٥١ والأحكام المتوّه عنها فيها ) .

٣٥٦ — على أنه يشترط لتطبيق هذه المادة أن تقع السرقة على شخص عابر السيل أو على أمتعة متقولة في الطريق . فلا يدخل في حكم المادة المذكورة سرقة الأمتعة التي تكون ملقاة في الطريق العام ولا الدواب أو البهائم السائمة فيه والتي ليست في حراسة إنسان ولا الأشجار المفروسة أو الفواكه المقتطفة في الطريق العام ( جـ ١ ن ٢٤٥٠ وجارسون ن ٥٠ وبلانتي ن ٤٧٠ ) .

٣٥٧ - ولكن هل تطبق المادة ١٣٥ ع على الأشخاص المكلفين بنقل أمتة أو بضائع إذا سرقوا شيئاً منها في أثناء سيرهم بها في الطريق العام؟ قضت محكمة النقض الفرنسية في حكم لها بأن السرة التي تقع من متعدي النقل لا تخضع لتشديد آخر غير التشديد الناشئ عن صفتهم (نقد/ فرنسي ١٨ مايو سنة ١٨٤٣ - ١ - ٧٣٥). وبناء على ذلك تطبق عقوبة الحبس المخصوص عليها في المادة ٣١٧ فقرة ثامنة ع على من يسرقون الأشياء المكلفين بنقلها ولو وقعت السرة في الطريق العام من شخصين فأكثر يحمل أحدهم سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً.

ولكن الشراح يفرقون بين ما إذا كانت السرة قد ارتكبت في حضور صاحب الامتعة أو في غيابه، فإذا كانت قد ارتكبت في غيابه فلا يكون هناك محل لتطبيق عقوبة المادة ٣١٥ ع لأن علة التشديد منعقدة في هذه الحالة أما إذا كان الشخص المكلف بالنقل قد غدر بصاحب الامتعة ليلاً في وسط الحقل. وهذه سلاح كان يحمله فانه لا يجوز أن يتخذ من صفة مبرراً لتخفيف العقاب (بلاش ٥ ن ٥٨٨ وجوسون ن ٥٢).

٣٥٨ - على أنه لا مانع من تطبيق المادة ٣٢٥ ع على من يسرق متاعاً من شخص يركب معه في عربة ما دامت السرة مقرنة بطرود مشددة بما تنص عليه هذه المادة. فإذا ارتكبت السرة في الطريق العام من شخصين يحمل أحدهما سلاحاً تعين تطبيق المادة ٣١٥ فقرة أولى ولو أن السارقين والجني عليه يركبون معاً في عربة واحدة (جارسون ن ٥٥).

٣٥٩ - وقد سبق أن تكلمنا عن باقي الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣١٥ ع. وبما يلاحظ أن الفقرة الثالثة منها قد ذكرت صراحة التهديد باستعمال السلاح وعطفته على الاكراه. بخلاف الفقرة الثانية منها التي تنص إلا على الاكراه. ولكننا نينا عند الكلام على السرة باكراه

أن التهديد باستعمال السلاح يعتبر ظرفاً مشدداً مساوياً للاكراه في كل موضع نص فيه القانون على هذا الطرف الأخير .

المبحث الرابع - في السرقات التي تحصل ليلاً

من شخصين فأكثر مع حمل سلاح

٣٦٠ - تنص المادة ٣١٦ ع على أنه ، يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلاً من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً ،  
وقد سبق أن تكلمنا عن جميع الظروف المشددة المنصوص عليها في هذه المادة .

المبحث الخامس - ملاحظة عامة على الظروف المشددة

الواردة في المواد ٣١٣ إلى ٣١٦

٣٦١ - الظروف المشددة الواردة في المواد ٣١٣ إلى ٣١٦ ع هي ظروف مادية ترجع إلى الزمان أو المكان أو الوسائل أو تعدد المرتكبين .  
فهي ظروف لاصقة بالجريمة تغير وصفها وتحولها إلى جناية . ومن ثم فكل هذه الظروف يترتب عليها تشديد العقوبة على جميع الفاعلين ويتعدى أثرها إلى الشركاء ولو لم يشتركوا فيها ( جازو ٦ ن ٢٤١٠ و جارسون مادة ٥٩ و ٦٠ ن ٤٠٩ ) .

٣٦٢ - فتعتبر من الظروف المشددة اللاصقة بالجريمة ظروف الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة والليل والمنزل المسكون ، ويسرى مفعولها على الفاعلين والشركاء جميعاً ( جارسون مادة ٥٩ و ٦٠ ن ٤١٠ ) .

٣٦٣ - كذلك ظرف الاكراه هو من الظروف المادية التي تسرى على جميع الفاعلين والشركاء ولو لم يشتركوا في ارتكابه ( جارسون مادة ٥٩ و ٦٠ ن ٤١١ ) .

وقد حكم بأنه إذا ارتكب عدة أشخاص جريمة سرقة ووقع إكراه من أحدهم سرى مفعول هذا الظرف المشدد على جميع المتهمين بلا تفریق ( عرض ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ١١٢ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٢١ مع ٢٢ عدد ٢٩ ) .

٣٦٤ - وحمل السلاح أيضاً هو ظرف مادی يؤخذ به جميع الشركاء وتشدد عليهم العقوبة بسببه ولولم يثبت أنهم كانوا يعلمون به أو أنهم اتفقوا على حمله . وإذا استعمل حامل السلاح سلاحه في جرح أو قتل وجب مواخذة جميع الشركاء بهذا الفعل على اعتبار أنه نتيجة محتملة للجريمة الأصلية المتفق على ارتكابها وذلك عملاً بأحكام المادة ٤٣ من قانون العقوبات ( عرض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١١ سنة ٤ ق ، وفي هذا الصدد ١٤ مايو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٢٨٧ سنة ٤ ق و ٦ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٠٩٣ سنة ٥ ق ، ولفرنس ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملة ١١ عدد ٢٥٥ ) .

## الفصل الخامس

### في بيان واقعة السرقة ورقابة محكمة النقض

٣٦٥ - يجب أن يشتمل الحكم الصادر بمقتضى جريمة سرقة على بيان الأركان الأربعة المكونة لهذه الجريمة وهي اختلاس منقول مملوك للغير بنية الغش .

٣٦٦ - فيجب أن يثبت أولاً فيه وجود الاختلاس . ولكن ليس من اللازم استعمال هذا اللفظ ، بل يكفي أن يستفاد من عبارات ماثلة أو من مجموع الظروف التي أكتبتا قاضي الموضوع أن المتهم أخذ أو نقل متاع الغير بدون رضا مالكه ( جارسون مادة ٣٧٩ ن ٥٠٧ ) .

٣٦٧ - ويجب أن يبين الحكم القاضي بمقوبة في سرقة ما يفيد وقوع الاختلاس بنية الفش . على أنه ليس من اللازم استعمال هذا اللفظ ، بل يكفي أن تستفاد نية الفش من الظروف التي أثبتتها قاضي الموضوع ( جارسون مادة ٣٧٩ ن ٥٠٧ ) .

وقد حكم بأنه يكفي في الحكم القاضي بمقوبة في سرقة عادية استعمال اللفظ الموضوع لها قانوناً أى القول بأن فلاناً سرق كذا فلان ، ولا يتحتم ذكر بيان آخر أو الاتيان بتفصيل أو تعريف ( قض ٢٨ يونية سنة ١٩١٣ مرائع ص ٥١ ) .

٣٦٨ - ومحكمة الموضوع أن تستخلص نية الفش من ظروف الواقعة دون أن تكون خاضعة في ذلك لرقابة محكمة النقض ( قض ٢٨ ماي سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق و ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٣٥ سنة ٦ ق ) .  
... ما لم تكن الوقائع التي أثبتتها محكمة الموضوع متناقضة مع ما استنتجته بها من جهة القصد ( قض فرنسي ٢٥ فبراير سنة ١٨٦٩ دالوز ١٨٦٩ - ١ - ٣٩٢ وقض مصري ٣ يونية سنة ١٩١١ مع ١٢ عدد ١٣٦ و ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢ مع ٤٤ عدد ٢٢ ) .

٣٦٩ - وقد قلنا فيما تقدم ( بالعدد ١٥٨ ) إنه يشترط أن تكون نية الفش معاصرة لفعل الاختلاس . ولكن لما كانت هذه المعاصرة هي القاعدة وكان وجودها مفروضاً فلا حاجة إلى اثباتها في الأحكام التي تقضى بمقوبة لسرقة ( جارسون مادة ٣٧٩ ن ٥١٧ ) .

٣٧٠ - ويجب أن يشتمل الحكم على بيان الشيء المسروق للتحقق من أنه منقول قابل للسرقه ( جارسون ن ٥٢١ ) .

٣٧١ - إلا أنه في حالة الشروع إذا كان من المتعذر معرفة الشيء الذي شرع المتم في سرقته يكفي ذكر ما يفيد أنه من المنقولات القابلة للسرقه ( جارسون ن ٥٢٢ ) .



٣٧٢ - وعلى أى حال فلا موجب لبيان قيمة المسروق لأنها ليست عنصراً من عناصر الجريمة (نقض ٦ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٠٩٣ سنة ١٩٣٥ و ١٠٩٤ سنة ١٩٣٥).

٣٧٣ - ويجب أن يثبت في الحكم أن الشيء المسروق غير مملوك للشارق ويثبت هذا الركن في العمل بذكر أن المتهم سرق مبلغ... من فلان... إضراراً بفلان.

ولكن إذا كان مالك الشيء المسروق مجهولاً فلا يعد عدم ذكر اسم المجنى عليه سبباً لبطلان الحكم. ويكفى في هذه الحالة بيان أن الشيء غير مملوك للمتهم (جارسون ن ٥٢٣).

٣٧٤ - ويجب أن يشتمل الحكم على بيان الأسباب التي بنى عليها خصوصاً إذا كان صادراً بالغاء حكم قضى بالبراءة (نقض ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ شرائع ص ٩١).

٣٧٥ - وإذا دفع المتهم بعدم توفر أركان الجريمة وجب على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع في حكمها (نقض فرس ٤ نوفمبر سنة ١٨٥٤ بلفان ن ٣٠٧ وجارسون ن ٥٠٤).

فإذا اتهم شخص باختلاس شيء فاقد ودفع المتهم بأن أخذه للشيء لم يكن بنية تملكه بطريق الغش وجب على المحكمة أن تدلل في حكمها على وجود هذه النية (جارسون ن ٥٠٣).

وإذا ضبط شخص ليلاً حاملاً قضباناً حديدية أخذها من مكان بجوار جسر ترعة ولما أن وجهت إليه تهمة الشروع في سرقتها ادعى أنه إنما أخذها على ظن أنها متروكة لأمالك لها وأنه قد أخذها لسند جسر الترعة، ولكن المحكمة حكمت بإدائته بدون أن تبين اقتناعها بنقض ما ادعاه، فإن هذا الحكم يكون غير مقنع لقصور أسبابه ويتعين نقضه، لأنه لو صح ما يدعيه المتهم

لكانت نية الاختلاس معدومة وكانت الواقعة غير معاقب عليها ( غن ٣١ يناير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٤٢٩ سنة ٤٦ ق ) .

٣٧٦ - ويجب على المحكمة عند تطبيق المادة ٣١٧ ع أن تقي بيان الظروف التي اقتضت تطبيق هذه المادة ( غن أول ديسمبر سنة ١٩٠٩/م ج ٢ عدد ٢٠ ) .

ولكن إذا كانت السرقة تقع تحت متاول عدة فقرات من فقرات هذه المادة فيكفي أن يكون الحكم أثبت توفر الظروف المنصوص عليها بآية واحدة منها حتى يكون صحيحاً . فإذا اتهم شخص بالسرقة من منزل مسكون بطريق التسلل ليلاً بالاشتراك مع خادم المجنى عليه ، فيكفي أن يكون الحكم قد أثبت أن السرقة حصلت من منزل مسكون ، لأن هذا وحده كاف لتوقيع عقوبة المادة ٣١٧ حتى ولو لم يكن هناك تسور أو كانت الحادثة لم ترتكب ليلاً أو لم يكن أحد السارقين خادماً بالاجرة عند المجنى عليه ( غن ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عملية ١١ عدد ٢٤٧ ) .

٣٧٧ - للقاضي السلطة في أن يحدد نهائياً الوقت الذي وقعت فيه الجريمة ويقرر ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت نهاراً أو ليلاً . فلا يكون وجهاً لانتقض أن الحكم لم يبين الساعة التي وقعت فيها الجريمة ( غن مصرى ٢٦ يونيو سنة ١٩١٥ م ج ١٧ ص ٥٥ و غن فرنسا ١٨ ديسمبر سنة ١٨٧٣ دالوز ١٨٧٤ - ١ - ٣٧٨ ) .

٣٧٨ - متى أثبت الحكم أن الجريمة وقعت ليلاً فليس من المهم بيان الساعة التي وقعت فيها ، غن ٥ فبراير سنة ١٩٢٤ عملية ٥ م ١٠٠ ) .

٣٧٩ - وظرف وقوع الجريمة ليلاً وخصوصاً عند عدم وجود تعريف قانوني لليل يعتبر من المسائل المتلفة بالموضوع ويقدره نهائياً قاضي الموضوع ( غن ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ م ج ١١ م ١٢١ ) .

٣٨٠ - ولما كان القانون لم يذكر أنواع الأسلحة التي يعتبر حملها ظرفاً مشدداً لجريمة السرقة فيرجع الأمر في ذلك لتقدير المحكمة (نقض ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بحاملة ٦ عدد ٨٨) .

٣٨١ - ويكفي أن يذكر في الحكم القاضي بعقوبة في سرقة طبقاً للمادة ٣١٦ ع أن بعض المتهمين كان حاملاً سلاحاً ، ولا ضرورة لذكر أسماء هذا البعض (نقض ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مع ١٠ عدد ٤٥) .

٣٨٢ - وليس من الضروري بيان نوع السلاح الذي يحمله كل من المتهمين ولا أنه حصل تهديد باستعماله ، لأن حمل السلاح ولو من أحدم وقت ارتكاب الجريمة يكفي وحده لتطبيق المادة ٣١٦ ع (نقض ٧ يناير سنة ١٩٢٤ بحاملة ٥ عدد ٩) .

٣٨٣ - ولا داعي لذكر ظهور الأسلحة أو إخفائها في الحكم لأن المادة ٣١٦ ع لا تفرق بين حامل السلاح مخبأ وحامل السلاح الظاهر (نقض ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٦ بحاملة ٧ عدد ٤٥٥) .

٣٨٤ - وعلى المحكمة أن تعني في حكمها ببيان ظرف الاكراه والغرض المقصود منه ، إذ أن الاكراه لا يعتبر ظرفاً مشدداً حسب أحكام محكمة النقض الأخيرة إلا إذا حصل بقصد الاستعانة به على السرقة أو بقصد النجاة بالشئ المسروق عقب حصول السرقة (نقض ٧ مارس سنة ١٩٢٩ مع ٣٠ عدد ٩٣ بحاملة ٩ عدد ٣٨٤) .

٣٨٥ - وإذا صدر الحكم طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣١٤ ع فيكفي أن يبيّن على الكشف الطبي لوصف الاصابات التي حصلت ، ولو أن الأفضل أن يبين الحكم ولو بالابحاز نوع الاصابات حتى يكون تاماً ولا يحتاج الحال إلى الرجوع إلى أوراق أخرى (نقض ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ مع

# في سرقة الأوراق الرسمية المودعة واختلاسها واتلافها

الواد ١٥١ إلى ١٥٣ ع (تأجيل للواد ٧٥٤ إلى ٣٥٦ ع ف)

## ملخص

النصوص ١ - حكمتها ٧ - أركان الجريمة ٤ - الركن الأول : التلبس المادي  
٤ - الركن الثاني : نوع الشيء المسروق أو المختلس أو الملتف ٥ - الركن الثالث :  
الحفظ في مخزن عام أو التسليم إلى شخص مأمور به ١٠ إلى ١٢ - الركن الرابع : الأهمال  
أو سوء التصدد ١٣ إلى ١٦ - الظرف للتمدد ١٧ - في تمييز هذه الجريمة عن جرائم  
أخرى ١٨ - بيان الواقعة في الحكم ١٩ .

## المراجع

جاروطة ثالثة ج ٤ ص ٦٣٥ وجارسون ج ١ ص ٥٩٩ وبلانش طبة ثانية ج ٤  
ص ٢٧٩ وشروويل طبة سادسة ج ٣ ص ٢٤٠ وموسوعات دالوز تحت عنوان  
Abus de confiance ج ٤٤ ص ١٢٧٨ ن ١٣١ وملحق دالوز تحت كلمة vol ن ٣٤٦ .

١ - النصوص - مادة ١٥١ - إذا سُرقت أوراق أو سندات  
أو سجلات أو دقاير متعلقة بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية أو اختلست  
أو أتلقت وكانت محفوظة في المخازن العمومية المعدة لها أو مسلمة إلى شخص  
مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس  
مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بفرامة لا تزيد على ثلاثين جنيماً مصرياً .  
مادة ١٥٣ - وأما من سرق أو اختلس أو أتلقت شيئاً بما ذكر في المادة  
السابقة فيعاقب بالحبس . فان كان الفاعل لذلك هو المحافظ لتلك الأشياء يعاقب  
بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

مادة ١٥٣ — إذا حصل فك الاختام أو سرقة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٢ — حكمة هذه النصوص — تعاقب المواد ١٥١ - ١٥٢ على سرقة الأوراق المودعة في المخازن العامة كما تعاقب على اختلاسها واتلافها. ولو لم تكن هذه المواد موجودة لكانت هذه الجرائم إذا ارتكبت عن قصد يعاقب عليها بمقتضى النصوص القانونية التي تعاقب على السرقة وخيانة الأمانة وإتلاف الأوراق. ولكن وجود الأوراق المسروقة أو المختلسة أو المتلفة في مخزن عام يجعل لهذه الأفعال صفة خاصة يرر إخراجها من الأحكام العامة. ذلك بأن الشارع اعتبر أن المخزن العام (le dépôt public) هو حرم مقدس وأن كل اختلاس أو إتلاف يرتكب فيه من شأنه الإخلال بالثقة العامة والمساس بالسلطة التي أقامت ذلك المخزن. ومن أجل ذلك نص على هذه الأفعال في نفس الباب الذي يعاقب على فك الاختام وفي الكتاب الثاني الخاص بالجنايات والجنح المضرة بالمصلحة العامة (راجع في ذلك جارسون مادة ٢٥٤ ن ١ وجارو ٤ ن ١٧٠٨).

٣ — أركان الجريمة — تتكون هذه الجريمة من أربعة أركان وهي: (١) حصول سرقة أو اختلاس أو إتلاف، (٢) أن يكون الشيء المسروق أو المختلس أو المتلف أوراقاً أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مراقبة قضائية، (٣) أن تكون هذه الأشياء محفوظة في المخازن العمومية المعدة لحفظها أو مسلبة إلى شخص مأمور به، (٤) إهمال الجاني أو سوء قصده (جارسون ن ٤ وقرن جارو ن ١٧٠٩ ونص ٢ مايو سنة ١٩٢٧ علامة ٨ عدد ٢٨٨).

٤ — الركن الأول: الفعل المادى — تشترط المادة ١٥١ حصول

سرقة أو اختلاس أو اتلاف ، يقابل ذلك في النص الفرنسى *soustraction, enlèvement et destruction* . وقد استعمل الشارع هذه الالفاظ ليعين أنه أراد العقاب على كل استيلاء يقع بطريق النش مهما كان الباعث عليه ، أى سواء أكان الغرض منه تملك الشيء أو اتلافه . فالسرقة هى أخذ الشيء ونقله من حيازة المبنى عليه إلى حيازة الجاني ، وهذا لا يحصل إلا من غير الحافظ ، والاختلاس هو تحويل الشيء عن وجهته وإضافته إلى ملك حائزه ، فهو إما يقع من الشخص الذى سلم إليه الشيء وكلف بحفظه ، وأما الاتلاف فيمكن وقوعه من الحافظ وغير الحافظ .

وإنه وإن كان النص الفرنسى للمادة لم يرد فيه لفظ *détournement* الذى يفيد الاختلاس بل ورد فيه لفظ *enlèvement* بدلا منه ، إلا أنه بما لا شك فيه أن الاختلاس داخل في حكم المادة ١٥١ ع ( جارسون ن ٢٥٤ وجارو ن ١٧٠٩ ) وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأنه لا محل لنقض الحكم بحجة أنه استعمل لفظ « اختلس » للتعبير عن الجريمة التى ارتكبها المتهم بدلا من لفظ « سرقة » لأن هذه الالفاظ ليس لها في المادة ١٥١ ع مدلول معين محدد كما هو الحال في المادتين ٣١١ و ٣٤١ ، بل أن لفظ « سرقة » ولفظ « اختلس » في المادة ١٥١ يكادان يؤديان معنى واحداً كما يظهر ذلك من النص الفرنسى للمادة المذكورة ( عرض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦١٣ سنة ١٩٢٧ ق ) .

٥ - الركن الثانى : نوع الشيء المسروق أو المختلس أو المتلف — يشترط أن يكون الشيء المسروق أو المختلس أو المتلف من الاشياء المبنية على سبيل الحصر في المادة ١٥١ ع وهى الأوراق والسندات والسجلات والدفاتر المتعلقة بالحكومة وأوراق المرافعة القضائية

٦ - فلا يدخل في حكم المواد ١٥١ - ١٥٣ ع اختلاس أو اتلاف أمتة أو منقولات أخرى غير الادوات والدفاتر . وهذا خلافاً للمادة ٢٥٤ من

قانون العقوبات الفرنسي فانها تنص أيضاً على الآتية . ولذلك طبقت المادة في فرنسا على سرقة الصور والتماثيل من المتاحف العامة (عنى فرنسي ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٠ دالوز سرقة ن ٣٤٩ راجا) . وعلى سرقة الكتب من المكتاب العامة (عنى فرنسي ٩ أبريل سنة ١٩٠٣ دالوز سرقة ن ٣٤٩ - ٢٠) .

٧ - أما في مصر فلا تطبق المواد ١٥١ - ١٥٣ ع إلا على اختلاس أو اتلاف الأوراق والدفاتر المتعلقة بالحكومة وأوراق المرافعة القضائية . فالأوراق والدفاتر المتعلقة بالحكومة هي التي لها صفة عامة . وقد حكم بأن دفاتر قسائم الزواج واشهادات الطلاق المسجلة الى المأذونين هي دفاتر متعلقة بالحكومة لأنها معدة لأمر عام هو اثبات الزواج أم الطلاق (فتوى الجزئية ١٠ مارس سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ١١٧) .

وأن دفاتر اثبات بصمات الاختتام المعبود بحفظها إلى نقاشي الاختتام طبقاً للمادة ٣ من لائحة ٤ يناير سنة ١٨٩٤ هي سجلات متعلقة بالحكومة لأنه مقصود بها المصلحة العامة . ولذلك فانها تحفظ عقب انتهاء العمل فيها في دفترخانات الحكومة فضلاً عن أنها محتومة بختم المديرية أو المحافظة (منها التوقيع الجزئية ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ١٢٧) .

٨ - لكن المادة ٢٥٤ من قانون العقوبات الفرنسي المقابلة (للمادة ١٥١ ع) لا تشترط أن تكون الأوراق والدفاتر متعلقة بالحكومة، وإنما تشترط فقط أن تكون مودعة في مخزن عام (dépot public) ولذا طبقت هذه المادة في فرنسا على سرقة خطابات خصوصية من مكتب البريد أو من صندوق الخطابات التابع لمصلحة البريد (عنى فرنسي ٢ أبريل سنة ١٨٦٤ دالوز ١٨٦٤ - ١ - ٣٩٦ وعكس نيم ١٧ فبراير سنة ١٨٥٣ دالوز ١٨٥٤ - ٢ - ٣٢) .

٩ - وأما أوراق المرافعة القضائية فتشمل كل ورقة يكون وجودها في ملف الدعوى من مستلزمات السير في القضية والمرافعة فيها، وليست قاصرة

على أوراق المرافعات كما قد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة . فتطبق المادتان ١٥١ و ١٥٢ ع على سرقة عقد ايجار مودع في قضية مدنية ( نقتض ١٢ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦١٣ سنة ١٩٢٧ ) .

وقد حكم بأن المقصود بالأوراق المنصوص عليها في المادة ١٥١ ع الأوراق المودعة بالقضايا التي يحصل من سرقتها ضرر لمودعيها لا الأوراق الادارية والقضائية التي يتيسر للانسان استخراج صور مطابقة لها ( نقتض ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ ص ١٣٠ ) .

١٠ - الركن الثالث : الحفظ في مخزن عام أو التسليم الى شخص مأمور به - يشترط أن يكون الشيء المسروق أو المختلس أو المثلث محفوظاً في مخزن عام أو مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه ، فالقانون ينص هنا على حالتين حكمهما واحد :

١١ - ( الحالة الأولى ) أن يكون الشيء محفوظاً في مخزن عام ( dépôt public ) . والمخزن العام هو كل مكان عام أعد لحفظ الأوراق والسندات والدفاتر والسجلات المتعلقة بالحكومة وأوراق المرافعة القضائية . وليس من الضروري أن يكون المكان مخزناً بالمعنى المتداول لهذه الكلمة ، فإن النص الفرنسي يستعمل عبارة ( dépôt public ) وهي أشمل من اللفظ العربي المقابل لها كما هو ظاهر ( نقتض ١٣ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٦١٣ سنة ١٩٢٧ ) . وتعتبر من المخازن العامة بالمعنى المقصود في المادة ١٥١ ع مكاتب المصالح العامة ودور الكتب العامة وأقلام كتاب المحاكم وقلم السواق وما شابه ذلك .

١٢ - ( الحالة الثانية ) أن يكون الشيء مسلماً إلى شخص مأمور بحفظه ولو لم يكن موضوعاً في مخزن عام . فقدروى اعتبار يد الشخص المهدود إليه بحفظ الشيء كالمخزن العام من حيث تطبيق المادة ٥١ ع . ولا يشترط أن يكون هذا الشخص من الموظفين العموميين ذوي المرتب .



فيجوز تطبيق المادة ١٥١ ع على المأذون الذي يهمل في حفظ دفاتر قسم الزواج وإشهادات الطلاق ( قانون الجزية ١٥ مارس سنة ١٩٠٩ مع ١٠ عدد ١١٨ ) .  
وعلى نقاش الاختام الذي يتسبب في إتلاف بعض أوراق دقيره ( منيا البيع الجزية ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ مع ١٠ عدد ١٢٧ ) .  
ولأنما يشترط أن يكون مكلفاً بحفظ الشيء . بسبب صفته كأمين على الودائع ( جلول ١٧٠٩ ن وجرسون ن ٢٨ و٢٧ ) .

١٣ - الركن الرابع : الإهمال أو سوء القصد . مسئولية الحافظين وغيرهم — يفرق القانون في العقاب بين فعل الشخص الممهور إليه بحفظ الشيء وفعل غيره .

١٤ - فقياً يتعلق بالشخص الممهور إليه بحفظ الشيء . ينص القانون على عقابه في حالتى الإهمال والنش ، فيعاقب من تسبب بإهماله في سرقة الشيء أو إتلافه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثين جنياً مصرياً . ويعاقب من اختلس الشيء أو أتلفه إذا كان هو المكلف بحفظه بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

١٥ - ويفترض إهمال الشخص الممهور إليه بحفظ الشيء بمجرد عدم تقديمه له . ولكن لهذا الشخص أن يثبت أن سرقة الشيء أو إتلافه لم يكن نتيجة لإهماله ( جلول ١٧١٠ ن ) .

وقد حكم بأن المادة ١٥١ ع تشترط أن يكون هناك إهمال وقع من الشخص المكلف بحفظ الأوراق أو الدفاتر أو السجلات . فإذا لم يثبت حصول إهمال في المحافظة على الأوراق أو الدفاتر فلا عقاب ( قانون الجزية ١٠ مارس سنة ١٩٠٩ مع ١٠ عدد ١١٧ ) .

١٤ - وأما فيما يتعلق بغير الشخص الممهور إليه بحفظ الشيء . فلا يمكن عقابه بطبيعته الحال إلا إذا ارتكب السرقة أو الاتلاف بطريق النش ،

وتقتضى المادة ١٥٢ ع بمحايقته بالحبس وهي عقوبة أخف من العقوبة المقررة للشخص المكلف بالحفظ .

١٧ - الطرف الشديد - تنص المادة ١٥٣ ع على أنه إذا حصلت سرقة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالأشغال الشاقة مؤقتاً ، وهي العقوبة المقررة للسرقة بإكراه في المادة ٣١٤ ع .

١٨ - في تمييز هذه الجريمة عن جرائم أخرى - تتميز هذه الجريمة عن جريمة اختلاس الأموال الأميرية أو الخصوصية أو الأوراق أو السندات أو الأمتعة المسجلة إلى أحد مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمانة على الودائع أو السيارة المنوطين بحساب نفود أو أمتعة بسببه وظيفته ، وهي الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع . فإن هذه المادة الأخيرة لا تطبق : ( ١ ) إذا لم يكن الحافظ للشيء المهملاً . ( ٢ ) إذا وقع الاختلاس من شخص غير الحافظ للشيء ، إذا كان الشيء المختلس لا يدخل ضمن الأشياء المنصوص عليها في المادة ١١٢ ولم تكن له قيمة مالية .

أما إذا كان الفعل تنافريه في آن واحد الأركان المكونة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع والأركان المكونة للجريمة المنصوص عليها في المادتين ١٥١ و ١٥٢ ع فتعتبر الجريمة الأشد وتطبق عقوبتها دون غيرها عملاً بالمادة ٣٣ ع .

١٩ - بيان الواقعة في الحكم - يجب أن يبين الحكم القاضي بعقوبة تطبيقاً للمادتين ١٥١ و ١٥٢ ع جميع الأركان المكونة للجريمة . فيجب أن يثبت فيه : ( أولاً ) حصول السرقة أو الاختلاس أو الإتلاف ، ( ثانياً ) أن المرووق أو المختلس أو الم تلف أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر متعلقة

بالحكومة أو أوراق مرافعة قضائية ، ( ثالثاً ) أن هذه الأشياء كانت محفوظة في المخازن العامة المعدة لحفظها أو مسجلة إلى شخص ما مور به ، ( رابعاً ) الإهمال أو سوء القصد .

وقد حكم بأنه إذا لم يبين الحكم أن العقد المنسوب للتهمة سرقة كان في مخزن عام أو كان مسلماً لشخص معين مكلف بحفظه ولا يبين فيه كيفية حصول السرقة ، فتكون الواقعة التي حوكم المتهم عليها غير مثبتة يائناً كافياً في الحكم ، وهذا وجه مهم من أوجه بطلانه ( عن ٢ ماي سنة ١٩٢٢ مجلة ٨ عدد ٢٨٨٥٥ ) .

# في سرقة السندات والأوراق

## المقدمة للمحاكم

المادة ٣٤٣ ج ( تنايل المادة ٤٠٩ ع ف )

### ملخص

نص المادة ٣٤٣ ج ١ - الغرض من هذا النص ٢ - أركان الجريمة ٣ - ظل  
السرقة ٤ - نوع النص المبروق ٥ - تقديم الورقة أو تسليمها للمحكمة ٦ إلى ٨ -  
التصد الجنائي ٩ - العقوبة ١٠ .

### المراجع

جارو طبعة ثالثة ج ٦ ص ٨٦ وجارسون ج ٢ ص ١٠٩ وبلانش طبعة ثانية ج ٦  
ص ٣٨٧ وشوئو وهيل طبعة سادسة ج ٥ ص ٥٢٠ وأحد بك أمين طبعة ثانية ص ٨٠٥  
وموسوعات دالوز تحت عنوان abus de confiance ج ٢ ص ٢١٨ ن ٢١٩ .

١ - نص المادة ٣٤٣ ج - كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء  
تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما تم سرق ذلك بأي طريقة كانت يعاقب  
بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنياً مصرياً .

٢ - الغرض من هذا النص - الغرض من المادة ٣٤٣ ج هو عقاب  
من يتخلس مستنداً قدمه في دعوى منظورة لدى القضاء . ويريد الشارع  
بذلك الزام الخصوم سلوك سبيل الذمة والأمانة في التقاضي ، إذ المستند بعد  
تقديمه إلى المحكمة يتعلق به حق الخصم الآخر ويكون له حق الاستناد اليه  
في اثبات حقوقه فاختملاه قد يسبب له ضرراً جسيماً ، وهو على أية حال  
يعيق حسن سير العدالة وهذا الفعل لو لم يعاقب عليه المادة ٣٤٣ ج لما وقع تحت  
أى نص من نصوص قانون العقوبات .

٣ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة هي: (١) فعل السرقة، (٢) أن يكون المسروق سنداً أو ورقة، (٣) أن يكون السند أو الورقة قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية، (٤) القصد الجنائي.

٤ - فعل السرقة - عبر القانون عن الفعل المادى بأنه سرقة، وفى النص الفرنسى (soustraction)، وفى هذا التعبير شيء من التجوز لأن السرقة لا تقع من المالك (أحد بك أمين م ٨٠٦ - وقارن جارسون ملعة ٤٠٩ ن ٢).

٥ - نوع الشيء للمسروق - يجب أن يكون الشيء المسروق سنداً أو ورقة، ويشمل ذلك جميع الأوراق التى تقدم فى الدعوى، دون أن يكون هناك محل للبحث فى أهميتها وفى التأثير الذى قد تحدثه فى نتيجة الدعوى (جارسون ن ٣).

وقد حكم بأن المادة ٣٤٣ ع تسرى على من يسرق من ملف دعوى مذكورة كتابية تتضمن دفاعه عن نفسه قدمها للمحكمة ثم سرقها ليبدلها بغيرها (نص ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ١٧).

٦ - تقديم الورقة أو تسليمها للمحكمة - يجب أن تكون الورقة قدمت أو سلمت للمحكمة فى أثناء تحقيق قضية. هذا هو النص العربى للمادة. أما النص الفرنسى فيشترط أن تكون الورقة قدمت وسلمت للمحكمة (produit et remis). فلا عقاب على من يكون لديه مستند ويخفيه عن خصمه وعن القاضى، بل لا بد لوجود الجريمة من تقديم الورقة للمحكمة وإدعائها فى ملف الدعوى لأنها بذلك تصبح حقاً شائناً لطرفي الخصومة ولا يجوز لأحدهما أن يستأثر بها دون الآخر (أحد بك أمين م ٨٠٦ - وقارن جارسون ن ٤ و جيلرو ن ٢٦٦١).

٧ - كلمة محكمة - تشمل جميع المحاكم على اختلاف أنواعها سواء أكانت مدنية أو تجارية أو جنائية أو إدارية (جارسون ن ٤) .

٨ - ولا تطبق المادة ٣٤٣ ع إلا إذا كان السارق هو نفس الخصم الذى قدم الورقة أو سلبها للحكمة . أما إذا كان السارق للورقة هو الخصم الآخر فيعد فعله سرقة عادية . وإذا كان السارق هو الكاتب الذى فى عهده ملف الدعوى فيعاقب طبقاً للمادة ١٥٢ أو المادة ١١٢ ع (أحمد بك أمين ص ٨٠٧ وجارسون ن ٦) .

ويرى بعض الشراح أنه يجوز تطبيق المادة ٣٤٣ إذا كان السارق هو حامى الخصم الذى قدم الورقة أو وكيله (جارو ن ٦ و ٢٦٦١) . ويرى البعض الآخر غير ذلك (جارسون ن ٧) .

٩ - القصد الجنائى - يشترط أن يكون السارق قد أخذ الورقة بقصد سيء . أما إذا كان قد استخرجها من ملف الدعوى للاطلاع عليها ثم فقدت منه باهماله أو هلكت بمحادث قهرى فلا عقاب عليه (أحمد بك أمين ص ٨٠٨ وجارسون ن ٩ وجارو ن ٦ و ٢٦٦٢) .

١٠ - العقوبة - قد نص الشارع لهذه الجريمة على عقوبة أخف بكثير من عقوبة السرقة ، فاكفى بمعاينة السارق بالحبس مدة لاتزيد على ستة شهور أو برامة لاتزيد على ثلاثين جنياً مصرأ .

# في سقوط الدعوى والعقوبة بمضى المدة أو التقادم الجنائي

## De la prescription pénale

المواد ٢٧٦ إلى ٢٨٧ ج ( تقابل المواد ٦٣٥ إلى ٦٤٢ ج ف )

### ملخص

- التصل الأول — في التقادم الجنائي يوجه عام . تعريف التقادم ١ إلى ٣ — أساسه
- ٤ — التقادم من النظام العام ٥ — مدة التقادم ٦ — التصوص الخاصة بالتقادم ومصدرها
- ٧ — التقادم الجنائي في الفواجن الأجنبية ٨ — تقسيم الموضوع ٩ .

- الفصل الثاني — في سقوط الدعوى السومية بمضى المدة .
- الفرع الأول — في مدى التقادم . الجرائم التي تسقط بالتقادم .
- الفرع الثاني — في مدة التقادم .

المبحث الأول — في تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها . (١) في مدة التقادم ١١  
و ١٢ — الجرائم المقررة بأعذار قانونية أو ظروف مختلفة ١٣ — الجنح المرتبطة  
بجنايات ١٤ — الجرائم المقررة بطروف متدعة ١٥ — الجرائم التي تلغ من  
العائد في حكم المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ ع ١٦ — أحوال مستتة ١٧ — حساب  
المدة ١٨ إلى ٢١ — (٢) في تحديد مبدأ التقادم ٢٢ و ٢٣ — الجرائم  
المتسرة ٢٤ إلى ٢٧ — جرائم الأعتياد ٢٨ — الجرائم التي تتكون من أفعال  
متلاحقة كلها داخلة تحت غرض جنائي واحد ٢٩ .

المبحث الثاني — في إعطاء مدة التقادم . فيما يقطع المدة ٣٠ — إجراءات التحقيق  
وإجراءات الدعوى ٣١ — إجراءات التحقيق ٣٢ و ٣٣ — إجراءات الدعوى  
٣٤ و ٣٥ — فيما يتسّرط في الإجراءات القاطعة للمدة ٣٦ إلى ٤٣ . فيما يترتب  
على إعطاء المدة ٤٤ إلى ٥٠ .

المبحث الثالث — في إيقاف مدة التقادم . في إيقاف المدة ٥١ و ٥٢ — فيما  
يترتب على إيقاف المدة ٥٣ .

الفرع الثالث — في آثار التقادم . آثار التقادم على الدعوى السومية ٥٤ و ٥٥ — على

التي ابتأت رفع الدعوى في الجاد القانون ٥٦ — على المحكمة بيان تاريخ الواقعة في الحكم ٥٧ إلى ٦٤ — أثر التقادم على الدعوى المدنية ٦٥ إلى ٦٧

الفصل الثالث — في سقوط العقوبة بمضى المدة

الفرع الأول — في مدى سقوط العقوبة . القاعدة ٦٨ — العقوبات التي تسقط بالتقادم ٦٩ — المرحان من بض المخروق لا يسقط بالتقادم ٧٠ إلى ٧٢ .

الفرع الثاني — في مدة سقوط العقوبة .

المبحث الأول — في تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها . الفكرة العامة ٧٣ — للغة ٧٤ و٧٥ — الجرائم المقررة بأغلظ قانونية أو ظروف مخففة أو مشددة ٧٦ — الجرائم الثقيلة النوع ٧٧ — العقوبات التكميلية ٧٨ — العقوبات المتعددة ٧٩ — لا توجد مدد قصيرة لسقوط العقوبة ٨٠ — حساب المدة ٨١ و٨٢ — مبدأ سريان المدة ٨٣ إلى ٩٠ .

المبحث الثاني — في انقطاع المدة وإيقانها . لا نس في القانون الأعلى على ذلك ٩١ — (١) انقطاع مدة التقادم بتنفيذ العقوبة ٩٢ — عقوبة الأعدام ٩٣ — العقوبات المالية ٩٤ — العقوبات السالبة للحرية ٩٥ إلى ٩٨ — انقطاع مدة التقادم في القانون المختلط ٩٩ — إعطاف مدة التقادم بكل مانع قانوني يشول دون تنفيذ العقوبة ١٠٠ إلى ١٠٤ .

الفرع الثالث — في أثر سقوط العقوبة . أثر التقادم على العقوبة ١٠٥ و ١٠٦ — أثر التقادم على الأحكام المدنية ١٠٧ إلى ١٠٩

## المراجع

جارو عقوبات طبعة ثالثة ج ٣ ص ٥٤١ وفستان هيل ج ٢ ص ٦٦٢ وجرايمولان تحقيق حنايت ج ٢ ص ٣٠١ وعلى باشا زكي الرابع ج ١ طبعة سنة ١٩٤٠ ص ١٥٦ .



## افْصِلُ الْأَوَّل

### في التقادم الجنائي بوجه عام

- ١ - تعريف التقادم - معلوم أن القانون المدني يقرر نوعين من التقادم : التقادم المكسب للحق، والتقادم المبرى للذمة . أما القانون الجنائي فكل تقادم فيه مبرى ومسقط .
- ٢ - أما الحقوق التي تـنـقـط بالتقادم الجنائي فهي حق رفع الدعوى العمومية الذي ينشأ عن الجريمة وحق تنفيذ العقوبة الذي ينشأ عن الحكم .
- ٣ - ومن ثم فالتقادم الجنائي هو سبب من أسباب سقوط الدعوى العمومية وسقوط الحق في تنفيذ العقوبة بمضى المدة (جاء عقوبات ٢ ن ٧٢٣) .
- ٤ - أسلـسـه - والتقادم في المسائل الجنائية لا يقوم في النظر على إهمال النيابة ضبط الواقعة وتحقيقها ومحاكمة مرتكبها وتنفيذ العقوبة عليهم، ولا على استمرار من يكون قد اقررف الجريمة على ظاهر حاله من البراءة الأصلية المفروضة لكل متهم قبل الضبط والتحقيق والمحاكمة كما يقوم التقادم المكسب للحق أو المبرى للذمة على إهمال صاحب الحق مطالبة خصمه مع تمكنه من هذه المطالبة وعلى قرينة تنازله عن حقه، وإنما يقوم ذلك التقادم على ما جرى عليه المشرع من اعتبار المآل في جاب المفساد . فإذا اعتبر ارتكاب الجريمة سبباً رتب عليه الحكم بتوقيع العقاب على الجاني لحكمة اقتضاها . هذا الحكم هي مصلحة المجتمع في الزجر والردع تحقيقاً للأمن والسلام والنظام ، فقد اعتبر كذلك أن مرور الزمن المناسب على ارتكاب الجريمة أو الحكم بالعقوبة ينسها ، فجعله مانعاً من العقاب لحكمة اقتضاها هذا المانع الطارئ . هي انتفاء المصلحة من العقاب على الجريمة المنسية . فنتيان الجريمة

المفترض من عدم المحاكمة عليها هو الذى يرى الجانى من نتائج الجريمة ،  
وفسايان العقوبة المحكوم بها المفترض من عدم تنفيذها هو الذى يرثه من  
نتائج العقوبة . وقرينة النسيان هذه قرينة قاطعة لا يجوز نفيها لأن المشرع  
وضعها للمصلحة العامة ( غن ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٣١ سنة ٤ قضائية  
وجارو ٢ ن ٧٢٣ ) .

٥ - التقادم من النظام العام - ولهذا المعنى يعتبر الدفع بهذا التقادم  
من قواعد النظام العام . ويشترك التقادم فى هذه الصفة مع غيره من أسباب  
سقوط الدعوى العمومية أو العقوبة ، ولكن قد دعا لتوجيه النظر خصيصاً  
إلى هذا الأمر اختلاف التقادم الجنائى فى هذه النقطة عن التقادم المدنى الذى  
وضع لمصلحة الحائز أو المدين قبل أى اعتبار آخر .

ويترتب على ذلك : ( أ ) أنه لا يجوز للتهم أو المحكوم عليه أن يتنازل  
عن الدفع بالتقادم الذى اكتسبه بمضى الزمن ويطلب عا كمنته أو توقيع  
العقاب عليه . ( ب ) أنه لا يجوز للتهم بل للنيابة إبداء هذا الدفع فى أية حال  
كانت عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض . ( ج ) أنه يجب على  
سلطة التحقيق أو الحكم المكلفة بالبحث فى قبول الدعوى العمومية أن تقرر  
من تلقاء نفسها سقوط الحق فى رفع هذه الدعوى بالتقادم ، كما أنه يجب  
على رجال السلطة الموكلون إليهم تنفيذ العقوبات الجنائية أن يقرروا من تلقاء  
أنفسهم سقوط الحق فى تنفيذها بالتقادم ( جارو ٢ ن ٧٢٤ وفتاى ميل ٢  
ن ١٠٥١ و غن ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٣١ سنة ٤ ق ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٢  
قضاء ٦ ص ٨٢ و ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ قضاء ٢ ص ٢٢٦ و ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨  
قضاء ٦ ص ٨٢ و ٦ يونيو سنة ١٩٢٧ عمالة ٨ عدد ٣٠٣ وخطا الأجنال أول ملوس  
سنة ١٩٠٨ مع ٩ ص ١٢١ والسبلاوين الجزئية أول يولية سنة ١٩٠٦ مع ٨ ص ٤٠ ) .

٦ - مدة التقادم - ولهذا المعنى أيضاً قد راعى المشرع فى تحديد

مدة السقوط أهمية الواقعة. فجعل المدة في الجنايات أطول منها في الجنح وفي الجنح أطول منها في المخالفات ، لأن الحوادث الخطيرة تبقى في الذاكرة زمناً أطول . وجعل مدة سقوط الحق في تنفيذ العقوبة أطول من مدة سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية ، لأن الحكم النهائي قد اكتملت ثبوت الجريمة وجعلها ترسخ في الذاكرة ( جرو ٢٠٧٤ ) .

٧- النصص الخاصة بالتقادم ومصدرها — نص الشارع المصرى على أحكام التقادم الجنائى فى الكتاب الخامس من قانون تحقيق الجنايات الأهلى ( المواد ٢٧٦ إلى ٢٨٢ ) . وقد اقتبس المبادئ الأساسية التى اشتمل عليها من المواد ٦٣٥ إلى ٦٤٢ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . ولكن هناك فروقا بين التشريعين فى بعض المسائل وعلى الخصوص فيما يتعلق بتوحيد سقوط الدعوى العمومية والدعوى المدنية وبقطع سريان مدة التقادم فى المخالفات فى القانون الفرنسى .

٨ - التقادم الجنائى فى القوانين الأجنبية — وقد أخذ القانون الألمانى وعدد كبير من القوانين الأجنبية نظام التقادم عن القانون الفرنسى . وقرر بعض هذه القوانين مبدأ عدم جواز سقوط العقوبة أسوة بالقانون الانجليزى . وأخرج القانون الإطالى الجنايات المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة من أحكام التقادم ، لأن الأثر الذى تحدثه هذه الجرائم فى ذهن الجمهور لا يمكن أن يمحوه مر السنين .

٩ - تقسيم الموضوع — وسنفرد فصلين مستقلين أحدهما لسقوط الدعوى العمومية والثانى لسقوط العقوبة بمضى المدة . وفى كل من هذين الفصلين نتكلم عن مدى التقادم ومدته وآثاره .

## الفصل الثانى

### فى سقوط الدعوى العمومية بمضى المدة

#### الفرع الأول - فى مدى التقادم

١٠ - الجرائم التى تسقط بالتقادم - تسقط الدعوى العمومية بالتقادم فى جميع الجرائم، لانه مامن جريمة إلا والزمن كفيل بنسيانها. وقد نصت المادة ٢٧٩ ج على سقوط الحق فى اقامة الدعوى العمومية بالتقادم فى الجنايات والجنح والمخالفات بدون استثناء شئ منها.

وعلى ذلك: (١) لا توجد فى القانون المصرى جنايات غير قابلة للسقوط بالتقادم، كما هو الشأن فى بعض القوانين الأجنبية كالقانون الايطالى الذى أخرج من أحكام التقادم الجنايات المعاقب عليها بالاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وكالقانون النمساوى الذى أخرج منها الجنايات المعاقب عليها بالاعدام.

(٢) تسرى أحكام التقادم العامة على كافة الجرائم، سواء أكان منصوص عليها فى قانون العقوبات أو فى قوانين أو لوائح خصوصية، وسواء أكانت من اختصاص المحاكم العادية أو محاكم استئنائية، مالم ينص على خلاف هذه الأحكام.

(٣) لا يتوقف التقادم فى القانون المصرى على شروط تقيده كذلك الشروط التى نجدتها فى بعض القوانين الأجنبية والتى تقضى مثلاً ألا يكون الجانى قد جرّ معنفاً من الجريمة أو أن يكون قد عمل على تفويض الضرر الناتج عنها أو ألا يكون قد ارتكب فى خلال مدة التقادم أية جناية أو جنحة

أخرى . فان هذه القيود ( الموجودة في القانون النساوى ) لا يمكن تعميلها إلا إذا كان التقادم قائماً على اقراض ندم الجانى وتوبته بعد انقضاء فترة من الزمن ( انظر فى ذلك جـ ٢ ن ٧٧٧ ) .

### الفرع الثانى - فى مدة التقادم

المبحث الثالث - فى تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها

١١ - ( ١ ) فى مدة التقادم - يسقط الحق فى إقامة الدعوى العمومية بمضى عشر سنين فى مواد الجنايات وثلاث سنين فى مواد الجنح وستة أشهر فى مواد المخالفات ( المادة ٢٧٩ ت ج أھلى ) .  
وفى القانون المختلط تنسقط الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات بمضى سنة ( المادة ٢٥ ت ج محتلط معدلة بالقانون رقم ٣٤ فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٩ ) .  
وقد روعى فى هذا التقدير أن تكون مدة التقادم متناسبة مع أهمية الجريمة كما تقدم بيانه .

١٢ - فدة التقادم تتوقف إذن على نوع الجريمة ، ونوع الجريمة يتوقف على العقوبة التى قررها القانون لا التى حكم بها القاضى .

١٣ - الجرائم المقررة بأعذار قانونية أو ظروف مخففة - وقد أشرنا فى الباب الخاص بظروف الجريمة إلى الخلاف القائم بين الشراح بشأن تأثير الأعذار القانونية والظروف المخففة على طبيعة الجريمة وقلنا إن لمحكمة النقض والإبرام المصرية حكيم قررت فيها أن العذر القانونى يغير طبيعة الجنابة ويحولها إلى جنحة ( انظر عن ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مج ١ ص ٢٧٥ و ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ شرائع ٢ عدد ٢٥٩ ) . هذا إذا كان القانون يعاقب على الواقعة بالحبس بصفة عقوبة أصلية بدلا من عقوبة الجنابة . أما إذا كان

القانون بنص على توقيع عقوبة الحبس بصفة اختيارية كما في حالة تعدى حدود حق الدفاع الشرعى بحسن نية ( مادة ٢٥١ ع ) ترى محكمة النقض أن الواقعة تبقى جنائية ولا تنزل إلى جنحة ( خسر ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٨٧ سنة ٤٥ ق و ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١١٧٨ سنة ٤٣ ق ) . وأشرنا في هذا الباب أيضاً إلى أن المشرع المصرى قد أفصح عن رأيه في هذه المسئلة في المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بجعل بعض الجنائيات جنحاً إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة إذ يؤخذ من نصوص هذا القانون ومن لحوى مذكرته الايضاحية أن الشارع لم يقصد من إيجازته إحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى فى الأحوال الواردة به تغيير طبيعة الفعل وتحويله من جنائية إلى جنحة بل أن كل ما قصده هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنائيات بتغيير جهة الاختصاص وإحلال محاكم الجنب محل محاكم الجنائيات فى نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التى تحكم فيها محاكم الجنائيات بعقوبة الجنحة مع بقاء طبيعتها . وقد ورد صراحة فى المذكرة الايضاحية للقانون المشار إليه أن « أحكام سقوط الحق فى رفع الدعوى بمضى المدة فى المواد الجنائية يستمر تطبيقها على الجنائيات المعتبرة جنحاً » . ومن بين الأحوال التى لا تتغير فيها طبيعة الفعل رغم اقترانه بأعذار قانونية أو ظروف مخففة والتى يستمر فيها تطبيق أحكام التقادم فى مواد الجنائيات حالة العذر المستند من صفر السن المنصوص عليها فى المادة ٦٦ ع وحالة تعدى حدود الدفاع الشرعى بحسن نية المنصوص عليها فى المادة ٢٥١ ع . أما الجنائيات المقترنة بعذر الاستفزاز الدوه عنه فى المادة ٣٣٧ ع فلم يرد ذكرها فى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ مما يؤخذ منه أن القانون يعتبرها جنحاً لا جنائيات مجنحة بما أن العقاب المقرر لها هو الحبس ولم تكن هناك حاجة إلى النص على جواز إحالتها على القاضى الجزئى ( راجع تفصيل ذلك فى باب « ظروف الجريمة » بالأعداد ٤٦ إلى ٥٧ ) .

كذلك قلنا في هذا الباب إن الظروف المخففة وإن كانت تؤدي إلى تغيير نوع العقوبة بل وجهة الاختصاص إلا أنها على الرأي الراجح لا تغير طبيعة الجريمة ولا وصفها القانوني حتى في حالة الجنابات الممنوحة التي تحال على القاضى الجزئى طبقاً للرسم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ( انظر في باب « ظروف الجريمة » العدد ٩٢ ) .

١٤ - الجنح المرتبطة بجنابات - إذا قدمت الجنحة إلى محكمة الجنابات تبعاً لجناية ارتبطت بها فإن هذا لا يترتب عليه تغيير صفة الجنحة وجعلها جنابة . ومن ثم تسقط الدعوى العمومية في الجنحة ولورفعت إلى محكمة الجنابات بمضى ثلاث سنوات ( جنابات بنى سوف - ديسمبر سنة ١٩٢٦ بمحكمة ٧ عدد ٢٤١ ) .

١٥ - الجرائم المترتبة بظروف مشددة - من المقرر أن الظروف المشددة القانونية أى التي نص عليها القانون مقدماً ورتب عليها عقوبة أشد من عقوبة الجريمة مجردة عن هذا الظرف ، كظرف الاكراه وصفة الموظف العمومى تغير طبيعة الفعل وتحوله إلى جنابة ، بعكس الظروف المشددة القضائية التي تبيح للقاضى رفع العقوبة من الحد الأدنى إلى الحد الأقصى المقرر قانوناً فإنه لا تأثير لها مطلقاً على طبيعة الفعل ( جازو ٢ ن ٨٠٤ ) .

١٦ - الجرائم التي تقع من المائد في حكم المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ ع - أما الجرائم التي تقع من المائد في حكم المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ ع فإنه وإن كان نظرها من اختصاص محاكم الجنابات إلا أن حق إقامة الدعوى العمومية على مرتكبها يسقط بمضى ثلاث سنوات هلالية وهي المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في مواد الجنح ، لأن العقوبة المقررة لها في الأصل هي الحبس وما الأشغال الشاقة أو الاعتقال في المحل الخاص بالمجرمين

المتادين على الاجرام إلا عقوبة اختيارية يجوز لمحكمة الجنايات أن توقعها كما يجوز لها أن تكتفى بتوقيع عقوبة الحبس (نق ٧ أبريل سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٥٨٩ سنة ١٩٢٢ ق ومحنة جنيت مصر ٧ يناير سنة ١٩٢٥ سج ٢٦ ص ٩٢) .

١٧ - أحوال مستثناة - تنص القوانين واللوائح الخصوصية في بعض الأحيان على أحوال تخرجها من القواعد العامة الخاصة بالتقادم . ففلا نصت المادة ٧٧ من قانون الانتخاب الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ على أن « تسقط الدعوى العمومية والمدنية في جرائم الانتخاب عدا ما نص عليه في المادتين ٧٤ و ٧٥ بمعنى ثلاثة شهور من يوم إعلان نتيجة الانتخاب أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق » .

١٨ - حساب المدة - يجب احتساب مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية طبقاً للتقويم الهجرى قياساً على ما نص عليه في المادة ٢٧٦ تج بشأن سقوط العقوبة المحكوم بها في جناية (نق ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ مجلة ١٠ عدد ٤١٩) .

١٩ - ويعمل حساب المدة بالأيام لا بالساعات ، فان المادة ٢٧٩ تج تقول « من يوم ارتكاب الجناية ، لامن وقت ارتكاب الجناية ، وذلك لأنه إذا كان من الممكن دائماً تعيين اليوم الذي ارتكبت فيه الجريمة فانه من المتعذر في غالب الأحيان تحديد اللحظة أو الساعة التي ارتكبت فيها .

٢٠ - وقد اختلف فيما إذا كان يوم ارتكاب الجريمة يدخل في حساب مدة التقادم أو لا يدخل . فحكمت محكمة النقض الفرنسية أولاً بأنه لما كانت مدة التقادم تبندى من يوم ارتكاب الجريمة وكان الميعاد يحسب بالأيام لا بالساعات وجب اعتبار ذلك اليوم كلاً لا يتجزأ ودخوله بأكمله في حساب الميعاد (نق فرنس ٢٦ يونيو سنة ١٨٤٥ و ٢٠ فبراير سنة ١٨٥١) . وقد انضم



إلى هذا رأى فستان هيلي (ج ٧ ن ١٠٦٧) ولسليه (ج ٣ ن ١٠١٦) وجارو (ج ٢ ن ٧٣١) .

ولكن محكمة النقض الفرنسية حكمت بعد ذلك بأن مدة التقادم يجب أن تتبدى من اليوم التالى لوقوع الجريمة ؛ وقد استقر قضاؤها نهائياً على هذا الرأى ، وهو مبنى على أن الميعاد الذى يحسب بالأيام لا يدخل فيه أول يوم وإلا كان ناقصاً بطبيعة الحال ( نض فرنس ٢ فبراير سنة ١٨٦٥ سبه ١٨٦٥ — ١ — ٢٢٩ و ١ أبريل سنة ١٨٧٣ دالوز ١٨٧٣ — ١ — ٢٢٩ و ٢ فبراير سنة ١٨٩٣ — ١ — ٥٨١ ) . وقد أخذ بهذا الرأى قبلى (س ٧٧٤) وأرتولان (ج ٢ ن ١٨١٤) .

٢١ — أما اليوم الأخير فيدخل فى حساب المدة بحيث أن التقادم لا يتم إلا بانقضاء هذا اليوم ( جروى ٢ ن ٧٣١ ) .

٢٢ — (٢) فى تحديد مبدأ التقادم — يتبدى التقادم من يوم ارتكاب الجريمة ( المادة ٢٧٩ ت ج ) لأنه من هذا اليوم يبدأ الزمن فعله فيأخذ الناس فى نسيان الجريمة تدريجياً .

وعلى ذلك يمكن أن يتبدى التقادم حتى من قبل أن تكتشف الجريمة ، فان سقوط الدعوى العمومية بالتقادم ليس عقاباً على إهمال النيابة بل هو نتيجة لمرور الزمن الذى يودى حتماً إلى نسيان الجريمة ابتداء من يوم ارتكابها ( جروى ٢ ن ٧٣١ وجراغولان ٢ ن ١١١٠ ) .

٢٣ — ويجب لتعيين يوم ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بمبدأ سريان مدة التقادم ملاحظة المبادئ الثلاثة الآتية :

( الأول ) أن الجريمة تعتبر فى باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة ، لافى حكم تحديد مبدأ التقادم ولا فى حكم ما يقطعه من الاجراءات ؛ ولهذا كان مبدأ تقادم الجريمة هو ذلك اليوم الذى يقوم فيه فاعلها الاصلى .

بعمله الجنائي المحقق لوجودها في حق مرتكبها فاعلين ومشاركين ولو كانت أفعال اشتراكهم مما يسبق وقوع الجريمة ( قض ١١ يناير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٣٣١ سنة : ن ) . ففعل الاشتراك السابق للجريمة كالتحريض لا يبدأ في التقادم من يوم ارتكابه ، لأنه لا يكون بذاته عملاً إجرامياً ولا يأخذ هذه الصفة إلا من يوم حدوث الفعل الأعلى . فاذا ما وقعت الجريمة الأصلية يصبح هذا الفعل معاقباً عليه وقابلًا للسقوط بالتقادم من يوم ارتكاب الجريمة ( جنو ٢ ن ٧٣١ ) .

ولهذا السبب نفسه إذا كررت واقعة جنائية ظرفاً مشدداً لجريمة أخرى فإنه لا يجوز أن ينظر إليها مستقلة عن هذه الجريمة بل يجب أن تعتبر من حيث التقادم جزءاً لا ينفصل من مجموع العمل الاجرائي . فاذا اتهم شخص مثلاً بجناية قتل كان القصد منها التآهب لفعل جنحة سرقة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل ( المادة ٢٣٤ فقرة ثالثة ) ورفضت عليه الدعوى العمومية بعد مضي ثلاث سنوات وهي المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية في مواد الجناح فإن جنحة السرقة يصح توجيهها إلى المتهم كظرف مشدد لجناية القتل ولا يجوز أن تكون خاضعة لتقادم آخر غير تقادم الجريمة الأصلية إذ ليست السرقة إلا فعلاً ثانوياً تابعاً لها (قض فرنس ٢١ يونيو سنة ١٨٨٧ سبويه ١٨٨٨ - ١ - ٢٢٧ ) .

( الثاني ) أن التقادم يبتدىء من يوم ارتكاب الجريمة بغض النظر عن وقت حدوث النتيجة التي ترتبت على عمل الجاني سواء أكان هذا العمل عمدياً أو غير عمدي . فاذا أصيب شخص من مصادمة سيارة بسبب إهمال سائقها ثم توفي من تأثير هذا الحادث بعد حصوله بثلاث سنوات فإن الجريمة تعتبر أنها ارتكبت في تاريخ الحادث الذي أصيب فيه المجني عليه ويبتدىء التقادم من ذلك التاريخ ، أما حدوث النتيجة فقد ينير وصف الجريمة ولكنه لا يغير مركزها ( جنو ٢ ن ٧٣١ ) .

( الثالث ) أن تقادم الجريمة لا يبتدىء إلا من اليوم الذى يقوم فيه فاعلها بعمله الختامى المحقق لوجودها . فيبتدىء التقادم فى الجرائم الثامنة من يوم تمامها ، وفى الجرائم المشروعة فيها أو الخاتمة من اليوم الذى حصل فيه البدء فى تنفيذها . غير أنه قد قامت صدوبات فيما يتعلق بالجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد والجرائم التى تتكون من أفعال متلاحقة داخلية كلها تحت غرض جنائى واحد .

٢٤ - الجرائم المستمرة - سبق أن بينا عند الكلام على تقسيم الجرائم أن الجرائم المستمرة نوعان: جرائم ثابتة (infractions premanentes) وجرائم متتابعة أو متجددة (infractions successives). ففي النوع الأول تبقى الحالة الجنائية وتستمر بغير حاجة إلى تدخل جديد من جانب الجانى كبناء جدار خارج عن خط التنظيم . وفى النوع الثانى يتوقف استمرار الأمر الما قبل عليه على تدخل جديد لإرادة الجانى كإدارة محل مضر بالصحة بدون رخصة وحبس شخص بدون وجه حق وحمل نشان من غير حق (جبروان ١١٦ - وفى هذا للسف عرض ٧ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٥٥ سنة ٤٨ ق ) .

وفى كلا النوعين لا يبتدىء التقادم إلا من وقت انتهاء الحالة الجنائية الثابتة أو المتتابعة لأن الجريمة لا تختتم إلا فى ذلك الوقت .

غير أن بعض الشراح يفرقون بين الجرائم المستمرة أو المتتابعة من جهة وبين الجرائم الثابتة من الجهة الأخرى ويقولون إن الجريمة المستمرة هى التى يستمر تنفيذها بغير انقطاع فترة من الزمن وإن الجريمة المتتابعة هى التى يتركب تنفيذها من أفعال متماثلة تتجدد وتتابع مدة من الزمن، وأما الجريمة الثابتة فهى التى ينتهى تنفيذها ولكن تبقى آثارها بعد هذا التنفيذ . ففي الجرائم المستمرة أو المتتابعة تنفيذ الجريمة هو الذى يبقى بخلاف الجرائم الثابتة فإن الذى يبقى فيها هو أثر ذلك التنفيذ . وعلى هذا فالجريمة تبدأ دائماً

بأن تكون إما جريمة وقتية أو جريمة مستمرة أو متتابعة تبعاً لطريقة تنفيذها ثم تصير ثابتة إذا نشأ عن هذا التنفيذ حالة ثابتة تبقى بعده زمناً طويلاً أو قصيراً . وهذه الحالة لا يترتب عليها — على رأى هذا البعض — أية نتيجة قانونية ( جارسون ج ١ مادة ١ ن ٤٧ وج ٣ ن ٨٨ م ١٤ ) .

٢٥ — تطبيقات — ولزيادة الايضاح نأتى على ذكر بعض أمثلة نقتبسها من اراء الشراح وأحكام المحاكم المصرية والفرنسية :

حبس الناس بدون وجه حق هو جريمة مستمرة ، لأنه بمقتضى المادة ٢٨٠ ع لا ينحصر فى فعل القبض بل يتكون أيضاً من الحبس . فالجريمة تستمر إذن طوال مدة الحبس ولا يتبدى مدة سقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية إلا من يوم انتهاء الحبس ( فتان ميل ٢ ن ١٠٦٨ ) .

إخفاء الجناة وإخفاء الأشياء المسروقة هما من الجرائم المستمرة ، لأن الاخفاء يستمر كل الوقت الذى يقدم فيه المخفى ملجأ للجناة أو يحجز لديه الأشياء المسروقة ( فتان ميل ٢ ن ١٠٦٨ ) .

وقد حكم بأن قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٠٤ أخرج إخفاء الأشياء المسروقة من أنواع الاشتراك وجعله جريمة مستقلة خلافاً لما كان منصوباً عليه فى المادة ٦٩ من القانون القديم الصادر فى سنة ١٨٩٣ ولما كانت جريمة الاخفاء هى من الجرائم المستمرة التى تدوم ما دامت الأشياء المسروقة فى حيازة مخفيها فلا يبتدىء سريان المدة إلا من اليوم الذى تنقطع فيه هذه الحيازة ( تفس ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ٢٦ — وفى هذا للمقضى ٣٠ ابريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢٨ سنة ٤ قضائية ) .

جريمة الاتفاق الجنائى هى فى الأصل جريمة مستمرة ، لأن الفعل المعاقب عليه ليس هو وقوع الاتفاق الذى يحدث عرضاً أو بطريق الصدقة بل هو حالة الاتفاق ، أعنى تلك الحالة التى تدوم منذ وقوع الاتفاق إلى أن يتم

القصد المراد منه مع وجود ذات الأركان المكونة له ( تنص ٣١ دسبر سنة ١٩٢١ مع ١٤ عدد ١٥ ) .

الشرط هو جريمة مستمرة لانه ليس فعلاً وقتياً وإنما هو حالة يمكن استمرارها ! فلا تبدى . مدة التقادم ما دامت هذه الحالة لم تنقض ( فتان ميل ٧ ن ١٠٦٨ ) .

جريمة الحرب من المراقبة هي أيضاً جريمة مستمرة ، فيتبدى ميعاد سقوط الحق في إقامة الدعوى بشأنها من تاريخ انقطاعها لانه تاريخ الدخول فيها ( تنص ١٧ يونيو سنة ١٩٩٩ مع ١ ص ١١٥ ) .

جريمة الاستخفاف من الخدمة العسكرية هي جريمة مستمرة ، فالاغفال الذى يعزى لموظفى الحكومة في تأدية واجباتهم المفروضة عليهم في قانون القرعة بقصد تخليص شخص من الخدمة العسكرية يقع مادام ذلك الشخص محتضياً بعلم الموظف ( تنص ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ١٢١ و ٧ مارس سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٩٥٦ سنة ٤٦ ق و ه ابريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٠٩ سنة ٤٨ ق ) . ولكن يزول هذا الاعتبار إذا تجاوز الشخص المسقط من الكشف السن اللازم للاقتراع ، ويتبدى . حيثئذ سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية من هذا التاريخ ( تنص ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٩ مع ١١ عدد ٤٠ ) .

تنص المادة ١٣١ من قانون القرعة الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٩٠٢ على أن كل شخص فرضت عليه الخدمة العسكرية وارتكب إحدى الجرائم المذكورة في المادتين السابقتين عليها ( ومنها عدم تقديم الشخص للقرع الطلي العسكرى في ميعاده بعد إعلانه ) ولم يعامل بمقتضى أحكامها يحاكم أمام المحاكم الأهلية وتحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات ويجوز أن يضاف إلى ذلك غرامة لا تزيد عن عشرين جنيتها . والمدة المقررة للحكومة لتنفيذ أحكام هذه المادة لا تبدأ في الانقضاء حتى يبلغ مرتكب الجريمة سن

الأربعين سنة . وواضح من هذا النص أن حق الحكومة في محاكمة المتهم الذى يرتكب إحدى الجرائم المبينة فى المادتين ١٣٩ و ١٣٠ أمام المحاكم الأهلية باق إلى أن يبلغ المتهم سن الأربعين ، والدعوى العمومية فى هذه الجرائم لا يبتدىء سقوطها بمضى ثلاث سنوات على ارتكابها أو على آخر تحقيق حصل فيها بل ابتداء سقوطها متوقف على بلوغ المتهم سن الأربعين (نقض ٣٠ إبريل سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٠١٥ سنة ٤ ق) .

جريمة خطف الأطفال جريمة وقتية لأنها تتكون من فعل الخطف . أما ما يلى ذلك من حبس الشخص المخطوف فلا يدخل فى الأركان المكونة للجريمة . وبناء على ذلك تعتبر الجريمة أنها تمت بمجرد حصول الخطف (فستان ملى ن ١٠٦٩ - وانظر بكس ذلك جنابات قنا ٢ مايو سنة ١٩٢٧ رقم ٢٨ عدد ١٠٠) .

خيانة الأمانة من الجرائم الوقتية التى تم وتنتهت بمجرد اختلاس الشيء المؤمن عليه أو تبديده ، فالיום التالى لحدوثها هو مبدأ سريان مدة سقوط الدعوى العمومية بها . وعلى قاضى الموضوع أن يحقق تاريخ حدوثها ويبنى عقيدته على الواقع الفعلى الذى ثبت لديه بالبينة أو يستنتج من قرائن الدعوى وظروفها غير مرتبط فى ذلك لابطالة رسمية ولا غير رسمية من المنجنى عليه للجاني ١ نقض ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٩ بمحكمة ١٠ عدد ١٢١ مج ٣١ عدد ١٧ و ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ محكمة ١٠ عدد ٤٢٣ ) .

جريمة هرب المجرمين هى جريمة وقتية لأنها تتم بمجرد خروج المجرم من السجن ( جازو ٤ ن ١٦٨٦ وشوفو وحيل ن ١٠٦٩ ) .  
جريمة الزنا هى جريمة وقتية وليست مستمرة . وإذا كانت مكونة من عدة أفعال منفصلة فواحد منها يمكن أن يكون محلاً للمحاكمة (حقن فرنسى ٣١ أغسطس سنة ١٨٠٥ بلتان ن ٣٠٨) .  
أنظر فيما يتعلق بجريمة استعمال المحررات المزورة الموسوعة الجنائية جزء ثان ص ٥٣٧ .

إدارة محل مضر بالصحة أو مقلق للراحة أو خطر بصفة غير قانونية هي مخالفة مستمرة يبدأ سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بشأنها لامن يوم إنشاء المحل أو من يوم حصول التغير في طريقة تشغيله بل من أفعال الإدارة الأخيرة التي أتاها المخالف ، لأن هذه الجريمة لا تنحصر في إنشاء المحل وإنما هي في إدارته وتشغيله بطريقة غير قانونية . وعلى هذا فكل عمل من أعمال الإدارة يكون فعلاً جديداً معاقباً عليه ( فنان ميل ج ٢ ن ١٠٦٩ وجرسون ج ٣ ن ٩٣ ص ١٥ ) .

وقد حكمت محكمة المنيا الابتدائية بأن إدارة محل مضر بالصحة بدون رخصة هي جريمة مستمرة متجددة يسرى عليها القانون الجديد حتى ولو كانت الإدارة بدأت قبل صدوره ( النيا الاجدائية ١٩ يناير سنة ١٩٣٠ مج ٣٩ عدد ١٤ ) .

وحكمت المحاكم المختلطة بأن المخالفات الخاصة بقانون المحلات المضر بالصحة والمقلقة للراحة والخطرة هي جرائم مستمرة ( ٢٦ مارس سنة ١٩١٣ مجلة التمرج والنضام ص ٢٥٦ ) واعتبرت من الجرائم المستمرة المخالفات الآتية : إدارة محل عطاراة بدون رخصة ( ٢٤ أبريل سنة ١٩٠٠ ص ١٢٣ ) وفتح أى محل آخر خاضع لرخصة ( ٤ مارس سنة ١٩٠٨ ص ٢٠٨ و ٢٨٦ و ٢ فبراير سنة ١٩١٠ ص ٢٢٦ ) . وعدم إعلان جهة الاختصاص بتغيير صاحب محل مضر بالصحة أو مقلق للراحة أو خطر ( ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ص ٤٠ ) ، وفتح وإدارة تياترو على خلاف أحكام لائحة بلدية خاصة بالتياترات ( ١٥ فبراير سنة ١٩١١ ص ٢٣ ) ، وفتح شارع عمومي بدون رخصة ( ١٥ أبريل سنة ١٩١١ ص ٢٤ ) .

٣٦ — قلنا فيما تقدم ( عدد ٢٤ ) إن الجرائم الثابتة ( *infractions permanentes* ) هي من قبيل الجرائم المستمرة ، وهذا هو رأى جنابو ( جز. أول ننة ١١٦ ) . وقد أخذت به محكمة النقض والإبرام المصرية في

حكمها الصادر بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣١ في القضية رقم ١١٥٥ سنة ٤٨ ق وضربت مثلاً لهذه الجرائم ببناء جدار خارج عن خط التنظيم . وأخذت به أيضاً المحاكم المختلطة إذ اعتبرت من المخالفات المستمرة اجراء أعمال خارجة عن خط التنظيم بدون رخصة ( ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ س ٤٠ ص ١٠١ ) . وإشغال الطريق العمومي بدون رخصة ( ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٧ س ٥ ص ٢٨ ) . وبناء على هذا الرأي لا يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بالنسبة لهذه الجرائم إلا من تاريخ انقضاء الحالة الثابتة المكونة لها ( جرو ٢ ن ٣٣١ ص ٥٦٠ ) .

ولكن فريقاً من الشراح يرى غير هذا الرأي ويقول بوجود التفرقة بين المخالفات المستمرة أو المتابعة التي تستمر أو تتجدد عناصرها بالتتابع وبين المخالفات الثابتة التي تكون قد تمت من زمن مضى ولكن آثارها تبقى ثابتة ومستمرة . فبينما يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضى المدة لا يتبدى بالنسبة للجرائم المستمرة طالما أن الجريمة لا تزال باقية فإنه يتبدى بالنسبة للجرائم الثابتة من يوم وقوع الفعل المكون لها ( جرسون ج ١ ملحق ن ٤٧ و ج ٣ ن ٨٨ ص ١٤ ) . ويظهر أن المحاكم الفرنسية جرت في قضائهما وفقاً لهذا الرأي الأخير . فقد حكمت بأنه يجب أن تعتبر من المخالفات الثابتة لا المستمرة إقامة مبان على جانب الطريق العمومي بدون رخصة من السلطة الإدارية ، والبناء على غير خط التنظيم الذي وضعت هذه السلطة ، وإجراء أعمال في بناء متاخم للطريق العمومي . وأن هذه المخالفات تم بمجرد تنفيذ هذه الأعمال وتبتدى في السقوط بمضى المدة من هذا التاريخ ( أنظر الأحكام الفرنسية النوه عنها في جرسون ج ٣ ن ١٠٣ ص ١٦ ) . واعتبرت أيضاً من الجرائم الثابتة لا المستمرة مخالفة اللوائح الإدارية التي تحدّد الارتفاع الذي لا يجوز أن تتعداه المباني ، لأن الأعمال التي تتم على التي تكون الفعل المعاقب عليه ( محض فرنسي ٣ ديسمبر سنة ١٨٩١ بطن ن ٢٣٧ وبندكت ١٨٩٢



١ - ١٨) . واعتبرت كذلك من الجرائم الثابتة لا المستمرة إشغال الطريق العمومي بوضع أو ترك مهمات أو أشياء تمنع أو تقلل من حرية المرور فيه ، لأن هذه المخالفة تم وتنفذ في الوقت الذي توضع فيه الأشياء في الطريق العمومي ؛ وأما المدة التي تمكنها هذه الأشياء في الطريق فانها مهما طاللت لا تحول الجريمة إلى مخالفة مستمرة ؛ ومن ثم يتبدى سقوط الدعوى العمومية بمضي المدة من تاريخ وضع الأشياء المذكورة (راجع الأحكام للنوّه عنها في جارسون ج ٣ ن ١٠٦ ص ١٦) .

ومع ذلك فاذا تجدد وقوع الأعمال المكونة لمثل هذه المخالفات أو إذا استمرت هذه الأعمال فترة من الزمن فان سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية يتبدى. لامن اليوم الذي بدأت فيه المخالفة بل من اليوم الذي تمت وانتهت فيه ولا يهم إذا بقيت نتائجها بعد ذلك ( انظر جارسون ج ٣ ن ١٠٩ ومابعدها ص ١٦ و ١٧ و ١٨) .

وقد حكمت محكمة أسبوط الجزئية وفقاً لهذا الرأي الأخير بأن مخالفات التنظيم كتصليح واجهة منزل بغير رخصة أو البناء على غير خطوط التنظيم أو على خلاف الأوامر المعطاة وإن كانت بطبيعتها دائمة ( Permanentes ) أى يبقى لها أثر لا يزول إلا بزوال المخالفة إلا أنها تتم بمجرد حصولها وهي غير قابلة للتجدد والتكرار بطبيعتها ، ومتى تقرر ذلك تكون هذه الجرائم غير مستمرة ويبدأ سقوطها من آخر عمل لها لا من تاريخ العلم بها ( أسبوط الجزئية ١٦ أكتوبر سنة ١٩٩٤ شرايح ٣ ص ٦١) .

ولكننا سبق أن ذكرنا أن محكمة النقض والابرام تعتبر أن بناء جدار خارج عن خط التنظيم هو جريمة مستمرة استمراراً ثابتاً .

٢٧ - لجنة الإدارة في بعض الأحوال الحق في أن تلزم الأفراد باجراء أعمال معينة في ميعاد تحدده لذلك . فثلاً نصت المادة ١٠ من الأمر العالي

الصادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٨٨٩ بشأن التنظيم على أن كل بناء يترأى لمصلحة التنظيم لزوم ترميمه حرصاً على الأمن العام أو نظراً لكونه آيلاً للسقوط ينبغي ترميمه أو هدمه في الميعاد الذي تحدده لذلك المصلحة المذكورة. كذلك تقضى بعض القوانين باتخاذ اجراءات في مواعيد محددة، فمثلاً تقضى المادة ٨ من قانون المجالس الحسبية الرقم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بوجوب التبليغ في ظرف ٤٨ ساعة عن وفاة كل شخص يتوفى عن محل مستكن أو ورثته قاصرين أو غائبين أو فاقدى الاهلية أو تكون الحكومة مستحقة لكل تركته أو بعضها كما تقضى بوجوب التبليغ في الميعاد المتقدم عن وفاة الولي أو الوصى أو القيم أو الوكيل. وتوجب المادة ١٠ من قانون الآثار رقم ١٢ لسنة ١٩١٢ على من يعثر على أثر منقول إذا لم يكن بيده رخصة بالحفر أن يبلغ ذلك إلى السلطة الأقرب إليه ويسلم الأثر المكتشف إليها أو إلى رجال مصلحة الآثار بالايصال اللازم وذلك في مدة ستة أيام. وتنص المادة ٣ من الأمر المالى الصادر في ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٠ بشأن تطعيم المولودين على أنه « يبنى تطعيم الطفل في ظرف ثلاثة شهور من يوم ولادته ». فن أى وقت يتبدى سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية على من يمتنع أو يهمل القيام بتلك الأعمال أو اتخاذ تلك الاجراءات في الميعاد المحدد لها ؟

قد ترددت المحاكم الفرنسية في هذه المسألة ، فقضت في بعض أحكامها بأن الجريمة الناجمة عن عدم تنفيذ اجراء واجب عمله في أجل معين ليست جريمة مستمرة وانما هي جريمة وقتية تقع وتم في اليوم الذى ينقضى فيه الاجل ويتبدى سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية من ذلك اليوم (نقش

فرنسى ١٤ ديسمبر سنة ١٨٤٤ بلتان ن ٤٠٧ و ١٥ مارس سنة ١٨٨٧ بلتان ن ٩٤)

ولكن الأحكام التى قضت بذلك هي أحكام قليلة لا يعتد بها والظاهر أن القضاء الفرنسى قد استقر نهائياً على أن هذه المخالفات مستمرة . فقد حكم بأن المخالفة التى يرتكبها المالك الذى يمتنع عن تنفيذ قرار مجلس بلدى يلزمه

يسد عن مفتوح على الطريق العمومي هي مخالفة تتجدد في كل يوم ولا يتبدى.  
سقوطها بالتقادم الا من يوم زوال العمل المكون لها (نص فرنسي أول فبراير  
سنة ١٨٧٢ بلتان ن ٢٨ ودالوز ١٨٧٢ - ١ - ٢٠٥). وأن مخالفة قرار المجلس  
البلدي الذي يلزم السكان بوضع ميازيب وأنابيب لصرف المياه في أسطح  
منازلهم المطلة على الشارع في ميعاد شهر ليست مخالفة وقتية تتم نهائياً عند  
انقضاء الأجل المضروب لتنفيذ هذه الأعمال بل انه لما كانت المخالفة هي في  
الامتناع عن تنفيذ القرار القاضي بإجراء تلك الأعمال وكان هذا الامتناع  
يتجدد في كل يوم من الوقت المحدد في القرار لتنفيذه فان سقوط الحق في  
إقامة الدعوى العمومية لا يتبدى الا من وقت زوال الفعل المكون لهذه  
الجرمة (نص فرنسي ٨ يناير سنة ١٨٨٥ بلتان ن ١٧). وحكم أيضاً بأن عدم  
تنفيذ الأعمال التي قررها مفتشو العمل هو مخالفة مستمرة، ومن ثم يتبدى.  
سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بشأنها لا من يوم التنبه بتنفيذ  
هذه الأعمال ولا من يوم انقضاء الأجل المضروب لتنفيذها وإنما يتبدى  
من يوم زوال الجريمة بهذا التنفيذ نفسه (نص فرنسي ٢٢ مارس سنة ١٩٠٢  
بلتان ن ١٢٠ وندك ١٩٠٢ - ١ - ٣٨٣ و ١٦ مايو سنة ١٩٠٢ بلتان  
ن ١٩٢ و ١٢ يولية سنة ١٩٠٢ بلتان ن ٢٥٢ و ٨ أغسطس سنة ١٩٠٢ بلتان  
ن ٢٨٥ ودالوز ١٩٠٢ - ١ - ٣٣٤ و ١٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ بلتان ن ٣٩٢ ودالوز  
١٩٠٩ - ٥ - ٣٩ و ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ بلتان ن ٦٢٢).

والرأى الأخير هو الصحيح . فكل هذه الجرائم وأمثالها جرائم ترك  
مستمرة استمراراً متجديداً لأن كلا منها يتكون من حالة ترك تتجدد في كل  
وقت بإرادة الجاني مادام ممتنعاً عن تنفيذ ما يأمر به القانون . وهو رأى  
مؤيد من جهاينة رجال القانون (راجع جالو ١ ن ١١٦ وجارسون ج ٢  
ن ١٢٨ ص ١٩٠).

وقد نص صراحة في المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٧ على أنه

• يستمر وجوب التبليغ عن المواليد والوقيات وتقديم صور الشهادات المختصة بها المنصوص عنها في المادة العشرين من ذلك القانون لغاية يوم اتمام هذه الاجراءات . وبناء عليه لا تسقط جريمة عدم التبليغ عن ولادة أو وفاة ما دام التبليغ عنها لم يحصل ( مصر الأجنبية ٩ ديسمبر سنة ١٩١٨ مع ٢٠

عدد ٨٨ )

٢٨ - جرائم الاعتياد - جرائم الاعتياد ( délits d'habitude ) هي التي تتكون من عدة أفعال لو أخذ كل منها منفرداً لكان غير معاقب عليه . فأى فعل من هذه الأفعال لا يمكن أن يكون بمفرده محلاً للتقادم ، وإنما يسرى التقادم على مجموعها أى على جريمة الاعتياد ، ولا يبدأ إلا من حيث تنتهى هذه الجريمة . فاذا وقعت عدة أفعال كافية لتكوين المادة ابتدأت مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى من تاريخ وقوع آخر هذه الأفعال ( جازو ٢ ن ٧٣١ ص ٥٦٠ و ٥٦١ ) .

متى تقرر ذلك تبقى مسألة واحدة خلافية وهي معرفة ما إذا كانت الوقائع التي تتكون منها العادة يمكن أن تكون متباعدة أى منفصلة الواحدة عن الأخرى بمدة غير محدودة أو يجب أن تكون متقاربة ومتصلة ببعضها بمدة لا تزيد عن حد معين ذهب الشراح في ذلك ثلاثة مذاهب :

( الأول ) أن التقادم يسرى على كل الأفعال المكونة لجريمة الاعتياد متى مضت عليها المدة القانونية . فيشترط لامكان رفع الدعوى العمومية في جنحة من جنح الاعتياد أن تكون الجنحة كلها قد وقعت في خلال مدة الثلاث السنوات السابقة على رفع الدعوى . أما الأفعال السابقة على ذلك فلا وجود لها في نظر القانون ( فستن ملى ٢ ن ٦٨٩ و ٦٩٠ و ليليه ٤٧١ ن ٢ ) .

( الثانى ) أنه لما كان كل فعل إذا أخذ منفرداً لا يعد جريمة فلا يمكن أن

يكون على انفراده علا التقادم، وذلك لأن الجريمة لم تختتم بعد بل لا تزال في دور التكوين، وإنما يبتدىء التقادم من تأريخ الفعل الأخير الذي اختتمت به الجريمة، وطالما أن هذا الفعل الأخير لم تمض عليه المدة فيمكن أن تضاف إليه كافة الأفعال السابقة مهما كان تاريخها (مجان ٢ ن ١٧١، وعن فرنس ٢١ أكتوبر سنة ١٨٤٩ سيده ١٨٤٩ — ١٤ و١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٠ ملان ن ٢٤٧ ص ٤١٢).

(الثالث) أن كل فعل على انفراد لا يمكن أن يكون علا للتقادم، وما دام الفعل الأخير لم تمض عليه المدة فيمكن أن تضاف إليه كل الأفعال السابقة مهما كان تاريخها ولكن بشرط أن لا يكون قد مضى بين كل فعل والذي قبله مدة مساوية لمدة التقادم (جارو ٢ ن ٧٢١ وقيل ص ٥٢ وهاوس ٢ ن ١٣٤٠).

وقد أخذت محكمة النقض والإبرام بهذا الرأي الأخير إذ قالت في حكمها: «وحيث إن علماء القانون قد اختلفوا في المدة التي تسقط بها جريمة الربا الفاحش فبعضهم اشترط أن تكون جميع الأفعال المكونة للجريمة وقعت في الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية ارتكابا على أنها جريمة كباقي الجرائم تسقط بمضي المدة القانونية عليها. وبعضهم اشترط وقوع الفعل الأخير فقط في خلال المدة المذكورة وارتكبا على أن الأفعال الأخرى لا يعتبر كل منها قائما بذاته جريمة حتى أنه يسقط بمضي المدة القانونية كما أخذت بهذا الرأي محكمة النقض والإبرام في فرنسا. وذهب فريق ثالث إلى أنه يجب أن يكون الفعل الأخير وقع في خلال الثلاث سنوات السابقة على رفع الدعوى العمومية كما أنه يجب أن تكون الأفعال التي تقدمت وتكون من مجموعها الجريمة لا يكون وقع كل فعل منها في مدة مضى عليها أكثر من ثلاث سنوات بينه وبين الفعل الذي تلاه. وحيث إن المحكمة ترى الأخذ بهذا الرأي الأخير لأنه إذا مضت في الحقيقة مدة تتجاوز الثلاث سنوات

بين كل فعل وآخر لا يكون من المدل اعتبار الفاعل في هذه الحالة معتاداً على ارتكاب جريمة الربا الفاحش، والمدة هي الركن الاساسى للجريمة .  
( نفس ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢٠ مج ٢٢ عدد ٩٣ ) .

وقررت في حكم ثان أن الاعتياد على الاقراض بالربا الفاحش يتحقق ولو لم يحصل الفعل إلا مرتين فقط . فاذا كانت أولى المرتين لم تسقط بمضى المدة قبل حدوث الثانية والثانية لم تسقط قبل رفع الدعوى فان أركان الجريمة تتحقق بهاتين المرتين ( نفس ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٨٧٦ سنة ٤٧ قضائية ) .

وقررت في حكم ثالث أنه في جريمة الاعتياد على الاقراض بفائدة تزيد على الحد الاقصى للفائدة المتفق عليها قانوناً يشترط لتوفر ركن الاعتياد ألا يكون قد مضى بين كل حادثة من الحوادث التي تتكون منها العادة والحوادث التي تلتها الزمن الكافي لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية عن الحادثة السابقة ( نفس ٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٥١ سنة ٤٨ قضائية ) .

٢٩ - الجرائم التي تتكون من أفعال متلاحقة كلها داخلة تحت غرض جنائي واحد - هذا النوع من الجرائم الذي يسميه بعض الشراح ( *infractions collectives par l'unité du but* ) أو ( *infractions continues* ) يتميز بوحدة الغرض والتصميم ولو أن تنفيذه يكون بأفعال متلاحقة متتابعة كلها داخل تحت الغرض الجنائي الواحد الذي قام في فكر الجاني . والجريمة التي تنفذ بأفعال تجمعها وحدة الغرض هي جريمة واحدة . يتبدى سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بشأنها من آخر فعل من أفعال التنفيذ . فالصوص الذين تنفقون على سرقة منقولات منزل في الحلاء وينفقون تصميمهم في عدة أيام يمترون مرتكبين لسرقة واحدة تبدأ في التقادم من

تاريخ انتهاء آخر فعل من أفعال السرقه ( حلو ٢ ن ٧٣١ م ٠٦٢ ) .  
 أنظر في الجزء الثالث من الموسوعة الفرق بين هذا النوع من الجرائم  
 وبين الجرائم المستمرة وجرائم الاعتياد والجرائم المفترقة أو المرتبطة ببعضها  
 ( باب الجرائم عدد ٤٦ ) .

### المبحث الثاني - في انقطاع مدة التقادم

٣٠ - فيما يقطع المدة - تنقطع المدة المقررة لسقوط الحق في  
 إقامة الدعوى العمومية بإجراءات التحقيق وإجراءات الدعوى ، لأن هذه  
 الاجراءات تعيد إلى الذهن ذكرى الجريمة . وقد نص عليها صراحة في المادتين  
 ٦٣٧ و ٦٤٠ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى . أما المادتان ٢٧٩ و ٢٨٠  
 من قانون تحقيق الجنايات الألهى فلم تنص إلا على إجراءات التحقيق . ولكن  
 إجراءات الدعوى يترتب عليها من باب أولى قطع سريان مدة سقوط الحق  
 في إقامة الدعوى العمومية . يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨٢ فقرة  
 ثانية ت ج من أنه إذا أقيمت الدعوى بالتضمينات أمام إحدى المحاكم الجنائية  
 قبل انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية فيترتب  
 على ذلك انقطاع هذه المدة ( أنظر جرانمولان ٢ ن ١١١٣ ) . ونص في  
 المادة ٢٧ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أن المدة المسقطه للدعوى  
 الجنائية تنقطع بأمر الاحالة والتكليف بالحضور أمام المحكمة والأمر الجنائى  
 والحكم الحضورى أو التباين وتنقطع المدة أيضاً بكافة إجراءات التحقيق  
 وكذلك بكافة اجراءات الاستدلال التى تتخذ قبل المتهم ومخاطبها .

وفي القانون الفرنسى إجراءات التحقيق أو الدعوى لا تنقطع المدة  
 المسقطه للدعوى العمومية إلا فى الجنايات والجنح . أما فى المخالفات فإن  
 المدة لا يقطعها إلا صدور الحكم بالإدانة ( مادة ٤٥٠ ت ج ف ) .

٣١ - إجراءات التحقيق وإجراءات الدعوى - فإجراءات التحقيق هي التي ترمي إلى إثبات الواقعة والبحث عن فاعلها بنير تعيين كعمانية مكان الحادث وعمل أهل الخبرة . وإجراءات الدعوى هي التي تدخل في القضية الجنائية شخصاً معيناً كالتكليف بالحضور . على أن هذه الإجراءات تجمعها في الواقع صفة واحدة لأنها كلها أعمال يقوم بها أشخاص مرخص لهم من القانون بأدائها بقصد الوصول إلى إثبات الجريمة ومعاينة مرتكبها ، ولكن رؤى لزيادة التدقيق التفرقة بين إجراءات التحقيق وإجراءات الدعوى .

٣٢ - إجراءات التحقيق - أما إجراءات التحقيق فتشمل الأعمال التي ترمي إلى إظهار الحقيقة باستجواب أدلة الجريمة والبحث عن فاعلها سواء أكانت صادرة عن سلطة التحقيق أو سلطة المحاكمة . فيعتبر من إجراءات التحقيق القاطعة لمدة التقادم :

( ١ ) المحاضر التي يحررها مأمورو الضبطية القضائية في حالة التلبس بالجريمة أو حالة الانتداب .

( ٢ ) تحقيقات النيابة وغيرها من سلطات التحقيق ( كقاضى التحقيق أو قاضى الاحالة ) بما يدخل في ذلك من معاينة وتفتيش وضبط أشياء وسماع شهود واستجواب متهمين وندب خبراء ... الخ

( ٣ ) أوامر التكليف بالحضور وأوامر الضبط والاحضار وأوامر الحبس الاحتياطي .

( ٤ ) إعلان الشهود .

( ٥ ) أوامر الحفظ الصادرة من النيابة بعد تحقيق والأوامر الصادرة بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو بأحالتها إلى المحكمة .

( ٦ ) التحقيق أمام المحكمة .



(٧) الأحكام التحضيرية والتمهيدية وأحكام عدم الاختصاص .  
(٨) قرارات التأجيل إذا صدرت في مواجهة المتهم أو وكيله أو صدرت في غيابه وكان المتهم قد أعان إعلاناً صحيحاً ونطق بالتأجيل في اليوم الذي كان يجب عليه الحضور فيه وأثبت القرار في محضر الجلسة .  
(٩) الأحكام النائية الصادرة في مواد الجنب والمخالفات قبل أن تصبح نهائية .

(١٠) الأحكام المحضورية غير النهائية أى التى لا يزال باب الطعن مفتوحاً فيها أو التى لما يفصل فى الطعن المرفوع عنها ( أنظر فى كل ذلك جبارو ٢ ن ٧٧٤ وجرافولان ٢ ن ١١١٣ وعلى زكى البراني بإشاج ١ ص ١٧١ ن ٢٢٨ ) .  
٣٣ - وقد حكم بأن إجراءات تسليم المتهم المهرب والقبض عليه هي من إجراءات التحقيق القاطعة للدة . لأنها إجراءات صدرت من النيابة وبناء على أمر القبض الصادر من التماس المختص ، فهي من قبيل إجراءات الضبط التى تولاها سلطة التحقيق بغير شك ( نفس ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٣١ سنة ٤ ) .

وأن الحكم النيابي فى الجنب لا يعتبر أكثر من إجراء من إجراءات التحقيق ، فإذا مضى عليه من حين صدوره أكثر من ثلاث سنوات بغير أن يصبح حكماً نهائياً فقط سقط بذلك الحق فى إقامة الدعوى العمومية على المتهم ولا يبقى بعد ذلك عمل لمتابعة السير فى الإجراءات من نظير معارضة أو استئناف أو غيرها ( نفس ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٨٤٤ سنة ٣ ق - وفى هذا المعنى نفس ٣٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ مع ١٠ عدد ٣٧ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٦٦٦ سنة ٢ ق وخطا الابتدائية أول مارس سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ٥٥ ) .

٣٤ - إجراءات الدعوى - وأما إجراءات الدعوى فتشمل الأعمال التى يباشر بها النيابة الدعوى العمومية والتى تحرك بها هذه الدعوى من النيابة أو من المدعى بالحق المدنى .

تعتبر من إجراءات الاتهام القاطعة للمدة :

( ١ ) طلب النيابة التحقيق من قاضى التحقيق .

( ٢ ) تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة من قبل النيابة أو من قبل المدعى بالحق المدنى .

وقد نصت المادة ٢٨٢ فقرة ثانية صراحة على أنه إذا أقيمت الدعوى بالتصفينات أمام إحدى المحاكم الجنائية قبل انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق فى إقامة الدعوى العمومية فيترتب على ذلك انقطاع هذه المدة .

( ٣ ) طلب العقاب والمرافعة فى الجلسة .

( ٤ ) الطعن فى الحكم من النيابة بطريق الاستئناف أو بطريق النقض والايبرام .

وقد قررت محكمة النقض الفرنسية ومعه بعض الشراح أن طعن المتهم فى الحكم الصادر عليه بالمقوبة يقطع مدة التقادم ( قض فرنى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٤ سيره ١٨٨٦ — ١ — ٤٤٧ و ٧ فبراير سنة ١٨٨٥ سيره ١٨٨٦ — ١ — ٤٤٦ و ١٦ مايو و ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٩ دالوز ١٨٩٠ — ١ — ١٨٩ و ٤٠٥ و لسبج ٢ ن ٤٧٦ و ٤٨٤ و ٤٨٩ و برتولدى ٦١٦ ) . ولكن أغلب الشراح يخالفون هذا الرأى ويقولون إن الطعن الصادر من المتهم لا يقطع المدة لأنه ليس من إجراءات التحقيق ولا من إجراءات الدعوى بل هو من أعمال الدفاع ( جالرو ٢ ن ٧٣٤ و هوس ٢ ن ١٣٤٢ و ١٣٤٩ ) .

٣٥ — لكن لا يعد من الاجراءات القاطمة لمدة التقادم :

( ١ ) البلاغ المقدم لنيابة ( قض ٢٩ مارس سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ٨٤

ومصر الابتدائية ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ بحملة ٨ عدد ٣٤١ ) ، ولو ادعى فيه المجبى عليه بحق مدنى ( على زك الراى باشاج ١ ص ١٧٠ — وانظر سكر ذلك جرائم لوان

٢ ن ١١١٥ ) .

(٢) حفظ النيابة أو المدعى المدنى الحق لنفسهما في رفع الدعوى

فيما بعد .

(٣) قيام الدعوى المدنية الناشئة عن جريمة أمام المحكمة المدنية كما

يستفاد ذلك بطريق العكس من المادة ٢٨٢ فقرة ثانية ت ج ( غن أول مايو

سنة ١٩٢٣ مع ٢٥ عدد ٦٤ ) .

٣٦ - فيما يشترط في الاجراءات القاطمة للمدة - يشترط في

الاجراءات القاطمة لمدة التقادم أن تكون متعلقة بالجريمة نفسها وأن تكون

صحيحة في ذاتها .

فاذا كان التحقيق خاصاً باخفاء العمد المعلوم فيه بالتزوير لا بتزويره

فلا يكون له قيمة في قطع المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة

التزوير ( غن ٢٢ فبراير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٣ سنة ٤٨ ق ) .

وإذا كان التحقيق خاصاً بمسألة اقتراع شخص غائباً والتحرى عن محل

وجوده بسبب هذا الاقتراع النيابي لا بتزوير شهادة الوفاة التي قدمت للمجلس

القرعة ونفى عليها معافاة هذا الشخص من الاقتراع بدون حق ، فلا يكون له

قيمة في قطع المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية في جريمة التزوير لبعده

كل البعد عن هذه الجريمة ( غن ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٨٢ سنة ٤٦ ق ) .

ويكفى أن يكون التحقيق قد تناول موضوع الجريمة ولو أن البدء فيه كان

لأبواب جريمة أخرى ، لأن العبرة بما كان موضوع التحقيق فعلاً ( غن ٢١ مارس

سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٩٨٦ سنة ٨ ق ) .

٣٧ - ويشترط لصحة الاجراء أن يصدر من سلطة مختصة أو شخص

ذي صفة في عمله وأن يكون مستكلاً شرائط الصحة الجوهرية ( جارد ٢ ن

٥٦٨ ) .

فالتحقيق الذي تجريه المحكمة الشرعية مع مأذون متهم باختلاس رسوم

عقد زواج لا يقطع المدة المسقطه للدعوى العمومية في جريمة الاختلاس ،  
لأن المحكمة الشرعية غير مختصة بإجراء التحقيق في المسائل الجنائية  
( مصر الابتدائية : يناير سنة ١٨٩٩ مع ٢ ص ٩٧ وإتلى البرود الجزئية ٩ أكتوبر  
سنة ١٩٠٦ مع ٨ عدد ١٢ ) .

والتحقيق الذى تجريه المحكمة المدنية في عقد مطعون فيه بالتزوير أمامها  
لا يقطع المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية عن جريمة التزوير أو جريمة  
استعمال العقد المزور ، لأنه لا تأثير للتحقيقات المدنية على الدعوى الجنائية  
( نفس أول مايو سنة ١٩٢٣ مع ٢٥ ص ١١٢ وبنى سوف الابتدائية ٧ يولية سنة ١٨٩٤  
قضاء ٢ ص ٩٧ والسبلاوين الجزئية أول يولية سنة ١٩٠٦ مع ٨ عدد ٢٠ ) .

٣٨ - وإجراءات البوليس التى تقطع المدة فى القانون الأهلى هى التى  
يأثرها مأمورو الضبطية القضائية فى حالة التلبس بالجريمة أو بناء على انتداب  
من النيابة .

أما الاجراءات التى يباشرونها فى غير هاتين الحالتين فلا قيمة لها فى قطع  
المدة ، لأنها مجرد استدلالات وليست تحقيقاً بالمعنى القانونى ( نفس ٢٢ فبراير  
سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦٦٢ سنة ١٨ ق وإتلى سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩١٠ سنة ٢ ق ومصر  
الابتدائية ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ بمادة ٨ عدد ٣٤١ ) .

ويشترط فى الأوامر التى تصدرها النيابة لمأمورى الضبطية القضائية حتى  
يكون عملهم بناء عليها من اجراءات التحقيق القاطعة للمدة أن تكون ثابتة  
بالكتابة كما هو الشأن فى كل الأوامر القضائية ، وأن يكون الصادر إليه  
الامر مأموراً من مأمورى الضبطية القضائية معيناً بوظيفته على الأقل ولو فى  
جملة موظفى الجهة ، وأن تكون الأوامر موضحة للنقط التى يكلف المأمور  
بتطبيقها أى أن يكون مبنياً بها ولو بطريق الإيجاز ما ترغب النيابة تكليفهم به  
من اجراءات التحقيق ، فان لم تبين تلك الأوامر شيئاً من ذلك فلا يمكن اعتبارها

إلا مجرد إخطار مقصود به عمل تحريرات وجمع استدالات توطئة للتحقيق الذي يحصل من بعد إذا اقتضاه الحال .

فإذا كان كل ما فعلته النيابة بخصوص الشكوى التي قامت عليها الدعوى هو أنها أرسلتها للبوليس بالاحالة ، وبعد أن سأل البوليس الشاكي والمشكو في حقه أعاد الأوراق إلى النيابة فأمرت بحفظها فإنه لا يوجد في ذلك أى اجراء من اجراءات التحقيق ، إذ النيابة نفسها لم تبأشر تحقيقاً ولم تصدر للبوليس أمراً بالتحقيق مبنياً للأمر الواجب تحقيقها بل ولا أمراً بالتحقيق فقط ( خض ١ يناير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩١٠ سنة ٢ ق وفى المنى نقض مصر الابتدائية ٦ فبراير سنة ١٩٢٨ عمالة ٨ عدد ٢٤٩ ) .

أما في القانون المختلط فقد نصت المادة ٢٧ فقرة ثانية على أن المدة تنقطع بكافة اجراءات التحقيق وكذلك بكافة اجراءات الاستدلال التي تتخذ قبل اهتمم ويخطر بها .

٣٩ — وأمر الحفظ الذي يقطع المدة هو الذى يصدر من النيابة بعد تحقيق باشرته بنفسها أو باشره البوليس بأمر منها أو في حالة التلبس بالجريمة ، لأن هذا الحفظ لما كان حاصلا بعد تحقيق فهو اجراء من اجراءات الدعوى العمومية حدث بعد تحريكها بالتحقيق فيها وهو معتبر قانوناً أنه هو النتيجة الماتمة لدور التحقيق فهو إذن من اجراءاته الفاطمة للدة ، بخلاف أمر الحفظ الذى يصدر بناء على محاضر جمع الاستدالات والتحريرات التى يقوم بها البوليس فإنه من عمل النيابة لا بصفتها عاقبة بل بصفتها رئيسة للضبطة القضائية التى من مأموريتها التحرى والاستدلال وهو إذن منها بأنه لا عمل لتحريك الدعوى العمومية بالشروع في تحقيقها ، وما دأبت الدعوى العمومية لم تتحرك لا بهذا الأمر ولا من قبله فلا يمكن القول بأن مثله هو إجراء من إجراءاتها قاطع لمدة سقوطها ( خض ١ يناير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩١٠ سنة ٢ ق — وفى هذا المنى خض ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٦٦٢ سنة ٤٨ ق ) .

٤٠ - والتكليف بالحضور لا يقطع المدة متى كان صادراً من لاحق ولا صفة له في إقامة الدعوى العمومية .

فالتكليف بالحضور من شخص رفع دعوى جنحة مباشرة بصفته وكيلًا عن آخر دون سبق التصديق على توكيله من الجهات المختصة بالحكومة المصرية لا يمكن اعتباره قاطعاً لسريان مدة التقادم لأنه صادر من غير ذي صفة (نفس ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ بمأملة ١٠ عدد ٢١٩) .

والتكليف بالحضور من المدعى المدني بشأن جريمة ارتكبت في الخارج لا يترتب عليه انقطاع مدة التقادم لأن المادة ٤ من قانون العقوبات تقضى بأنه لا تنقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية .

والتكليف الذى يصدر من النيابة برفع دعوى الزنا على الزوجة بدون سبق حصول شكوى من زوجها لا يقطع مدة التقادم لأن المادة ٢٧٣ ع تقضى بأنه لا يجوز محاكمة الزانية إلا بناء على شكوى زوجها .

٤١ - والتكليف بالحضور لا يقطع المدة إذا كان باطلا شكلاً . وقد حكم بأن إعلان الحكم النيابى للنيابة هو إعلان باطل لا يترتب عليه سريان مدة المعارضة . ومتى كان باطلاً فلا يمكن أن يترتب عليه أثر ما ، ولا يمكن أن يكون قاطعاً للدة لأنه لا يقطعها إلا عمل قانونى . وكذا المكاتبات التى تستعلم بها النيابة عن محل المتهم لا تعتبر من الاجراءات القاطعة للدة (استئناف مصر ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٧ حقوق ١٣ ص ١٢٧) .

٤٢ - ولكن التكليف بالحضور الصادر من شخص ذي صفة مستكلاً شرائط الصحة يقطع سريان المدة ولو حصل التكليف بموجبه بالحضور أمام قاض غير مختص ، فان عدم اختصاص القاضى لا يؤثر بالاطلاق إلا على الأعمال الصادرة عنه هو ، ولا تأثير له على الاعلان الصحيح ، سيما وأن

المحكمة في هذه الحالة لا تحكم بطلان الدعوى بل بعدم الاختصاص، وهذا الحكم يقطع المدة كسائر الأحكام (جلو ٢ ن ٧٣٤ م ٥٦٩ هاش ٤١) .

٤٣ - ويجب على المحكمة أن تبين في حكمها الاجراءات التي حصلت وانبنى عليها انقطاع مدة التقادم حتى ينسئ لمحكمة النقض معرفة ما إذا كانت الدعوى العمومية سقطت أم لا (نقض ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٢ م ٧١ و ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٢٠٤٤ سنة ٤ ق) .

٤٤ - فيما يترتب على انقطاع المدة - يترتب على انقطاع المدة ضياع الوقت الذي مضى منها ، فلا يحتسب هذا الوقت من مدة التقادم بل تبتدىء مدة جديدة من تاريخ الاجراء القاطع (جلو ٢ ن ٧٣٤ م ٥٦٩ و جرائع ٢ ن ١١١٧) .

٤٥ - ولكن هل يمكن أن تنقطع المدة الجديدة باجراء آخر من إجراءات التحقيق أو الدعوى وهكذا إلى ما لا نهاية ؟ الرأي السائد في فرنسا هو أن مدة التقادم يمكن أن تنقطع وتتجدد إلى ما لا نهاية وفقاً للقواعد المقررة في القانون المدني (لديه ج ٢ ن ٤٧٨ وثلى م ٢٥٧ وعن فرنسى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٤ دالوز ١٨٨٦ - ١ - ١٤٣) .

لكن ذهب بعض الشراح إلى أن مدة التقادم لا يمكن أن تنقطع إلا باجراءات التحقيق أو الدعوى التي تحصل في خلال مدة العشر السنين أو الثلاث السنين أو الستة أشهر الأولى التي تبتدىء من يوم ارتكاب الجريمة ثم تسقط الدعوى بالتقادم إذا لم يحكم فيها نهائياً في غضون مدة عشر سنين أو ثلاث سنين أو ستة أشهر ثانية . ويستندون في ذلك إلى عبارة المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وإلى أنه لا عمل لتطبيق قواعد انقطاع التقادم في القانون المدني على سقوط الدعوى العمومية ، لان التقادم الجنائى يقوم على أساس يختلف عن الأساس الذى يقوم عليه التقادم المدني . فبينما

يقوم التقادم المدنى على إهمال المالك أو الدائن يعتبر التقادم الجنائى نتيجة لمضى الزمن الذى ينسب الجريمة ، وهذا الأساس لا يتفق مع القول بتكرار الانقطاع كلما تجددت المدة ، لأن مؤدى هذا إباحة رفع الدعوى العمومية عن جريمة نسبت واعى أثرها من الذهن ؛ هذا فضلاً عن أن القول بتكرار الانقطاع يعطى النيابة سلاحاً قوياً يمكنها من منع سقوط الدعوى العمومية إلى الأبد فى حق أى منهم ( جزو ٢ ن ٧٢٤ م ٥٧٠ وارتولان ٢ ن ١٨٨٠ ) .

٤٦ - ولكن النصوص فى قانون تحقيق الجنايات الأهلى لا تساعد على حصر أثر الانقطاع فى المدة الأولى التى تلى ارتكاب الجريمة ، فإن المادة ٢٧٩ تقضى بأن المدة هى من يوم ارتكاب الجريمة ، أو من آخر عمل متعلق بالتحقيق ، والمادة ٢٨٠ تنص بصفة عامة على أن « اجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة » .

أما قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر فى سنة ١٩٣٧ فقد نص فى المادة ٢٧ منه بمدة القانون رقم ٣٤ الصادر فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٩ على ما يأتى : « وتسرى المدة المسقطه للدعوى من جديد ابتداء من يوم الانقطاع ، وإذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فلن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر اجراء فيها ، ولكن لا يجوز فى أية حالة أن تطول المدة المقررة فى المادة ٢٥ لاكثر من نصفها فى الجنايات ولا اكثر من مدة جديدة قدرها ثلاث سنوات فى الجنح وسنة فى المخالفات » . وقد اقتبس هذا النص من المادة ١٦٠ من قانون العقوبات الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ والفرض منه منع تأيد مدة التقادم بتكرار الاجراءات القاطعة ( انظر المذكرة الايضاحية ) .

٤٧ - والآخر الذى يترتب على انقطاع مدة التقادم هو أثر مطلق يتناول جميع الأشخاص ولو لم يدخلوا فى اجراءات التحقيق أو الدعوى . وقد أشير إلى ذلك فى المادة ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات الأهلى التى تنص على أن



هـ إجراءات التحقيق يترتب عليها انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة ، وفي المادة ٢٨ من قانون تحقيق الجنايات المختلط التي تنص على أنه : يسرى أثر إيقاف المدة . وانقطاعها بالنسبة لكل من ارتكبوا الجريمة ، وذلك لأن هذه الاجراءات تعيد إلى ذهن ذكرى الجريمة نفسها فتوقظها بعد نومها من حيث ضرورة العقاب عليها . ويمبر الفقهاء عن ذلك بقولهم إن الانقطاع عني لأشخصي ( جزو ٢ ن ٧٣٤ من ٥٧٢ ) .

ينبنى على ذلك أن إجراءات التحقيق أو الدعوى تقطع مدة التقادم ولو كانت موجهة إلى شخص غير معين ( قض فرنس ٣ يولي سنة ١٨٨٠ سيريه ١٨٨٩ - ٩ - ٤٨٩ ) .

وتقطعها ولو لم تعلن للتهم .

وتقطعها حتى بالنسبة للأشخاص الذين لم يدخلوا فيها . فالكيف بالحضور الحاصل لشخص ثبتت براءته يقطع سريان المدة بالنسبة للتهم التي رفعت عليه الدعوى فيما بعد ( قض فرنس ٨ يناير سنة ١٨٩٨ سيريه ١٨٩٨ - ١ - ٥٣٥ ) .

وتقطعها بالنسبة لجميع المتهمين ولو لم توجه إلا إلى واحد منهم ( انظر في كل ذلك جزو ٢ ن ٧٣٤ من ٥٧٢ و ٥٧٣ ) .

٤٨ - وقد قررت محكمة التمييز والابرار المصرية هذه المبادئ في حكم قالت فيه ما يأتي :

هـ يعتبر قاطعاً للمدة أى إجراء من الاجراءات يقصد به إلى الثبوت من وقوع الجريمة أو من نفي وقوعها وإلى نسبتها عند ثبوت وقوعها إلى من تصح نسبتها إليه إجمالاً وتفصيلاً ، معيّنات من تنسب هي إليه أم مجبولا ، سواء أصدرت هذه الاجراءات من هيئة الاتهام أو من المدعي بالحق المدنى تحريكاً للدعوى العمومية أم من سلطة التحقيق أو من سلطة الحكم ، وسواء أكانت

هذه الاجراءات موجهة إلى جميع المتهمين أو إلى بعضهم معلومين أم مجهولين ، ذلك لأن الجريمة تعتبر في باب التقادم وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة لا في حكم تحديد مبدأ التقادم ولا في حكم ما يقطعه من الاجراءات ؛ ولهذا كان أى إجراء يوقف الدعوى العمومية بعد نومها يعتبر قاطعاً لمدة التقادم ولو كان هذا الاجراء خاصاً ببعض المتهمين ولو بمجهول منهم ، إذ الجريمة لا تكون في آن واحد من دقائن الغيب و غيبات الصدر وملء الاسماع وعلى الأفواه ، وقد أشير إلى هذا في المادة ٦٣٧ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى وفى المادتين ٢٧٩ و ٢٨٠ من قانون تحقيق الجنايات المصرى . ومن الخطأ تقييد حكم المادة ٢٨٠ وقصره على الأشخاص الذين كانوا بعيدين عن تحقيق يجرى مع غيرهم ثم يستدعون إليه أو يدخلون فيه بعد فوات المدة ، لأن نصها صريح في ترتيب حكم الانقطاع على أى إجراء من إجراءات التحقيق بالنسبة لجميع الأشخاص ولو لم يدخلوا في الاجراءات المذكورة . وليس حرف ( لو ) من أدوات القصر والتخصيص بل هو بمعنى ( حتى ) الغائبة التي تفيد دخول ما بعدها في حكم ما قبلها . ملحوظاً أو ملفوظاً به وهو يدل على استفراق الحكم لما يشقبه أنه غير داخل فيه . وهذا التفسير هو الذى أعطى لنص المادة ٦٣٧ من القانون الفرنسى المقابلة لنص المادة ٢٨٠ المتقدمة الذكر ، وهو الذى يتسق مع ماسبق تقريره من أن الجريمة تعتبر وحدة قائمة بنفسها غير قابلة للتجزئة في تقرير الاحكام المطلقة بالتقادم « (هـ) ١١ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٣٣١ سنة ٤ ق ) .

٤٩ — ونفى عن البيان أن اجراءات التحقيق أو الدعوى لا يترتب عليها انقضاء المدة بالنسبة للأشخاص الذين لم يدخلوا فيها إلا إذا حصلت عن نفس الواقعة ، فلا يجوز التمسك ضدّهم باجراءات اتخذت في واقعة أخرى غير المنسوبة إليهم ( جازو ٢ ٧٣٤ ن ٥٧٢ ) .

• • — قلنا فيما تقدم إنه متى قطعت مدة التقادم بإجراء من إجراءات التحقيق أو الدعوى لا يدخل الزمن الذى مضى في حساب المدة ، بل تبدى مدة جديدة من تاريخ هذا الاجراء . تبقى الآن معرفة ماهو مقدار هذه المدة الجديدة . والمأى الراجع في القانون الفرنسى ، القانون الأهلى هو أن المدة الجديدة يجب أن تكون مساوية للمدة التى قررها القانون لسقوط الجريمة ، إذ الانقطاع لا يغير مدة التقادم ( حارو ٢ ن ٧٣٤ م ٥٧٤ و حارو ٢ ن ١١١٨ ) . ولكن ذهب القضاء الفرنسى في بعض أحكامه إلى أنه كلما حدد القانون مدة استثنائية قصيرة للتقادم فإن انقطاع هذه المدة يترتب عليه إبدالها بالمدة الاعتيادية المقررة في قانون تحقيق الجنايات ، لأن تلك المدة القصيرة لم تحدد إلا لرفع الدعوى العمومية ، فإذا ما قطعت بإجراء من إجراءات الدعوى حلت محلها مدة التقادم العام . على أن القضاء الفرنسى أخذ في أحكام أخرى بالرأى الأول (أنظر منه الأحكام والأعتراض عليها في حارو ج ٢ م ٥٧٤ حاش ٣١) . أما في القانون المختلط فقد نصت المسادة ٢٧ على أنه لا يجوز في أية حالة أن تطول المدة المقررة في المادة ٢٥ لأكثر من نصفها في الجنايات ولا أكثر من مدة جديدة قدرها ثلاث سنوات في الجنح وسنة في المخالفات .

### المبحث الثالث - في إيقاف مدة التقادم

٥١ - في إيقاف المدة - لم ينص القانون الأهلى على إيقاف مدة التقادم في المسائل الجنائية كما نص عليه في المسائل المدنية . أما القانون المختلط فقد نص على الإيقاف في المادة ٢٦ ت ج . فهل يمكن أن توقف مدة التقادم الجنائى في القانون الأهلى ؟ اختلفت آراء الشراح وذهبوا في ذلك ثلاثة مذاهب

( ١ ) فذهب فريق منهم إلى أن المدة لا يمكن إيقافها مهما كان السبب الذى يحول دون مباشرة الدعوى العمومية ، وذلك لأنه فضلا عن أن القانون لم ينص على الايقاف فى المواد الجنائية فان سقوط الدعوى العمومية بالتقادم إنما يقوم على قرينة نسيان الواقعة بمرور الزمن وهذا النسيان يحصل سواء أكان السبب الذى منع النيابة من مباشرة الدعوى هو سبب قانونى أو سبب مادى . أما فى المسائل المدنية فسقوط الدعوى بالتقادم يقوم على قرينة أخرى وهى قرينة تنازل صاحب الحق عن حقه بعدم المطالبة به فى مدة معينة ، ولذلك قرر الشارع أن من لا يمكنه المطالبة لا تسرى فى حقه مدة التقادم لاتفاء تلك القرينة ( جلو ٢ ن ٢٢٦ وموس ٢ ن ١٣٥٨ — ١٣٦١ وبلان ٢ ن ٢٩٦ وارمولان ج ٢ ن ١٨٧٢ وما بعدها ) .

( ٢ ) وذهب الفريق الثانى إلى أن المدة يجب إيقافها إذا كان المانع الذى حال دون مباشرة الدعوى العمومية هو مانع قانونى كمنع المتهم ( المادة ٢٤٧ ج ) أو ضرورة الفصل فى مسألة أولية ، لأن القانون فى هذه الحالة هو الذى نص على إيقاف المحاكمة ومن التناقض ان ينص القانون على إيقاف الدعوى ويقضى فى الوقت نفسه بسقوطها بسبب عدم مباشرتها . أما إذا كان المانع مادياً كتعطيل المحاكم بسبب ثورة أو غزو البلاد أو حصرها بجيوش العدو أو كفقده ملف القضية فلا يكون لهذا المانع أى تأثير من حيث إيقاف مدة التقادم بل يستمر سريان هذه المدة رغم وجود المانع المادى الذى حال دون رفع الدعوى العمومية أو السير فيها ( فستان مى ٢ ن ١٠٧٣ وليمي ٢ ن ١٧٠ الى ٥٢٠ ونبان ٢ ن ٣٢٤ و ٣٣٥ ) .

( ٣ ) وذهب الفريق الثالث إلى أن كل مانع يمنع النيابة من مباشرة الدعوى يوقف سريان مدة التقادم لافرق فى ذلك بين أن يكون المانع قانونياً أو مادياً ، وقد أخذت المحاكم الفرنسية بهذا رأى إذ قضت بإيقاف مدة التقادم بسبب تعطيل المحاكم بقوة القاهرة هى غزو البلاد بجيوش أجنبية ( قس فرس ٨ ديسمبر

سنة ١٨٧١ سيرة ١٨٧١ - ١ - ٣٥٨). أو جنون طرأ على المتهم بسبب ارتكاب الجريمة (نفس فرنسي ٨ يولية سنة ١٨٥٨ بخان ١٩٢) أو ضرورة تقديم شكوى من المجنى عليه قبل رفع الدعوى العمومية أو الفصل في مسألة أولية (نفس فرنسي ٧ مايو سنة ١٨٥٦ سيرة ١٨٥٦ - ١ - ٨٠٢ و ١٩ ديسمبر سنة ١٨٦٩ سيرة ١٨٧٠ - ١ - ٩١ و ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٨٦ سيرة ١٨٨٨ - ١ - ٤٦ و ٢٩ مارس سنة ١٨٩٧ سيرة ١٩٠١ - ١ - ٤٥٢).

وقد حكمت محكمة النقض والإبرام بأنه إذا أوقفت المحكمة الجنائية النظر في الدعوى العمومية إلى أن تفصل المحكمة المدنية في دعوى مدنية خاصة بها ومضى أكثر من ثلاث سنوات على الإيقاف فإن الدعوى العمومية تسقط بمعنى المدة، حيث أن الدعوى المدنية لا تعتبر الاجراءات الخاصة بها متعلقة بدعوى الجنحة ولا يكون قيامها قاطعاً لسريان المدة القانونية المنصوص عنها في المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات (نفس أول مايو سنة ١٩٢٣ مع ٢٥ من ١١٣).

ولكن محكمة منيا القمح الجزئية حكمت بأنه إذا أمرت المحكمة الجنائية بإيقاف الفصل في الدعوى العمومية حتى يفصل في مسألة مدنية فلا يترتب على هذا الإيقاف أدنى سقوط للدعوى العمومية مهما طال مدتة مادام أن الأمر الذي حصل تعليق نظر الدعوى العمومية عليه لم يتم حصوله (منيا القمح الجزئية ٣٠ يولية سنة ١٩٠٦ مع ٨ من ١٤).

وحكمت محكمة الزقازيق الابتدائية بأن إيقاف الدعوى بسبب الحكم على المتهم بالأشغال الشاقة وتحويله إلى السجن لا يمكن اعتباره بمثابة إيقاف لمدة سقوط الدعوى لأنه بالرجوع إلى لائحة السجن لم يتضح من نصوصها ما يمنع ترحيل المسجونين للمحاكم ونصها في المادة ٢٢ صريح في أن مأمور السجن مسئول عن تنفيذ طلبات المحضور الخاصة بالمسجونين سواء أكانت صادرة من النيابة أو من قاضي التحقيق أو من المحكمة وعن مراعاة إرسلهم في اليوم

والساعة المحددين ، ولذلك يكون الإيقاف مبنياً على سبب غير قانوني ولا يكون مانعاً من سقوط الدعوى العمومية (الترقيق الابتدائية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ بحكمة ١٠ عدد ٤٤٧).

٥٢ - ويظهر أن الرأي السائد في القوانين الحديثة هو الذي يقضى بالتمفرقة بين الموانع القانونية والموانع المادية . فالأولى هي التي توقف سريان مدة التقادم دون الثانية . وقد نصت المادة ٦٩ من القانون الألماني والمادة ٢٧ من القانون اليابكي الصادر في ١٧ بريل سنة ١٨٧٨ على إيقاف مدة التقادم كلما اقتضى الحال الفصل في مسألة أولية . ونصت المادة ١٥٩ من القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ على إيقاف مدة التقادم في حالة الاذن بالمحاكمة وحالة الفصل في مسألة أولية وفي كافة الأحوال التي ينص فيها القانون خصيصاً على إيقاف المحاكمة الجنائية . وتنص المادة ٢٦ من قانون تحقيق الجنايات المختلط الصادر في سنة ١٩٣٧ على أنه : يوقف سير المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الفترة التي لا يمكن فيها بمقتضى نص في القانون البدء في إجراءات الدعوى أو الاستمرار فيها .

٥٣ - فيما يترتب على إيقاف المدة - يترتب على الإيقاف وفوف سريان التقادم في الفترة التي قام فيها المانع ، فتدخل الفترة السابقة في حساب المدة ولا يستأنف التقادم سيره إلا بعد زوال المانع .

### الفصل الثالث - في آثار التقادم

٥٤ - أثر التقادم في الدعوى العمومية - يترتب على معنى المدة نحو الصفة الجنائية للفعل . فالتقادم من هذه الوجهة يشبه العفو عن الجريمة الذي يقوم مثله على قرينة نفيان الواقعة ( جازو ن ٢٢٧ ورايمولان ٢ ن ١١٢١ ) .

ويلاحظ أن التقادم لا يقتصر أثره على سقوط الدعوى العمومية وإنما يترتب عليه زوال الجريمة نفسها، ولذا فإن التقادم لا يمكن حصوله بالنسبة لبعض المشتركين دون البعض الآخر ولا يمكن انقطاعه في حق بعضهم دون البعض الآخر .

٥٥ - وبناء على ذلك لا يجوز للنيابة أن ترفع الدعوى العمومية عن جريمة سقطت بالتقادم ، بل يجب عليها أن تثبت قبل رفعها من أنها لم تسقط . وإذا رفعت الدعوى رغم سقوطها وجب على المحكمة أن تفضي بعدم قبولها من غير أن تبحث في ثبوت التهمة على المتهم من عدمه .

٥٦ - على النيابة إثبات رفع الدعوى في الميعاد القانوني - ومن ثم فواجب النيابة في كل دعوى لا يقتصر على إثبات وجود الواقعة الجنائية بل يجب عليها فوق ذلك أن تثبت أن الدعوى رفعت في الميعاد القانوني أي قبل مضي عشر سنين أو ثلاث سنين أو ستة أشهر تبدأ من تاريخ الجريمة ( جزو عنويات ج ٢ و ٧٣٨ وتخليق ج ١ ن ٢٢٠ - وأظر عكس ذلك لنيل ج ٢ ن ١٤٧ ) .

٥٧ - على المحكمة بيان تاريخ الواقعة في الحكم - ويجب على المحكمة قبل أن تفضي في بحث الموضوع أن تتحقق من أن الدعوى التي رفعت إليها لم تسقط بالتقادم . ولذلك فإن بيان تاريخ الواقعة هو من البيانات الإجرائية التي يجب أن يشتمل عليها الحكم القاضي بالادانة .

وقد حكم بأن تاريخ الواقعة هو جزء جوهري منها ، فيجب أن يبينه ببحثه كما يعني يبحث الأركان الأخرى التي تتألف منها الجريمة ويجب ذكره في كل حكم قاض بالعقوبة حتى ينسئ لمحكمة القضا معرفة ما إذا كانت الدعوى العمومية سقطت بمضي المدة أم لا ، وإهمال بيان هذا التاريخ في الحكم يعتبر نقصاً في بيان الواقعة يبنى عليه نقض الحكم ( قضا ٢٩ يناير سنة ١٨٩٢ قضاء ٢ ص ٢٢٦ و ٢٩ مايو سنة ١٨٩٤ محاكم ٦ ص ٤٢٨ و ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨

قضاء ٦ من ٨٢ و ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ من ٤٩ و ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠١ حقوق ١٧ من ٢٦ و ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ مع ٣ عدد ٨١ و ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ استقلال ٦ من ٤٧ و ٢١ مارس سنة ١٩٠٣ مع ٥ عدد ١ و ٤ يونيو سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ من ٢١٣ و ٣ مارس سنة ١٩٠٦ مع ٧ عدد ٨٣ و ١٧ مارس سنة ١٩٠٦ حقوق ٢١ من ٢٢٤ وأول يناير سنة ١٩٢٤ محلة ٤ من ٨٢٧ و ٤ يناير سنة ١٩٢٦ مع ٢٧ عدد (٩٨) .

٥٨ - وإذا تعذر في بعض الأحوال تعيين تاريخ الواقعة بالضبط فيجب بيان الزمن الذي يمكن حصر ذلك التاريخ فيه، ولو يذكر أن مدة سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لم تنقض (قضى ٢٦ مايو سنة ١٩٠٠ حقوق ١٥ من ٢١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٠ مع ٢ من ٢٠٦) ، إذ يكفي لبيان الواقعة من جهة تاريخ حدوثها القول في الحكم بأنها لم تمض عليها المدة القانونية (قضى ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ من ٢٦ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٠٤ مع ٩ من ٥٣) . ويكتفى من باب أولى ذكر الشهر والسنة ولو لم يذكر اليوم الذي وقعت فيه الجريمة (قضى ٦ يناير سنة ١٩٠٥ مع ٥ عدد ٧ و ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ مع ١٦ عدد (٧٤) .

٥٩ - ولكن لا يبقى عن بيان تاريخ الواقعة أمر آخر لاحق للجريمة كتاريخ البلاغ المقدم عنها (قضى ٢٥ مارس سنة ١٨٩٩ قضاء ٦ من ١٦٧ و ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠١ مع ١ عدد ٣ و ٧ يولي سنة ١٩٠٤ استقلال ٣ من ٢٥٣ و ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ استقلال ٤ من ١١) ، أو تاريخ العلم بها (قضى ٢٦ يولي سنة ١٩١٣ فرائع ١ من ٧٤) .

٦٠ - على أنه إذا أمكن التحقق بواسطة البيانات الواردة في الحكم من أن الواقعة حصلت في خلال المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى فلا يرتب على عدم ذكر تاريخ الواقعة بطلان جوهرى، كما لو اقتصر الحكم الصادر في جريمة بالأغ كاذب على ذكر تاريخ الواقعة المبلغ عنها ولم يكن قد



منعت عليه المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية فإن البلاغ يكون بلا شك حاصلاً بعد هذا التاريخ وتكون المدة لم تنقض ( غرض أول مارس سنة ١٩٠٢ مع ٣ م ١٨٩ وأول فبراير سنة ١٩٠٩ مع ٩ م ٢١٩ و ٥ مارس سنة ١٩١٠ مع ١١ م ٢٠٨ ) ، وكما لو ذكر في حكم صادر في جريمة تزوير حصول تصليح رقم ٤ في سنة ١٩٠٤ إلى رقم ٥ وكانت الدعوى رفعت في سنة ١٩٠٦ ، لأنه على فرض أن التزوير وقع في سنة ١٩٠٤ التي حررت فيها الورقة المزورة فإن الدعوى العمومية تكون قد رفعت قبل مضي الثلاث السنوات المسقطه لحق إقامة الدعوى العمومية في مواد الجنج ( غرض ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧ استغلال م ٤٦ ) .

٦١ - لكن بنقض الحكم الصادر في جريمة تزوير إذا ذكر تاريخ الورقة المزورة ولم يبين بوجه التأكد ما إذا كانت جريمة التزوير قد ارتكبت في ذلك التاريخ ( غرض ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ فرائع م ٢١ ) .

ولا يكفي أن يقال إن الواقعة حصلت من شهرين سابقين على تاريخ المحضر دون إضاح تاريخ المحضر المذكور ( غرض ٣ فبراير سنة ١٩٢٠ عملة ٦ عدد ٨٢ ) .

٦٢ - ليس من الضروري في حكم قاض بالادانة في تهمة اشتراك بالتحريض طبقاً للمادة ٤٤ ققرة أولى أن يذكر تاريخ التحريض لأن التاريخ الواجب بيانه هو تاريخ ارتكاب الجريمة المحرض عليها لأن من حرض على ارتكاب جريمة لا يعاقب إلا إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض ( غرض ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ مع ١٣ عدد ١٧ ) .

٦٣ - ولاداعي لذكر تاريخ الواقعة ولا يبانها في الحكم القاضي بالبراءة لعدم ثبوت التهمة ( غرض ٨ مايو سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ م ٩٧ و ٢٦ يولية سنة ١٩١٣ فرائع م ٧٤ ) .

٦٤ - وتبين تاريخ الجريمة هو مسئلة موضوعية يفصل فيها نهائياً قاضي

الموضوع دون أن يكون خاضعاً في ذلك لرقابة محكمة النقض (نقض ٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ مج ٣ ص ٢١٠ و ٤ فبراير سنة ١٩٠٥ استغلال ص ٢٠٦ و ٢٦ يولية سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٧٣ و ١١ مايو سنة ١٩١٨ مج ١٩ ص ١٢٥).

٦٥ - أثر التقادم على الدعوى المدنية - قد سوى القانون الفرنسى

بين الدعوى العمومية والدعوى المدنية الناشئة عن جريمة من حيث التقادم (أنظر المواد ٢ و ٦٣٧ و ٦٣٨ و ٦٤٠ ت ج ف). فطبقاً لهذه النصوص يبدأ التقادم في الدعويين في يوم واحد هو يوم ارتكاب الجريمة، ومدة التقادم فيهما واحدة وهى عشر سنين أو ثلاث سنين أو ستة أشهر تبعاً لنوع الجريمة، والأسباب التى تقطع أو توقف مدة سقوط إحدى الدعويين تقطع أو توقف مدة سقوط الأخرى، والتقادم في كلا الدعويين من النظام العام. وبعبارة أخرى لا يوجد في القانون الفرنسى نوعان من التقادم أحدهما خاص بالدعوى العمومية والثانى بالدعوى المدنية، وإنما يوجد تقادم واحد يترتب عليه سقوط الدعوى العمومية والدعوى المدنية في آن واحد. ويعلمون هذه التسوية أنها ضرورة اقتضاها النظام العام للاعتبارين الآتين: (الاول) أنه لو كانت مدة سقوط الدعوى المدنية أطول من مدة سقوط الدعوى العمومية لترتب على ذلك أن المدعى المدنى يمكنه أن يرفع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية بعد سقوط الدعوى العمومية وبثبت التهمة على المتهم بينما تكون النيابة العمومية عاجزة عن طلب توقيع العقاب لمضى المدة. (الثانى) أن الشارع أراد للمصلحة العامة أن يجعل المدعى المدنى وهو أدرى الناس بالجريمة وظروفها وأقدرهم على اكتشاف فاعلها أول مساعد للنيابة العامة فأوجب عليه رفع دعواه قبل مضى المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية (جلو ٢٢٨ ن ٢).

ولكن اعترض على هذه التسوية بأنه لما كان سقوط الدعوى المدنية يقوم على إهمال صاحب الحق المطالبة بحقه وكان سقوط الدعوى العمومية

يقوم على قرينة نسيان الجريمة بمرور الزمن فكان من المعقول أن تسقط الدعوى المدنية طبقاً للقواعد المقررة في القانون المدني وتسقط الدعوى العمومية طبقاً للقواعد المقررة في القانون الجنائي، هذا فضلاً عن أن التسوية في التقادم بين الدعويين يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة وهي أن من يخالف القانون المدني والقانون الجنائي في آن واحد يكون أحسن حظاً ممن يخالف القانون المدني فقط لأن الأول تسقط عنه الدعوى بمضي عشرين أو ثلاثين سنة أو ستة أشهر تبعاً لما إذا كان الفعل الذي ارتكبه جنابة أو جنحة أو مخالفة بينما الثاني لا تسقط دعواه إلا بمضي خمس عشرة سنة وبذلك يكون من يرتكب فعلاً معاقباً عليه أحسن حالاً ممن يرتكب فعلاً غير معاقب عليه (جلو ٧٣٨ ن ٢).

٦٦ — ولهذه الاعتبارات لم يشأ الشارع المصري أن يأخذ بوحدة التقادم المقررة في القانون الفرنسي بل جعل الدعوى المدنية مستقلة من هذه الناحية عن الدعوى العمومية وتركها خاضعة لأحكام التقادم العادي المقررة في القانون المدني، فهي لا تسقط إلا بمضي خمس عشرة سنة من يوم ارتكاب الجريمة (المادة ٢٠٨ مدني).

يستفاد هذا من أن النصوص التي تقضي بوحدة التقادم في القانون الفرنسي لا وجود لها في القانون المصري. فالمادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات الأهلي تختلف عن المواد ٦٣٧ وما بعدها من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي إذ هي لم تذكر الدعوى المدنية إلى جانب الدعوى العمومية؛ والمادة ١٧٢ تجيز للقاضي عند الحكم ببراءة المتهم لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمضي المدة أن يحكم في التعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض، مما يفيد أن سقوط الدعوى العمومية لا يترتب عليه سقوط الدعوى المدنية؛ والمادة ٢٨٢ ج تنص على أن الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جنابة أو جنحة أو مخالفة لا يجوز إقامتها بأحدى المحاكم في المواد الجنائية

بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية، مما يؤخذ منه بطريق الاستنتاج العكسي جواز إقامتها أمام المحاكم المدنية (جرائعولان ج ٢

ن ١١٢٥ وعلى زكي الراغب باشا ج ١ ص ٢٥٥ ن ٣٢٤).

وكانت محكمة النقض والابرام حكمت خطأ تحت تأثير القانون الفرنسي بأن الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم الجنائية تسقط بنفس المدة التي تسقط بها الدعوى العمومية لأن المدعى لما اختار للحصول على حقه المدني أن يسير في الطريق الجنائي قدرضى لدعواه المدنية بما يلحق بالدعوى الجنائية التي تتبعها وقاضى المحكمة الجنائية مازم بتطبيق القوانين الجنائية لا المدنية المدنية (نفس ٩ نوفمبر سنة ١٩٠١ مع ٣ ص ١٠).

ولكنها حكمت بعد ذلك بأن سقوط الدعوى العمومية لا يستلزم حتما سقوط الدعوى المدنية الناشئة عن الجريمة، فقد أجازت المادة ٢٧٢ ج للقاضي عند الحكم ببراءة المتهم لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية أن يحكم بالتعويضات التي يطلبها بعض الخصوم من بعض (نفس ٦ أبريل سنة ١٩٢٦).

وحكمت محكمة طنطا الابتدائية بأن القانون المصري لم ينص مطلقاً على أن التضمينات الناشئة عن أفعال جنائية يسقط الحق في أقامتها بمضى المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية عن الفعل الجنائي، فأذن تكون التضمينات الناشئة عن الأفعال المذكورة خاضعة للقانون العام الذي قضى بأن جميع التعهدات والديون تزول بمضى خمس عشرة سنة ما عدا الاستثناءات المبينة بالقانون (المادة ٢٠٨ مدني)، لا فرق في ذلك بين التعهدات الناشئة عن اتفاق الخصوم أو المترتبة على الأفعال. وأما نص المادة ٢٨٢ ج فانه يمنع رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية، وهذا النص لا يمنع من رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية في أى وقت مادام لم تمض الخمس عشرة سنة المقررة لزوال التعهدات. والمحكمة في وضع المادة

٢٨٢ ت ج أن المحاكم الجنائية إنما تنظر في الدعوى بالتضمينات الناشئة عن أفعال جنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية ولأنه يسهل عليها بعد الفصل في الدعوى الجنائية أن تفصل في الدعوى المدنية الناشئة عنها، فإذا سقط الحق في الدعوى الجنائية يزول السبب الذي من أجله خول للحكمة الجنائية الفصل في مسألة مدنية ويجب إذن أن يفصل في المسئلة المدنية أمام المحاكم المدنية المعتادة. ولا محل للارتكان على أحكام المحاكم الفرنسية لأن النصوص القانونية التي تستند عليها تلك الأحكام لا تنظر لها في القانون المصري (مطال الأبياتية ١٥ مايو سنة ١٩١٧ مع ١٨ ص ١٦٨).

وحكمت محكمة شين الكوم الجزئية بأن القانون المصري ليس فيه نص كما في القانون الفرنسي يقضي بأن الدعوى المدنية ذات الأساس الجنائي تسرى عليها جميع القواعد الجنائية فيما يختص بسقوط الحق، وبذلك تكون الدعوى المدنية في هذه الحالة خاضعة لقواعد القانون المدني ولا يؤثر عليها سقوط الدعوى العمومية. فقد نصت المادة ٢٨٢ ت ج على أن الدعوى بالتضمينات الناشئة عن جنائية أو مجزئة لا يجوز إقامتها بأحدى المحاكم في المواد الجنائية بعد انقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية، فمن ذلك يفهم أن هذه الدعوى ترفع في هذه الحالة أمام المحاكم المدنية (شين الكوم الجزئية أول أغسطس سنة ١٩١٧ مع ١٩ ص ١١).

وحكمت محكمة الأزبكية الجزئية بأن سقوط الدعوى العمومية لا يترتب عليه سقوط الدعوى المدنية فإن هذه الدعوى لا تقط إلا بمضي خمس عشرة سنة طبقاً للقواعد المدنية (الأزبكية الجزئية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٢ عمالة ٤ ص ٥٦٠).

وحكمت محكمة نجم حمادى الجزئية بأن القانون المصرى لم ينص على سقوط الحق في دعوى التضمينات الناشئة عن فعل جنائي بمجرد سقوط الحق

في إقامة الدعوى العمومية عن الجريمة التي يكونها الفعل الجنائي المذكور ولذلك تكون دعوى التعويضات هذه خاضعة من حيث سقوط الحق فيها للقواعد القانونية العامة التي قضت بزوال جميع التمهيدات والديون بمعنى خمس عشرة سنة إلا ما استثنى بنص صريح في القانون . ولا يناقض ذلك ما نصت عليه المادة ٢٨٢ ج من أنه لا يجوز إقامة دعوى التضمينات أمام المحاكم الجنائية بعد سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية لأن هذا النص قد أريد به منع الخصوم من الالتجاء في المطالبة بالحقوق المدنية إلى المحاكم الجنائية بعد أن أصبحت هذه المحاكم ممنوعة من النظر في موضوع الدعوى العمومية لسقوط الحق في إقامتها بمعنى المدة المقررة لذلك . وفصلاً عن ذلك فليس من المستساغ عدلاً ولا من المقبول قانوناً أن يكون الجاني المسئول عن التضمينات عن جريمة أحسن حالاً من الشخص المسئول عن تمويضات مدنية منشؤها مجرد الإخلال بتمهد أو مخالفة اتفاق فيسقط الحق في دعوى التعويض بالنسبة للأول بانقضاء المدة المقررة لسقوط الحق في الدعوى العمومية بينما يظل قائماً بالنسبة للثاني مدة خمس عشرة سنة . ولا محل للاسترشاد في هذه المسئلة بالقضاء الفرنسي لأنه قائم على نصوص صريحة لا مقابل لافي القانون المصري (نجم حادى الجزية ١٤ يونيو سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٨٤) .

٦٧ — ويترتب على استقلال الدعوى المدنية عن الدعوى العمومية من حيث التقدم وخضوع الأولى للقواعد المقررة في القانون المدنى والثانية للقواعد المقررة في القانون الجنائى أن أسباب انقطاع أو إيقاف مدة سقوط الدعوى المدنية هى غير أسباب انقطاع أو إيقاف مدة سقوط الدعوى العمومية ، وأن سقوط الدعوى المدنية ليس من النظام العام بعكس سقوط الدعوى العمومية .

## الفصل الثالث

### في سقوط العقوبة بمضى المدة

#### الفرع الأول - في مدى سقوط العقوبة

٦٨ - القاعدة - كافة العقوبات الواردة في أحكام صادرة من جهة حكم عادية أو استثنائية تسقط إذا بقيت غير تنفيذ فعلي مدة معينة من الزمن. فالذي يسقط هنا بالتقادم هو حق تنفيذ العقوبة لاحق المحاكمة . وسقوطه ناتج عن عدم إجراء التنفيذ في المدة التي حددها القانون . ولذا فإن التقادم لا يسرى إلا على العقوبات التي لا يحدث أثرها إلا بالتنفيذ والتي لا يبعد الحكم الصادر بها إلا سندا يجب وضعه موضع التنفيذ . أما العقوبات التي تحدث أثرها بمجرد صيرورة الحكم الصادر بها نهائياً وبقطع النظر عن أى إجراء آخر فلا تسقط بالتقادم ( جزو ٢ ن ٧٤٣ ) .

٦٩ - العقوبات التي تسقط بالتقادم - فجميع العقوبات التي تقتضى تنفيذاً مادياً على شخص المحكوم عليه أو ماله قابلة للسقوط بمضى المدة . يدخل في ذلك عقوبة الاعدام ، والعقوبات السالبة للحرية أى الأشغال الشاقة والسجن والحبس ، والعقوبات المالية من غرامة ومصادرة لأنها تقتضى تنفيذاً مادياً بطريق الاكراه البدنى أو الحجز أو الاستيلاء على الأشياء المحكوم بمصادرتها . على أن التقادم لا ينطبق على المصادرة إلا في أحوال نادرة لأنه لا يحكم بها إلا بالنسبة للأشياء المضبوطة ( جزو ٢ ن ٧٤٣ وجزءان ٢ ن ١٠٧٩ ) .

٧٠ - الحرمان من بعض الحقوق لا يسقط بالتقادم - ولكن

التقادم لا يتناول العقوبات الخاصة بالحرمان من بعض الحقوق والمزايا والتي تلحق المحكوم عليه حتماً بحكم القانون أو بحكم القاضي فتنفذ عليه من نفسها وبغير حاجة إلى وسيلة مادية .

فلا تسقط بمضى المدة عقوبة العزل من وظيفة أميرية ولا الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع بالفقرات أولاً وثانياً وخامساً وسادساً وهي القبول في أية خدمة في الحكومة والتحلل برتبة أو نشان وصلاحيه المحكوم عليه لأن يكون عضواً في أحد المجالس أو اللجان العمومية أو لأن يكون خبيراً أو شاهداً في العقود لأنها تنفذ من نفسها بدون عمل مادي .

يتفرع عن ذلك نتيجتان : ( الأولى ) أن سقوط العقوبة الأصلية لا يبرئ المحكوم عليه من عقوبة الحرمان من الحقوق والمزايا التي لحقت به بفعل الحكم نفسه . ( والثانية ) أنه إذا أقام المحكوم عليه في جهة لا يعلم فيها شيء عن سوابقه وباشر مدة عشرين سنة الحقوق التي قضى الحكم بحرماته منها بأن وظف في خدمة الحكومة أو عين عضواً في أحد المجالس أو اللجان العمومية ومكث في الوظيفة أو العضوية طوال تلك المدة فإن ذلك لا يرفع عنه عقوبة الحرمان من الحقوق والمزايا المذكورة لأن أهلية الأشخاص لا تكتسب ولا تفقد بالتقادم ( جرو ٢ ن ٧٤٣ ) .

٧١ — ولكن عدم الأهلية للشهادة أمام المحاكم والحرمان من إدارة الأموال المتروكة عنهما في الفقرتين ثالثاً ورابعاً من المادة ٢٥ ع ينقضان بسقوط العقوبة الأصلية لأنهما عقوبات بحدّة العقوبة فلا يمكن وجودهما متى أصبح التنفيذ غير ممكن ( جرو ٢ ن ٧٤٣ وجراغولان ٢ ن ١٠٨١ ) .

٧٢ — ولا يبرئ التقادم على مراقبة البوليس بل تنقضي هذه العقوبة بانقضاء المدة المحددة لها طبقاً لنص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣



## الفرع الثاني - في مدة سقوط العقوبة

### المبحث الأول - في تعيين هذه المدة وتحديد مبدئها

٧٣ - الفكرة العامة - قد راعى الشارع في تحديد مدة سقوط العقوبة جسامه الجريمة كما وصفها الحكم القاضي بتلك العقوبة ، لأن النسيان يكون في الجنايات أبطأ منه في الجنح وفي الجنح أبطأ منه في المخالفات ، وجعل مدة سقوط العقوبة أطول من مدة سقوط الدعوى العمومية لأن الحكم قد أكد ثبوت الجريمة ورسخها في الذاكرة .

٧٤ - المدة - مدة سقوط العقوبة هي سنة في المخالفات ( المادة ٢٧٨ ج ) وخمس سنين في الجنح ( المادة ٢٧٧ ) وعشرون سنة في الجنايات الا فيما يخص بعقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة ( المادة ٢٧٦ ) .

٧٥ - فدة سقوط العقوبة توقف كمدة سقوط الدعوى العمومية على نوع الجريمة ، ونوع الجريمة يتوقف كما قدمنا على العقوبة التي قررها القانون لا التي حكم بها القاضي .

٧٦ - الجرائم المقررة باعذار قانونية أو ظروف مخففة أو مشددة - وهنا أيضا محل البحث في تأثير الاعذار القانونية والظروف المخففة والظروف المشددة على طبيعة الجريمة ، وقدوفينا هذا البحث حقه في الباب الخاص بظروف الجريمة وأشارنا اليه في الفصل الخاص بسقوط الدعوى العمومية .

٧٧ - الجرائم المتعلقة النوع - وقد سبق أن ذكرنا عند الكلام على تقسيم الجرائم أن محكمة النقض والابرام قررت أن الجرائم التي تقع من العائد في حكم المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٣ هي جرائم قلقة النوع إذ هي تعتبر

جنحاً أو جنائيات تبعاً لنوع العقوبة التي تقضى بها المحكمة فيها . فإذا اعتبرت المحكمة أن جريمة المتهم هي جنابة بأن قضت عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن في المحل الخاص بالمجرمين المعتادين على الاجرام فان هذه العقوبة لا تسقط الا بمضى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجنابة المذكورة . وأما اذا اعتبرت جرمته جنحة وقضت عليه بعقوبة الحبس فان هذه العقوبة تسقط بمضى خمس سنوات هجرية وهي مدة سقوط العقوبة في مواد الجنح (نص أول فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٢ قضائية).

٧٨ — العقوبات التكميلية — ومدة العشرين سنة المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجنائيات لا يقتصر سريانها على العقوبات السالبة للحرية كالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس بل تسرى أيضاً على العقوبات التكميلية التي يقضى بها في الجنائيات متى كانت طبيعتها لا تتنافر مع التقادم . فالغرامة والمصادرة إذا حكم بهما كمعوبتين تكميليتين في جنابة تسقطان بمضى عشرين سنة (جلو ٢٠٢ ٧٤٤).

٧٩ — العقوبات المتعددة — وإذا قضى حكم بمدة عقوبات فتعتبر هذه العقوبات من حيث التقادم مكونة لمجموع واحد ، بمعنى أنها تبدأ في التقادم في آن واحد وتكون مدة سقوطها واحدة . ولكن لما كان تنفيذ هذه العقوبات يمكن أن يحصل في أوقات مختلفة فلا شك أن كلامها يجوز أن يكون محلل لتقادم منفصل . فثلاً إذا حكم على شخص بمعوبتي الغرامة والحبس بمقتضى حكم واحد ومن أجل جريمة واحدة ونفذت عقوبة الغرامة في خلال خمس سنوات ولم تنفذ عقوبة الحبس فالمعوبة الأولى تنجس من السقوط بينما تكون الثانية عرضة له (جلو ٢٠٢ ٧٤٤).

٨٠ — لا توجد مدد قصيرة لسقوط العقوبة — وبينما توجد

فيما يختص بسقوط الدعوى العمومية أحوال استثنائية قصرت فيها مدة التقادم لا يوجد شيء من ذلك فيما يختص بسقوط العقوبة .

٨١ - حساب المدة - تحسب مدة سقوط العقوبة طبقاً للتقويم الهجري ، وهو ما نص عليه صراحة في المادة ٢٧٦ فيما يختص بالجنايات وما هو مفروض في المادتين التاليتين لها فيما يختص بالجناح والمخالفات

٨٢ - ويعمل حساب المدة بالأيام لا بالساعات ، بدليل ما ورد في المادة ٢٧٧ من قوله « من اليوم الذي ... الخ » .

ولا يدخل في حساب المدة اليوم الأول الذي حدد مبدأً للتقادم كيوم صدور الحكم النهائي ، لأنه ما دام الحساب بالأيام فيجب أن تكون الأيام كاملة .

ولكن اليوم الأخير يدخل في الحساب أي يجب أن ينقضي حتى يحصل التقادم .

٨٣ - مبدأ سريان المدة - نصت المادة ٢٧٦ ت ج على أن مدة سقوط العقوبة المحكوم بها في جنسية تبتدي من تاريخ صدور الحكم ، ولم تفرق بين حالة صدور الحكم حضورياً وحالة صدوره في الغيبة .

ونصت المادتان ٢٧٧ و ٢٧٨ ت ج على أن مدة سقوط العقوبة المحكوم بها في مواد الجناح والمخالفات تبتدي من اليوم الذي صار فيه الحكم الابتدائي غير قابل للمعارضة ولا الاستئناف ، فان حصلت معارضة أو استئناف تبتدي هذه المدة من صدور الحكم الانتهائي .

٨٤ - فالتقادم يفرق بين الجنايات من جهة وبين الجناح والمخالفات من جهة أخرى فيما يتعلق بمبدأ سريان مدة سقوط العقوبة المقضى على المتهم .

ففي الجنب والمخالفات إذا كان الحكم الصادر بالمقوبة حضورياً ونهائياً فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ صدور ذلك الحكم النهائي . وإذا كان الحكم حضورياً وابتدائياً أى قابلاً للاستئناف فإن مدة التقادم تسرى من تاريخ انقضاء مهلة الاستئناف .

أما إذا كان الحكم الصادر بالمقوبة في مواد الجنب والمخالفات غنياً فإن كان قد أعلن للحكوم عليه وكان صادراً من محكمة ثاني درجة فلا تبدى مدة التقادم إلا من وقت أن تصبح المعارضة غير مقبولة . وإن كان صادراً من محكمة أول درجة فلا تسرى مدة التقادم إلا من بعد انقضاء مهلة المعارضة والاستئناف معاً . أما إذا كان الحكم الغيابي لم يعلن للحكوم عليه فإن مفهوم القانون أن لاعتقوبة نهائية في هذه الصورة يمكن القول بسقوطها بالتقادم بل أن صدور الحكم الغيابي لا يكون له من أثر سوى قطع المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية وتعود فتبتدى من تاريخه مدة التقادم اللازمة لسقوط الحق في إقامة تلك الدعوى ( قس ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٦٧٦ سنة ٢ ق - وانظر في هذا المعنى الأخير طعناً الأجناسية أول مارس سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ٥٥ وقس ٣٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ مج ١٠ عدد ٣٧ و٢ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٣١٨ سنة ٨ قضائية ) .

٨٥ - أما في مواد الجنايات فالقانون لم يفرق بين الحكم الحضورى والحكم الغيابي بل جعل المقوبة المقتضى بها في أيهما غير خاضعة إلا الحكم واحد هو حكم سقوطها بالتقادم كما سوى بينهما فيما يتعلق بمبدأ مدة هذا التقادم إذ جعل هذا المبدأ هو تاريخ صدور الحكم . وينبني على ذلك أنه إذا حضر المحكوم عليه غنياً أو قبض عليه بعد مضي المدة التي نص عليها القانون في المادة ٢٧٩ تج لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجنايات فليس له أن يتمسك بمضى هذه المدة الأخيرة مدعياً أنه لم يبق من سبيل إلى محاكته فإذا كان الحكم الغيابي لم يعلن إليه . ولا محل لاحتجازه بما قضى به

القانون في الأحوال المشابهة في مواد الجنح والمخالفات من اعتبار الحكم النهائي الذي لم يعلن مجرد إجراء مما يقطع سريان المدة اللازمة لرفع الدعوى العمومية دون أن يكون مبدأ للتقدم الخاص بسقوط العقوبة ، فإن حكم القانون في هذا الصدد يختلف في مواد الجنايات عنه في مواد الجنح والمخالفات كما سلف القول على أن القانون يقضى في مواد الجنايات بصريح النص في المادة ٢٢٤ ج بأنه إذا حضر المحكوم عليه غياباً أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يطل حتماً الحكم النهائي السابق صدورهِ وتعاد محاكمته من جديد أى ولو كانت المدة اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت إذ لا عبرة بها في هذا المقام . فإذا كانت المدة اللازمة لسقوط الحق في تنفيذ العقوبة قد انقضت فإن الحكم النهائي يصبح نهائياً ، بمعنى أنه لا يجوز للمحكوم عليه غيابياً الذي سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر في غيبته وإعادة النظر فيه ( المادة ٢٨١ ج ) ( نفس ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٦٧٦ سنة ٢ ق - وفي هذا الحى نفس أول فبراير سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٢ ق و ٧ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٣١٨ سنة ٨ ق وجنايات بنى سوف ٦ مارس سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ٨٧ ) .

فالمبادئ التي رسمها القانون للأحكام النهائية في مواد الجنايات من حيث علاقتها بمسألتى سقوط العقوبة ، وسقوط الدعوى العمومية بالتقدم تخالف مارسحه من ذلك للأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنح والمخالفات والحكمة في هذا الشذوذهي أن القانون أراد أن لا يكون المحكوم عليه غيابياً في جنابة أحسن حالا من المحكوم عليه الذي حضر أمام القضاء ، فإن مدة سقوط العقوبة أطول من مدة سقوط الدعوى ، ولو طبقت القواعد العامة للمحكوم عليه حضورياً لا يمكنه أن يخلص من العقوبة إلا بمضى عشرين سنة بينما المحكوم عليه غيابياً يمكنه أن يخلص من الدعوى وبالتالي من العقوبة المحكوم بها بمضى عشر سنين ، نقض القانون بأو هذا الأخير لا يمكنه أن يستفيد

من سقوط الدعوى (على ذكر الرأى بشايج بر ١٠٧ ن ٢٠٩ و ج ٢ ن ٧٤٥).  
 ٨٦ - وكان قضاء محكمة النقض والابرام قد جرى بأن كافة الأحكام  
 النائية الصادرة من محاكم الجنايات سواء أكانت فى جنايات أو جنح يسرى  
 عليها حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية وذلك بناء على  
 نص المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات قبل تعديلها بالقانون  
 رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٤ وما تحيل إليه من أحكام قانون تحقيق الجنايات . فقد  
 كانت هذه المادة تنص على أن المتهم الغائب تحكم فى غيبته محكمة الجنايات  
 حسب أحكام قانون تحقيق الجنايات ، وذهبت محكمة النقض فى تفسير هذا  
 النص إلى أنه يشمل كل متهمة يحمله قاضى الإحالة إلى محكمة الجنايات سواء  
 أكانت جريمته جنابة بحسب قرار الإحالة وحكم فيها باعتبارها جنابة  
 كذلك أو باعتبارها جنحة أم كانت جنحة بحسب ذلك القرار وحكم فيها  
 باعتبارها جنحة أيضاً ( قض أول فبراير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٢ ق  
 و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٥٦٧٦ سنة ٢ ق ) .

ولكن المادة ٥٣ من قانون تشكيل محاكم الجنايات عدلت بقانون رقم ٣٩  
 صادر فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٣٤ بأن أضيفت إليها فقرة هذا نصها : « ومع ذلك  
 فالشخص الغائب الذى يكون متهماً فى جنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات يقضى  
 فى غيبته طبقاً للإجراءات المعمول بها أمام محاكم الجنح » .

وبناء على هذا النص إذا حكمت محكمة الجنايات غائباً فى جنحة قدمت  
 إليها لارتباطها بجنابة فإن الإجراءات تسير بشأن هذا الحكم سيرتها كالأمر  
 صدر من محكمة الجنح ، فتلتزم النيابة بواجب إعلانه ويلتزم المحكوم عليه  
 بواجب المعارضة فيه ولا تبدى مدة سقوط العقوبة إلا من وقت أن تصبح  
 المعارضة غير مقبولة إن كان الحكم صادراً من محكمة ثانى درجة أو من بعد  
 انقضاء ميعادى المعارضة والاستئناف إن كان صادراً من محكمة أول درجة .  
 فإن كان الحكم النابى لم يعلن للمحكوم عليه فلا يكون له من أثر سوى قطع

المدة اللازمة لسقوط الحق في رفع الدعوى العمومية في مواد الجناح وهي ثلاث سنوات .

٨٧ — أما إذا قدمت القضية إلى محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنائية ففقدت المحكمة في غية المتهم باعتبارها جنحة فإن هذا الحكم النيابي يسرى عليه حكم سقوط العقوبة لا حكم سقوط الدعوى العمومية . فإذا حضر المحكوم عليه غايياً أو قبض عليه قبل مضي مدة الحبس السنين المقررة لسقوط العقوبة في مواد الجناح يظل حتماً الحكم النيابي السابق صدوره وتعاد محاكمته من جديد ولو كانت مدة الثلاث السنين اللازمة لسقوط الدعوى العمومية قد انقضت ( انظر في هذا المقام ٣ أغسطس سنة ١٩٢٠ م ج ٢٢ عدد ٣ ) .

٨٨ — أما إذا كانت محكمة الجنايات قد حكمت في غية المتهم باعتبار الواقعة جنائية ، ولما أعيدت محاكمته حضورياً اعتبرت جرمته جنحة فقد يكون من الانصاف أن يقبل منه التمسك بسقوط العقوبة بالتقدم إذا كانت قد مضت خمس سنين من وقت صدور الحكم ، وهذا ما حكمت به محكمة النقض الفرنسية (تس فرنسي ٣١ أغسطس سنة ١٨٤٥ سيرة ١٨٤٥ — ١ — ٨٦٤ و ٩ فبراير سنة ١٨٤٤ سيرة ١٨٥٤ — ١ — ٢٧٧) . ولكن هذا القضاء لا يتفق مع المبادئ القانونية الصحيحة لأن العقوبة المحكوم بها غايياً كانت عقوبة جنائية وهي لا تسقط إلا بمضي عشرين سنة ، وليس من المنطق القول بأن التقدم بمضي خمس سنين يمكن أن يلحق عقوبة الجنحة قبل أن يحكم بها ( جرو ٢ ن ٧٤٦ م ٦٠٩ ) . وهذا ما حكمت به المحاكم الإيطالية ( محكمة تس Torino ٢٨ أبريل سنة ١٨٨٥ سيرة ١٨٨٦ — ٤ — ٢٩ ) . ويظهر أن محكمة النقض المصرية أخذت أيضاً بهذا الرأي بصدور دعوى كانت محكمة الجنايات حكمت فيها غايياً على عائد ارتكب سرقة باعتباره مجرمًا اعتاد الاجرام وأمرت بإرساله إلى الإصلاحية ليسجن بها إلى أن يأمر وزير العدل بالإفراج عنه .

ولما نظرت الدعوى في حضوره دفع بحاميه بسقوط الدعوى العمومية بمضى المدة لحكمت محكمة الجنايات بسقوط الحق في الدعوى العمومية لمضى أكثر من ثلاث سنين هلالية على الحكم النيابي ، فطلعت النيابة في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ، ومحكمة النقض قررت : ( أولاً ) أن القانون فيما يتعلق بالمحكوم عليه في غيبته من محكمة الجنايات قد حفظ الدعوى العمومية من السقوط بالمدة المقررة أصلاً لسقوطها بحسب المادة ٢٧٩ ج وجعل مدة سقوطها مقيسة بمدة سقوط العقوبة ومقدرة بقدرها تماماً أى أنها خمس سنوات هجرية في مواد الجنب وعشرون أو ثلاثون سنة بحسب الأحوال في الجنايات ( مادتى ٢٧٦ و ٢٧٧ ) . ( ثانياً ) أن الجريمة المنسوبة للتهم هي جريمة قتلقة النوع إذ هي تكون جنحة أو جناية تبعاً لنوع العقوبة التى تقضى بها المحكمة فيها وأن الحكم النيابي إذ قضى بإرسال المتهم إلى الاصلاحية ليسجن بها فقد اعتبر أن جريمته جناية لأن هذه العقوبة هي عقوبة جناية بنص القانون مادام فيها سجن وهي كذلك بنص العبارة الأخيرة من المادة الأولى من قانون المتادى الاجرام الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ ( المادة ٥٢ من قانون العقوبات الحالي ) وإذن فالدعوى العمومية لاعادة المحاكمة كانت تمتد إلى عشرين سنة هلالية وهي المدة المقررة لسقوط عقوبة مثل الجناية المذكورة ، وهذه المدة لما تمضى بعد ( ثالثاً ) أنه حتى مع التسليم لمحكمة الجنايات بما أرادته في حكمها المطلعون فيه من اعتبار هذه الجريمة جنحة فقط فإن مدة سقوط العقوبة في مواد الجنب هي خمس سنوات هجرية وهي لم تمضى من وقت الحكم النيابي إلى حين إعادة الاجراءات . وبناء على ذلك حكمت بنقض الحكم المطلعون فيه وبعدم سقوط الدعوى العمومية ( هــن أول فبراير سنة ١٩٢٢ قضية رقم ١٢٠١ سنة ٢٢ )

٨٩ — أما الجنايات التى تحال إلى القاضى الجزئى طبقاً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ فانها وإن كانت تتبع في المحاكمة عليها الاجراءات الخاصة بالجنب فتقبل المعارضة في الاحكام النياية الصادرة فيها حسب ما هو مقرر



في المادتين ١٢٢ و ١٦٣ ت ج ويجوز استئناف الأحكام الصادرة فيها من القاضى الجزئى وتجرى عليها الأحكام المتعلقة بالاستئناف في مواد الجنب كما تقتضى بذلك المادة الخامسة من قانون ١٩. أكتوبر سنة ١٩٢٥ إلا أن هذه الجنايات تحتفظ بطبيعتها وتبقى عليها الأحكام الخاصة بسقوط الدعوى العمومية وسقوط العقوبة في مواد الجنايات كما يستفاد ذلك من القانون السابق ذكره ومن لحرى المذكرة الموضحة له . ومتى تقرر ذلك فالعقوبة المحكوم بها في جناية من هذه الجنايات تسقط بمضى عشرين سنة هلاية من تاريخ صدور الحكم من أول أو ثاني درجة ، وذلك سواء أ كان الحكم حضورياً أو غيابياً نهائياً أو غير نهائى كما هو مقتضى نص المادة ٢٧٦ ت ج .

٩٠ - وما ينبغي ملاحظته أن القانون جعل مبدأ سقوط العقوبة في الجنب والمخالفات من يوم صدور الحكم النهائى (en dernier ressort) أو من اليوم الذى يصير فيه الحكم الابتدائى غير قابل للمعارضة ولا للاستئناف ، بل انه في الجنايات جعل مبدأ سقوط العقوبة من يوم صدور الحكم القابض . فاذا كان الحكم نهائياً فلا يستنزل ميعاد الطعن بطريق النقض من المدة المقررة لسقوط العقوبة . وأما إذا كان غير نهائى فلا محل للبحث في مسئلة استنزال ميعاد النقض لأن الطعن بطريق النقض والابرار لا يقبل إلا في الأحكام النهائية ( جرو ٧٤٦ ن ٢ ص ٦١٠ ) .

### البحث الثانى - في انقطاع المدة وإيقانها

٩١ - لم ينص قانون تحقيق الجنايات الاهلى على انقطاع المدة المقررة لسقوط العقوبة ولا على إيقانها ، بخلاف القانون المختلط فانه نص على الأمرين في المواد ٢٢٢ إلى ٢٢٤ منه .

٩٢ - (١) انقطاع مدة التقادم بتنفيذ العقوبة - لكن لما

كانت العقوبة تسقط بسبب عدم تنفيذها في المدة التي حددها القانون، فيستج من ذلك - اذاء سكوت القانون - أن مدة التقادم لا يقطعها إلا تنفيذ العقوبة ( جازو ٢ ن ٧٤٩ و جرائعولان ٢ ن ١٠٩٥ ) .

٩٣ - عقوبة الاعدام - فلا يكفي لقطع سريان مدة سقوط عقوبة الاعدام القبض على المحكوم عليه ولا إصدار الأمر بتنفيذ الحكم عليه ، بل تسقط هذه العقوبة إذا لم يحصل تنفيذها بالشتق قبل انقضاء مدة ثلاثين سنة من يوم صدور الحكم ( جازو ٢ ن ٧٤٩ و جرائعولان ٢ ن ١٠٩٥ ) .

٩٤ - العقوبات للمالية - كذلك فيما يتعلق بعقوبتي الغرامة والمصادرة لا يكفي لقطع سريان مدة التقادم إندثار المحكوم عليه أو التنبية عليه بدفع الغرامة أو تسليم الأشياء المحكوم بمصادرتها ، بل لا بد لقطع سريانها من عمل من أعمال التنفيذ كالدفع أو الحجز أو الاكراه البدني . فإذا لم يف الحجز أو الدفع إلا بجزء من الغرامة تعود تبتدىء من تاريخه مدة تقادم جديدة بالنسبة لما بقى منها ( جازو ٢ ن ٧٤٩ و جرائعولان ٢ ن ١٠٩٦ ) .

٩٥ - العقوبات السالبة للحرية - وفيما يتعلق بالعقوبات السالبة للحرية ، لا يكفي لقطع مدة التقادم مجرد إعلان الحكم أو نشره أو تفتيش منزل المحكوم عليه . ولكن القبض على المحكوم عليه في المدة المحددة في القانون تكفي لقطع سريان هذه المدة . وليس بشرط وضعه في السجن المعد لقضاء مدة عقوبته ، إذ القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الجنائي هو أول عمل ينفذ به هذا الحكم ( جازو ٢ ن ٧٤٩ و جرائعولان ٢ ن ١٠٩٧ ) .

٩٦ - ولتطبيق هذه القواعد على العقوبات السالبة للحرية يجب التفرقة بين حالتين :

( الحالة الأولى ) حالة ما إذا كان الحكم القاضي بعقوبة سالبة للحرية لم ينفذ من مبدأ الامر ، إما لأن المتهم حكم عليه غنياً أو لأنه فر بعد

الحكم عليه حضوراً وقبل تنفيذ العقوبة. ففى هذه الحالة إذا قبض على المحكوم عليه فى خلال مدة عشرين سنة أو خمس سنين أو سنة وقف سريان التقادم من وقت القبض عليه ، لأن تنفيذ العقوبة لا يتفق وسقوطها بمضى المدة . ولكن هل يترتب على القبض قطع مدة التقادم أى ضياع كل الزمن الذى مضى إلى تاريخ القبض بحيث إذا فر المحكوم عليه بعد ذلك يتسدى تقادم جديد يجب أن تكمل مدته عشرين سنة أو خمس سنين أو سنة ؟ التمسك بحرف القانون يؤدى إلى القول بأن التقادم لا يمكن أن يكون له مبدأ آخر غير تاريخ الحكم ( المواد ٢٧٦ و ٢٧٧ و ٢٧٨ ج ) . ولكن هذا التفسير الحرفى يؤدى إلى نتيجة غير مقبولة ، لأنه إذا فرض أن محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فر بعد القبض عليه وكان قراره قد حصل بعد مضى عشرين سنة على تاريخ الحكم فإن القول بأن مدة التقادم قد بدأ سريانها من وقت صدور الحكم يترتب عليه عدم جواز إعادة التنفيذ على المحكوم عليه بحجة أن العقوبة قد سقطت بالتقادم . من أجل ذلك يجب ترك النصوص جانباً لسكوتها عن المسئلة التى نحن بصددھا والأخذ بأحد رأيين : فأما القول بأن تنفيذ العقوبة يترتب عليه إيقاف مدة التقادم ، وإما القول بأنه يترتب عليه قطع هذه المدة بالمعنى القانونى لهذه الكلمة . والرأى الأخير هو المألوف عليه لدى جبهة الشراح ( ج ٢ ن ٧٤٩ ص ٦١٤ و جرائمون ٢ ن ١٠٩٧ ) .

٩٧ — لكن القبض على المحكوم عليه غيائياً فى جناية من محكمة الجنایات لا يترتب عليه قطع مدة سقوط العقوبة ، لأن القبض فى هذه الحالة ليس الفرض منه تنفيذ العقوبة المحكوم بها بل إبطال الحكم النيابى ومحاكمة المتهم من جديد ، فإذا فر المحكوم عليه ثانية قبل صدور الحكم الحضورى يستأنف التقادم سيره ابتداء من تاريخ الحكم النيابى ( ج ٢ ن ٧٤٩ ص ٦١٥ و جرائمون ٢ ن ١٠٩٨ ) .

٩٨ - ( الحالة الثانية ) إذا فرَّ المحكوم عليه بعقوبة سالة للحرية بعد أن وفى جزءاً من عقوبته فإن الجزء الباقي من العقوبة يبدأ في التقادم من يوم فرار المحكوم عليه لا من يوم الحكم . نعم لم ينص القانون على ذلك ولكن مما لا ريب فيه أن حق تنفيذ العقوبة لا يمكن أن يسقط بمضى المدة في أثناء استعماله . على أن هذه القاعدة التي لا ينافي أحد في صحتها تؤدي إلى نتيجة غير عادلة ، إذ ليس من الإنصاف أن المحكوم عليه بالأشغال الشاقة الذي فر من تنفيذ عقوبته مدة عشرين سنة يكون أحسن حالاً من المحكوم عليه الذي فر بعد أن وفى الجزء الأكبر منها (جبراً ٢٥١٩٠ ص ٦١٥) . ولذا فإن قانون العقوبات البلجيكي يقضى في المادة ٩٥ منه بأن يستزل من مدة التقادم الزمن الذي قضاه المحكوم عليه في استيفاء عقوبته فيما زاد على خمس سنين إذا كانت عقوبته جنحة . ولكن لا يوجد مثل هذا النص لا في القانون الفرنسي ولا في القانون المصري .

٩٩ - انقطاع مدة التقادم في القانون المختلط - أما القانون المختلط فينص على أن مدة التقادم تنقطع بالقبض على المحكوم عليه وبكل عمل من أعمال التنفيذ علم به المحكوم عليه ( المادة ٢٣٢ ) . وتنقطع أيضاً إذا ارتكب المحكوم عليه خلال المدة جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها ( المادة ٢٣٣ ) . وقد جاء في المذكرة الإيضاحية عن هذا النص الأخير أن هذا تعديل طالما نادى به بحق المشتغلون بالعلوم الجنائية وقد قرره كثير من القوانين الحديثة لأنه لا محل لأن يتسامح المجتمع في تنفيذ العقوبة بمضى وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تمادى في الإجرام والإساءة إليه .

١٠٠ - إيقاف مدة التقادم بكل مانع قانوني يحول دون تنفيذ العقوبة - يمكن القول رغم سكوت القانون الأهل بأن كل مانع قانوني يمنع من تنفيذ العقوبة يوقف سريان مدة التقادم . وهذه الطريقة التي قررها

القضاء الفرنسي تستند إلى أن المنطق يقضى بإيقاف مدة سقوط العقوبة كلما كان عدم تنفيذها راجعاً إلى مانع قانوني، وإلى أن بعض نصوص القانون تشير بأن الشارع يأخذ بهذا الرأي كما في حالة الطعن في الحكم بطريق المعارضة أو الاستئناف (المادتين ٢٧٧ و ٢٧٨ ت ج) وفي حالة إيقاف تنفيذ العقوبة (الباب الثامن من الكتاب الأول من قانون العقوبات). وسنبين فيما يلي بعض الأحوال التي توقف فيها مدة سقوط العقوبة:

١٠١ - في حالة الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة طبقاً للواد ٥٥ إلى ٥٧ قد يكون من مصلحة المحكوم عليه الدفع بسقوط العقوبة الموقوف تنفيذها إذا حكم بسقوط حقه في الإيقاف على أثر صدور أو ظهور حكم آخر عليه. ولكن من البديهي أن تقادم العقوبة الموقوف تنفيذها لا يمكن أن يسرى في أثناء مدة الاختبار، لأن تنفيذ هذه العقوبة معلق على شرط، وحق التنفيذ لا يمكن أن يكون محلاً للتقادم قبل أن ينشأ ويمكن مباشرته. وعلى ذلك لا يتبدى سريان مدة التقادم بالنسبة للعقوبة الموقوف تنفيذها إلا من اليوم الذي يمكن تنفيذها فيه أي من يوم صدور الحكم بسقوط حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ (جارو ن ٢ ٥٠ و جرانولان ن ٢ ١١٠٠).

١٠٢ - في حالة الحكم بالحبس على شخص موجود في السجن تنفيذاً لعقوبة أخرى يوقف تنفيذ الحبس حتى تنتهي هذه العقوبة، وذلك لأنه لا يمكن تنفيذ عقوبتين ساليتين للحرية في آن واحد. ومن ثم يمكن القول بأنه إذا قضى على شخص بعدة عقوبات سالبة للحرية لا يجب بعضها بعضاً، سواء أفضى بتلك العقوبات المتعددة بحكم واحد أو بأحكام متتالية، إذ العقوبة التي لا تنفذ لا تبدأ في التقادم إلا بعد تنفيذ العقوبات الأخرى (جارو ن ٧٥٠).

١٠٣ - أما مراقبة البوليس فتبدأ من اليوم المحدد في الحكم ولا يمد

التاريخ المقرر لانقضائها بسبب قضاء المحكوم عليه مدة في الحبس أو بسبب نفيه عن محل إقامته لسبب آخر كما هو صريح نص المادة ٢٤ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ، مما يؤخذ منه أن مراقبة البوليس تنقضى بانقضاء المدة المحددة لها في الحكم ولو منع من تنفيذها مانع قانونى أو قىلى.

١٠٤ - وقد نصت المادة ٢٣٤ من قانون تحقيق الجنايات المختلط على أن مدة التقادم توقف أثناء تنفيذ العقوبة على المحكوم عليه أو أثناء تنفيذ أية عقوبة أخرى وقعت عليه بمقتضى نفس الحكم أو حكم آخر .

### الفرع الثالث - فى آثار سقوط العقوبة

١٠٥ - أثر التقادم على العقوبة - يمنع التقادم من تنفيذ العقوبة التى قضى بها الحكم ولكنه لا يمحو هذا الحكم بل يبقى الحكم قائماً مع كل آثاره القانونية ، وذلك لأن المحكوم عليه الذى فر من تنفيذ العقوبة لا يجوز أن يكون أحسن حالاً من خضع للحكم ونفذت فيه العقوبة أو أعفى منها .

وبناء على ذلك : ( ١ ) يبقى الحكم محفوظاً فى قلم السوابق ، ( ٢ ) ويترتب عليه الحرمان من الحقوق والمزايا التى يحرم منها . ( ٣ ) وبعد سابقة فى العود ، ( ٤ ) ويصير قطعياً فلا يجوز فى أى حال من الأحوال للمحكوم عليه غيائياً الذى سقطت عقوبته بمضى المدة أن يحضر ويطلب إبطال الحكم الصادر فى نحيته وإعادة النظر فيه ( المادة ٢٨١ ت ج )

فالآثار المترتبة على سقوط العقوبة بالتقادم مماثلة لآثار العفو عن العقوبة . كما أن الآثار المترتبة على سقوط الدعوى العمومية مماثلة للعفو عن الجريمة .

١٠٦ - وفما يتعلق بإعادة الاعتبار يعتبر المحكوم عليه الذى سقطت

عقوبته بالتقادم في مركز مماثل تقريباً لمن نفذت عليه عقوبته أو لمن صدر له عفو عنها . فقد قضت المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٤١ الصادر في ٥ مارس سنة ١٩٣١ بشأن إعادة الاعتبار على أنه يشترط للحكم بإعادة الاعتبار : ( أولاً ) أن تكون العقوبة قد نفذت أو عفى عن المحكوم عليه بها أو سقطت بالمدة الطويلة ، ( ثانياً ) أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العفو منها مدة خمس عشرة سنة إذا كانت عقوبة جنائية أو مدة ثماني سنوات إذا كانت عقوبة أخرى إلا في حالة الحكم للعود فتكون المدة دائماً خمس عشرة سنة . وإذا كانت العقوبة قد سقطت بالمدة الطويلة فيجب في جميع الأحوال أن تنقضي مدة خمس عشرة سنة من تاريخ سقوط العقوبة .

١٠٧ - أثر التقادم على الأحكام المدنية - نص قانون تحقيق الجنايات على سقوط الحق في تنفيذ العقوبات الجنائية بمعنى المدة ولكنه لم يذكر شيئاً عن سقوط الأحكام المدنية . ذلك لأن أساس التقادم ليس واحداً في الحالتين . فانه بينما يقوم سقوط الحق في تنفيذ الأحكام المدنية على إهمال الدائن تنفيذ حكمه في مدة معينة وما يشعر به هذا الإهمال المستمر من تنازله عن حقه يقوم سقوط الحق في تنفيذ العقوبات الجنائية على نسيان الجريمة بمرور الزمن وعدم وجود مصلحة الهيئة الاجتماعية في توقيع العقوبة . من أجل ذلك ترك الشارع المصري الأحكام المدنية خاضعة من حيث التقادم لقواعد القانون المدني ، فهي تسقط بخمس عشرة سنة لابعثرين سنة ولا بخمس سنين ولا بسنة واحدة كما هو الشأن في سقوط العقوبات الجنائية ، كذلك القانون الفرنسي الذي قرر وحدة التقادم فيما يتعلق بسقوط الدعويين المدنية والجنائية لم يقرر هذه الوحدة فيما يتعلق بسقوط العقوبة والأحكام المدنية .

١٠٨ — ويزاد بالأحكام المدنية الأحكام التي ترمى إلى تعويض الخصوم عن الضرر الذي سببته لهم الجريمة كالحكم بالرد والتويضات والمصاريف لصالح المدعى بالحقوق المدنية والحكم بالمصاريف لصالح الحكومة (جلو ٢ ن ٧٥٢ وجرانولان ٢ ن ١١٢٨) .

١٠٩ — ويبتدىء سريان مدة التقادم بالنسبة للأحكام المدنية من اليوم الذي تصبح فيه هذه الأحكام واجبة التنفيذ .

ويبتدىء سريان هذه المدة في الأحكام القائية الصادرة من محاكم الجنايات من تاريخ صدور الحكم ، لأن الحكم القائي في مواد الجنايات وإن كان غير قابل للتنفيذ فيما يختص بالعقوبة الجنائية إلا أنه يجوز تنفيذه فيما يختص بالأحكام المدنية ، فقد نصت المادة ٢١٩ من قانون تحقيق الجنايات على أنه : يجب على المدعى المدني أن يقدم كفيلا ليتمكن تنفيذ ما يختص به من الحكم القائي ، ونصت المادة ٢٢٠ على أنه : لا يكون للكفالة تأثير إلا في مدة خمس سنين من وقت صدور الحكم . ونصت المادة ٢٢١ على أنه : إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه في أثناء مدة الخمس سنين المقررة في المادة السابقة بعاد الحكم فيما يختص بالتضمنيات . فإذا كان الحكم السابق قد نفذ يجوز للحكمة أن تأمر برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها إذا اقتضى الحال ذلك . فالحكم القائي يعتبر فيما يختص بالأحكام المدنية التي تشمل عليها كأنه صادر تحت شرط فاسخ وهو حضور المحكوم عليه أو القبض عليه في مدة معينة ، وهذا الشرط لا يوقف تنفيذ الحكم وإنما يجيز إلزام المدعى المدني برد المبالغ المتحصلة كلها أو بعضها إذا اقتضى الحال ، وما دامت الأحكام المدنية المقضى بها في غية المتهم يجوز تنفيذها من تاريخ صدور الحكم القائي فيبتدىء سريان مدة سقوطها بالتقادم من هذا التاريخ (جلو ٢ ن ٧٥٢) .



# في احراز وحمل الاسلحة

## De la détention et du port des armes

القانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧

### ملخص

تعريف الأسلحة ١ — حمل أو استعمال الأسلحة كظرف مكون أو مشدد لبعض الجرائم  
٣ و ٢ — منع دخول الأسلحة الحربية البيضاء في القطر المصري ومنع ما يرد منها لجانب  
الحكومة ٤ — إباحة حمل وإحراز الأسلحة النارية بقبود في القانون رقم ١٦ الصادر في  
٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ ، ٥ — بيان الأسلحة والذخائر المرخص بإدخالها ولائحة البوليس  
الخاصة بالأنبار بها ٦ — منع احرار وحمل الأسلحة في القانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو  
سنة ١٩١٧ ، ٧ — الأسلحة المنوع احرزها وحملها ٨ — استثناءات من قاعدة منع احرار  
وحمل الأسلحة ٩ — الاستثناء الأول : رجال القوة السومية ١٠ — منشور وزارة الداخلية  
رقم ١٥ المؤرخ في ١٢ يونيه سنة ١٩١٧ ، ١١ الى ١٣ — الاستثناء الثاني : الحصول  
على رخصة ١٤ الى ١٧ — تفتيش المنازل لبحث عن الأسلحة ١٨ — اختصاص المحاكم  
الجزئية بالنظر في جرائم احرار وحمل الأسلحة ١٩ — العقوبات المقررة لهذه الجرائم ٢٠ و ٢١  
— مستلزمات الحكم .

١ — تعريف الأسلحة — يراد بالأسلحة الأدوات التي تستخدم في  
في التعدي أو في الدفاع ( جازو ٥ ن ٣٣٠٢ ) .

٢ — حمل أو استعمال الأسلحة كظرف مكون أو مشدد لبعض  
الجرائم — قد اعتبر القانون المصري حمل أو استعمال الأسلحة كظرف  
مكون أو مشدد لبعض الجرائم ( راجع المواد ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ١٤٣  
و ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ و ٣١٧ فقرة سابعة و ٣٦٨ من قانون العقوبات  
والمادة الثانية فقرة ثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالنجمير

والمادة ٢٧ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالتشريع والأشخاص المشتبه بهم).

٣ - ولكن القانون لم يبين أنواع الأسلحة التي يعتبر حملها أو استملاكها ظروفاً مشدداً ولذلك قررت محكمة التقض والابرار أن الأمر في ذلك يرجع إلى تقدير المحكمة (راجع شرح ذلك في بابي الاتلاف والسرقة).

٤ - منع دخول الأسلحة الحربية البيضاء في القطر المصري وضبط مايرد منها لجانب الحكومة - في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال يقضي بأن الأسلحة البيضاء المعدودة أسلحة حربية مثل النصال والسنج والحراب والسيوف من أى نوع كانت وما شا كلها مركبة كانت أو غير مركبة ممنوع دخولها في القطر المصري (مادة ١) ، وأن الأسلحة المذكورة التي تدخل في القطر المصري سواء كان عن طريق البحر أو البر يصير ضبطها في الحال لجانب الحكومة (مادة ٢) .

٥ - إباحة حمل وإحراز الأسلحة النارية بقيود في القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ - قد كان الاصل في القانون رقم ١٦ الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ إباحة حمل وإحراز الأسلحة النارية . فكان يكفي لا مكان حمل وإحراز أى سلاح ناري الحصول على رخصة من السلطة الادارية (مادة ١) . ويقدم طلب الرخصة إلى مأمور المركز أو القسم المقيم فيه الطالب ويوضح فيه عدد وأنواع الأسلحة المطلوبة الرخصة من أجلها (مادة ٢) . ومع ذلك فقد كان بعض الأشخاص معفون من واجب الحصول على رخصة متى كان السلاح من غير نوع الششخانة وم : الممد ومشايخ البلاد ، المستخدمون والموظفون العموميين ، أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ومجالس المديرات والقومسيونات البلدية والمحلية ، الخائزون

لنائبين أو رتب مصرية عليية أو ملكية أو عسكرية ، أولاد من ذكروا الموجودون مع آبائهم في معيشة واحدة إلا إذا حلوا أسلحتهم خارجا عن دائرة المديرية أو المحافظة المتوطنين فيها ( مادة ٣ ) وعلى العكس من ذلك لا تمنح الرخصة للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس من أجل سرقة أو شروع في سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة ولا للأشخاص السابق الحكم عليهم بالحبس مدة سنة فأكثر أو بقباب أشد من ذلك ولا للأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس . وإذا طرأت حالة من هذه الحالات بعد إعطاء الرخصة يترتب على ذلك الفاؤها ( مادة ٦ ) . ويجوز رفض إعطاء الرخصة للأشخاص الذين ليس لهم محل إقامة ثابت ومعروف في القطر المصري وللأشخاص السابق الحكم عليهم من محكمة قضائية بالحبس مدة شهر فأكثر في ظرف الخمس السنوات السابقة لتقديم الطلب ( مادة ٧ ) .

وكان حمل الأسلحة النارية و احرارها بدون رخصة قانونية من غير الأشخاص المعفون من طلب الرخصة يعتبر مخالفة معاقبا عليها بغرامة لا تتجاوز جنبا مصرى ، ولكن العقوبة تصبح غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو حبسا لا يتجاوز شهرين في الاحوال الآتية : إذا سبق الحكم على المتهم في ظرف السنتين الماضيتين بسب مخالفة نصوص هذا القانون ، وإذا كانت الأسلحة التي حصل حملها أو احرارها من نوع الششخانة ، وإذا سبق رفض إعطاء الرخصة للمتهم أو سحب رخصة كانت معطاة إليه . ويجوز إبلاغ الغرامة إلى عشرين جنبا مصرى ومدة الحبس إلى سنة بالنسبة للأشخاص الذين لا يجوز أن تمنح لهم الرخصة ( مادة ١١ ) .

ونص في هذا القانون على أنه يجب على كل بائع أسلحة نارية الحصول على رخصة مخصوصة من ناظر الداخلية الذي له أن يعطى هذه الرخصة أو يرفض إعطائها ، ويقرر ناظر الداخلية الشروط التي تعطى هذه الرخصة بمقتضاها ( مادة ١٢ ) .

٦ - بيان الأسلحة والذخائر المرخص بإدخالها ولائحة البوليس الخاصة بالاتجار بها - وقد صدر في ابريل سنة ١٩٠٥ أمر عال بنشر جدول الأسلحة والأدوات والذخائر المرخص بإدخالها في القطر المصري ولائحة البوليس الخاصة بالاتجار بها . ونص في هذه اللائحة على أن الاتجار بالأسلحة والذخائر والأدوات والمواد القابلة للانفجار المصرح بإدخالها بمقتضى الاتفاقيات التجارية لا يجوز إلا للأشخاص الذين يدهم رخصة من الحكومة وفي المخازن المينة بالرخصة المذكورة ( مادة ١ ) . وأنه يمكن للبوليس ضبط الأسلحة التي صار إدخالها ولو كانت مختومة أو مدموعة بمعرفة الحكومة متى وجدها معرضة للبيع في مخازن أو دكاكين خلاف الثوة عنها بنصوص المادة السابقة ( مادة ٢ ) . وأنه على صاحب المحل المرخص له ببيع الأسلحة أن يكون بطرفه دفتران يقيد في أحدهما بنمرة سلسلة جميع الأسلحة المعرضة للبيع مع إيضاح أثمانها والجهات الواردة منها وكافة التفاصيل اللازمة ويقيد بالآخر مايبع منها مع إيضاح أنواع الأسلحة المبعة وثمنها ونمرة قيدها واسم ولقب المشتري ومحل إقامته وصناعته . وهذه الدفاتر يجب قبل استعمالها أن تكون كل صحيفة منها مؤشراً عليها بعلامة المحافظ أو المدير وتكون تحت طلب البوليس الذي له الحق في مراجعتها في أى وقت كان ( مادة ٣ ) .

٧ - منع إحراز وحمل الأسلحة في القانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ - وفي سنة ١٩١٧ رأت الحكومة عملاً برأى السلطة العسكرية تعميم منع إحراز وحمل الأسلحة واتخاذ إجراءات غير اعتيادية لنزع السلاح من الأهالى ، فصدر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ قانون رقم ٨ نص في المادة الأولى منه على ما يأتى : « يمنع في القطر المصري إحراز وحمل الأسلحة النارية وكذلك الأسلحة البيضاء المينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا

القانون والذي يمكن تعديله في أى وقت كان بقرار من وزير الداخلية .  
ونص أيضاً في هذا القانون على إلغاء القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٤ ،  
كما نص فيه على إلغاء رخص إحراز وحمل السلاح التي أعطيت بمقتضاه  
( مادة ٧ ) .

٨ - الأسلحة المنوع إحرازها وحملها - يمنع القانون إحراز  
وحمل الأسلحة النارية إطلاقاً وكذا الأسلحة البيضاء المينة في الجدول  
رقم ١ وهي :

( ١ ) السيوف والشيش ( ماعدا السيوف والشيش التي هي جزء  
من الكسوة الرسمية وكذلك السيوف والشيش وشيش المبارزة ،  
( ٢ ) السونكات ، ( ٣ ) الخناجر ، ( ٤ ) الزماح ، ( ٥ ) نصال الرماح ،  
( ٦ ) عصي الشيش ، ( ٧ ) الخشث ( قضيب مدبب من الحديد يوضع  
بأطراف المعص ) ، ( ٨ ) ملكة حديد ( بونية حديد ) ، ( ٩ ) السكاكين  
التي لا يذوغ إحرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفة ،  
( ١٠ ) بنادق الهواء على اختلاف أنواعها ما عدا البنادق التي تعمر من الفم  
بواسطة باى ولا يبعد مرماها عن ستة أمتار ( وقد أضيفت هذه البنادق  
بقرار ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ) .

٩ - استثناءات من قاعدة منع إحراز وحمل الأسلحة - أورد  
القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ استثناءين لقاعدة منع إحراز وحمل الأسلحة  
المتقدم ذكرها وهما :

( أولاً ) أن هذا المنع لا يبرى على رجال القوة العمومية المرخص لهم  
بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقاً لنصوصها  
( مادة ١ فقرة أولى ) .

( ثانياً ) ان لوزير الداخلية أو السلطة التي يتبناها لهذا الغرض أن يعطى بصفة استثنائية رخصاً لأحراز السلاح وحمله ( مادة ٢ ) .  
ولذلك نص على أن يستمر العمل بنصوص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٠٥ الخاص بادخال الأسلحة والاتجار بها ( مادة ١ فقرة ثالثة ) .

١٠ - الاستثناء الأول : رجال القوة العمومية - بعد أن نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ في المادة الأولى منه على منع إحراز وحمل الأسلحة في القطر المصري أردف ذلك بقوله : « ولا يسرى هذا المنع على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقاً لنصوصها » .

١١ - وقد بين منشور وزارة الداخلية رقم ١٥ المؤرخ في ١٢ بونة سنة ١٩١٧ والمبلغ للنيابات بمنشور النائب العمومي رقم ٧٨ سنة ١٩٢٠ المراد رجال القوة العمومية فذكر أن رجال القوة العمومية هم أفراد وضباط وصف ضباط القوة العسكرية والنظامية الرسمية أى رجال الجيش العامل على اختلاف أقسامهم وكذا رجال الحرس الملكي والبوليس وخفر السواحل وحرس السجون والخفره النظاميون ومشايخهم ووكلاء مشايخهم وصف ضباط وضباط الخفر . ولما كان من اختصاص الموظفين الإداريين الآتى يانهم الإشراف على خدمات رجال البوليس والخفر أو مساعدتهم فيها فينبغى أن هؤلاء الموظفين أيضاً يعتبرون من رجال القوة العمومية وهم :  
( ١ ) المحافظون والمديرون ووكلاء المحافظات والمديريات ، ( ٢ ) مأمورو المراكز والأقسام والبنادر ، ( ٣ ) عمد البلاد ، ويعتبر عمد قبائل المربان ومشايخ الفرق أسوة بعمد البلاد فيما يختص بحمل السلاح ، ( ٤ ) مشايخ البلاد أثناء قيامهم برئاسة المديريات السيارة فقط ، ويشترط أن تحفظ أسلحتهم في سلامك الخفر بمنزل العمدة وتحت مسؤوليته ، ولا يسمح لهم

بمحملة في غير رئاسة الدورية السيارة . ويعامل مشايخ العزب التي خفراؤها نظاميون أسوة بمشايخ البلاد فيما يخص بحمل السلاح .

١٢ — وقد حكم بأن كون الشخص خفير زراعة لا يعفيه من وجوب الحصول على رخصة خاصة بحمل الأسلحة النارية ( شين الكوم الجزئية ١٦ بولية سنة ١٩٠٣ مع ٥ عدد ٧٨ ) .

وأن الخفير الذي يكون في غير دائرة دركة وتأدية وظيفته حاملاً بدون رخصة سلاحاً نارياً لم تسله إليه الحكومة يعاقب بمقتضى قانون إحراز وحمل الأسلحة ( انظر البودد المركبة ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٦ مع ٨ عدد ٢٣ ) .

لكن لا يصح الحكم بمصادرة بندقية كان مرخصاً لصاحبها في استعمالها بمعرفة خفير زراعته وضبطت هذه البندقية مع خفير كان قد طلب الاذن له في حملها ووافق المركز على ذلك ( نفس ١٥ ايو سنة ١٩٣٠ قضية رم ١١٤٩ سنة ٤٧ ق ) .

١٣ — وقد حكمت بعض المحاكم الابتدائية بأن مشايخ البلاد يعتبرون من رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح في حالتين : الأولى حالة قيامهم بالعمل محل العمدة ، والثانية حالة قيامهم برئاسة الدورية السيارة ( فتا الابتدائية ٢٩ مايو سنة ١٩٢٧ مع ٢٨ عدد ١٠٩ ) . وأن مشايخ العزب لا يعتبرون من رجال القوة العمومية إلا في أثناء قيامهم برئاسة الدوريات السيارة فقط فليس لهم أن يحملوا أسلحة إلا في هذه الحالة ( بن سويف الاجتائية ٦ مارس سنة ١٩٢٨ مع ٢٩ عدد ٧٣ ) .

ولكن محكمة النقض والايام قضت بعكس ذلك إذ قررت ما يأتي :  
• وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ وإن قضت بمنع احراز السلاح وحمله في أنقطن المصرى الا أن فقرتها الثانية نصت على أن هذا المنع لا يبرى على رجال القوة العمومية المرخص لهم بحمل السلاح

ضمن حدود اللوائح الجارية العمل بها وطبقاً لتوصيها ، . وحيث إن عبارة « المرخص لهم ، الواردة بهذه الفقرة ظاهر من السياق أنها تقرير وبيان لوصف عائق من قبل رجال القوة العمومية ومستمد من اللوائح الجارية العمل بها لا أنها لإنشاء لترخيص مبتدأ يراد تخويله لهم بمقتضى هذا القانون تخويلاً مقيداً بحدود اللوائح الجارية العمل بها . ومع وضوح هذا المفهوم يكون القانون الجديد لم يتعرض لرجال القوة العمومية بمنع ولا بترخيص بل أنه استثناء من متناول المنع استثناء مطلقاً تاركاً معاملتهم فيما يخص باحراز السلاح وحفه الى اللوائح الجارية العمل بها في تنظيم أمورهم سواء أكان الاحواز أم الحبل بحسب تلك اللوائح مطلقين أو مقيدين بزمان أو مكان أو ظرف أو شرط خاص . وحيث إن اللوائح الخاصة بالمعبد والمشايخ تجعل شيخ البلد معرضاً بمقتضى وظيفته لأن يحل محل العمدة في عمله كما تجعله معرضاً لأن يكون رئيساً للدورية السيارة ، وفي هاتين الصورتين يكون له حق حمل السلاح باعتباره رئيساً لكل القوة العمومية أو لجزء منها في قريته كما يفهم من منشور وزارة الداخلية نمرة ١٥ المقول بالحكم المطعون فيه أنه صدر على أثر صدور القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ . وحيث أنه بحسب شيخ البلدان يكون من واجب وظيفته المبادرة الى القيام بعمل رجل القوة العمومية عند الاقتضاء حتى يصدق عليه نص تلك الفقرة الثانية ويشمله المنع المنصوص عليه بالفقرة الأولى . ذلك بأن لفظ « رجال القوة العمومية » هو من صيغ الموم فهو يشمل كل رجالها بلا تفريق بين من يؤدون عملها على الدوام والاستمرار ومن يؤدونه الوقت بعد الوقت مع استعدادهم لادائه في أى وقت بحسب الاقتضاء . وحيث إنه يكفي أن يكون من نتيجة القول بشمول المنع المنصوص عليه بهذا القانون لحالة الطاعن أنه حكم بمصادرة البندقة التي كان يحملها حتى يعلم أن هذا القول غير صواب . ذلك بأن تلك البندقة سواء أكانت مملوكة للحكومة وسلمتها لشيخ البلد لاستعمالها عند أداء واجبه



كرجل من رجال القوة العمومية أم كانت مملوكة له هو وقد فرضت الحسومة عليه شراها ليستعملها في أداء هذا الواجب فإن مصادرتها مع بقاءه شيخاً للبلد تعطيل له عن القيام بواجبه عند ميسر الحاجة بل هي مصادرة له في أداء هذا الواجب . وليس يصح أن يفرض الشارع واجباً ويسلب المكلف وسيلة الأداء وهذه النتيجة وحدها تكفي للدلالة على أن حالة الطاعن ليست بما يعاقب عليه بالقانون نمرة ٨ لسنة ١٩١٧ بل إن كان هناك عقاب فيكون بمقتضى اللوائح الإدارية ليس غير . ( نقض ٢١ مارس سنة ١٩٢٩ مج ٤٠ عدد ٩٣ - وانظر في هذا المعنى بنى سوف الابتدائية ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ مج ٢٧ عدد ٩٥ ونقض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٤٥٧ سنة ٤٧ ق و ١١ يونيو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٣٨٨ سنة ٤ ق - وقد قضى هذا الحكم الأخير بأن القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ لا يسرى على رجال القوة السومية الذين منهم شتاخ البلاد سواء أكلن السلاح الموجود عند أحد أفراد هذه القوة واحداً أو أكثر ) .

١٤ - الاستثناء الثاني : الحصول على رخصة - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ على أن « لوزير الداخلية أو للسلطة التي يتبناها لهذا الغرض أن يعطي بصفة استثنائية رخصاً لأحرار السلاح وحمله » . ونصت المادة الثالثة منه على أن « وزير الداخلية حر في منح الرخص أو رفضها أو تحديد مدتها أو قصرها على أنواع معينة من الأسلحة وتقيدها بأي شرط أو حديرى ضرورة تقيدها به وذلك حسبما يترأى له . وهو أيضاً حر في سحب الرخص في أى وقت ، وله في هذه الحالة أن يعطي صاحب السلاح ميعاداً لبيع سلاحه إلى أحد بحار الأسلحة المرخص لم أو إلى شخص رخص له أو لتصديره خارج القطر » . ونصت المادة الثامنة منه على أن وزير الداخلية يصدر بقرار منه لائحة ببيان شروط منح الرخص . وقد صدرت هذه اللائحة بتاريخ ٢ يونيو سنة ١٩١٧ .

١٥ - ويشتمل القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ على أحكام مؤقتة قضى

على كل شخص يحمل سلاحاً أو أكثر من الأسلحة المبيّنة في الجدول رقم ١ أن يقدم ماعنده من هذه الأسلحة إلى المركز أو القسم أو نقطة البوليس وذلك في مدة شهر من تاريخ ابتداء العمل بهذا القانون. أما الذين يحوزون أسلحة من الأنواع المبيّنة في الجدول رقم ٢ فيمكنهم الاكتفاء بتقديم إخطار كتابي تفصيلي عنها إلى السلطة المشار إليها آنفاً وفي الميعاد المحدد أعلاه. وللبوليس دائماً أن يأمر بإحضار الأسلحة التي تقدم الإخطار عنها، وإذا لم يتم تقديم الإخطار بما أمر به فللبوليس ذاته أن يقوم بضبطها في منزله (مادة ٩). وأن الأسلحة التي يصير إحضارها أو التي يقدم إخطار عنها تصدر مالم يتحصل صاحبها في مدة ثلاثة شهور من تاريخ إحضارها أو من تاريخ الإخطار المقدم عنها على رخصة باحرازها (مادة ١٠).

١٦ — وقد جاء في اللائحة الصادرة من وزارة الداخلية بتاريخ ٢ يونية سنة ١٩١٧ أن أعضاء الأسرة الملكية والوزراء العاملين والوزراء المتقاعدين ووكلاء الوزارات العاملين ووكلاء الوزارات المتقاعدين ورؤساء المصالح ورؤساء المصالح المتقاعدين وأعضاء البرلمان مكلفون بأن يخطروا فقط إحدى الجهات المنوّه عنها في المادة التاسعة من القانون خلال مدة الشهر المخصوص عنها في المادة المذكورة بما في حيازتهم شخصياً من الأسلحة وعندئذ يسمح لهم بإبقائها معهم بدون احتياج إلى رخصة أخرى.

١٧ — أما الأسلحة الواردة في الجدول رقم ٢ وهي التي يكتفى بتقديم إخطار عن إحرازها طبقاً للبادء التاسعة من القانون فهي: (١) أسلحة الزينة وهي الأسلحة المتفيسة والبنادق والقرابينات والبنادق القصيرة والريڤولفرات والطينجات مهما كان طولها التي تكون كرنافتها وزنادها أو ماسورتها متحلية بالذهب أو فضة أو منقوشة نقشاً بديعاً. ولكن يمكن إدخال أسلحة الزينة (خلاف الأسلحة المتفيسة) في هذا الجدول يلزم أن

لا تكون قيمة القطعة الواحدة أقل من عشرين جنياً عن البنادق والقرايinat والبنادق القصيرة ومن ثمانية جنيات عن الريفولفرات ومن ثلاثة جنيات عن الطنجيات . ( ٢ ) البنادق والقرايinat طرز ( فلوير ) والأسلحة المائلة لها من العيار الصغير والأسلحة ذات الماسورة الخلزونية المعروفة بأسلحة ( صالون ) . ( ٣ ) الأسلحة البيضاء الشرقية أو السودانية كالسيوف والرماح والخناجر والسكاكين الخ وكذلك البنادق التي من طرز قديم والتي لا يبلغ ثمنها عشرين جنياً وذلك متى كانت هذه الأسلحة مستعملة كأسلحة للزينة ( وقد أضيفت هذه الأسلحة بقرار في ٢٨ يولية سنة ١٩١٧ ) .

١٨ - تفتيش المنازل للبحث عن الأسلحة — تنص المادة الرابعة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ على أنه « لا يمكن تفتيش منازل الأشخاص المشتبه فيهم بأنهم يحجزون أسلحة بحالة غائبة لأحكام هذا القانون إلا بواسطة القاضي أو مندوب النيابة العمومية أو بناء على أمر منهما بواسطة مأمور الضبطية القضائية الذي يتدبانه لهذا الغرض » . وتنص المادة الخامسة منه على أنه « يجب على الموظف الذي يجري التفتيش أن يستصحبه معه شاهدين وأن يحرر محضراً بما أجراه ويوقع عليه هو والشاهدان وصاحب المحل الذي صار تفتيشه . فإذا كان هذا الأخير غائباً أو امتنع عن التوقيع على المحضر بامضائه أو ختمه أو كان غير قادر على إجراء ما تقدم يذكر ذلك في المحضر، ويصير العمل أيضاً بأحكام قانون تحقيق الجنايات وبقيّة القواعد المتبعة في تفتيش المنازل » .

١٩ - اختصاص المحاكم الجزئية بالنظر في جرائم إحراز وحمل الأسلحة — كانت المادة ١٤ من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٤ تنص على أن المحاكم المركزية هي المختصة بالنظر في جميع الجرائم المنصوص عليها في ذلك القانون ، ثم صدر القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ وقضت المادة السابعة منه بالغاء

القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٠٤ دون أن يرد فيه ما يخول بحاكم المراكز هذا الاختصاص. ولما كان القانون رقم ١٦ سنة ١٩٠٤ قد ألغى ولم يرد في القانون الجديد نص فاصل في أمر الاختصاص وجب الرجوع إلى القواعد العامة التي تقضى بأن تكون المحاكم الجزئية هي المختصة دون سواها بنظر قضايا الجرح الا ما استثنى في ملحق القانون رقم ٨ لسنة ١٩٠٤ القاضي بإنشاء محاكم المراكز. وبناء على ذلك فالمحاكم الجزئية هي المختصة دون غيرها بنظر جميع الجرح المتعلقة بأحراز وحمل السلاح (كتاب الحانية رقم ٤٢٩ المؤرخ في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١٧ والبالغ لثبائات بالمشور رقم ٦٨ لسنة ١٩١٧).

٢٠ - العقوبة المقررة لهذه الجرائم - يعاقب على الجرائم التي ترتكب ضد القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٧ بالعقوبات الآتية : إذا كان السلاح نارياً تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو الغرامة لغاية خمسين جنيهاً مصرياً. وإذا كان السلاح من الأسلحة البيضاء تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز شهراً واحداً أو الغرامة لغاية ثلاثة جنيهات مصرية ويعمك القاضي دائماً بمصادرة السلاح (مادة ٦).

٢١ - وتتم اللائحة الصادرة في ٢ يونيه سنة ١٩١٧ على أحكام يعاقب على مخالفتها بغرامة لا تزيد عن مائة قرش صاغ أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع. ومن هذه الأحكام وجوب إبراز الرخصة مع الأسلحة كلما طلبت السلطة الحاكمة ذلك، وإخطار المحافظة أو المديرية في حالة فقد الرخصة أو السلاح.

٢٢ - مشتتات الحكم - يجب أن يبين الحكم الصادر بعقوبة في جنحة إحراز أو حمل سلاح أو صاف السلاح ونوعه والا كان قابلاً للنقض، لأن العقاب وعدمه يتوقفان على معرفة هذه الأوصاف كما أن مقدار العقوبة يختلف باختلاف نوع السلاح المضبوط (نقض ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

# في الشروع

## De la tentative

الواد ٤٦ و ٤٧ ع ( تقابل المادتين ٣ و ٢ ع ف )

### ملخص

الفصل الأول — عموميات . الأدوار التي يمر بها الماني في طريق ارتكاب الجريمة ٢١ —  
الفكرة والعزم ٤٣ — ظهور العزم بأعمال خارجية — الأعمال التحضيرية ٦  
— الأعمال التنفيذية ٧ — حكمة التفرقة بين الأعمال التحضيرية والأعمال التنفيذية ٨

الفصل الثاني — في أركان الشروع ٩

الركن الأول : البدء بالتنفيذ . ماهو البدء في التنفيذ؟ ١٠ — النظرية المادية أو المبنية ١١  
— النظرية الشخصية ١٢ — النظرية الصورية ١٣ إلى ١٥ — قضاء المحاكم ١٦

إلى ٢٢

الركن الثاني : القصد ٢٣ و ٢٤

الركن الثالث : عدم عدول الفاعل بإرادته ٢٥ إلى ٢٩

الفصل الثالث — في صور الشروع ٣٠ إلى ٣٣

الفصل الرابع — في الجريمة المستحيلة . ماهي الجريمة المستحيلة ٣٤ — هل يحاقب على  
الجريمة المستحيلة كمعروض؟ ٣٥ — النظرية المادية الصلبة ٣٦ — النظرية التي تفرق  
بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ٣٧ إلى ٤١ — النظرية الشخصية الحديثة ٤٢  
— نظرية جايرو : التفرقة بين الاستحالة المطلقة بالوقائع والاستحالة المطلقة بالقانون ٤٣  
— قضاء المحاكم الفرنسية ٤٤ — قضاء المحاكم الألمانية ٤٥ — قضاء المحاكم  
الصورية ٤٦ — الجريمة المستحيلة في الضرائع الأجنبية ٤٧

الفصل الخامس — في العقاب على الشروع . الاحوال التي يحاقب فيها على الشروع . التفرقة  
بين الجنائيات والجناح والمخالفات ٤٨ — حكمة هذه التفرقة ٤٩ — الشروع في  
الجنائيات ٥٠ و ٥١ — الشروع في الجناح ٥٢ و ٥٣ — الشروع في المخالفات ٥٤  
— الاحوال التي يتعارض فيها الشروع مع طبيعة الجريمة ٥٥ — عقوبة الشروع ٥٦  
— عقوبة الشروع في الجنائيات ٥٧ — عقوبة الشروع في الجناح ٥٨ .

الفصل السادس — في بيان وقعة الشروع في الحكم ورعاية محكمة النفس ٥٩ إلى ٦٢ .

## المراجع

جارو طبعة ثالثة ج ٠ من ٤٧٢ وجارسون ج ١ من ١٧ وشوئو وهيل طبعة سادسة ج ١ من ٣٧٨ وبنش طبعة ثانية ج ١ من ٨ وجراغولان ج ١ من ٢٨٦ وعلى بدوى بك ج ١ من ٢١١ والذكتور محمد كامل مرسى بك والذكتور السيد مصطفى السيد ج ١ من ١٨٦ وعلى زكى المصراي باشا من ١٤ وأحد صفوت بك من ١٢٣ وموسوعات دالوز تحت كلمة tentative ج ٤٢ من ٤٤٩ وعلق دالوز ج ١٧ من ٥١٥ .

## افصيل الأول

## عمومات

١ - الأدوار التي يمر بها الجاني في طريق ارتكاب الجريمة -  
 قبل أن يصل الجاني إلى غرضه ويتم جريمته يمر بأدوار أو مراحل مختلفة :  
 فيبدأ بالتفكير في ارتكاب الجريمة . وبعد أن تختمر لديه الفكرة يصمم على ارتكاب الجريمة . ومتى وطد العزم على ارتكابها بعد وسائل العمل فيشتري السم إذا أراد تسميها أو يشتري حبلًا إذا أراد ارتكاب سرقة بتسور . وفي هذه المرحلة ينتقل الجاني من حيز التنية والفكر إلى حيز التنفيذ ، وإنما بدأ إرادته في الخارج ، ولكنه لا يكون عندئذ في دور التنفيذ ، وإنما بدأ التنفيذ بأعمال تتصل بالجريمة عن قرب ومن طريق مباشر . فإذا سار الفاعل إلى النهاية تكون الجريمة تامة ، وإذا أوقف أو لم يصل إلى غرضه تعتبر الجريمة موقوفة أو خائبة ، وإذا كان الفرض الذي يسعى إليه في غير طوقه أو كانت الوسائل التي استخدمها غير حاصلة لتحقيق هذا الفرض فتعتبر الجريمة مستحيلة .

٢ - وهذه الحالة ينشأ عنها في كل تشريع جنائي بعض مسائل عامة يقتضى بحثها.

(١) فيجب أولاً تحديد الوقت الذى يسوغ فيه للقانون الجنائي أن يتدخل للعقاب على ما يقع في سبيل تحقيق المشروع الجنائي. (٢) وإذا قيل بأن البدء في تنفيذ المشروع يمين الوقت الذى يبدأ فيه العقاب فيقتضى معرفة ما إذا كان التنفيذ المستحيل تحققه يصح أن يكون مساوياً في الحكم للتنفيذ الموقوف والتنفيذ الخائب. (٣) وأخيراً هل يكون من المناسب مع التفريق بين الدرجات المختلفة للأفعال المرتكبة التدرج في العقاب حسب درجة الفعل بحيث يعاقب على الجريمة التامة بالمعقوبة كاملة وعلى الجريمة الموقوفة أو الجزئية الخائبة بمعقوبة أقل؟

٣ - الفكرة والعزم - من بين هذه المسائل مسألة أولى أصبحت مقررة ومفروغاً عنها مع تطور التشريعات الجنائية، وهي أن كل ما يدور في خلد الإنسان من فكر وتدبير وتصميم لا يقع على فرض ثبوته تحت طائلة القانون، فإن هذه الأمور قد تعتبر محرمة من وجهة الآداب والأخلاق الشخصية، ولكن نظراً لانحصارها في دائرة الضمير يجب أن تبقى خارجة عن سلطان القانون الاجتماعي. إذ للقانون الاجتماعي إنما يعاقب على الجرائم لا الخطايا. نعم قد يكون العلم بالعزم على ارتكاب جريمة خطيرة، سواء من طريق الاعتراف أو من طريق الانضاء به إلى الغير، سبباً في قلق اجتماعي، ولكن البوليس هو الذى عليه أن يعمل لمنع تحقيق هذا العزم وليس على القضاء أن يعاقب على تكوينه. فضلاً عن ذلك فإن الإرادة لا تعتبر نهائية وقطعية إلا إذا ظهرت للخارج بأفعال (جاريو ١ ن ٢٢٤ و ٢٢٧).

٤ - والقاعدة التي تقضى بعدم العقاب على مجرد العزم على ارتكاب الجريمة بفرض ثبوته قد نص عليها القانون المصرى بالمادة ٤٥ ع في قوله :

« ولا يعتبر شروعا في الجناية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها .. الخ » .  
وهي قاعدة مطلقة لا تحتمل استثناء .

وقد ذهب بعضهم إلى القول بوجود استثناء لهذه القاعدة في المادة ٣٢٧ ع التي تعاقب على التهديد ( أنظر روس ج ٢ ص ٥٦ وهرنشوفو وميل ج ١ ن ١١٣١ ) . ولكن يرد على ذلك بأن الشارع يعاقب على التهديد لا لأنه يجد فيه دليلا ماديا كافيا يقدمه الجاني على عزمه عزمًا جدياً على ارتكاب عمل خطير بل لأن التهديد فعل خارجي من شأنه أن يحدث بذاته اضطراباً في النظام العام . فالتهديد بالقتل مثلاً شيء والعزم على ارتكاب هذه الجناية شيء آخر ، وهذان الشيئان قد لا توجد بينهما رابطة كما أن أحدهما لا ينبئ عن وجود الآخر ، فكما أنه يمكن عقد العزم من غير وعيد ولا تهديد كذلك يمكن إرسال أشد التهديدات إزعاجاً بدون قصد تحقيقها . فالتهديد هو بذاته وبغض النظر عن الجريمة المهدد بها عمل مخل بالأمن العام .

ويقال مثل هذا عن الاتفاق الجنائي على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ إلى ٩٤ ع ذلك الاتفاق الذي تعاقب المادة ٩٦ ع على مجرد الاشتراك فيه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن . فإن الاتفاق الجنائي ليس مجرد عزم بسيط بل هو عزم مقرر ومتفق عليه بين عدة أشخاص ، فهو عمل خارجي مخل بالنظام ومن حق السلطة العامة بل ومن واجبها العقاب عليه .

ولهذا الاعتبار نفسه تعاقب المادة ٩٧ ع على مجرد الدعوة إلى الانضمام إلى إتفاق يكون الغرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ إلى ٩٤ ع ولو لم تقبل هذه الدعوة ، لأن الدعوة إلى اتفاق جنائي هي عمل من أعمال الدعاية مخل بالنظام العام . أما مجرد العزم على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد المذكورة فلا تعاقب



عليه ولو حصل الإفضاء به إلى الغير شفهاً أو تحريراً بشرط أن يكون قد حصل بغير دعوة إلى الاشتراك في اتفاق جنائي .

كذلك يعاقب القانون في المادة ٤٨ ع كل من اشترك في اتفاق جنائي الفرض منه ارتكاب جنائية أو جنحة ما على اعتبار أنه عمل خارجي مروع للبيئة الاجتماعية ( انظر في ذلك ج ١ ن ٢٢٨ ) .

٥ - ظهور العزم بأعمال خارجية — بعد أن تختصر الفكرة عند الجاني ويصمم على ارتكاب الجريمة يظهر عزمه بأعمال خارجية ترمي إلى تحقيقها ، وهذه الأعمال ليست كلها ما يدخل في تكوين الركن المادي اللازم لتكوين الجريمة بل منها ما يدخل فيه ومنها ما لا يدخل . ومن هذه الأعمال ما يتصل بالجريمة عن قرب ومن طريق مباشر ، ومنها ما لا يتصل بها إلا من طريق غير مباشر . ولا شك أنه كلما كانت الأفعال المرتكبة قريبة من الفرض الذي يرمى إليه الفاعل كلما كانت نيته أكثر ظهوراً وكان الدليل على إجرامه أكثر وضوحاً وأشد إقناعاً . من أجل ذلك لم يسع الشارع المعاقبة على جميع هذه الأعمال الخارجية ، كما أنه لم يشأ أن يترك للقاضي تقدير الأعمال التي تربطها بالجريمة رابطة تسمح بالمعاقبة عليها كشرع والأعمال التي لا تربطها بالجريمة مثل هذه الرابطة ، بل جعل الحد الفاصل بين الأعمال التي تعتبر شروعا والأعمال التي لا تعتبر كذلك هو البدء في التنفيذ ونهض على ذلك في المادة ٤٤ ع إذ قرر أنه الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها . ولا يعتبر شروعا في الجنائية أو الجنحة مجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

٦ - الأعمال التحضيرية — فالأعمال التحضيرية هي التي لا تدخل في تنفيذ الجريمة المنوى ارتكابها ولكنها تتصل بهذه الجريمة في ضمير الفاعل وترى إلى تحضير تنفيذها كسواء السم في جناية التسميم وشراء المادة المكتبة

في جناية الحريق وشراء سلم أو حبل لارتكاب جريمة سرقة (جلو ن ٢٢٨) .  
وفياً يتعلق بالأعمال التحضيرية يجب مراعاة المبادئ الآتية :

( أولاً ) أن الأعمال التحضيرية لا يعاقب عليها كشروع في الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها لأنه لا وجود لها إلا في ضمير الفاعل وفيما يتعلق بنيتها . غير أن القانون كثيراً ما يعاقب مباشرة على الأعمال التحضيرية كجرائم قائمة بذاتها وبغض النظر عن علاقتها بالفعل الجنائي الذي قد يكون الفرض منها تسهيله . ذلك لأن من بين هذه الأعمال ما يعد بطبيعته أو بالنظر إلى حالة من يرتكبه كإفعال ترمى إلى تحضير أو تسهيل أو إحداث بعض الجرائم وأن ما تتطلبه عليه هذه الأعمال من خطر احتمالي يكفي لأن يعاقب عليها القانون بنص خاص لا بصفة شروع في جرائم بل بصفة جرائم قائمة بذاتها . ومن أمثلتها حمل الأسلحة الممنوعة ، وتقليد المفاتيح (المادة ٣٢٤ ع) ، ودخول عقار أو منزل مسكون بقصد ارتكاب جريمة ( المواد ٣٦٩ ع وما بعدها ) ، وصنع أو استيراد أو احراز قنابل أو ديناميت أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون مسوغ شرعي ( المادة ٣٦٣ ع ) . الخ . فهذه الأفعال المختلفة يمكن أن تكون لها صفتان : فهي في ذاتها وبالنظر إلى خطورتها الذاتية تعتبر جرائم خاصة ، وبالنظر إلى علاقتها بالجرائم التي ترتكب لتسهيلها تعتبر أعمالاً تحضيرية ، وهي وإن تكن معاقباً عليها من وجهة النظر الأولى إلا أنه لا عقاب عليها من الوجهة الثانية . وحركة التشريع الحديثة في مصر وفي البلاد الأجنبية تنهج إلى المعاقبة على كل الأفعال المؤدنة بالخطر أي الأعمال التي يمكن أن تمس دائرة الحقوق التي يحميها القانون دون أن تدخل في هذه الدائرة . ومن هذه الناحية يكون القانون الجنائي مانعاً ، بمعنى أنه يستخدم في منع وقوع خطر محتمل (جلو ن ٢٢٨) .

( ثانياً ) أن الأعمال التحضيرية يعاقب عليها لملاقبتها بالجريمة التي قصد منها تسهيلها إذا كانت صادرة عن شريك ، إذ أنها تأخذ في هذه الحالة صفة

الفعل الأصلي ويعاقب عليها بسبب العقاب على الفعل الأصلي وبنفس عقوبته (المادة ٤١ ع).

(ثالثاً) أن الأعمال التحضيرية يمكن العقاب عليها لعلاقتها بالجريمة كظروف مشددة لجريمة تامة أو مشروع فيها ، فثلاً يعتبر الكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة ظروفاً مشددة للسرفة .

٧ - الأعمال التنفيذية — أما الأعمال التنفيذية فهي التي من مجموعها تتكون الجريمة . والشروع ينشأ مع البدء في التنفيذ ، إذ من هذه اللحظة تظهر نية الفاعل بصورة جلية غير مبهمة وبكيفية ثابتة قاطعة .

٨ - حكمة التفرقة بين الأعمال التحضيرية والأعمال التنفيذية في باب الشروع — الأعمال التحضيرية هي أعمال مبهمة لا تتعلق بجريمة معينة كما أنها أعمال قابلة لتأويل مزدوج ، فشرأ سلاح أو مادة سامة قد يكون عملاً تحضيرياً لجناية قتل أو تسميم ، ولكنه قد يكون أيضاً عملاً بريئاً لذا كان المشتري قد أراد استعمال ما اشتراه في أمر مباح قانوناً .

فإرادته ارتكاب الجريمة ليست ظاهرة في هذه الأحوال من الفعل في ذاته ، وهذا الشك في وجود رابطة بين الجريمة والأعمال التي استخدمت في تحضيرها هو من الأسباب التي حملت الشارع على ألا يعاقب على هذه الأعمال . على أن هذا ليس هو السبب الوحيد في عدم العقاب إذ البراءة تظل واجبة حتى ولو قام الدلائل من طريق الاعتراف أو من أى طريق آخر على أن عملاً ما قد ارتكب لتحضير جريمة معينة ، فإن هذا العمل يبقى مع ذلك غير معاقب عليه لأنه لما ينشأ عنه أى ضرر معين ولن ينشأ عنه ضرر إلا إذا ثبت الفاعل على عزمه وهو ما لا يقتضى للشارع أن ينأ كد منه إلا بتنفيذ الجريمة ، ولأنه إلى أن يبدأ في هذا التنفيذ يكون من مصلحة الهيئة الاجتماعية

التناحى عن الفعل تشجيعاً للفاعل على العدول عن عزمه بدلاً من إزاله العقاب به ودفعه بذلك إلى إتمام الجريمة (جارو ١ ن ٢٢٦ وجارسون مادة ٢ و ٣ ن ٢٤) .

## الفصل الثاني

### في أركان الشروع

٩ — عرفت المادة ٥٤ ع الشروع بأنه « هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها » .

يستفاد من هذا التعريف أن الشروع المعاقب عليه يتكون من ثلاثة أركان : ( ١ ) ركن مادي خارجي هو البدء في تنفيذ فعل ، ( ٢ ) ركن أدبي داخلي هو قصد تحقيق غرض جنائي بذلك الفعل ، ( ٣ ) عدم عدول الفاعل بإرادته ( جرو ١ ن ٢٣٠ وجراتولان ١ ن ٧١٦ وعلى بدوي بك ج ١ ص ٢١٤ وفارن - بارسون مادة ٢ و ٣ ن ٣١ ) .

### الركن الأول — البدء في التنفيذ

#### (Commencement d'exécution)

١٠ — ماهو البدء في التنفيذ؟ — لم يعرف القانون ماهو البدء في التنفيذ ولم يبين الفارق الذي تميز به الأعمال التحضيرية من أعمال البدء في التنفيذ، وذلك لأنه يستحيل إزاء النشاط الإنساني وتعدد صورته وضع تعريف لأعمال التنفيذ أو حصر هذه الأعمال وتعددتها .

ولما كانت التفرقة بين الأعمال التحضيرية وأعمال التنفيذ هي مسألة قانونية خاضعة لرقابة محكمة النقض فقد حاول الشراح والمحاكم وضع قاعدة يلزم القاضي باتباعها .

أما الشراح فقد تشعبت آراؤهم واختلفت مذاهبهم . ففريق منهم يأخذ بالنظرية العينية أو المادية ( doctrine objective ) التي لا يبتد فيها بارادة الفاعل مهما كانت ثابتة إلا إذا تحققت بعمل جنائي في ذاته . وفريق يأخذ بالنظرية الشخصية ( doctrine subjective ) التي بمقتضاها لا يعاقب على الفعل إلا لأنه مظهر لارادة الفاعل . وفريق ثالث يتخذ رأياً وسطاً .

١١ - النظرية المادية أو العينية — ذهب بعض أنصار هذه النظرية إلى أن البدء في التنفيذ لا يكون إلا بالأعمال المكونة للركن المادى للجريمة كما عرفها القانون . فقد قال مولينييه إن أعمال التنفيذ هي التي تكون الجريمة وتوجدتها ، أما الأعمال التحضيرية فهي التي تسبق التنفيذ وتعمل بقصد تسهيله ولكنها ليست من الأعمال المادية التي تدخل في التعريف القانونى للجريمة ( Molinier ج ٢ ٥٩ ) . وقال فيللى إن العمل التحضيرى هو عمل خارج عن الجريمة وليس جزءاً منها ، وأما العمل التنفيذى فهو مبدأ الجريمة وهو جزء منها لا يتفصل (أنظر تعليق فيللى على حكم النقض الفرنسى الصادر فى ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٤ سيرة ١٨٧٥ - ١ - ٣٨٥ - وأنظر أيضاً شوفو وهيل ج ١ ص ٤٠٨ ن ٢٥٧ ) .

وذهب البعض الآخر الى أن الفعل لا يعتبر مكوياً للركن المادى للشروع الا إذا توافر فيه شرطان : ( الاول ) أن يكون متصلاً عن قرب ومن طريق مباشر بالجريمة التي أراد الفاعل ارتكابها ، ( والثانى ) أن تكون هذه الصلة ناتجة عن الفعل نفسه ؛ وذلك لأنهم يقولون إن الفرق الجوهرى بين الأعمال التحضيرية والأعمال التنفيذية ينحصر فى أن الاول لا يمكن إدراك حقيقة معناها ولا تنبئ عن قصد معين لدى فاعلها . بعكس الثانية فانها مرتبطة بالجريمة

ارتباطا وثيقا بحيث يمكن بواسطتها معرفة الجريمة التي شرع الفاعل فيها ( انظر Lacoinda في مجلة Revu crit. سنة ١٨٦٣ م ٤٣٩ إلى ٤٤٣ و Champcommunal م ٥٥ وما بعدها ) .

١٢ - النظرية الشخصية - بمقتضى هذه النظرية أعمال التنفيذ هي التي تشعر بظهور إرادة جنائية محقة وقاطعة ( Saleilles م ٦٤ ) . وبعض أنصار هذه النظرية يعتمد اعتيادا تاما على حالة الفاعل النفسية إذ يقول إن أعمال البدء في التنفيذ هي الأعمال التي يشعر فاعلها في نفسه انه يبدأ بها تنفيذ الجريمة التي اتواها ( Degois ن ١٦٣ ) . ويرى البعض الآخر أن مرتكب الشروع يمكنه أن يقول في نفسه ( أريد أن أقف je veux cesser ) ومرتكب الأعمال التحضيرية ( لا أريد أن أبدأ je ne veux pas commencer ) ( Rossi ج ٢ م ٢١٨ ) .

١٣ - النظرية المصرية - أما النظرية الحديثة فيرى أنصارها وعلى رأسهم جارو أنه لا يمكن الفصل بين وجهتي النظر المادية والشخصية بل يجب لتقدير ما إذا كانت أركان الشروع متوفرة تقرب الفعل من القرض الذي قصد إليه الفاعل ، وذلك لأن الفعل والقصد هما ركنان من أركان العقاب لا ينفصلان ، وكل منهما يساعد على كشف وجلاء الآخر . بمعنى أنه إذا لم يكن للقاضي أن يبحث عن القصد في كل فعل يمكن أن يجد فيه الدليل على وجود عزم أكيد قاطع فانه لا يتسنى له أن يمين من الوجهة المادية مرحلة التنفيذ التي دخل فيها الفاعل إلا إذا استرشد في ذلك بالقصد .

وبمقتضى هذه النظرية يجب على القاضي لتعيين الخطوة الأولى في الشروع أن يبحث فيها يأتي : ( أولا ) ماهي الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها ، وهذه مسألة تتشعب بالوقائع يقدرها قاضي الموضوع من ظروف الدعوى بدون رقابة عليه من محكمة النقض . ( ثانياً ) هل العمل الذي وقع يعد بدءاً في تنفيذ

الجريمة التي قصدتها الفاعل ، وهذه مسألة قانونية خاضعة لرقابة محكمة النقض . على أنه ليس بلازم من هذه الوجهة الأخيرة أن يكون العمل بذاته وطبيعته مظهراً للجريمة التي أراد الفاعل ارتكابها ، كما أنه ليس بلازم أن يكون من الأعمال المكونة للركن المادى للجريمة ، وإنما يشترط لأجل أن يعد العمل بدءاً في تنفيذ جريمة ما أن يؤدي حالا ومباشرة (directement et immédiatement) إلى وقوع هذه الجريمة . ومن ثم يجب التمويل قبل كل شيء على قصد الفاعل واعتبار كافة الأعمال التي تفيده ظهور إرادة جنائية أكيدة قاطعة مكونة للشروع المعاقب عليه ( جرو ١٦٢٢ و جارسون ٤٩ و ٥٠ ) .

١٤ - ويلاحظ أنصار هذه النظرية أن الأعمال التي ترتكب في سبيل تحقيق الجريمة على ثلاثة أنواع : أعمال تحضيرية ، وأعمال تؤدي إلى تنفيذ الجريمة ، وأعمال تدخل في تنفيذ الفعل المادى المكون للجريمة ، وأنه ليس من المهم لوجود الشروع البدء في تنفيذ الفعل نفسه المكون للجريمة ، فليس من اللازم مثلاً أن يضع السارق يده على الشيء الذي يريد سرقة ولا أن يضرب القاتل الضربة الأولى ، بل أن من يهاجأ وهو يكسر الصندوق الذي يحتوي على المبلغ أو المتاع الذي يريد سرقة يعد مرتكباً لشروع في سرقة كما أن من قبض عليه وهو يطمئن فريسته ببيكين في يده يعد مرتكباً لشروع في قتل ، وذلك لأن ما يعتبر شروعا بنص المادة ٤٥ ع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة ، مما يستفاد منه أن القانون لا يشترط أن يكون الفاعل قد بدأ في الجناية أو الجنحة نفسها أى الفعل المكون لها وإنما يشترط أن يكون بدأ في تنفيذ الجناية أو الجنحة أى سلسلة الأعمال التي تصل عن قرب ومن طريق مباشر بالفرض الجنائي الذي يسعى لتحقيقه . وعلى هذا توجد طائفتان من أعمال التنفيذ : الأولى هي الفعل نفسه المكون للجريمة ، والثانية هي الأفعال القريبة من الجريمة والتي تعد بدءاً في تنفيذها . ومن بين تلك الأعمال ، الأولى فقط لاتعد مجالا لتشك في قصد

الفاعل لأنها أعمال واضحة جلية، وأما الثانية فهي أعمال مبهمة يجب تقريبها لتقصده، وإذن فهي لا تعتبر شروعا إلا إذا توافر فيها الشرطان الآتيان: الأول أن تؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة، والثاني أن تكون قد ارتكبت بقصد تنفيذ هذه الجريمة (جلو ١ ن ٢٤١ و ٢٢٢ و جلوسون ن ٥١).  
 ١٥ - ولفهم هذه النظرية التي يأخذ بها أغلب الشراح في العصر الحاضر نأني ببعض أمثلة وردت في مؤلفاتهم:

في السرقة، لا نزاع في أنه كلما وضع المتهم يده على الشيء الذي يريد سرقة يعد عمله شروعا لحصول البده في الاختلاس وهو الفعل المادى المكون للسرقة، وهذا يقطع كل شك في قصد الفاعل. على أن البده في تنفيذ السرقة قد يتحقق ولو لم يبدأ في الاختلاس. فكسر الصندوق أو الخزنة هو عمل من أعمال التنفيذ ولو أنه لم يصل إلى حد البده في الفعل المادى المكون للجريمة. ولكن هل يعتبر الكسر الخارجى والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة شروعا في الجريمة؟ لنفرض مثلا أن شخصا فوجى وهو يحاول الدخول في منزل بواسطة التسور أو كسر الباب الخارجى. لا يمكن لأول وهلة معرفة الغرض الذى يرمى اليه مثل هذا الشخص، فقد يكون غرضه السرقة أو يكون غرضه القتل، وربما يكون غرضه اغتصاب امرأة ثائمة في المنزل. من أجل هذا ذهب أصحاب النظرية المادية إلى أن التسور والكسر من الخارج لا يمكن اعتبارهما من أعمال التنفيذ إذ لا توجد رابطة سببية بين هذين العمليين وبين جريمة معينة، ولا يمكن معرفة كنههما إلا بمعلومات تستقى من ظروف المشروع الجنائى (Molnir و Laborde ن ١٠٤ و Champcommunal ن ٥٦). ولكن ذهب أصحاب النظرية الشخصية إلى أن التسور والكسر يتعيان بظهور الغرض الذى يسمى اليه الفاعل ويمكن العقاب عليهما كشروع في الجريمة التى كان يقصد ارتكابها في داخل المنزل أيا كانت هذه الجريمة، فيجب إذن البحث عن



قصد المتهم قبل أى شئ آخر لادراك المعنى الحقيقي للأعمال المستندة إليه ( Bertauld ن ٢١٣ و Ortolan ج ١ ن ١٠٠١ وما بعدها وماوس ج ١ ن ٤٥٠ وثلى تطبيق على نفس أول مايو سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٣٣٢ وجارسون مادة ٣٠٢ ن ٧٥ وبلانش ج ١ ن ١٢ ) . وهناك رأى وسط يقرر أن التسور والكسر واستعمال المفاتيح المصطنعة لا يمكن اعتبارها إلا شروعا فى سرقة لأنه متى تطلب الفاعل على المانع الذى كان يحول دون تحقيق غرضه يكون عندئذ فى دور تنفيذ الجريمة إذ أن مابقى وهو الاختلاس أمر بسيط بالنسبة له . بخلاف ما لو كان الفرض ارتكاب جريمة أخرى كجريمة قتل ، فإن الدخول فى منزل بقصد القتل لا يعد بدءاً فى تنفيذ هذه الجناية ولو حصل ذلك بواسطة كسر أو تسلق أو استعمال مفاتيح مصطنعة لأن هذه الأعمال بعيدة جداً عن القتل فلا يمكن أن تعد شروعا فيه بالمعنى المقصود فى المادة ٤٥ ع ( جرو ن ٢٣٢ ص ٤٩١ ) .

ويظهر أن هذا هو رأى الذى تتبعه المحاكم الفرنسية ( نفس فرنسى أول مايو سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٣٣٢ و ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٣٣٦ و ١٦ يولية سنة ١٨٨٥ سيرة ١٨٨٧ - ١ - ٩٥ ) . لكن إذا فرض وكان الفاعل قد اقتحم المنزل ويده خنجر بعد كسر بابه الخارجى ليقتال فريسته فإن هذا يعد بدءاً فى تنفيذ جناية القتل ( جرو فى الموضع المتقدم ) .

وفى جناية التسميم يعتبر من الأعمال التحضيرية شراء الجواهر السامة أو صنعها ، وكذلك مزج السم بالطعام أو الشراب الذى يراد تقديمه للجنى عليه وإعطاء السم إلى شخص آخر لتقديمه إلى الجنى عليه . ويبدأ التنفيذ فى الجناية بتقديم الطعام أو الشراب المسموم إلى الجنى عليه أو بوضعه تحت تصرفه ( جرو ن ٢٣٢ ص ٤٩٢ وجارسون مادة ٣٠٢ ن ١٨ و ٢٣ ) . ومن باب أولى يعد الفعل شروعا إذا تناول الجنى عليه من الطعام أو الشراب

المسموم ولكنه أسعف بالعلاج ولم يمت .

وفي جناية القتل العمد يعبر من الأعمال التحضيرية شراء السلاح وصنع الخرطوش وتعمير البندقية وشحن السكين واتجاه الفاعل مسلحاً نحو المكان الذى يمكن أن يقابل المجنى عليه فيه . وبعد بدءاً فى التنفيذ تصويب السلاح النارى على المجنى عليه إذا منع الجانى من إطلاقه بأن انتزعه شخص آخر من يده أو حوله عن اتجاهه وكذا هجوم الجانى على المجنى عليه بمنجى أو بلطة إذا جاء شخص آخر وأمسك بزراعه أو انتزع السلاح من يده لمنعه من الضرب ؛ ومن باب أولى يعد شروعاً حصول الضرب بالفعل (جرو ن ٢٣٢ ص ٤٩٢ وجرسون مادة ٣ و ٢ ن ٧٠ - ٧٣) . وقد اختلف فيما إذا كان الترصد يعد بدءاً فى تنفيذ جناية القتل عمداً مع سبق الاصرار والترصد ، فذهب بعضهم إلى أنه ما دام الترصد يعد ركناً من أركان الجناية فهو عمل تنفيذى (جرسون ن ٧٤) وذهب البعض الآخر إلى أنه عمل تحضيرى (جرو ن ١ و ٢٣٢ ص ٤٩٢) .

وفي جناية الحريق تعد الأعمال التى يأنها الفاعل قبل وجوده فى مكان الجريمة أعمالاً تحضيرية كشراء المواد المتبينة وحيازتها وإعدادها خارج المحل الذى يراد وضع النار فيه وحملها والاتجاه بها إلى ذلك المحل قبل الدخول فيه (جروج ١ ن ٢٣٢ وج ٦ ن ٣٥٧٨ وجرسون مادة ٤٣٤ ن ١٨) ولكن وضع سائل البترول أو أية مادة أخرى قابلة للاشتعال فى مكان الجريمة يعد شروعاً ؛ ومن باب أولى إشعال النار فيه بقصد الإحراق (جروج ١ ن ٢٣٢ ص ٤٩٣ وج ٦ ن ٣٥٧٨) .

١٦ — وأما المحاكم فيظهر أنها تأخذ بالنظرية الحديثة .

المبدأ — فقد قررت محكمة النقض والإبرام المصرية فى حكم لها أن الشارع لم يعرف فى المادة ٤٥ من قانون العقوبات البدء فى التنفيذ ، وقد

اختلف الشراح وأحكام المحاكم في تعيين الحد الفاصل بين الأعمال التحضيرية والأعمال التي يعتبرها القانون بدءاً في التنفيذ والتي تكون الشروع، والرأى الراجح الذي سارت عليه أحكام المحاكم الفرنسية وأحكام المحاكم الأهلية أيضاً أن البدء في التنفيذ هو ارتكاب الأعمال التي يرى مرتكبها أنها تؤدي مباشرة إلى ارتكاب الجريمة ولو لم تكن هذه الأعمال من الأفعال المكونة للجريمة. فالفرق بين العمل التنفيذي والعمل التحضيري أن الأول يؤدي حالا ومباشرة إلى ارتكاب الجريمة بخلاف العمل التحضيري فإنه مهم ولا يمكن تعيين الغرض منه. وحتى عند التحقق من التصميم الجنائي ومن الجريمة المرغوب ارتكابها فلا يعاقب القانون عليه لأن الفاعل قد يعدل عن ارتكاب الجريمة قبل أن يبدأ في تنفيذها (نقض ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ مج ٢٩ عدد ١).

وقد ردت في حكم آخر أن الشروع في عرف المادة ٥٤ ع هو البدء في تنفيذ فعل يقصد ارتكاب جريمة أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لارادة الفاعل فيها. فلا يشترط بحسب هذا التعريف لتحقيق الشروع أن يبدأ الفاعل بتنفيذ جزء من الأعمال المكونة للركن المادي للجريمة، بل يكفي أن يبدأ بتنفيذ فعل ماسبق مباشرة على تنفيذ الركن المادي ومؤد إليه حكماً لكي يعتبر أنه شرع في ارتكاب الجريمة. وبعبارة أخرى يكفي أن يكون الفعل الذي باشره الجاني هو الخطوة الأولى في سبيل ارتكاب الجريمة وأن يكون بذاته مؤدياً حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكابها مادام قصد الجاني من مباشرة هذا الفعل معلوماً وثابتاً (نقض ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١١ سنة ٤٤).

١٧ - تطبيقات - في السرقة - جاء في تعليقات الحاقانية على الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الصادر في

سنة ١٩٠٤ أنه « إذا كان الدخول في المكان حصل بواسطة كسر أو نقب أو بواسطة تسلق وأمكن إثبات قصد السرقة فهنا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو نقب » .

وحكمت محكمة النقض والابرام بأنه لما كان التسلق ظرفاً مادياً مشدداً للعقوبة في السرقات فارتكابه يعد بدء تنفيذ ، لأنه جزء من الركن المادي في الجريمة المذكورة فلحكمته الموضوع أن تعده شروعا في سرقة إذا اتضح لها من عناصر الدعوى والأدلة المقدمة لها أن الغرض الذي رعى إليه المتهمون من وراء هذا التسلق كان السرقة ( غنى ١٠ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٨٥ سنة ٩ قضائية ) .

فإذا كانت الواقعة هي أن لصوصاً جاءوا إلى منزل المجنى عليه لسرقة حبوب وصعدوا إلى سطحه بواسطة التسلق وكان معهم زكايب لوضع الحبوب فيها وكان أحدهم يحمل سلاحاً فأحس المجنى عليه بوقع أقدامهم فوق سطح منزله فطن إلى أنهم لصوص فاستغاث وجندتذ وثب المتهمون من أعلى السطح إلى الحارة هاربين وحضر على الاستغاثة بعض رجال الحفظ وتمكنوا من ضبط اثنين منهم اعترفاً بحضورهما مع الباقيين للسرقة فان هذه الواقعة تعد شروعا في سرقة ( الحكم السابق ذكره )

وإذا فوجئ المتهم وهو يتسور منزل المجنى عليه بقصد السرقة فاضطر على الرغم منه للهرب قبل الدخول في المنزل والبحث فيه عن الشيء المراد سرقة وقبل تناوله إياه فان فعله هذا يعد شروعا في سرقة لا مجرد عمل تحضيرى ( غنى ١٨ يناير سنة ١٩٣١ قضية رقم ٣٣٧ سنة ٤٨ ق ) .

وإذا تسلق المتهمون جدار المنزل الملاصق للبزل الذي ثبت أنهم كانوا ينوون سرقة وصعدوه إلى سطحه فان هذا يعتبر شروعا في السرقة لأنه لا تفسير له إلا أنهم دخلوا فعلا في دور التنفيذ وأنهم قطعوا أول خطوة من الخطوات المؤدية حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب السرقة التي اتفقوا

على ارتكابها من المنزل الملاصق بحيث أصبح عدولهم بعد ذلك باختيارهم عن مقارنة الجريمة المقصودة بالذات أمراً غير محتمل (قن ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١١ سنة ٤ ق).

وقررت لجنة المراقبة أن واقعة وضع المتهم رجله على شبك المنزل المراد السرقة منه هي تسلق وتكون بدأ حقيقياً في التنفيذ لا مجرد عمل تحضيري إذا ثبت القصد الجنائي لدى المتهم (لجنة الرقابة ١٩١١ ن ١٦٦).

وحكمت محكمة النقض أيضاً أنه إذا أحدث المتهمون نقباً بمخاطب منزل المجنى عليه في عازاة المحل الموجودة به جاموسته بقصد سرقتها، فسواء أكان النقب تاماً أو غير تام فهو بدء في تنفيذ الجريمة المتفق عليها وهي السرقة، ويكون الفعل الذي ارتكبه مكوناً للشروع في جريمة السرقة (قن ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ شرائع ٤ عدد ١٢).

وأن محاولة كسر قفل دكان مغلق يحتوى على بضائع باستعمال أزميل يعتبر شروعا في سرقة، لأنه من المقرر علماً وقضائاً أن أى فعل من الأفعال الموصلة للسرقة المحددة لقصد المتهم بذاتها وبما يقارنها من الأحوال بحيث لا يشك في تخلص قصد الفاعل إلى السرقة يعتبر شروعا فيها. ومحاولة المتهم فتح باب الدكان المحتوى على ما يمكن سرقة من البضائع مضافة إلى قرائن الدعوى الأخرى هي مما يدل على أنه إنما كان يقصد السرقة. فهذا الفعل الذي أنام المتهم يعد بدأ في ارتكاب السرقة لأنه ليس بعد فتح الدكان الاتاول ما قصد سرقة. وليس من الضروري للبدء في السرقة أن يفتح حزر المسروق بالفعل وأن تصل يد المتهم إليه (قن ٦ يونية سنة ١٩٢٧ ج ٢٩ عدد ٣١ عمادة ٨ عدد ٣٠٤).

وأنه إذا اتفق أشخاص على سرقة مواشى المجنى عليه وتجهوا فعلا إلى محل وجود المواشى المراد سرقتها وهناك حاولوا دخول محل وجودها بقصد السرقة بأن حركوا ضبة الباب ولكن أوقف معلمهم بفعل خارج عن إرادتهم.

فإن ما أتوه يعتبر شروعا في جريمة السرقة لا مجرد أعمال تحضيرية ( عن ١١ مايو سنة ١٩١٨ درائع ٦ عدد ٣ ) .

وأنه إذا كان المستفاد من وقائع الدعوى أن المتهمين دخلوا منزل المجنى عليه بمفتاح مصطنع ثم هجموا عليه يريدون سلبه مامعه من مفاتيح يستطيعون بها سرقة ما تعل إليه أيديهم من نقود اشترى بها باقتاتها ولكنهم فشلوا فيما حاولوا لما أن صرخ المجنى عليه وجاء الناس على استغاثة ، فإن ما أتاه المتهمون من ذلك يعد شروعا في سرقة ، ولا يقبل من أحدهم القول بأن الفعل المسند إليه هو دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة (نقض ٢٨ مايو سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٣٧٨ سنة ٤ ق ) .

وقد جاء في تعليقات الحفانية على الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ما يأتي : « إلا أنه إذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحا واختفى فيه فالجريمة التي شرع فيها ترجع إلى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروعا في هذه الجريمة . ولكن هذا لا يتفق مع ما هو مقرر من أن الشروع يشمل كل فعل من الأفعال التي تؤدي حالا ومن طريق مباشر إلى ارتكاب الجريمة ، إذ لا شك أن دخول المنزل ولو حصل بغير كسر أو تسلق هو من الأفعال التي يمكن أن تؤدي حالا ومباشرة إلى تنفيذ السرقة ويجب اعتباره شروعا في هذه الجريمة مادام قد ثبت أن المتهم قصد به السرقة . وهذا ما حكمت به محكمة النقض والإبرام في حكم قديم صدر قبل قانون سنة ١٩٠٤ إذ قررت أنه لا نزاع في اعتبار دخول الرجل منزل غيره شروعا في السرقة متى اقترن هذا الفعل باعتراف منه بقصده السرقة أو ثبت ذلك عليه من الوقائع . فإن المتهم يخرج من هذا الحين عن دائرة الأعمال المشروعة ( عن ٩ يناير سنة ١٨٩٧ قضا ٦ م ١٠٨ — وأنظر بكس ذلك لجنة الرابطة ١٩٠٠ و ٣٩٥ ) . كانت بعض محاكم الاستئناف الفرنسية قد حكمت بأن التورود والكسر

من الخارج لا يمدان بدءاً في تنفيذ السرقة، ولكن بحكمة النقص والابرام الفرنسية خالفتها في هذا الرأي وقضت باعتبار التسور والكسر بدءاً في تنفيذ السرقة متى ثبت أن قصد الفاعل منها هو السرقة. ( انظر الأحكام التره عنها في جرسون مادة ٢ و ٣ ن ٥٢ إلى ٥٦ ) .

وحكمت المحاكم الفرنسية أيضاً بأنه يعد شروعا في سرقة : من فوجيء ليلاً في حجرة من منزل مسكون دخل فيه من باب غير مقفل بعد أن ترك حذاه في الخارج بينما الثابت أنه لم يدخل هذا المنزل إلا بقصد السرقة ( قض فرنسي أول مايو سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٢٢٣ ) .

... ومن يدخل في مكاتب ثم يلوذ بالفرار عند ما يتاديه الحارس الذي كان نائماً فيها ، بينما الثابت أنه لم يكن ينتظر أن يقابل أحداً في تلك المكاتب وأن غرضه لا يمكن أن يكون إلا سرقة النقود أو الامتعة الموجودة فيها وأنه سبق الحكم عليه عدة مرات لسرقات ( بحكمة الجزائر ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٢ مجلة النيابات ١٩٠٣ - ٢ - ٩١ ) .

... ومن يذهب ليلاً مع زميل له إلى منزل ويطلب من صاحبه أن يفتح له الباب مقلداً صوت امرأة ، فإذا ما فتح له الباب يسرع بالدخول مع زميله في المنزل لسرقته فيفاجئهما رجال الشرطة ويقبضون عليهما ( قض فرنسي ٩ مايو سنة ١٨٩٥ مجلة النيابات ١٨٩٥ - ٢ - ٩٦ ) .

... ومن يوجد ليلاً في سلم منزل وهو يحاول إحراق باب مخزن ويزرع خشب الباب باله معه فيضبط متنبأاً بالجريمة حاملاً أدوات مما يستعمله اللصوص في السرقة ( قض فرنسي ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٩ سيرة ١٨٨٠ - ١ - ٣٢٦ ) .

... وأنه يعد شروعا في سرقة فعل شخصين تأمرا على سرقة نقود من محل كانا يطبان أنه ذاهب إلى عمارة لتحصيل نقود منها قصداً إلى مكان

المعارة ومعهما أسلحة وأدوات أعداها لارتكاب جريمتها ووفقاً على قيد بضعة أمتار منها يترقبان قدوم المحصل ، وفي أثناء ذلك جاء المحصل ودخل المعارة فكش اللصان في انتظاره حتى يفرغ من التحصيل فيدخلان عليه ويهاجمانه وهو نازل من السلم ، غير أن البوليس كان لديه خبر بالحادث فقبض عليهما في أثناء وقوفهما خارج المعارة . وقررت محكمة النقض والأبرام الفرنسية في حكمها الصادر في هذه الدعوى أن جريمة السرقة قد دخلت في دور التنفيذ من وقت أن وقف المتهمان أمام المعارة في انتظار قدوم المحصل لمهاجمته بأسلحة أعداها لهذا الغرض وسرقة مأمعه من نقود (نقش فرنسي ٣ يناير سنة ١٩١٣ سيرة ١٩١٣ - ١ - ٢٨١ دالوز ١٩١٤ - ١ - ٤٣) .

وحكمت المحاكم الفرنسية أيضاً بأنه يعد مرتكباً لشروع في سرقة من يضع علامات على أشجار غير داخلة في القسم المبيع له بقصد تملكها بطريق الغش ولو لم يبدأ في نقل شيء ما (ديبون ٢ مارس سنة ١٨٨١ دالوز ١٨٨٢ - ٢ - ١٥٨) .

... ومن ينقل الأوتاد الموضوعة لتحديد القسم الخاص به ليزيد من مقداره (ديبون ٢ مارس سنة ١٩٨١ دالوز ١٨٨٢ - ٢ - ١٥٧) .

... ومن يطلق عياراً نارياً على حمام لا متلاكه (ليون ١٨ سبتمبر سنة ١٨٨٤ سيرة ١٨٨٥ - ٢ - ٤٠) .

... ومن يضع غطاء على وجه شخص ويدس يده تحت ملابسه لسرقة ما بها من نقود (محكمة Narbonne ٢٠ يناير سنة ١٨٩٠ منوه عنه في جارسون مادة ٣ ن ٦٤) .

لكن لا يعد شروعا في سرقة بل مجرد عمل تحضيرى فعل من يحبس يده جيب شخص من الخارج بقصد سرقة ما قد يحتويه هذا الجيب مادام لم يثبت



أنه فُتِش جيب شخص ما أو حاول وضع يده فيه (شابيرى ١٢ أغسطس سنة ١٨٩٩ سيرة ويندك ١٨٩٩ - ٢ - ٢١٢) .

ولا يعد شارعا في السرقة من يوجد ليلا في الحلاء بعيداً عن منزله وهو يحمل أدوات معدة لارتكاب جريمة سرقة ، وذلك بالرغم من ثبوت نية السرقة عنده (London ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢ منوه عنه في جارسون مادة ٣ ن ١٦) .

وحكم في مصر بأن واقعة وجود شخص ومعه صفيحة ومفتاح تحت صهرنج السكة الحديدية المعد لتخزين الغاز لا يمكن اعتبارها شروعا في سرقة لأنها ليست من أعمال البدء في التنفيذ وإنما هي أعمال تحضيرية غير معاقب عليها (غنى ٦ مارس سنة ١٩٢٣ مج ٢٥ عدد ١) .

١٨ - في جريمة القتل عمداً - حكم في مصر بأن من أطلق عياراً نارياً على المجنى عليه بقصد قتله فلم يصبه بعدم ارتكاباً لشروع في قتل ، لأنه أراد قتل المجنى عليه وبدأ في العمل بقصد ارتكاب تلك الجناية وخاب العمل لأنه لم يحسن التصويب (غنى ٢ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ من ١٤) .

وأن من أطلق عياراً نارياً على شخص بقصد قتله فأصاب شخصاً آخر وجرحه بعدم ارتكاباً لشروع في جناية القتل عمداً (غنى ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بحاماة ٥ من ٢٠٩) .

وأنه إذا ثبت على المتهم أنه حضر إلى محطة السكة الحديدية بمسدس صالح للاستعمال ومحمشو بالرصاص ومعد للإطلاق وبمجرد أن علم بقدوم المجنى عليه (وقد كان رئيساً للوزارة) إلى المحطة اقترب من طريق مروره وأخرج مسدسه من حزامه وأمسكه بيده اليمنى وأخفاه عن أعين الناس بحريضة معه ، فلما أن دخل المجنى عليه المحطة وسار في طريقه إلى القطار اقتحم المتهم صفوف الجمهور والعساكر وواجه المجنى عليه في الفضاء الذي كان بين الصفوف ماداً يده بالمسدس وهو يخفيه على الحالة السابقة وفوهته موجهة

إلى المجنى عليه بحيث كان من الميسور له أن يحرك يده بالمسدس حركة التصويب والإطلاق بأسرع ما يمكن فيصيب الهدف لولا أن دمه من كان حول المجنى عليه في ذلك الوقت واتزع سلاحه — فإن هذه الأعمال التي أتاها المتهم تعتبر لامن الأعمال التحضيرية بل هي أعمال عملت لتنفيذ جناية القتل التي اتواها ومكونة قانوناً للشروع في تلك الجريمة (قضى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ٤٠ سنة ٤ ق) .

وحكم في فرنسا بأن من يصبو بندقية على شخص لقتله ولكنه لا يطلق الميار لأنه هو نفسه مهدد بالقتل يعد مرتكباً للشروع في قتل (استئناف باريس ٢٨ يولي سنة ١٨٤٨ دالوز ١٨٤٩ — ٢ — ١٦٦) .

١٩ — في القتل بالسم — حكمت محكمة النقض الفرنسية بأن يعد مرتكباً للشروع في جناية التسميم من حاول قتل شخص بأن مزج في طعامه جواهر يمكن أن تسبب الموت عاجلاً أو آجلاً (قضى فرنسي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٤٦ دالوز ١٨٤٦ — ٥ — ١١٧) .

وأن البدء في تنفيذ جناية التسميم يمكن أن ينتج عن وضع السم في الطعام الذي كان يجب تقديمه إلى المجنى عليه (قضى فرنسي ١٧ ديسمبر سنة ١٨٧٤ سبتمبر ١٨٧٥ — ١ — ٣٨٥) .

ويعد بدءاً في تنفيذ هذه الجناية إلقاء جواهر سامة في نبع أو بئر عام أو خاص لأن السم يكون حيث قد وضع تحت تصرف من يأتون. في أي وقت للاستقاء من هذا الماء المسموم (قضى فرنسي ٧ يولي سنة ١٨١٤ موسوخت دالوز تحت عنوان crimes c. personnes ن ١٠٦) .

وكانت محكمة النقض الفرنسية قد حكمت بأن إعطاء السم لشخص لتقديمه إلى المجنى عليه لا يعد بدءاً في تنفيذ جناية التسميم إذا لم يقدم ذلك الشخص بما كلف به (قضى فرنسي ١٣ يولي سنة ١٨٣٧ دالوز ١٨٣٧ — ١ —

٤٥٦ - وفي هذا المني Amiens ٢ أبريل سنة ١٨٤٠ سيرة ١٨٤٠ - ٢ - (٢٧٢) ، ولكنها حكمت بعد ذلك بأن إعطاء زجاجة بها شراب مسموم إلى شخص على اعتبار أن بها دواء ليقدم منه إلى المجنى عليه يعد شروعا في جنابة التسميم ولو لم يقدم منه شيئا لحصول الاشتباه فيه ( عن فرنس ٢ يولي سنة ١٨٨٦ سيرة ١٨٨٧ - ١ - ٤٨٩ ) .

٢٠ - في الحريق - أصدرت محكمة النقض المصرية حكمتين في ١٩٠٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قالت في أولهما ما يأتي : « وحيث إنه نسب للتمم الدخول في منزل المجنى عليه ليلا وصب الغاز على ثلاثة أبواب بداخل المنزل ، فشتري التهم للغاز والكبريت وحمله وهو من المواد القابلة للالتهاب والذهاب به لهمة منزل المجنى عليه هو من الأعمال التحضيرية التي لا يعاقب عليها القانون لجواز أن يعدل التهم بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة . ولكن التهم لم يقف عند هذا الحد بل تعداه وبدأ في تنفيذ الجريمة بأن دخل منزل المجنى عليه بالمواد المذكورة القابلة للالتهاب وصب الغاز على أبواب الامكنة من الداخل بقصد ارتكاب جريمة الحريق ، وقد ثبت من المعاينة وجود علب الكبريت بمحل الحادثة . فيكون هذا العمل بدأ في تنفيذ جريمة الحريق ، ولولا مفاجأة المجنى عليه وأولاده لهذا التهم لكان أتم ارتكاب هذه الجريمة . » وقالت في الحكم الثاني « وحيث إنه نسب للتهمين أنهما توج لكون الدريس الموجود في النبط ثم صبا عليه الغاز وضبط التهم الأول قبل اشغال الكبريت ، وقد ضبط مع التهم المذكور كبريت واعترف للبليس بأنه كان يريد حرق الدريس . فشتري التهمين للغاز والكبريت : السير به وهو من المواد القابلة للالتهاب قاصدين محل الجريمة عمل تحضيرى لا يعاقب عليه القانون لجواز أن يعدل التهمان بعد ذلك عن ارتكاب الجريمة . ولكن التهمين لم يقفا عند هذا الحد بل تجاوزاه وبدأ في تنفيذ الجريمة بأن وصلا

لمحل الجريمة وألقيا الناز على الدريس المقصود حرقة وقد قبض على أولها أثناء ذلك فلم تتم الجريمة لهذا السبب. وقد ظهر القصد الجنائي بطريقة جلية من اعتراف المتهم الأول المذكور ومن الأفعال التي ارتكبها، فيكون هذا العمل بدأ في تنفيذ جريمة الحريق (راجع أسباب هذين الحكمين في منشور النائب السوي رقم ٤٦ سنة ١٩٢٣ للدرج في مجلة المحاماة س ٤ ص ٥٠٧ والحكم الأول في المجموعة الرسمية س ٢٩ عدد ١ - وأنظر في هذا للنسب الاسكتريه الاجناتية ١٠ سجب سنة ١٩٤٠ محاماة ١١ عدد ٣٢٦ - وبكس ذلك نفس ٢٩ يونيه سنة ١٩٢٢ محاماة ٣ عدد ٢٦).

٢٩ - في الاغتصاب - قررت محكمة النقض المصرية في حكم لها أن مجرد طلب الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملايسها ليس بما يعد بدأ في تنفيذ جريمة موافقة أتى بغير رضاها، بل أن هذه الوقائع لا تعتبر سوى أعمال تحضيرية إذ من اللازم خصوصاً في مسألة دقيقة كهذه أن تكون الأعمال المرتكبة جلية وليس فيها شيء من الغموض، بمعنى أن لا تترك محلاً للشك فيما يتعلق بنية الفاعل، وأما هذه الأعمال فليس متوفر فيها هذا الشرط لأنه ليس يبعد أن تكون منطبعة على نية إيهاب المرأة (نفس ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ مج ٢٤ عدد ٥٩).

ولكنها قررت في حكم آخر أن جنح المتهم المحنى عليها من يدها ووضع يده على رباط سروالها ليفكك بقصد موافقتها بغير رضاها يعد شروعا في الجريمة لأنه من أعمال البدء في التنفيذ (نفس ٦ فبراير سنة ١٩٢٣ محاماة ٣ عدد ٢٢٥).

٢٢ - في هتك العرض - حكمت محكمة النقض والايام بأن الشروع في جريمة هتك العرض بالقوة يقع بمجرد استعمال القوة وأن الجريمة تتم بارتكاب فعل من أفعال هتك العرض، فإذا ثبت أن المتهم دعا خادمه

لأن بنام معه في سريره بقصد الفسق به فامتنع فأمسك به بالقوة وصار يؤذيه ويلقيه على الأرض ليحمله على القبول ولم يتم الفعل لحضور بعض الجيران ورجال الحفظ على استغاثة المجني عليه فإن هذه الأفعال تعتبر شروعا في هتك عرض بالقوة ( قض ٣ فبراير سنة ١٩١٧ شرايح ٤ عدد ٨٦ وقرن للنيا الجزئية ٧ يونية سنة ١٩٢٣ عاملة ٤ عدد ١٩٣ وإحالة مصر ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ٣٧ ) .

وإذا ثبت أن المتهمين استدرجا المجني عليه إلى مكان منزول وهناك راوداه عن نفسه فأنهرهما ولكنهما هدداه وضرباه بالكفوف على وجهه وأمسكاه لئلا لانه غرضهما فصار يقاومهما حتى مزقت ملابسه وقد تمكنا من إلقائه على الأرض ثم حضر على استغاثة شخص قهره المتهمان وفرا هارين فإن هذه الأفعال التي أتاها المتهمان تعتبر شروعا في هتك عرض بالقوة لأنه توافر فيها الشرطان الأساسيان لكل شروع وهما : ( أولا ) أنها تؤدي مباشرة وفي الحال إلى إتمام الجريمة ( وثانياً ) أنها وقعت بنية ارتكاب الجريمة ( قض ١١ فبراير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٣٩٩ سنة ٥ قضائية ) .

### الركن الثاني - القصد (L'intention)

٢٣ - يشترط للعقاب على الشروع أن يكون الفاعل قصد ارتكاب جريمة معينة .

وهذا القصد لا يستفاد حتما من الأفعال المرتكبة مادام الفاعل كان يريد ارتكاب غيرها ولم يقع من جانبه سوى بدء في تنفيذ المشروع الجنائي ، وإنما يجب على النيابة أن تقيم الدليل عليه من ظروف الواقعة أو اعتراف المتهم ( جبرون ١٩٢٣ ) .

٢٤ - ويترتب على ضرورة تعيين القصد والغرض من الأعمال المرتكبة في جريمة الشروع ما يأتي :

(أولاً) لا يكفي في الشروع إثبات وجود قصد غير محدد أى قصد ارتكاب جريمة غير معينة . بل يجب إقامة الدليل على قصد ارتكاب جريمة معينة . فإذا دخل المتهم بيتاً حتى مع الكسر أو التسلق ولو لم يمكن البت في سبب دخوله فلا يجوز عقابه على الشروع في جريمة معينة كالسرقة أو القتل مثلاً ( أنظر تعليقات الحفائية على الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ) . وإذا ضرب زيد بكرة مخنجر فلا يجوز اعتباره مرتكباً لشروع في قتل إلا إذا ثبت من ظروف الواقعة أو اعتراف المتهم أنه قصد قتل بكر .

(ثانياً) على أن نظرية الشروع لا تتعارض مع الغضب وعدم التروى فإذا أقدم شخص تحت تأثير الغضب على إطلاق عيار ناري على خصمه فجرحه وثبت من ظروف الدعوى أو اعتراف المتهم أنه كان يقصد قتله وجب عقابه من أجل شروع في قتل لامن أجل إحداث جرح فقط . كذلك إذا أطلق لص عياراً من مسدسه على شخص فاجأه أثناء المركة وثبت أنه فعل ذلك ليمدحه ويتخلص منه وجب اعتباره مرتكباً لشروع في قتل ولو لم يحدث بالمجنى عليه غير جرح بسيط ( جارو ١ ن ٢٢٣ )

غير أن بعض علماء القانون الجنائي يقولون إن الجنائي في هذه الحالة لا يؤخذ إلا على نتيجة عمله فقط ، إذ لا يمكن افتراض أنه كان لديه قصد ارتكاب جريمة أشد من التي ارتكبها بما أن قصده لم يتحدد ولم يتعين تعييناً كافياً ( Carrara ن ٢٦٨ و Haus ج ١ ن ٤٣٢ م ٣٢٥ ) .

(ثالثاً) يترتب على ضرورة توفر ركن القصد أن الشروع لا ينطبق على الجرائم التي ترتكب بغير عمد . فلا شروع في القتل خطأ ( حالة شطا ٢١ مارس سنة ١٩١٢ مج ١٣ عدد ٨١ ) . وذلك لأن من التناقض القول بوجود الشروع في القتل خطأ ، إذ في حالة الشروع لا يحدث الفاعل الضرر الذي أراد إحداثه ،

وفي القتل خطأ يحدث الضرر الذي ما كان يريد إحداثه (جلرو ١ ن ٢٣٣) .  
ولكن القانون يعاقب على بعض أفعال يمكن أن تعتبر بدأ في إهلاك ،  
كخالفات أو جنح خاصة . فالمادة ٣٧٧ فقرة ثانية ع تعاقب من ألقى في  
الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين إذا سقطت عليهم . فإذا  
ألقى شخص في الطريق بغير احتياط حجرا أو خشبة أو زجاجة فسقط هذا  
الشيء على الأرض ولم يصب أحداً فيعد هذا الشخص مرتكباً لمخالفة إلقاء  
شيء في الطريق بغير احتياط من شأنه جرح المارة ، ولكن يكون من  
السخط اتهامه بالشروع في جرح أو قتل أحد المارة باهماله وعدم احتياظه  
(جلرو ١ ن ٢٣٣) .

### الركن الثالث : عدم غدول الفاعل بإرادته

٢٥ - الفاعل متى بدأ في تنفيذ جريمته قد يقف قبل أن يتم التنفيذ .  
إما من تلقا نفسه وبمحض إرادته ، وإما رغم أنفه ولأنه منع من مواصلة  
التنفيذ لظرف خارج عن إرادته

( ١ ) فإذا أوقف الفاعل رغم إرادته في أثناء التنفيذ يقال إن هناك  
مجرد شروع ( tentative simple ) . أما إذا فعل كل ما في وسعه وأتم تنفيذ  
الأعمال اللازمة للوصول إلى غرضه ولكنه لم يصل إلى هذا الغرض فيقال إن  
هناك شروعا تاما أو جريمة خائبة ( tentative achevée ou délit manqué )  
وقد نص القانون على هاتين الصورتين وسوى بينهما في العقاب .

( ب ) أما إذا عدل الفاعل قبل أن تتم الجريمة فإن عدوله يكون سببا  
لعدم العقاب مهما كانت درجة التنفيذ . والعلة التي حدثت بالشارع لوضع  
هذه القاعدة هي علة راجعة إلى السياسة الاجتماعية أهملتها عليه اعتبارات  
نفعية ، فإن مصلحة الهيئة الاجتماعية في التغافل عن الأعمال التي لم تتم  
بها الجريمة تنبع من سيحدث من الضرر أكثر من مصلحتها في المعاقبة على

ما حدث منه . ذلك لأنه لا يكفي في مباشرة حق العقاب أن يكون الجزاء عادلاً في ذاته ، بل يشترط فوق ذلك أن يكون نافعاً ومفيداً في نتائجه . وهذا الشرط لا يتوفر في العقاب على الشروع الذي عدل فاعله ، فإن الهيئة الاجتماعية إذا عاقبت على البدء في التنفيذ في جميع الأحوال تدفع الجاني إلى إتمام تنفيذ الجريمة ، أما إذا عفت مقدماً عن كل من يعدل عن إتمام جريمته فإنها تشجع الفاعل على هذا العدول ( جـ ١ ن ٢٣٤ وجارسون مادة ٢ و ٣ ن ٨٩ ) .

٣٦ - وعدول الفاعل كما يجوز أن يكون نتيجة الندم يجوز أن ينتج عن سبب آخر كالخوف ، فهل يجب في إعفاء الفاعل الذي يقف قبل إتمام جريمته البحث عن سبب وقوفه ؟ لم يهتم القانون بالبواعث التي تعمل الفاعل على العدول بل انه لم يشترط أن يعدل من تلقاء نفسه ، وكل ما يتطلبه أن يكون العدول إرادياً ، فنقطة البحث تنحصر إذن فيما إذا كان الفاعل لديه الحرية الأدبية في إيقاف عمله أى أنه مع قدرته على إتمامه لم يشأ أن يتممه ، ففي هذه الظروف فقط يكون عدوله سبباً في الخلاص من العقاب ( جـ ١ ن ٢٣٤ ) .

٣٧ - وهناك حالتان لا محل للشك فيهما : ( الأولى ) هي التي يعدل فيها الفاعل من تلقاء نفسه ، ففى هذه الحالة يمتنع عدم العقاب مهما كانت الأسباب التي أدت إلى هذا العدول . ( والثانية ) التي يقوم فيها سبب خارجي يوقف الفاعل أو يمنعه من الوصول إلى غرضه ، وفي هذه الحالة لا يكون العدول إرادياً ويتحقق الشروع .

وهناك حالة ثالثة تحتمل الشك وهي التي لا يقف فيها الفاعل من تلقاء نفسه ولا يوقفه سبب خارجي ، وإنما يقف من نفسه تحت تأثير سبب خارجي كما إذا سمع الفاعل حركة عندما همّ بإطلاق النار على المجنى عليه



فيخشى أن يفاجئه شخص ويقبض عليه فيقف . في هذه الحالة لا يمكن القول بأن، البدء في التنفيذ قد أوقف لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها ، لأن الفاعل في الواقع كان يمكنه أن يتم الجريمة ولكنه لم يرد ذلك ، فالعبدول هنا أيضاً إرادى . ولا عبرة بالباعث عليه (جارو ١٠ ٢٣٤ وفرن جارسون ن ٩١)

٢٨ - لكن يحدث أن يوقف الفاعل إرادته عملاً تنفيذياً كان يقصد به الشروع في ارتكاب جريمة معينة ، ومع ذلك يكون هذا العمل جريمة أخرى تامة ، بحيث ان الفاعل الذى لا يجوز محاكمته على الجريمة التى شرع فيها لأنه عدل عنها يجوز عقابه على الجريمة التى أتمها . فمثلا الشخص الذى يريد القتل ولكنه يقف بعد أن يضرب الضربة الأولى مع أن فى استطاعته الاجهاز على الجنى عليه لا يعد مرتكباً اشروع فى قتل ولكنه يعد مرتكباً للجريمة ضرب (جارو ١٠ ٢٣٤) .

٢٩ - ومن المقرر أن تقدير العوامل التى تؤدى إلى وقف العمل أو خية أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضى الموضوع بغير رقابة عليه من جانب محكمة النقض ( قس ١٧ يونيو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨٨٨ سنة ٥ فى وجارسون ن ٩٢ ) .

اتهمت امرأتان بالشروع فى قتل أخرى وأثبت الحكم القاضى عليهما بالعقوبة أن المتهمتين عزمتا على قتل الجنى عليهما وهى نائمة فوضعتا كية من مادة السبرتو على فراشها ثم أشعلتا ورقة بقصد إلحاقها على الفراش لاشعال النار فيه واستيقظت الجنى عليهما على أثر ذلك فاكان من المتهمتين إلا أن أطفأتا النار وهربتا . طعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض والابرام بايتين طعنهما على أنهما عدلتا بإرادتهما عن إتمام جريمتهم إذ أطفأتا الورقة بعد أن أشعلتاها وقد كانتا تستطعا مواصلة التنفيذ إلى غايته . قررت محكمة النقض والابرام أن تقدير العوامل التى تؤدى إلى وقف العمل

أو خية أثره لأسباب خارجة عن إرادة الجاني هو أمر متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع نهائياً ، وأن محكمة الموضوع في هذه الدعوى إذا قررت أن عدول المتهمين لم يكن إرادياً بل كان لسبب خارج عن إرادتهما مستندة في ذلك إلى أن هذا العدول كان على أثر استيقاظ المجنى عليها الحاصل مباشرة عقب سكب الكحول وخشية المتهمين القبض عليهما متلبستين بالجريمة تكون بذلك قد فصلت في مسألة موضوعية معقدة وجهة نظرها تعليلاً مقبولاً لا معقب عليها فيه (الحكم السابق ذكره) .

## الفصل الثالث

### في صور الشروع

وفي التفرقة بين الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة والجريمة التامة

٣٠ - يؤخذ من التعريف الوارد في المادة ٥٥ ع أن الشروع على درجتين ، فإن هذه المادة تنص على البدء في تنفيذ فعل ، إذا أوقف أو خاب أثره ، . ففي حالة وقف الفعل يقال إن الجريمة موقوفة أو مشرور فيها (Délit tenté) ، وفي حالة خية أثره يقال إن الجريمة خائبة (Délit manqué) وتشترك الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة في أنهما جريمتان ناقضتان ، بعكس الجريمة الكاملة أو التامة (Délit consommé) . ولكنهما تختلفان في السبب الذي يرجع إليه هذا النقص . فالجريمة الموقوفة هي جريمة ناقصة لأن الأعمال التي تقتضيها قد أوقفت أو لم تنفذ كلها ، والجريمة الخائبة هي جريمة ناقصة لأن الفاعل وإن كان قد أتم تنفيذ الأعمال اللازمة لتحقيق الجريمة إلا أنه لم يحصل على النتيجة التي كان ينتظرها . مثال ذلك في جنابة التسميم إذا

أخذ المجنى عليه الكأس الذى وضعت له فيه المادة السامة ولكن قبل أن يتجرع مابه تدخل الصيدلى الذى باع تلك المادة وأوقف لإتمام الجريمة ، ففى هذه الحالة تعتبر جناية التسميم موقوفة . أما إذا تجرع المجنى عليه السم ولكنه تعاطى فى الوقت المناسب دواء أبطل مفعوله ، ففى هذه الحالة تعتبر الجناية خاتبة . فإذا مات المجنى عليه من تأثير السم اعتبرت الجريمة تامة .

٣١ - وتعتبر الجريمة تامة بالمعنى القانونى لهذه الكلمة إذا كان الفعل المسند إلى المتهم قد استوفى جميع الشروط التى يتطلبها القانون لوجود الجريمة . فلمعرفة ما إذا كانت جريمة من الجرائم قد تمت أم لم تمت فى الأمر سوى شروع يجب البحث فيها إذا كان الفعل موضوع الدعوى قد توفرت فيه جميع الأركان المسكونة للجريمة كما يعرفها القانون وذلك بنقض النظر عما إذا كان الفاعل قد وصل إلى غرضه أو لم يصل .

( ١ ) ذلك بأن القانون كثيراً ما يعاقب على فعل تتكون الجريمة من مجرد تنفيذه ، وهذا الفعل قد تكون له نتائج ضارة قصدها الجانى عند ارتكابه ، ولكن الجريمة تعتبر تامة ولو لم تحدث هذه النتائج . مثال ذلك : جريمة تزيف المسكوكات المنصوص عليها فى المادة ٢١١ ع تعتبر تامة بمجرد تقليد النقود أو تغييرها حتى ولو لم يحصل التعامل بها ، وجريمة التزوير المنصوص عليها فى المواد ٢٠٦ وما بعدها تعتبر تامة ولو لم يحصل المزور على القوائد التى كان ينتظرها من المحرر المزور ، وجريمة تسميم الحيوانات المنصوص عليها فى المادة ٣٥٥ فقرة ثانية تتم بتعاطى الحيوان السم ولو لم ينشأ عنه الموت . فهذه الجرائم وأمثالها لا يجوز اعتبارها إذا لم توجد إلى النتيجة المنتظرة منها شروعا خاب أثره بل هى جرائم تامة كاملة .

( ب ) على أن القانون لا يقتصر فى كل الأحوال على المعاقبة على الفعل بنقض النظر عن نتائجه ، بل يشترط فى عدد كبير من الجرائم لاعتبارها

تامة أن يحدث تنفيذ الفعل الجنائي أثراً معيناً وأن يحصل الجاني على النتيجة المباشرة التي كان ينتظرها منه . فالجرائم التي من هذا النوع لا تعتبر تامة الا عند حدوث هذه النتيجة . ومن الأمثلة على ذلك جناية القتل فانها لا تتم الا بموت المجنى عليه ، وجريمة الاسقاط فانها لا تتم الا إذا أدت الوسائل المستعملة إلى الاسقاط .

٣٢ - وينبني على هذه التفرقة بين الجرائم المادية وغير المادية (délits matériels et délits formels) — أن مدى الشروع يكون واسعاً أو ضيقاً تبعاً لصفة الجريمة . فإذا كان القانون يعلق أهمية على نتائج الفعل المرتكب فالشروع يمكن أن يتحقق على صورتين إذ يمكن أن يكون تاماً أو غير تام . فيكون غير تام إذا لم يتمكن الفاعل من تنفيذ الأعمال التي شرع فيها على الوجه المرغوب كما إذا أراد أن يقتل فانتزع سلاحه ومنعه بذلك من اطلاق النار على المجنى عليه . ويكون الشروع تاماً إذا أتم الفاعل أعمال التنفيذ ولكن لم يصل إلى النتيجة التي قصدها كما إذا أطلق القاتل النار على الناري ولكن لم يصب المجنى عليه ، أو أصابه ولكن لم يقض على حياته . ففي الحالة الأولى تعتبر الجريمة موقوفة ، وفي الحالة الثانية تعتبر الجريمة خاتمة . وبعبارة أخرى يكون هناك شروع بسيط أو جريمة موقوفة إذا كانت الجريمة ناقصة من حيث تنفيذها ، ويكون هناك شروع تام أو جريمة خاتمة إذا كانت ناقصة من حيث نتائجها .

أما إذا كان القانون يعاقب على الفعل المرتكب بغض النظر عن نتائجها فلا يمكن أن يتحقق سوى الصورة الأولى من صورتى الشروع . أما الجريمة الخاتمة فهي في هذه الحالة جريمة تامة من الوجهة القانونية . فجريمة تسميم الحيوانات تعتبر تامة بمجرد تعاطي السم مهما كان تأثيره على حياة الحيوان (جلو ١٠٢٦) .

٣٣ - ولتحين الحد الفاصل بين الشروع والجريمة التامة أهمية كبرى في القانون المصرى من حيث العقوبة ، لأن الشروع معاقب عليه في مصر على وجه العموم بعقوبة أخف من عقوبة الجريمة التامة . وله أهمية أيضاً من حيث عدول الفاعل بإرادته عن أتمام الجريمة ، وذلك لأنه طالما أن الجريمة لم يتم يكون الشروع فيها غير معاقب عليه إذا أوقف الفعل أو خاب أثره بإرادة الفاعل ، ولكن متى تمت الجريمة فإن الأعمال التي يحاول بها الفاعل إصلاح الضرر الذي أحدثه أو إزالة النتائج التي ترتبت على فعله لا تمنع من اعتبار الجريمة تامة ولا تحول دون توقيع العقوبة . أما إصلاح الضرر فقد يعتبر ظرفاً مخففاً ولكنه لا يكون مانعاً من العقاب . وعلى ذلك فرد الشئ المسروق لا يعد عدولاً إرادياً نافياً للشروع في جريمة السرقة لأن هذه الجريمة تم باختلاس مال الغير أى بالاستيلاء عليه بقصد تملكه ؛ ولا ينفي جريمة النصب القاء اللعاب ورق اللعب إذا ما تبين له اكتشاف غشه ؛ كذلك الشخص الذى قدم السم إلى حيوان لا يجديهِ نفعاً أن يعطيه دوا . يعطل مفعوله لأن جريمة تسميم الحيوانات تعتبر تامة ولو خاب أثرها (خارو ١ ن ٢٣٦) .

## الفصل الرابع

### في الجريمة المستحيلة (Du délit impossible)

٣٤ - ما هى الجريمة المستحيلة؟ - قد يحدث أن يرتكب الفعل في ظروف تجعله رغم إرادة الفاعل مقضياً عليه بفشل محقق . وهذه الحالة تشبه الشروع أتمام أو الجريمة الحاتية من حيث كون الفاعل لم يصل إلى غرضه مع أنه بذل كل ما في وسعه للوصول إليه . ولكن الجريمة المستحيلة تختلف

عن الجريمة الخاتمة في أن الغاية التي يقصدها الفاعل لا يمكن الوصول إليها بسبب عدم وجود جسم الجريمة أو عدم كفاية الوسائل . فالجريمة المستحيلة هي جريمة ليس في الامكان تحققها ، بعكس الجريمة الخاتمة فهي جريمة كان من الممكن تحققها على الصورة التي ارتكبت عليها ولكنها خابت لظروف عارضة لادخل لارادة الفاعل فيها (جلو ١ ن ٢٢٢) .

وهذه الحالة تقتضي البحث فيما إذا كانت الجريمة المستحيلة يجب أن تعتبر من حيث العقاب في منزلة الشروع الذي وقف أو خاب أثره لظروف خارجة عن إرادة الفاعل بحيث ان الاستحالة التي ترجع إلى الغاية أو التي تنشأ عن الوسائل تعتبر ظرفاً عارضاً مثل كل الظروف التي تمنع من إتمام الجريمة أو أن الجريمة المستحيلة لا يجوز المعاقبة عليها كشروع .

٣٥ - هل يعاقب على الجريمة المستحيلة كشروع ؟ - يتوقف الفصل في هذه المسئلة على الرأي الذي يتخذ فيما يتعلق بطبيعة الشروع وهل هي عينية أم شخصية . فنأخذون بالنظرية المادية وينهون إلى أن الشروع لا يعاقب عليه الا إذا تحقق القصد في جزء منه يقررون أن الشروع في الجريمة المستحيلة لا يعاقب عليه ، لأنه إذا كان الشروع جزءاً من الجريمة التي يراد ارتكابها وكان (الشروع) لا ينتج إلا عن عمل صالح لاجداث النتيجة المتبغاة وجب حتماً أن يكون العنصر المادى عملاً يتصل بالغرض المقصود من حيث الأثر الذي يترتب عليه . أما من يأخذون بالنظرية الشخصية ولا يعلقون أهمية على الفعل إلا على اعتبار أنه ينشأ عن إرادة الفاعل ولا يرون في الأفعال الخارجية إلا مظهر التصميم الجنائى ، فانهم يقررون أن الجريمة المستحيلة لا وجود لها ، وذلك لأن الشروع لا يعاقب فيه على الفعل الذي يقع باجرام الفاعل وإنما يعاقب فيه على إجرام الفاعل كما يظهره الفعل المرتكب ، وإذن فلا أهمية لسبب الفشل مادامت الارادة الجنائية قد ظهرت للخارج في ظروف لاشئ فيها من الاجهام .

٣٦ - النظرية المادية القديمة - كان الفقه القديم معتقاً للنظرية المادية أو المينية . فقد ظلت الجريمة المستحيلة أمداً طويلاً معتبرة في رأى الفقهاء الفرنسيين من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي ، وكان قوام هذا الرأى تعليل يستهوى بمنطقه الظاهرى وهو أن الشروع يقتضى بدأ التنفيذ وبما أنه لا يمكن البدء في تنفيذ جريمة يستحيل تنفيذها فالشروع في الجريمة المستحيلة لا عقاب عليه ( شونو وميل ١ ن ٢٥١ وبلانش ١ ن ٨ وبرتو ص ٢٠٢ و Laine ن ١٦٧ - ١٧٤ وثيلي ص ٩٨ وروسى ج ٢ ) .

٣٧ - النظرية التى تفرق بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية - ولكن بعض الفقهاء قد أدركوا أن نظرية الجريمة المستحيلة لا يمكن اتباعها في كل نتائجها فأخذوا يبحثون حالات الاستحالة ويقسمونها إلى أنواع مختلفة معتبرين أن الاستحالة المطلقة هى التى تحول دون وجود الشروع المعاقب عليه بعكس الاستحالة النسبية فإنها لا تمنع من وجوده . ( أورتلان ج ١ ن ١٠٠١ وماوس ج ١ ن ٣٤٨ وجارو الطبعة الأولى ج ١ ن ١٨٧ ) .

٣٨ - وقد هدام البحث إلى أن الاستحالة إما أن تتعلق بجسم الجريمة ( l'objet du délit ) وإما أن تتعلق بالوسائل المستعملة ( les moyens employés ) . وفى كلتا الحالتين إما أن تكون مطلقة ( absolue ) وإما أن تكون نسبية ( relative ) .

٣٩ - الاستحالة المتعلقة بجسم الجريمة - أما الاستحالة التى تتعلق بجسم الجريمة فتكون مطلقة إذا كان هذا الجسم معدوماً أو كانت تنقصه صفة جوهرية كإطلاق عيار نارى على جثة هامدة أو اذنتها وسائل الاسقاط مع امرأة ليست حبل . وتكون الاستحالة نسبية إذا كان جسم الجريمة موجوداً ولكن في غير المكان الذى كان الفاعل يعتقد وجوده فيه

كاطلاق عيار نارى فى القرعة المعتاد وجود الجنى عليه فيها فى وقت تصادف غيابه فيه عن هذه القرعة ، وكالشروع فى السرقة من خزانة خالية أو من جيب خال .

٤٠ - الاستحالة المتعلقة بالوسائل - وأما الاستحالة التى تتعلق بالوسائل المستعملة فتكون مطلقة إذا كانت فى ذاتها غير صالحة للوصول إلى الغرض المقصود كما إذا أراد شخص أن يقتل ولكن البندقية التى استعملها كانت أفرغت فى غفلة منه . وتكون الاستحالة نسبية إذا كانت الوسائل صالحة ولكن الفاعل لم يحسن استعمالها ، كما إذا ألقى شخص قنبلة فى مكان مأهول بالناس ولكنه لم يحسن إشعال القنبلة فلم تنفجر القنبلة .

٤١ - الاعتراض الذى يوجه إلى هذه النظرية - ولكن يعترض على هذه النظرية بأنه فى كل الأحوال أيا كان سبب الاستحالة يصح القول بأن الجريمة لا يمكن تنفيذها وأنه لا يمكن البدء فى تنفيذ ما يستحيل تنفيذه . وبالأجمال إما أن توجد الاستحالة أو لا توجد ، ومتى وجدت فلا يمكن أن تكون تارة مطلقة وتارة نسبية ( جازو طبة تالفة ج ١ ن ٢٤٠ ) .

٤٢ - النظرية الشخصية الحديثة - أما الفقه الحديث فقد نبذ نظرية الجريمة المستحيلة حتى أصبح وجودها مشكوكا فيه . وقد كان لعلماء الألمان تأثير كبير فى ذلك . فإن الأبحاث القيمة التى نشرها نفر من فلاحهم ولاسايا ( Von Bury ) تدزعزت تلك النظرية من أساسها . وبمقتضى النظرية الحديثة كل شروع يظهر بعمل خارجى من أعمال البدء فى التنفيذ يجب أن يعاقب عليه سواء أكان من الممكن تحقيقه أم لا ، وفى حالة عدم إمكان تحقيقه سواء أكانت الاستحالة متعلقة بالغاية أم بالوسائل وسواء أكانت مطلقة أم نسبية . ويستندون فى تأييد هذه النظرية إلى سيين : ( الأول ) أن القانون فى الشروع يمتد بالفاعل أكثر مما يمتد بالفعل إذ أنه لا يشترط لمعاقبه



سوى البدء في تنفيذ فعل أوقف أو خاب أثره دون أن يهتم بالنتيجة .  
( الثاني ) أن القانون يسوى بين الجريمة الموقوفة والجريمة الخائبة مع أن  
الجريمة الخائبة هي في الواقع جريمة مستحيلة ، لأننا لو بحثنا عن سبب إخفاق  
الفاعل في عمله لوجدنا أنه يرجع في غالب الأحيان إلى خطأ أو عدم خبرة  
تمنع من تحقق الجريمة . فثلا تعد جريمة القتل خائبة إذا كان الفاعل قد أطلق  
سلاحه على المجنى عليه ولكنه لم يحكم التصويب أو لم يعمل حساب المسافة  
أى في ظروف يتمتع عليه فيها القتل كما يتمتع على من يطلق سلاحاً أفرغ في  
غفلة منه أو في اتجاه كان يعتقد خطأ وجود المجنى عليه فيه .

ويلخص جارسون هذه النظرية في قوله إن الشروع المعاقب عليه يتحقق  
كلما أظهر الفاعل نيته في ارتكاب جناية أو جنحة بأفعال قريبة منها مع كل  
الظروف المكونة لها ، ولا أهمية لفقدان ظرف من هذه الظروف متى كان  
هذا على غير علم من الفاعل ، فإن خطأه أو جهله يعد من الظروف الخارجية  
عن إرادته ( جارسون مادة ٢ و ٤ و ١١٥ ) .

٤٣ - نظرية جارو : التفرقة بين الاستحالة المتعلقة بالوقائع  
والاستحالة المتعلقة بالقانون - أما جارو فيفرق بين الاستحالة المتعلقة  
بالوقائع ( impossibilité de fait ) التي لا يعتد بها لأنها تنشأ عن ظرف  
خارج عن إرادة الفاعل ، والاستحالة المتعلقة بالقانون ( impossibilité  
de droit ) التي تقتضى عدم وجود الشروع لأنها قيد عدم وجود الجريمة  
على الصورة التي عرفها بها القانون . ذلك بأن كل جريمة تتكون من عدة  
أركان جوهرية إذا فقد واحد منها تزول الجريمة ، فلا سرقه إذا كان محل  
الاختلاس شيئاً مملوكاً للتمم ، ولا تسميم إذا كانت الجواهر المستعملة غير  
سامة ، ولا قتل إذا كان الشخص المراد قتله ميتاً من قبل . ففي هذه الأحوال  
تعد الجريمة مستحيلة قانوناً لأن أحد أركانها لا يوجد ولا يمكن أن يوجد

حتى على صورة شروع . أما إذا ظهرت إرادة الفاعل في ظروف عادية يمكن أن تؤدي قانونا إلى تحقق الجريمة فلا يكون من العدل ولا المعقول أن يستفيد الجاني من ظرف مادي لا يتعلق به وإن كان يجعل عمله غير متبع (جلوج ١ ن ٢٤٢) .

ويعترض على هذه النظرية بأنها تبث من جديد نظرية الجريمة المستحيلة ، فهي لا تسمع مثلا بعباق السارق الذي تمتد يده إلى جيب خال ، إذ السرقة هي اختلاس شيء منقول مملوك للغير فوجود شيء قابل للسرقة هو ركن مكون للجريمة التامة ( انظر جارسون ن ١١٦ ) .

٤٤ - قضاء المحاكم الفرنسية - لم تستقر المحاكم الفرنسية على رأي قاطع في هذه المسألة الهامة . فقد أخذت في بعض أحكامها بالنظرية القديمة نظرية الجريمة المستحيلة ، ويظهر أنها أخذت في أحكام أخرى بالفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية . ويظهر من حكم أخير أنها تميل للأخذ بالنظرية الشخصية وإن كان هذا الاتجاه لم يتأكد تماما .

وقد عرضت هذه المسألة أولا على المحاكم الفرنسية بشأن جناية التسميم فعضت بأحكام عدة بأنه لا عقاب على من يعطى مادة غير سامة حتى ولو كانت نية القتل ظاهرة لديه بأجل مظهر وكانت ظروف خارجة عن إرادته هي التي أدت إلى إخفاقه . وقد ساعد على هذا القضاء نص المادة ٣٠١ ع ف المقابلة للمادة ٢٣٣ ع مصرى إذ اشترط فيه استعمال «جواهر يتسبب عنها الموت عاجلا أو آجلا» فاستنتج من هذا النص أنه لا يمكن البدء في تنفيذ الجناية إذا كانت الجواهر المستعملة غير سامة ( انظر الأحكام التوه عنها في جارسون مادة ٣٠١ ن ٣٦ إلى ٣٨ ) .

ولكن محكمة النقض الفرنسية حكمت بتحقيق الشروع المعاقب عليه إذا كان السم قد أعطى بكمية خفيفة لا تكفى لحدوث الموت لأن كل أركان

الجرمة قد توفرت بما أن الفاعل قصد إحداث الموت وأعطى المجنى عليه مواداً سامة ولا عسرة بالنتيجة ( انظر الأحكام التوه عنها في جارسون مادة ٣٠٦ ن ٤١ ) .

وأخذت محكمة النقض الفرنسية بنظرية الجرمية المستحيلة في جنابة الاسقاط إذ حكمت بأن الشروع في هذه الجنابة لا يعاقب عليه إذا استعملت وسائل الاسقاط مع امرأة لم تكن حبلية ( عرض فرنسى ٦ يناير سنة ١٨٥٩ دالوز ١٨٥٠ - ١ - ٢٣٦ ) .

والاستحالة في جنابة القتل قد تنشأ من عدم وجود جسم الجريمة . وقد عرضت هذه المسألة على المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بجرمة قتل الأطفال فقررت أن هذه الجرمية لا يعاقب عليها إذا كان الطفل ميتاً ( انظر جارسون مادة ٣٠٠ ن ٢٤ ) .

وعرضت على المحاكم الفرنسية قضايا اتهم فيها أشخاص بالشروع في القتل بطريقة إطلاق أعيرة نارية في غرف يسكنها المجنى عليهم ولكن الجريمة خابت بسبب غياب المجنى عليهم وقت إطلاق النار في غرفهم ، فقضت ائذنتان من محاكم الاستئناف بأنه لا عقاب على هذا الشروع بناء على أن الجريمة مستحيلة ، ولكن محكمة النقض والابرار فقضت أحد الحكمين وذكررت أن غياب المجنى عليه عن غرفته وقت إطلاق النار عليه كان لسبب عارض وأنه لذلك لم تكن هناك استحالة مطلقة تمنع من إتمام الجريمة وأنه إذا كان المجنى عليه لم تحصل إصابته فذلك إلا لسبب غير عادى ليس للتهم أن يستفيد منه وأنه لذلك يكون الشروع قد تحقق قانوناً ( عرض فرنسى ١٢ أبريل سنة ١٨٧٧ دالوز ١٨٧٨ - ١ - ٣٢ ) . وقد فسر الشراح الفرنسيون هذا الحكم بأن محكمة النقض قد هجرت النظرية القديمة المتطرفة وأخذت بالفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية .

وقد تنشأ الاستحالة أيضاً في جناية القتل من الوسائل المستعملة؛ وقد عرضت هذه المسألة على محكمة (Agen) فلم تأخذ بنظرية الاستحالة إذ حكمت بأن إطلاق النار على شخص من بندقيّة كان الفاعل قد عمرها ولكنها أفرغت على غير علم منه بعد شروعا في جناية القتل العمد (A Agen) دبّير سنة ١٨٤٩ سيرة ١٨٥٣ - ٢ - ٦٦). وقد طعن المتهّم في هذا الحكم بطريق النقض والابرام ورفض طعنه.

وعرضت مسألة الجريمة المستحيلة على المحاكم الفرنسية فيما يتعلق بالسرقة متى كان الشيء محل السرقة غير موجود، كما إذا أراد الفاعل سرقة نقود من خزانة كانت في الواقع خالية أو إذا وضع يده في جيب لا يحتوي على شيء ما. حكمت محكمة استئناف باريس بأن من يضع يده في جيب خال لسرقة شيء منه لا يرتكب شروعا معاقبا عليه (استئناف باريس ١٩ أكتوبر سنة ١٨٩٤). ولكن محكمة النقض والابرام نقضت هذا الحكم بتاريخ ٤ يناير سنة ١٨٩٥، وكانت قد حكمت قبل ذلك في ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بأن محاولة سرقة نقود من صندوق النذور في الكنيسة تعد شروعا في سرقة رغم خلوها من النقود في ذلك الوقت، وبفت هذا الحكم على أنه إذا كانت محكمة الموضوع قد ذكرت في مرض بيان الوقائع أن صندوق النذور كان خاليا وقت الشروع في السرقة فليس في ذلك إلا ظرف خارج عن إرادة الفاعل لا استحالة مطلقة تمنع من وصوله إلى الغرض الذي كان يرمى إليه وقت دخوله الكنيسة وهو السرقة حسب اعترافاته المدونة في المحضر (عن فرنسي ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٦ دالوز ١٨٧٨ - ١ - ٣٢) - ولكنها في الحكم الذي نقضت به حكم محكمة باريس لم تذكر شيئا عن الاستحالة بل اقتصر على القول بأن وضع اليد في جيب بقصد السرقة يكون البدء في التنفيذ المنصوص عليه في المادة ٢٠٢ وأن خطأ الجيب مما يمكن سرقة لم يكن إلا ظرفا خارجا عن إرادة الفاعل خابت السرقة بسببه (عن فرنسي ٤ يناير سنة ١٨٩٥ دالوز ١٨٩٦ - ١ - ٢١).

وقد استنتج الشراح من هذا الحكم الأخير أن محكمة النقض الفرنسية قد هجرت نظرية الجريمة المستحيلة لأنها لم تشر المادة الشروع ( جارسون مادة ٢ و ٣ ن ١٢٩ وقرن جرو ن ٢٤٠ من ١٩٣ و ٥١٤ ) .

٤٥ - قضاء المحاكم الألمانية - جرى قضاء المحاكم الألمانية منذ سنة ١٨٨٠ على إمكان العقاب على كل شروع في جريمة مستحيلة حتى في حالة الاستحالة المطلقة بسبب عدم وجود جسم الجريمة مع أن نص مادة الشروع في قانون العقوبات الألماني لا يختلف عن نص المادة ٢ من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٤٥ من قانون العقوبات المصري . فقد قضت المحكمة العليا للإمبراطورية الألمانية بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠ - وهو أول حكم قرر هذا المبدأ - بأن محاولة قتل طفل ولد ميتاً على اعتقاد أنه كان حياً يعتبر شروعاً في جناية قتل الأطفال . وتأيد هذا القضاء بعد ذلك بأحكام أخرى منها حكم في ٣٠ مارس سنة ١٨٨٣ خاص بالشروع في إسقاط امرأة لم تكن حياً - وصدر في المعنى نفسه حكان بتاريخ أول يونية سنة ١٨٨٣ و ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٨ .

٤٦ - قضاء المحاكم المصرية - أما المحاكم المصرية فاخذت في بعض أحكامها بالفرقة بين الاستحالة المطلقة والاستحالة النسبية ، وأشارت في البعض الآخر إلى النظرية الشخصية التي تعتبر الشروع معاقباً عليه كلما أظهر الفاعل نيته في ارتكاب الجريمة بأعمال خارجية قريبة منها وبغض النظر عن استحالة التنفيذ أو عدم استحاله .

تطبيقات - في جريمة السرقة - حكمت محكمة أسبوط الابتدائية ( الدائرة الجنائية ) بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٠٥ بأنه يستنتج من نص المادة ٤٥ ومن التعليقات على المادة ٢٨٢ وما بعدها وعلى الباب المتعلق بانتهاك

حرمة الملكية أن الممول عليه في جريمة الشروع هو اثبات قصد السرقة وحصول بدء في تنفيذ أى فعل أوقف أو خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل، ومتى ثبت ذلك فلا شك في توفر الجريمة، وليس من وظيفة القضاء التطرق إلى البحث فيما إذا كان محل المجنى عليه أو المنزل المكسور باباً أو المنقوبة جدراته بقصد السرقة منه فيه نقود أو أشياء تسرق بالفعل أولاً ( أسبوط الفائزة الجنائية ٧ فبراير سنة ١٩٠٥ وتأييد من محكمة الاستئناف في ١٤ مايو سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٢٩٥ ) .

وحكمت محكمة أسبوط الابتدائية هيئة استئنافية بأن الشروع في السرقة يمكن توفره متى ظهر قصد الفاعل بأعمال محسوسة لا يمكن تفسيرها بغير ذلك، وليس من المهم فقدان ظرف من الظروف التي توصل الفاعل إلى غرضه مثل عدم وجود نقود في الدولاب الذي كان المتهم جارياً كسره بقصد سرقة النقود التي كان يعتقد أنها داخله ولكن كان المجنى عليه سبق وسحبها قبل ذلك لأن فقدان هذا الأمر خارج عن إرادته ( أسبوط استئنافاً ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ مع ١٥ ص ١٢٦ ) .

وحكمت محكمة النقض والابرام بأن الجرائم المستحيلة نوعان جريمة مستحيلة استحالة مطلقة كمن أطلق عياراً على جثة وهذه لا عقاب عليها، وجريمة مستحيلة استحالة نسبية كمن وضع يده في جيب شخص بقصد السرقة فلم يجد في الجيب شيئاً وهذه جريمة معاقب عليها ( قض ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عمالة ٥ ص ٣١٠ ومج ٢٧ عدد ٢٥ ) .

في جريمة النصب — حكمت محكمة النقض والابرام بأن محاولة المتهم انتفاع المجنى عليه وإيهامه بإمكانه تقليد أوراق البنوك وإحضاره أمامه أدوات التقليد وإجراء عملية التقليد بالفعل وذلك لاجل الاحتيال على الاستيلاء على أوراق بنكنوت من المجنى عليه بحجة تقليدها فإن هذا الفعل

فضلا عن أنه تزوير بالمادة ١٧٤ ع ( المادة ٢٠٦ من القانون الحالي ) فإنه يعتبر شروعا في نصب ولو كان المجنى عليه في الحقيقة من رجال البوليس السرى وعالما بنية الفاعل وكان يتعذر على المتهم خداعه فان ذلك لا يغير شيئا من الأركان الثابتة على الفاعل والتي هي بحذاتها معاقب عليها إذ أنها شروع في النصب توفرت فيه الشروط القانونية لأن المتهم قد فعل كل ما في إمكانه أن يصنعه ولكن لم يمكنه الوصول إلى غرضه لسبب خارج عن إرادته وهو أن المجنى عليه لم يمكنه من نوال قصده . ولا يصح القول هنا بوجود جريمة مستحقة لأن مسألة هذه الاستحالة لا يمكن التسك بها إلا في حالة وجود مانع مادي ومطلق لا بسبب وجود مانع نسبي ناشئ عن قوة إدارك المجنى عليه ، وبالفعل فإن هذا الأخير قد جعل المتهم يخيب في عمله بسبب ظرف قهرى لا دخل فيه لنفس الواقعة ولولا وجود هذا الظرف لكان من الممكن أن الجريمة يتم ارتكابها فعلا ( عن ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٣ م ج ١٥ ص ٤١ ) .

في جناية القتل عمداً — حكمت محكمة النقض بأنه إذا تعمد المتهم قتل المجنى عليه مستعملا لذلك بندقية يعتقد صلاحيتها لإخراج مقتولها فاذا بها في غفلة منه غير صالحة لإخراج ذلك المقتول فان الحادثة تعتبر شروعا في قتل خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل فهو إذن شروع معاقب عليه قانونا . أما القول بأن هناك استحالة في تنفيذ الجريمة لعدم صلاحية الآلة وأن وجود هذه الاستحالة يمتنع معه القول بالشروع فان هذه المحكمة لا تأخذ في صدد هذه الدعوى بنظرية الاستحالة بل تجرد عبارة المادة ٥٤ من قانون العقوبات عامة تشملها ( عن ١٦ مايو سنة ١٩٢٢ تفضية رقم ١٨١٤ سنة ٤٧ ق ) .

وفي قضية اتهم فيها شاب بأنه شرع في قتل المجنى عليه عمداً ومع سبق

الاصرار بأن ترجس له أثنائه مروره في الطريق العام راكباً سيارته وأطلق عليه أربعة مقذوفات نارية من مسدس قاصداً قتله ولم تتم الجريمة لأمر خارج عن إرادته وهو عدم إحكام المرمى ، دافع المحامي عن المتهم بأن الجريمة مستحيلة لأن الرصاص أطلق على سيارة معلقة زجاجها غير قابل للكسر ومنع مرور الرصاص وكانت تسير بسرعة وهذا لا يمكن أن يؤدي إلى القتل ، وردت محكمة الجنايات على هذا الدفاع بأنه توافرت لديها الأدلة على أن المتهم حضر إلى مصر الجديدة متنوياً قتل المجنى عليه وأطلق عليه وهو بسيارته أربعة مقذوفات نارية من مسدسه ، فسواء أكان شباك السيارة مرفوعاً أم مفتوحاً وسواء أكانت السيارة مسرعة أم سائرة الهولنا فإن الحادثة تكون شروعا في قتل خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل لأن عبارة المادة ٤٤ ع عامة تشملها - وقالت محكمة النقض والابرام إنها تقر محكمة الموضوع على ما رأته من اعتبار الجريمة التي وقعت من الطاعن (المتهم) خائبة وليست مستحيلة ، مادام السلاح الذي استعمله صالحاً بطبيعته لاحداث النتيجة التي قصدها وهي قتل المجنى عليه الذي كان داخل السيارة . أما سرعة هذه السيارة وإغلاق النافذة فلا يفيدان استحالة تحقق الجريمة وإنما هما ظرفان خارجان عن إرادة الفاعل منعا من تحقق النتيجة التي ابتغها (نقض ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٦٨٥ سنة ١ قضائية) .

في جنابة القتل بالسم - حكمت محكمة النقض بأن الشروع في القتل بواسطة السم يوجد قانوناً متى أظهر الفاعل نية ارتكاب الجريمة بأفعال قريبة منها ومع جميع الظروف المكونة لها . أما إذا كان السم قد أعطى بكمية قليلة جداً أو إذا كانت الجواهر المستعملة غير ضارة وذلك على غير علم من الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل المجنى عليه فإن هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروعا خاب أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل . ولكن الجريمة لا تمتد



مستحيلة . وينبغي على ذلك أنه لا يجب على القاضي أن يبين في حكمه أن كمية السم كانت كافية لاجداث الوفاة لأن هذا ليس ركناً من الأركان المكونة لجرمة الشروع في القتل بالسم (عنى ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ مع ١٥ عدد ١٨) . وعرضت على المحاكم حوادث تسميم استعملت فيها سلفات النحاس بمزوجة بالشاي أو الماء ، وهى على ما جاء بتقرير الطبيب الشرعى مادة معدنية مبيجة لا يحصل التسمم منها إلا بتناول مقدار كبير يصعب تعينه ويندر أن يحدث منها حالات تسمم جنائى أو وفاة للبالغين نظراً لطعمها اللاذع ولونها المميز فضلاً عن قابليتها السريعة للطرده بالقي . بما تحدثه من التأثير المبيج للقناة الهضمية ، وإذا أخذت هذه المادة بكمية كبيرة فإنها تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمى وتدخل ضمن المواد المضرة بالصحة . فقرر قاضى الاحالة فى بعض هذه الحوادث أن لاوجه لاقامة الدعوى العمومية على المتهم لأن ما أتاها يعتبر جريمة مستحيلة ( إحالة اليوم ٥ مارس سنة ١٩٣٢ وإحالة الجيزة ٩ يولية سنة ١٩٣٨ ) . وحكمت محكمة جنابات بنى سويف فى حادثة أخرى ببراءة المتهم لنفس هذا السبب ( جنابات بنى سويف ١٩ مارس سنة ١٩٣٦ ) . ولكن محكمة النقض والابرام نقضت هذه الاحكام وذكرت فى أسباب حكمها الصادر فى القضية الأولى ( وهى فى معناها لا تنفج عن أسباب الحكمين الصادرين فى القضيتين الاخرين ) ما يأتى : « ومن حيث إن الذى يؤخذ من تقرير الطبيب الشرعى أن مادة سلفات النحاس التى وجدت بمزوجة بالشاي الذى قدمه المتهم للجنى عليها ، إذا أخذت بكمية كبيرة فإنها تكون صالحة بطبيعتها لاجداث التسمم فالموت فى بعض الصور على الأقل ، وأنها إذا أخذت بكمية لا تكفى لاجداث الموت فإنها تحدث تهيجاً بالجهاز الهضمى وتدخل ضمن المواد المضرة بالصحة . ومتى كان هذا هو شأن المادة المستعملة فلا يمكن أن يستقيم معه القول بأن ما أتاها المتهم يعتبر جريمة لا عقاب عليها . ذلك بأنه متى كانت المادة المستعملة للتسمم صالحة بطبيعتها لاجداث النتيجة

المتباعدة لم يبق عمل للأخذ بنظرية الجريمة المستحيلة لأن مقتضى القول بهذه النظرية أن لا يكون في الامكان تحقق الجريمة مطلقاً لانعدام الغاية التي لورتكب من أجلها الجريمة أو لعدم صلاحية الوسيلة التي استخدمت لارتكابها. ولا حاجة لبحث قيمة النظرية في ذاتها ولا للخوض فيما يوجه إليها من النقد في العصر الحاضر لأن المقام لا يقتضي شيئاً من ذلك إذا لاستحالة بنوعها منعدمة في هذه القضية مادامت المادة المستعملة صالحة بطبيعتها للتسميم. أما كون هذه المادة لا تحدث التسميم إلا إذا أخذت بكمية كبيرة وكونها يندر استعمالها في حالات التسميم الجنائي للبالغين نظراً إلى طعمها القابض الشديد ولونها الظاهر فضلاً عن سرعة قابليتها للطرْد بالقيء. فذلك كله لا يفيد استحالة تحقق الجريمة بواسطة تلك المادة وإنما هي ظروف خارجة عن إرادة الفاعل وهي التي تكون وقفت بفعله عند حد الشروع وحالت دون إتمام جريمة القتل بالتسميم. فالفعل الذي أتاه المتهم — على فرض ثبوت اقترانه بنية القتل — يجب أن يعد من طراز الجريمة الخاتبة لا الجريمة المستحيلة لأنه مع صلاحيته لاحداث النتيجة المتباعدة قد خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها كما تقول المادة ٤٥ من قانون العقوبات ( هنس ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٧٠٥ سنة ٢ ق ، وفي هذا الحس ١١ مايو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٣٧ سنة ٦ ق و ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٦٣ سنة ٩ ق ) .

وعرضت على محكمة جنائيات الاسكندرية قضية تحصل وقائعها في أن زوج المجنى عليها استعان بشخص آخر ( هو المتهم في القضية ) واتفق معه على أن يمثل دور الطبيب كي يتمكن من وضع الزئبق في أذن زوجته وبذلك يقضى على حياتها، وقد وافقه المتهم على ذلك وفعل ما عرضه عليه. وثبت من تقرير الطبيب الشرعي أن وضع الزئبق بشكله الممدنى في الأذن لا يحدث تأثيراً على الغشاء المبطن للفتاة والطفلة مادام الغشاء والطبلة خاليين من الجروح التي يمكن أن تمتص منها الزئبق، وإذا ما بقي مدة طويلة على هذه الجروح

فانه قد ينشأ عنه تسمم زئبقى، ووضعه بالكيفية التى جاءت بأقوال المحنى عليها نيس من شأنه أن يحدث تمزقا بالطلبة حتى ولو وضع بكمية كبيرة .  
فحكمت محكمة الجنايات بالبراءة بانية حكمها على أنه متى تبين أن الوسائل التى اتخذت مع المحنى عليها لا تؤدى حتما إلى الوفاة فتكون الجريمة مستحيلة (جنايات اسكندرية ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٤) . ولكن محكمة النقض والإبرام نقضت هذا الحكم بناء على أن وضع الزئبق فى أذن شخص بنية قتله هو من الأعمال التنفيذية لجريمة القتل بالسم مادامت تلك المادة المستعملة تؤدى فى بعض الصور إلى النتيجة المقصودة منها ، فإذا لم تحدث الوفاة عد العمل شروعا فى قتل لم يتم بسبب خارج عن إرادة الفاعل ووجب العقاب . ذلك لأن وجود الجروح فى الأذن أو عدم وجودها هو ظرف عارض لا يدخل له فيه ، ولا محل للقول باستحالة الجريمة طالما أن المادة المستعملة تصلح فى بعض الحالات لتحقيق الغرض المقصود منها (عن ٨ أبريل سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨١٦ سنة ٥ ق) .

٤٧ - الجريمة المستحيلة فى الشرائع الأجنبية - لآسير الشرائع الأجنبية على وتيرة واحدة فى شأن الجرائم المستحيلة . فكثير منها أغفل النص عليها تاركا للقضاء مهمة البحث فيها إذا كانت أركان الشروع تتوفر فى هذه الحالة ولكن عددا كبيرا منها رأى ضرورة النص عليها حسبا للتخلاف الذى يدور حولها . فالقانون النرويجى يعاقب على الشروع بشرط وجود جسم الجريمة وبدون اعتداد بالمنع الذى يحول دون التنفيذ . وفى القانون الاسبانى الجديد نص بهذا المعنى . وفى القانون الايطالى الصادر فى سنة ١٩٣٠ تمنع الاستحالة من العقاب سواء أكانت راجعة إلى عدم وجود جسم الجريمة أو إلى عدم صلاحية الوسائل (المادة ٤٩) . وكذلك فى القانون النمساوى تعد الاستحالة مانعا من العقاب . ويوجد فى مشروع القانون الفرنسى نص يعنى بالعقاب على الشروع

حتى ولو كانت الغاية المبتغاة مما لا يمكن الوصول إليها متى كانت الاستحالة ناتجة عن سوء استعمال الوسائل أو عن ظرف يتعلق بالوقائع غاب عن فكر الفاعل (المادة ١٠٧ من المشروع).

## الفصل الخامس

### في العقاب على الشروع

٤٨ - الأحوال التي يعاقب فيها على الشروع - التفرقة بين الجنايات والجنح والمخالفات - يفرق القانون المصرى فيما يتعلق بالجرائم التي يعاقب على الشروع فيها بين الجنايات والجنح والمخالفات. فيعاقب على الشروع في الجنايات إلا ما استثنى قانوناً. ولا يعاقب على الشروع في الجنح إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً. ولا يعاقب على الشروع في المخالفات إطلاقاً. وهذه التفرقة مقررة في معظم القوانين ولا سيما القانون الفرنسى والقانون البلجيكي والقانون الألمانى والقانون المجرى والقانون البرتغالى. أما القوانين التي لا تأخذ بالتقسيم الثلاثى للجرائم بل تقسمها إلى قسمين فقط : جنح ومخالفات - كالقانون الايطالى والقانون الأسبانى والقانون الهولندى - فانها تعامل الجنح معاملة واحدة وتعاقب على الشروع فيها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك بينما لا تعاقب على الشروع في المخالفات.

٤٩ - حكمة هذه التفرقة - على أنه يستفاد من هذه المقارنة أن كل القوانين تستوحى تشريعها من فكرة واحدة وهي أنها لا تعاقب إلا على الشروع في الجرائم الخطيرة والحكمة في ذلك أن مصلحة المجتمع في العقاب على الجرائم القليلة الأهمية، وهي مصلحة ضعيفة في حالة الجريمة التامة، تصبح

معدومة في حالة الشروع، وأنه من الخطأ المعاقب على فعل لم يسبب ضرراً لأحد وليس من شأنه الاخلال بالأمن العام، ولذلك فإن الشروع في المخالفات غير معاقب عليه في كل بلاد العالم. ويوجد لذلك سريان: الأول أن القانون لا يهتم على وجه العموم بالقصد في المعاقب على مثل هذه الأفعال، والثاني أن المخالفات هي أمور قليلة الأهمية بحيث يكون من التمسك بالمعاقبة عليها قبل تمامها. أما السبب في التفرقة بين الجنح والجنايات فهو أنه لما كانت الجنح أقل خطورة من الجنايات كان الشارع في حل من عدم المعاقبة عليها، ولكن إذا رأى أن الشروع في جنحة من الجنح من شأنه الاخلال بالنظام العام فإنه يعاقب عليه بصفة استثنائية (جارو ١٩٧٧).

٥٠ - الشروع في الجنايات - يعاقب القانون على الشروع في الجنايات على وجه العموم إلا ما استثنى بنص خاص، ومن هذه الاستثناءات ما نص عليه في المادة ٣٩٤ من أنه لا عقاب على الشروع في الاسقاط.

٥١ - وإذا كانت الجريمة تعتبر جنابة أو جنحة تبعاً لاقترانها أو عدمه بأحد الظروف المشددة، فالشروع فيها يعتبر شروعا في جنابة متى اقترن بطرف من هذه الظروف وشروعا في جنحة إذا لم يقترن بشئ منها. فإذا شرع شخصان في إتلاف زراعة قطن بانزال المياه عليها ليلا حالة كون أحدهما حاملا سلاحاً فيعد عملهما شروعا في الجنابة المنصوص عليها في المادتين ٣٦٧ و٣٦٨ ع (غض ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ مع ٩ عدد ١٣).

٥٢ - الشروع في الجنح - تنص المادة ٤٧ ع على ما يأتي: «تعين قانونا الجنح التي يعاقب على الشروع فيها وكذلك عقوبة هذا الشروع». ومن الجنح التي نص القانون على المعاقب على الشروع فيها: السرقة (المادة ٣٢١) والنصب (المادة ٣٣٦) والحصول على شئ بالتهديد (المادة

٣٢٦) وقتل الحيوانات والاضرار بها وسهما (المادة ٣٥٥) ونقل المفرقات أو المواد القابلة للاشتعال في قطرات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى معدة لنقل الجماعات (المادة ١٧٠) وغش المشتري أو البائع في مقدار الأشياء المقتضى تسليمها (المادة ٣٤٧) .

٥٣ - وإذا نزلت جناية ما إلى مصاف الجنح بسبب اقترانها بعذر قانوني فلا يعاقب على الشروع فيها ما لم يكن هناك نص يسمح بذلك (جارو ن ٢٥٠) .

وقد حكم بأن جريمة قتل الزوج زوجته حال مفاجأته لها متلبسة بالزنا - وهي المنصوص عليها في المادة ٢٣٧ ع - هي جنحة فلا عقاب على الشروع فيها (قن ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ مرائع ٢ عدد ٢٥٩) .

٥٤ - الشروع في المخالفات - أغفلت المادة ٤٥ ع النص على الشروع في المخالفات . وقد استتج بحق من هذا الإغفال أن الشروع في المخالفات غير معاقب عليه . والسبب في ذلك هو من جهة أن المخالفات أخطاء خفيفة جداً لدرجة أنه لا يمكن أن يترتب على الشروع فيها أى ضرر على النظام العام ، ومن جهة أخرى أن المخالفات جرائم يعاقب عليها القانون من غير أن يبيح فيها إذا كانت ارتكبت بقصد أو من غير قصد ، فن الطبيعي إذن إغفال الشروع والمعاقبة على الأفعال التامة فقط .

٥٥ - الأحوال التي يتعارض فيها الشروع مع طبيعة الجريمة - قلنا فيما تقدم إن الشروع معاقب عليه في الجنايات إلا ما استثنى بنص خاص وفي الجنح التي عينها القانون . غير أن الشروع قد يتعارض في بعض الأحيان مع طبيعة الجريمة .

(١) فن البديهي أولاً أن الشروع لا يمكن تحقيقه إلا في الجرائم

الإيجابية ( délits de commission ) - ولا يتصور في الجرائم السلبية أي جرائم الترك ( délits d'omission ) . ومع ذلك لاحظ العالم الإيطالي كرار Carrara أن الشروع يمكن أن يوجد في جرائم الترك إذا ارتكب فعل عمدي تمهيداً لنتيجة لم تتحقق بسبب خارج عن إرادة الفاعل وضرب لذلك مثلاً الأم التي تمتنع عن إرضاع طفلها الحديث الولادة بقصد قتله ثم يتدخل شخص أجنبي كمرضع ويعمل على عدم تحقيق هذه النتيجة . ولكن يسترى على ذلك بأن القتل جناية إيجابية يمكن ارتكابها بالترك وأن الامتناع عمداً عن إرضاع طفل حديث الولادة هو في الواقع إزهاق لروح الطفل بحرمانه من العناية الراجعة له ( جرو ١٩٦١ ن ٢٤٦ ) .

( ٢ ) وفي بعض الأحيان تقتضى طبيعة الجريمة نفسها عدم إمكان المعاقبة على الشروع . فمجرمة إحداث جروح أو ضربات أو إعطاء مواد ضارة لم يقصد بها القتل ولكنها أضحت إلى الموت لا يمكن بطبيعتها أن يكون لها شروع ، إذ العقوبة الواجب تطبيقها تتوقف على نتيجة الفعل ، فان أدى إلى الموت طبقت المادة ٣٣٦ ع وإلا فأحدى المواد ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع على حسب الأحوال ( نفس ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١ مع ٢٣ عدد ٧٥ ) .

والشروع في تلك العرض لا يتميز عادة عن الفعل التام إلا في جريمة تلك العرض بالقوة فان الشروع فيها يقع بمجرد استعمال القوة والجريمة تم بارتكاب فعل من أفعال تلك العرض ( نفس ٣ فبراير سنة ١٩١٢ شرائع ٤ عدد ١١٥٠٨٦ ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ قضية رقم ٣٩٩ سنة ٥ قضائية - ولتأني الجزئية ٧ يونيو سنة ١٩٢٣ مملو ٤ عدد ١٩٢ وقرن إحالة مصر ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ مع ٩ عدد ٣٧ ) .

ولا يتصور الشروع في الفعل الفاضح المخل بالحياء ، لأنه إما أن يكون الفعل الفاضح موجوداً أو يكون غير موجود ، ولا وسط بين الأمرين ( جرو ١٩٦١ ن ٢٤٦ ) .

كذلك لا يتصور الشروع في جريمة شهادة الزور لأنه من المقرر فقهاً وقضاءً أن شاهد الزور لا يعاقب إذا عدل عن شهادته قبل إتمام المرافعة في الدعوى. وعلى هذا فالشاهد إما أن يصر على شهادته إلى حين إقفال باب المرافعة. وحينئذ يعاقب على الجريمة التامة، وإما أن يرجع عنها قبل ذلك فلا يبقى في هذه الحالة أثر للجريمة ولا للشروع فيها.

٥٦ - عقوبة الشروع - قد سوى القانون الفرنسى بين الشروع والفعل التام من حيث العقوبة. وتفسر هذه القاعدة بأنه لا محل للاهتمام بتقصان الجريمة ما دام الفاعل قد أفرغ جهده في اتتمامها، إذ أن درجة اجرامه واحدة وخطره واحد سواء أكان قد حقق غرضه الجنائى أو كان قد وقف في أثناء التنفيذ لسبب خارج عن إرادته. ولكن اعترض على هذا بأنه يجب في تقدير العقوبة مراعاة الركنين المادى والشخصى اللذين يقوم عليهما استعمال حق العقاب، وأن القانون الفرنسى إذ قرر توقيع عقوبة واحدة في أدوار التنفيذ الثلاثة قد أغفل المبدأ القاضى بوجود التناسب بين العقوبة والجريمة، لأن هذه الأدوار تختلف اختلافاً بيناً فيما يتعلق بالركن المادى للجريمة :

- (١) فالشروع غير التام إن هو إلا بدء في التنفيذ، وهو لا يمثل إلا مجهوداً للفاعل نحو الجريمة. فن الوجهتين الشخصية والمادية تعتبر درجة الاجرام فيه أقل منها في الجريمة التامة، لأنه فضلاً عن أن التنفيذ لم يتم وأن الفاعل لم يقطع جميع مراحل الجريمة فإن الضرر يكاد يكون معدوماً في معظم الأحوال.
- (٢) وتكون الجريمة خائبة متى كانت أعمال التنفيذ مع كفايتها لتحقيق الجريمة قد خاب أثرها لظرف خارج عن إرادة الفاعل. فالتنفيذ فيها تام من حيث الوسائل المستخدمة، ولكنه غير تام من حيث النتيجة. ولكن إذا كان الفاعل في الجريمة الخائبة ليس أقل اجراماً منه في الجريمة التامة فإن



درجة اجرام الفعل في الجريمة الخاتمة أقل بما أنه لم ينشأ عنه ضرر .  
(٣) وأما الجريمة النامة فهي التي تتم من حيث الوسائل المستخدمة في تحقيقها ومن حيث النتيجة التي حصل عليها الفاعل ، فهي وحدها التي تستحق العقوبة المقررة للجريمة ، لأن هذه الحالة هي التي ينظر إليها الشارع عند ما يقضى بعقوبة على من يرتكب جريمة معينة ( أنظر في هذا البحث جبرو ١ ن ٢٤٨ ) .

٥٧ - عقوبة الشروع في الجنايات - تنص المادة ٤٦ ع على أنه « يعاقب على الشروع في الجناية بالعقوبات الآتية الا إذا نص قانوناً على خلاف ذلك : بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الاعدام - بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة - بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة - بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً إذا كانت عقوبة الجناية السجن » .  
ومن الاستثناءات التي أشير إليها في هذه المادة ما نص عليه في المادة ٢٦٤ ع من أنه لا يعاقب على الشروع في الاسقاط وما نص عليه في المادة ١١١ ع من أن الشروع في الرشوة يعاقب عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

٥٨ - عقوبة الشروع في الجنح - يعاقب على الشروع في الجنح بالعقوبة التي عينها القانون لهذا الشروع ( المادة ٤٧ ع ) .

## الفصل السادس

### في بيان واقعة الشروع في الحكم ورقابة محكمة النقض

٥٩ - تعتبر محكمة النقض والابرام المصرية أن مسألة معرفة ما إذا كان العمل الذي وقع بعد بدأ في تنفيذ الجريمة التي قصدها الفاعل أو عملاً تحضيرياً هي مسألة قانونية خاضعة لرقابتها . وتطبيقاً لهذا المبدأ قد نقضت أحكاماً كثيرة لأن محكمة الموضوع بعد أن أثبتت فيها وقائع الدعوى استخلصت منها نتيجة خاطئة هي أن هذه الأفعال تكون أو لا تكون بدأ في التنفيذ أو قبل أو خاب أثره لظروف خارجة عن إرادة الفاعل ( راجع الأحكام الواردة في الفصل الثاني بالأعداد ١٨ إلى ٢٢ وفي الفصل الرابع بالعدد ٤٦ ) . وقضوا في هذا يتفق مع قضاء محكمة النقض والابرام الفرنسية ( أنظر الأحكام الدالة نسبة للنزاع فيها في جرسون مادة ٢ و ٣ ن ١٤١ - ١٤٩ وأنظر جارو ١ ن ٢٣٢ ) .

٦٠ - ولتتمكن محكمة النقض من أداء هذه الرقابة يجب على محكمة الموضوع أن تبين الأفعال التي تكون البدء في التنفيذ وإلا تعين نقض الحكم لعدم كفاية الأسباب ( جرسون ن ٥٠ والأحكام الفرنسية المؤيد منها فيه و جارو ١ ن ٢٣٥ ) .

فلا يكفي ذكر العبارة العامة الواردة في المادة ٤٥ ع ، بل يجب بيان الواقعة التي اعتبرتها المحكمة بدأ في التنفيذ .

ويكفي لبيان واقعة الشروع في القتل أن يثبت في الحكم أن المتهم شرع في قتل الجاني عليه بواسطة ضربه ببيار نارى ، إذ يؤخذ من ذلك أنه أراد

قله وبدأ في العمل بقصد ارتكاب تلك الجريمة وخاب عمله لأنه لم يحسن التصويب  
(نقض ٢ يناير سنة ١٨٩٧ قضاء، ٤ ص ١٤) .

أو أن المتهم ضرب المجنى عليه بآلة ممتدة مثل البلطية وبفصد القتل  
(نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مع ١٠ ص ١١٢) .

٦١ - ولكن محكمة الموضوع هي التي تقدر نهائياً الركن الأدني  
للشروع . فمن حقها تعيين الجريمة التي قصد الفاعل ارتكابها لأنها مسألة  
موضوعية تتعلق بالوقائع ، تقدرها محكمة الموضوع من ظروف الدعوى  
بغير رقابة عليها من محكمة النقض (ملرو ١ ن ٢٢٢) .

٦٢ - وقد قررت محكمة النقض والابرام أن تقدير العوامل التي تؤدي  
إلى وقف العمل أو خيبة أثره لأسباب خارجة عن إرادة الفاعل هو أمر  
متعلق بالوقائع يفصل فيه قاضي الموضوع بغير رقابة عليه من جانب محكمة  
النقض (نقض ١٧ يونيو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨٨٨ سنة ٥ ق - وفي هذا الصدد  
نقض ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ مع ١٣ عدد ٣٣ ص ٩٠) .

وبعد أن قررت محكمة النقض أنه لا لزوم لبيان الظروف التي منعت  
من إتمام الجريمة في الحكم (نقض ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ مع ١٠ ص ١١٢ و ١٥ فبراير  
سنة ١٩٠٩ مع ٩ ص ٩٩ و ٢٤ فبراير سنة ١٩١٢ مع ١٣ ص ٩٠) . عدلت عن  
ذلك وقررت أنه يتعين لكي يكون الشروع معاقباً عليه أن لا يكون قد خاب  
أثره إلا لظرف خارج عن إرادة الفاعل ، ومن ثم يلزم إثبات هذا الركن  
المجوهري في الحكم ، ولكن ليس من اللازم مع ذلك أن يذكر في الحكم  
بألفاظ صريحة ولا أن يوضح فيه بألفاظ القانون بل يكفي أن تكون  
الوقائع الثابتة في الحكم مشتملة نفسها على ما يستفاد منه أن أثر الجريمة قد  
خاب لظرف خارج عن إرادته المتهم (نقض ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٠ بحامدة د  
ص ٢٥٣) .

# في شهادة الزور والميمين الكاذبة

## Du faux témoignage et du faux serment.

المواد ٢٩٤ إلى ٣٠١ ع (تقابل المواد ٢٦١ إلى ٣٦٦ ع ف)

### ملخص

حكمة العقاب على شهادة الزور والميمين الكاذبة ١

الباب الأول — في شهادة الزور . النصوص ٢ — تعريف شهادة الزور ٣

الفصل الأول — في أركان الجريمة ٤ و ٥

الركن الأول : الشهادة ٦ إلى ٢٣

الركن الثاني : تغيير الحقيقة ٢٤ — الوقائع التي يعاقب على تغيير الحقيقة فيها ٢٥

إلى ٣٣ — الطرق التي يلجأ إليها الشاهد لتضليل 'القضاء' ٣٤ إلى ٣٦ — تناقض

الشاهد في أقواله ٣٧

الركن الثالث : الضرر ٣٨ — يمكن احتمال الضرر ٣٩ إلى ٤١ — الشهادة التي

يؤديها الشاهد أمام سلطات التحقيق لا يمكن أن تكون أساسا لمحاكمة على

شهادة الزور ٤٣ و ٤٤ — لا يعاقب شاهد الزور إذا عدل عن شهادته قبل

انتهاء المرافعة ٤٤ — ما هو الوقت الذي تعتبر فيه المرافعة منتهية ٤٥ إلى ٥٢

الركن الرابع : القصد الجنائي ٥٣ إلى ٥٥

الفصل الثاني — في التسرع في الجريمة ٥٦

الفصل الثالث — في عقاب الجريمة . تفرقة ٥٧ — عقاب شهادة الزور في الدعاوى

الجنائية ٥٨ إلى ٦٠ عقاب شهادة الزور في الدعاوى المدنية ٦١ — الظروف

المتعددة ٦٢ — الظروف الأول منصوص عليه في المادة ٢٩٥ ع ٦٣ إلى ٦٥ —

الظرف الثاني منصوص عليه في المادة ٢٩٨ ع ٦٤ إلى ٦٨ — الاعفاء من العقاب ٦٩

الفصل الرابع — في المحاكمة على شهادة الزور ٧٠ إلى ٧٩

الفصل الخامس — في بيان الواقعة في المحكم ٨٠ إلى ٨٦

الباب الثاني — في اسكراه اليهود على عدم الشهادة أو على الشهادة زورا . نص المادة

٣٠٠ ع ٨٧ — مقارنة هذا النص ببعض القوانين الأجنبية ٨٨ إلى ٩٠ — أركان

الجريمة ٩١ — الاكراه ٩٢ إلى ٩٤ — الفرض من الاكراه ٩٥ — الجريمة التامة

والتسرع ٩٦ — العقاب ٩٧ — هل يعاقب الشاهد الذي وقع عليه الاكراه ؟ ٩٨

الباب الثالث — في اليمين الكاذبة . نص المادة ٣٠١ ع ٩٩ — الفرض منها ١٠٠  
أركان الجريمة ١٠١ — الركن الأول : اليمين ١٠٢ إلى ١٠٥ — الركن الثاني :  
كذب اليمين ١٠٦ — الركن الثالث : قصد الجنائي ١٠٧ — المحاكمة على  
الجريمة ١٠٨ و ١٠٩ — إثبات الجريمة ١١٠ و ١١١ — وجوب التفتل في أوجه  
القطاع الجوهرية ١١٢ .

### المراجع

جارو طبعة ثالثة ج ٦ ص ١ ، وجارسون ج ٢ ص ١٠٠٧ ، وشونو وييل طبعة  
سادسة ج ٤ ص ٥٢٠ ، وبلانش طبعة ثانية ج ٥ ص ١٢٨ ، وأحد بك أمين طبعة ثانية  
ص ٤٨٩ وموسوعات دالوز تحت عنوان Témoignage faux ج ٤٢ ص ٦٣ .

١ — شهادة الشهود وسيلة من وسائل الإثبات أباحها القانون المدني  
في أحوال استثنائية لا سيما في الحالة التي لا يتسنى فيها للخصوم الحصول على  
دليل كتابي . أما في المسائل الجنائية حيث الدليل الكتابي مستحيل بمحكم  
الظروف ، فالشهادة هي الوسيلة التي يعول عليها عادة في معرفة الفاعل وإثبات  
التهمة قبله . ولما كان القاضي لا يصدر حكمه على وقائع شهداها أو أقوال  
سمعا بنفسه بل على وقائع أو أقوال تنقل إليه بواسطة شهود رؤية أو سماع  
كان من أهم واجبات أولئك الشهود أن يقولوا الحق . فاذا أخطوا بهذا الواجب  
وتكبرا عن جادة الصدق في الشهادة فقد يترتب على ذلك وقوع القضاء في  
الخطأ بما ينشأ عنه من عبث بالنفوس والأرواح فضلا عن الحقوق والأموال .  
كذلك أباح القانون لذى الحق أن يلجأ إلى دمة خصمه ويستحلفه على  
الواقعة المختلف عليها بينهما حسبما للنزاع ، كما أباح للقاضي أن يوجه اليمين  
لأحد الخصمين كلما رأى أن الوسائل المقدمة للإثبات غير كافية . فاذا حث  
الحالف في يمينه كانت حقوق الخصم عرضة للضياع .  
لذلك نص الشارع في الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون  
العقوبات على العقاب على جرمي شهادة الزور واليمين الكاذبة .

## الباب الأول

### فى شهادة الزور

٢ - النصوص - المادة ٢٤٩ ع - كل من شهد زوراً لثهم فى جناية أو عليه يعاقب بالحبس .

المادة ٢٩٥ ع - ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زوراً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن . أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هى الاعدام ونفذت عليه بحكم بالاعدام أيضاً على من شهد عليه زوراً .

المادة ٢٩٦ ع - كل من شهد زوراً على متهم بمجنحة أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

المادة ٢٩٧ ع - كل من شهد زوراً فى دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

المادة ٢٩٨ ع - إذا قبل من شهد زوراً فى دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعداً بشئ ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو الشهادة الزور إن كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة .

المادة ٢٩٩ ع - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة فى دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فخير الحقيقة عمداً بأى طريقة كانت .

٣ - تعريف - لم يعرف القانون شهادة الزور ، وقد عرفها الشراح

بأنها فعل الشخص الذي يكلف بالحضور أمام القضاء للأدلاء بأقواله بصفة شاهد في دعوى مدنية أو جنائية فيقرر عمداً ما يخالف الحقيقة بقصد تضليل القضاء ( جازو ٦ ن ٢٢٩٤ وجارسون مواد ٣٦١ إلى ٣٦٤ ن ١٨ ولبوانقان فاموس النيابات تحت عنوان شهادة الزور ن ١ ) .

## الفصل الأول

### في أركان الجريمة

٤ - يستخلص من التعريف السابق أن هذه الجريمة تتكون من أربعة أركان : ( ١ ) شهادة أديت أمام القضاء ، ( ٢ ) كذب هذه الشهادة ، ( ٣ ) ضرر موجود أو محتمل وجوده ، ( ٤ ) القصد الجنائي ( جازو ٦ ن ٢٢٩٤ وجارسون ١٩ ن وشوق وهيل ٤ ن ١٢٧٦ وكوم حادة الجزئية ٩ يونية سنة ١٩٢٤ مع ٢٦ عدد ٥٩ ) .

٥ - ويرى من ذلك أن شهادة الزور تشترك مع جريمة التزوير في المحررات في ثلاثة أركان وهي تغيير الحقيقة والضرر الحقيقي أو المحتمل والقصد الجنائي . ولكنها تختلف عنه في الطرق المستعملة لأن التزوير يقع في محرر بطرق عينها القانون ، وشهادة الزور تقع في أقوال يدل بها الشاهد في مجلس القضاء على شكل معين ( جازو ٦ ن ١٢٩٣ وجارسون ن ٢٠ ) .

### الركن الأول - الشهادة

٦ - أول ركن من أركان الجريمة هو أن يكون الكذب قد وقع في شهادة أديت أمام القضاء . ومن هذه الوجهة تتبع التشريعات الجنائية إحدى طريقتين . فبعضها يعتبر شهادة الزور جريمة ضد الدين ويشترط في المعاقبة

عليها أن تكون الشهادة قد حصلت بعد حلف اليمين ، والبعض الآخر يرى في شهادة الزور جريمة ضد إدارة العدل ولا يعمل من اليمين في البلاد التي تفرضها إلا ظرفاً مشدداً للجريمة ( أنظر المواد ٢١٥ وما بعدها من القانون البلجيكي والمادة ٣٠ من القانون الايطالي ) .

٧ - وبمقتضى الأوضاع المقررة في القانون المصري - وكذا الفرنسي - الشهادة هي إخبار شفوي يدل به الشاهد في مجلس القضاء بعد يمين يؤديها على الوجه الصحيح .

وهذا مستفاد من نص المادتين ٣٠١ مرافعات و ١٤٥ تحقيق جنايات التين أوجبتا على الشاهد أن يحلف يميناً بأن يقول الحق . فكل شهادة لا تكون مسبوقة بيمين لا تعد شهادة ولا يعاقب القانون قائلها على ما قد يقرره فيها من وقائع مغايرة للحقيقة ، لأن القانون لا يعاقب في هذا الباب على ما يصدر عن الشهود ومن في حكمهم في مجلس القضاء من الأقوال المخالفة للحقيقة وإنما يعاقب على الخنث باليمين ( جازو ١ ن ٢٢٩٥ و جارسون ن ٢٤ وشوفو وحلي ٤ ن ١٧٧٧ و بلاتش ٥ ن ٣٥٥ ) .

هذا ما أجمع عليه الفقه والقضاء في فرنسا وجرى به أيضاً قضاء المحاكم المصرية ( ططا الابتدائية ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ م ٢٣٥ وأسيوط الجزئية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مع ١١ عدد ٥٢ ونقض ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ بحملة ١١ عدد ٢٩٣ - وانظر بكس فك الوسكى الجزئية ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ حقوق ١٧ م ١٩٥ ) .

٨ - ويرتب عليه أن الأشخاص الذين أجاز القانون سماع أقوالهم على سبيل الاستدلال وبدون حلف يمين لا يمكن عقابهم على شهادة الزور . فالمحكوم عليه بمقربة جنائية الذي نصت المادة ٢٥ ع على حرمانه من الشهادة أمام المحاكم مدة المقربة إلا على سبيل الاستدلال لا يعاقب إذا قرر غير



الحق . وكذلك حكم الشاهد الذى لم تتجاوز سنه أربع عشرة سنة إذا سمع بدون حلف يمين طبقاً للمادتين ١٩٩ مرافعات و ١٤٥ تحقيق جنابات .

وهذا مما يؤسف له لأن أقوال أولئك الأشخاص قد تؤثر على أذهان القضاة وقد تكون من العناصر التى يتكون منها اعتقادهم فى القضايا المطروحة أمامهم . وقد كان الواجب فى قانون كالقانون المصرى - والقانون الفرنسى - يباح فيه للقاضى أن يبني الحكم بالإمانة على مجرد اقتناعه أن تكون نصحته كفيلاً برده كل شخص يجوز أن تسمع أقواله أمام القضاة . سواء على سبيل الشهادة أو على سبيل الاستدلال ( أنظر فى هذا المعنى جرو ن ٢٢٩٥ ص ٤ حاش ٤ وأحد بك أمين ص ٤٩٢ ) .

٩ - ولكن إذا أمرت المحكمة بتحليف الشخص الذى قضى القانون بسماع أقواله على سبيل الاستدلال لحلف خلافاً لحكم القانون أمكن عقابه بعقوبة شهادة الزور إذا قرر غير الحق بعد ذلك ( جرو ن ٢٢٩٥ و جرسون ٢٧ ) .

١٠ - على أن القانون لم يبين صيغة اليمين التى أوجب على الشهود أداءها ، بل اكتفى فى قانون المرافعات بقوله فى المادة ٢١٠ : وعليه أيضاً أن يحلف يميناً بأنه يشهد بالحق ، وفى قانون تحقيق الجنابات بقوله فى المادة ١٤٥ : يجب على الشهود ... أن يحلفوا يميناً على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغيره . . . ولكن لفظ اليمين فى ذاته ينطوى على معنى دينى ويقوم على الاعتقاد بأن من يمينه يتعرض لغضب الله ونقمته ، ولذا فإن الصيغة التى جرى عليها الاستحلاف فى المحاكم هى ( أحلف بالله العظيم ) .

ولما كانت اليمين بالله لا تستمد قوتها إلا من عقيدة الشاهد فقد أجازت له المادة ٢١٠ مرافعات أن يؤدى نمينه على حسب الأصول المقررة

بدياته إن طلب ذلك . وهذا النص مستمد مما جرت عليه المحاكم الفرنسية في بعض أحكامها ، فإن بعض المذاهب يحرم ذكر اسم الله في الأيمان ، وقد أجازت في هذه الأحوال للشهود أن يقسموا بدمتهم أو بشرتهم . وقد يحرم بعض المذاهب القسم إطلاقاً أو يكون الشاهد ممن لا يدينون بدين سواي ، ففي هذه الأحوال أجاز للشاهد أن يستبدل بلفظ القسم لفظ ( أؤكد ) أو ( أعد ) ( جرسون ن ٦ وموسوعات دولز تحت كلمة عين ن ٢٤ ) .

١١ - وقد استقر قضاء المحاكم الأهلية على عقاب شاهد الزور الذي يؤدي شهادة أمام محكمة شرعية بلفظ ( أشهد ) طبقاً للأوضاع الشرعية ، ولولم يخلف العيين المتعارفة أمام المحاكم الأهلية مادامت هذه الشهادة معتبرة في نظر الشريعة التي أدبت تحت أحكامها ويمكن الأخذ بها والحكم بمقتضاها شرعاً ( نقض ٢ يونيو سنة ١٩٠٠ مع ٢ ص ٨٧٥ أبريل سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ٢٨٧ و ٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ مع ١٩ عدد ١٤ واستئناف مصر ٩ فبراير سنة ١٩٠٥ استغلال ٤ ص ١٦٨ ومصر الاجتياحية ١١ أبريل سنة ١٨٩٩ حقوق ١٤ ص ١٦٦ والأفصر الجزئية ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٦١ ولجنة الرقابة القضائية ١٦ مايو سنة ١٩٠٦ مع ٢ ص ٣٥٤ ) .

ويلاحظ أن لفظ ( أشهد ) عند الشرعيين يتضمن معنى المشاهدة والقسم والاخبار . فإذا قال الشاهد « أشهد » فكأنه يقول أقسم بالله لقد اطلمت على ذلك وأنا أخبر به الآن ، وهذه المعاني لا توجد مجتمعة في غيره من الألفاظ ، ولهذا أوجبوا لصحة الشهادة أن تكون مبدومة بهذا اللفظ وجعلوه ركناً لها ( أنظر كتاب مباحث المرافعات للاستاذ الشيخ عبد الحكيم محمد ص ٦٦ ) .

وقد حكم في فرنسا بأن المسلم الذي يؤدي شهادته بلفظ ( أشهد ) وبغير حلف بين يعاقب بغترة شهادة الزور إذا قرر غير الحق مادامت هذه الصيغة هي التي تفرضا عليه دياته عند أداء الشهادة وفيها معنى التوكيد المطلوب من

القسم ( نفس فرنسي ١٨ يولييه سنة ١٨٦١ دالوز ١٨٦١ - ١ - ٣٥٤ ) .

١٢ - ويجب أن تكون الشهادة قد أدبت في دعوى جنائية أو مدنية منظورة لدى محكمة قضائية ويكون الشاهد قد استدعى فيها بطلب أحد الخصمين أو من تلقاء نفس المحكمة طبقاً للاجراءات المقررة لتحقيق الدعوى التي استلزمت هذه الشهادة ( جازو ٦ ن ٢٢٩٥ وشوئو وميل ٤ ن ١٨٠٨ ) .  
فلا عقاب على شهادة الزور التي تؤدي أمام جهة غير قضائية ، كالشهادة التي تؤدي أمام القاضي الشرعي أثناء قيامه بوظيفة التوثيق ( جارسون ن ١٣٦ ونفس فرنسي ١٨ أبريل سنة ١٨٢٨ موسوعات دالوز تحت عنوان شهادة الزور ن ٦ ) .  
وكالشهادة التي تؤدي أمام المأذون وتثبت في عقد زواج أو قسيمة طلاق ( أحمد بك أمين ص ٥١٠ ) .

والشهادة التي تؤدي أمام لجان التحقيق البرلمانية التي تعقد طبقاً للمادة ١٠٨ من الدستور ( جارسون ن ١٣٨ ) .

والشهادة التي تؤدي أمام السلطات الادارية ( محكمة ليموج ٦ مارس

سنة ١٩٠١ دالوز ١٩٠٢ - ٢ - ١٣٤ ) .

١٣ - ولكن عبارة دعوى مدنية ، يجب أن تحمل على أوسع معانيها . فلا يقتصر تطبيق المادة ٢٩٧ ع على الشهادات المزورة التي تؤدي في الدعاوى المقامة أمام المحاكم المدنية بكافة درجاتها بل يدخل في حكمها أيضاً شهادة الزور التي تؤدي في دعوى منظورة أمام المحاكم التجارية ومحاكم الأحوال الشخصية ( أحمد بك أمين ص ٥١٠ ) .

وقد حكم بأن الأحوال الشخصية هي بلا شك من ضمن المواد المدنية ، وقصارى الأمر أن الشارع جعل الفصل فيها من اختصاص المحاكم الشرعية . والمحاكم الشرعية هي عاكم دستورية في البلاد ولها نظام خاص بها ، وقد نص في المادة ١٩٣ من لائحتها على أنه إذا ثبت لدى القاضي أن الشاهد شهد

زوراً فله أن يحضر محضراً ويرسله إلى قلم النائب العمومي المختص ويكون حجة أمام القضاء الأهلى، وهذا بما يدل على أن الشارع المصرى أراد معاقبته أمام المحاكم الأهلية المختصة بالعقاب على الجرائم، ولا محل للاعتراض على ذلك بعدم حلف اليمين أمام المحاكم الشرعية مع لزوم ذلك فى القانون، لأن المحاكم الشرعية لها دستور مخصوص وشرع معمول به أمامها لا يقضى على الشاهد بحلف اليمين. وقد فرضت المادة ٢٩٢ عقاباً على من شهد زوراً فى دعوى مدنية، وهذا النص على إطلاقه يتناول الدعاوى المدنية على اختلاف أنواعها ولم يقيد بها بمحكمة معينة ولا بأداء الشهادة على صورة معينة (مصر الاجتياحية ١١ أبريل سنة ١٨٩٩ حقوق ١٤ ص ١٦٦ - رى هذا الحق الأصغر الجزئية ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٦١)

١٤ - وليس بشرط أن تكون الشهادة قد أدت فى دعوى مرددة بين خصمين يتنازعان موضوعها، بل يجوز أن تكون أدت فى دعوى مقصورة على خصم واحد ولكن مطلوب بها استصدار حكم قضائى، كالشهادة التى تودى أمام المحكمة فى دعوى تصحيح القيد بدفاتر المواليد والوفيات طبقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ (أحد بك أمين ص ١٢ ونفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ علامة ١١ عدد ٢٩٧).

١٥ - وكان بعض المحاكم المصرية قد حكم بأن الشاهد الذى يقر وقائع مكدوبة أمام القاضى الشرعى أثناء إجراءات تحقيق الوفاة وثبوت الوراثه يعد شاهد زور ويعاقب بمقتضى المادة ٢٩٧ ع (استئناف مصر ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ مج ٢ ص ٧٩ و ٩٠ فبراير - ١٩٠٥ استئناف ٤ ص ١٦٨).

ولكن محكمة النقض والارام نقضت هذا الرأى وقررت أنه لا عقاب على هذه الواقعة لأن تحقيق الوفاة ليس بدعوى مرددة بين خصمين لدى محكمة قضائية ولا بدعوى مقصورة على خصم واحد مطلوب بها الحصول

على حكم قضائي (كدعوى تصحيح القيد بدفاتر المواليد والوفيات)، وإنما هو تحقيق إداري محض يختص به رئيس المحكمة الشرعية أو نائبها أو القاضي الجزئي كما يختص رئيس المحكمة الكلية أو أحد قضااتها أو أحد كتابها أو القاضي الجزئي أو أحد كتابه بمقتضى المادة ٣٦٤ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بتحرير الشهادات، ثم إن هذا التحقيق لا ينتهى بحكم يصدره أيهم بل باعلان النتيجة وتدوينها فقط (غنى ٧٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠ عمادة ١١ عدد ٢٩٧).

١٦ - وعلى أثر ذلك صدر القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ بتاريخ ١٥ يونية ١٩٣٣ بالمعاقبة على ما يرتكب من الغش في مادة تحقيق الوفاة والوراثة باعتبار أنه يكون جرائم خاصة. ثم أدمج هذه القانون في قانون العقوبات الحالى الصادر في سنة ١٩٣٧ ودونت أحكامه في المادة ٢٢٦ ع ونصها: « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر في إحرارات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الاعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يحمل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الاعلام على أساس هذه الأقوال. ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاماً بتحقق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك ».

١٧ - وفي الدعاوى الجنائية يطبق حكم المواد ٢٩٤ إلى ٢٩٦ ع على كل من شهد - أ أمام المحكمة بعد حلف الميمين سواء أكان مجنياً عليه أو غيره (نفر ١ يونية - ١٩٢٤).

١٨ - والمدعى المدنى يجوز أن يدعى لأداء الشهادة بعد حلف الميمين، وعندئذ يجوز معاقبته على شهادة الزور إذا حنت في يمينه وقرر أقوالاً مغايرة

الحقيقة ( نفس ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ مج ٧ عدد ١١ و ٣٠ يناير سنة ١٩٢٢ مج ٢٢ عدد ٩٧ و ٢ يونيو سنة ١٩٢٢ مج ٢٢ عدد ١٧ و ٢ يونيو سنة ١٩٢٢ بحملة ٤ عدد ٣٣١ وأول يونيو سنة ١٩٢٦ بحملة ٦ عدد ٥٣٠ ) .

١٩ — أما المتهم فلا يعاقب بقوة شهادة الزور إذا أنكر الحقيقة وقرر ما يخالفها أمام المحكمة ، لأن المتهم في القانون المصري — وكذا الفرنسي — لا يخلف على قول الحق من جهة ، ومن جهة أخرى لأنه لا يمكن أن يعتبر شاهداً في دعوى تتعلق به ، إذ الشهادة في عرف القانون المصري لا تكون إلا من شخص لامصلحة له في الدعوى ( جرو ٦ ن ٢٢٥٩ و جرسون ن ٣٥ ) .

٢٠ — لكن الشريك في الجريمة المعفى قانوناً من العقوبة متى دعى للشهادة بعد حلف اليمين يجب عليه أن يؤدي شهادته طبقاً للحقيقة ، فإذا لم يفعل وجب توقيع عقوبة شهادة الزور عليه متى توفرت أركانها ، لأن إعفائه من العقوبة يجعله في مركز لاتعارض فيه مصلحته الشخصية مع واجبه وهو أداء الشهادة على وجهها الحقيقي ( نفس ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق ) .

٢١ — ويقول الشراح إن الشاهد لا يعاقب على شهادة الزور إذا كان قد غير الحقيقة بعد حلف اليمين ليدراً عن نفسه مسئولية جنائية ، لأن موقفه في هذه الحالة يكون أقرب إلى موقف المتهم منه إلى موقف الشاهد ( جرو ٦ ن ٢٢٥٩ وشوق وحيل ٨ ن ١٧٨٠ ) .

ولكن المحاكم الفرنسية والمصرية جارية على غير ذلك . فقد حكمت محكمة النقض والابرام المصرية بأنه من المسلم به أن الأقوال التي تصدر من متهم في مجلس القضاء لا تمتد شهادة زور ولو كان فيها ما يخالف الحقيقة لأنه لا يخلف اليمين ولأن أقواله صادرة في دعوى تتعلق به ، ولكن تلك القاعدة لا تسرى على الشاهد الذي يقرر غير الحقيقة بعد حلف اليمين القانونية ليدراً

عن نفسه مسئولية جنائية في قضية لم يكن متهما فيها ، ذلك لأن القانون لم يميز في مادة الشهادة الزور بين شاهد وآخر ولأن قدسية اليمين تمنع هذا التمييز كما أنه لا يجوز بآية حال أن تكون المصلحة الشخصية في درء الشبهة سبباً للحث في اليمين ( هنري ٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٥٩٤ سنة ٦ ق - وأنظر الأحكام القبلية النوة عنها في جارسون ن ٣٧ ) .

٢٢ - أما في الدعاوى المدنية فيجب لتطبيق المادة ٢٩٧ ع أن تكون الشهادة صادرة من شاهد لا مصلحة له في الدعوى . فلا عقاب بمقتضى المادة المذكورة على الأقوال الكاذبة التي تصدر من أحد الخصوم ولو كانت هذه الأقوال قد صدرت بناء على طلب استجواب مقدم من الخصم الآخر طبقاً للمادة ١٥٣ وما بعدها من قانون المرافعات ( شوقر وميل ٤ ن ١٨٠٨ ) .

٢٣ - وبأخذ حكم الشاهد وبعقاب بالعقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل الخبرة أو الترجمة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمداً بأي طريقة كانت ( المادة ٢٩٩ ع ) ولم يكن هذا النص موجوداً في قانون سنة ١٩٠٤ فصدر قانون رقم ٧٧ في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ بإضافة المادة ٢٥٨ مكررة إليه ، وكانت تقضى بتوقيع عقوبة شهادة الزور على الخبير الذي يقرر عمداً غير الحقيقة في الدعاوى التي يندب لها . ولما صدر قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٣٧ رُئي نظراً لأهمية عمل المترجمين وضماناً لقيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب النص عليهم إلى جانب الخبراء .

### الركن الثاني - تغيير الحقيقة

٢٤ - الركن الثاني للجريمة هو أن تكون الشهادة مخالفة للحقيقة . وإثبات هذا الركن موكل لتقدير القاضي يستخلصه من مجموع أقوال الشهود

والظروف المحيطة بالدعوى . ومن وظيفة القاضي الجنائي إذا رفعت أمامه دعوى شهادة الزور البحث في شهادة الشهود المؤداة أمام السلطات القضائية الأخرى وتقديرها ، غير مقيد في ذلك برأى الجهة التي أدت الشهادة أمامها إذ هو حر في تكوين اعتقاده ، ولا جناح عليه أن يحسم تقديره لتلك الشهادة مخالفاً لرأى الجهة التي أدت أمامها ، والقول بغير ذلك يترتب عليه تعطيل النص القاضي بمعاينة شهود الزور إذا لم تكشف جرمهم قبل الفصل في الدعوى المؤداة شهادتهم فيها ( غنى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٩٣ سنة ١٠ ق ) .

ولكن الشراح تبسطوا في البحث في بعض المسائل ، لاسيما فيما يختص بالوقائع التي يعاقب على تغيير الحقيقة فيها ، والطرق التي يلجأ إليها لتضليل القضاء ، وتناقض الشهود في أقوالهم .

٢٥ - (١) الوقائع التي يعاقب على تغيير الحقيقة فيها - من ائتمر أنه لا يلزم لاعتبار الشهادة شهادة زور أن تكون مكذوبة من أولها إلى آخرها ، بل يكفي أن يعتمد الشاهد تغيير الحقيقة في بعض وقائع الشهادة تنبيراً لتحقيق به المحاباة التي يتطلبها القانون ( غنى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٠ سنة ٤ ق ) .

٢٦ - وقد جرى البحث فيما إذا كان يجب لعقاب الشاهد على شهادة الزور أن يكون قد غير الحقيقة في الأمور والوقائع الجوهرية أم يعاقب عليها ولو كذب في بعض الوقائع الثانوية . والرأى الصحيح هو أن شهادة الزور لا يعاقب عليها إلا إذا وقع الكذب في وقائع من شأنها أن تؤثر في الفصل في الدعوى الجنائية أو المدنية التي سمع الشاهد فيها . فالعقاب على شهادة الزور لا يتوقف على درجة أهمية الواقعة المكذوبة في ذاتها وإنما يتوقف على مبلغ تأثير هذه الواقعة في مركز المتهم أو الخصم ( جازو ٦



ن ٢٢٩٦ وبلاتش • ن ٣٥٧ وجارسون ن ٤٣ ) .

٢٧ - فإذا كان الكذب حاصلًا في واقعة لا تأثير لها في موضوع الدعوى وليس من شأنها أن تفيد أحداً أو تضره فلا عمل لعقاب الشاهد على شهادة الزور .

٢٨ - أما إذا كان من شأن الكذب الحاصل في الشهادة أن يؤثر على مركز المتهم سواء فيما يتعلق بمسألة الادانة وعدمها أم فيما يتعلق بالظروف التي تؤثر على تقدير العقوبة كالظروف المشددة أو المخففة فإن العقاب يكون واجباً ( نيلج ٢ م ٤ ن ٤ وكوم حادثة الجزئية ٩ يونيو سنة ١٩٢٤ م ٢٦ ن ١٠٢ ) .  
فإذا قرر شاهد زوراً أنه رأى المتهم يضرب المجنى عليه أو أن المتهم لم يكن موجوداً بمحل الواقعة أو أنه وقت أن ارتكب السرقة كان حاملاً سلاحاً أو أنه ارتكبها ليلاً ، أو إذا قرر في قضية سب غير عظمى أن المجنى عليه ابتدر المتهم بالسب أولاً وجب العقاب في كل هذه الأحوال ( أحد بك أمين م ٤٩٦ ) .

٢٩ - وقد تكون الواقعة التي قررها شاهد الزور أجنبية عن موضوع الدعوى ، ولكن لها تأثيراً على مركز المتهم ، وعندئذ يكون العقاب واجباً أيضاً . فإذا قرر شاهد في جناية وقاع أثبت بغير رضاها أنه لا يعلم شيئاً عن النعمة المنسوبة إلى المتهم ، ولكنه يعلم أن المتهم سبق له أن واقع أثبت بغير رضاها ، وكان الشاهد كاذباً في هذه العبارة الأخيرة وجب عقابه على شهادة الزور ، لأن هذه العبارة قد تؤثر على مركز المتهم في القضية المرفوعة عليه ( أحد بك أمين م ٤٩٦ ودلوز تحت عنوان شهادة الزور ن ١٢ ) .

٣٠ - وقد نصت المادة ٢٠٩ من قانون المرافعات على أن الشاهد يجب أن يعرف عن اسمه وألقبه وصناعته أو وظيفته وعمل أقالمه وأن يبين قرابته أو مصاهرته ودرجة القرابة أو المصاهرة إن كان قريباً أو صهرًا لأحد

الأخصام وبين إن كان خادماً أو مستخدماً عند أحد الأخصام. وقد اختلف فيما إذا كان يمكن عقاب الشاهد على شهادة الزور إذا كذب في شيء من هذه البيانات بأن اتحل اسماً كاذباً أو أنكر قرابته أو مصاهرته . فقرر بعض الشراح أنه لا يمكن عقابه بسبب ذلك ، لأن هذه البيانات ليست متعلقة بموضوع الشهادة ، وهي فوق ذلك سابقة على حلف اليمين ( شوفو وميل : ن ١٧٨٥ وموسوعات دالوز تحت عنوان شهادة الزور ن ١٣ ونيل ٢ ص ٦ ن ٦ ) . ولكن ذهب البعض الآخر إلى أن العقاب واجب في هذه الحالة ، لأن تأثير الشهادة على نفس القاضي يختلف باختلاف الشخص الذي تصدر عنه والصلة التي تربطه بالخصم وأن أداء الشهادة باسم متحل هو تغيير للشهادة نفسها ( جارسون ن ٤٥ ) .

وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية وفقاً للرأي الأخير بتطبيق عقوبة شهادة الزور على شخص أدى شهادة مزورة بانتحاله اسم شاهد أعلن في الدعوى ( قض فرنس ٢١ يولية سنة ١٨١١ منه عنه في جارسون ن ٤٥ )

ولكن محكمة الأنصر الجزئية أخذت بالرأي الأول إذ حكمت بأنه لا عقاب على شهادة الزور إلا إذا تعلقت بموضوع الدعوى . فإذا أنكر الشاهد كذباً قرابته لأحد الأخصام فلا يعد مرتكباً للجريمة شهادة الزور ( الأنصر الجزئية ٢٢ فبراير سنة ١٩١٧ مج ١٨ عدد ٦١ ) .

٣١ - ، الأصل هو أن الشهادة التي يتحمل الشاهد مسؤولية الإدلاء بها أمام القضاء هي التي تكون لها في ذاتها قوة الاقتناع لصدورها من الشاهد عن يقين وعيان ولا مكان تمحيصها والتحقق من صحتها . أما إذا كان ما يدلي به الشاهد مرجعه مجرد التسماع والشبهة فانه لا يعد شهادة بمنهاه الحقيق لأنه ليس الا نقلاً لرواية لا يمكن التحقق من صحتها ، ولهذا لا يكون الكذب فيها مستوجباً لعقوبة شهادة الزور . ولا يرد على هذا ما قد يكون لشهادة التسماع

من اعتبار في بعض حالات استثنائية (كما في مسائل النسب والوفوة) لأن ذلك لا يمكن أن يغير من طبيعة الرواية موضوع هذه الشهادة ولا يرفعها إلى مرتبة الشهادة التي قصد قانون المقربات العقاب على الكذب فيها (عق ١٢ فبراير سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٩٤ سنة ١٠ ق).

٣٣ - ووظيفة الشاهد قاصرة على سرد الوقائع المادية التي أحاط بها عليه ولها علاقة بموضوع الدعوى التي طلبت فيها شهادته ، وليس من شأنه إبداء الرأي فيما يتعلق بقيمة هذه الوقائع ولا استنتاج النتائج منها ، لأن هذا من شأن القاضي . فإذا أبدى الشاهد رأيه الشخصي خلال أداء الشهادة أو مزج شهادته باستنتاجاته التي استخلصها من الوقائع التي تدور عليها شهادته فلا يمكن عقابه بمقوبة شهادة الزور ولو كذب في استنتاجاته أو تقديره للوقائع ( جرسون ن ٢٦ وأحد بك أمين ص ٢٩٧ ودالوز تحت عنوان شهادة الزور ن ٢٨ ) .

وقد حكم بناء على ذلك بأنه يجب في شهادة الزور أن تكون حاصلة على أمر مادي واقع تحت الحس . فإذا كان موضوع الشهادة غير ذلك بأن استلزم تقريرها تقديراً من الشاهد أو ضم مقدمات بعضها إلى بعض ثم استخلاص نتيجة منها فلا تعتبر الشهادة شهادة بل تعتبر تقديراً وحكماً ولا يقع قائلها تحت طائلة العقاب ولو أخطأ في حكمه أو تمعد ذلك الخطأ في تقديره . وبناء عليه فلا عقاب على الشاهد الذي يقرر أمام المحكمة الشرعية أن المهود له أهل للخصومة وهو يعلم أنه قاصر ، لأن هذه عبارة عن حكم من الشاهد على المهود له بتوفر الشروط الشرعية المؤدية إلى الأهلية في الخصومة ، وهذه الشروط ليست كلها أموراً عادية محسوسة بل إن معرفتها تستلزم تأملاً ونظراً يجمع معلومات ثم استخلاص نتيجة منها ( ملها الجزئية ٢٨ بريل سنة ١٩١٥ ص ١٦٦ عدد ٨٢ ) .

٣٣ - ولكن الشاهد يجوز عقابه بمقربة شهادة الزور ولو قرر وقائع صحيحة في ذاتها إذا لم يكن قد شهد هذه الوقائع بنفسه وادعى أنه رآها (جارسون ن ٤٩) .

٣٤ - (٢) الطرق التي يلجأ إليها الشاهد لتضليل القضاء -  
لم يحدد القانون الطرق التي يمكن أن يحاول بها الشاهد تضليل القضاء . فكما تقع شهادة الزور باثبات وقائع كاذبة يجوز أن تقع بالكار وقائع صحيحة ، كما لو شهد شخص بأن المتهم لم يضرب أو لم يسرق أو لم يسب مع أن الحقيقة غير ذلك . ولكن العقاب في هذه الأحوال يتوقف على معرفة ما إذا كان الشاهد قد أنكر هذه الوقائع وهو يعلم صحتها أو أنه لا يعلم بها في الواقع . إذ يجوز أن الشاهد لم ير المتهم بين الضارين أو السارقين أو لم يسمع عبارات السب التي صدرت منه ، وإذن تكون شهادته مطابقة للحقيقة عليه الشخصى ، فلا يبقى محل للعقاب ولو ثبتت واقعة الضرب أو السرقة أو الواقع والمنسوبة إلى المتهم بشهادة شهود آخرين . أما إذا كان يعلم حقيقة الواقع وأنكر الشهادة محاباة للمتهم فان العقاب يكون واجباً (شوقو وميل ، ١٧٨٨ وجارسون ن ٥٠) .

٣٥ - كذلك يعاقب بمقربة شهادة الزور الشاهد الذي يقتضب عمداً من شهادته أموراً جوهرية ذات شأن في الدعوى أو يسكت عنها عمداً وهو يعلم أن سكوته من شأنه أن يؤثر على مركز المتهم أو الخصم تأثيراً ينفعه أو يضره ، كما لو شهد شاهد في دعوى قتل بأن المجنى عليه اعتدى بالضرب على المتهم وأغفل عمداً أن القاتل هو الذى بدأ بالضرب ، أو أغفل عمداً في دعوى سرقة ذكر ظرف الاكراه الذى صاحب السرقة ويعلم به حق العلم ليحمل على الاعتقاد بأن المتهم لم يرتكب سوى سرقة بسيطة ، أو شهد في دعوى سب غير على بأن المتهم سب المجنى عليه وسكت عمداً عن واقعة

أخرى مرتبطة بهذه الواقعة ولها تأثير على مسئولية المتهم وهي أن المجني عليه هو الذي ابتدر المتهم بالسب ففي هذه الحالة يجب عقاب الشاهد لانه أقسم أن يقول الحق كله ولم ير بقسمه . أما إذا سكّ الشاهد عن شيء . لا أهمية له في الدعوى ولا تأثير له على مركز المتهم أو الخصم فلا محل للعقاب ( جازو ٦ ن ٢٢٩٦ وشوفو وميل ١٧٨٧ وبلاتش ٥ ن ٣٥٧ وجارسون ٥٤ ) .

٣٦ — لكن يجب التمييز بين هذه الحالة وحالة ما إذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة أو أجاب على بعض الأسئلة وامتنع عن الإجابة على البعض الآخر ، فإن هذه الحالة لا تدخل في حكم شهادة الزور . والفرق بين الحالتين أن سكوت الشاهد عمداً عن ذكر جزء من الوقائع الجوهرية هو كما لو كان قد قرر أن هذه الوقائع لم تحصل ، ولما كانت الواقعة التي سكّ عنها مرتبطة بالواقعة التي قررها فإن سكوته يغير من معنى هذه الواقعة الأخيرة ويشوه الشهادة ويجعلها مزورة . أما الامتناع عن الإجابة على الأسئلة كلها أو بعضها فإدام أنه غير مرتبط بالشهادة الأصلية ولا يغير من معناها فلا يمكن أن يجعل الشهادة مزورة وإنما تكون الشهادة ناقصة وقد وضع الشارع لهذه الحالة أحكاماً خاصة في المادتين ١٩٥ و ١٤٤ من قانون العقوبات إذ اعتبر الامتناع عن الإجابة جريمة أقل أهمية من شهادة الزور ( جازو ٦ ن ٢٢٩٦ وجارسون ٥٦ ) .

٣٧ — ( ٣ ) تناقض الشاهد في أقواله — قد يكون تناقض الشاهد في أقواله دليلاً على كذب شهادته ، ولكنه دليل غير قاطع . فقد يكون تناقضه ناشئاً عن ضعف ذاكرته أو سوء تعبيره ، بل إن تردد الشاهد في أقواله قد يفسر برغبته في إراحة ضميره وهو سبب من أشرف الأسباب . ومن ثم فلا يعد الشاهد شاهد زور بمجرد كونه أبدى أمام المحكمة أقوالاً غير التي قررها بمحضر التحقيق ( ملط الأبدائية ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ قضاء ٤

م ٢٢٠) . أما إذا كان التناقض منبثقا عن قصد التزليل وإخفاء الحقيقة وكان الغرض منه تبرئة جان أو إدانة برى. فيعد الشاهد شاهدا زور . وإذا تردد الشاهد في أقواله وطلبت منه المحكمة أن يختار رواية من رواياته المختلفة فأصر على واحدة منها واتضح أنها الرواية الكاذبة جاز عندئذ عقابه على شهادة الزور وليس له أن يحتج بأنه قرر الحقيقة في إحدى رواياته ( شونو وميل ٤ ن ١٧٨٩ وجارسون ن ٢٨ وجارو ن ٢٢٩٦ ) .

### الركن الثالث - الضرر

٣٨ - الركن الثالث لجريمة شهادة الزور هو الضرر المحقق أو المحتمل ، فان الكذب في الأقوال كالكذب في المحررات لا يعاقب عليه إلا إذا كان من شأنه أن يسبب ضرراً . وقد عني الشارع بالنص على هذا الركن في المواد ٢٩٤ إلى ٢٩٦ ع التي تعاقب على شهادة الزور في المسائل الجنائية إذ خص بالعقاب « كل من شهد زوراً لمتهم أو عليه » . فيجب إذن لعقاب الشاهد الذي يسمع في دعوى جنائية أن تكون شهادته من شأنها أن تحدث تأثيراً يفيد المتهم أو يضره وهو تبرئة المجرم أو عقاب البرى .

ولكنه لم ينص على هذا الشرط في المادة ٢٩٧ فيما يتعلق بشهادة الزور في دعوى مدنية . وليس معنى هذا أن شهادة الزور يعاقب عليها في هذه الحالة ولولم يحدث منها ضرر ، بل المتفق عليه أن الضرر ركن من أركان الجريمة السابقة وأن ركن الضرر يتحقق متى كان من شأن الشهادة المزورة أن تضر أو تنفع أحد الخصوم في الدعوى المدنية ( جارسون ن ١٤٢ وشونو وميل ٤ ن ١٨٠٧ وجارو ن ٢٢٩٦ ونيل ٢ م ٢٧ ن ٣ ) .

٣٩ - ولا يشترط للعقاب على شهادة الزور أن يكون الضرر قد تحقق فعلاً ، بل يكفي للعقاب أن يكون الضرر محتملاً ( هنس ٧ يونيو سنة ١٩١٣

مج ١٤ عدد ١٧٧ وكوم حلة الجزية ٩ يونية سنة ١٩٢٤ مع ٢٦ عدد ٥٩ .  
ومن ثم لا يتوقف العقاب على النتيجة الفعلية التي ترتبت على شهادة الزور ،  
بل يكفي تقرير شهادة كاذبة للتهم أو الخصم أو عليه مهما كان تأثير هذا  
الكذب على نتيجة الدعوى ، حتى ولو سلم القضاء من الوقوع في الخطأ  
( جارسون ن ٦٠ وبلاتش ن ٣٦٧ ) .

٤٠ - ويكون الحكم كذلك ولو قررت المحكمة استبعاد شهادة الشاهد  
أو اتضح لها أن الفعل المنسوب إلى المتهم لا يعد جريمة في نظر القانون أو  
حكمت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد سماع شهادة الشاهد ( جارسون ن ٦١  
والأحكام الفرنسية المتوة عنها فيه ) .

٤١ - وقد اعتبرت محكمة النقض والابرام المصرية الضرر مختلفاً في  
قضية رفعت إليها لأن شهادة الزور التي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية  
كان من شأنها أن تؤدي إلى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها (عش يونية  
سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ١٢٧)

٤٢ - وقد رتب الشراح والمحاكم على هذا المبدأ نتيجتين :  
( النتيجة الأولى ) أن الشهادة التي يؤديها الشاهد أمام سلطات التحقيق  
كالبوليس والنيابة وقاضي التحقيق وتدوين في محاضر التحقيق الابتدائي  
لا يمكن أن تكون أساساً لحاكمته على شهادة الزور . وعلة هذا ترجع إلى  
أمر ثلاثة : (أولاً) أن الفرض من التحقيق الابتدائي هو اعداد قضية الجنائية  
لا الحكم فيها ، فهو عنصر يبنى عليه اقتناع سلطات التحقيق ، أما الحكم فينبى  
على التحقيق النهائي الذي يحصل في الجلسة ، ولما كانت الشهادة في التحقيق  
الابتدائي هي شهادة وقية فليس من المحتمل أن ينشأ عنها ضرر يذكر . (وثانياً)  
أن القانون لا يعاقب إلا من شهد زوراً لتهم أو عليه ، مما يستتج منه أن  
الشاهد لا يعاقب إلا إذا شهد زوراً بعد التصاق التهمة بالمتهم أى بعد صدور

قرار الاتهام من السلطة المختصة ، وهذا لا يكون إلا بعد انتهاء التحقيق الابتدائي ( وثالثها ) لأنه من المفيد لمصلحة الهيئة الاجتماعية أن يمكن الشاهد من العدول عن أقواله كاذبة أمام الهيئة المنوط بها الحكم في الدعوى بغير أن يعرض نفسه للمحاكمة على شهادة الزور ( جازو ٦ ن ٢٢٩٧ وشوثر وميل

٥

٤ ن ١٧٠٢ وجرسون ن ٨٦ إلى ٨٨ )

وقد حكم تطبيقاً لذلك بأن الشاهد الذي يؤدي شهادة كاذبة أمام النيابة لا يعد شاهد زور بالمعنى القانوني ، لأن الشهادة في هذا الدور ليست إلا من الأعمال القهريّة التي يصل بها المحقق إلى استكشاف الحقيقة ، فله أن يأخذ بها ويرفع الدعوى أو لا يمول عليها ، فلا يحتمل معها حصول ضرر ، فضلاً عن أن معاقبة الشاهد على كذبه أمام النيابة بما يضطره فراراً من العقاب إلى الإصرار على هذا الكذب بين يدي القضاء ، وهذا أمر يناقض روح التشريع ( أسبوت المزيّة ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مج ١١ عدد ٥٣ ) .

٤٣ — ولكن المادة ١٤٥ ع التي أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢ الصادر في ٨ يولية ١٩١٢ تماقت من أعان جانباً بأية طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء سواء أكان ذلك بايواء الجاني المذكور أو باخفاء أدلة الجريمة أو بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . وهذه المادة تنطبق على من يقرر أقوالاً كاذبة أمام المحققين من رجال البوليس أو النيابة أو قضاة التحقيق تضليلاً لهم بقصد تخليص الجاني من العقاب ويشترط لعقابه أن يصر على أقواله ، فإذا عدل عنها قبل انتهاء التحقيق فلا عقاب ( مجلة قضاة ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ مج ١٦ عدد ٩٧ ) . ومن رأينا أنه لا يعاقب أيضاً إذا عدل أمام المحكمة عن أقواله التي قررهما في التحقيقات ، حتى بذلك يكون حكم المادة ١٤٥ متفقاً مع الأحكام المقررة في شهادة الزور .

٤٤ — ( النتيجة الثانية ) أن شاهد الزور لا يعاقب إذا عدل عن شهادته



قبل انتهاء المرافعة في الدعوى . وليس في نصوص القانون شيء عن هذا المبدأ ، ولكن المحاكم الفرنسية قد قررت في أحكامها ، ووافقها عليه جميع الشراح (جلوز ن ٢٢٩٧ وجارسون ن ٨٤ وشوفو وميل ن ١٧٩٢ وبلانش ن ٣٦٨ ودالوز ن ٣٠ وللسق ن ١٢) .

وأخذت المحاكم المصرية بهذا المبدأ إذ حكمت بأن من المقرر لتوقيع عقوبة شهادة الزور أن يبقى الشاهد مصراً على ما أدلى به من أقوال في شهادته . ومعنى الإصرار أن لا يكون قد عدل عن أقواله حتى نهاية الدعوى وإقتال باب المرافعة فيها . فإذا كان عدوله قد حصل بعد ذلك فلا تأثير له على الجريمة ، إذ بإقتال باب المرافعة تكون جريمة شهادة الزور قد تمت فضلاً (نقض ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٨١٢ سنة ٥ ق ، وفي هذا السبق نقض ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٣ قضاء ص ١ ٤٩ و ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٣٤٩ سنة ٤٤ ق و ٧ يونيو سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ٢٧ وطلعا الاجتاعية ٢٩ مايو سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ١٠٦ و ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ قضاء ص ٤ ٢٣٥ وأسويط الجزئية ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ مع ١١ عدد ٥٣) .

وبعلل أكثر الشراح هذا المبدأ بأن عدول الشاهد عن شهادته في الوقت المناسب وإقراره بالحقيقة يمنع وقوع الضرر الذي كان يحتمل حصوله بسبب شهادة الزور . ولكن جارسون يرى أن العلة غير ما ذكر لأن عدول الشاهد لا يمنع من أن الشهادة الكاذبة قد حصلت لصالح المتهم أو الخصم أو عليه ، وفوق ذلك فقد يحمل الضرر بشخص يرى إذا ترتب على تلك الشهادة محاكمة المتهم أو حبسه احتياطياً أو بالهبة الاجتماعية إذا ترتب عليها صدور أمر بأن لاوجه لاقامة الدعوى بغير حق . أما العلة الصحيحة فتتجه في أمرين : الأول أن شهادة الشاهد يجب أن تعتبر في جميع أدوار المحاكمة فلا لا يقبل التجزئة ولا تتم إلا بإقتال باب المرافعة ، والثاني أن من حسن السياسة أن يمكن الشاهد من الرجوع إلى الحق ولو في آخر لحظة بغير أن يعرض نفسه

بسبب ذلك للمحاكمة على أكاذيبه السابقة ( جرسون ن ٨٥ ) .

٤٥ - ما هو الوقت الذي تعتبر فيه المرافعة متتية ؟ - والذي يهم بعد ذلك معرفته الوقت الذي تعتبر فيه المرافعة متتية ، ولحل هذه المسئلة يجب التمييز بين شهادة الزور في الدعاوى الجنائية وشهادة الزور في الدعاوى المدنية .

٤٦ - أمام المحاكم الجنائية - أما فيما يخص شهادة الزور في الدعاوى الجنائية فهناك فرق بين محاكم الجنابات ومحاكم الجنح والمخالفات . ففي محاكم الجنابات تتم المرافعة بقرار من رئيس الجلسة ، باقتال باب المرافعة ، ( المادة ٤٨ من قانون تشكيل محاكم الجنابات ) . ومن ثم يجوز للشاهد أن يعدل عن شهادته إلى وقت صدور هذا القرار . فإذا كانت المحكمة لم تفرغ من سماع الدعوى في جلسة واحدة وقررت استمرار المرافعة في جلسة مقبلة لسناح شهادة باقي الشهود أو سماع أقوال النيابة ودفاع المتهم جاز للشاهد الذي أدى شهادته في جلسة سابقة أن يرجع عن أقواله حتى ختام المرافعة في الجلسة الأخيرة ولو سبق القبض عليه بأمر رئيس المحكمة بسبب شهادة الزور ( جرسون ن ٩٤ وعن فرسي ١٩ أبريل سنة ١٨٣٩ فالوزعت عنوان شهادة الزور ن ٣٧ ) .

لكن إذا كانت المحكمة بعد القبض على الشاهد قد قررت تأجيل نظر القضية إلى دور مقبل حتى تنتهى من تحقيق لجنة شهادة الزور ومحاكمة الشاهد عليها فلا يجوز له الرجوع في شهادته في الدور الذي أجلت إليه القضية لأن الشهادة تعتبر تامة من الوقت الذي تضطر فيه المحكمة لتلقا إصرار الشاهد على أقواله الكاذبة إلى إيقاف السير في الدعوى ، ومن هنا الوقت تزول عنه صفة بالشاهد ويصبح متهما ( جرسون ن ٩٥ وجلرو ن ٢٢٠٠ وشوغرومبي ن ١٨٠٣ ودالوز ن ٤٠ ) .

٤٧ - وفي محاكم الجنح والمخالفات حيث لا يوجد نص بوجوب على القاضى أو رئيس المحكمة أن يقرر إقهار باب المرافعة تعتبر المرافعة منتهية متى فرغت المحكمة من سماع أقوال النيابة ودفاع المتهم ( غنى ٢٩ أبريل سنة ١٨٩٢ قضاء ١ ص ٤٩ وضظا الأندالية ٢٩ مايو سنة ١٩١٩ مع ٢٠ عدد ١٠٦ ) .

فاذا كانت المحكمة بعد أن سمعت شهادة الشاهد وأمرت بالقض عليه قد استمرت في نظر القضية الأصلية وانتهت فيها في نفس الجلسة فإن لهذا الشاهد أن يرجع عن شهادته إلى الوقت الذى أبدى فيه المتهم أقواله الختامية ، وكذلك إذا كانت المحكمة لم تفرغ من سماع الدعوى في جلسة واحدة وقررت استمرار المرافعة في جلسة مقبلة لسماع باقى الشهود أو مرافعة النيابة أو دفاع المتهم فإن للشاهد أن يرجع عن أقواله حتى نهاية المرافعة في الجلسة الأخيرة ( جارسون ن ١٠٠ و٩٩ و١٠٠ و٩٩ و١٠٠ و٩٩ و١٠٠ و٩٩ ) .

أما إذا كانت المرافعة قد تمت ولم توجهل القضية إلا للتعلق بالحكم في جلسة مقبلة فلا يقبل من الشاهد المدول عن شهادته في جلسة التعلق بالحكم ( جارسون ن ١٠١ و١٠٠ و٩٩ و١٠٠ و٩٩ و١٠٠ و٩٩ ) .

٤٨ - ينتج عما تقدم أن المحكمة إذا رأت محاكمة الشاهد على شهادة الزور حال انعقاد الجلسة عملاً بالمادتين ٨٩ مرافعات و ٢٢٧ تحقيق جنابات وجب عليها أن لا تتمتع في الحكم عليه بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة الأصلية فاذا حكمت عليه بالمعقوبة وكان لا يزال في المرافعة بقية كان حكمها سابقاً لأوانه ووجب إبطاله ( جارسون ن ٩٩ والأحكام الفرنسية المنو عنها فيه ) .

٤٩ - وقد يحدث أن تأمر محكمة الجنح بإيقاف نظر الدعوى الأصلية حتى تنتهى من تحقيق شهادة الزور ومحاكمة الشاهد عليها ، فذهب بعض الشراح إلى أن هذا الإيقاف الذى أمر به قبل انتهاء المرافعة أمام محكمة الجنح لا يمكن أن يسوى بتأجيل قضية جنابة إلى دور مقبل أمام محكمة الجنابات

وأن هذا الايقاف ليس إلا تأجيلاً لزمن طويل أو قصير تستأنف بعده المرافعة ، وفي خلالها يكون للشاهد حق المدول عن شهادته ، ولكن محكمة النقض والامم الفرنسية قد قضت هذا الرأي إذ حكمت بأن تأجيل القضية إلى أجل غير مسمى يترتب عليه إقفال باب المرافعة بالنسبة للشهود وجعل شهادتهم الكاذبة نهائية ، فليس لهم أن يعدلوا عنها لأنه من الوقت الذي يوقف فيه سير القضاء على هذه الصورة تزول صفة الشاهد عن الشخص الذي أدى الشهادة ويصبح متهماً ( انظر الأحكام الفرنسية المنوّه عنها في جارسون ن ١٠٢ ) .

٥ - وينبني على ما تقدم أنه إذا أدى شاهد شهادة مزورة في قضية وحكم فيها ثم نفّض هذا الحكم وأحيلت القضية على هيئة أخرى للحكم فيها من جديد فلا يقبل من الشاهد المدول أمام الهيئة الجديدة عن شهادته السابقة لأن الجريمة قد تمت باصرار الشاهد على شهادته الكاذبة حتى نهاية المرافعة أمام هيئة المحكمة التي أداها فيها ( جارسون ن ٢٣٠٠ و جارسون ن ٩٦ و بلاتش ن ٣٦٩ ) .

كذلك لا يقبل من الشاهد أن يعدل أمام محكمة استئنافية عن شهادة أداها أمام محكمة ابتدائية لأن الشهادة قد تمت في المحكمة الابتدائية من وقت انتهاء المرافعة فيها ( جارسون ن ٢٣٠٠ و جارسون ن ١٠٤ ) .

وتعتبر الشهادة نهائية حتى ولو حكمت المحكمة التي أدت أمامها بعدم اختصاصها بنظر الدعوى الأصلية ، فلا يقبل من الشاهد عدوله عن هذه الشهادة أمام المحكمة المختصة التي رفعت إليها الدعوى بعد ذلك ( جارسون ن ١٠٣ ) .

٥١ - وينبني على ذلك أيضاً أنه إذا ترك الشاهد قاعة الجلسة قبل انتهاء المرافعة وبعد أن أتم شهادته ، فتعتبر شهادة الزور تامة ويماقب بعقوبتها ولو أمكنه أن يثبت أنه وجد في حالة كان يستحيل عليه فيها أن يرجع في أقواله سواء أكان ذلك بسبب مرض أو عارض أو حادث قهري من أي

نوع كان . ولكن إذا كان قد طرأ على الشاهد في أثناء أدائه شهادته وقبل أن ينتهي منها ممانعه من إتمامها فلا يعد مرتكباً لجرعة شهادة الزور ( جازو ٦ ن ٢٣٠٠ وشوفو زميلي ٥ ن ١٨٠٠ وبارسون ن ١٠٩ ) .

٥٢ - أمام المحاكم المدنية - أما في الدعاوى المدنية فاما أن يكون الشاهد قد أدى شهادته أمام قاض نديته المحكمة لإجراء التحقيق وإما أن يكون قد أداها في الجلسة أمام المحكمة مباشرة .  
ففي الحالة الأولى تعتبر شهادة الزور تامة من وقت أن يقفل القاضي المتدب محضر التحقيق ، وليس للشاهد أن يحضر بعد ذلك أمام المحكمة ويعدل عن شهادته .

أما في الحالة الثانية فلا تتم الشهادة في المسائل المدنية إلا حين إقفال باب المرافعة كما هو الشأن في المسائل الجنائية . وإلى أن يحين هذا الوقت يجوز للشاهد أن يعدل عن شهادته ( جازو ٦ ن ٢٣٠١ وبارسون ن ١٤٥ - ١٤٨ وبلانش ٥ ن ٣٨٥ وشوفو زميلي ٤ ن ١٨٠٧ ) .

### الركن الرابع - القصد الجنائي

٥٣ - شهادة الزور من الجرائم العمدية التي يجب فيها توفر القصد الجنائي ، فان القانون لا يعاقب الشاهد إذا أخطأ ، وإنما يعاقبه إذا كذب عن علم وإرادة . ذلك بأن الشاهد قد يخطئ في شهادته بسبب ضعف ذاكرته أو ضعف إدراكه أو تصوره وتقديره للوقائع . وقد يكون كذب الشاهد ناشئاً عن عدم احتياظه أو عن تسرعه في إلقاء أقوله بغير تدبر أو عن ميله إلى المبالغة عن حسن قصد . ففي هذه الأحوال لا يعاقب الشاهد جنائياً على شهادة الزور وإن كان يمكن أن يسأل مدنياً إذا ثبت وقوع خطأ جسيم من جانبته ( جارسون ن ٦٤ و٦٣ وجزلو ٦ ن ٢٢٩٨ وشوفو زميلي ٤ ن ١٨٠٤ ) .

٥٤ - ولهذا يجب على المحكمة التي ترفع إليها دعوى شهادة الزور أن تحقق قبل الحكم على المتهم من أمرين: كذب الشهادة، وسوء القصد، فهما الشرطان الأساسيان اللذان يتوقف عليهما وجود الركن المادى والركن الادبى للجريمة.

٥٥ - ويعتبر القصد الجنائى متوفراً متى تعمد الشاهد تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء، ولا عبرة بعد ذلك بالبواعث، فقد يكون مدفوعاً إلى ذلك باملل الانتقام من المتهم أو بالرغبة فى تخليص قريب أو صديق له من عقاب القانون... الخ. ولكن هذا كله لا يهم البحث فيه ولا التمرس إليه ( جازو ن ٦ ٢٢٩٨ و جارسون ن ٦٥ ).

وكانت محكمة النقض المصرية قد ذهبت فى حكم لها إلى أنه لا يجوز توقيع العقوبة المقررة بالمادة ٢٩٦ ع على من يشهد زوراً على متهم بجنحة إلا إذا كان قد أدى الشهادة الكاذبة بقصد الاضرار بالمتهم ( نفس ٢٠ أبريل سنة ١٩١٨ مج ١٩ عدد ٩٦ ).

ولكنها قررت بعد ذلك أن القصد الجنائى فى جريمة الشهادة الزور هو تعمد قلب الحقائق أو إخفائها عن قصد وسوء نية، ويعتبر هذا القصد متوفراً متى كذب الشاهد بقصد تضليل القضاء ( نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٦ قضية رقم ١٥٩١ سنة ٦ ق ، وفى هذا المنى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٠ س ٤ ق ).

## الفصل الثاني

### في الشروع في الجريمة

٥٦ - الشروع في جريمة شهادة الزور يستحيل وجوده قانوناً ، بمعنى أن الشاهد الذي لا يتم شهادته أو الذي يعدل عنها في الوقت المناسب لا يكون مستحقاً للعقاب ، وذلك لأنه إما أن يكون باب المرافعة مفتوحاً وحينئذ لا يوجد أثر للجريمة ولا للشروع فيها بما أن الشاهد يمكنه أن يتم شهادته أو يصححها أو يعدل عنها ، وإما أن يكون باب المرافعة مغلقاً وحينئذ تكون الجريمة تامة ويستحيل أن يكون هناك شروع بما أن الشاهد لا يمكنه العدول عن أقواله بعد أن تمت الجريمة (جبارو ٦ ن ٢٢٩٩ وجارسون ن ١٠٦ وشوفو ومي: ن ١٨٠١) .

## الفصل الثالث

### في عقاب الجريمة

٥٧ - فرق الشارع في العقاب بين شهادة الزور في الدعاوى الجنائية وشهادة الزور في الدعاوى المدنية .

٥٨ - عقاب شهادة الزور في الدعاوى الجنائية - فرق الشارع في العقاب على شهادة الزور في الدعاوى الجنائية بين ما إذا كانت الشهادة قد أدت في جنابة أم أدت في جنحة أو مخالفة . فمن شهد زوراً لمتهم في جنابة أو عليه يعاقب بالحبس ( المادة ٢٩٤ ع ) .  
ومن شهد زوراً على متهمة بجنحة أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب

بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى  
(المادة ٢٩٦ ع).

٥٩ - ومن المتفق عليه أنه يرجع في تعيين نوع الجريمة إلى وصف  
التهمة التي قدم بها المتهم إلى المحكمة بغض النظر عن نتيجة المحاكمة وعن  
المقربة المحكوم بها وعن المحكمة التي فصلت في هذه التهمة (جارو ٦ ن ٢٣٠٤  
وجارسون ن ١١١ وشوفرو وهلى ٤ ن ١٨١٥ وبلانز ٥ ن ٣٩١).

٦٠ - فيعتبر الشخص متهماً بجناية متى قدم إلى المحاكمة بتهمة جناية  
ولو حكمت المحكمة ببراءته.

وكذلك يعد متهماً بجناية ولو لم يحكم عليه إلا بعقوبة جنحة إما لأن  
المحكمة اعتبرت الواقعة جنحة أو لأنها رأت الأخذ بأسباب الرأفة (جارو ٦  
ن ٢٣٠٤ وجارسون ن ١١٢).

وكذلك يكون الحكم ولو كان المتهم قد حوكم على الجناية المنسوبة إليه  
أمام محكمة الجنح لحدائة سنة (بلانز ٥ ن ٣٦٤ وجارو ٦ ن ٢٣٠٤ هامش ٢٧  
م ٢٠ - وأنطربسكى ذلك محكمة Angers ١٥ يناير سنة ١٨٥٠ دالوز ١٨٥١  
٢ - ١٢٢).

ويعتبر الشخص متهماً بجنحة متى قدم إلى المحاكمة بتهمة جنحة ولو كانت  
المحكمة التي رفعت إليها الدعوى هي محكمة الجنايات كما هو الشأن في جرائم  
الصحافة (جارو ٦ ن ٢٣٠٤ وجارسون ن ١١٥).

٦١ - عقاب شهادة الزور في الدعاوى المدنية - كل من شهد  
زوراً في دعوى مدنية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة  
لا تتجاوز مائة جنيه مصرى (المادة ٢٩٧ ع).

٦٢ - الظروف المشددة - نص الشارع على ظرفين مشددين



لعقوبة شهادة الزور : ( أحدهما ) خاص بشهادة الزور على متهم بجناية ، وهو أن يكون قد ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم . ( والثاني ) مشترك بين جرائم شهادة الزور كلها أى سواء أكانت الشهادة قد أدبت في دعوى جنائية أو مدنية وسواء أكانت الدعوى الجنائية مرفوعة عن جناية أو جنحة أو غالفة وهو أن يكون الشاهد قد قبل عطية أو وعداً ليشهد زوراً للمتهم أو الخصم أو عليه

٦٣ - الطرف الأول - نص على هذا الطرف في المادة ٢٩٥ ع ٠ ويشترط لتوفره اجتماع شرطين : ( ١ ) أن يكون الشاهد قد شهد على متهم في جناية ( ٢ ) أن يكون النيم قد حكم عليه بسبب هذه الشهادة ( أحد بك أمين س ٥٠٦ وقرن جارسون ن ١٢٠ وجارو ن ٦ و٢٣٠٦ ) .

والشرط الأول مستفاد من قول المادة ٢٩٥ ع ٠ إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم ، ولا يكون الحكم مترتباً على الشهادة إلا إذا كانت الشهادة ضد المتهم . فإذا كان الشاهد قد شهد زوراً لصالح المتهم رغم ذلك فلا يكون تمت محل لمعاقبة الشاهد بالعقوبة المشددة المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع ٠ أي أكانت العقوبة التي حكم بها على المتهم ( جارسون ن ١١٩ وبلانش ن ٣٧٤ وجارو ن ٢٣٠٦ حاش ٣٩ س ٢٠ ) .

٦٤ - أما من حيث الأثر الذي يترتب على هذا الطرف المشدد فيفرق القانون بين حالتين : ( الأولى ) إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة غير الآءة وفي هذه الحالة يحكم على الشاهد بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أي أكانت العقوبة التي حكم بها على المتهم أى سواء أكانت العقوبة التي حكم بها هي عقوبة جنائية ( أشغال شاقة مؤبدة أو مؤقتة أو سجن ) أم عقوبة جنحة حكم بها نظراً لتغيير وصف التهمة أو لالاخذ بأسباب انزاعه . ( الثانية ) إذا حكم على المتهم بسبب شهادة الزور بعقوبة الاعدام ونفذت

عليه . وفي هذه الحالة يحكم بالاعدام أيضاً على شاهد الزور ، وإنما يشترط أن تكون عقوبة الاعدام قد نفذت على المتهم فعلاً ، لأن شاهد الزور يعتبر في هذه الحالة كأنه ارتكب جريمة القتل عمداً مع سبق الإصرار .

أما إذا كانت عقوبة الاعدام قد ألغيت وحكم بعقوبة أخرى بعد نقض الحكم الأول ( المادة ٢٣٤ ب ج ) أو أبدلت بأخف منها بمقتضى عفو صدر طبقاً للمادة ٧٤ فعلى هذه الحالة يحكم على شاهد الزور بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٦٥ - وهذا الطرف كما قلنا خاص بمن يشهد زوراً على متهم في جريمة وأما الشاهد الذي يشهد زوراً في دعوى جنحة أو مخالفة فعقوبته واحدة سواء أشهد لصالح المتهم أو عليه وسواء أحكم براءة المتهم أم بعقابه . كذلك الشاهد الذي يشهد زوراً في دعوى مدنية لا تشدد عقوبته بسبب الحكم على الخصم الذي شهد ضده .

٦٦ - الطرف الثاني - نص على هذا الطرف في المادة ٢٩٨ ، وهو مشترك بين جرائم شهادة الزور كلها ، وينطبق على شهادة الزور في الدعاوى الجنائية ، كما ينطبق على شهادة الزور في الدعاوى المدنية . وهذا ظاهر من قول المادة « من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية » .

٦٧ - ويتحقق هذا الطرف إذا قبل شاهد الزور عطية أو وعداً بشئ ما فجرد الوعد الشفهي يكفي لتشديد العقوبة ، إذ القانون لم يفرق بين الوعود التحريرية والوعود الشفهية ( نص فرنسي ١٧ سبتمبر سنة ١٨٢٩ دالوز ١١٧ وبلاتش ٤ ن ٣٩٠ وجارسون ن ١٢٥ وجارو ٦ ن ٢٣٠٦ ملش ٤١ ص ٢١ ) . ويجب أن يكون الشاهد قد قبل العطاء أو الوعد . فلا محل لتشديد العقوبة إذا لم يكن قبله ( جارسون ن ١٢٥ ) .

وكما يجوز أن يقدم العطاء أو الزعد إلى الشاهد من المتهم نفسه ليشهد لصالحه زوراً ، يجوز أن يقدم من شخص آخر غير المتهم ليحمل الشاهد على أن يشهد على المتهم زوراً ( أحد بك أمين ص ٥٠٧ ) .

٦٨ — أما الأثر الذي يترتب على هذا الظرف المشدد فهو الحكم على الشاهد ومن تقدم اليه بالعطاء أو الوعد بالعقوبة المقررة للرشوة أى بالسجن هذا إذا لم تتوفر شروط المادة ٢٩٥ ع . أما إذا كانت شروطها متوفرة بأن كان الشاهد الذي قبل العطية أو الوعد شهد على متهم في جناية وحكم على المتهم بسبب ذلك فإن شاهد الزور يعاقب في هذه الحالة بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٩٥ ع بحسب نوع الحكم الصادر على المتهم ، ويماقب معه بنفس هذه العقوبات من تقدم اليه بالعطاء أو الوعد ليحمله على أداء هذه الشهادة . وذلك ما يستفاد من نص المادة ٢٩٨ الذى يقضى بتوقيع أشد العقوبتين ، عقوبة الرشوة وعقوبة شهادة الزور ( أحد بك أمين ص ٥٠٧ ) .

وعند تطبيق عقوبة الرشوة يحكم بالمصادرة طبقاً للمادة ٣٠ ع ( أحد بك أمين ص ٥٠٨ ) .

٦٩ — الاعفاء من العقاب — تعاقب المادة ١٤٥ ع من أعان الجاني بأى طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء إما بايواء الجاني المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات غير صحيحة تتعلق بالجريمة . وتطبق هذه المادة على من يقرر أقوالاً كاذبة في تحقيقات البوليس أو النيابة . وقد نص في آخرها على أن أحكامها لا تنطبق على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني . فهل يسرى حكم الاعفاء المنصوص عليه في آخر المادة ١٤٥ هذه على زوج المتهم أو الخصم المشهود له أو على زوجته أو أصوله أو فروعهم ؟ هذا ما قضت به محكمة أسيوط الابتدائية إذ قررت إعفاء أصول المتهم وفروعه من العقوبة المقررة لشهادة الزور بناء على أن هناك اتصالاً

وثيقاً بين الجريمة المنصوص عليها بالمادة ١٤٥ ع وبين جريمة شهادة الزور إذ لا تافق بينهما سوى أن المتهم في شهادة الزور يؤدي شهادته أمام المحكمة بينما يؤديها في الحالة الأولى في تحقيق ابتدائي بقصد تمكين الجاني من الفرار من وجه القضاء ، وأنت الدافع الذي حدا بالمشرع إلى تقرير الاعفاء المنصوص عليه في المادة ١٤٥ ع وهو الخنو والشعور بالشفقة المتبادل بين الأصول والفروع الذي يؤدي بالأب أو الولد اتقرير الوقائع الكاذبة بقصد تخليص ابنه أو أبيه من العقاب هو بعينه الذي يدفع كلاهما لاختفاء الحقيقة أمام المحكمة ( أسيرط الابتدائية ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٠ علامة ١١ عدد ٢٧٥ ) .

## الفصل الرابع

### في المحاكمة على شهادة الزور

٧٠ - شهادة الزور هي من الجنح التي ترتكب في الجلسة والتي يجوز للمحكمة أن تحكم فيها في نفس تلك الجلسة .

وهذا الحق محول للمحاكم المدنية والمحكم الجنائية على السواء .

فقد نصت المادة ٨٩ من قانون المرافعات على أن المحكمة تكون مختصة بالحكم من تلقاء نفسها بالعقوبة المقررة لجنحة شهادة الزور على من ارتكبها في الجلسة .

ونصت المادة ٣٣٧ من قانون تحقيق الجنايات على أنه إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

وهنا النص الأخير عام يشمل جميع جرائم المخالفات والجنح التي تقع

أمام محكمة جنائية بما فيها شهادات الزور ( قض ٨ مارس سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٥٩٤ سنة ٤٤ ق ) .

ولما كان هذا النص قد ورد في الباب الخاص بالأحكام التي يجوز تطبيقها في جميع محاكم المواد الجنائية فينطبق على محاكم الجنايات ولو أنه لا يوجد نص صريح بذلك في قانون تشكيلها ، ما دام لم يرد فيه نص يخالفها ( قض ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ مع ٧ عدد ٨٤ و ١٣ أبريل سنة ١٩٠٧ استقلال ٦ س ٢٣ ) .

٧١ - ويلاحظ أن المحكمة في جريمة شهادة الزور هي التي تحرك الدعوى العمومية وتنظر فيها من تلقاء نفسها بدون حاجة لرفضها من النيابة العمومية . وفقط يجب على المحاكم الجنائية سماع أقوال النيابة العمومية ( لوانغان ملدة ١٨١ ن ٩٣ و ١٠٠ ) .

وقد حكم بأن المادة ٢٣٧ ت ج صريحة في قولها : إذا وقعت جنحة أو مخالفة في الجلسة يحكم فيها في نفس تلك الجلسة بعد سماع أقوال النيابة العمومية . وليس في هذا النص ما يوجب على النيابة ذكر المادة المطلوب تطبيقها على تلك الجنحة أو المخالفة . وما دام النص خلوا من إيجاب ذكر المادة فلا محل للقول بطلان الحكم عند السكوت عنها ، خصوصاً إذا كانت النيابة قد ذكرت الوصف القانوني للتهمة التي طلبت توجيهها إلى المتهم ، فإن ذلك يكفي في هذا المقام لتتور الموقف وتحديد الاتهام وتعرف المتهم بنوع الجريمة الموجبة إليه والمطلوب معاقبته عليها ( قض ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٦١٠ سنة ٤٤ ق ) .

٧٢ - أما المحاكم المدنية فتحكم فيما يقع أثناء جلساتها من جنحة شهادة الزور بغير سماع أقوال النيابة ، فإن المادة ٨٩ مرافعات لا توجب ذلك ، وعلة هذا أن النيابة غير حاضرة بجلوسات المحاكم المدنية الأهلية فلم يرد الشارع بالنص على سماع أقوالها حتى لا تستغل المحاكمة إلى حين استدعائها لهذا الغرض ( قض ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١١٧٥ سنة ٤٦ ق ) .

٧٢ - فإذا ظهر للمحكمة أثناء المرافعة في الدعوى المنظورة لديها أن شهادة أحد الشهود قد تكون كاذبة يأمر قاضى المحكمة أو رئيسها بتحرير محضر يوقع كاتب المحكمة عليه ، ويجوز له أن يأمر بالقبض على الشاهد إذا اقتضى الحال ذلك ( المادة ٢٣٧ ت ج فقرة أخيرة ) ، ثم تشرع المحكمة في تحقيق جريمة شهادة الزور وتصدر حكمها فيها .

٧٤ - إلا أنه لا يجوز للمحكمة أن تحرك الدعوى العمومية من تلقاء نفسها في جنحة شهادة زور وقت أمامها إلا في نفس الجلسة التي ارتكبت فيها . وقد عبرت المادة ٢٣٧ ت ج عن ذلك بقولها : يحكم فيها في نفس تلك الجلسة . ولكن ليس من الممتنع لمصلحة الاجراءات بشأن الجلسة التي ترتكب في الجلسة أن يحصل التحقيق والحكم فيها في الحال . بل يكفي أن يبدأ بنظرها في الجلسة التي ارتكبت فيها والمحكمة بعد ذلك أن توجهها إلى جلسة أخرى إذا رأت أن حسن سير العدالة يقضى بهذا التأجيل ( مح ٢٢ يونيو سنة ١٩١٨ مع ٢٥ عدد ٣ ، وفي هذا المعنى قض ٢٦ مايو سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٦٠١ سنة ٢ قضائية ) .

٧٥ - ومن جهة أخرى يجب على المحكمة أن لاتعجل في الحكم على شاهد الزور إذا رأت أن محاكمه على شهادته أثناء انعقاد الجلسة ، بل تنتظر حتى تنتهى المرافعة في الدعوى الأصلية ، لأن للشاهد أن يعدل عن شهادته ويقرر الحقيقة مادام باب المرافعة مفتوحاً . فإذا حكمت عليه بالعقوبة وكان لا يزال في المرافعة بقية كان حكمها ساجداً لأوانه ووجب إبطاله ( جرسون ن ٩٩ والأحكام الفرنسية المتوه عنافيه ) .

٧٦ - على أنه ليس من الممتنع اتباع الاجراءات السابق بيانها في المحاكمة على جريمة شهادة الزور ، فقد لا يظهر كذب الشهادة إلا بعد الحكم في القضية التي أدبت فيها . ولا نزاع في أن النيابة في هذه الحالة أن ترفع الدعوى

العمومية على شاهد الزور طبقاً للقواعد العامة .

بل أن النيابة أن تحاكم شاهد الزور على شهادته ولو ظهرت النسبة فيها أثناء المرافعة ، ولها هذا الحق حتى ولو امتنع القاضى أو رئيس المحكمة عن الأمر بالقبض على الشاهد وتحرير محضر ضده ، فإن القرار الذى يتخذه فى هذا الشأن ليس له قوة الشيء المحكوم فيه بما يتعلق بعدم وجود شهادة الزور . وعلى كل حال يجوز الاستناد فى تأييد التهمة إلى الوقائع التى ظهرت فى أثناء المرافعة وإلى كل ما يظهر بعد ذلك من الوقائع ( جرسون ن ٧٧ ) .

٧٧ - ويجوز أيضاً للشخص المضروب من جريمة شهادة الزور طبقاً للقواعد العامة أن يقدم شكوى للنيابة يدعى فيها بمحقوق مدنية ، كما يجوز له إما أن يرفع دعواه مباشرة إلى محكمة الجنب ، وإما أن يدعى بمحقوق مدنية فى دعوى مرفوعة من النيابة أمام محكمة الجنايات أو محكمة الجنب ، وإما أن يرفع دعوى مدنية أمام المحاكم المدنية . ومتى ثبتت شهادة الزور وحكم على الشهود بسبها يجوز طلب إعادة النظر فى الحكم الصادر بالمعقوبة فى الدعوى الأصلية طبقاً للمادة ٢٣٤ ت ج .

٧٨ - ولا يجوز أن يدفع بعدم جواز نظر الدعوى العمومية أو المدنية المرفوعة عن جريمة شهادة الزور بحجة أن الحكم على الشاهد بمس قوة الشيء المحكوم فيه فى الدعوى التى أدت فيها الشهادة ، إذ من البداهة أن هذا الدفع يخالف جميع القواعد التى تقوم عليها قرينة حجية الشيء المحكوم فيه ( جرسون ن ٧٩ ) .

٧٩ - وللوصول إلى الحكم على شاهد الزور يجب إثبات أنه سمع بصفة شاهد بعد حلف اليمين وأنه غير الحقيقة بقصد تضليل القضاء .

ولا يتوقف إثبات شهادة الزور على تحرير محضر ، بل يمكن إثباتها بكافة الطرق القانونية بما فيها البيئة كغيرها من الجرائم ( جرسون ن ٢٠٧ و ٨٢ و ٨٣ ) .

## الفصل الخامس

### في بيان الواقعة في الحكم

٨٠ - يجب أن يعنى في الحكم الصادر بمقوبة في جريمة شهادة زور بيان جميع الأركان المكونة لهذه الجريمة

٨١ - فيجب أن يثبت في الحكم أن شاهد الزور قد أدى شهادته بعد حلف العين. ولكن ليس من اللازم أن يضاف إلى ذلك أنه حلف العين بالصيغة القانونية، لأن المفروض أن إجراءات حلف العين كانت صحيحة وعلى المتهم إذا ادعى العكس أن يثبت أنها لم تكن صحيحة (جارسون ن ١٥١). على أن محكمة النقض والإبرام الفرنسية قد ذهبت إلى أبعد من ذلك إذ قررت أنه لما كان المفروض في شهادة الزور أداء الشهادة بعد حلف العين فلا حاجة لذكر هذا الظرف في الحكم القاضي بالعقوبة على شاهد الزور (عن فرنس ١٥ يونيو سنة ١٨٧٧ منوه عنه في جارسون ن ١٥٢).

وقررت محكمة النقض والإبرام المصرية أن الأصل اعتبار أن الشاهد حلف العين، فعدم اشتغال محضر الجلسة على أنه حلفها لا يترتب عليه وجود بطلان جوهري في الإجراءات ما دام الطاعن لا يثبت أن الشاهد لم يحلف في الواقع (عن ن ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٢ مج ٩ عدد ٤١ و ٣١ يناير سنة ١٩١٤ ج ٥ ص ١١١).

٨٢ - ويجب أن يثبت في الحكم أن شهادة الزور قد حصلت في قضية جنائية أو جنحة أو مخالفة، أو في دعوى مدنية، إذ لكل حالة عقاب خاص (عن مصرى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ استغلال ص ١٤٧) بل يجب أن يبين ما هي التهمة أو الدعوى المدنية التي سمعت فيها شهادة الزور (جارسون ن ١٥٣).



٨٣ - ويجب أن تبين المحكمة في حكمها الوقائع التي استبانت منها عدم صحة الشهادة ، ولا يكفي أن تذكر أن المتهم شهد زوراً لصالح آخر كان متهماً في جريمة معينة ( غرض ، أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وفي هذا المنى جلرسون ن ١٥٦ و ١٥٧ ) .

٨٤ - ويجب في حالة ما إذا كان الحكم صادراً في جريمة شهادة زور في دعوى جنائية أن يثبت فيه أن الشهادة حصلت لصالح المتهم أو عليه ، وفي حالة ما إذا كان الحكم صادراً في جريمة شهادة زور في دعوى مدنية أن يثبت فيه أن الشهادة كان من شأنها أن تسبب ضرراً لأحد الخصوم ( جلرسون ن ١٥٨ - ١٦٢ ) .

٨٥ - ومن الأمور الجوهرية بيان القصد الجنائي لشاهد الزور وتعمده تغيير الحقيقة بقصد تضليل القضاء ( جلرو ن ٦ و ٢٢٩٨ و جلرسون ن ١٦٣ ) .

٨٦ - وإذا اقترنت شهادة الزور بطرف من الظروف المشددة التي ينص عليها القانون وجب بيان هذا الطرف في الحكم ( جلرسون ن ١٦٥ )

## الباب الثاني

في إكراه الشهود على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً

المادة ٣٠٠ ع ( تقابل المادة ٦٥٣ ع ف )

٨٧ - نص المادة ٣٠٠ ع - من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد السابقة .

٨٨ - مقارنة هذا النص ببعض القوانين الأجنبية - لم ينص القانون الفرنسي على جريمة إكراه الشهود المتصوص عليها في المادة ٣٠٠ ع مصرى ، وإنما نص في المادة ٣٦٥ ع على جريمة شبهة بها وهي جريمة إغواء الشهود ( subornation de témoins ) ، وكذلك فعل الشارع البلجيكي في المادة ٢٢٣ ع والشارع الإيطالي في المادة ٢١٨ من قانون سنة ١٨٨٩ . والذي يستفاد من أقوال الشراح أن جريمة الإغواء لا تخرج عن أن تكون صورة من صور الاشتراك في شهادة الزور وأنها من قبيل الاشتراك بالتحريض ( جلد ٦ ن ٢٣١٠ وشوفو وميل ٤ ن ١٨١٩ وبلاتش ٥ ن ٢٩١ ) . وبناء على ذلك لا تعتبر جريمة الإغواء جريمة مستقلة بل هي جريمة تابعة لجريمة شهادة الزور . فلا يعاقب من أغوى شاهداً على أداء شهادة مزورة إلا إذا أدى الشاهد الشهادة فعلاً ، فإذا لم يؤدّها أو أداها على الوجه الصحيح خلافاً لرغبة من أغواه أو أدى شهادة مزورة ثم رجع عنها قبل إقفال باب المرافعة فلا يعاقب مرتكب الإغواء ولا يعد فعله شروعاً معاقباً عليه . ( جارسون مادة ٢٦٥ ن ١٦ - ٢٠ وجلد ٦ ن ٢٢١٠ ) .

٨٩ - وإذا كان هذا شأن جريمة الإغواء فلا معنى للنص عليها خصيصاً ، وفي نصوص الاشتراك العامة ما يفي عن وضع حكم خاص بها . ولذا فإن بعض القوانين الأجنبية قد سكّت عن النص على هذه الجريمة معبراً بسكوته على أن الإغواء فعل من أفعال الاشتراك ، والبعض الآخر جعل منها جريمة خاصة يعاقب عليها بعقوبات تتفاوت في الشدة .

وقد نص قانون العقوبات الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ بالمادة ٣٧٧ منه على عقاب من عرض على شاهد نقوداً أو أية فائدة أخرى أو وعده بشيء من ذلك لحمله على الشهادة زوراً إذا لم يقبل هذا العرض أو الوعد . ولكنه سكّت عن النص على الإغواء إذا أتبع أثره وتحققت شهادة الزور ،

كما يفيد أنه ترك أمر العقاب عليه لقواعد الاشتراك العامة .

٩٠ - أما القانون المصرى فلم ير موجبا للنص خصيصاً على جريمة إغواء الشهود اكتفاء بتطبيق أحكام الاشتراك العامة وبالنص في المادة ٢٩٨ ع على عقاب من يقرى الشهود ، بالعطايا أو الوعود بمقوبة الرشوة إن كانت أشد من عقوبة شهادة الزور واستبدل بالنص على جريمة الإغواء نصاً آخر يعاقب على إكراه الشهود ، وهو نص لا تفتى عنه - نصوص الاشتراك ، ولكن ليس في نصوص القانون المصرى ما يسمح بالعقاب على الإغواء الذى لا يترتب عليه أثر .

٩١ - أركان الجريمة - تكون هذه الجريمة من ركنين : (الاول) أن يفع إكراه على شاهد ، ( الثانى ) لحله على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً .

٩٢ - الإكراه - فالركن المادى للجريمة هو الإكراه . وقد كانت المادة ٢٧٥ من قانون العقوبات القديم الصادر فى سنة ١٨٨٣ تنص على حصول الإكراه بالقوة أو القهر ، لحذف الشارع هذه العبارة من النص الجديد لأنه رأى أنها غير ظاهرة المعنى ( أنظر تعليقات الحفانية على المادة ٢٥٩ من قانون سنة ١٩٠٤ ) .

٩٣ - والإكراه المكون للركن المادى للجريمة يصح أن يكون مادياً أى باستعمال القوة أو العنف كما يصح أن يكون أدياً بطريق التهديد ، ويشترط في التهديد أن يكون جدياً ومؤثراً في نفس المجنى عليه .

٩٤ - وعلى كل حال لا يدخل الإكراه في صور الاشتراك المنصوص عليها في المادة ٤٠ ع . فالجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٠ ع هى جريمة مستقلة ، ولا محل لأن تطبق عليها قواعد الاشتراك (أحمد بك أمين ص ١٠٥) .

٩٥ - الغرض من الاكراه - ويجب أن يكون الغرض من الاكراه إباحل الشاهد على عدم أداء الشهادة، وإما حله على الشهادة زوراً. فيكفى أحد الأمرين لاستحقاق الجاني للعقاب.

٩٦ - الجريمة التامة والشروع - يستفاد من النص أن الجريمة لا تتم إلا إذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة فعلاً أو أدى فعلاً شهادة مزورة. ولكن مادامت هذه الجريمة مستقلة عن جريمة شهادة الزور وليست صورة من صور الاشتراك فيها تقوم بقيامها وتسقط بسقوطها، فلا يوجد ما يمنع قانوناً من عقاب من يستعمل الاكراه مع شاهد لخله على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً بعقوبة الشروع في الجريمة إذا لم ينتج الاكراه أثره المطلوب، غير أنه لا يعاقب على الشروع بطبيعة الحال إلا حيث تكون الجريمة التامة جنائية (أحد بك أمين م ٥١٥).

٩٧ - العقاب - يعاقب من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في المواد ٢٩٤ إلى ٢٩٧ ع. فتتوقف العقوبة إذن على نوع القضية التي أديت فيها الشهادة في حالة الاكراه على الشهادة زوراً أو نوع القضية التي كانت ستؤدى فيها الشهادة في حالة الاكراه على عدم أداء الشهادة.

٩٨ - هل يعاقب الشاهد الذى وقع عليه الاكراه؟ - لكن هل يعاقب الشاهد الذى امتنع تحت تأثير الاكراه عن أداء الشهادة أو الذى أدى شهادة مزورة تحت تأثير هذا الاكراه؟ يجب الرجوع في ذلك إلى المادة ٦١ التى تشترط في الاكراه المعنى من العقاب أن يكون مسيئاً لخطر جسيم على النفس على وشك الوقوع بشخص المكروه أو بغيره وأن لا يكون لارادته دخل في حله ولا في قدرته منه بطريقة أخرى. فإذا توفرت هذه

الشروط في الاكراه الواقع على الشاهد فلا عمل لمقابله . وقد يتصور توفر هذه الشروط في حالة الاكراه على عدم أداء الشهادة ، ولكن لا يتصور توفرها في حالة الاكراه على الشهادة زوراً ، لأن فيما يمتنع من الزمن بين حصول الاكراه ومثول الشاهد أمام المحكمة لأداء الشهادة متسعاً للخلاص من آثار هذا الاكراه ، فلا يمكن القول بأن الخطر الذي يهدده على وشك الوقوع به ولا أنه ليس في قدرته منع هذا الخطر عن نفسه ( احمد بك أمين ص ٥١٥ و ٥١٦ ) .

## الباب الثالث

### في اليمين الكاذبة

المادة ٣٠١ ع ( تقابل المادة ٣٦٦ ع ف )

٩٩ - نص المادة ٣٠١ ع - من ألزم باليمين أوردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذباً يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

١٠٠ - الفرض من هذه المادة هو العقاب على اليمين الكاذبة التي يؤديها أحد الخصوم في دعوى مدنية . أما اليمين التي يؤديها الشهود فتندمج في الشهادة وقد بينا فيما سبق أن الحنث فيها هو علة العقاب على شهادة الزور .

١٠١ - أركان الجريمة - أركان هذه الجريمة ثلاثة : ( ١ ) يمين تؤدي أمام القضاء ، ( ٢ ) كذب هذه اليمين ، ( ٣ ) القصد الجنائي ( جارسون مادة ٣٦٦ ن ٢ ) .

١٠٢ - الركن الأول: اليمين - أول شرط يشترطه القانون لتكوين الجريمة هو أن يكون تمت يمين أدبت أمام القضاء . واليمين القضائية هي التي يوجهها أحد الخصمين إلى الآخر ، أو التي توجهها المحكمة إلى أحد الخصوم وتوقف عليها الحكم في الدعوى . ذلك بأنه يوجد نوعان من اليمين القضائية : اليمين الحاسمة التي يوجهها أحد الخصمين إلى الخصم الآخر إذا أعزته وسائل الإثبات الأخرى فيلتزم الخصم بأدائها أو ردها على طالبها واليمين المتمة التي توجهها المحكمة من تلقاء نفسها إلى أحد الخصمين إتماماً لاقتناعها إذا رأت أن الأدلة المقدمة غير كافية فيلتزم الخصم الذي وجهت إليه اليمين بأدائها .

١٠٣ - وكل يمين كاذبة يؤديها أحد الخصوم في دعوى مدنية تقع تحت حكم المادة ٣٠١ سواء أكانت اليمين حاسمة أو متمة ( جرسون مادة ٣٦٦ ن ٥ و جرو ١٩٦ و ٢٣١٩ وشوفو وعلى ١٨٣٣ ن ٤ ولجنة المراقبة ١٩٠٤ و ٢١٤ ) .

١٠٤ - ويدخل في عبارة ( في مواد مدنية ) اليمين التي يؤديها أحد الخصوم في دعوى تجارية ( جرسون ن ٦ ) .

١٠٥ - ولكن المادة ٣٠١ لا تنطبق إلا على اليمين التي تؤدي أمام المحكمة طبقاً للإجراءات التي نص عليها في المواد ١٦٣ - ١٧٦ من قانون المرافعات . فلا يدخل في حكم المادة المذكورة اليمين التي يؤديها شخص خارج المحكمة في غير خصومة قضائية ( جرسون ن ٨ ) .

١٠٦ - الركن الثاني: كذب اليمين - ويشترط لعقاب الخالف أن يكون قد حلف كاذباً ، وهذا هو علة العقاب . ومسئلة كذب اليمين هي مسألة تتعلق بالوقائع ، والأمر فيها متروك لتقدير المحكمة ( جرسون ن ٩ ) .

١٠٧ - الركن الثالث: القصد الجنائي - ويشترط لعقاب الخالف

على الكذب في اليمين أن يكون قد حلف وهو يعلم أن الواقعة التي قررها هي واقعة كاذبة أو أن الواقعة التي أنكرها هي واقعة صحيحة (جلرو ن ٢٣٢١ وجارسون ن ١١) .

١٠٨ - المحاكمة على الجريمة - ترفع الدعوى العمومية في جريمة اليمين الكاذبة بمعرفة النيابة العامة .

ولكن حقوق الشخص المضرور في تحريك الدعوى العمومية وفي المطالبة بتعويض مدني عن هذه الجريمة مقيدة بالمبادئ المقررة في القانون المدني . وتجب التفرقة في هذا الصدد بين اليمين الحاسمة واليمين المتممة . فإذا كانت اليمين التي أداها الخصم مبنياً حاسمة فإن النيابة العامة وحدها هي التي يجوز لها أن تحاكمه على جريمة اليمين الكاذبة على اعتبار أنها جريمة ماسة بوظيفة إقامة العدل بين الناس .

أما الخصم الذي وجه هذه اليمين فلا يجوز له أن يرفع دعواه مباشرة أمام المحاكم الجنائية ولا أن يدخل في الدعوى المرفوعة من النيابة بصفة مدع بمقوق مدنية ولا أن يستند إلى الحكم الجنائي الصادر على خصمه فيرفع عليه بمقتضاه دعوى أمام المحاكم المدنية يطالبه فيها بحقوقه التي ضاعت عليه بحلف اليمين ، وذلك لأنه قد ارتبط مع خصمه باتفاق تعاضى لجأ فيه إلى زعمه ورضى فيه أن يتنازل عن حقوقه إذا حلف خصمه اليمين ، فليس له أن يفسخ ذلك الاتفاق الذي عرضه هو وقبله خصمه ، بل يجب عليه أن يتحمل كل نتائج بما في ذلك نتائج الحنث في اليمين ، وغاية ما يستطيع فعله أن يشكو أمره إلى النيابة ، ولكن ليس له أن يطالب بتعويض مدني لا أمام محكمة الجنح ولا أمام المحكمة المدنية ( جلرو ن ٢٣١٨ وجارسون ن ١٤١٣ ، بلانش ن ٤٠٦ وحقن ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ مع ١٣ عدد ٦٩ و ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مع ٢٧ عدد ٢٦ والأصغر الجزئية ٦ مارس سنة ١٩٠٩ مع ١١ عدد ٩ وأسيوط الابتدائية ٢٨ يونية سنة ١٩١٥ مع ١٧ عدد ٥٤ ) .

١٠٩ - أما إذا كانت اليمين متممة فليس تمت ما يمنع الخصم الذي أضربه كذب اليمين من رفع دعواه مباشرة إلى محكمة الجنح أو مطالبة الخالف بتعويض مدنى ، إذ لا يوجد فى هذه الحالة اتفاق ولا تنازل بحول دون ذلك إلا إذا أصبح الحكم الذى بنى على اليمين الكاذبة نهائيا باستنفاد طرق الطعن أو انقضاء المواعيد المحددة للطعن فيه . فى هذه الحالة يمتنع على الشخص المضروب من هذا الوقت أن يرفع دعواه مباشرة أمام محكمة الجنح أو يدعى بحقوق مدنية فى دعوى اليمين الكاذبة المرفوعة من النيابة ، كما يمتنع عليه أن يطالب بتعويض مدنى أمام المحكمة المدنية ، لأن ذلك يخل بقوة الشيء المحكوم به نهائياً ( جازو ٦ ن ٢٢١٩ و جارسون ١٧ و ملوى الجزئية ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ مع ٦ عدد ١٠٦ وأسوان الجزئية ١٤ أبريل سنة ١٩١٣ مع ١٤ عدد ٩٧ ) .

١١٠ - إثبات الجريمة - على أن مباشرة الدعوى العمومية فى جريمة اليمين الكاذبة تعترضها القواعد الخاصة بالإثبات . ذلك لأن النيابة العامة التى خولها الشارع من الحقوق فى سبيل المصلحة العامة ما لم يخوله لمن أضرت به اليمين فى مصلحته الشخصية يجب عليها أن تثبت كذب اليمين . وهذا الإثبات يجب أن يتناول أمرين : حلف اليمين وكذب هذه اليمين .

أما الأمر الأول فيجوز إثباته بكافة الطرق القانونية . وأما الأمر الثانى فلا بد لإثباته من إقامة الدليل على وجود الواقعة المدنية التى جرى عليها الاستحلاف . ومن المقرر أنه يجب على القاضى الجنائى كلما اقتضى الحال الفصل فى عقد مدنى أن يطبق القواعد المدنية ، لأن نظام الإثبات إنما يتعلق بنوع الواقعة المراد إثباتها لا بنوع المحكمة المنظورة أمامها هذه الواقعة . ومن ثم فإذا كانت الواقعة التى جرى عليها الاستحلاف مما لا يجوز إثباته بالبينة فلا يجوز إثبات كذب اليمين بشهادة الشهود ( جازو ٦ ن ٢٢٢٠ و جارسون ٢٤ و ٢٥ و سونو و هيل ٤ ن ١٨٣٤ و بنى - و يف الابتدائية ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ مع



عدد ٧٥ والأصدر الجزئية ١٦ مارس سنة ١٩١٦ مج ١٨ عدد ١١ وقنا الجزئية ٦ يولية سنة ١٩١٨ مج ٢٠ عدد ٣٥ ) .

١١١ - وقد حكمت محكمة النقض والابرار بأنه لا يمتح لمحكمة الموضوع وهي مقيدة في هذه الحالة باتباع القواعد المدنية للاثبات أن تجزى أقوال المتهم وتأخذ من بعضها دليلا عليه وتهدر الباقي رغم ما في مجموع هذه الأقوال من تماسك يحدد معناها ويكشف عن قصد قائلها . وهذا لا ينفي ما لمحكمة الموضوع من الحق في أن تتخذ من مجموع الأقوال التي تصدر في التحقيقات من المدعى عليه بالرغم من عدم جواز تجزئتها مبدأ دليل بالكتابة يسوغ الاتيحات باليئة في الأحوال التي لا يجوز فيها ذلك ( عن ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٥٠٧ سنة ٩ ) .

١١٢ - رجبوب الفصل في أوجه الدفاع الجوهرية - إذا قدم شخص للمحكمة متهما بخلف يمين كاذبة على أن له دينا في ذمة خصومه وكان الدليل على كذب هذه اليمين مخالصة قدمها الخصوم فطعن المتهم بالتزوير في عبارة هذه المخالصة وطلب من المحكمة تحقيقها وجب على المحكمة أن ترد في حكمها على هذا الطلب وتفصل فيه فصلا مسليا ، لأنه طلب صريح قد يترتب على نتيجة إجابته تغيير كلي في رأي القضاة في الحكم ، ومثل هذا الطلب هو وجه الدفاع الوحيد الذي يستطيع منهم في مثل هذا الوضع أن يدافع به عن نفسه ، فسكوت المحكمة عن الإشارة اليه والفصل فيه فصلا مسليا يحمل حكمها باطلا لا خلا له اخلا لا يبيننا بمحقوق الدفاع ( عن ٣ يناير سنة ١٩٢٩ عملة ١٠ عدد ٥ ) .

# في الضبطية القضائية

## De la police judiciaire

الواد ٣ إلى ٢٨ ت ج ( تقابل للواد ٨ إلى ٥٤ ت ج ف )

### ملخص

الفصل الأول — عموماً . الأدوار الثلاثة التي تمر بها الإجراءات الجنائية والأعمال التي تتكون منها ١ — تعاون البوليس والقضاء على أداء الأعمال التي تتكون منها الإجراءات الجنائية . تقسيم البوليس إلى إداري وقضائي ٢ — الأعمال التي يقوم بها البوليس الإداري ٣ — الأعمال التي يقوم بها البوليس القضائي ٤ — حدود عمل الضبطية القضائية ٥ و ٦

الفصل الثاني — في نظام الضبطية القضائية . الصفة الرسمية لرجال الضبطية القضائية ٧ — من هم مأمورو الضبطية القضائية ٨ — مأمورو الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام ٩ إلى ١١ — مأمورو الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص خاص ١٢-١٣ — إدارة الضبطية القضائية ١٤ و ١٥

الفصل الثالث — في المصادر التي يستقى منها مأمورو الضبطية القضائية معلوماتهم . بيان هذه المصادر ١٦ — البحث عن الجرائم ١٧ — البلاغ الرسمي ١٨ — البلاغ الفردي ١٩ — الشكوى ٢٠ — وجوب تحويل البلاغات إلى النيابة ٢١

الفصل الرابع — في اختصاصات مأموري الضبطية القضائية . بيان هذه الاختصاصات ٢٢

الفرع الأول — في استكشاف الجرائم وإثبات حالتها وجمع الأدلة ٢٣ إلى ٢٦ .

الفرع الثاني — في التحقيق . متى يكون لمأموري الضبطية القضائية سلطة التحقيق ٢٧ —

الفرق بين محضر التحقيق ومحضر جمع الاستدلالات ٢٨

البحث الأول — التحقيق في حالة التلبس بالجريمة . ماذا يراد بالتلبس بالجريمة

٢٩ إلى ٣٧ — المراد بالتلبس في جريمة الزنا ٣٨ — سلطات مأموري الضبطية

القضائية في حالة التلبس بالجريمة ٣٩ و ٤٠ — الاعتقال إلى محل الواقعة

٤١ و ٤٢ — محضر المعاينة ٤٣ — محضر التحقيق ٤٤ إلى ٤٦ — القبض

٤٧ و ٤٨ — حق القبض المحوّل للأفراد ٤٩ — التفتيش ٥٠ — الاستماعة

بأهل الحيرة ٥١ و ٥٢ — الاستماعة بالقوة العسكرية ٥٣ — انتهاء سلطة

مأموري الضبطية القضائية بحضور النيابة ٥٤ .

المبحث الثاني — التحقيق في حالة الانتداب من السلطة القضائية . الانتدابات التي تصدر من النيابة ٥٦٥٥ — الانتدابات التي تصدر من قاضي التحقيق ٥٧ — وجوب تخصيص الانتداب ٥٨ — شكل الانتداب ٥٩

المبحث الثالث — الضبطيات الإدارية ٦٠ إلى ٦٤

الفرع الثالث — في القبض . مبدأ احترام الحرية الشخصية ٦٥ — الأحوال التي يجوز فيها القبض . حق القبض المحل للأفراد ٦٦ — حق القبض المحل لأُمُور الضبطية القضائية ٦٧ إلى ٦٩ — حق تفتيش الأشخاص للقبض عليهم ٧٠ — تطبيقات ٧١ مرقع الرابع — في تفتيش المساكن . مبدأ المحافظة على حرمة المنازل ٧٢ — الأحوال التي يجوز فيها لأُمُور الضبطية تفتيش المنازل ٧٣ و ٧٤

المبحث الأول — التفتيش . بناء على ترخيص من القانون . المواطن التي يرخص فيها القانون لأُمُور الضبطية القضائية بتفتيش المساكن ٧٥ — (أولاً) التفتيش في حالة التلبس بالمجرمة ٧٦ و ٧٧ — (ثانياً) تفتيش منازل المراقبين والمخدّرين ٧٨ و ٧٩ — (ثالثاً) دخول المحلات المفتوحة للعمامة أو المخصصة لصناعة أو تجارة خاضعة للالاحظة لأُمُور الضبطية القضائية ٨٠ إلى ٨٢

المبحث الثاني — التفتيش . بناء على انتداب من سلطة التحقيق . جواز هذا الانتداب ٨٣ — المواطن التي يجوز فيها لنيابة تفتيش المساكن ٨٤ إلى ٨٨ — شكل الانتداب ٨٩ و ٩٠ — من له تنفيذ الأذن بالتفتيش ٩١ — الوقت الذي يجوز فيه التفتيش ٩٢ و ٩٣ — إجراءات التفتيش ٩٤ — طريقة التفتيش ٩٥

المبحث الثالث — التفتيش . رضاء التهم أو صاحب المنزل . جواز التفتيش برضاء التهم أو صاحب المنزل ٩٦ — ما يشترط في الرضا بالتفتيش ٩٧ — تطبيقات ٩٨ المبحث الرابع — في نتيجة التفتيش . ضبط الأشياء ٩٩ — إجراءات الضبط ١٠٠ — معاد المطالبة بالأشياء المضبوطة ١٠١

الفصل الخامس — في شروط صحة أعمال الضبطية القضائية وما يترتب على الأعمال المخالفة للقانون . شروط صحة أعمال الضبطية القضائية ١٠٢ إلى ١٠٥ — ما يترتب على الأعمال المخالفة للقانون ١٠٦ إلى ١١١ .

الفصل السادس — ملاحظات عامة على نظام الضبطية القضائية وكيف يمكن إصلاحه . يجب نظام الضبطية القضائية في مصر ١١٢ — مسئلة الفصل بين البوليس القضائي والبوليس الإداري ١١٣ — أنظمة البوليس في جنس البلاد الأوروبية ١١٤ — نظام البوليس في إنجلترا ١١٥ — نظام البوليس في فرنسا ١١٦ — إنشاء البوليس المختلّط في فرنسا ١١٧ — بحث جمعية السجون في إصلاح نظام البوليس بفرنسا ١١٨ إلى ١٢١ — نظام المباحث الجنائية في مصر ١٢٢ و ١٢٣ — رقابة النيابة على البوليس القضائي . التصور الخاصة بهيئة الرقابة في القانون المصري ١٢٤ — تصور

القانون الفرنسي ١٢٥ — رأى رجال القانون في فرنسا في هذه الرقابة ١٢٦ —  
رأينا في إصلاح نظام البوليس المصري ١٢٧ .

### المراجع

جارو تحقيق جبايات ج ٢ ص ٥٢٩ وفتان هيل ج ٣ ص ٢ ولبواشان ج ١  
ص ١٥٥ وجرانغولان ج ١ ص ١١١ وعلى زكي الرازي باشا طبعة سنة ١٩٤٠ ج ١  
ص ١٥٦ وأحمد نثأت بك ج ١ ص ٧ وموسوعات دالوز تحت عنوان *instruction criminelle*  
ج ٢٨ ص ١٠٥ ن ٢٣٠ .

## الفصل الأول

### عموميات

- ١ — الأدوار الثلاثة التي تمر بها الاجراءات الجنائية والاعمال التي  
تتكون منها — الاجراءات الجنائية تمر بثلاثة أدوار مختلفة ترى كلها إلى  
غرض واحد وهو إعداد الحكم في القضية :  
الأول دور جمع الاستدلالات بواسطة الضبطية القضائية التي تنحصر  
مهمتها في البحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع عناصر التحقيق .  
والثاني دور التحقيق الابتدائي الذي تباشره النيابة أو قاضي التحقيق ؛  
والغرض منه مراقبة عمل الضبطية القضائية وإتمامه ، وجمع القرائن والأدلة ،  
وتقرير ما إذا كان هناك محل للمحاكمة .  
والثالث دور التحقيق النهائي في الجلسة ؛ ويجب أن يتوافر فيه ما يكفل  
حرية الاتهام والدفاع من شفوية وعلنية ومواجهة في المرافعات .
- ٢ — تعاون البوليس و القضاء على أداء الأعمال التي تتكون منها

الاجراءات الجنائية . تقسيم البوليس إلى إدارى وقضائى — وهذه الاعمال التى تكون منها الاجراءات الجنائية تتعاون على أدائها سلطتان منفصلتان : البوليس والقضاء . فالبوليس هو ذلك الجزء من إدارة الأقاليم والدولة المنوط به المحافظة على النظام العام . وينقسم بحسب طبيعة الأعمال التى يقوم بها إلى قسمين : بوليس إدارى وبوليس قضائى . فالبوليس الإدارى مهمته الاحتياط لمنع وقوع الجرائم ، والبوليس القضائى مهمته العمل على معاقبة الجرائم التى تقع . وقد أشار قانون تحقيق الجنايات الأهلى فى المادة الثالثة منه إلى البوليس القضائى ومهمته ، إذ نص فيها على أن « مأمورية الضبطية القضائية التى من وظيفتها جمع الاستدلالات الموصلة لتحقيق والدعوى تودى بمعرفة مأمورى الضبطية القضائية وأعوانهم الذين تحت إدارتهم » . وقد اقتبس هذا النص من المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى .

٣ — الأعمال التى يقوم بها البوليس الإدارى — يتخذ البوليس الإدارى تدابير عامة لاختصاص بواسطة لوائح أو أوامر يصدرها ، ويؤدى مهمة احتياطية تحصر فى تلافى أسباب الاضطراب وتغيير أو إزالة الظروف التى تشجع على الاخلال بالنظام وتزيد عدد الجرائم ، وفى حصر الاشقياء ومراقبتهم ، وبالجمله فى حفظ الأمن فى البلاد بمقاومة الميول الشريرة والادمان على الموبقات وجردة الاشقياء .

ويتناول اختصاصه المسائل الخاصة بحمل وإحراز الأسلحة والاتجار بها ، والاتجار بالمخدرات واستعمالها ، وبيع المواد السامة ، وملاحظة البوليس ، ومراقبة المشبهين والمتشربين ( بما يستلزمه ذلك من عمل الدوريات ) ، والمحلات العمومية ، والمحلات الملققة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة . والطرق العمومية ، وبيوت العاهرات وما شاكل ذلك .

٤ - الأعمال التي يقوم بها البوليس القضائي - أما البوليس القضائي أو الضبطية القضائية ، كما يسميها قانون تحقيق الجنايات ، فيجوز نوعاً من التحقيق التحضيري الذي يسبق تحقيق النيابة أو قاضي التحقيق . وتنحصر مهمته في الأحوال العادية في تلقي التليغات التي ترد إليه بشأن الجنايات والجناح والمخالفات وإرسالها فوراً إلى النيابة العمومية وجمع الاستدلالات وإجراء التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الواقعة التي تبلغ إليه أو التي يعلم بها بأية كيفية كانت - وفي حالة التلبس باثبات حقيقة وجود الجريمة وكيفية وقوعها وحالة المكان الذي وقعت فيه وجمع الأدلة عليها وتحرير محضر يرسله فوراً إلى النيابة .

ينتج عن ذلك أن الضبطية القضائية لها صفتان مختلفتان : فهي من الناحية الأولى محضر لعمل القاضي ولكنها لا تشترك فيه إلا إذا نابت عنه ؛ وهي تقدم التحقيق وتسهيله ولكنها لا تجرى أى عمل من أعماله إلا بصفة مؤقتة ؛ وهي تحرر وتبحث وتعين وتثبت ولكنها لا تصدر ولا تفصل . ومن الناحية الأخرى إذا كانت الضبطية القضائية لا تشترك في العمل القضائي المحض فهي مع ذلك منسوبة إلى القضاء إذ تتوب عنه مؤقتاً وتعمل باسمه ولمصلحته وتصطبغ بصبغته وأعمالها ماثلة لأعماله ( فوسنان ج ٣ ص ١١١٩ ) .

٥ - حدود عمل الضبطية القضائية - لا يتدخل البوليس القضائي إلا إذا وقع إخلال بالنظام يسمى جريمة ، أى إذا وقعت جريمة أو جناحة أو مخالفة ، وبذلك يبدأ نطاق عمله حيث ينتهى عمل البوليس الإداري ، لأن البوليس الإداري مهمته المنع والبوليس القضائي مهمته العقاب . وعلى العكس من ذلك ينتدى عمل البوليس القضائي (أو الضبطية القضائية) حيث ينتدى عمل القضاء ، وهو ينتدى من وقت الشروع في التحقيق بمعرفة النيابة أو قاضي التحقيق .

٦ - فالحدود الفاصلة بين البوليس الإداري والبوليس القضائي من ناحية ، وبين البوليس القضائي والقضاء من الناحية الأخرى هي حدود من السهل يأتينا نظرياً ، ولكن من الوجهة العملية هناك ظرفان من شأنهما إحداث شيء من الخلط والتعقيد في تطبيق قواعد الاجراءات الابتدائية : الطرف الأول هو الجمع بين اختصاصات البوليس الإداري والبوليس القضائي في غالب الأحيان في أيد واحدة ، فان كل رجال البوليس الإداري تقريباً هم من مأموري الضبطية القضائية وهم تابعون لرؤسائهم الإداريين ومن بينهم المديرون والمحافظون الذين لهم حق الاشراف والتدخل في أعمالهم دون أن يكونوا من رجال الضبطية القضائية . والطرف الثاني هو المعنى المزدوج الذي يمكن أن تنصرف اليه عبارة (الضبطية القضائية) : المعنى الواسع الذي يستفاد من المادة الرابعة من قانون تحقيق الجنايات ، والمعنى الضيق الذي يستفاد من المواد ٦ وما بعدها من ذلك القانون . ذلك بأن المادة الرابعة قد عدت أعضاء النيابة من بين مأموري الضبطية القضائية ، وبناء على هذه المادة تشتمل الضبطية القضائية كافة الأعمال التي تتكون منها الاجراءات الجنائية من يوم ارتكاب الجريمة إلى يوم انعقاد المحكمة . ولكن المواد ٦ وما بعدها قد فرقت بين أعضاء النيابة ومأموري الضبطية القضائية ، وبمقتضى المعنى الضيق المستفاد من هذه النصوص يراد بمباراة (الضبطية القضائية) الدور الأولي للبوليس الذي يسبق التحقيق والأعمال اللازمة لتسهيل التحقيق لا لتوفير القاضي .

## الفصل الثاني

### في نظام الضبطية القضائية

٧ - الصفة الرسمية لرجال الضبطية القضائية - مأمورية الضبطية القضائية لا تؤدي بمعرفة الأفراد كما في الطريقة الاتهامية ( système accusatoire ) بل تؤدي بمعرفة موظفين رسميين يسميهم القانون مأموري الضبطية القضائية ( المادة ٣ ج ) .

٨ - من مأمورو الضبطية القضائية - عدت المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات مأموري الضبطية القضائية وجعلتهم على نوعين : مأمورو ضبطية قضائية ذوو اختصاص عام في جميع الجرائم ، ومأمورو ضبطية قضائية ذوو اختصاص خاص أى خول لهم اختصاص الضبطية القضائية إما في أحوال معينة أو بالنسبة لجرائم معينة .

٩ - مأمورو الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام - فمأمورو الضبطية القضائية ذوو الاختصاص العام م : ( أولاً ) أعضاء النيابة وكان معاونو النيابة غير معتبرين من مأموري الضبطية القضائية إلى أن صدر أمر عال مؤرخ في ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ باعتبارهم من أولئك المأمورين ، ( ثانياً ) وكلاء المديرات والمحافظات ، ( ثالثاً ) حكام دارو البوليس في المديرات والمحافظات ووكلاءهم ، ( رابعاً ) رؤساء أقلام الضبط ، ( خامساً ) مأمورو المراكز والأقسام ، ( سادساً ) معاونو المديرات والمحافظات ، ( سابعاً ) معاونو البوليس والملاحظون ، ( ثامناً ) رؤساء نقط البوليس ، ( تاسعاً ) نظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية ،



( عاشر أ ) العمد والمشايخ الذين يقومون بالأعمال في حال غياب العمد أو حصول ما يمنعهم من القيام بالأعمال ، ( خادى عشر ) مشايخ الخفراء ، ( ثاني عشر ) حوالات البوليس ، ( ثالث عشر ) مفتشو البوليس ووكلاؤهم ( أضيفوا بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٣ ) ، ( رابع عشر ) الكونستابلات المتخرجون من مدرسة البوليس والادارة ( أضيفوا بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٢ ) ، ( خامس عشر ) مأمورو السجون ووكلاؤهم وضباط مصلحة السجون ( أضيفوا بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٣ ) .

ولا يعتبر قاضي التحقيق في القانون المصري من مأموري الضبطية القضائية خلافا لما نص عليه في القانون الفرنسي .

٩٠ - وما تنبغي ملاحظته أن اختصاص مأموري الضبطية القضائية القضائية مقصور على الجهات التي يؤديون فيها وظائفهم . فقد جاء في المادة ٤ ت ج ، يكون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم ... الخ ، . ونصت المادة ٩ على أنه : يجب على مأموري الضبطية القضائية أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم في دائرة وظائفهم ... الخ ، .

٩١ - ويشمل اختصاص هؤلاء المأمورين الجرائم العادية والجرائم الخاصة على السواء .

ولما كان ملاحظ البوليس من مأموري الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص عام في ضبط كافة الجرائم فهو مختص بإثبات المخالفات الخاصة باستعمال الطرق العمومية ، وليس من الضروري لإثبات هذه المخالفات بمعرفة رجال وزارة الأشغال العمومية أو وزارة الداخلية طبقاً لنص المادة ١٧ من القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ ( مذكرة لجنة الرقابة رقم ١٦ الصادرة في ٢٢ مارس سنة ١٩٠٦ ) .

١٢ - مأمورو الضبطية القضائية الذين لهم اختصاص خاص - أشارت المادة ٤٤ ج إلى بعض موظفين خول لهم اختصاص الضبطية القضائية إما في مجال معينة كضباط خفر السواحل بجهة مرسى مطروح (الامر العالي الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٩) ، ومفتشى أقسام صحراء ليبيا والبحر الأحمر بمصلحة خفر السواحل ( المرسوم الصادر في ١٨ مايو سنة ١٩١٥ ) ، أو بالنسبة لجرائم تتعلق بالوظائف التي يؤديونها كمفتشى الآثار ( الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٠٠ ) ومفتشى الآلات البخارية ( الامر العالي الصادر في ١٣ أبريل سنة ١٩٠١ ) وموظفي الجمارك ( القانون رقم ٩ الصادر في ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٥ ) ... الخ

١٣ - ولا يمكن اعتبار موظف مأموراً من مأموري الضبطية القضائية إلا بقانون . ولا يكفي لذلك قرار وزاري لأن بعض المصالح الادارية قد تميل إلى الاكثار من تحويل موظفيها صفة مأموري الضبطية الق نائية فتصح هذه الصفة القاعدة بالنسبة لجميع الموظفين بدلا من أن تكون الاستثناء .

١٤ - إدارة الضبطية القضائية - نصت المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أن « على النائب العمومي إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه » . ونصت المادة ٦١ من هذه اللائحة على أن « موظفي الحكومة المأمورين قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة » . وهذا أمر طبيعي لأن النيابة هي المكلفة بمباشرة الدعوى العمومية وهي الحاصلة على المعلومات القانونية والصفات التي تؤهلها لاجراء التحقيق .

١٥ - ونظراً لحصول توتر في العلاقات بين البوليس والنيابة صدر

قرار من مجلس النظار بتاريخ ٨ إبريل سنة ١٨٩٥ حددت فيه هذه العلاقة . وقد سس في المسادة الأولى منه على أنه « يختص النائب العمومي بإدارة الضبطية القضائية فيما يتعلق بإقامة الدعاوى في الجناح والجنايات سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة وكلائه » . ونص في المادة الثانية على أنه « يلزم أن تكون العلاقات متواصلة بين النيابة العمومية وبين مأموري الضبطية القضائية ولا بد من حسن الارتباط بينهما وحصول المشاركة في العمل تحت إدارة النيابة المشغولة عن الدعاوى وذلك توصلا لظهور الحقائق » . ونص في المادة الثالثة على أنه « إذا رغب المدير أو المحافظ في أثناء مباشرة النيابة ومأموري الضبطية القضائية لعمل التحقيق في المواد الجنائية أن يؤخذ رأيه سواء كان عن الطريق التي يلزم اتخاذها لمعرفة الجانين أو عما إذا كانت الدعاوى صالحة لتقديمها للحكمة أو لقاضي التحقيق أو عن الأشخاص الذين تقام عليهم الدعوى وجب على النيابة أن ترسل له أوراق القضية بتأيمها وعلى المدير أو المحافظ أن يرد الأوراق للنيابة في ميعاد لا يتجاوز خمسة أيام . وبعد الإطلاع على أوراق القضية بمعرفة المدير أو المحافظ إذا لم يقع الاتفاق بينه وبين النيابة على إحدى هذه المسائل الثلاث وجب على النيابة أن تمتنع عن كل عمل يخالف لرأيه وترفع الأمر لناظر الحفائية ويفصل في الخلاف بغير تأخير » ثم جاء منشور نظارة الحفائية الصادر في ٢٠ إبريل سنة ١٨٩٥ مفسراً قرار مجلس النظار مؤيداً مبدأ مشاركة الإدارة والنيابة في العمل . وجاء بعده منشورها الصادر في ١١ مايو سنة ١٨٩٥ فقرر ما يأتي فيما يتعلق بعلاقة النيابة مع البوليس :

« أما فيما يتعلق بالبوليس فقد صرح في القانون بما للنيابة من الحق في إدارة الضبطية القضائية بمعنى أن لها إدارة البوليس من حيث ما هو مكلف به من مساعدتها فيما يجريه من البحث والتحري عن الجرائم التي نهى عنها قانون العقوبات وبهذا الاعتبار لها بالضرورة الحق أن تعطى البوليس في أثناء

التحريرات مايرى لها لزومه من التعليمات الخصوصية لظهور الحقيقة ويلحق بالطبع هذا الاختصاص حق النيابة في تفتيش دفاتر البوليس التي تتعلق بأعماله القضائية ولكن لا يغرب على النيابة أنها عند العمل بمقتضى هذا الحق إنما تعمل بصدده تفتيش وهذه الصفة لا تليح لها أدنى سلطة على ضباط البوليس مباشرة فيجب عليها في هذه الحالة أن تمتنع عن إعطاء تعليمات مباشرة للبوليس أو إبداء ملحوظات مباشرة بصورة لوم أو توبيخ بل يجب على رئيس النيابة أن يعرض ملحوظاته عند الاقتضاء على المدير أو المحافظ ويطلب منه إجراء مايلزم وإشعاره بما يتخذ من الطرق والوسائل لتلافي مايقع .

وقد كان قرار مجلس النظار الصادر في ٨ إبريل سنة ١٨٩٥ محلا لمر الاتقادات لأنه قيد كثيراً من سلطة النيابة وسمح للإدارة بالتدخل في المسائل الخاصة بالتحقيق وإقامة الدعوى العمومية والتي هي من شئونها الخاصة كما قيدها في إبداء طلباتها في الجلسة إذ حتم عليها أن تقيم الأدلة على التهمة وتطالب الحكم بالعقوبة عليها ما لم يظهر في أثناء الجلسة أدلة جديدة نافية لها فتقتصر على بيان الأحوال التي حدثت وتكل أمرها للحكمة ( مادتق ٥ و ٦ من القرار ) وقيدها أيضاً فيما يتعلق بإقامة الدعوى على الموظفين بسبب ما يقع مهم في أثناء تأدية وظائفهم إذ أوجب عليها الاتفاق مع اللجنة الرئيسية التي يتعاونها على رفع الدعوى وإذا حصل خلاف ترفع الأمر لناظر الحقائقية وهو يتفق مع الناظر ذى الشأن ويصدر قراره في المسألة مع الناظر المشار اليه ( مادة ٧ من القرار ) .

ونظراً لأن تنطبق هذا "قرار أدى إلى الشكوى من عدم اتخاذ الاجراءات الجنائية في كثير من الأحوال التي تستدعي ذلك فقد صدر بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ قرار من مجلس الوزراء بإلغاء القرار السابق وإطلاق الحرية للنيابة في التصرف في التهم الخاصة بالموظفين مع قصر حق التصرف فيها على النائب العمومى بالنسبة للموظفين الداخلين في هيئة العمال وعلى رئيس

النيابة بالنسبة لغيرهم، ولم ينص القرار الجديد على تحديد علاقة النيابة بجهة الادارة وان كان قد نص صراحة في المادة الأولى منه على التواء القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٨ ابريل سنة ١٨٩٥ رفته . فاصبحت هذه العلاقة خاضعة فقط للنصوص الواردة في لائحة ترتيب المحاكم وفي قانون تحقيق الجنايات من حيث استقلال النيابة في اجراء التحقيق وإقامة الدعوى وادارتها للضبطية القضائية مجردة عن القيود التي اشتمل عليها قرار مجلس النظار الملغى من حيث تدخل المديرين في أعمال التحقيق والدعوى .

ولكن لائحة ترتيب المحاكم مع تقريرها أن الموظفين المأمورين قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومي فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة لم تبين كيف نباشر النيابة هذه الادارة ولا ما هي سلطاتها نحو مأموري الضبطية القضائية وما هو الجزاء الذي تستطيع توقيمه على من يخالف منهم الامر الصادر اليه منها أو يهمل في أداء العمل المطلوب منه . ولم يشتمل قانون تحقيق الجنايات على بيان شيء من ذلك كما ذكرنا .

## الفصل الثالث

في المصادر التي يستقى منها مأمورو الضبطية القضائية معلوماتهم

١٦ - مأمورو الضبطية القضائية قد يستكشف الجرائم بنفسه . وقد يعلم بها بطريق الاشاعة ، أو بلاغ رسمي من سلطة حكومية أو موظف أميري ، أو بشكوى أو بلاغ من أحد الأفراد .

١٧ - البحث عن الجرائم (recherche des infractions) - من وظيفة الضبطية القضائية البحث عن الجرائم . فيجب على مأموريها أن

لا يتطروا حتى يتقدم إليهم المجنى عليه بالشكوى أو غيره بالتبليغ ، لأن المجنى عليه قد همل أو يعتزم الانتقام لنفسه ، وغير المجنى عليه قد لا يكون لديه الغيرة الكافية للتبليغ عن الجرائم التي يشهدها أو يعلم بها . وقد جاء في المادة ١٠ ت ج أنه « يجب عليهم وعلى مرسومهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويمجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي يهيم تبليغها إليهم ... أو يعلون بها بأي كيفية كانت » .

١٨ - البلاغ الرسمي (dénonciation officielle) - « يجب على كل من علم في أثناء تأدية وظائفه من موظفي الحكومة أو مأموري الضبطية القضائية أو مأموري جهات الادارة بوقوع جريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك فوراً » . هنا هو البلاغ الرسمي الذي تنص عليه المادة ٦ من قانون تحقيق الجنايات . وسكوت الموظف عن التبليغ يعرضه للمسئولية التأديبية .

١٩ - البلاغ الفردي (dénonciation privée) - « وكذلك كل من عاين وقوع جريمة تخل بالأمن العام أو يترتب عليها تلف حياة إنسان أو ضرر للملكة يجب عليه أن يخبر بها النيابة العمومية أو أحد مأموري الضبطية القضائية » ( المادة ٧ ت ج ) . ولكن القانون الذي أوجب على كل فرد التبليغ عن الجنايات التي شهد وقوعها لم ينص على جزاء على عدم التبليغ . على أن هناك جرائم رأى الشارع لأهميتها عقاب كل من علم بوجود مشروع لارتكابها ولم يبلغه إلى أولى الأمر وهي الجرائم الخاصة بالاعتداء على الملك والمملكة وولى العبد ، والشروع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام توارث العرش أو تغيير شيء من ذلك ، ونأليف عصاية مسلحة لهاجة طائفة من السكان أو مقاومة رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين ، وتخريب مباني أو مخازن ذخائر من أملاك الحكومة ، والجرائم المتعلقة بعصيان الجيش وبالنهب الحاصل من عصابات مسلحة . ومع ذلك

فلا عقاب على زوج أى شخص له يد في المشروع ولا على أصوله أو فروعه إذا لم يلقوا عنه ( انظر المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ إلى ٩٤ و ٩٨ ع ) .  
وقد يكون التبليغ في بعض الأحيان عفراً معفياً من العقوبة كما هو الشأن في جرائم الاتفاق الجنائي والاغتصاب والرشوة وتزيف المسكوكات والتزوير ( المواد ٤٨ و ١٠١ و ١٠٨ و ٢٠٥ و ٢١٠ ع ) .  
ولم يوجب القانون على الأفراد التبليغ عن الجنح والمخالفات بل ترك لهم الحرية في التبليغ عنها . ومع ذلك نصت المادة ٨ من لائحة المخدمين الصادر بها قرار وزارة الداخلية في ١٥ سبتمبر سنة ١٩٠٢ على أنه يجب على المخدم أن يستعلم بالتدقيق عن أسباب انفصال المخدم ( المتوسط لهم ) من الخدمة حتى يمكنه معرفة كل ما يمس استقامتهم ، وإذا كان السبب جنحة أو جريمة فعليه أن يخطر البوليس بذلك لاجل ضبط الواقعة ، وإذا قصر في هذا الأمر يعاقب بغرامة من ٢٥ قرشاً إلى مائة قرش طبقاً للبادءة ١٦ من القرار المذكور .

٢٠ - الشكوى ( plainte ) - في لغة القانون تطلق كلمة شكوى على البلاغ المقدم من المجنى عليه . وقد نصت المادة ٤٩ ت ج على أن « الشكاوى التي لا يدعى فيها أربابها بحقوق مدنية تعد من قبيل التبليغات » . ونصت المادة ٥٠ على أن المشتكى لا يعتبر أنه مدع بحقوق مدنية إلا إذا صرح بذلك في الشكوى .

٢١ - وجوب تحويل البلاغات إلى النيابة - يجب على مأموري الضبطية القضائية عقب وصول البلاغات إليهم أن يعثروا بها فوراً إلى النيابة العمومية التي من خصائصها الحكم في الدعوى ( المادة ٩ ت ج ) .  
ولكن جرى العمل بأن تبلغ النيابة فوراً بالجنائيات وبالجنح المهمة كالسرقات التي تبلغ قيمة المسرقات فيها مائة جنيه فأكثر . أما باقي الجنح

والمخالفات فيكتفى بأمور الضبطية القضائية بأرسال محاضر جمع الاستدلالات التي تحرر عنها إلى النيابة بمجرد إتمامها .

وقد حكم بأن عدم تبليغ البوليس فوراً عن الجرائم التي تبلغ إليه طبقاً للمادة التاسعة من قانون تحقيق الجنايات لا يترتب عليه بطلان ما ، وإنما يعرض الموظف الممهل للمسئولية الادارية فقط إذا ثبت إهماله (عش ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق ) .

## الفصل الرابع

### في اختصاصات مأموري الضبطية القضائية

٢٢ - بيان هذه الاختصاصات - يتناول اختصاص مأموري الضبطية القضائية : ( أولاً ) استكشاف الجرائم وإثبات حالتها وجمع الأدلة عليها ، ( ثانياً ) إجراء التحقيق في حالة التلبس بالجريمة وحالة تدهم من السلطة القضائية وحالة تدهم لاداء أعمال النيابة أمام المحاكم المركزية ، ( ثالثاً ) القبض على المتهم في حالة التلبس بالجريمة وفي حالات أخرى بينها القانون ، ( رابعاً ) تفتيش منزل المتهم في حالة التلبس بالجريمة وفي حالات أخرى استثنائية بينها القانون .

### الفقرح الأول

#### في استكشاف الجرائم وإثبات حالتها وجمع الأدلة

٢٣ - تختص الضبطية القضائية باستكشاف الجرائم واتخاذ الاجراءات اللازمة لاثبات حالتها وجمع الأدلة ( المادة ٣٠ من قانون تحقيق الجنايات المختلط ) .



وقد نصت المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات الاهلى على أنه « يجب على مأمورى الضبطية القضائية وعلى رؤوسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى يصير تبليغها اليهم على الوجه المتقدم يانه أو يملون بها أى كيفية كانت . وعليهم أيضاً أن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت الوقائع الجنائية ويجرروا بجميع ذلك محضراً رسل إلى النيابة العمومية مع الاوراق الدالة على الثبوت » .

٢٤ - فاستكشاف الجرائم هو أول الواجبات التى يفرضها القانون على مأمورى الضبطية القضائية . وهذا الواجب لا يقتصر على إثبات الجرائم بمجرد العلم بوجودها ، بل يتناول التحرى عن الجرائم التى يمكن أن تكون قد ارتكبت . فهو عام إذا أطلق على هذا البحث المستمر الذى يجب على مأمورى الضبطية القضائية أن لا ينفكوا عن القيام به فى دوائر اختصاصهم وهو خاص إذا أطلق على الجريمة المعنية التى هى موضوع البلاغ أو الشكوى أو الاشاعة ( فتن حتى ٣ ن ١١٦٠ ) .

ويستعين مأمورو الضبطية القضائية فى استكشاف الجرائم برجال البوليس السرى وبعض أفراد يسمونهم مخبرين . ومن الاجراءات التى يتخذونها للاستكشاف أن يكلف مأمور الضبطية القضائية أحد المرشدين بشراء شئ ممنوع كأداة مخدرة من شخص علم بطريقة ما أنه يحرز هذه المادة ويتجر بها فيذهب المخبر إلى ذلك الشخص ويدفع له الثمن الذى أعطاه له مأمور الضبطية القضائية على أن يعود اليه بعد فترة من الزمن ليأخذ منه المخدر ، ولكن المخبر يخطر بالمأمور بذلك فيكن للبائع ويضبطه وهو يسلّم المخدر للمخبر . وقد حكمت محكمة القضا والابرار بأنه ما دام المتهم بجريمة الاحراز قدم بإرادته وأختياره للمشتري ( أى المرشد ) المخدر الذى كان

بحرزه فهو إذا ضبط على هذه الحالة يعد متلبساً بجريمة احراز المخدر ، ولا تأثير في حالة قيام التلبس لما اتخذ رجل البوليس من الاجراءات لضبط المتهم على هذه الحالة ما دامت هذه الاجراءات لم يكن من شأنها تخريض على ارتكاب جريمة بل كان الغرض منها اكتشاف تلك الجريمة (عق ٢٧ ديسبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٢٤ سنة ٨ ق ) .

ومن طرق استكشاف الجرائم أن يتقدم شخص للبوليس ويبلغه بأن بعض المتهمين عرضوا عليه الاشتراك معهم في مشروع جنائي اعتزموا تنفيذه كسرقة أو اتجار في مواد مخدرة ، فيشير عليه البوليس بأن يسترفى الاتصال بالمتهمين ويظاهر بموافقته لهم على مشروعهم ويخبر البوليس بخطواتهم حتى يتمكن من ضبطهم لدى شروعهم في تنفيذ جريمتهم . وقد حكم بأن هذا التدخل من جانب البوليس لا يعتبر تخريضاً على ارتكاب الجرائم بل هو وسيلة لاكتشافها بعد أن اتفق المتهمون على ارتكابها (عق ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٨٩٧ سنة ٦ ق ) .

ولا جناح على مأمور الضبطية القضائية إن هو امتنع عن الافشاء باسم المرشد الذي اشترى المادة المخدرة أو سبل له القبض على المتهمين متلبسين بجريمتهم ، لأن المادة ٢٠٤ من قانون المرافعات تميز لمأموري الضبطية القضائية عدم الافشاء بمصدر علمهم بتوضيحات متافقة بجريمة ، وفي هذه الحالة تكون شهادة رجل الضبطية القضائية عما قام به الشخص الآخر محل تقدير واعتبار من المحكمة (عق ١٦ ديسبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٥ سنة ١١ ق ) .

٢٥ - متى اكتشفت الجريمة يجب على مأمور الضبطية القضائية اتخاذ الاجراءات اللازمة لاثبات حالتها وجمع الأدلة عليها تمهيداً للتحقيق الذي تقوم به النيابة .

أما إثبات حالة الجريمة فيكون باثبات حالة الامكنة والأشياء والأشخاص

مكان ارتكاب الجريمة وما يجاوره والأسلحة والأدوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة والأشياء المثبتة لها وأشخاص المجنى عليهم والتهمين والمحافظة على آثار الجريمة كآثار الدماء والأقدام التي توجد بمكان الحادث والمحافظة أيضاً على ملابس المجنى عليهم والتهمين ... الخ

وأما جمع الأدلة فيكون بالبحث عن الأشخاص الذين شهدوا الجريمة أو سمعوا بها والتحرى عن الجاني وشركائه وعما يثبت التهمة عليهم.

ويستعين البوليس ( وكذا النيابة ) بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الكشف عن المجرمين . وقد حكم بأنه لا مانع قانوناً بمنع المحقق من الاستعانة بالكلاب البوليسية كوسيلة من وسائل الاستدلال والكشف عن المجرمين ، كما أنه لا مانع بمنع القاضي من أن يميزها ما بين يديه من الأدلة ( غنى ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٥٩٧ سنة ٩ ق ) .

٣٦ - ويحرر مأمور الضبطية القضائية بالأعمال التي يقوم بها محضراً يسمى محضر جمع الاستدلالات يرسله بعد إتمامه إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت .

ولا يوجب القانون أن يحضر مع مأمور الضبطية القضائية وقت مباشرة التحقيق وجمع الاستدلالات المنوطة به كاتب لتحرير ما يجب تحريره من المحاضر . ومؤدى ذلك أن مأمور الضبطية القضائية هو المسئول وحده عن صحة ما دونه بمحاضره . وما دام هو قد وقع عليها إقراراً منه بصحتها فلا يهم بعد ذلك إن كان قد حررها بقلبه مباشرة أو بواسطة الاستعانة بآلة ميكانيكية أو يد أجنبية ، لأن عدم مباشرة تحريرها بخط يده لا يؤثر في اعتبار أنها محررة في حضرته وتحت بصره ( غنى ١٣ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٤٦ سنة ٩ ق ) .

## الفرع الثاني - في التحقيق

٢٧ - متى يكون للمأموري الضبطية القضائية سلطة التحقيق ؟ -  
يجوز للمأموري الضبطية القضائية إجراء تحقيق بالمعنى القانوني في حالة التلبس  
بالجريمة ( المواد ١١ إلى ١٤ ت ج ) ، وفي حالة نديه من السلطة القضائية  
( المواد ٢٦ و ٢٩ و ٧١ و ٩٠ ت ج ) .

كذلك يجوز أن يقوم بإجراء التحقيق في القضايا التي من اختصاص  
محاكم المراكز النظر فيها من بينهم وزير الحفانية من مأموري الضبطية  
القضائية لأداء وظيفة النيابة العمومية أمامها ( المادة ٥ من قانون محاكم المراكز )

٢٨ - الفرق بين محضر التحقيق ومحضر جمع الاستدلالات -  
والفرق بين محضر التحقيق الذي يبره النيابة أو مأمور الضبطية القضائية في  
الحالات المتقدمة ومحضر جمع الاستدلالات الذي يحرره مأمور الضبطية  
القضائية أن الأول هو الذي يقطع مدة التقادم ، أما الثاني فلا يقطعها  
( المادة ٢٧٩ ت ج ) ؛ وأن الأمر الصادر من النيابة بحفظ الأوراق  
لا يمنع من المود إلى إقامة الدعوى العمومية إلا إذا صدر بعد تحقيق  
( المادة ٤٣ ت ج ) ؛ وأنه لا يجوز رفع الدعوى في الجنايات إلا بعد تحقيق  
( المادتين ٩ و ٢٩ من قانون تشكيل محاكم الجنايات ) ، أما في الجنح  
والمخالفات فيجوز رفع الدعوى بناء على محضر جمع الاستدلالات الذي  
يحرره مأمور الضبطية القضائية أو حتى بدون ذلك في الدعاوى التي ترفع  
مباشرة من المدعين بالحقوق المدنية ( المواد ٥٢ و ١٢٩ و ١٥٧ ت ج ) .

## البحث الأول - التحقيق في حالة التلبس بالجريمة

٢٩ - ماذا يراد بالتلبس بالجريمة - نصت المادة ٨ من قانون

تحقيق الجنايات على ما يأتي : « مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية هي رؤيته حار ارتكابها أو عقب ارتكابها ببرهة يسيرة . ويعتبر أيضاً أن الجاني شوهد متلبساً بالجناية إذا تبعه من وقعت عليه الجناية عقب وقوعها منه بزمان قريب أو تبعته العامة مع الصباح أو وجد في ذلك الزمان حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء آخر يستدل منها على أنه مرتكب الجناية أو مشارك في فعلها . »

وهذا النص منقول عن المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي . وبلاحظ عليه أولاً أنه يتكلم عن مشاهد الجاني متلبساً بالجريمة بينما الأصح والمقصود هو وجود الجريمة في حالة تلبس ، أي أن حالة التلبس تلازم الجريمة نفسها لاشخص مرتكبها كما يؤخذ من نص المادة ٤١ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسي وهي مصدر المادة المصرية وكما هو ظاهر من النص الفرنسي للادة المصرية . وبناء على ذلك فقد تعتبر الجريمة متلبسة ولو لم يشاهد المتهم متلبساً بالجريمة ، مثال ذلك : شاهد ضابط المباحث وبعض رجاله نورا ينبعث من مسكن المتهم مع أنه غير مشترك في الإثارة لدى الشركة كما شاهدوا في الطابق الموجود بأسفل مسكن المتهم أسلاكاً معلقة ومتصلة بوصلة النور وأن هذه الوصلة متصلة بأسلاك الشركة في الشارع بواسطة سلك نحاسي ولا حظوا أسلاكاً كهربائية تمتد من الوصلة إلى الطابق الذي يسكنه المتهم وكان مضاء ، وبمجرد أن قرعوا الباب وعرف من في المنزل أنهم رجال البوليس أطفأوا النور ثم فتحوا لهم الباب فوجدوا في المترل عدة مصابيح كهربائية . قررت محكمة النقض أن حالة التلبس تلازم الجريمة نفسها لا مرتكبها وأن الجريمة التي ارتكبها المتهم تعتبر متلبسة كما شاهده رجال البوليس من انبعاث النور من منزل المتهم ( حنن • أمير ) .

سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٤٣ سنة ٧ ق . )

وينبغي على ذلك أنه إذا شاهد ضابط البوليس الجريمة في حالة تلبس

عند ما ضبط أحد المتهمين متلبساً بها فله قانوناً أن يفقش بنير إذن من النيابة منزل كل منهم فيها سواء أكان قاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء أشوهد متلبساً بالجريمة أم لم يشاهد ( عن ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٨٢٩ سنة ١٩٣٩ ) .

٣- - ويلاحظ على هذا النص أيضاً أنه ورد فيه لفظ الجناية بدل الجريمة بينما الصحيح والمقصود هو التلبس بالجريمة بمعناها العام لا بالجناية بمعناها الخاص . وقد وقع الشارع في نفس هذا الخطأ في نصوص أخرى من قانون تحقيق الجنايات ( كالمواد ١١ و ١٥ و ٢٥ و ١٥٨ ) .

٣١- - يؤخذ من نص المادة ٨ ج أن حالات التلبس بالجريمة أربعة وهي : ( ١ ) مشاهدة الجريمة حال ارتكابها ، ( ٢ ) مشاهدة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة يسيرة ، ( ٣ ) حالة ما إذا كان الجاني قد تبعه من وقعت عليه الجريمة عقب وقوعها منه بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصباح ، ( ٤ ) حالة ما إذا وجد الجاني في ذلك الزمن حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء آخر يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو شريك فيها .

٣٢- - ولا نزاع في أن حالات التلبس واردة في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات على سبيل المحصر لا على سبيل البيان والتفصيل ، فلا يصح التوسع فيها بطريق القياس أو التقريب ( عن ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١١٢٤ سنة ٥٠ ق و ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٣٥٨ سنة ٨ ق و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٠٢ سنة ٨ ق و ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٢٧ سنة ٨ ق ) .

٣٣- - فالحالة الأولى هي التي يشاهد فيها الجاني حال ارتكابه الجريمة ، وهذا هو التلبس بمعنى الكلمة . وفي هذه الحالة يؤخذ الجاني في إبان الفعل ( sur le fait ) وهو يقارف فعله ونار الجريمة مستعرة ( dans la chaleur )

( de l'action ) ، كما إذا فوجئ اللص وهو يسرق أو فوجئ القاتل وهو يطمئن الجنى عليه .

٣٤ - والحالة الثانية هي حالة الجريمة عقب ارتكابها ببرهة سيرة ، وفي هذه الحالة لا يمكن القول بالضبط والهدوء التامين إن الجريمة في حالة تلبس ، لأن الفعل قد مضى وانقضى ولهب الجريمة قد انطفأ ، ولكن آثار الجريمة لا تزال باقية تنبئ بوقوعها ونارها لم تتخمد بعد بل تخلفت عنها بقايا لا تزال حامية أو دخان لا يزال داخناً ، ولذلك لم يفرق الشارع بين هذه الحالة وحالة مشاهدة الجريمة في أثناء ارتكابها ( جبرو ٣ ١٩٦٥ ) .

وقد حكم بوجود حالة التلبس في قضية قتل تحصل وقائمتها في أن زوجة القتل رأت بعينها المتهمين وقت ارتكابهما جناية القتل فجعلت تصرخ وتستنيت ، فسمع صراخها كثير من السكان المجاورين وبعض رجال الحفظ ، وقد أسرع أحدهم بناء على طلب هذه الزوجة وبلغ اثنين من أقارب القتل بالحادث فحضرا إلى مكان الواقعة وبعد أن علما بتفاصيلها ذهب أحدهما إلى العمدة وبلغه بها فحضر وسمع من زوجة القتل أنها رأت فرداً يد أحد المتهمين فيادر بضبطهما وتفتيش منزلهما فعثر في منزل المتهم الذي قالت عنه الزوجة على فرد مخبأ تحت دولاب الملابس . طعن هذا المتهم في الحكم الصادر ضده بالمقربة بحجة أن محكمة الجنايات أخذت بدليل باطل في إثبات جريمة القتل واعتمدت عليه في تكوين عقيدتها ، وهذا الدليل هو وجود فرد في منزله عثر عليه العمدة عند تفتيشه هذا المنزل مع أن هذا التفتيش حصل في غير حالة التلبس بالجريمة لأن العمدة لم يحضر إلا بعد وقوع الجريمة بساعة أو ساعتين - ولكن محكمة النقض قررت أنه يتضح من هذه الوقائع أن العمدة بلغ بالحادث عقب حصول القتل فبادر بالحضور للكان الذي به جثة القتل وتحقق من حصول الجريمة على أثر علمه بها فأسرع بتفتيش منزل

الطاعن الذى اتهم بارتكابها فيكون هذا التفتيش وقع عقب ارتكاب الجريمة بزمن يسير ولم يكن قد خدأ أوارها بعد ويكون ما ذكره الحكم المعلوم فيه من وقوع التفتيش فى حالة التلبس صحيحاً ولا غبار عليه. أما ما يفترض به الطاعن من أن العمدة لم ينتقل إلى مكان الحادث إلا بعد وقوعها بساعة أو ساعتين فلا يزيل عن الجريمة صفة التلبس ما دام أن الثابت مما تقدم أن العمدة بادر بالحضور إلى محل الواقعة عقب إخطاره مباشرة وشاهد آثار الجريمة وهى لا تزال باقية (نص ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٤٠ سنة ٦ ق).

٣٥ - والحالة الثالثة هى حالة الجاني إذا تبعه من وقعت عليه الجريمة عقب وقوعها بزمن قريب أو تبعته العامة مع الصباح فى ذلك الزمن القريب كقول الناس عقب وقوع الجريمة أمسك أمسك اللص، أو أمسك القاتل، وليس المقصود من عبارة (تبعته العامة مع الصباح) الواردة فى المادة أن يتبعه الناس بأشخاصهم وبصياحهم كما يدل على ذلك ظاهر النص العربى، بل يكفى أن يشيعوه بصياحهم فقط كما هو مفهوم النص الفرنسى (poursuivi par la clameur publique).

٣٦ - وتقرب من هذه الحالة الحالة الرابعة أى حالة الجاني إذا وجد عقب وقوع الجريمة بزمن قريب حاملاً لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو شريك فيها، كما إذا وجد الجاني حاملاً للأشياء المسروقة أو حاملاً للسلاح الذى ارتكبه به القتل.

على أن صياح العامة وحمل الأسلحة أو الامتعة الموجهة للشبهة قد يكونان غير قاطعين فى أن المتهم هو الذى ارتكب الجريمة، ولذلك يجب أن يقبل منه إقامة الدليل على براءته.

٣٧ - وليس من السهل تحديد الزمن الذى يجب أن يحصل فيه تشييع



المتهم بضياع العامة أو يوجد فيه المتهم حاملا آلات أو أمتعة يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة . على أنه ليس من الضروري أن يكون ذلك عصب وقوع الجريمة مباشرة ، بل يتحقق التلبس ولو مضى على الجريمة زمن ما يجب أن لا يكون طويلا . وقد رأى بعضهم أن هذا الزمن يجب أن لا يزيد على أربع وعشرين ساعة كما يؤخذ من الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسى الذى أخذت منه المادة ٨ ت ج ( جرائون ٢ ن ٢٠١ ) . ورأى البعض الآخر أن هذا التجديد تحكى وأنه يكفى أن تحصل المتابعة أو حمل الآلات أو الأمتعة فى أثناء بحث البوليس ( ليوثان مادة ٤١ ن ٩ ) .

ولكن يعترض على هذا رأى بأن بحث البوليس قد يستمر زمنا طويلا أكثر من أربع وعشرين ساعة ، والأصوب أن يترك الأمر لتقدير القاضى ( جرو ٣ ن ١٣١ ) .

٣٨ - المراد بالتلبس فى جريمة الزنا - والتلبس له معنى آخر فى جريمة الزنا ، إذ يكفى فيها أن يوجد الزانى فى حالة لا تترك مجالا للشك فى ارتكاب الفعل أو النهى . لارتكابه ، وذلك لأنه يتمنى فى هذه الجريمة مشاهدة الفعل نفسه ، ولو اشترطت مشاهدة الفعل لأظلت الجاني من العقاب فى جميع الأحوال إلا ماندر ، والنادر لاحكمه .

٣٩ - سلطات مأمورى الضبطية القضائية فى حالة التلبس بالجريمة - خول الشارع مأمورى الضبطية القضائية فى حالة التلبس بالجريمة سلطات أوسع من سلطاتهم فى غيرها فأجاز لهم القيام ببعض أعمال من أعمال التحقيق فصلها فى الباب الثانى من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات . وهذه الأعمال هى الانتقال إلى محل الواقعة ، وإجراء تحقيق مختصر ، والقبض على المتهم ، وتفتيش منزله وضبط ما يوجد به من أشياء تفيد فى كشف الحقيقة ، وتنب خبراء .

وذلك لأن السرعة التي تمتضيها حالة التلبس توجب الترخيص لمأموري الضبطية القضائية بأن يعملوا من تلقاء أنفسهم وفي الحال بدون انتظار النيابة حتى لاتضيع معالم الجريمة وأدلتها وحتى لا يتفرق الشهود ويضرب الجاني.

٤٠ - ولكن يمكن القول بتوفر شرط التلبس الذي يفسح لمأموري الضبطية القضائية في سلطات التحقيق التي فصلها الباب الثاني من الكتاب الأول يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فعلا فيجب على الأقل أن يكون قد حضر إلى محل الواقعة عقب ارتكاب الجريمة بمرحلة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنبيه عن وقوعها ، فإذا لم يكن لا هذا ولا ذاك فلا أقل من أن يكون شاهد المجنى عليه عقب وقوع الجريمة بزمان قريب وهو يعدو خلف الجاني للملاحقة والقبض عليه أو شاهد عامة الناس وهم يشعرون الجاني بصياحهم أو رأى الجاني عقب وقوع الجريمة وهو حامل لآلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق أو أشياء أخرى يستدل منها على أنه مرتكب للجريمة أو مشارك في ارتكابها . وليس يكفي لاعتبار التلبس قائمة تتيح لمأمور الضبطية القضائية الاستماع بتلك السجلات الواسعة المهيئة في الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات أن يكون ذلك المأمور قد تلقى نبأ التلبس من طريق الرواية عن شاهده على حين أن لا يكون قد شاهد هو بنفسه صورة من صورته المتقدم ذكرها ، والا لاستحال الأمر إلى إمكان إثبات التلبس بشهادة الشهود وهو أمر لا يجهزه أحد من رجال القانون إلا في باب الزنا ، إذ اتفقوا على أنه ليس من الضروري أن يشاهد الشريك متلبساً بالجريمة بواسطة أحد مأموري الضبطية القضائية بل يكفي أن يشهد بعض الشهود برؤيتهم إياه في حالة تلبس بجريمة الزنا وذلك لتعدد اشتراط الملاحظة في هذه الحالة بواسطة مأموري الضبطية القضائية (مخ ٢٧ مبرر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١١٢٤ سنة ٥٠ ق - وفي هذا المثل مخ ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧

قضية رقم ٢٧ سنة ٨ ق و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٥٢ سنة ٨ ق ) .

٤١ - الانتقال إلى محل الواقعة - تنص المادة ١١ ت ج على أنه  
« يجب على مأمور الضبطية القضائية في حالة تلبس الجاني بالجناية أن يتوجه  
بلا تأخير إلى محل الواقعة ويحرر ما يلزم من المحاضر » .

والمقصود من التلبس بالجناية هو التلبس بالجريمة كما ينهض فيها تقدم . وأنه  
وإن كان النص يلحظ على مأمور الضبطية القضائية الانتقال إلى محل الواقعة في  
جميع الجرائم إلا أن لمأمور الضبطية القضائية أن يقدر فائدة هذا الانتقال  
في الجرح على الأقل ، فلا ينتقل إلا في الحوادث الهامة ( جرائع ٢٠٠٢ ) .

٤٢ - وما ينبغي ملاحظته أن انتقال مأمور الضبطية القضائية إلى  
محل الواقعة لا يفي به من واجب تبليغ النيابة عنها طبقاً للبائتين ٦ و ٩ ت ج .  
وقد نصت المادة ٢٧ صراحة على أنه « إذا اقتضى الحال توجه مأموري  
الضبطية القضائية إلى محل الواقعة لأجراء التحقيق في حالة مشاهدة الجاني  
متلبساً بالجناية يجب عليهم أن يخبروا النيابة العمومية بذلك » .

٤٣ - محضر المعاينة - يجب على مأمور الضبطية القضائية عند  
انتقاله إلى محل الواقعة أن يحرر محضر معاينة ( procès verbal de constat )  
« يثبت فيه حقيقة وجود الجناية وكيفية وقوعها وحالة الجبل الذي وقعت فيه ،  
( المادة ١١ ) . ويجب أن يعنى بتحرير هذا المحضر فيذكر فيه تاريخ البلاغ  
والتحريات التي عملت وتاريخ ومكان تحرير المحضر واسم مأمور الضبطية  
القضائية الذي حرره وأسماء الأشخاص الذين عاونوه في أبحاثه ، ويجب أن  
يشتمل على وصف مكان الحادث وبيان ظروفه وكيفية وقوعه وأسماء المتهمين  
والشركاء والشهود ووصف الأشياء المضبوطة المثبتة للجريمة وكافة الاجراءات  
التي اتخذها مأمور الضبطية القضائية » .

وهذا المحضر يلي محضر التحقيق الذى تدون فيه شهادة الشهود الحاضرين أو الذين استدعوا الى مكان الحادث (المادة ١٢) .

٤٤ - محضر التحقيق - يجرى مأمور الضبطية القضائية تحقيقاً مختصراً القصد منه ضبط الأقوال الأصلية قبل أن يحدث تأثير يودى إلى تغييرها أو تشويه حقيقتها .

فيسمع أولاً شهادة الأشخاص الحاضرين الذين شاهدوا الجريمة أو الذين يمكن الحصول منهم على إيضاحات بشأن الواقعة وفاقها (المادة ١١) كالأقارب والجيران والخدم .

ولهذا الغرض يجوز له أن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحريره (المادة ١٢ فقرة أولى) .  
ويسوغ له أيضاً أن يستحضر فى الحال كل من يمكن الحصول منه على إيضاحات بشأن الواقعة (المادة ١٢ فقرة ثانية)

٤٥ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم الخروج أو التباعد أو امتنع أحد من دعاهم عن الحضور يذكر ذلك فى المحضر (المادة ١٣) .

وتحكم محكمة المخالفات على من خالف ما ذكر بالمادة السابقة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ، ويكون حكمها بذلك بناء على المحضر السالف ذكره الذى يجب اعتباره حجة لديها (المادة ١٤) .

٤٦ - ولم ينص للشارع على وجوب تحليف الشهود اليمين أمام مأمورى الضبطية القضائية كما نص عليه فى باب التحقيق أمام النيابة ، ويظهر أنه لم ير محلاً لأن يحلف الشهود اليمين أمامهم لأنه لو أراد ذلك لنص عليه كما فعل بالنسبة للخبراء عندما يستعين بهم مأمور الضبطية القضائية (مادة ٢٤)

أضف إلى هذا أن اختصاص مأموري الضبطية القضائية في حالة التلبس هو اختصاص استثنائي فلا يتحول لهم فيها إلا ما نص عليه القانون صراحة . وعلى هذا الرأي غالبية الشراح ( راجع روج ٢ ص ٢٩٦ ولا بوردن ٢٠٧ ) . وعلى كل حال إذا حلف الشاهد اليمين أمام مأمور الضبطية القضائية فلا يترتب على ذلك بطلان ما .

٤٧ - القبض - بمقتضى المادتين ١٥ و ١٦ ت ج يجوز للمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجرمة أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وأن يصدر أمراً بضبط المتهم الغائب وإحضاره ، وبعد سماع أقوال المتهم إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة المختصة ليكون تحت تصرف النيابة وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة .

٤٨ - وقد أطلق الشارع في المادة ١٥ ت ج حق مأموري الضبطية القضائية في القبض على المتهم في حالة التلبس بالجرمة ولم يقبده بالجرائم الخطيرة كالجنائيات والجنح المعاقب عليها بالحبس . فيجوز إذن للمأمور الضبطية القضائية القبض على المتهم المتلبس ولو كانت جريمته لا يعاقب عليها القانون إلا بالرامة ، وذلك لأن الغرض من القبض في هذه الحالة ليس هو حبس المتهم وإنما هو حجزه فترة من الزمن ، وهو إجراء إداري أكثر منه قضائي ، بلجأ إليه مأمور الضبطية القضائية لسمع أقوال الجاني ولينجس تأثيره على الشهود أو على الأدلة القائمة خشية أن تمتد لها يد التلغيف . وقد قضت بذلك محكمة النقض والابرام بالنسبة لمتهم بمنحة إحراز حشيش قبل قانون المواد المخدرة الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٢٥ إذ قررت أن القصد من المادة ١٥ ليس هو الحبس الاحتياطي بالمعنى الحقيقي بل نصت هذه المادة على احتياطات وقية ممتدة للتحقق من شخص المتهم وإجراء التحقيق الأول وهي احتياطات

متعلقة بالأمن وإدارية أكثر من كونها قضائية. وخاصة بحجز المتهمين المتلبسين بالجناية ووضعهم في أى محل كان تحت تصرف البوليس بضع ساعات كافية لجمع الاستدلالات التى يمكن أن يستنتج منها لزوم توقيع الحبس الاحتياطى وصحته قانوناً، وهذا النوع الخاص للحجز الوقى على الحرية منصوص عنه صراحة فى آخر المادة التى حددت هذه المدة بأربع وعشرين ساعة على شرط أن يقبض على المتهم وتسمع أقواله ويرسل إلى النيابة العمومية إن لم يأت بما يبرئه. وهذه الجلة الأخيرة توجب على ضابط البوليس الذى يتولى التحقيق أن يحجز المتهم أثناء البحث والتحقيق الذى يجريه مباشرة لمعرفة ما إذا كان المتهم آتياً بما يبرئه أم لا، وهذه السلطة خطيرة وهى تشبه السلطة المخولة له بمقتضى المادة ١٢ التى تصرح له بأن يمنع الحاضرين عن الخروج من محل الواقعة أو التباعد عنه حتى يتم تحرير المحضر. ويجب طبعاً استعمال هذه السلطة بمزيد الاحتراس لأنها مقيدة للحرية الشخصية فى بعض الأحيان، ولكن من جهة أخرى فإن هذه السلطة المطلقة هى وقفية، ويجب حفظاً للنظام أن يستبعد منها كل قيد غير منصوص عنه صراحة بالقانون وانه لا يمكن العمل بها إلا إذا توفرت هذه الحالة بحالة الحبس الاحتياطى بمعناه الخاص الذى لا يعتبر فعلاً بسيطاً بل حالة قضائية معينة ومقررة صراحة، وبناء عليه يجوز للمأمور الضبطية القضائية لقاء القبض على المتهم المتلبس بالجريمة ولو كانت جريمته لا يعاقب عليها القانون بالحبس كجريمة إحراز الحشيش (نص ١٥ يونية سنة ١٩١٢ مج ١٢ ص ٢٠٧).

٤٩ - حق القبض الخول للأفراد - وقد خول الشارع أيضاً لكل فرد حق القبض على الجانى فى حالة التلبس بالجريمة. فقد نصت المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجب على كل فرد فى حالة تلبس الجانى بالجناية وفى جميع الأحوال الماثلة لها أن يحضر الجانى أمام أحد أعضاء

النيابة العمومية أو يسله لاحد مأمورى الضبطية القضائية أو لاحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب حبه احتياطياً . والمقصود من جميع الأحوال المماثلة لحالة تلبس الجاني بالجناية الواردة في المادة المذكورة أحوال التلبس الأخرى الاعتبارية الواردة مع حالة التلبس الحقيقية على سبيل الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات (نقش ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق) .

٥٠ - التفتيش - كذلك يجوز لمأمور الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه . ويجب عليه أن يضبط كل ما يجده في أى محل كان ( بمنزل المتهم ) من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجناية ويمكن الوصول به إلى كشف الحقيقة ، وعليه أن يحرر محضراً بما يحصل من الاجراءات ( المادة ١٨ ت ج ) . ويجب عليه أيضاً أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم ( المادة ١٩ ت ج ) .

ولكن لا يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يجرى تفتيشاً في منزل أحد غير المتهم .

٥١ - الاستمانة بأهل الخبرة - بمقتضى المادة ٢٤ ت ج يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يسمين بمن يلزم من أهل الخبرة والاطباء وأن يطلب منهم تقريراً عن المواد التي تمكنهم صناعتهم من إيجانها . فله أن يتدب طبيباً للكشف على مصاب لمرفة سبب جروحه أو تشرج جثة لمرفة سبب الوفاة . ويجب على الخير أن يحلف يمينا أمامه على أن يؤدي مأموريته بالذمة والصدق ، هنا إذا لم يكن قد حلف العيين أمام رئيس عكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية طبقاً للمادة ٢١ من قانون الخبراء والمادة الأولى من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ .

والتقرير الذى يقدمه الجير بدون أن يحلف الجين هو تقرير باطل  
(نص ٣١ يناير سنة ١٩٠٤ مع ٤ عدد ١٠٠) .

٥٢ - ويلاحظ أن نص المادة ٢٤ عام وغير مقصور على حالة التلبس ، ولكن نذب الجبراء هو من إجراءات التحقيق ولا يملك مأمور الضبطية القضائية سلطة التحقيق إلا فى حالة التلبس والحالات الأخرى التى بينها القانون . ولكن إذا نذب مأمور الضبطية القضائية خيراً فى غير هذه الأحوال فيكون عمله من باب جمع الاستدلالات .

٥٣ - الاستعانة بالقوة العسكرية - لمأمورى الضبطية القضائية فى أثناء مباشرتهم التحقيق فى حالة مشاهدة الجانى متلبساً بالجريمة أو فى أثناء عمل محتض بهم بناء على انتداب من النيابة أن يستعينوا بالقوة العسكرية مباشرة (المادة ٢٨ ت ج) .

٥٤ - انتهاء سلطة مأمور الضبطية القضائية بحضور النيابة - الأصل أن مأمور الضبطية القضائية الذى يباشر تحقيقاً فى حالة التلبس بالجريمة تنتهى مأموريته بحضور النيابة ، وذلك لأن النيابة هى المختصة أصلاً بالتحقيق وأن مأمور الضبطية القضائية يعتبر أنه يستمد سلطته منها .

لهذا يجب على مأمور الضبطية القضائية عند انتقاله إلى محل الواقعة لإجراء التحقيق فى حالة التلبس بالجريمة أن يخبر النيابة العمومية بذلك (المادة ٣٧ ت ج) .

وإذا حضر عضو النيابة فى وقت مباشرة مأمور الضبطية القضائية للتحقيق فله أن يتمه أو يأذن للمأمور المذكور باتمامه (المادة ٢٥ ت ج) .  
وإذا تولى عضو النيابة التحقيق بنفسه فله أن يكلف أى مأمور من مأمورى الضبطية القضائية بعض الأعمال التى من خصائصه (المادة ٣٦ ت ج) .



وهذه الأحكام ليست إلا تطبيقاً لحق النيابة في إصدار أوامر انتداب  
للمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس بالجريمة .

### المبحث الثاني - التحقيق في حالة الانتداب من السلطة القضائية

٥٥ - الانتدابات التي تصدر من النيابة - يجوز للنيابة ندب  
مأموري الضبطية للتحقيق بأوامر تصدرها إليهم .

فقد نصت المادة ٢٥ ج على أنه إذا حضر أحد أعضاء النيابة العمومية  
في وقت مباشرة تحقيق صار البدء فيه بمعرفة أحد مأموري الضبطية القضائية  
في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية فله أن يتممه أو يأذن للأمور  
المذكور بأنماه .

ونصت المادة ٢٦ على أنه يجوز لكل من أعضاء النيابة العمومية في حالة  
إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأور من مأموري الضبطية القضائية ببعض  
الاعمال التي من خصائصه .

ونصت المادة ٢٩ على أنه إذا رأت النيابة العمومية من بلاغ قدم لها أو  
محضر محرر بمعرفة أحد رجال الضبط أو من أي إخبار وصل إليها وقول  
جريمة فعليها أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة  
سواء بنفسها أو بواسطة مأموري الضبطية القضائية بناء على أوامر تصدرها  
إليهم بذلك .

٥٦ - الأعمال التي يجوز الندب لأجرائها - يجوز للنيابة ندب  
مأموري الضبطية القضائية لجميع أعمال التحقيق بما في ذلك استجواب المتهم  
ومواجهته بالشهود والمعاينة ، وذلك لأن نصوص المواد ٢٥ و ٢٦ و ٢٩  
عامة ، ولأن المادة ٣٠ ج تجيز للنيابة ندبهم لعمل من الخطورة بمكان وهو  
تفتيش منزل المتهم .

على أنه يجب قصر الانتداب على الأعمال التي ترمى إلى جمع الأدلة ، فلا يجوز أن يتناول الانتداب الأعمال الخاصة بالقبض والحبس الاحتياطي لأن هذه الأعمال يجب أن يجرها المحقق نفسه . على أن أوامر القبض والحبس الاحتياطي ما دامت واجبة التنفيذ في جميع أنحاء البلاد فلا فائدة تذكر من تفويض الغير في إصدارها . أما أمر الحضور فلا مانع من تفويض مأمور الضبطية القضائية فيه لأنه ليس إلا وسيلة الاعلان ( جلد ٢ ن ١٧٦ و ليوثان مادة ٥٥ ن ٢١ إلى ٢٦ ) .

٥٧ - الانتداب التي تصدر من قاضي التحقيق - أما قاضي التحقيق فلا يجوز له تدب أحد من مأموري الضبطية القضائية لأجراء تفتيش أو سماع شهادة في جهة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاصه إلا إذا كانت خارجة عن المدينة التي بها مركز المحكمة ( المادتين ٧١ و ٩٠ ج ) .

٥٨ - وجوب تخصيص الانتداب - يجب أن يكون الانتداب خاصاً أي لعمل معين من أعمال التحقيق كسماع شهود أو إجراء تفتيش .. الخ ، بل يجب طبقاً للمادة ٩١ الواردة في باب قاضي التحقيق والتي يجب تعميم حكمها أن يبين أمر الانتداب الأعمال المطلوب إجراؤها والواقع التي يلزم استشهاد الشهود عليها . فلا يجوز مثلاً النيابة ولا لقاضي التحقيق أن يتدب مأموري الضبطية القضائية لتحقيق جريمة من الجرائم بصفة عامة أو لعمل إجراءات التحقيق التي يرى لزمها لظهور الحقيقة أو لتفتيش المنازل التي يرى فائدة من تفتيشها . فإن الانتداب العام هو بمثابة تفويض المحقق عن سلطته إلى مأمور قد لا تتوفر فيه كل الضمانات المطلوبة ، وهذا التخلي يتعارض مع روح القانون الذي يرى في اختيار المحقق أعظم ضمان لحسن سير التحقيق ( جردانولان ١٩٥٧ ن ٢٤٧ ) . وقد قررت محكمة النقض والابرام أنه بامكان النظر في نص المادة ٢٩ ج دى أن الأوامر التي تصدرها النيابة العامة لمأموري الضبطية القضائية

يجب أن تكون موحدة للنقط التي تكلف المأمور بتحقيقها وذلك: (أولاً) لأن قول تلك المادة « أن تشرع في إجراءات التحقيق التي ترى لزومها لظهور الحقيقة » دال ب ذاته على أن هناك أموراً من الضروري كشفها حتى يتبين الحقيقة . وإذا كانت النيابة نفسها في غير حاجة إلى بيان هذه الأمور عندما تشرع في التحقيق بنفسها فإنها عندما تكلف مأمور الضبطية بالتحقيق لا بد لها بطبيعة الحال من أن تبين له هذه الأمور التي رأت ضرورة كشفها حتى النص من الإشارة ما يقتضى هذا البيان خصوصاً متى لوحظت كلمة « بذلك » في عبارة « بناء على أوامر تصدرها إليهم بذلك » . (ثانياً) أن الأوامر المذكورة لو صح صدورها بتكليف المأمورين المذكورين « بالتحقيق » فقط بدون بيان آخر لازم على ذلك أن ينظر أولئك المأمورون في البلاغات التي ترسل إليهم من النيابة أو محاضر التحريات التي تعاد إليهم منها ويبحثوا برأيهم في تعرف ماذا يجب عليهم عمله من « إجراءات التحقيق التي يرون لزومها لظهور الحقيقة » وهذه المثابة يكونون قد نقلوا لأنفسهم حقاً لم يعطه نص المادة ٢٩ إلا لرجال النيابة ولم يجعل هؤلاء أن ينقلوه لمأموري الضبطية القضائية ، لا بطريق اللزوم الضمني كما في هذه الصورة ، ولا بطريق التصريح كما لو كتبوا لهم أنهم « يأمرؤهم بعمل إجراءات التحقيق التي يرى هؤلاء المأمورون لزومها لظهور الحقيقة » . وهذا النظر يؤكد أيضاً ضرورة بيان الأمور التي تكلف النيابة مأموري الضبطية القضائية بتحقيقها . (ثالثاً) أن الشارع في سنة ١٨٩٥ قد انتزع سلطة التحقيق من قاضيه وجعلها حقاً أصيلاً للنيابة العامة لما رآه في رجالها من الضمانات التي كانت في قضاء التحقيق . فإذا ساءل النيابة كلما ورد عليها بتلخيص محادث أن ترسله للبوليس « للتحقيق » فحسب لترتب على ذلك أن يكون في استطاعة النيابة التسلب من سلطتها وإحالتها جملة واحدة لرجال الضبطية القضائية الذين لا يشترط فيهم توفر تلك الضمانات . ومن غير المقبول فهم أن عبارة الشارع تنسج مثل هذه النتيجة

مهما تكن بعيدة الوقوع . ولا يمترض هنا بأن الشلوع أجاز لرجال الضبطية القضائية التحقيق في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية وأن لهم متى ابتدأوا فيه أن يتمموه متى أذن لهم بذلك من يحضر من رجال النيابة العامة ( مادة ١١ و ٢٥ ت ج ) - لا يمترض بذلك لأن هنرخصة استثنائية عليها ضرورة الاسراع في إثبات معالم الواقعة وحقاتها قبل تبديدها وانطساها ثم عدم إيقاع الاضطراب باستبدال محقق بمحقق آخر بدأ في العمل وعرف من وجوه المادة ما لا يعرفه البديل - فيجب إذن أن يفهم أن الأوامر التي تصدرها النيابة لأُمُوري الضبطية القضائية بمقتضى المادة ٢٩ من قانون تحقيق الجنايات ينبغي أن يكون مبنياً بها ولو بطريق الاجتهاد ما ترغب النيابة تكليفهم به من إجراءات التحقيق وأن الشأن فيها من هذه الجهة هو الشأن في الانتدابات التي كان ولا يزال يجريها قاضي التحقيق ، فان لم تبين تلك الأوامر شيئاً فلا يمكن اعتبارها إلا مجرد اخطار مقصود به عمل تحريرات وجمع استدالات توطئة للتحقيق الذي يحصل من بعد إذا اقتضاء الحال . ( عن ٤ يناير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩١٠ سنة ٢ ق ) .

وقضت بناء على ذلك بأن مجرد إحالة الأوراق من النيابة إلى البوليس لا يعد انتداباً من النيابة لأحد رجال البوليس لاجراء التحقيق . فالتحقيق الذي يجريه البوليس في هذه الصورة لا يعتبر تحقيقاً بالمعنى القانوني وإنما هو جمع تحريرات واستدلالات لا تقوم مقام التحقيق ، وأمر الحفظ الذي يصدر من النيابة بعبد ذلك إنما هو إجراء اختتمت به النيابة أعمال التحريات والاستدلالات التي قام بها البوليس إيماناً منها بأنها لم تر في تلك التحريات ما يجعلها تقدر أن هناك جريمة وقعت وأن من اللازم الشروع في تحقيقها ، ومثل هذا الأمر لا يعد مطلقاً من إجراءات التحقيق التي تقطع مدة سقوط الدعوى العمومية ( الحكم نه ) .

ومنه لا يقل النيابة من رفع الدعوى العمومية إذا أرادت دون حاجة

إلى استصدار أمر من النائب العمومي بالنسبة ( عن ١٥ يونيو سنة ١٩٣٦  
قضية رقم ١٢٦٠ سنة ٢٦ ق ) .

٥٩ - شكل الانتداب - يجب أن يكون الانتداب بالكتابة وأن  
يشتمل على بيان اسم ووظيفة من أصدره ووظيفة مأمور الضبطية القضائية  
المنتدب واسم اتهم والتهمة المسندة إليه والأعمال المطلوب إجرائها ثم يؤرخ  
ويوقع عليه بمن أصدره ( جـ ٣٠ ن ٩٧٩ ولبوافتان مادة ٨٥ ن ٥٠ ل ٥٣ ) .  
ولا ضرورة لذكر اسم من صدر إليه الانتداب بل الأفضل عدم ذكر اسمه  
حتى يمكن عند حصول مانع له أن ينفذه من يحل محله ( لبوافتان ن ٥٣ ) .

وقد قررت محكمة النقض والابرام أنه متى لوحظ أن أعمال التحقيق هي  
من الأعمال القضائية فالأمر الذي يصدر من النيابة العامة لمأموري الضبطية  
القضائية بمقتضى المادة ٢٩ تـ ج هو أمر قضائي لا شك في صفته هذه، ويجب  
إذن أن يكون ثابتاً بالكتابة كما هو الشأن في كل الأوامر القضائية وأن يكون  
الصادر إليه مأموراً من مأموري الضبطية القضائية معنياً بوظيفته على الأقل ولو  
في جملة موظفي اللجنة ( عن ٤ يناير سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٩١٠ سنة ٢٦ ق ) .

وأنه لا يكفي في الانتداب مجرد الترخيص الشفهي لأن من القواعد  
أدامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة  
لكي تبقى حجة دائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها  
ولشكون أساساً صالحاً لما يبنى عليها من النتائج ( عن ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤  
قضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق ) .

### المبحث الثالث - التحقيقات الادارية

٦٠ - لم يخول القانون لمأموري الضبطية القضائية سلطة التحقيق إلا في  
حالة التلبس بالجريمة وحالة الانتداب من النيابة أو قاضي التحقيق وحالة  
تسليفهم بأداء وظيفة النيابة أمام المحاكم المركزية . ففي هذه الحالات يكون

للأعمال التي يجريها صفة رسمية . على أن القانون لم يمنع النيابة من الحصول بواسطة أعيانها من مأموري الضبطية القضائية على إيضاحات بشأن الوقائع التي تهم وظيفة الاتهام المهود اليها مباشرة . ولذلك جرت النيابة على تكليف رجال البوليس بإجراء ما يسمى بالتحقيقات الإدارية أو غير الرسمية ( enquêtes administratives ou officieuses ) ، وذلك بدون انتداب بالمعنى القانوني ، بل ان رجال البوليس كثيراً ما يقومون بهذه التحقيقات من تلقاء أنفسهم وبدون تكليف من النيابة .

٦١ - وهذه التحقيقات الإدارية لا تعتبر من أعمال التحقيق الابتدائي الذي اهتم به قانون تحقيق الجنايات وعلى وضع قواعده ، وإنما هي جمع استدلالات الغرض منها تنوير النيابة وتمكينها من مباشرة وظيفة الاتهام المهود بها اليها . وهي عامة بما هنالك . ولذلك لم ينظم القانون هذه التحقيقات ولم يجعلها خاضعة للأوضاع والشروط التي تخضع لها أعمال التحقيق القانوني . ومن ثم : ( ١ ) لا يعلن الشهود بل يدعون للحضور أمام مأمور الضبطية القضائية وتتخذ شهادتهم بدون اجراءات وبدون حلف يمين ، ( ٢ ) لا يجوز اكرام المتهم على الحضور لاستجوابه ، وإذا أراد مأمور الضبطية القضائية أن يقبض عليه فعليه أن يمرض الامر على النيابة لتفتح تحقيقاً قانونياً ، ( ٣ ) لا تقطع التحقيقات الإدارية مدة التقادم الجنائي ، ( ٤ ) لا يجوز اجراء تفتيش الا برضاء الشخص الذي يحصل التفتيش في محله ، وكل تفتيش يقع بغير رضا ذلك الشخص فهو باطل ( جز ٧٤٩ ) .

٦٢ - وإنما تدخل هذه التحقيقات في الاختصاصات العامة لمأموري الضبطية القضائية ، إذ يجب عليهم وعلى مروضيهم بمقتضى المادة ١٠ من قانون تحقيق الجنايات أن يستحصلوا على جميع الايضاحات ويجروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التي تبلغ اليهم او يبلغون بها بأى

كيفية كانت . ومن ثم فادامت أعمال التحقيق الإداري التي يجريها مأمور الضبطية القضائية لا تتمدّد حدود اختصاصهم فلا يوجد مانع قانوني يمنع من استعمال هذه الوسيلة من وسائل الاستدلال .

على أنه ينبغي ملاحظة أمرين : ( الأول ) أن هذه الإيضاحات والتحريات المعدة لتتبرر النيابة وتمكينها من أداء وظيفتها يجب الحصول عليها بدون إجراءات ولا إكراه : بدون إجراءات لأنها ليست من أعمال التحقيق الرسمية ، وبدون إكراه لأن كل عمل من أعمال الإكراه أو القبض أو التفتيش لا يجوز إجراؤه إلا بالشروط والأوضاع التي نص عليها القانون وبواسطة الأشخاص المكلفين به . ( الثاني ) أن النيابة العامة لها أن تستند أمام القضاء إلى محاضر التحقيق الإداري بشرط مراعاة ما يقتضيه حق الدفاع من وضع هذه المحاضر تحت تصرف المتهم ليطالع عليها في الوقت المناسب ومن عرضه مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والمناقشة أمام المحكمة ( ج ٥٠٠ ن ٢٧٠ ) .

٦٣ - طريقة التحقيقات الإدارية لها فائدة لا تنكر قيمتها إذ أنها تؤدي إلى توفير كثير من الوقت والمصاريف .

ذلك أنه بفضل هذه الطريقة يتسنى للنيابات أن تحفظ بأسرع ما يمكن عدداً كبيراً من القضايا . فإن الشكاوى التي تقدم للنيابات يزداد عددها من سنة إلى أخرى ، وتقضى الضرورة بتصفية هذه الشكاوى التي لا يتقطع ورودها يوماً على قلم النائب العمومي وأن يعمل عنها تحقيق سريع لا يكلف شيئاً من المصاريف ، ولو لم تكن طريقة التحقيق الإداري لوجب الالتجاء إلى تحقيق رسمي قد يستلزم دفع رسوم أو إلى رفع الدعوى مباشرة أمام محكمة الجناح ، وتكون النتيجة في غالب الأحيان حفظ الأوراق أو الحكم بالبراءة ، وفي ذلك من التعتيد والبطء والمصاريف ما لا يمكن احتمالها في قضايا يجب - سمها من أول الأمر - الفصل فيها بدون إجراءات .

٦٤ - وقد يعترض مأمور الضبطية القضائية لظروف تستدعي السرعة إلى القيام من تلقاء نفسه بعمل تحقيق إداري في قضايا تبشر النيابة التحقيق فيها بنفسها.

وقد حكمت محكمة النقض والابرام بأنه لا خطأ في الأخذ بمحضر تحقيق إداري حرره ضابط البوليس من تلقاء نفسه في قضية قتل حقتها النيابة على أساس أنه محضر جمع استدالات . وتلخص ظروف تحرير هذا المحضر في أن ضابط البوليس كان ذات ليلة بالمستشفى فطلب إليه مقابلة أحد المرضى فإذا هو الطاعن الرابع أحد المتهمين في القتل وقد صرح له بأن العيارات النارية التي أطلقت في الحادث أطلقها الطاعنان الأول والثاني، وأيده في هذا القول أحد المجني عليهم الذي كان في المستشفى بنفس الفرقة، فكان من ضابط البوليس أن دون هذه الأقوال في محضر حرره خصيصاً لذلك واعتبرته محكمة الموضوع أنه محضر رسمي ووصفت ما دون به بأنها أقوال وتصريحات وقدرتها بما زات . وقد قررت محكمة النقض والابرام بأنه « ليس في هذا ما يخالف القانون في شيء إذ لا مانع يمنع ضابط البوليس من القيام من تلقاء نفسه وفي ظروف تستدعي السرعة ولم يكن في وسعه أن يتصل فيها بالنيابة ويتلقى إذتها - لا مانع يمنعه من أن يثبت ما سمعه من أحد المتهمين من تصريحات أدلى بها فجأة وعلى غير انتظار في محضر، كما أنه لا خطأ في اعتبار هذا المحضر رسمياً لأنه صادر من موظف مختص بتحريره على أساس أنه جمع استدالات، وعلى كل حال تقدير هذه الاستدلالات موكول للحكمة وقد قالت فيها كلمتها الفاصلة فلا عل للناقشة فيها لدى محكمة النقض،

(هـ ٨ بونية سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٤٧٣ سنة ١٩٣٦ ق.)

وحكمت أيضاً محكمة النقض والابرام بأنه لا خطأ يجب الحكم إذا اعتمد في إدانة الطاعن على محضر حرره ضابط البوليس في أثناء تحقيق كانت تقوم به النيابة بنفسها « لأنه من الواجبات المفروضة على رجال الضبطية



القضائية وعلى مرؤسهم أن يستحصلوا على جميع الايضاحات وأن يحروا جميع التحريات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع الجنائية التي تبلغ إليهم أو التي يعلون بها بأى كيفية كانت وأن يتخذوا جميع الوسائل التحفظية للتمكن من ثبوت تلك الوقائع . وقيام النيابة العمومية باجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود هؤلاء المأمورين عن القيام بهذه الواجبات مجانها في ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه مخبرهم يرسل إلى النيابة ليكون عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . وللحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقى أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة (عق ٢٢ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٨٨ سنة ٩ ق ) .

### الفرع الثالث - في القبض

٦٥ - مبدأ احترام الحرية الشخصية - القبض على الأشخاص فيه ماس بحريتهم التي كفلها الدستور ، ولذلك لا يجيزه القانون إلا في أحوال معينة عني بتحديددها . فقد نص الدستور على أن الحرية الشخصية مكفولة ( مادة ٤ من الدستور ) ، وعلى أنه لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون ( مادة ٥ من الدستور ) . ونص قانون العقوبات على عقاب كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية يستعمل القسوة مع الناس ( مادة ١٢٩ ع ) كما نص على عقاب كل من يقبض على أى شخص أو يحبسه أو يحجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة ( مادة ٢٨٠ ع ) .

٦٦ - الأحوال التي يجوز فيها القبض . حق القبض المخول للأفراد - خول الشارع لكل فرد حق القبض على الجاني في حالة التلبس بالجريمة إن كان ما وقع منه يستوجب الحبس الاحتياطي . فقد نصت المادة ٧ من قانون تحقيق الجنايات على أنه يجب على كل فرد في حالة تلبس الجاني بالجناية وفي جميع الأحوال الماثلة لها أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بضبطه وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً . والمقصود بعبارة ( جميع الأحوال الماثلة ) لحالة تلبس الجاني الواردة في المادة المذكورة هي أحوال التلبس الأخرى الاعتبارية الواردة مع حالة التلبس الحقيقية على سبيل الحصر في المادة الثانية من قانون تحقيق الجنايات ( حق ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق ) .

٦٧ - حق القبض المخول لمأموري الضبطية القضائية - بمقتضى المادتين ١٤ و ١٦ ت ج يجوز لمأموري الضبطية القضائية أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وأن يصدر أمراً بضبط المتهم الغائب وإحضاره في الأحوال الآتية : ( ١ ) إذا شوهد الجاني متلبساً بالجريمة ، ( ٢ ) إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جريمة منه أو على الشروع في ارتكاب جريمة ، ( ٣ ) أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو تدليس ، ( ٤ ) إذا لم يكن للتهمة محل معين معروف في القطر المصري - وبعد سماع أقوال المتهم إن لم يأت بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة المختصة ليكون تحت تصرف النيابة العمومية . وتشرع النيابة في استجوابه في ظرف أربع وعشرين ساعة .

وبمقتضى المادة ٢٣ ت ج يجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس القبض على الأشخاص الموضعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت

أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جنحة وتحققت الشبهة على المتهمين بعد تفتيش منازلهم .

وتطبق أحكام هذه المادة على الأشخاص الذين صدر إليهم إنذار البوليس ( المادة ٢٩ فقرة أخيرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالمتشردين والأشخاص المشتبه فيهم ) .

وقضت المادة ٢٦ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه إذا خالف الشخص الموضوع تحت المراقبة حكماً من الأحكام الخاصة بها جاز القبض عليه بغير أمر بالقبض ، وعلى البوليس أن يحمله في ظرف ثماني وأربعين ساعة إلى النيابة لمحاكمته ، ويبقى محبوساً حبساً احتياطياً إلى حين النطاق بالحكم في القضية أو حفظها .

ونصت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ على أنه وعند وجود قرائن خطيرة على ارتكاب أحد المتشردين أو المشتبه فيهم صدر إليهم إنذار البوليس أو الموضوعين تحت مراقبة البوليس للجنحة ما أو على شروعه في ارتكابها يحول البوليس قبل المتهمين السلطة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ولو في غير الأحوال والشروط المنصوص عليها فيها ، أي أنه يجوز للبوليس أن يأمر بالقبض على المتهم وبعد سماع أقواله إن لم يات بما يبرئه يرسله في ظرف أربع وعشرين ساعة إلى المحكمة المختصة ليكون تحت تصرف النيابة .

ونصت المادة ٩ من قانون تحريم التسول رقم ٤٩ الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٣ على أنه يجوز للبوليس وللنيابة الأمر بالقبض على المتهم كما يجوز للنيابة أن تصدر أمراً بحبسه احتياطياً . . . الخ .

٦٨ - وقد بينا فيما تقدم ( بالأعداد ٢٩ إلى ٣٨ ) ما هو المراد باللبس بالجريرة وقلنا إن حالات اللبس الواردة في القوانين على سنبل الحصر وأنه

يجب لكي ينحدر في هذه الحالات للمامور الضبطية القضائية حق القبض أن يكون قد شاهد نفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة ، ولا يكفي أن يكون ذلك المامور قد تلقى نبأ التلبس من طريق الرواية عن شاهده على حين أن لا يكون قد شاهد هو بنفسه صورة من صورته ( انظر العدد ٤٠ ) .

٦٩ - ويشترط في الأحوال الأخرى غير حالة التلبس التي خول فيها للمامور الضبطية القضائية حق القبض على الجاني أن تكون هناك دلائل أو قرائن قوية على اتهامه . ويظهر من النصوص التي تخوله هذا الحق أن تقدير الدلائل أو القرائن القوية هو من شأن مامور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى ضميره بشرط أن يكون ما ارتكن عليه من تلك الدلائل أو القرائن يؤدي عقلا إلى صحة الاتهام ( قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٧ سنة ٨ ق ) وقضية رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق ) .

ولكن البلاغ عن جريمة ليس وحده كافياً للقبض إذ يجب على البوليس أن يقوم بعمل تحريات بشأن ما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت تلك التحريات عن توفر الدلائل أو القرائن القوية على صحة ما اشتمل عليه البلاغ سأل له إذن في الحالات المنصوص عليها قانوناً للقبض على المتهم ( قض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٧ سنة ٨ ق ) .

٧٠ - حق تفتيش الأشخاص المقبوض عليهم - تفتيش الأشخاص في ملبسهم وفي أجسادهم . لذلك كان التفتيش في غير الأحوال التي يرخص فيها القانون بأجرائه للصحة العامة أمراً متقته الآداب وتحرمه الشرائع . ولا مشاحة أن تفتيش أشخاص المتهمين بجناية أو جثة البحث عن جسم الجريمة أو لفرض تفتيشه مصلحة التحقيق هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائي يملكه في جميع الأحوال قاضي التحقيق ، كما يملكه أعضاء

النيابة العامة لما لهم من حق إجراء التحقيق القضائي الذي خوله لهم القانون وكذلك يملكه رجال الضبطية القضائية في ثلاثة أحوال : الأولى حالة التلبس بالجريمة وهي تخول لهم حق التحقيق ، والثانية حالة ندهم لاجراء التحقيق من السلطة القضائية ، والثالثة حالة ندهم للقيام باعمال النيابة أمام المحاكم المركزية .

وفيما عدا الأحوال السابقة لم يرد بالقانون نص يشير إلى جواز استعمال حق التفتيش الشخصي . غير أنه نظراً إلى أن القانون خول لرجال البوليس بل للأفراد في أحوال معينة حق القبض على بعض الأشخاص ، كان من المتعين تبعاً لذلك تخويلهم في الوقت نفسه حق تفتيش الأشخاص المقبوض عليهم طبقاً للقانون ، إذ لرجال البوليس في هذه الحالة حق الدفاع عن أنفسهم مما عسى أن يقع عن قبضوا عليهم ، وفي سبيل ذلك يكون لهم حق تفتيشهم لتجريدهم من سلاحهم ظاهراً كان أو خبياً ، وقد يكون في هذا العمل مصلحة للمتهمين في بعض الأحيان لمنهم من التفكير في إيصال الأذى بأنفسهم عند القبض عليهم . ويضاف إلى ذلك أن التفتيش الشخصي عند القبض على المتهم أمر تستلزمه مصلحة التحقيق لمنع المقبوض عليه من اعدام جسم الجريمة أو من إخفائه . لذلك كله كان الإجماع منعقداً على أن لرجال البوليس دائماً حق تفتيش الأشخاص الذين يقبضون عليهم طبقاً للقانون ، وعلى أنه كلما كان القبض صحيحاً كان التفتيش صحيحاً ، وكلما كان القبض باطلاً كان التفتيش باطلاً أيضاً .

وقد خول القانون لكل فرد حق إحضار كل شخص متلبس بالجريمة أمام أحد أعضاء النيابة العامة أو تسليمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط وذلك إن كان ما وقع منه يستوجب الحبس الاحتياطي ، كما خول لرجال الضبطية القضائية حق القبض على كل شخص متلبس بالجريمة وعلى المتهمين بجريمة ما إذا لم يكن لهم محل معين معروف في القطر المصري .

وعلى الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا خالفوا حكماً من الأحكام الخاصة بها أو إذا ارتكبوا جناية أو جنحة ما ، وعلى المشتبه فيهم إذا ارتكبوا جناية أو جنحة ما أو إذا شرعوا في ارتكابها . على أنه يجب لجواز القبض في جميع هذه الأحوال أن تكون هناك قرائن قوية على وقوع الجريمة ممن يراد القبض عليه . فإذا لم يكن شيء من ذلك فلا يصح القبض وبالتالى لا يصح التفتيش الشخصى ، اللهم إلا إذا وجد نص خاص يبيح التفتيش أو القبض في غير هذه الأحوال مثل النص الوارد في لائحة السجون الذى يقضى بتفتيش كل مسجون عند دخوله السجن ومثل النص الوارد في المادة الخامسة من قانون المتشردين بشأن جواز إكراهه من يفترض فيه المتشرد أو الاشتباه على الحضور إلى مركز البوليس لاستلام الانذار وهم المذكورون في المادتين الأولى والثانية من قانون المتشردين على سبيل المحصر . وبدهى أن هذه النصوص الخاصة لا يصح القياس عليها ولا التوسع فيها (نفسه فبراير سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٧٤٧ سنة ٧ قضائية ) .

٧١ - تطبيقات - (١) لحظ اثنان من المخبرين وجود قطعة خشب مع المتهم فأمسكاه كل من جهة وأمسكه أحدهما من فمه فرمى قطعة الخشب على الأرض فالتقطاها . قدم المتهم للحاكم وقضى عليه بالعقوبة لاحترازه مادة مخدرة ، فظن في الحكم بطريق النقص والإرام بحجة أن القبض عليه وتفتيشه حصلاً بواسطة اثنين من المخبرين ليس لها صفة مودى الضبطية القضائية ومن غير أن يكون ليهما أمر بذلك من النيابة العمومية ، فيكون القبض والتفتيش باطلين ولا يصح اعتبارهما أساساً للحكم . حكمت محكمة النقض برفض هذا الطعن لأن الطاعن كان في حالة تلبس بجريته وأن ضبط المخبرين إياه واستخراج قطعة الخشب من فمه لهما ما يبررها قانوناً ، وذلك لأن المادة السابعة من قانون تحقيق الجنايات نصت على أنه يجب على

كل فرد في حالة التلبس بالجريمة أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر ضبطه إذا كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً .  
فالخبيران باعتبارهما من أفراد الناس قد قاما طبقاً للمادة المذكورة بمسح صحيح قانوناً عند ضبطهما الطاعن وهو في حالة تلبس بجريمة إحراز الحشيش، كما أن إحرازهما قطعة الحشيش من قه له ما يسوغه وهو منع الطاعن من محاولة إزدياد جسم الجريمة . أما ما جاء بوجه الطعن من أن تفتيش شخص الجاني مثله كمثل تفتيش المنازل المحرم حصوله قانوناً بمعرفة أحد أفراد الناس فلا حل له إذ لا علاقة بين الأمرين ولأن لكل حالة حكمها الخاص في القانون ( ٢ مارس سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٧١٠ سنة ٢٦ ق ) .

( ٢ ) شاهد عسكريان المتهم وهو يحاول إخفاء قطعة حشيش في حجره فخطباه في الحال وأخذوا من يده القطعة المذكورة بالقوة وعندئذ سقطت من يد المتهم فتقدم عالق بها مادة الحشيش فأخذها وسلبها لضابط البوليس ثم رفعت عليه الدعوى العمومية وقضى عليه بالعقوبة من أجل تهمة إحراز الحشيش ، فطعن في الحكم بطريق النقض والایرام بحجة أن التفتيش الذي وقع عليه باطل لأنه لم يكن في حالة تلبس ، فقضت محكمة النقض برفض الطعن لأنه ظاهر من الوقائع أن الطاعن كان في حالة تلبس بجريمة إحراز الحشيش خلافاً لما يدعيه هو ، وهذا التلبس يخول لرجال البوليس ولكل فرد حق القبض على الشخص المتلبس طبقاً للمادة السابعة من قانون تحقيق الجنائيات التي نصت على أن من واجب كل شخص شاهد الجاني متلبساً بالجريمة أن يحضره أمام أحد أعضاء النيابة أو يسلمه لأحد مأموري الضبطية القضائية أو لأحد رجال الضبط بدون احتياج لأمر بذلك إذا كان ما وقع منه يستوجب حبسه احتياطياً ، ولا شك في أن جريمة إحراز المواد المخدرة مما يستوجب قانوناً الحبس الاحتياطي ، وما دام القبض على المتهم في هذه

الحالة قد وقع طبقاً للقانون فيكون تفتيشه لضبط المادة المخدرة صحيحاً قانوناً ، لأن التفتيش الشخصي من توابع القبض بل ومن مستلزماته ( عن أول يونيو سنة ١٩٣٦ قضية رقم ١٦٠٢ سنة ٦ ق ) .

( ٣ ) كلف كونستابل المباحث أحد المرشدين بشراء أفيون من المتهم وأعطاه ريالاً ( ٢٠ قرش ) لهذا الغرض ، وبعد قليل عاد له المرشد وأخبره بأنه أعطى الريال للمتهم الذي طلب منه أن يعود بعد نصف ساعة لاستلام الأفيون ، فقام الكونستابل ومعه رجال المباحث وكنوا في محل مقابل لمحل المتهم حتى إذا جاء المرشد ومد المتهم إليه يده ليسله الأفيون أمرع الكونستابل وقبض على يد المتهم وأخذ منها قطعة الأفيون ، طمن المتهم على الحكم الصادر ضده بحجة أن هذه الواقعة لا تعتبر من أحوال التلبس إذ التلبس الذي يقصده القانون هو الحالة المفاجئة التي يرى عليها المتهم بدون تدبير سابق ، ولذا كان يجب على الكونستابل الحصول على إذن من النيابة بالتفتيش ، وعدم وجود هذا الإذن يجعل التفتيش باطلاً - ولكن محكمة النقض والابرام قضت برفض هذا الطعن لأنه يبين من الوقائع المتقدمة أن الطاعن قدم بأرادته واختياره للشترى ( أى المرشد ) المخدر الذي كان يحرزه فهو إذا ضبط على هذه الحالة يعد متلبساً بجريمة إحراز المخدر ، ولا تأثير في حالة قيام التلبس لما اتخذته رجال البوليس من الاجراءات لضبط الطاعن على هذه الحالة مادامت تلك الاجراءات لم يكن من شأنها تحريضه على ارتكاب جريمة بل كان الغرض منها اكتشاف تلك الجريمة ( عن ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٧٤ سنة ٨ ق ) .

( ٤ ) علم ضابط المباحث من تحرياته أن شخصاً يتجرف في المخدرات فقام ببعض رجاله إلى دكان الشخص المذكور فوجدوه جالساً أمامه وبمجرد أن رآهم دخل مسرعاً فلقوا به فوجدوه واقفاً بجوار وابور المكوى بعد أن ألقي فيه شيئاً فكلف العنايط أحد رجاله باستخراج ما وضعه المتهم في الوابور



فأخرج طبة كبرت مشتعلة وجد بداخلها ورتين بهما مواد تبين من التحليل أن' باحداهما حشيشاً وبالثانية أفيونا. قررت محكمة التقض والابرام أنه واضح من هذا البيان أن ما كان من رجال الضبط هو أنهم عندما لمحوا المتهم يسرع إلى داخل الدكان ويحف بجوار الموقد ويلقي فيه شيئاً أدركوا أنه إنما أراد اخفاء جسم الجريمة فاسرعوا إلى ضبطه وضبطوه فعلاً، وإذن تكون هذه الحالة من حالات التلبس المنصوص عليها قانوناً والتي تتيح لرجال الضبطية القضائية حق القبض والتفتيش طبقاً للمادة ١٨ ت ج (ع) ٦ أبريل سنة ١٩٣٦ قضية رقم ٧١٦ سنة ٦ ق).

(٥) استصدر ضابط البوليس أمراً من النيابة بتفتيش منزل المتهم الطاعن للبحث عن مسروقات ، وفي أثناء التفتيش عثر عرضاً بصندوق الطاعن على متدبل به مادة بيضاء اشتبه في أن تكون هيروينا ، فحاول أخو الطاعن خطف هذا المتدبل وأخفاه وعندئذ قبض الضابط على الطاعن وأخيه وقتشهما فوجد في جيب الطاعن قطعة أفيون . قررت محكمة التقض والابرام أن عثور الضابط عرضاً على المادة البيضاء بصندوق الطاعن أثناء التفتيش عن مسروقات بناء على إذن من النيابة واشتباهه في أن تكون هيروينا ومحاولة أخى الطاعن خطف هذه المادة واخفائها يؤدي عقلاً إلى ما استنتجه الضابط من وجود الطاعن في حالة تلبس بجريمة الاحراز تتيح له قانوناً القبض عليه وتفتيشه ، ولو اوضح بعد ذلك من التحليل أن تلك المادة البيضاء التي ضبطت بصندوق الطاعن ليست من الممنوع حيازتها قانوناً ، لأنه يكفي لاعتبار قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنفي بناتها على وقوع جريمة بصرف النظر عما يسفر عنه التحقيق بعد ذلك (ع) ٢٠ مايو سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١١٦٥ سنة ١٠ ق).

(٦) صدر إذن النيابة بتفتيش منزل أخى الطاعن وفي أثناء التفتيش ألقي الطاعن فجأة قطعة حشيش في الشارع وكان من البوليس أن قبض عليه

وقتشه بدون إذن من النيابة . قررت محكمة النقض أن تفتيش الطاعن بمجرة البوليس حصل في الواقع لسبب مللرى لم يخطر ببال أحد من قبل هو ما أتاه الطاعن فجأة وخطة أثناء تفتيش المنزل من إلقاء الحشيش في الشارع ، وما لا شك فيه أن في مثل هذه الحالة التابسية لم يكن هناك محل لاستئذان النيابة ( نفس ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ١٢ سنة ٤ ق ) .

( ٧ ) استصدر ضابط المباحث أمراً من النيابة بتفتيش منزل منهم غير الطاعن ، ولما دخله وجد الطاعن جالساً على دكة في الحوش فأمسك به وكان بحجره وقتله مادة بيضاء ألقاها على الأرض فالتفتها الضابط بمطواة ثم قتله فوجد في جيبه بياض وورق هيروين . قررت محكمة النقض أن هذه الوقائع الثابتة في الحكم تؤدي إلى أن الطاعن كان في حالة تلبس بمجرمة إحرار الهيروين — ولو أنه ظهر من التحليل فيما بعد أن المادة البيضاء التي ألقاها الطاعن من حجره هي مادة كربونات الصودا مما يخلط على المهيروين بقصد غشه — إذ أن إلقاء المتهم ما في حجره من المادة البيضاء عند دخول الضابط يؤدي إلى ما استنتجه هذا الضابط من وجود الطاعن في حالة تلبس بإحرار الهيروين وهو ما يسمح له قانوناً بالقبض عليه وتفتيشه ( نفس ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٣٤ سنة ٨ ق ) .

( ٨ ) علم كونستابل المباحث من مصدر سرى أن المتهمين الطاعنين سافرا قبل الغروب لاحتضار مواد مخدرة فاستصحب بهن رجال البوليس وكنتوا للمتهمين في الطريق عند كشك المروز ، وحوال الساعة الثامنة والنصف مساءً وأومها راجعين في سيارة أومنيبوس فأوقفها عسكري المرور وصعد إليهما اثنان من رجال البوليس فرأيا المتهمين جالسين في العربة على كرسيين متجاورين فأقربا منهما يريدان إمساكهما فألقى كل منهما بورقة بها قطعة حشيش تحت الكرسي الذي كان جالساً عليه فاستدانا رجال البوليس ببطارية وضبطوا ما ألقاه كل من المتهمين تحت رجله . قررت محكمة النقض

والإبرام أنه لما كانت الواقعة هي أن الطاعنين هما اللذان ألقيا بنفسيهما ما كانا يحجزانه من مادة مخدرة بمجرد أن رأيا رجال البوليس قادمين نحوهما لضبطهما وكان ضبط هذه المواد قد حصل بعد ذلك وهي ملقاة على الأرض بغير أن يقوم رجال البوليس بتفتيش الطاعنين فلا يصح توجيه أى عيب للحكم إذا استشهد بضبط المواد المخدرة معهما على الصورة المتقدمة . أما تفتيش الطاعنين والقبض عليهما عقب إلقائهما بالمخدر فضلاً عن أنه صحيح لأن الطاعنين بالقائهما المخدر على الأرض في حضرة رجال البوليس يعتبران وقتئذ في حالة تلبس تجبىز القبض والتفتيش ، فإن ذلك لا علاقة له بضبط المواد المخدرة ولا تأثير له في الدلائل المبنى عليها ( قض ١٩ ديسبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١٠١ سنة ١٩٢٩ ) .

( ٩ ) استصدر ضابط المباحث أمراً من النيابة بتفتيش منزل الطاعن الثاني ومحلاته وشخصه ، وعند دخوله قهوته لتفتيشها وجده جالساً على مكتب في صدرها وكان أخوه الطاعن الأول واقفاً بالقهوة ، ف بمجرد أن دخل الضابط قال الطاعن الثاني للأول « حاسب حاسب » جملة مرات ، وفي هذه اللحظة رأى ضابط المباحث الطاعن الأول يضع شيئاً في فمه ويمضغه ورأى الطاعن الثاني يلتقي شيئاً على الأرض ، فأتجه الى الطاعن الأول ووضع يده في فمه وأخرج منه قطعاً صغيرة من مادة تبين من تحليلها أنها حشيش ، واتجه الجاويش المرافق للضابط إلى مكان جلوس الطاعن الثاني فوجد قطعة من مادة تبين أنها حشيش . دفع الطاعن الأول بيطلان القبض عليه وتفتيشه بواسطة ضابط المباحث لأنه لم يستصدر إذناً بذلك من النيابة العمومية ولأن الطاعنين لم يكن في حالة تلبس . وقالت محكمة النقض والإبرام إن الوقائع المتقدمة تؤدي عقلاً إلى ما استنتجه الضابط من وجود الطاعن الأول في حالة تلبس بجريرة الاحراز تبيح له قانوناً القبض عليه وتفتيشه ولو لم يكن قد تبين وقتئذ ماهية المادة التي وضعها الطاعن في فمه ، لأنه يكتفى باعتبار

قيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة بصرف النظر عما ينتهي إليه التحقيق بعد ذلك . ومن ثم يكون القبض على الطاعن وتفتيشه صحيحين ( غش ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١١٥ سنة ١١ ق ) .

(١٠) اشتبه كونستابل المباحث في سيارة يقودها مالكها وبها أشخاص آخرون بداخلها ، ففتشها بعد قبول مالكها كتابة ورضائه بتفتيشها ووجد بها مواد مخدرة ( حشيشاً وأفيوناً ) فقبض على المتهمين الذين كانوا بداخلها . اعترض المتهمون على القبض عليهم ودفعوا بيطالانه ، فقررت محكمة النقض أن إحراز المخدرات من الجرائم المستمرة ، فتعتبر عند اكتشافها أنها حالة تلبس تجيز القبض على كل من له يد فيها سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريكاً ، وبما أن واقعة الحال في الدعوى هي أن كونستابل المباحث قتش السيارة فمثر فيها على المواد المخدرة المضبوطة وبذلك تكون الجريمة في حالة تلبس فاذا ماتين لمن شاهدها على هذه الحالة اتصال المتهمين بها لوجودهم بالسيارة كان له أن يقبض عليهم ولولم يكن من رجال الضبطية القضائية (غش ١٩ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٩٥ سنة ١١ ق ) .

(١١) بينما كان أومباشي البوليس يمر بالدائرية السيارة ليلا ومعه رجال قوته إذ شاهد المتهم سائراً فاشتبه في أمره واستوقفه لتفتيشه فامتنع فأمسك به الأومباشي ورجال قوته وفتشوه عنوة وأخرجوا من جيبه محفظة بها مادة يضاء ظهر من التحليل أنها هرويين . قدم المتهم للمحاكمة بتهمة إحراز مخدر ( هرويين ) بلا مسوغ شرعي وقضى عليه نهائياً بالعقوبة . فظن في الحكم بطريق النقض والابرارم بناء على أن التفتيش الذي وقع على شخصه باطل لحصوله من رجال البوليس بدون إذن من النيابة وفي غير الحالات التي تبيح التفتيش . وعكمة النقض والابرارم حكمت بنقض الحكم وبرادة المتهم لأن الطاعن إذ قبض عليه وهو سائر في الطريق وأجرى تفتيشه لمجرد الظن أو

الاشتباه بأنه يحوز غندراً لم يكن في إحدى الحالات التي تجيز لرجال البوليس القبض والتفتيش ، فلم يكن متلبساً بجريمة ما ولم يكن متهماً بجريمة من الجرائم التي يجوز للمأموري الضبطية القضائية القبض فيها إذ أن جريمة إحراز المخدرات ليست من بين تلك الجرائم كما أن مجرد الاشتباه أو الظن لا يرقى إلى درجة القرائن القوية التي تبيح القبض والتفتيش ، ومن ثم يكون التفتيش الذي أجراه رجال البوليس على الطاعن قد وقع باطلاً لمخالفته أحكام القانون من جهة ولعدم الاذن به من السلطة المختصة من جهة أخرى ( ن س ٨ فبراير سنة ١٩٢٧ قضية رقم ٢٤٧ سنة ٢٧ ق ) .

( ١٢ ) لحظ عسكري المباحث أن المتهم وهو من المعروفين لديه بالاتجار في المواد المخدرة وله سابقة في ذلك يمشي وإحدى يديه ممسكة بشئ . فأمسك بيده وقتحها فوجد بها ورقتين من الهيروين - قررت محكمة النقض والايام أن هذه الحالة التي شوهد عليها المتهم ليست من أحوال التلبس الواردة على سبل الحصر في المادة الثامنة من قانون تحقيق الجنايات لأن عسكري المباحث لم يشاهد الطاعن يرتكب جريمة إحراز المخدرات إذ أنه لم ير المخدر معه قبل التفتيش كما أن المتهم لم يكن في حالة من أحوال التلبس الأخرى الواردة في المادة الثامنة المذكورة ولا في حالة من الحالات الواردة في المادة ١٥ تنج التي تجيز القبض والتفتيش . ولا محل للقول بأن جريمة الإحراز هي جريمة مستمرة وأنها تبيح التفتيش لأنها متى اكتشفت يعتبر مرتكبها متلبساً بالجريمة ، لأن حالة التلبس يجب أن تسبق التفتيش ولا يجوز خلق حالة تلبس بإجراء تفتيش غير قانوني وحكم الجريمة المستمرة في ذلك هو حكم باقي الجرائم ، وبناء عليه يكون التفتيش الذي وقع على المتهم قد جاء باطلاً لمخالفته أحكام القانون ( ن س ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٠٩ سنة ٨ ق ) .

( ١٣ ) ورد بطلب من مجهول إلى بوليس المركز بأن شخصاً يتجر في

المواد المخدرة وأن المتهم من الأشخاص الذين يخفون في منازلهم المواد التي يتجر فيها ذلك الشخص . ولما وصل هذا الخطاب إلى يد كونستابل البوليس اصطحب أحد المخبرين التحرى عن صحته وتوجها صوب منزل التاجر ومنزل المتهم ، وفى الطريق رأيا المتهم يخرج من منزله ويدخل منزلا آخر فى حارة مجاورة ثم خرج من هذا المنزل الأخير فتبعاه حتى إذا ما وصلوا إلى الشارع العام قبض عليه الكونستابل فحاول المتهم أن يتخلص منه فلم يستطع وعندئذ سقطت من يده ورقة بها ثلاث قطع صغيرة من الحشيش . دفع المتهم بأن القبض والتفتيش اللذين وقعا عليه باطلان لأنه لم يكن فى حالة من حالات التلبس ولأن النيابة لم تأذن كونستابل البوليس بالقبض عليه . وقررت محكمة النقض والابرار أنه يتضح من الوقائع السابق ذكرها أن كونستابل البوليس قبض على المتهم بناء على البلاغ الذى لم يعرف مقدمه وبغير أن يحصل على إذن من النيابة بإجراء هذا القبض ولم يكن المتهم متلبساً بالجريمة إذ لم يشاهد أحد المواد المخدرة معه قبل حصول القبض ، فيكون القبض عليه قد وقع باطلا لمخالفته للقانون الذى بين بالمادة ١٥١ ج الحالات التى يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين ، وقد أثبت الحكم المظنون فيه أن المتهم لم يبق بالمادة المخدرة التى كان يحملها إلا وقت القبض عليه خشية الشوز عليها معه عند التفتيش الذى كان هذا القبض مقدمة لازمة له الأمر الذى يدل على أنه لولا حصول القبض لما ظهرت المواد المخدرة ولما اتخذ بالتالى وجودها مع المتهم دليل إثبات عليه . ومفاد ذلك أن الشوز على المواد المخدرة مع المتهم كان نتيجة حتمية للقبض عليه ، ومادام القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد المخدرة التى كان المتهم يحملها باطلا كذلك (نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٦٥ سنة ٩ ق ) .

(١٤) تما إلى علم ضابط البوليس من رجال المباحث أن المتهم يتجر بالمخدرات فذهب ومعه من أخبره بذلك إلى دكان المتهم الذى اعتاد الجلوس

أمامه ، وعندما رأى هذا الأخير الضابط ومن معه قام وجرى يريد الاختفاء .  
أو الحرب قبعوه وأمسكوه وقبضه الضابط وضبط معه المخدر . حكم على  
المتهم بالعقوبة على اعتبار أنه كان في حالة تلبس بالجريمة ، ولكن محكمة  
القبض قررت أن حالات التلبس واردة في القانون على سبيل الحصر ، وأنه  
يجب لكي يخول في هذه الحالات لرجال الضبطية القضائية حق التحقيق  
وما يستلزمه من قبض وتفتيش في الحدود التي رسمها القانون أن يكون مأمور  
الضبطية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى الحالات المذكورة . أما إذا  
كان غيره هو الذي شاهد حالة التلبس فيجب أن يكون مأمور الضبطية  
القضائية قد انتقل إلى محل الواقعة عقب ارتكابها ببره سيرة وعابن آثارها  
ومعالم وقوعها ، وأن المقدمات السابقة التي أوردتها الحكم المطعون فيه  
لا تدل على قيام حالة التلبس إلا إذا كان انتقال ضابط البوليس إلى محل  
الطاعن حصل بناء على أن أحداً شاهد الطاعن يبيع المخدرات . أما إذا كان  
الانتقال قد حصل بناء على مجرد شهادات وظنون لدى رجال المباحث فإن  
رؤية الضابط للطاعن وهو يجري ويمدو لا تتوافر معها حالة التلبس قانوناً ،  
( قض ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٥٢ سنة ٨ ق ) .

( ١٥ ) اتهم شخص غير الطاعن بجريمة سرقة فاستصدر ضابط المنطقة  
إذنًا من النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله وذهب مع قوة من رجال البوليس  
وبحث عنه حتى وجده مع الطاعن جالسين تجاه محطة السكة الحديدية ، ولما  
رأياه هو وباقي أفراد القوة قاما من مجلسهما وحاولا الحرب فضبطهما وقد  
وضع الطاعن يده في جيب الساعة فأمسك الضابط يده فوجده يعلبها على  
قطعة خيش فضبطها ثم قبضه بعد ذلك فوجد ذرات من الخيش في نفس  
الجيب الذي وضع يده فيه وقبض عليها الضابط وهي ممسكة بقطعة الخيش  
قررت محكمة النقض . لا يرام أنه يظهر من هذه الوقائع أن ضابط البوليس  
وجدت لديه قرائن تدل على اشتراك الطاعن في السرقة مع المتهم الآخر الذي

كان يبحث عنه والدّه. صدر أمر النيابة بتفتيشه وتفتيش منزله لضبط قود مسروقة ، وتلك القرائن هي وجود الطاعن مع المتهم الآخر ومحاولتهما الهرب عند رؤيتهما الضابط ووضع الطاعن يده في جيب الساعة مطبقاً إياها فكان للضابط في هذه الظروف وطبقاً للمادة ١٥ ت ج القبض على الطاعن وتفتيشه للبحث عن المسموعات ، فإذا عثر أثناء التفتيش على الحشيش وضبطه يكون هذا الضبط صحيحاً قانوناً لأن ظهور الحشيش مع الطاعن أثناء التفتيش يجعله في حالة تلبس بأحراز المخدر ( قض ١٥ يناير سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٣٩٠ سنة ١٠ في ) .

(١٦) اتهم كونستابل بوليس باختلاس مبلغ ٦٨ جنيهًا و ٥٠ ملية استلمها بسبب وظيفته من سائق سيارة أثناء تفتيشه للبحث عن مخدرات ، وقد أبلغ سائق السيارة الحادث إلى معاون البوليس وقرر أن المبلغ الذي استلمه الكونستابل منه كان أكثر من المبلغ الذي قدمه الكونستابل للمعاون المذكور ، فرأى معاون تفتيش الكونستابل المتهم وقشه فعلا فوجد في جيبه مبلغ ٥١ جنيهًا و ٥٠٠ ملية . دفع المتهم بيطلان هذا التفتيش الذي أجراه عليه معاون البوليس ناه على قول سائق السيارة إذ أن قوله هذا يعتبر مجرد بلاغ ضد المتهم لا يخول لمعاون البوليس الحق في تفتيشه بل كان من الواجب عليه أن يستصدر أمراً من النيابة بذلك لأن المتهم لم يكن في حالة تلبس تبيح لرجال الضبطية القضائية تفتيشه بدون إذن من الجهة المختصة ، ومعكفة التقض قررت أن المادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات أجازت لمأموري الضبطية القضائية القبض على المتهم الحاضر إذا وجدت قرائن أحوال تدل على وقوع جناية منه ، ولا نزاع في أن من قتش الطاعن يشغل وظيفة معاون بوليس بالمركز الذي وقعت الحادثة بدائرته فهو لذلك من مأموري الضبطية القضائية وله هذه الصفة إذا وجد أن القرائن الموجودة تدل على أن الطاعن ارتكب جناية الاختلاس التي عزاها إليه سائق السيارة المجنى عليه أن يفترض .



الطاعن للبحث عن النقود المنسوب إليه اختلاسها لأن التفتيش يعتبر من مستلزمات القبض المخول قانوناً للمعاون المذكور اجراؤه، ولذا يكون التفتيش الذي قام به معاون قد وقع صحيحاً بلا حاجة لاستصدار أمر من النيابة به (نقض ٢٥ مارس سنة ١٩٤٤ قضية رقم ٨٨٧ سنة ١٠ ق) .

(١٧) اتهم شخص بتقليد وترويج مسكوكات فضية ودفن أمام محكمة الموضوع بطلان اجراء من إجراءات التحقيق وهو القبض عليه وتفتيش شخصه في غير الأحوال المرخص بها قانوناً، فردت المحكمة على هذا الدفع بقولها إن البوليس بدأ بالقبض على المتهم لوجود قرائن كثيرة تدل على ارتكاب جريمة تزيف نقود وذلك من واقعة تقديم المرشد النقود المزيفة للبوليس قبل الحادثة بزمان وواقعة الموعد الذي ضربه المتهم للمرشد لاحتضار نقود مزيفة وحضور المتهم في هذا الموعد وفي المكان الذي عينه له وأنه بثبوت ذلك يكون البوليس محققاً في القبض على المتهم المذكور طبقاً لنص المادة ١٥ ت ج التي أبحاثت لمأمور الضبطية القضائية القبض على المتهم في حالة وجود قرائن قوية تدل على وقوع جريمة منه، ومتى ثبت لرجل الضبطية القضائية حق القبض على متهم ثبت له أيضاً حق تفتيشه كنتيجة حتمية لحق القبض. ولما رفع الأمر الى محكمة النقض والابرار قالت إنها تفر محكمة الموضوع على ما رأته من أحقية رجل الضبطية القضائية في تفتيش المتهم لقيام قرائن قوية لدى الضابط المذكور تدل على وقوع جريمة التزيف منه إذ أن تقدير القرائن من شأن رجل الضبطية القضائية، ويمكن في هذا التقدير أن يكون سائناً عقلاً من جهة صحة الاتهام، والحكم المطعون فيه لم ير في هذا التقدير عيباً من هذه الناحية (نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٨٨٧ سنة ٤٨) .

(١٨) علم اثنان من ضباط المباحث من أحد المخبرين أن المتهمين زيفاً نقوداً بمنزل أحدهما واستأجرا غرفة بعيدة عن محل سكنهما ليأشرا فيها أعمال

التزيف ثم علما منه في يوم آخر أن المتهمين سيزيدان في المساء أربعة جنهات ويذهبان معه في الصباح إلى مكان معين حيث وعدهما بايجاد مشتر لهذه التهود فاتفق الضابطان على أن يكتما للتهمين بالقرب من ذلك المكان في صباح اليوم التالي ويرسلا رجلين من البوليس السرى لضبطهما واحضارهما اليهما . وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي قبض رجلا البوليس السرى على المتهمين عند ما كانا يسيران مع المخبر وذهبا بهما إلى ضابطي المباحث فقام الضابطان بتفتيشهما وضبطا معهما عدداً من التهود المزيفة ثم أخذاهما إلى الفرقة التي يباشران بها التزيف والتي أرشدهما عنها المخبر فوجدا بها بعض أدوات التزيف - رأت محكمة الجنايات أن اجراءات القبض والتفتيش من جانب رجال البوليس وقعت باطله لأنهم لم يكونوا مأذونين من النيابة العمومية بالقبض على الجناة وتفتيشهم أو تفتيش مسكنهم ، ولم يكن المتهمان في حالة من أحوال التلبس ، كما أنه لم تكن هناك قرينة قوية على ارتكابهما هذه الجناية ، وما كان يسوغ للبوليس في هذه الحالة بناء على بلاغ مقدم اليه من أحد المرشدين قد يحتمل الصدق والكذب أن يتجاوز الحدود المرسومة له في القانون ويقدم على الضبط والتفتيش بغير إذن من النيابة . ولما رفع الأمر إلى محكمة النقض والابرام قررت أن المادة ١٥ ت ج خولت للأمور الضبطية القضائية في حالات معينة - وهي غير حالة التلبس - حق القبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل قوية على اتهمه ومن هذه الحالات وجود قرائن دالة على وقوع جناية من المتهم . وظاهر من هذا النص أن تقدير الدلائل القوية هو من حق مامور الضبطية القضائية يرجع فيه إلى ضميره بشرط أن يكون ما ارتكبن عليه من تلك الدلائل القوية يؤدي عقلا إلى صحة الاتهام ، وان ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من أن البلاغ عن جريمة ليس وحده كافياً لقبض والتفتيش صحيح قانوناً ، إذ يجب على البوليس أن يقوم بعمل تحريات بشأن ما اشتمل عليه البلاغ ، فإذا أسفرت

تلك التحريات عن توفر الدلائل القوية على صحة البلاغ ساغ له إذن في الحالات المينة بالمادة ١٥ ت ج القبض على المتهم وتفتيشه . وظاهر من وقائع الدعوى السابق ايرادها نقلاً عن الحكم المطعون فيه أن أمر القبض والتفتيش لم يصدر من رجل الضبطية القضائية بناء على مجرد بلاغ ، بل كان على أثر ما قام به من التحريات التي دلت على ارتكاب المتهمين لجريمة التزيف واعدادها ملاحقاً لذلك وتزييفها نقوداً وعزمهما على التصرف فيها في اليوم التالي بصحبة المرشد ورؤية البوليس لهم في اليوم المحدد ، فكان منه أن رأى في هذه التحريات دلائل قوية تبرر القبض على المتهمين وضبط ما معهما من نقود مزيفة ( نض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٧ سنة ٨ ق ) (١٩) أرسل مكتب المخدرات إلى بندر الجزيرة قائمة بأسماء تجار المخدرات بالجزيرة ومنهم المتهم ( الطاعن ) قائلًا إنه من ذوي السوابق الكثيرة فيها وطلب العمل على مراقبته وضبطه إن أمكن ، فقام الكونستابل مساء ومعه بعض رجال البوليس ، فلما اقترب من منزله وهو واقع في حارة غير نافذة رآه جالساً ومعه المتهم الثاني وشخص آخر فاندفع اليهم وأمسك بيد المتهم ، وفي أثناء ذلك شاهده يلقى شيئاً على الأرض فلم المتهم لأحد العساكر ثم التقط من الأرض ما ألقاه فإذا هو تذكرة تمييز من التحليل أن بها مادة الهيروين ووجد في يده فرشاً ونصف قرش . وقد قرر المتهم الثاني أنه قصد في تلك الليلة إلى المتهم الأول ليشترى منه مادة الهيروين فوجده أمام منزله وسله ثلاثة قروش تعريفة فدخل إلى منزله وأحضر له تذكرة في يده وتناولها الكونستابل ثم فتحوا يده فوجدوا القروش الثلاثة فيها . وقد استخلص الحكم المطعون فيه من هذه الواقعة أن الطاعن كان يبيع المخدر وأنه كان بالصورة المتقدمة في حالة تلبس تسوغ لرجال الضبطية القضائية ضبطه وتفتيشه ، واستطرد الحكم من ذلك إلى أن التفتيش كان مسوغاً من جهة أخرى بأن الطاعن سبق إنذاره مشبوها وهذه الحالة من شأنها طبقاً للمادة ٢٥ من

القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ أن تخول للبوليس حق تفتيشه ولو في غير حالات التلبس متى وجدت قرائن خطيرة تدل على ارتكابه لجنحة أو شروعه في ارتكابها ، وقد عرض الحكم لهذه القرائن وعددها . وبحكمة النقض قررت ، أنه وإن كان ظاهراً ، ما أوردته الحكم المطعون فيه أن الطاعن وقت ضبطه لم يكن بحالة تلبس ، إذ إنقاؤه ورقة المخدر في حضيرة رجل البوليس لم يقع قبل القبض عليه ، بل كان على أثر حصول هذا القبض حتى لا تضبط الورقة معه أثناء تفتيشه مما لا يمكن معه قانوناً اعتبار الطاعن في حالة تلبس كما قال الحكم -- وإن كان هذا ظاهراً ، إلا أن ما أوردته الحكم بشأن ضبط الطاعن بناء على أنه سبق إنذاره مشبوهاً وتوافرت القرائن على ارتكابه جريمة إحراز مخدر قد جاء مطابقاً للقانون وفيه وحده ما يكفي لتسويغ الضبط وما يستتبعه من تفتيش . ومن ثم فلا تأثير لما ذكره الحكم خطأ بشأن حالة التلبس (نفس ٣ يونيو سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٣١٨ سنة ١٠ ق ٢)

### الفرع الرابع - في تفتيش الساكن

٧٢ - مبدأ المحافظة على حرمة المنازل - نصت المادة ٨ من الدستور على أن المنازل حرمة فلا يجوز دخولها إلا في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

ونصت المادة ٥ من قانون تحقيق الجنايات على أنه لا يجوز لأحد بنير أمر من المحكمة أن يدخل في بيت مسكون مفتوحاً للعامة ولا مخصصاً لصناعة أو تجارة يكون عملها تحت ملاحظة الضبطية إلا في الأحوال المبينة في القوانين أو في حالة تلبس ايجابي بالجناية أو في حالة الاستغالة أو طلب المساعدة من الداخل أو في حالة الحريق أو الفرق .

ونصت المادة ١٢٨ ع على أنه إذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أي شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل

شخص من آحاد الناس بغير رضائه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على عشرين جنهما مصرى .

٧٣ - الأحوال التي يجوز فيها لمأمورى الضبطية القضائية إجراء التفتيش - التفتيش قانوناً هو إجراء من إجراءات التحقيق القضائى الذى لا يملك أن يتولاه رجال الضبطية القضائية ، وهم فى الأصل ممنوعون من إجرائه إلا إذا رخص لهم القانون ترخيصاً خاصاً فى أحوال معينة أو كان يديم إذن من السلطة القضائية المختصة . وكل موطن لا ترخيص فيه من "قانون ولا إذن من السلطة القضائية" فالتفتيش فيه غير جائز بل يعاقب عليه ، مالم يحصل برضاء صاحب المحل . وإذا رخص القانون لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش لغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوه لغرض آخر ( تنق ٤ مارس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٧٠ سنة ٥ فى أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٠٨ سنة ٧ ق ) .

٧٤ - وينبى أن يلاحظ أن التفتيش المحظور على مأمورى الضبطية القضائية إجراؤه إلا بترخيص من القانون أو باذن من السلطة القضائية هو الذى يقع فى منزل أو على شخص ، أى الذى يتعرض فيه مأمور الضبطية القضائية لحرمة المساكن أو لحرمة الأشخاص . أما التفتيش الذى يقع فى سيارة فى الطريق العام فى غير حالة التلبس وبدون إذن من النيابة فلا يقع باطلاً إذا لم يكن فيما حصل من تفتيش فيها تعرض لحرية الشخصية ، لأن السيارة ليست بمسكن حتى يكون لها حرمة المساكن ( تنق ٢٠ يونيو سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٥٢٨ سنة ٨ ق ) . كذلك بحث البوليس فى محتويات سلة بعد سقوطها فى الطريق العام لا يعد تفتيشاً بالمعنى الذى يريده القانون ، وإنما هو ضرب من ضروب التجري عن مالهما ، ولا جناح عليه فى ذلك ( تنق ٦ يناير سنة ١٩٣٦ قضية ٥٠ - ٣٢٩ سنة ٦ ق ١ ) .

## المبحث الأول - التفتيش بناء على ترخيص من القانون

٧٥ - المواطن التي يرخص فيها القانون لمأموري الضبطية القضائية بتفتيش الأماكن - أجاز القانون لرجال الضبطية القضائية تفتيش منازل المتهمين في حالة التلبس بالجريمة (المادة ١٨ ت ج) . وأجاز لهم ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس والأشخاص الذين صدر إليهم انذار البوليس مع مراعاة القيود المبينة في المادة ٢٣ ت ج ( أنظر المادتين ٢٣ ت ج و ٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ) .

وأجاز لهم في لوائح خاصة دخول بعض المحلات لأغراض معينة . وللمأموري الضبطية القضائية المتدربين لأداء وظيفة النيابة العمومية أمام المحاكم المركزية الحق في تفتيش منازل المتهمين في قضايا الجناه التي من اختصاص هذه المحاكم .

٧٦ - (أولا) التفتيش في حالة التلبس بالجريمة - نصت المادة ١٨ من قانون تحقيق الجنايات على أنه « يجوز لمأموري الضبطية القضائية في حالة مشاهدة الجاني متلبساً بالجناية أن يدخل في منزل المتهم ويفتشه » . وقد بينا فيما تقدم بالأعداد ٢٩ إلى ٣٨ ما يزداد بالتلبس بالجريمة وقلنا إن حالات التلبس واردة في القانون على سبيل المحصر وإنه لكي يمكن القول بتوفر التلبس الذي يفسح لمأموري الضبطية القضائية في سلطات التحقيق ومن بينها دخول منزل المتهم وتفتيشه بغير حاجة إلى استئذان النيابة يجب أن يكون مأمور الضبطية القضائية قد شاهد بنفسه الجاني وهو في إحدى حالات التلبس التي عدها المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ، فإذا لم يكن قد شاهد الجاني أثناء ارتكابه الجريمة فيجب أن يكون قد حضر إلى

على الواقعة عقب ارتكاب الجريمة ببرهنة يسيرة وشاهد آثار الجريمة وهي لا تزال قائمة ومعالمها بادية تنفي عن وقوعها أو شاهد المتهم في إحدى حالات التلبس الاعتبارية الأخرى المنصوص عليها في المادة المذكورة . ولا يكفي لاعتبار حالة التلبس قائمة بتبعية لأموال الضبطية القضائية تفتيش منزل المتهم أن يكون قد تلقى نأ التلبس من طريق الرواية عن شاهد على حين أن لا يكون قد شاهد هو بنفسه صورة من صورها ( انظر الأحكام النوة عنها في العدد ٤٠ ) .

٧٧ - تطبيقات - ( ١ ) علم ضابط البوليس لهُن المتهمين يتجرون في المخدرات فأرسل إليهم مرشداً وأعطاه قطعة من ذات القرشين وكلفه بشراء المادة المخدرة بها ففعل وبعد قليل عاد المرشد إلى الضابط ومعه ورقة هيروين قال إنه اشترأها من المتهم الأول وإن الذي تسلم منه النقود هو المتهم الثالث ، فقام الضابط من فوره ودمم منزل المتهمين فوجدهم جميعاً ثم شرع في تفتيش الأماكن وضبط ما عثر عليه من المادة المخدرة . قالت محكمة النقض والابرار إن واقع الأمر في هذه القضية أن الذي شاهد المتهمين في حالة التلبس بالجريمة وهي جريمة بيع المواد المخدرة هو المرشد الذي أرسله ضابط البوليس لشراء المادة المخدرة ، وقد تمت هذه الجريمة وزالت آثارها بانتهاج البيع ، فلما حضر الضابط إلى المنزل لم يكن به من الآثار الظاهرة لتلك الجريمة ما يستطيع ضابط البوليس مشاهدته والاستدلال به على قيام حالة التلبس ، وبذلك يكون انتقاله قد وقع في ظرف لم يكن فيه المتهمون في حالة من أحوال التلبس التي نص عليها القانون . ولا يمكن أن يقال إن ورقة الهيروين التي حملها المرشد إلى الضابط عقب البيع هي أثر من آثار الجريمة يكفي لجعل حالة التلبس قائمة بالفعل وقت انتقال الضابط . لأن الآثار التي يمكن اتخاذها أماراً على قيام حالة التلبس وبالتالي دليلاً مادياً على وقوع الجريمة

إنما هي تلك الآثار التي تنفي بنفسها على أنها من مخلفات الجريمة والتي لا تحتاج في البناء عن ذلك إلى شهادة شاهد كالمرشد في هذه القضية ، ومن المقرر أنه لا يقبل إثبات حالة التلبس بشهادة الشهود ( نفس ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق ) .

( ٢ ) فتش ضابط المباحث منزل شخص قيل عنه إنه يتجرى في المواد المخدرة بدون إذن من النيابة فوجد به حشيشاً . قررت محكمة النقض والابرام أن مجرد وجود المادة المخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يعتبر من أحوال التلبس التي يجوز معها للضابط القضائي دخول ذلك المنزل وتفتيشه ، لأن التلبس لا يقوم قانوناً إلا بمشاهدة الجاني حال ارتكابه الجريمة أو عقب ارتكابها بمرحلة يسيرة إلى آخر ما جاء في المادة ٨ ت ج . وظهر من هذا أن مجرد وجود مادة مخدرة بمنزل أحد الأفراد لا يدخل تحت هذا التعريف ( نفس ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق ) .

( ٣ ) اتهم شخص باستيراد حشيش وهيروين من الخارج بقصد الاتجار به وقتش رجال الضبط منزله بغير إذن من النيابة ، وقيل تبريراً لذلك إنه كان في حالة تلبس نظراً لضبط عينات من الهيروين في حقيبته ملبسه . قررت محكمة النقض والابرام أن الثابت أن ضبط عينات الهيروين ببعض ملابس الطاعن لم يكن إلا في اليوم التالي لعودته من الخارج بعد أن حمل حقائبه شخص آخر خرج بها من الدائرة الجركية ثم استدعى لاحتضارها وإجراء تفتيشها وعندئذ ضبطت هذه العينات في غيبة المتهم ، وليس من شك في أن ضبطها على هذا الوجه لا يسوغ عدالته في إحدى حالات التلبس المنصوص عليها في المادة ٨ من قانون تحقيق الجنايات ( نفس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٨٩ سنة ٥ ق ) .

( ٤ ) أذنت النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن قريب له متهم بسرقة وضبطه هو والمصاغ المسروق فعثر ضابط البوليس الذي باشر التفتيش على



مخدر موضوع في دولاب بهذا المنزل ضبطه . قررت محكمة النقض والابرام أن تفتيش الدولاب كان له ما يقتضيه وهو البحث عن المصاغ المسروق ، فإذا عثر ضابط البوليس أثناء بحثه في الدولاب على ما يعتبر القانون إحرازه جريمة كالمخدر المضبوط كان من واجبه ضبطه لاعلى أساس الاذن الذى باشر التفتيش على مقتضاه بل على أساس قيام حالة التلبس بجريمة الاحراز التى انكشفت له أثناء قيامه بعمل مشروع ( عن أول مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٠٠٩ سنة ٩٩ ق ) .

( ٥ ) أذنت النيابة بتفتيش منزل شخص متهم باخفاء أقشة مسروقة فعثر الضابط الذى باشر التفتيش في إحدى غرف المنزل على قطعة من الايون ملفوفة ومخبأة في دولاب الملابس فضبطها . قررت محكمة النقض والابرام أن التفتيش وقع في منزل المتهم بطريقة قانونية وأن العثور على المخدر كان عرضاً أثناء ذلك التفتيش الصحيح . وإذا كانت حيازة المخدر جريمة معاقباً عليها فضبطه كان واجباً لا محيص عنه ، إذ العثور على مخدر في منزل المتهم يجعله في حالة تلبس تسوغ ضبط هذا المخدر ( قض ٢٥ مارس سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٧٦٧ سنة ٩٠ ق ) .

( ٦ ) علم ضابط المباحث من التحريات السرية أن شخصاً (المتهم الاول) يتجر في المواد المخدرة ويخفيها في منزله وقهوته ، فاستصدر إذناً من النيابة بالتفتيش . ولما أن دخل مسكن المتهم الاول وجده في ردهة المسكن وبحواره المتهم الثانى ، وبمجرد أن نظره المتهم الاول ألقى شيئاً من يده فإذا به قطعة حشيش . وبعد أن أتم ضابط المباحث التفتيش ففاداً لأمر النيابة انتقل إلى قسم البوليس وأخذ في التحقيق ، وفي أثناء استجواب المتهم الثانى اعترف هذا الأخير بأنه تواجد بمنزل المتهم الاول واشترى قطعة حشيش وأنه بعد أن تقدم منها أحضر له المتهم الاول القطعة ولكنه عندما أراد استلامها منه فاجأهما الضابط فسقطت القطعة المضبوطة من يد المتهم الاول وأضاف

إلى ذلك أن المتهم الأول المذكور يخفى المخدرات تحت البلاط في حجرة سبق أن قسّمها الضابط في آخر التفتيش الأول وأن هذا المخبأ هو الذى استحضّر منه المتهم الأول قطعة الحشيش المضبوطة ، فانتقل الضابط بنفسه مرة أخرى في نفس اليوم وأجرى التفتيش بحضور المتهم وزوجته والمتهم الثانى وبعض رجال البوليس وضبط كمية كبيرة من الأفيون والحشيش مخبأه تحت جزء من بلاطة مكسورة كسراً مستقيماً - دفع المتهم الأول بيطلان محضر التفتيش الثانى ، فقررت محكمة النقض أنه فضلاً عن كون المناقشة في هذا الصدد لا تجدى مع ماثبت من ضبط مخدر معه عند التفتيش الأول وتأسيس الحكم بأداته على ذلك وعلى الأدلة الأخرى التى أوردها لأن هذه الأدلة لا تتأثر بمقدار المخدر الذى وجد عنده وفضلاً عن ذلك ، فإن لضابط البوليس الحق وقد دخل المنزل بناء على إذن صحيح من النيابة وشاهد بنفسه جريمة متلبساً بها وهى إحراز المخدر أن يباشر سلطة التفتيش المخولة لرجال الضبطية القضائية طبقاً للقانون ( غفر ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٨٩٥ سنة ٨ ق ) .

( ٧ ) أذنت النيابة بتفتيش منزل المتهم للبحث عن سلاح ، فعثر ضابط البوليس الذى قام بالتفتيش على نبات الحشخاش منزرعا في حديقة منزله . دفع المتهم بأن الضابط تجاوز حدود الترخيص المعطى له إذ تجاوز البحث عن السلاح إلى البحث عن جروح نبات الحشخاش ، وهذا التجاوز يطل التفتيش . ومحكمة النقض بعد أن قررت أنه إذا رخص لرجال الضبطية القضائية بالتفتيش اغرض معين فليس لهم أن يتجاوزوا هذا الغرض للتفتيش لغرض آخر قالت إن الضابط الذى أجرى التفتيش لم يعمل أى عمل إيجابى لغرض البحث عن الحشخاش وجروحه وإنما رأى عرضاً جروح الحشخاش وهى جريمة قائمة فأثبتها ، فليس في عمله أى تجاوز لحدود الترخيص يترتب عليه بطلان الاجراءات ( غفر أول نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٠٨ سنة ٧ ق )

( ٨ ) استصدر ضابط البوليس إذنا من النيابة بتفتيش منزل المتهم البحث عن سلاح . ولما أن دخل الضابط المنزل وأراد تفتيش المتهم أسقط المتهم من يده علبة من الصفيح وجد بها أفيون وحشيش . دفع المتهم بيطلان التفتيش لتجاوز الضابط حدود الاذن الذي يحمله . ولكن محكمة النقض قررت أنه ظاهر من الظروف المتقدمة أن المخدر الذي اتخذته المحكمة دليلا على صدق التهمة قبل الطاعن لم يعثر عليه بطريق التفتيش بل ان الطاعن هو الذي ألقاه بنفسه فالتقطه الضابط ، وإذا كان يكون البحث في صحة التفتيش أو عدم صحته غريبا ولا تأثير له في الدعوى ( غس ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٨ ق ) .

( ٩ ) دفع متهم بأحراز مواد مخدرة بأن جاويز المباحث دخل منزله متخفيا وأخذ يخادعه موهما إياه أنه يريد أن يشتري صفقة من المواد المخدرة فلما أمن المتهم جانبه عرض عليه المادة المخدرة فقبضها ، وهذه إجراءات باطلة لأن دخول المنزل كان في غير الأحوال التي يجيزها القانون ، وعرضت محكمة الموضوع لهذا الدفع فثبتت أن رجال البوليس وإن كانوا دخلوا المنزل بالحيلة إلا أن المتهم قدم بنفسه اليهم المادة المخدرة وبطوع إرادته . ومحكمة النقض قالت إنه يظهر مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن ضبط المادة المخدرة لم يكن نتيجة تفتيش غير قانوني بل أن المتهم نفسه هو الذي قدمها بارادته ومحض اختياره فلا يسوغ له التعلل بمعد ذلك بيطلان الاجراءات ارتكباناً على دخول رجال الضبطية القضائية مسكنه في غير الأحوال التي نص عليها القانون إذ لا علاقة بين هذا الأمر وبين ضبط المادة المخدرة بالكيفية المتقدمة ( غس ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق ) .

( ١٠ ) أبلغ البوليس بأن أcha الطاعن سرق نجعة أخفاها في منزله فذهب أحد رجاله لضبطها ولكن الطاعن لم يقبل فتح الباب رغم الإلحاح عليه بفتحه فنظر الضابط من ثقبه المفتاح وشاهد الطاعن يلقى سكرأ من شوال على

الأرض ويحب عليه الماء لذيذه وعندئذ رآه الأمر فتدلى مع رجاله الحائط من الخارج وضبطوا بداخل المنزل شوالاً من السكر وآخر كان أفرغ منه جانب على الأرض، وسئل الطاعن في التحقيق عن السكر فقال بشرائه من تاجر زلم يصادقه، فرفضت النيابة العامة الدعوى عليه بتهمة سرقة سكر ولدى المحكمة دفع بيطلان التفتيش فردت عليه محكمة أول درجة بقولها: إن ضابط البوليس لم يدخل منزل المتهم الا بعد أن رآه يلقى السكر على الأرض ويلقى عليه الماء ليخلطه بالطين وإن هذه حالة من حالات التلبس بالاخفاء فلم يكن لضابط البوليس من حاجة إلى الحصول على أمر من النيابة أو القاضي لاجراء التفتيش، أما المحكمة الاستئنافية فقد تجنبت الخوض في بحث ما اراته محكمة أول درجة في هذا الشأن اكتفاء بما قالته من أنه اتضح لها أن الطاعن كان منذراً مشبوهاً وأن رفضه فتح الباب وما لاحظته الضابط من عبث بالسكر من ثقبه الباب كل ذلك من القرائن الخطيرة التي تحول البوليس التفتيش غير إذن من النيابة عملاً بالمادة ٢٩ من قانون المشبوهين. ولكن محكمة النقض قررت أنه لا يمكن اعتبار الواقعة التي اتهم الضابط المنزل اعتماداً عليها من حالات التلبس إذ ليس للضابط أن ينظر من ثقبه مفتاح المنزل لتعرف ما يجري بداخله لما في ذلك من المساس بحرمة المسكن والمنافاة للأداب ومن ثم لا يمكن أن يتخذ مما يصل إليه الضابط عن هذا السيل المخالف للقانون دليلاً على قيام حالة التلبس، وباستبعاد شهادة الضابط في هذا الصدد ينتفى الدليل القائم على التلبس. أما ما عللت به المحكمة الاستئنافية إجراء التفتيش فلا يغير من حقيقة الأمر شيئاً إذ الباعث على التفتيش لدى الضابط لم يكن لأن الطاعن كان منذراً مشبوهاً وأنها من القرائن القوية ما يدعو للاستباه في ارتكابه بجناية أو جناية كما سبق القول (نقض أول أبريل سنة ١٩٤١

٧٨ - (ثانيا) تفتيش منازل المراقبين والتنذرين - بمقتضى المادة ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات ، يجوز لمأموري الضبطية القضائية ولو في غير حالة التلبس أن يفتشوا منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إذا وجدت أوجه قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جناة أو جنحة ولا يجب إجراء هذا التفتيش إلا بحضور عمدة البلدة وأحد مشايخها أو بوجود الشيخ القائم بالأعمال في حال تغيب العمدة وشيخ آخر ؛ وفي المدن يجب أن يكون التفتيش بحضور شيخ القسم وشاهد .

وتطبق أحكام هذه المادة على الأشخاص الذين صدر لهم إنذار البوليس ( المادة ٢٩ فقرة أخيرة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ ) .

٧٩ - وقد حكم بأنه يجب عند تطبيق المادة ٢٣ ج مراعاة كافة القيود المنصوص عليها فيها ، وقد أوجبت هذه المادة عند إجراء التفتيش حضور عمدة البلدة أو نائبه وأحد المشايخ في القرى ، وفي إيجاب القانون حضور هذين الشخصين عند قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات ، فحكم القانون متعلق إذن بالنظام العام و يترتب على مخالفته بطلان الاجراءات حتماً وبغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان ، بل يجب على المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ( نض ، مرس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨١٢ سنة ٥ ق ) .

وأن ما يقضى به القانون من ضرورة حضور العمدة أو وكيله وأحد المشايخ في أثناء التفتيش لا يكون إلا في حالة التفتيش الذي يجريه مأمور الضبطية القضائية في منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس أو المتشردين والمشتبه فيهم الذين صدر إليهم إنذار البوليس إذا وجدت

قراين قوية تدعو إلى الاشتباه في أنهم ارتكبوا جريمة أو جريمة ، وذلك طبقاً للمادتين ٢٣ من قانون تحقيق الجنايات و٢٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ عن المتشردين والمشتبه فيهم . أما التفتيش الذى يقوم به رجال الضبطية القضائية سواء في حالة التلبس بالجريمة أو بناء على إذن من السلطة القضائية فلا يقتضى حضور شهود ( نشر ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٥ سنة ١٩٢٣ ) وأن التفتيش الذى يقتضى حضور العمدة وشيخ البلد هو الذى يقع في منزل المراقب أو المتشرد أو المشتبه فيه . أما التفتيش الذى يقع على شخصه فلا يشترط فيه ذلك ، وإذن فلا محل للاعتراض بأن التفتيش وقع باطلا لحصوله في غير حضور العمدة وشيخ البلد إذا كان هذا التفتيش قد حصل على شخص المتهم كنتيجة حتمية للقبض عليه لافي منزله لأنه مادام القانون لا يستلزم وجود شهود للقبض على المراقب أو المتشرد أو المشتبه فيه فلا محل للقول بطلان التفتيش الذى وقع على شخصه عند القبض عليه ( نشر ٣ بونية سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١٣١٨ سنة ١٩٣٠ ق ) .

٨٠ - ( ثالثاً ) دخول المحلات المفتوحة للعامة او المخصصة لصناعة أو تجارة خاضعة للملاحظة مأمورى الضبطية القضائية - يؤخذ من نص المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات أنه يجوز لمأمورى الضبطية القضائية أن يدخلوا المحلات المفتوحة للعامة ، أو المخصصة لصناعة أو تجارة يكون عملها خاضعاً للملاحظة الضبطية القضائية . ذلك بأن الشارع أجاز لهم في لوائح خاصة التفتيش لأغراض معينة . فمن ذلك ما جاء في المادة العشرين من لائحة المحلات العمومية من جواز دخول رجال البوليس في المحلات العمومية ماعدا محل السكن الخصوصى بقصد إثبات مايقع مخالفاً لنصوص اللائحة المذكورة أو لجمع استعلامات أو لضبط أحد الجانين أو أى شخص يبحث عنه البوليس ويكون قد التجأ إلى أحد هذه المحلات وغير

ذلك من الأغراض المينة في المادة المذكورة والمادة التي تليها . وجاء في المادة الخامسة من قانون المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة أنه يجوز أن يفحص المحلات المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة أو الخطرة مندوبو الادارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاحتياطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها ، ولا يتناول التفتيش الجزء المخصص من تلك المحلات للسكن أو المكتب . وجاء في المادة ٢٢ من لائحة بيوت العاهرات أنه يجوز لضباط البوليس أن يدخلوا نهائراً في بيوت العاهرات لضبط المخالفات التي تقع بشأن هذه اللائحة ، ويجوز للضباط والافئار الدخول فيها في أثناء الليل أيضاً عند حصول مشاجرة أو تعد أو أى أمر آخر يخل بالأمن العام أو لأجل ضبط من يكون من الجانين جارياً البحث عنه بمعرفة البوليس أو عند الاستغاثة بهم .

٨١ — وما ينبغي ملاحظه وجوب التفرقة بين حق البوليس في التفتيش وحقه في دخول هذه المحلات للأغراض المينة المنصوص عليها في اللوائح الخاصة بها ، ولذا لا يجوز الخلط بين الحقين إذ لكل منهما أحكام خاصة .

٨٢ — تطبيقات — ( ١ ) دخل كونستابل البوليس وبعض رجاله في مقهى يديره المتهم فوجد به أناساً يلعبون الورق ووجد المتهم واقفاً ينظر إليهم ، فلما رأهم بدت منه حركة لفتت نظرهم ، ذلك أنه وضع يده اليسرى في الجيب الأيسر من معطفه ، فأسرع أحد رجال البوليس واحتضنه وأسرع الكونستابل وفتش جيبه فوجد به ورقة بداخلها عدة أوراق خضراء اللون بها قطع صغيرة من الخشيش والأفيون مضطمة . قررت محكمة النقض والابرام أنه وإن كان صحيحاً أنه يجوز لرجال الضبطية القضائية طبقاً للائحة المحلات العمومية دخول تلك المحلات لاثبات ما يقع مخالفات للاحكام المذكورة.

ومنها ما يتعلق ببيع الحشيش أو تقديمه للتعاطي أو ترك الغير يبيعه أو يتعاطاه بأى طريقة كانت إلا أن ذلك لا يجوز لهم حق تفتيش أصحاب المحلات العمومية والأشخاص الذين يوجدون بها للبحث عن المخدرات ، لأن أحكام تلك اللائحة في هذا الشأن لا تناول تفتيش الأشخاص ، ولأن التفتيش الذى يقع على الأشخاص لا يجوز إجراؤه إلا في الأحوال التى بينها قانون تحقيق الجنايات وهى أحوال التلبس والأحوال التى يجوز فيها القبض ، فإذا لم يكن الشخص الذى يوجد به محل العمومى في إحدى تلك الحالات فلا يجوز تفتيشه . وبما أن الواقعة السابق ذكرها لا تؤدي إلى أن المتهم كان في حالة تلبس بأحراز مواد مخدرة إذ لم يكن الكونستابل لم ير معه الحشيش قبل ضبطه بل عثر عليه معه بعد التفتيش فلم يكن للكونستابل الحق في تفتيشه . أما ما بدا من المتهم من وضع يده في جيبه فليس إلا قرينة ضد المتهم لا تكفى للقبض عليه وتفتيشه ، لأن جريمة إحراز الحشيش ليست ضمن الجرائم التى يجوز لرجال الضبطية القضائية القبض فيها بناء على قيام قرائن قوية طبقاً للمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات ( غنى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٤٤ سنة ٨ ق ) .

( ٢ ) علم مأمور المركز أن المتهم يتجر في المخدرات وأن بدكان البقالة الذى يديره شيئاً من هذه المخدرات ، فكلف معاون البوليس بتفتيش هذا الدكان ، فقام مع بعض العساكر ودخل الدكان وقتشه فعثر به على علب فيها تطعم من الآفيون والحشيش فاضبطها وحرر محضراً بذلك . ومحكمة النقض قررت أنه وإن كانت المادة الخامسة من قانون المحلات المفتشة المذكورة والمضرة بالصحة والخطرة تنص على أنه يجوز أن يفتش المحلات المذكورة مندوبو الإدارة المكلفون بتحقيق ما إذا كانت أحكام اللوائح والاشتراطات المأمور بها لأجل الراحة والصحة والأمن العام معمولاً بها ، إلا أنه لم يثبت أن معاون البوليس الذى فتش دكان المتهم كان مندوباً لتحقيق ذلك ، على أنه إذا فرض وكان مندوباً لهذا الغرض فليس له أن يفتش دكان المتهم للبحث



عن مخدرات ، لأن التفتيش في حالة التدب يجب أن يكون قاصراً على معرفة ما إذا كانت أحكام قانون المحلات المضرة بالصحة معمولاً بها من عدمه . وبما أن المتهم لم يكن في حالة تلبس بالجرمة يصدق عليه التعريف القانوني للتلبس ، كما أنه غير ثابت بالحكم المطعون فيه أنه من الموضوعين تحت المراقبة أو ممن أنفزم البوليس ، مما يؤخذ منه أن معاون البوليس الذي قش دكانه لم يكن له الحق قانوناً في تفتيشه للبحث عن مخدرات ، وبما أن النيابة لم تأذنه بذلك فيكون تفتيشه باطلاً ( غش ، مارس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٧٠ سنة ٥ ق ) .

( ٣ ) تقدمت امرأة يبلغ إلى البوليس تهم في المتهمه بافساد أخلاق ابنتها القاصر ، وإذ كان لهذا المنزل شهرة بأنه أعد للدعارة السرية ، وقد سبق للبوليس أن اتخذ ضده اجراءات رسمية لاغلاقه وضبطت به نسوة فقد دخله ضابط البوليس برجاله لضبط الحادثة المبلغ عنها ووجد به فتاتين قاصرتين ممن اعتدن ارتكاب الفاحشة فيه . رفعت الدعوى على المتهمه بتهمة تعرضها لافساد الأخلاق بتحريضها الفتيات اللاتي لم يبلغن سن الثمانية عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق وبتسهيل ذلك لهم . فدفعت أمام محكمة الموضوع بيطلان تفتيس منزلها بواسطة ضابط البوليس لعدم وجود إذن لديه من النيابة ، فرضت المحكمة هذا الدفع بناء على أن منزل المتهمه من المنازل العامة للعاهرات التي يجوز لرجال البوليس دخولها تطبيقاً للادتين الأولى والثانية والعشرين من لائحة يوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٥ . فطلعت المتهمه في الحكم بطريق النقض والابرار ، ومحكمة النقض قررت أنه يؤخذ من مجموع نصوص لائحة العاهرات أن حق البوليس في دخول محلات العاهرات قاصر على المحلات المرخص بها لاغيرها مما يدار بغير ترخيص ، ولذا فقد جاء استناد الحكم المطعون فيه إلى هذه اللائحة تبريراً لدخول البوليس منزل الطاعة غير صائب لأن منزلها الذي أعدته للدعارة السرية لم يحصل الاخطار عنه طبقاً لأحكام لائحة يوت العاهرات ، إلا أن لهم هذا

الحق في حالة ما إذا كان صاحب المنزل نفسه لم يرفع حرمة فأباح الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بفعله هذا محلاً مفتوحاً للعامة فخرج بذلك عن الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات من حيث عدم جواز دخوله إلا بأذن من القضاء . وبما أنه يستفاد من وقائع الدعوى أن منزل الطاعة كان مفتوحاً للعامة يشاء كل من أراد من الناس فيكون دخول البوايس فيه مبرراً بمقتضى مفهوم المادة الخامسة آنفة الذكر ومتى كان للبوايس حق دخول المنزل فله تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدها فيه طبقاً للواجبات المفروضة عليه قانوناً ، ولذا فإن ما كان من ضابط البوايس في هذه الدعوى من دخول منزل الطاعة وشاهدته القاصرتين فيه وإثبات هذه الحالة في محضره قد جاء كله صحيحاً ولا بطلان فيه (نص ١١ أبريل سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٢٧٣ - ٨ ق ) .

#### المبحث الثاني - التفتيش بناء على انتداب من سلطة التحقيق

٨٣ - جواز هذا الانتداب - تنص المادة ٣٠ بقرة أولى من قانون تحقيق الجنايات على أن النيابة العمومية الحق في تفتيش منازل المتهمين بجنابة أو جنحة أو انتداب أحد مأموري الضبطية القضائية لذلك . وتنص المادة ٧١ من القانون نفسه على أنه : إذا لزم إجراء التفتيش في جهة خارجة عن المدينة المقيمة بها المحكمة من الجهات الداخلة في دائرة اختصاص المحكمة المذكورة يجوز لقاضي التحقيق أن يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء التفتيش .. الخ .

٨٤ - المواطن التي يجوز فيها للنيابة تفتيش المساكن -  
يؤخذ من نص المادة ٣٠ بقرة أولى أن القانون لم يطلق السلطة المخولة للنيابة في تفتيش المساكن ، بل أوجب أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ جدى

عن واقعة معينة تكون جناية أو جنحة وتسد إلى شخص معين بقدر يبرر تعرض التحقيق لحرية وحرمة مسكنه في سبيل كشف علاقته بالجريمة ، وتقدير الظروف الداعية للتفتيش والنظر فيها منوط بالنيابة العمومية ، وللمحاكم حق مراجعتها في ذلك بالالتفات عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كلما تبين لها أنه جاء مخالفاً للأصول والشرائط التي أوجبها القانون لصحته (نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٨٩٥ سنة ٧ ق و ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٥٠٥ سنة ٩ ق و ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٤٦ سنة ٩ ق) .

٨٥ - فيشترط لصحة التفتيش الذي تجزئه أو تأذن النيابة بأجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه أن تكون هناك جريمة معينة تكون جناية أو جنحة وأن يقوم لديها من القرائن ما يسمح بتوجيه الاتهام إلى الشخص المراد تفتيشه بدون حاجة إلى إجراء تحقيق سابق على التفتيش .

٨٦ - تطبيقات - وقد أبدت محكمة النقض، صحة التفتيش الذي أذنت به النيابة في الأحوال الآتية :

(١) أجرى ضابط البوليس تحقيقاً ضبط في أثناءه بعض المواد المخدرة ، فاتهم الطاعن فيه بأنه كان مصدر تلك المواد وأنه يتجر فيها بما دعا البوليس إلى استصدار إذن النيابة بتفتيش منزله وجرى التفتيش فعلا وضبط بذلك المنزل بعض المخدرات . دفع الطاعن بطلان التفتيش لأن النيابة أصدرت أمرها بغير اتهام قائم ، ومحكمة النقض قررت أن التفتيش وقع بصفة قانونية لا شائبة فيها إذ هو تم على أثر اكتشاف جريمة معينة هي احراز مواد مخدرة واتهام الطاعن فيها (نقض ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٢٠٩٩ سنة ٦ ق) .

(٢) فتح ضابط المباحث محضراً أثبت فيه أنه علم من التحريات السرية أن المتهم يتجر بالمواد المخدرة ويخفيها في منزله وقهوته ، وعرض هذا المحضر على النيابة فأذنت له بإجراء التفتيش .

قررت محكمة النقض والابرام أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد في إدانة المتهم على ما تحصل من التفتيش لم يخطئ. في شيء لأن هذا التفتيش يبى على إذن من النيابة العمومية بناء على بلاغ عن واقعة معينة أسندت للطاعن بقرائن رأت النيابة كفايتها لأجراء التفتيش، فليس للطاعن أن يناقش هذا الموضوع من جديد أمام محكمة النقض (نقض ١٧ أكتوبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٨٩٥ سنة ٢٨ ق).

(٣) أصدرت النيابة إذنها بالتفتيش بناء على أقوال ضابط البوليس بانه علم من تحرياته أن المتهم وهو من ذوى السوابق وأنذر مشبوهها ومشترباً يتجر بالمخدرات . وقررت محكمة النقض أن الحكم المطعون فيه إذ اعتمد على محضر التفتيش وقال بصحته لم يخالف القانون في شيء لأن هذا التفتيش أذن به من النيابة صاحبة الحق في ذلك بناء على بلاغ تقدم إليها من ضابط البوليس بأن الطاعن يتجر فعلاً بالمواد المخدرة ، وقد رأت في هذا البلاغ من الجدبة ومبلغ الدلالة على اتصال الطاعن بالجريمة المبلغ عنها ما يبرر إجراء التفتيش الذى أقرتها محكمة الموضوع على الاذن به بعد أن وقعت على الظروف التى صدر فيها (نقض ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٥٠٥ سنة ٢٩ ق) .

(٤) استصدر ضابط البوليس إذناً من النيابة بتفتيش المتهم ومنزله لانه يتجر في المخدرات وله سوابق . وقررت محكمة النقض أنه يتضح من الوقائع الثابتة في الحكم المطعون فيه أن الاذن صدر من النيابة لضابط البوليس بتفتيش شخص الطاعن ومنزله بناء على ما أبلغها به الضابط من أنه يتجر في المواد المخدرة . ولما كان هذا البلاغ صريحاً في نسبة جريمة معينة للطاعن وهي جثة الاتجار في المواد المخدرة ، ولما كانت النيابة قد قدرت هذا البلاغ وأصدرت الاذن بالتفتيش اعتماداً عليه مما يفيد أنها اطمأنت إلى جديته وقد أقرتها المحكمة على النظر الذى لولم تأمه وأسست عليه إجراء التفتيش الذى اعتمدت المحكمة في إدانة الطاعن على ما أسفر عنه وتحصل منه ... لما

كان هذا وجب القول بأن التفتيش قد أجرى وفقاً لأحكام القانون وأن إدانة الطاعن المؤسدة على هذا التفتيش جاءت صحيحة ( نعى ١٢ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٤٦ سنة ١٩٣٩ ) .

( ٥ ) تقدمت شكاوى ضد الطاعن وآخرين بأنهم يتجرون في المخدرات ، فقام البوليس بالتحري وظهر له ما يؤيد هذه التهمة ، وكان من تحرياته أن اشترى مرشدان من رجاله مواد مخدرة من الطاعن ، وعندئذ استصدر البوليس إذناً من النيابة بتفتيش المنزل المعد لاجتماع أفراد العصابة . قررت محكمة النقض أنه ظاهر من ذلك أن إذن التفتيش إنما صدر بعد ظهور جريمة معينة وهي جريمة الاتجار بالمواد المخدرة وبعد أن ظهرت قرائن تدل على وقوعها من أصحاب المنزل المراد تفتيشه وإذن فلا محل للاعتراض على هذا التفتيش ( نعى ١٠ مايو ١٩٣٧ قضية رقم ١٢٠٤ سنة ١٩٣٧ ) .

( ٦ ) علم ضابط المباحث بمركز أبي حمص من ضابط مباحث مركز طنطا من ثلاثة شهور سابقة على تاريخ المحضر أن المتهمين يتجران في المخدرات بمودة أبي حمص ، وقد اتصل بالضابط المذكور مرتين لهذا الغرض ، فوجعل هو يتحرى من جهته إلى أن تأكد أن المتهمين يتجران بالمخدرات ، فاستصدر أمراً من النيابة بتفتيش المتهمين وتفتيش قهوتهم ثم توجه مع قوة من البوليس لهذا الغرض وعثر معهما على مواد مخدرة . دفع المتهمان بيطلان إذن النيابة لصدوره بدون أن تتوافر لديها قرائن تسمح بالتفتيش وقالت محكمة الموضوع في حكمها القاضي بالادانة إنه يستفاد من الوقائع المتقدمة أن ضابط المباحث لم يكتف بالمعلومات التي وصلت إليه من مكتب مباحث طنطا بل جعل يتحرى بنفسه ويراقب المتهمين مدة ثلاثة شهور إلى أن تأكد من صحة ما تراه إليه من الاشاعات . عن المتهمين وعندئذ استصدر الأمر من النيابة بالتفتيش ، فالأمر إذن قد بي على إجراءات صحيحة وكفيلة بالمحافظة على حرية الأفراد التي يحرص عليها القانون .

وقالت محكمة النقض والابرام إنه يتضح من هذا البيان أن الحكم المطعون فيه لم يخطئ. إذ قضى برفض هذا الدفع لأن التفتيش قد أذنت به النيابة بناء على بلاغ عن جنحة معينة نسبت للتهمين وقد رأت النيابة كفاية القرائن القائمة ضدها لاجراء التفتيش رغم عدم تحرير الضابط محضراً بتحرياته، وبما أن المحكمة قد أقرتها على ذلك فليس للتهمين أن يجادلوا في هذا الأمر الموضوعي أمام محكمة النقض ( قض ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ١١٥ سنة ١١ ق ) .

( ٧ ) استصدر البوليس إذناً من النيابة بتفتيش منزل المتهم بعد أن قام بتحرياته واجتمعت لديه شبهات كثيرة تؤيد اتهامه بالمخدرات ولكن قبل حصول تحقيق ما . قررت محكمة النقض أنه يكفي لإصدار النيابة إذناً للبوليس بتفتيش منزل متهم أن تقوم لديها قرائن على ارتكابه جنابة أو جنحة معينة دون حاجة لاجراء تحقيق سابق على التفتيش، ومادام الحكم المطعون فيه قد أثبت أن إذن النيابة بالتفتيش صدر بناء على التحريات التي أجراها البوليس ضد الطاعن وأسفرت عن أنه من بحر زون المخدرات ، فقد كان لهذا الإذن بالتفتيش ما يسوغه قانوناً ( قض ١٥ مايو سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٥٠٦ سنة ٩ ق ) .

( ٨ ) تقدم بلاغ للبوليس بوجود سلاح في منزل المتهم ، فبدأ ضابط البوليس بتحقيق هذا البلاغ واستصدر إذناً من النيابة بتفتيش منزل المتهم فوجد معه مواد مخدرة ورفعت الدعوى العمومية على المتهم بأحرازه هذه المواد ، فدفع أمام محكمة الموضوع بيطلاق التفتيش الذي ضبطت على أثره المواد المخدرة لأنه يشترط لصحة التفتيش أن تكون هناك جريمة قد ظهرت فلا يصح لاكتشاف جريمة ، وأن تكون هناك أمارات اتهام ضد المتهم وأن يظهر من الظروف وجود حاجة ماسة إلى التفتيش وفائدة منه ، ولكن النيابة لم تحر هذه الشروط لأنها أذنت بالتفتيش بدون أن تجري تحقيقاً

ورأت محكمة الموضوع أن التفتيش كان قانونياً لأنه جاء على أثر اتهام بجرمة معينة وجهت لصاحب المنزل وتحقيق بدأ فيه ضابط البوليس تبين له منه صحة الاتهام باحراز سلاح فأبلغ الضابط نتيجة التحقيق إلى النيابة رسمياً واستأذنها في التفتيش فأذن به عضو النيابة رسمياً كذلك . ومحكمة النقض قررت أنها تقر محكمة الموضوع على النتيجة التي خلصت إليها من جهة صحة التفتيش بناء على الوقائع التي أنبتها والتي يؤخذ منها قيام اتهام قبل الطاعن باحرازه السلاح ووجود قرائن تؤيد هذا الاتهام ، وأما ما أشار إليه الطاعن من ضرورة قيام حاجة ماسة إلى التفتيش ووجود فائدة مرجوة منه فإن المرجع في ذلك تقدير الأمر بالتفتيش ، وقد رأى عضو النيابة أن التفتيش هنا قد يؤدي إلى ضبط السلاح وأقرته محكمة الموضوع على هذا التقدير فلا محل لاثارة الجدل بشأنه لدى محكمة النقض ( حق ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥٤ سنة ٢٥٣ )

( ٩ ) استصدر البوليس بناء على التحريات التي أجراها وتبين له منها أن عدة أشخاص يتجرون في المخدرات إذناً بتفتيش المنزل الخاص بأحد المتهمين ثم استصدر بعد ذلك إذناً آخر بناء على التحريات نفسها بتفتيش منزلي خاصين بمتهم آخر فوجد بأحد هذين المنزلين بعض المخدرات .

دفع هذا المتهم بيطلان إذن التفتيش الذي حصل بمنزله لأنه لم يعمل تحريات عن هذا المنزل وأن التحريات التي بنى عليها إذن التفتيش كانت عن منزل آخر غير مملوك له . غير أن محكمة الموضوع رفضت هذا الدفع واستندت في ذلك إلى أن التحريات التي عملت عن عدة متهمين وأسفرت عن قيام قرائن على اتهامهم تبيح استصدار أكثر من إذن لتفتيش أما كل منهم . ومحكمة النقض والايام قررت أنها تقر محكمة الموضوع على ما رأته من ذلك لأن قيام قرائن على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة يسوغ الإذن بتفتيش أما كونه مهما تعددت ولا يمنع صدور إذن بتفتيش مكان معين بناء على هذه التحريات من استصدار إذن آخر استناداً إلى

التحريرات نفسها بتفتيش أمكنة أخرى اللهم عنه مادام كل ما يتطلبه القانون للتفتيش قيام قرأتين على الاتهام ( قض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٧٩ سنة ١٩٤٠ ) .

٨٧ - ويشترط لصحة التفتيش أن يكون الاذن صادراً بتفتيش منزل متهم معين ، لأن الضمان الذي أراده الشارع لحزمة المساكن لا يتحقق إلا بتعيين المتهم المطلوب تفتيش منزله ، ومالم يتحقق هذا الشرط فلا يمكن اعتبار الاذن إذناً جدياً يمكن معه إجراء التفتيش بوجه قانوني . فإذا قدم ضابط المباحث طلباً يرغب فيه أخذ ترخيص من النيابة بتفتيش منازل أشخاص مذكورة أسأؤهم بكشف مرافق للطلب فأشرك وكيل النيابة على هذا الطلب بالاذن في إجراء التفتيش ولم يكن بالكشف أية إشارة تحدد عدد هؤلاء الأشخاص أو تبين أنهم هم المقصودون بالاذن فلا يعتبر هذا الاذن جدياً ويكون التفتيش الذي نبى عليه باطلاً ( قض ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٢٤ سنة ١٩٤٠ ) .

٨٨ - على أن إذن النيابة أحد مأموري الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم في جناية أو جنحة لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والفرض المقصود منه إلى غير المنزل الذي أذن بتفتيشه وذلك لما يستلزمه صدور كل إذن من هذا القبيل من نظر خاص في تقدير ظروف لزوم ذلك التفتيش ومقدار احتمال استفادة التحقيق منه . وينبئ على ذلك بطلان الاجراء الذي يقوم به مأمور الضبطية القضائية من القبض على المتهم وحجزه في المستشفى مدة من الزمن ( يوماً كاملاً ) يجمع فيها متحصلاته من بول وبراز لما قد يظهر فيها من دليل على احرازه مواد مخدرة إذا كان هذا الاجراء لا يستند إلا إلى إذن صادر من النيابة بتفتيش منزل المتهم ، وذلك لاختلاف الاعتبارات التي يتأثر بها تقدير النيابة عند إجازتها إجراء كل من الأمرين على ما في أحدهما من



مساس بجرمة المسكن ومافى الثانى من اعتداء على الحرية الشخصية (عق ١٢ ديسبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٦١ سنة ١٩٣٩ ق ) .

٨٩ - شكل الانتداب - يجب أن يكون الانتداب بالكتابة ولا يكفى فيه الترخيص الشفهي ، لأن من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لئلى تبقى حجة دائمة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ويكون أساساً صالحاً لما يبنى عليها من النتائج (عق ٣١ ديسبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق و ١١ يوبى سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق و ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٧٣ سنة ٢ ق ) .

٩٠ - ويجب أن يشتمل أمر الانتداب على بيان اسم ووظيفة من أصدره ووظيفة مأمور الضبطية القضائية المنتدب واسم المتهم والتهمة المستندة إليه والعمل المطلوب إجراؤه ثم يؤرخ ويوقع عليه بمن أصدره ( جازو ٣ ن ٩٢٩ ولوائشان مادة ٨٠ ن ٥٠ لى ٥٣ ) .

وإذا صدر الاذن بأشارة تليفونية وجب أن يكون له أصل موقع عليه من الأمر وإلا كان باطلاً . فإذا كان الاذن بالتفتيش من وكيل النيابة ثابتاً فى ورقة من دفتر الاشارات التليفونية بالمركز بدون توقيع منه عليها وليس لهذا الاذن أصل فى الأوراق موقع عليه منه ، فإدام الاذن خلواً من إمضاء مصدره فلا وجود له قانوناً ولا يغير من هذه النتيجة كونه مقيداً فى دفتر الاشارات التليفونية (عق ٢٣ ديسبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٨ سنة ١١ ق ) . ولا ضرورة فى الاذن الصادر للبوليس بالتفتيش أن يكون معيناً لرجل الضبطية القضائية الذى يجرى التفتيش ، بل يكفى لصحته أن يقوم به أحد رجال الضبطية القضائية (عق ١٦ ديسبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٥ سنة ١١ ق) وإذا كانت أسماء المتهمين مذكورة فى كشف منفصل عن طلب الترخيص بالتفتيش أو عن الاذن الصادر به فيجب أن يقر على هذا الكشف عن إذن

بالتفتيش بما يحدد عدد هؤلاء المتهمين وبين أنهم هم المقصودون بالاذن  
( قض ١١ فبراير ١٩٣٥ قضية رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق ) .

٩١ - من له تنفيذ الاذن بالتفتيش - إذا كان الاذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية منوطاً بشخص معين من مأموري الضبطية القضائية فلا يجوز لغيره تنفيذه ولو كان ذلك بطريق التدب من صدر له الاذن لأن الاذن بالتفتيش لا يملكه هذا التدب . وأما إذا لم يكن الاذن منوطاً بشخص معين فيجوز لكل رجل من رجال الضبطية القضائية القيام بتنفيذه ( قض ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٦ سنة ٩ ق ) . سواء في ذلك مأموري الضبطية القضائية الذي طلب الاذن أو غيره من رجال الضبطية القضائية ( قض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٥ سنة ١١ ق ) .

وإنه وإن كان يشترط لصحة التفتيش الذي يجريه البوليس أن يكون من أجراه من مأموري الضبطية القضائية إلا أن ذلك لا يمنع مأموري الضبطية القضائية من الاستعانة في عمله بأعوانه الذين تحت إدارته ، فإذا عثر أحد هؤلاء على شيء مما يحدث عنه وضبطه كان عمله هذا صحيحاً مادام قد حصل تحت إشراف من له حق التفتيش قانوناً (حكم) ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ السابق ذكره ) .

٩٢ - الوقت الذي يجوز فيه التفتيش - لم ينص القانون المصري على وجوب إجراء التفتيش في وقت معين ، فيجوز إذن إجراؤه في أي وقت سواء أكان ذلك نهائياً أم لبلاً .

٩٣ - أما من جهة إجراء التفتيش في مدة معينة فانه مادام القانون لا يوجب تنفيذ الانتداب فوراً فلرجل الضبطية القضائية المنتدب للتفتيش تخير الطرف المناسب لاجرائه بطريقة مشمرة بشرط أن يقع التفتيش في مدة معاصرة أو قريبة لوقت صدور الاذن ، فإذا مارأت النيابة تحديد المدة

التي يجب إجراء التفتيش فيها ( بأسبوع مثلا ) فان ذلك منها يكون في مصلحة المتهم لعدم تركه مهدداً بالتفتيش إلى وقت قد يزيد على هذه المدة ( غن ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٥ سنة ١١ ق ) .

ذلك أن التفتيش لما كان من المسائل المستعجلة وجب المبادرة إلى تنفيذ الأمر الصادر به ، ولكن إذا مضت مدة على تاريخ صدور إذن النيابة بالتفتيش قبل حصوله فلا يكون ذلك داعياً لبطالان التفتيش خصوصاً إذا كان المتهم الذي نقض منزله لا يدعي أن النيابة حددت أجلاً معيناً لاجراء التفتيش فيه أو أنها عدلت عنه أو أن الظروف التي اقتضته قد تغيرت ، لأنه متى كان الأمر كذلك يكون الاذن قائماً ويكون التفتيش الذي حصل بمقتضاه صحيحاً قانوناً ( غن ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٢٩ سنة ٨ ق ) .

٩٤ - إجراءات التفتيش - لم ينظم القانون إجراءات التفتيش ولم ينص بصفة خاصة على وجوب توافر إجراءات معينة عند تفتيش منازل المتهمين وأصحاب المنازل غير المتهمين في غيابهم ، ولكن ذلك لا يمنع من وجوب مراعاة القواعد العامة التي وضعها القانون لاجراء التحقيقات في عملية التفتيش وذلك لأن التفتيش ليس إلا إجراء من إجراءات التحقيق ، فإذا كان المتهم حاضراً وجب أن يكون التفتيش بحضوره إلا إذا رأت النيابة أو القاضى لمصلحة التحقيق أن يكون التفتيش في غيابه ، فإذا لم يكن حاضراً وتمنر حضوره جاز إجراء التفتيش في غيابه . ويجب في جميع الأحوال أن يحضر محضر بما تم في التفتيش وإثبات حضور من حضر ( غن ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٨ قضية رقم ١٠٦ سنة ٩ ق ) .

٩٥ - طريقة التفتيش - ترجع طريقة التفتيش لتقدير القائم به لما يكون منتجاً وما لا يكون ، ومن المبدأ التدخل في مناقشة هذا التقدير وتحليل عناصره مادام التفتيش في ذاته حصل بناء على أمر قانوني . فإذا

اقتحم ضابط البوليس منزل المتهم من الشرفة في حين أنه كان يستطيع أن يدخله من الباب فلا تثريب عليه في ذلك ولا تقبل المناقشة أمام محكمة النقض في تقدير القائم بالتفتيش للطريقة التي اتبعها فيه ( غش ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٧٣٨ سنة ٨ ق ) .

### المبحث الثالث - التفتيش برضاء المتهم أو صاحب المنزل

٩٦ - جواز التفتيش برضاء المتهم أو صاحب المنزل - إذا لم يكن مأمور الضبطية القضائية مرخصاً له من القانون أو ماذوناً له من السلطة القضائية بالتفتيش فإن رضاه صاحب الشأن يجعل التفتيش صحيحاً قانوناً وتترتب عليه صحة النتائج التي أسفر عنها هذا التفتيش ( غش ١٢ يونيو سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٧٣ سنة ٧ ق ) .

٩٧ - وهذا الرضاء يجب أن يكون صريحاً لا لیس فيه وحاصلاً قبل الدخول، فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستنتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبثقاً عن الخوف والاستسلام ( غش ١١ يولييه سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق ) .

بل ذهبت محكمة النقض والإبرام في حكم لها إلى أن الرضاء الذي يجيز التفتيش يجب فوق ذلك أن يكون حاصلاً بعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد التفتيش لا يملك قانوناً حق إجرائه ( غش ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٨٩٢ سنة ٩ ق ) .

٩٨ - تطبيقات - ( ١ ) قش البوليس منزل متهمة بتزيف مسكوكات وضبطه أدوات التزيف، فدفعت المتهم بعدم صحة التفتيش لأنه لم يقع برضاءه فرفضت محكمة الموضوع هذا الدفع وأثبتت في حكمها أن تفتيش المنزل كان برضاء المتهم وأن المتهم نفسه هو الذي أحضر مفتاح الحجرة التي كانت بها

الأدوات المضبوطة وهو الذي أرشد البوليس عنها وفتحها لهم . وعلمكة البعض والابرار قررت أن محكمة الموضوع قد فصلت في هذه النقطة الموضوعية فلا محل للخوض فيها أمامها إذ كلمة محكمة الموضوع بشأنها حاسمة ( نفس ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٨٨٧ سنة ٧ ق ) .

( ٢ ) اشتبه ضابط البوليس في المتهم وطلب تفتيشه فقبل ، ولما أن فتشه وجد في جيبه قطعة حشيش . طعن المتهم في الحكم الصادر ضده بطريق النقض والابرار بحجة أن ما صدر عن الضابط خروج عن أحكام القانون . ولكن محكمة النقض قررت أن الطاعن لم ينكر الواقعة المتقدم ذكرها أمام المحكمة الاستئنافية بل جاء في تقرير أسباب طعنه ما يفيد التسليم بها وأنه يظهر مما تقدم أن التفتيش كان برضاء الطاعن ، فلا وجه للاعتراض عليه ( نفس ١٥ أبريل سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٥٨٠ سنة ٥ ق ) .

( ٣ ) فتش خفي المتهم وضبط معه مادة مخدرة ، وجاء في الحكم القاضي - بإدائته أنه ثبت للمحكمة من شهادة الشهود أن تفتيش الخفي للمتهم قد وقع برضاء المتهم وبطله إذ لم يكن مراد الخفي في أول الأمر سوى أن يقود المتهم إلى مركز البوليس لاشتباكه في أمره ، فتغاديا من الذهاب إلى البوليس طلب المتهم من الخفي أن يفتشه هو بنفسه ففعل ، ولما عثر معه على المادة المخدرة رجاء المتهم أن يطلق سراحه في مقابل خمسة جنميات . طعن المتهم في هذا الحكم بطريق النقض والابرار ، وعلمكة النقض قررت أن هذا الذي ذكره الحكم المعلوم فيه يتضمن الرد الكافي على ما دفع به الطاعن من بطلان التفتيش ، إذ لا محل لهذا القول ما دام التفتيش حاصلًا برضاء الطاعن نفسه بل وبطله ( نفس ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١٧٧٩ سنة ٥ ق ) .

( ٤ ) اشتبه كونستابل المباحث في سيارة يقودها مالكها وكان بداخلها أشخاص آخرون ، ففرض على مالك السيارة وقائدها أن يفتشها فقبل تفتيشها كتابة ، وضبط بها الكونستابل مواد مخدرة ( حشيشًا وأفيونًا ) . دفع أحد

المتهمين ممن كانوا بداخل السيارة يطلان التفتيش لعدم الاذن به من النيابة ولعدم وجود حالة من أحوال التلبس تجيز التفتيش بغير إذنها وبغير رضا المتهم ولأن رضا مالك السيارة بالتفتيش كان غير صحيح . وقد عرضت محكمة الموضوع لهذا الدفع وقررت أن تفتيش السيارة التي وجدت بها المادة المخدرة وكان بداخلها المتهمون لم يحصل إلا بعد قبول مالك السيارة وقائدها كتابة ورضائه بتفتيشها رضا صحيحاً غير مشوب باكراه أو تهديد . وقالت محكمة النقض والايرام في الطعن المرفوع لها عن هذا الحكم من أحد المتهمين الذين كانوا بالسيارة إنه ما دام الحكم المطعون فيه أثبت أن تفتيش السيارة تم برضا صاحبها الذي كان بها وقت التفتيش فلم يكن بحاجة لبحث أمر توافر رضا الطاعن بهذا التفتيش من عدمه ، لأنه بحسب الواقعة اثباتية في الحكم لم يد وقتئذ اعتراضاً على التفتيش بدعوى أن له أية صلة بالسيارة أو بمحتوياتها أما ما أثاره الطاعن بشأن عدم صحة رضا مالك السيارة بالتفتيش فلا يقبل منه لأن هذا الأمر ليس خاصاً به ( نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٩٥ سنة ١١ ق ) .

( هـ ) فتحش البوليس منزل المتهم في غيابه برضا ابنه الذي يقيم معه في نفس المنزل فضبط به حشيشاً ، دفع المتهم بأن الذي رخص لرجال البوليس باجراء التفتيش ليس بصاحب الدار الذي له الحق في مثل هذا الترخيص بل هو ولده ، على أن هذا الولد الموقوف بأنه قبل إجراء التفتيش ووافق عليه لم يأذن صراحة باجرائه ، وحكمت محكمة النقض برفض هذا الدفع بشقيه ، لأنه عن الشق الأول قد تبين أن الذي أذن لرجال البوليس باجراء التفتيش يقيم بصفة دائمة مستمرة مع والده ، ولذلك يعتبر المنزل الذي حصل فيه التفتيش في حيازتهما ما والاذن بتفتيشه من أحدهما صحيح قانوناً ، وأنه عن الشق الثاني قد تبين أن الذي أذن باجراء التفتيش قرر صراحة في محضر البوليس أنه أذن رجال البوليس بالتفتيش وكرر ذلك أمام المحكمة ( نقض ٢٧ نومبر

سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٧٣ سنة ٧ ق .

(٥) فتش ضابط البوليس منزل المتهم برضاء أخته التي تقيم معه فيه فوجد به الأخشاب المسروقة .

دفع المتهم أمام محكمة الموضوع يطلان محضر التفتيش لعدم الاذن به من النيابة ، فأجابت المحكمة على ذلك بأن التفتيش الذي حصل في منزل المتهم هو تفتيش قانوني غير مشوب بما يطله وذلك لأنه حصل برضاء أخت المتهم التي تقيم معه في منزل واحد إذ قررت من أول وهلة عند سؤالها بوجود الأخشاب في منزلها وأشارت للضابط عليها ودلته على موقعها ولم تمنع في إخراجها من السقف الذي كانت محبأة فيه . ومحكمة النقض قررت أن استنتاج محكمة الموضوع الرضا بحصول التفتيش من هذه الوقائع المؤدية اليه عقلا استنتاج سليم لا محل للجدل فيه أمما ( متى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ١٩٩٥ سنة ٧ ق ) .

(٦) فتش ضابط البوليس منزل المتهم برضاء امرأة تقدمت له على أنها زوجته ويقول المتهم إنها خليلته وبعد موافقة أخيه على التفتيش فوجد به هير وبينا دفع المتهم يطلان إجراءات التفتيش . فقررت محكمة النقض رفض هذا الدفع لأنه يستفاد مما جاء بالحكم المطعون فيه أن التفتيش قد وقع برضاء من يملك الاذن به في غيبة صاحب المنزل ، ويقطع النظر عن وجود أخى الطاعن أو عدم وجوده وقت التفتيش فإن المرأة التي يستفاد من محضر البوليس أنها تقدمت للضابط على اعتبار أنها زوجة الطاعن تعتبر قانوناً أنها وكيلة صاحب المنزل والحائزة للمنزل فعلا في غيبة صاحبه فلها أن تأذن له بدخوله . والواقع أنه لا فرق في هذا المقام بين أن تكون هذه المرأة زوجة شرعية لصاحب المنزل أو خليلته له فقط ، فهي تملك على الحاليين حق الاذن لرجال البوليس بالدخول مادامت هي الحائزة فعلا للمنزل في الفترة التي تم فيها التفتيش

١٩٣٦ سنة ١٠٢٩ سنة ٦ ق .

(٧) دفع محامى المتهمين بيطلاق محضر التفتيش الذى أجراه ضابط البوليس بمنزلهم وتمسك بعدم صحة ماتدون فى محضر التحقيق من أن الضابط حصل على إذن النيابة بالتفتيش لأن هذا الاذن لم يوجد له أثر . ولكن محكمة الموضوع لم تأخذ بهذا الدفع واستندت فى رفضه إلى عدم اعتراض أحد على التفتيش الذى تولى الضابط أمره كما استندت إلى كتاب مرسل من المركز للنيابة إنباء لها بأن كونستابل المباحث قد حصل على إذن النيابة بتفتيش منزل المتهمين مع منازل أخرى ، ومحكمة النقض قررت أن حرمة المنازل وما أحاطها به الشارع من عناية تقتضى أن يكون دخولها برضا أصحابها وأن يكون هذا الرضا صريحاً لا لبس فيه وحاصلاً قبل الدخول فلا يصح أن يؤخذ بطريق الاستتاج من مجرد سكوت أصحاب الشأن إذ من الجائز أن يكون هذا السكوت منبثقاً عن الخوف والاستسلام — وأن الانتداب للتفتيش يجب أن يكون ثابتاً بالكتابة فلا يكفى أن يشير رجل الضبطية القضائية فى محضره إلى أنه حصل عليه دون أن يقدم الدليل على ذلك ، أما كتاب المركز للنيابة بصدور الاذن منها فلا يعد إذناً صادراً من النيابة بالتفتيش لأنه ليس إلا ادعاء من ضابط البوليس بأنه حصل على إذن بالتفتيش ولا دليل عليه (نقض ١١ ديسمبر ١٩٣٤ قضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق) .

(٨) ضبط شخص متلبساً بجريمة احراز مادة مخدرة (هيرويين) وذكر الضابط فى أقواله أن متهماً آخر (هو الطاعن) هو الذى يسرجه بالمخدر مقابل أجر يومية . فذهب الضابط إلى منزل الطاعن وهناك وجد زوجته وطلب منها تفتيش المنزل فسمحت له بذلك ، فتم فى المنزل على ثلاث تذاكر كلوريدات الهيرويين . وقد أجازت المحكمة الاستئنافية التفتيش على أساس رضا الزوجة ومحكمة النقض قررت أن محكمة الموضوع صاحبة الحق فى الأخذ بما أثبتته أنضابط بمحضره ما دامت قد اطمأنت إليه ووثقت بأن الرضا كان حراً وحاصلاً قبل دخول الضابط فى المنزل ، ولكن الرضا



الذي يجيز التفتيش يجب فوق ذلك أن يكون حاصلًا بعد العلم بظروف التفتيش وبأن من يريد التفتيش لا يملك قانوناً حق اجرائه ، وليس في عبارة الحكم الاستثنائي ما يفيد أن زوجة الطاعن كانت تعلم بظروف التفتيش وأن النيابة لم تأذن به وأن الضابط الذي خاطبها لم يكن ليملك حق التفتيش وأن رضاهما وحده هو الذي يجيز له هذا الحق ، وهذا النقص في البيان كان يستدعي نقض الحكم المطعون فيه إلا أنه نظراً إلى أن الواقعة الثابتة في الحكم تفيد أن ضابط البوليس شاهد الجريمة في حالة تلبس عند ما ضبط المتهم الأول متلبساً بها فكان له قانوناً أن يفتش بغير إذن من النيابة منزل كل منهم فيها سواء أكان فاعلاً أصلياً أم شريكاً وسواء أشوهه متلبساً بالجريمة أم لم يشاهد ، ومن ثم كان له الحق أن يفتش منزل الطاعن الذي دل عليه المتهم الأول كشريك له في الجريمة بغير إذن من النيابة وبغير حاجة إلى رضا الطاعن أو زوجته بالتفتيش ، وعلى هذا الأساس وحده يصح التفتيش ويستقيم الحكم (نص ١٧ أبريل سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٨٩٢ سنة ١٩٣٩ ق ) .

#### المبحث الرابع - في نتيجة التفتيش

٩٩ - ضبط الأشياء - الغرض من التفتيش هو ضبط الأشياء التي يمكن الوصول بها إلى كشف الحقيقة . ولذلك يجب على مأمور الضبطية القضائية أن يضبط كل ما يجده في أي محل كان من أسلحة وآلات وغيرها مما يظهر أنه استعمل في ارتكاب الجريمة ( المادة ٦٨ ج ) . ويجب عليه أيضاً أن يضبط الأوراق التي توجد بمحل المتهم ( المادة ١٩ ج ) .

١٠٠ - إجراءات الضبط - نص القانون على بعض إجراءات الغرض منها المحافظة على الأشياء المضبوطة ومنع العبث بها ، فأوجب على مأمور الضبطية القضائية تحرير محضر بالاجراءات التي يباشرها ، ونص على أن الأشياء

التي تضبط نوضع في حرز مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من ورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء وتذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط (المادة ٣٠ ت ج) .

١٠١ ميعاد المطالبة بالأشياء المضبوطة — يجوز في حالة رفع الدعوى العمومية والحكم بالعقوبة الحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها طبقاً لما نصر عليه في المادة ٣٠ قانون العقوبات .

على أنه حتى ولو لم يحكم بالمصادرة تصبح الأشياء المضبوطة ملكاً للحكومة إذا لم يطلبها أصحابها في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها (المادة ٢١ ت ج) .

ولكن إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته فللنيابة العمومية أن تبيعه بطريق المواد العلني متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق . وفي هذه الحالة يكون لصاحبه أن يطلب بالثمن الذي يبيع به في ميعاد ثلاث سنوات من تاريخ ضبطه (المادة ٢٢ ت ج) .

## الفصل الخامس

### في شروط صحة أعمال الضبطية القضائية

وما يترتب على الأعمال المخالفة للقانون

١٠٢ — شروط صحة أعمال الضبطية القضائية — ترققحة الأعمال التي يقوم بها مأمورو الضبطية القضائية على شروط عامة تحصل

فيما يأتي : ( ١ ) فيجب أن يكون لديهم ترخيص من القانون بأداء العمل الذي يقومون به ، ( ٢ ) ويجب أن يؤدوا العمل في دائرة اختصاصهم الاقليمي ، ( ٣ ) ويجب أن يراعوا الأوضاع الشكلية التي أوجبها القانون لصحة العمل . وهناك شرط أولى لا يحتاج إلى بيان وهو أنه لا يجوز لانسان أن يكون مأموراً بالضبطية القضائية في شأنه الخاص ( جازو ٢ ن ٧٢٨ ) .

١٠٣ - الشرط الأول - لا يجوز لأحد من مأموري الضبطية القضائية أن يباشر عملاً لا يدخل في الاختصاصات المرخص له بها إما من القانون أو من السلطة القضائية ، وذلك لأن الاختصاص الذي هو معيار السلطة هو الشرط الأساسي لصحة كل عمل قضائي ، وفي الاجراءات الجنائية كل مسألة تتعلق بالاختصاص هي من النظام العام ( جازو ٢ ن ٧٢٩ ) .

١٠٤ - الشرط الثاني - يجب على كل مأمور من مأموري الضبطية القضائية أن يعمل في حدود الدائرة المرسومة له . فقد نصت المادة ٤ من قانون تحقيق الجنايات على أن الموظفين الذين عدتهم يكونون من مأموري الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم ، وذلك لأن مأمور الضبطية القضائية في خارج دائرة اختصاصه لا يكون له سلطة ما وإنما يعتبر فرداً بسيطاً ، وهذه قاعدة عامة لاداء كل وظيفة رسمية .

١٠٥ - الشرط الثالث - من الشروط اللازمة لصحة أعمال مأموري الضبطية القضائية مراعاة الأوضاع والاجراءات الشكلية التي أوجبها القانون وإلا كان العمل باطلا . ومن هذه الاجراءات ما نصت عليه المادة ٣٣ ت من أنه لايجوز لم تفتيش منازل الأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس إلا بحضور عمدة البلدة أو نائبه وأحد المشايخ في القرى وبحضور شيخ القسم وشاهد في المدن . فان في إيجاب القانون حضور هذين

الشخصين عند قيام مأمور الضبطية القضائية بالتفتيش في هذه الحالة ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات. فحكم القانون متعلق إذن بالنظام العام ويترتب على مخالفته بطلان الاجراءات حتماً بغير حاجة إلى تمسك المتهم بهذا البطلان (نقض ٤ مارس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٨١٢ س ٥ ق ٢).

١٠٦ - ما يترتب على الأعمال المخالفة للقانون - الأعمال التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية دون أن تتوافر فيها الشروط السابق بيانها تعتبر باطلة ولا يصح الاعتماد عليها بل ولا على شهادة من أجروها أو أثبتوها في محاضرهم ولا على ما تضرع عنها وقام على أساسها من أدلة أخرى لأن ذلك كله معناه الإخبار عن أمور جاءت مخالفة للقانون .

١٠٧ - فإذا قبض مأمور الضبطية القضائية على متهم وقتش شخصه في غير الأحوال التي يميز فيها القانون القبض والتفتيش فسيبطل ما أشيا (كمواد مخدرة) فإن التفتيش يقع باطلاً هو وما يترتب عليه من ضبط أشياء، ولا يجوز الاعتماد عليه ولا على شهادة من أجراه على الوقائع التي أثبتتها في محضره، وإذا كان التفتيش هو الدليل الوحيد على المتهم وجب الحكم ببراءته (نقض ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٤٧ سنة ٧ ق و ١٠ يناير سنة ١٩٣٨ قضية رقم ٢٥٩ سنة ٨ ق و ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٦٥ سنة ٩ ق ٢).

وإذا قبض مأمور الضبطية القضائية على متهم في غير الأحوال المذكورة فحاول أن يتخلص منه فلم يستطع فسقطت من يده مواد مخدرة فإن مفاد ذلك أن العثور على المواد المخدرة مع المتهم كان نتيجة حتمية للقبض عليه، ومادام القبض قد وقع باطلاً فيكون الحصول على المواد المخدرة التي كان المتهم يحملها باطلاً كذلك (نقض ٢٧ مارس سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٦٦٥ سنة ٩ ق ٢).

١٠٨ - وإذا قام مأمور الضبطية القضائية بتفتيش منزل متهم دون

أن يكون له الحق قانوناً في تفتيشه فإن التفتيش يقع باطلاً هو وكل ما ترتب عليه من إجراءات ، ولا يسوغ الاعتماد عليه كدليل في الدعوى ولا على شهادة من أجراه على الوقائع التي أثبتتها في محضره ولا على ما تفرع عنه وقام على أساسه من أدلة أخرى كضبط أشياء أو غير ذلك . وإذا كان التفتيش هو الدليل الوحيد في الدعوى وجب الحكم ببراءة المتهم ( قض ٢١ يونيو سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٢١٠ سنة ٤ ق و ٤ مارس سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٧٠ لسنة ٥ ق و ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ قضية رقم ٤٢٤ سنة ٥ ق و ٢٧ مايو سنة ١٩٣٥ قضية رقم ١١٢٤ سنة ٥ ق ) .

وإذا وقع الاذن بالتفتيش باطلاً لصدوره بإشارة تليفونية دون أن يكون لها أصل موقع عليه من الأمر فإنه يترتب على بطلان الاذن بالتفتيش بطلان عملية التفتيش التي بنيت عليه وكذلك محضر التحقيق الذي أجراه من قام بالتفتيش بما في ذلك الاعتراف المنسوب للمتهم أمامه ( قض ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٨ سنة ١١ ق ) .

١٠٩ — ولكن بطلان التفتيش لا يحول دون أخذ القاضى بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها هذا التفتيش ( قض ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق وأول أبريل سنة ١٩٤٠ قضية رقم ٨٩٩ سنة ١٠ ق ) .

ومن هذه العناصر اعتراف المتهم اللاحق بحيازته لذات الأشياء التي ظهر من التفتيش وجودها لديه ، ما دام هذا الاعتراف صدر منه طائماً مختاراً ( الحكم الثاني ) .

١١٠ — وبما ينبغي ملاحظته أن البطلان هنا متعلق بالنظام العام ، ولذا يجوز التسكك به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولأول مرة أمام محكمة القضاة والابرار . ( قض ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٦١٣ سنة ٤ ق و ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٢٩ سنة ٨ ق )

١١١ - على أنه لا يجوز الطعن بطلان العمل الذى يقوم به مأمور الضبطية القضائية بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة له إلا من شرعت هذه الأوضاع لحماية مصالحهم . فصح الاستشهاد بالدليل الذى أسفر عنه التفتيش على غير من قُتس شخصه أو مسكنه ولو كان التفتيش مشوباً بما يطله ما دام لم يقدم الطعن على صحته من الشخص الذى وقع عليه أو فى منزله البطلان ( قس ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ قضية رقم ٨٨ سنة ٩ ق ، وقى هذا للمى قس ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٧ قضية رقم ٢٢٩ سنة ٨ ق و ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٩ قضية رقم ١٧١٧ سنة ٩ ق ) .

## الفصل السادس

### ملاحظات عامة

على نظام الضبطية القضائية وكيف يمكن إصلاحه

١١٢ - عيوب نظام الضبطية القضائية فى مصر - يعاب على نظام البوليس فى مصر الخلط بين البوليس الإدارى والبوليس القضائى وعدم خضوع رجال البوليس القضائى لرقابة النيابة الفعلية .

١١٣ - مشكلة الفصل بين البوليس القضائى والبوليس الإدارى - فانه رغم ما يستفاد من نصوص البابين الأول والثانى من الكتاب الأول من قانون تحقيق الجنايات من أن مأمورية الضبطية القضائية هى مأمورية منفصلة عن غيرها ورغم ما يبيته فيما سبق من سهولة تعيين الحد الفاصل بين وظيفة البوليس القضائى ووظيفة البوليس الإدارى فان مأمورية الضبطية القضائية تقوم بها فى الغالب نفس الأشخاص الذين يقومون بمأمورية البوليس الإدارى .

ضباط البوليس في مصر يعمل طول نهاره في التحقيقات وما يتفرع عنها من معانات وتفتيش، ثم يكلف بالدوريات، ويقوم أيضاً بمراقبة المشردين والمشهورين والأشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس، كما يقوم بتفتيش المحلات العمومية والمحلات المقلقة للراحة والخطرة والمضرة بالصحة وبيوت العاهرات... الخ، وبهذا نحمل له بما هو فوق طاقته، مما دعا وكيل وزارة الداخلية للجاهرة بفساد هذا النظام بجلسة مجلس النواب المنعقدة في يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٧ (أنظر مضبطة الجلسة المذكورة المنشورة في العدد ٥٤ من الوراق المصرية الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٧).

١١٤ - أنظمة البوليس في بعض البلاد الأوروبية - ويظهر من مراجعة ما أمكن العثور عليه من أنظمة البوليس في أوروبا أن بعض البلاد الأوروبية وخصوصاً إنجلترا انفصلت البوليس القضائي عن البوليس الإداري في العمل وأن البعض الآخر كفرنسا وألمانيا يميل إلى الفصل بينهما وخطا بالفعل خطوات واسعة في هذا السبيل.

١١٥ - أنظمة البوليس في إنجلترا - ففى إنجلترا حيث لا يوجد نظام كنظام النيابة العمومية يتولى البوليس والأفراد وظيفة الاتهام. ففى وقت جنابة أو جنحة من الجنح التي تمس النظام العام يقوم البوليس بالتحري وجمع الاستدلالات ويقبض على الجاني ويقدمه للقضاء ويرض عليه ماوصل اليه من أدلة ويستحضر أمامه الشهود وعلى الموم يسير بالاجرامات إلى أن يصدر الحكم النهائي في القضية. ولا يتولى هذه المهمة الدقيقة التي تستدعى بعض كفايات خاصة أفراد البوليس العاديين المنوط بهم منع الجرائم وحفظ النظام العام وإنما أنشئ لها قسم خاص اسمه (Criminal investigation Department) مكون من ضباط بوليس حائزين لتجارب وكفايات خاصة. وتوهم البحث والاستقصاء في المسائل الجنائية تحت امره رؤساء على درجة

أرق من التعليم والذكاء . ( آخر رسالة المترهات للسنار بمكة الاستئناف الأهلية  
باجاً عن الاجرامات الجنائية في إنجلترا وفرنسا من ١٩٤١ و١٩٤٢ ) .

١١٦ - نظم البوليس في فرنسا - أما في فرنسا فلا يزال البوليس  
العادي في الأقاليم على الأقل يقوم بالأعمال القضائية مع أعماله الادارية  
والحرية أيضاً . ولقد لفت هناك ازدياد عدد الجرائم المحفوظة مؤقتاً الرأى  
العام والحكومة منذ زمن طويل إلى البحث في أسباب هذه الحالة وطرق  
معالجتها . ويقول مسيو جارو إن الآراء تكاد تكون متفقة على اسناد هذه  
الزيادة في عدد الجرائم المحفوظة مؤقتاً إلى الأسباب الثلاثة الآتية وهي :  
أولاً - قلة عدد رجال البوليس مع كثرة الأعمال غير القضائية  
المفروضة عليهم .

ثانياً - الخلط بين البوليس البلدى ( وهو جزء من البوليس الادارى )  
وبالوليس القضائى وإيكال أمرهما إلى الممد .  
ثالثاً - دخول السياسة في أعمال البوليس الادارى والقضائى  
( جارو شرح تحقيق الجنايات الجزء الثانى من ١٩٣٦ ن ٧٥٣ ) .

١١٧ - إنشاء البوليس المتنقل في فرنسا - ولهذه الاعتبارات  
وما لوحظ من أن الأشقياء عرفوا أن يستفيدوا من تقدم العاوم في إحكام  
الطرق التي ينفذون بها أغراضهم وأمكنهم أن يستعينوا بطرق المواصلات  
الحديثة من سكك حديدية وسيارات على الاغلات من يد بوليس يقف عمله  
عند حدود الدائرة المعين فيها - قد أنشأت الحكومة الفرنسية بتقتضى  
مرسوم صادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ ومعدل في ٣١ أغسطس سنة ١٩١١  
ما يسمى البوليس الاقليمى المتنقل ( La police régionale mobile ) وتقتصر  
وظيفة هذا البوليس على معاونة السلطة القضائية في استكشاف الجنايات  
والجنح غير السياسية والمعاقبة عليها وهو مكون من المراقبة العامة للباحث



القضائية بإدارة الأمن العام ومن خمس عشرة فرقة من البوليس المتنقل مركزها في المدن الكبيرة كباريس وليون ومرسيليا وتشمل دائرة اختصاص كل منها عدة مديريات .

فتختص المراقبة العامة للباحث بما يأتي:

أولاً - إدارة فرق البوليس المتنقل .

ثانياً - البحث عن الأشقياء المعتادين على الاجرام وتركيز جميع المعلومات الخاصة بهم .

ثالثاً - معاقبة الجاسوسية .

رابعا - تركيز الأوامر القضائية الصادرة ضد المجرمين الهاربين ونشرها بواسطة نشرة خاصة .

وتشكل المراقبة العامة من حكمدار بصفة رئيس ومن اثنين حكمدارين مساعدين وستة عشرة ضابطا وثلاثين مفتشا ( أقل درجة من الضباط ) . والحكمدار المنوط به أمر المراقبة العامة للباحث القضائية يشمل اختصاصه جميع أنحاء البلد فيما يتعلق بأداء أعماله القضائية ويخضع لسلطته جميع موظفي البوليس الخاص والبوليس الإداري التابعين لإدارة الأمن العام ، وكذلك موظفو المراقبة العلنية يشمل اختصاصهم جميع المديريات فيما يتعلق بأداء أعمالهم القضائية . وعلى رأس كل فرقة من فرق البوليس المتنقل مأمور يشمل اختصاصه جميع الدائرة المعين لها . وهناك ٣٦ ضابطا و ١٦٠ مفتشا موزعين بين الخمس عشرة فرقة حسب مقتضيات العمل . وتعيين الحكمدار ومساعديه ومأموري الفرق والضباط يكون بمرسوم وتعيين المفتش يكون بقرار من وزير الداخلية ( انظر مجلة جيبية الجون سنة ١٩٠٨ من ٣١٨ و ٣١٩ سنة ١٩١١ من ٩٦٦ لل ٩٦٨ ) .

والأمر الجدير بالملاحظة في هذا النظام هو أن البوليس المتنقل تقتصر وظيفته على معاونة السلطة القضائية في استكشاف الجنايات والجنح غير

السياسة ومراقبة مرتكبها، ولذا فإن مرسوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧، والمرسوم المعدل له موقع عليهما من وزيرى الداخلية والعدل .  
غير أن إنشاء هذا البوليس المتقل لم يغير شيئاً من نظام البوليس المحلى . ولم يمنع من بقاءه مشغلاً بالشئون القضائية فوق أعماله الادارية ، فان هذا البوليس لا يزال مطالباً بإجراء المعاينات والمباحث الاولى والبدء فى التحقيقات بل والاستمرار فيها فى معظم الأحيان بما أنه يبلغ بالحوادث الجنائية أولاً نظراً لقربه من محل وقوعها ، وأما البوليس المتقل فلا يحال عليه غير ضبط الوقائع الدقيقة التى تتطلب شيئاً من الخبرة الفنية والبحث عن المجرمين المتقلين الذين يصعب القبض عليهم .

١١٨ - بحث جمعية السجون بفرنسا فى إصلاح نظام البوليس -  
وبمناسبة صدور المرسوم الرقم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ بحثت جمعية السجون وهى جمعية مؤلفة من بعض أئمة القانون وكبار رجال القضاء والادارة فى فرنسا فيما إذا كان هذا المرسوم ينفى بالنقض المقصود منه وهو إصلاح نظام البوليس فى الأقاليم أم لا يزال هناك مجال للعمل فى سبيل الإصلاح المنشود فأجمع أعضاء الجمعية على فائدته ولكنهم انقسموا فيما بينهم على ما ينقص هذا النظام وما يجب عمله لبلوغه درجة الكمال .

فرأى بعضهم فصل البوليس القضائى فصلاً تاماً عن البوليس الادارى وضمه إلى النظام القضائى ورأى البعض الآخر أنه لا حاجة لذلك وأنه يكفى توحيد البوليس بمجمله تابعاً لادارة عموم الأمن العام بدلاً من تبعية بعضه لهذه الادارة وبعضه للجالس البلدية والبعض الآخر لوزارة الحرية .

١١٩ - رأى الأول - ومن أنصار رأى الأول مسيو جارسون الأستاذ بكلية الحقوق بباريس . ويتحصل رأيه فى أن بوليس القضاء يجب أن يكون تابعاً لوزارة العدل ، فيكون رجاله تحت إدارة النواب المعبومين

ورؤساء النيابة دون غيرهم ، وذلك على قوله لأن الأقرب منطقياً والافضل عملياً جعل ضباط البوليس القضائي تابعين لمن يجب أن يأتمروا بأوامرهم إذ يخشى ماداموا تابعين لوزارة الداخلية أن لا يطيعوا أوامر وكيل النيابة ولا يتبعوا تعليماته ، كما يخشى أن يوجهوا التحقيق إلى غير الوجهة التي وجهها إليه قاضي التحقيق . أما كيفية ترتيب هذا البوليس فهو أن يلحق بالنيابات الهامة بالمراكز ضباط بوليس يكون لهم حق الاستئصال في دائرة المركز ، وسين في مرقعة الاستئناف عدد من ضباط البوليس تكون مهمتهم مساعدة البوليس المحلي وتمزيق قوته في القضايا الهامة ، وتنشأ إدارة عامة في وزارة العدل لتركيز المعلومات وتوحيد الإدارة . وبفضل هذا النظام يمكن إحالة البلاغات والشكاوى الكثيرة التي ترد يومياً على النيابة إلى ضباط البوليس القضائي لجمع التحريات اللازمة كما يمكن تكليفهم بمعالجة مكان الحادث وسؤال المجران والشرى عن الأدلة وحشف الحقيقة في أقرب وقت (راجع المجلد الذي ألفه الأستاذ جارسون في جية النجون مجلة ١٨ مارس سنة ١٩٠٨ وحوستور في مجلة النجون سنة ١٩٠٨ ص ٢١٣ وما بعدها ) .

#### ١٢٠ - الرأي الثاني - ومن الرأي الثاني ميو دريو ( Drioux )

الافوكاتو العمومي لدى محكمة استئناف اورليان ، وكان مقرر الجمعية لدى البحث في نظام البوليس بمنسوبة مرسوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧ . فهو يرى توحيد البوليس بجملة تابعة لإدارة الامن العام بوزارة الداخلية ، وبني رأيه على أن عمل البوليس الإداري وعمل البوليس القضائي متداخلان الواحد في الآخر بحيث يكون من الخطر إنشاء نظام ثنائي لا يتفق وحقيقة الامور ، وأن النتيجة الأولى التي ترتب على جمع الصفتين في يد رجل واحد هي إعطاء البوليس القضائي قاعدة أوسع إذ يكون لديه عدد أوفر من الرجال ؛ وفضلا عن ذلك فإن البوليس الإداري يتقدم البوليس القضائي ويمد له الطريق منع قيله بوظيفة الخاصة وهي الاحتياط لمنع وقوع الجرائم بما يقوم به من مراقبة ،

ومق وقتت جريمة فرجال البوليس الإدارى هم أول من يدعون لاثبات حالتها بسبب المراقبة المفروض عليهم أدلتها ، وإن كان من واجب هؤلاء الرجال اللام بؤائد الأعلى ومحرقة حركات المشبوهين وعرقية الطرق والمحلات العمومية فلا داعى لاجادهم عن تحقيق يكونون قد بدأوا فيه وقد صموا المعلومات الأولية له ونقل القضية من يد إلى أخرى ( انظر تقرير الأستاذ دوبر للنشور في مجلة الجية الجنون سنة ١٩٠٥ ص ٣٤٣ إلى ٣٦٢ ) -

١٢١ - قرار الجمعية - وقد اجتمعت اللجنة المختصة برئاسة الأستاذ جارسون في ٢٩ مايو سنة ١٩٠٨ برتبة المستشار لبرائتان في ١٤ و ١٥ يونية سنة ١٩٠٨ لتقرير نص الطلبات أو الرغبات المترتبة على المناقشات التي دارت في اجمعية حول إصلاح نظم البوليس ، وبعد مناقشة بين أعضائها قررت الموافقة على ما اقترحه الأستاذ جارسون من ترتيب بوليس متنقل عام يكون ملحقاً بوزارة العدل وتعيين ضباط قضائين في عواصم المراكز يبعد إليهم بالقيام بأعمال البوليس القضائي ويكون هؤلاء الضباط تابعين لوزارة العدل ( انظر مجلة الجنون سنة ١٩٠٨ ص ١٠٦٦ إلى ١٠٧٠ ) .

١٢٢ - نظام المباحث الجنائية في مصر - في ٣ مايو سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية أمراً إدارياً بانشاء قسم للمباحث الجنائية يختص بالأعمال الآتية :

( ١ ) البحث والتحرى في الحوادث الجنائية الهامة التي لم يضبط ظلتها أو لم تتوفر فيها الأدلة .

( ٢ ) البحث والنشر عن المجرمين والمتهمين المطلوب البحث عنهم وعن الفارين من الخدمة العسكرية أو من خدمة الحفر وعن الغائبين وعن شخصيات وحوادث الجثث المجهولة وعن المروقات في السرقات الهامة .

١٠١ : أعمال النشرة الادارية .

( ٤ ) الأعمال المتعلقة بالأشياء التي يعثر عليها وعلاقتها بالمسروقات  
( ٥ ) الاشراف على أعمال المباحث الجنائية التي يقوم بها في المديرية  
الموظفون المختصون بذلك .

( ٦ ) الاطلاع على تقارير التفتيش على أعمال الامن العام في المديرية  
وكذلك على البلاغات الجنائية والتقارير الخاصة بها واتخاذ ما يلزم نحو مايرد  
فيها من الامور الخاصة بهذا القسم .

وفي ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٠ صدر قرار بانشاء مكتب رئيسي للمباحث  
الجنائية بوزارة الداخلية له فروع بالأقاليم للتخصص في كشف الجرائم  
وضبط الجناة وجمع الأدلة والبحث عن المحكوم عليهم الهاربين .  
فيختص المكتب الرئيسي بوزارة الداخلية بما يأتي :

( ١ ) الاشراف على أعمال المباحث الجنائية بالمحافظات والمديرية .  
( ٢ ) إرشاد ضباط المباحث بالمحافظات والمديرية إلى طرق البحث  
الجنائي .

( ٣ ) إنشاء جريدة بوليسية تنشر بها الحوادث ذات الأهمية الخاصة  
لها ملحق خاص ينشر به أسماء وصور المجرمين الهاربين والمحكوم عليهم  
غايايا والمتهمين المطلوب البحث عنهم والفارين من الخدمة العسكرية أو من  
خدمة الخفر والغائبين وأوصاف الجثث المجهولة .

( ٤ ) الاطلاع على الحوادث اليومية التي تبلغ إلى المكتب الرئيسي من  
إدارة الجنابات لاتخاذ ما يرى لزومه من الاجراءات .

( ٥ ) الاشتراك مع المحافظات والمديرية في البحث والتحري في  
الحوادث الهامة وتوجيه عناية خاصة إلى المناطق التي يحتل فيها الأمن أو يزداد  
فيها عدد الجرائم .

ويختص مكتب مباحث المحافظة أو المديرية بما يأتي :  
( ١ ) الاشراف على أعمال المباحث بأقسام المحافظة أو بمراكز المديرية

والتحقق من سير العمل بها طبقاً للتعليمات .

( ٢ ) الاشتراك مع الأقسام أو المراكز في أعمال البحث والتحرى في الجنايات والجنح الهامة ، وعليه أن يوجه العناية بنوع خاص إلى المناطق التي تتمدّد فيها الحوادث أو يتخلّل فيها الأمن ويتخذ التدابير اللازمة في هذا الشأن .

( ٣ ) في المواسم التي تكثر فيها بعض الحوادث مثل السرقات وتقليع الزروع و حرق الحاصلات وخطف الأشخاص يجب على رئيس المباحث بالمحافظة أو المديرية أن يتخذ بالاتفاق مع المأمور جميع الاجراءات التي تكفل منع وقوع تلك الحوادث .

( ٤ ) مراجعة أعمال ضباط المباحث فيما يتعلق بتحرّياتهم في القضايا المحفوظة مؤقتاً وإرشادهم بما يجب إجراؤه من الأبحاث والتحريات توصلاً لاظهار الحقيقة .

( ٥ ) يطلع رئيس المباحث أولاً بأول على أبناء الحوادث التي تقع بدائرة المحافظة أو المديرية وبوجه خاص حوادث القتل والسرقة بأكرامه وسرقات المواشي والخطف والاتلاف والحريق العمد للبادرة بالبحث عن الفاعلين ومساعدة السلطات المختصة في ضبطهم وضبط المسرقات والادوات التي استعملت في ارتكاب الجريمة .

( ٦ ) يقوم رئيس المباحث بالاشتراك مع مأموري الأقسام أو المراكز والعمد والمشايخ بالبحث عن المهربين من السجناء أو المخدمات الإلزامية وعن الفارين من وجه القضاء . عن الغائبين وعن شخصية الجثث المجهولة وعن المسرقات التي لم تضبط وتنظيم الطريقة الكافية لمراقبة حركات الاشقياء وأرباب السوايق والوقوف على نواياهم والمعمل على منعهم من ارتكاب الجرائم .

( ٧ ) على رئيس المباحث أن يعرف المطابع التي توجد في دائرة عمله

- وأن يحصل على نماذج من مطبوعاتها للوقوف على شكل حروفها .
- ويقوم رجال المباحث بالأقسام والمراكز بواجبين : ( الأول ) العمل على منع وقوع الجرائم ، ( والثاني ) اكتشاف الجريمة ومركبها .
- فقياً يختص بالأمر الأول وهو العمل على منع وقوع الجرائم :
- ( ١ ) يجب على ضابط المباحث أن يكثر من المرور في دائرة القسم أو في بلاد المركز حتى يلم بالأمم تماماً بسائر أحواله ويتعرف على أهله ورجال الحفظ فيه حتى يستطيع بهذه الوسيلة أن يقف على ما يتبعه في أعماله وتحركاته .
- ( ٢ ) أن يتخذ له من الأهالي أعواناً ينفع بخدماهم في تحركاته ويستعين بما يقفون عليه من المعلومات .
- ( ٣ ) أن يقف على حالة المراقبين في القسم أو المركز لتصرف معهم بحسب مقتضيات الأحوال .
- ( ٤ ) معرفة المشبوهين والمتشددن والأشقياء وأرباب السوابق والخطيرين ( م ومن يخاطبونهم ) وتعقبهم والوقوف على أحوال معيشتهم : وإذا طرأ جديد على حالتهم المالية من طريق غير مشروع فيكون هذا موضع التفاته وتحركاته لمعرفة مصدر ذلك المال الجديد .
- ( ٥ ) مراقبة الأغراب الذين ينفدون على البلاد وكذلك الأغنياء المتقلبن على أن يلفت نظر عمد البلاد إلى ضرورة إخطارهم عنهم ليتخذ ما يراه مناسباً بشأنهم بالاتفاق مع مأمور المركز .
- ( ٦ ) ملاحظة الدربان الذين يسكنون الخيوش ويتنقلون من وقت إلى آخر والوقوف على حركاتهم وسبل معيشتهم وإبلاغ الجهة التي يرسلون إليها لاتخاذ الحيطة نحوهم .
- ( ٧ ) التعرف على الأشخاص الذين يؤجرون على ارتكاب حوادث القتل أو تسميم المواشي أو حرق السواقي أو إتلاف المزروعات أو رد السرقات بالحلالة أو الخطف أو الذين يفرضون أتالوات على أصحاب

المزارع والمزب وأن يتخذ قلمهم من الوسائل ما يكفل وضع حد لعبهم بالأمن العام.

(٨) عند غياب أحد المشبوهين يجب التحرى عن الجبهة التي قصدها وأخطارها بذلك « كذلك يجب التحقق عند عودته عن أسباب غيابه فقد يكون له ارتباط ببعض الجرائم إذ من المحتمل أن يكون لهذا الغياب علاقة بجرائم ارتكبت بمجهات أخرى في فترة غيابه عن المحل المراقب فيه.

(٩) يجب أن يتحرى عن الأشخاص الذين يحرزون الأسلحة بدون ترخيص وأن يكون اهتمامه موجهاً بحفة خاصة إلى الأشقياء الذين يحرزون تلك الأسلحة.

(١٠) في أوقات الحاصلات التي يكثر فيها نوع معين من الحوادث كالخريب في زراعة القمح والإتلاف والسرقات أثناء موسم القطن وخطف الناس وقطع الطرق أثناء موسم القصب والذرة يجب عليه أن يشرف بنفسه على تنفيذ التعليمات التي تصدر إليه بمنع تلك الجرائم وأن يضع بموافقة مأمور المركز الترتيب الذي يتفق مع ظروف كل بلد صونا للأمن العام.

(١١) في الأسواق العمومية والمولد وما شابهها من المجتمعات العامة يجب عليه ريارتها هو أو من ينوب عنه من وقت لآخر على حسب أهمية الاجتماع لضمان عدم وقوع أمور من شأنها الاخلال بالأمن.

(١٢) يجب عليه أن يلم بالخصومات الهامة وأن يقف على أسبابها وأن يعنى بحفة خاصة بما يكون منها بين رجال الحفظ أو بين رجال الحفظ والأهالي أو بين البلاد وبعضها أو بين العائلات. وعليه أن يخطر مأمور القسم أو المركز في الحال بما يقف عليه من هذا القبيل حتى يتخذ القسم أو المركز الإجراءات الكفيلة بتدارك النتائج التي تنشأ عن مثل هذه الخصومات والعمل على إزالتها بقدر المستطاع.

(١٣) في البلاد التي تتعدد فيها الحوادث يجب عليه أن يتحرى أسباب



ونوع هذه الحوادث ثم يرفع تقريراً بنتيجة أبحاثه إلى المأمور ليتخذ ما يراه كفيلاً لعدم تكرارها .

وعليه بصفة خاصة مراقبة المزب التي يشتبه في أنها تكون مآوى للأشقياء أو غبا للسروقات حتى إذا ما تحقق أنها مصدر للأخلال بالامن العام عليه أن يقدم تقريراً عنها للمأمور ليتخذ بموجبها الاجراءات القانونية .

(١٤) عليه ملاحظة محلات الدعارة والمحلات العمومية والمحلات التي يجتمع فيها الأشقياء ومراقبة الأشخاص الذين يتجرون في المخدرات .

(١٥) على ضابط المباحث أن يعرفوا المطابع التي توجد في دائرة عملهم وأن يحصلوا على نماذج من مطبوعاتها للوقوف على شكل حروفها فقد طبع منشورات مخالفة للقانون أو مطبوعات أخرى يراد معرفة المطبعة التي أصدرتها فيسبل في هذه الحالة عمل المضاهاة على جميع ما في حوزتهم من هذه النماذج وبهذه الوسيلة يمكن اجراء المضاهاة على جميع أشكال الحروف في جميع مطابع القطر .

(١٦) يجب على ضابط المباحث أن يهتم بمصر الأحكام النيابية ومراقبة توزيعها على نقط المراكز للبحث عن المحكوم عليهم فيها والتحقق بعد ذلك من صحة الاجابات التي ترد بشأنها .

(١٧) في حالة وصول أى بلاغ عن اعتزام شخص أو أكثر ارتكاب جريمة ما يجب على ضابط المباحث أن يخطر المأمور وأن يميز هذا البلاغ أهميته التي يقتضيها ويأخذ معلومات المبلغ ، وعليه أن يراقب المبلغ سراً حتى يتحقق من صحة بلاغه ولا يكون الباعث عليه الايقاع برجال الحفظ أو الانتقام من خصوم له . فاذا استبان صحة البلاغ عليه أن يأخذ بالاتفاق مع المأمور ما يراه من الاجراءات لمنع وقوع الجريمة أو ضبط المتهمين متلبسين بها .

وعليه في حالة ما إذا كلف بعمل كين أو خطط معينة أن يكون عمله

في منتهى الحيلة والحذر وأن لا يعتمد إلى استعمال السلاح إلا بقدر ما يحوله له القانون .

(١٨) على ضابط المباحث أن ينظم العمل بين المخبرين والمرشدين بالقسم أو المركز وأن يبين لهم أن من أهم عوامل النجاح إخفاء شخصيتهم عن المجرمين وأن لا يظهروا أنفسهم إلا عند الضرورة .

(١٩) يجب على ضابط المباحث أن يدون ملاحظاته عن أعمال المخبرين وكفائتهم في الملف الخاص بكل منهم للرجوع إليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك .

(٢٠) يجب على ضابط المباحث أن يدون بدق جيب المخبر ما يكلفه به من الأعمال ، وعليه مراجعة هذه الدفاتر من وقت لآخر ليتأكد من أن كل مخبر قائم بعمله على الوجه الأكمل .

(٢١) على ضابط المباحث أن يقدم للأمور تقريراً شهرياً عن نتيجة أبحاثه في القضايا وعلى الأخص المحفوظة منها وعن الاجراءات التي اتخذها في الجهات التي تصدقت فيها الحوادث . ويرسل صورة من هذا التقرير إلى رئيس مباحث المديرية .

وفيما يختص بالامر الثاني وهو اكتشاف الجريمة ومرتكبها :

(١) تنحصر مأمورية ضابط المباحث بعد وقوع الحادثة في التحرى عن أسبأها والبحث عن مرتكبها وجمع الاستدلالات المثبتة للجريمة وليس من واجباته تحقيق القضايا ولا القيام بالمأموريات التي لا تتعلق بالبحث والتحرى فيها . ولعلم أن من المصادر المفيدة التي يمكنه الاعتماد عليها أثناء بحثه ما يأتي :

١ - أقارب وأصدقاء المتهمين أو المجرمين ومن يختلطون بهم .

٢ - المحلات التي يرادونها ويأوون إليها أو يجتمعون فيها لتدبير أعمالهم وإتمام اتفاقاتهم كالقهاوى أو منازل الدعارة عمومية كانت أو سرية أو محلات التدخين أو غيرها

ج - خليلاهم ، فكثيراً ما يكون للذين من معلومات صحيحة تفيد التحقيق .

و - عملاؤهم الذين يتصلون بهم عقب ارتكاب الحوادث لمشتري الأشياء المتحصلة من ارتكاب الجرائم وتصريفها .

( ٢ ) يفرض على جميع الضباط المحققين إخطار ضابط المباحث فوراً عن الحوادث الجنائية التي تبلغ إليهم أو يكلفون بتحقيقها .

( ٣ ) على ضابط المباحث أن يطلع يومياً على دفتر الأحوال من فترة لأخرى للوقوف على الحوادث التي بلغت للبوليس وذلك لاحتمال حصول سهو بتبليغ بعض الحوادث إليه .

( ٤ ) على الضابط بعد تبليغ الحادثة إليه أن يقابل المأمور أو المحقق ويتفق معه على طريقة البحث والتحري فيها وينقل في الأحوال التي تستدعي ذلك . وليلم ضابط المباحث أن مأموريته ليست قاصرة على مرافقة المحقق لمكان الحادثة والمودة معه بعد انتهاء التحقيق فيها بل الواجب عليه أن يوالى البحث والتحري حتى يكشف الغامض منها ويجمع الأدلة قبل المتهمين .

( ٥ ) في حالة فرار الجاني عقب ارتكاب الجريمة يجب البحث عنه إما بواسطة أثره أو أوصافه أو من طريق المرسوقات ، ويجب التحفظ على الآثار التي توجد في مكان الحادثة أو بعيداً عنها .

( ٦ ) يجب على ضابط المباحث عند قيامه بتفتيش ما سوا كان للبحث عن آثار الجاني أو المجنى عليه أو عن الآلات التي استعملت في ارتكاب الحادث أن يوجه نظره إلى خصائص كل جريمة من الآثار .

١٢٣ - يؤخذ من البيان المتقدم أن ضباط المباحث يجمعون في أيديهم بين أعمال البوليس القضائي ( أى الضبطية القضائية ) والبوليس الإداري . وإلى جانبهم يوجد رجال البوليس والإدارة الآخرون وهم يقومون أيضاً

بأعمال الضبطية القضائية فوق أعمالهم الادارية .

١٢٤ - رقابة النيابة على البوليس القضائى . النصوص الخاصة بهذه الرقابة فى القانون المصرى - النيابة مسئولة عن الدعوى العمومية ( مادة ٢ ت ج ) ، ومنوط بها إجراء التحقيق توصلا لمعرفة الجناة وإثبات التهمة وتوقيع العقوبة عليهم ( مادة ٢٩ ) ، والبوليس القضائى أعذ لمعاونهما فى وظيفتهما هذه يجمع لها الاستدلالات الموصلة للتحقيق والدعوى (مادة ٣) ويقوم بما تكلفه به من أعمال التحقيق بمقتضى الأوامر التى تصدرها إليه ( مواد ٢٦ و ٢٩ و ٣٠ ) . لذلك يجب أن يكون رجال البوليس القضائى خاضعين فى عملهم لإدارة النيابة ورقابتها بطريقة تكفل إطاعتهم للأوامر التى تصدرها اليهم وقيامهم بأعمالهم على الوجه المرغوب .

وقد نصت المادة ٦٠ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه ، على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى الجنائية والتأديبية إما بنفسه أو بواسطة وكلائه ، . ونصت المادة ٦١ من هذه اللائحة على أن « موطنى الحكومة المأمورين قانوناً بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة قلم النائب العمومى فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة ، . ولكن اللائحة لم تبين مدى هذه الادارة ولم يرد بشأنها شئ . فى قانون تحقيق الجنايات .

١٢٥ - نصوص القانون الفرنسى - أما فى القانون الفرنسى فتوجد نصوص أكثر وضوحاً بما فى القانون المصرى .

فقد نصت المادة ٢٧٩ من قانون تحقيق الجنايات الفرنسى على أنه جميع مامورى الضبطية القضائية حتى قضاة التحقيق يكونون خاضعين لرقابة النائب العمومى . وكل من كان بمقتضى المادة التاسعة من هذا القانون مهوداً اليه بسبب وظيفة ولو ادارية ادله شئ من أعمال الضبطية القضائية يكون فيما يتعلق بذلك فقط تحت هذه الرقابة نفسها .

ونصت المادة ٢٨٠ من ذلك القانون على أنه « في حالة وقوع إهمال من مأموري الضبطية القضائية أو قضاء التحقيق يندرج النائب العمومي ويدون هنا الانذار في سجل معدل هذا الغرض ».

ونصت المادة ٢٨١ منه على أنه « في حالة المود يبلغ النائب العمومي أمرهم إلى محكمة الاستئناف متى صرحت المحكمة يكلفهم النائب العمومي بالحضور أمام غرفة المشورة وتلقفهم المحكمة إلى أن يحسنوا أعمالهم في المستقبل وتحكم عليهم بمصاريف التكليف بالحضور ومصاريف صورة القرار وإعلانه ».

ونصت المادة ٢٨٢ على أن « المود يكون عند ما يقع شيء من الموظف في أية قضية من القضايا قبل مضي سنة من يوم الانذار المدون في السجل ».

١٢٦ - رأى رجال القانون في فرنسا في هذه الرقابة - ولكن رجال القانون في فرنسا حتى من يعارض منهم في فكرة ضم البوليس القضائي للنيابة العمومية لا يرون الاكتفاء بهذه الرقابة الضئيلة المنصوص عليها في قانونهم بل يطالبون بأن يكون للسلطة القضائية رقابة جديدة على مأموري الضبطية القضائية.

قد قال فستان هيلي « إن أكبر عيب في بوليسنا القضائي هو أن معظم رجاله مهما كانت كفائتهم وإخلاصهم في العمل مستقلون وخارجون عن السلطة القضائية . فالحراس والعمد ومساعدوهم ومأمورو البوليس وضباط الشرطة هم رجال من السلك الإداري رؤسائهم تابعون لمختلف فروع الإدارة مما يترتب عليه أن وظيفتهم القضائية وإن كانت تصل إلى مركز مشترك إلا أنها لا تجتمع في هذا المركز أية سلطة تكون مؤيدة بضمان جدي مهم لا يمنحون أي إجراء يمكن أن يهدد مركزهم الإداري ولا يقدم أي قيد وينشأ عن ذلك خلافات يؤسف لها وصعوبات لا أحد لها وفي إمكاننا أن تأتي على

ذكر أمثلة كثيرة منها. فذاك مأمور بوليس يرفض أن يقدم تقريره إلى نائب عمومي لزعمه أنه غير ملزم بتقديمه إلا لرئيسه الإداري وهنا ضابط شرطة يضيق اتصال مرؤوسه بالنياحة العمومية ويزعم أن له تقدير فائدة هذا الاتصال وهالك عمدة ينكر وجوب مشاركته ويحتج في السلطة الإدارية هرباً من تنفيذ أوامر السلطة القضائية، فن الواجب لفائدة العدالة إزالة هذه المراقيل والوسيلة الوحيدة لذلك هي إعطاء السلطة القضائية سلطة حقيقية وفعالة على ضباط البوليس وهذه السلطة لا يمكن أن تنتج إلا من ضمانة يقررها القانون لتنفيذ الأوامر التي تصدر من رجال القضاء، فليخول لهم حق توقيع العقوبات التأديبية ومأمورية الضبطية القضائية تصير مكفولة وليعطوا سلطة كالتى لهم على موظفى السلك الثانى فيقوموا لا بالانذار ولا التوبيخ فقط بل الإيقاف أيضاً فى حدود معينة وسوف يجدون فى أولئك الرجال الذين لا يحسبون لهم حساباً مساعدين من أكثر الناس فائحة لهم (فنان جيل الجزء الثالث ص ٥٠ بند ١١٥٠).

وقال مسيو دريو (Drioux) فى تقريره الذى قدمه إلى جمعية السجون ما يأتى: « قد بينت الأسباب التى أدت بمشروع سنة ١٨٠٨ إلى أن يعهد بمأمورية الضبطية القضائية إلى عدة رجال تابعين قبل كل شئ إلى السلطة الإدارية والتي تدعو لعدم تغيير شئ من هذه الوجهة، ولكننى أطالب للسلطة القضائية برقابة فعلية على أولئك الموظفين عند ما يقومون بأعمال الضبطية القضائية. وقبل قانون تحقيق الجنايات الألمانى الصادر فى سنة ١٨٧٧ لم يكن موظفو البوليس تحت إدارة أعضاء النياحة العمومية الذين ما كانوا يستطيعون إعطائهم تعليمات بطريقة مباشرة وما كان لهم غير حق عرض الأمر على إدارة البوليس. فجعل القانون المذكور من موظفى البوليس والأمن مساعدين مباشرين للنياحة العمومية وبهذه الصفة يكونون ملزمين باطاعة الأوامر التى تصدر من وكلاء نياحة الجهة التى يعملون فيها ومن

رؤسائهم . وتعين حكومة كل ولاية من الولايات المتحدة الموظفين الذين ينطبق عليهم هذا النص . انى أود أن أرى مثل هذا المبدأ مدوناً بتوسع فى قوانيننا . فانه إذا كانت إدارة الأمن العام مدعوة بطبيعة الحال . إلى إعطاء الحركة لمجموع رجال البوليس فإن إدارة القضايا الجنائية فى وزارة العدل هى المختصة بمراقبة مأمورية الضبطية القضائية بواسطة النواب العموميين . وقد وضعها القانون أيضاً تحت سلطة حاكم الاستئناف (مادة ١٠٩) مثله فى أودة المشورة ولكن السلطة العليا لا تنطبق إلا على الأعمال ولا تعداها إلى الرجال أنفسهم . وقد تكون رقابة النواب العموميين ووكلائهم أعظم أثرأ منها على شرط أن تكون مستندة إلى ضمانات عملية أقوى من تلك التى وردت فى قانون تحقيق الجنايات ( بالمواد ٢٧٩ إلى ٢٨١ ) فالملاحظات والانذارات والتوبيخات هى عقوبات أفلاطونية إذا لم يكن لها أثر فى خدمة الموظفين الذين تطبق عليهم . وبعد أن أورد مسيو دربو رأى فستان هيلى بشأن الضمانات التى اقترحها قال إن هذه الضمانات إنما يكون الغرض منها استنهاض الهمم واجتذاب عصيان الأوامر وتجعل بين أيدى النواب العموميين أو غرف المشورة على حسب خطورتها . ولكن هناك ضمانات أخرى يجب أن تقرر بالمعكس بقصد المكافأة على الاجتهاد والذكاء والخضوع للنظام وهذه تنحصر فى المذكرات التى تؤخذ عن أعمال البوليس القضائى والمعلومات التى يديها وكلاء النواب العموميين بعد الاطلاع على ملفات القضايا الجنائية التى يظهر منها بسهولة قيمة الرجال الذين اشتركوا فى التحقيقات القضائية ويكفى لذلك أن يقرر أن تراعى هذه المذكرات من جانب المصلحة المتوط بها تعيين وترقية الموظفين غير التابعين لوزارة العدل وحدها ( انظر مجلة الجون سنة ١٩٠٨ ص ٢٤٢ إلى ٢٩٢ ) .

١٢٧ - رأينا فى إصلاح نظام البوليس المصرى - نرى أن

يقسم البوليس إلى قسمين : قسم يخص لأعمال الضبطية القضائية والقسم الآخر للأعمال الإدارية ، فيتفرغ رجال القسم الأول لضبط الوقائع والسعي للوصول إلى معرفة فاعليها وجمع الأدلة عليهم وإجراء التحقيقات التي تكلفهم بها النيابة. ويتفرغ رجال القسم الثاني لمراقبة المشبوهين والمقتربين والأشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس وعمل الداوريات وحفظ الأمن وحماية الآداب العامة وغير ذلك من أعمال البوليس الإداري .

ولكننا لا نرى موجبا لسلخ البوليس القضائي من وزارة الداخلية وإلحاقه بوزارة العدل وذلك للاعتبارات الآتية :

( أولا ) أن البوليس وإن كان يساعد القضاء في عمله إلا أن له وظيفة خاصة تختلف عن وظيفة القضاء . فوظيفة البوليس المحافظة على الأمن العام بالعمل على منع وقوع الجرائم واستكشاف ما يقع منها ، ووظيفة القضاء الحكم بين الناس ومعاينة من يقدمون إليه على الجرائم التي يرتكبونها . ومن المبادئ المقررة أنه لا يجوز الجمع بين الوظيفتين وجعلهما في يد هيئة واحدة فكيف يسوغ مع ذلك إدماج قسم من البوليس في النيابة العامة وهي هيئة قضائية لها في مصر فوق سلطة الاتهام اختصاصات قاضى التحقيق من إجراء التحقيق والفصل في نتيجته بالحفظ أو بالإحالة إلى المحكمة المختصة .

( ثانياً ) أن عمل البوليس القضائي متصل بعمل البوليس الإداري اتصالاً وثيقاً ولا غنى له عن مساعدته . والذي نشاهده في مصر كلما حصلت واقعة جنائية في قرية من القرى أن أول من ينتقل إليها المعمدة وشيخ الحفر ثم ضابط القطة وهم من رجال البوليس الإداري المكلفين قبل كل شيء بمنع وقوع الجرائم ، ولكن قريتهم من مكان الحادث يدعومهم إلى الانتقال لأجراء التعرّيات اللازمة والقبض على الجاني واتخاذ الوسائل التحفظية لتمكين من إثبات الواقعة ، وهي إجراءات من اختصاص البوليس القضائي والمصلحة العامة تضي بالمبادرة إلى اتخاذها وعدم إرجائها لحين حضور



الضابط القضائي من المركز أو المديرية . وزيادة على ذلك فإن العمدة وشيخ الخفر وضابط النقطة بسبب احتكاكهم بالأهال ولما هم بأحوالهم ومعرفة لحركات المشبوهين منهم يمكنهم أن يقدموا للتحقيق معلومات قيده في إظهار الفاعل وإثبات الأدلة عليه . فن المجازاة فصل مثل هؤلاء عن البوليس القضائي وحرمان التحقيق من خدماتهم .

( ثالثاً ) أن البوليس القضائي هيئة واسعة النطاق مكونة من عناصر مختلفة، فهو يشمل عداضباط البوليس وكلاما للمعريات والمخاضاط ومأمورى المراكز ومعلمون الادارة ونظار ووكلاء محطات السكك الحديدية المصرية والعمد والمشايع الذين يقومون بالأعمال في غياب العمد ومشايخ الخفر وموظفي المصالح المختلفة المخول لهم هذا الاختصاص بمقتضى مرسوم إما في حال مئة أو بالنسبة لجرأتم تملق بالوظائف التى يؤدونها ومن المتفروض جميع هؤلاء الموظفين إلى النيابة العمومية ، وليس من الصواب تجريدهم من صفتهم كمأمورين لضبطية القضائية ، إذ المصلحة العامة تقضى بتعدد الأيدى الملعة على استكشاف الجرائم ومعرفة م تكييها وجمع الأدلة عليهم ، وليس من المصلحة فى شئ اختصاص تلك الأيدى .

لذلك كله نرى أن يظل القسم المختص من البوليس لأعمال الضبطية القضائية تابعا لوزارة الداخلية خاضعا فى نظامه لرؤسائه الإداريين ، وهذا لا يمنع من أن يكون فى الوقت نفسه خاضعا فى عمله لادارة النيابة ورقابتها ذلك لأن أعضاء النيابة أدرى من غيرهم بأعمال مأمورى الضبطية القضائية وأقدر على تقديرها ، فإن مأمورى الضبطية القضائية إنما يقومون بتنفيذ أوامر أعضاء النيابة ويمرضون عليهم كل ما يجرؤنه من أعمال فيحثونها ويقدرؤنها بخلاف رؤسائهم الإداريين فإنه لا يمكنهم أن يلبوا بجميع أعمالهم ويقفوا على مقدار ما يذلوته من جهد وما يظفروته من كفافة أو يقع منهم من إهمال فى أدائها : فإذا لم يكن النيابة رقابة فعلية عليهم فلا يقضى بحاستيهم

على جميع أعمالهم ومكافأة المجد منهم ومزاخفة المهمل بما يترتب عليه عدم اهتمامهم بتأدية أعمالهم وعدم اكرانهم بأوامر النيابة . لهذا كان من رأينا أن يكون مأمورو الضبطية القضائية تابعين للنيابة العمومية فيما يختص بالأعمال القضائية التي يقومون بها ، فيكون لأعضاء النيابة عموماً حق إصدار الأوامر لهم مباشرة ، وعلى أولئك المأمورين واجب إطاعتها ، ويكون لرؤساء النيابة حق الملاحظة عليهم ، ويكون للنائب العمومي رأى في تعيين رجال البوليس القضائي وترقيتهم ، ويكون له أيضاً الحق في مجازاتهم على ما يقع منهم بمناسبة تأدية أعمالهم القضائية ، فيكون له عليهم حق الملاحظة والانذار والتوبيخ وخضوع جزء من المرتب والاقفاف عن العمل والاحالة على مجلس التأديب . ويتخذ في النيابة الكلية والنيابات التي بها نواب دوسيهات عن ضباط البوليس القضائي التابعين لها بين فيها تاريخ خدمة كل منهم وترقيته والشكاوى المقدمة في حقه وماتم فيها والجزاءات الموقفة عليه والمكاتب الخاصة به . ومضى نقل أحدهم إلى دائرة نيابة أخرى يرسل الدوسيه الخاص به إلى تلك النيابة . وقد كانت تلك الدوسيهات موجودة في النيابة من قبل ثم أبطلت بمقتضى المنشور رقم ٧٢ سنة ١٩١٧ فتعاد كما كانت .

ويبقى مأمورو الضبطية تابعين لرؤسائهم الإداريين فيما يختص بالنظام والمهام والأعمال الأخرى التي يقومون بها .

# في ظروف الجريمة

## Des circonstance du délit.

المادة ١٧ ع (تتامل المادة ٤٦٣ ع ف)

### ملخص

الفصل الأول — مبادئ . نظام العقوبات التحكيمية ١ — نظام العقوبات التاجية ٢ — نظام العقوبات القانونية ٣ إلى ٨

الفصل الثاني — في تقسيم الظروف التي تغير العقوبة ٩

الفرع الأول — في الظروف المتعلقة بجسدي الجريمة . سبق الاصرار ١٠ — التردد ١١ — اتفاق الجناة ١٢ — الباعث ١٣ — السوابق ١٤

الفرع الثاني — في الظروف المتعلقة بتنفيذ الجريمة ١٥ — مكان الجريمة ١٦ — المحلات العامة ١٧ — المحلات التي تحدث فيها جلسات المحاكم ١٨ — المحلات المسكونة أو المدة السكنى ١٩ — المحلات المدة للعبادة ٢٠ — زمن الجريمة ٢١ — حالة الجاني ٢٢ — الجاني عليه ٢٣ — العلاقة بين الجاني والجاني عليه ٢٤ — وسائل تنفيذ الجريمة ٢٥ — السلاح ٢٦ — الكسر والتسور واستعمال المفاتيح للمصطبة ٢٧ .

الفرع الثالث — في الظروف المتعلقة بنتائج الجريمة . الضرر الناتج عن الجريمة ٢٨ — الندم وإصلاح الضرر ٢٩

الفصل الثاني — في الأعذار القانونية

الفرع الأول — في تعريف الأعذار وطبيعتها . تعريف الأعذار ٣٠ — التمييز بين الأعذار القانونية والظروف المخففة ٣١ — طبيعة الأعذار ٣٢ — تقسيم الأعذار إلى سعية ومخففة ٣٣ — الأعذار الطبية ٣٤ — الأعذار المخففة ٣٥

الفرع الثاني — في أسباب الأعذار . الأعذار قد تكون عامة وقد تكون خاصة ٣٦ المبحث الأول — في أسباب الاعذار العامة ٣٧ — صغر السن ٣٨ — تجاوز حدود الدفاع الشرعي بنية سلبية ٣٩

المبحث الثاني — في أسباب الأعذار الخاصة . أسباب الأعذار الطبية الخاصة ٤٠ — أسباب الأعذار المخففة الخاصة ٤١ — عند الاستغناء ٤٢

الفرع الثالث — في آثار الأعذار . أثر الأعذار بوجه عام ٤٣ — أثر الأعذار

الفئة ٤٤ — أثر الأعذار المخففة ٤٥ — هل يؤثر النمر على طبيعة الجريمة  
 ٤٦ إلى ٥٠ — قائمة هذا البحث ٥١ — من حيث الاختصاص ٥٢ —  
 من حيث مدة العقاب ٥٣ — من حيث الصروع ٥٤ — من حيث المواد ٥٥ —  
 من حيث الطعن في الأحكام ٥٦ — استعراض الأعذار المخففة الخاصة ويان أثر  
 كل منها ٥٧ .

#### الفصل الثالث — في الظروف المخففة

المفرع الأول — في تعريف الظروف المخففة وطبيعتها وتاريخها . تعريف الظروف  
 للمخففة ٥٨ — طبيعتها ٥٩ — الفرض منها ٦٠ — تاريخها ٦١ و ٦٢ —

##### الفوانين الأجنبية ٦٣

المفرع الثاني — في أسباب الظروف المخففة والسلطة التي تقررها . أسباب الظروف  
 للمخففة ٦٤ إلى ٦٦ — الجهة التي تقرر وجود الظروف المخففة ٦٧ — سلطة  
 القاضي في تقرير وجود هذه ظروف ٦٨ إلى ٧١ — التهمون الذين يمكن قبول  
 الظروف المخففة بالنسبة لهم ٧٢ إلى ٧٤ .

المفرع الثالث — في الجرائم التي يجوز فيها قبول الظروف المخففة . الجنابات ٧٥ —  
 لا وجود لها في الجنب والمخالفات ٧٦ و ٧٧ — استثناء بالنسبة للجنب والمخالفات المتصوص  
 عليها في أوامر البلية والقرارات المحسوبة الساجدة على قانون سنة ١٩٠٤ و ١٨٧٤ إلى ٨١  
 المفرع الرابع — في آثار الظروف المخففة ٨٢ — تأثير الظروف المخففة على العقوبات  
 الأصلية في مواد الجنابات ٨٣ إلى ٩٠ — تأثير الظروف المخففة على الاختصاص ٩١ —  
 لا تأثير للظروف المخففة على طبيعة الجريمة ٩٢ — لا تأثير للظروف المخففة على  
 على العقوبات المنقذة إلى العقوبات الأصلية ٩٣ — عقوبة الفرادة الإضافية ٩٤ —  
 العقوبات النبية ٩٥ — العقوبات التكميلية ٩٦ و ٩٧ — تأثير الظروف المخففة

##### في مواد الجنب والمخالفات ٩٨

المفرع الخامس — في رقابة محكمة النقض ويان الظروف المخففة في الحكم ٩٩ إلى ١٠٦  
 الفصل الرابع — في الظروف المشددة . يوجد منها نومان ١٠٧ — الظروف المشددة  
 القضائية ١٠٨ — الظروف المشددة القانونية ١٠٩ و ١١٠ — الظروف المشددة  
 الملادة والشخصية ١١١ — الظروف المشددة الخاصة والعامة ١١٢ — الظروف المشددة  
 العامة ١١٣ — الظروف المشددة الخاصة ١١٤

الفصل الخامس — في اجتماع أسباب التخفيف وأسباب التشديد . اجتماع الظروف المخففة  
 مع الظروف المشددة ١١٥ و ١١٦ — اجتماع الظروف المخففة مع الأعذار القانونية  
 المشددة ١١٧ إلى ١١٩ — اجتماع عفر صغر السن مع أعذار مخففة أخرى ١٢٠ —  
 اجتماع الأعذار المخففة القانونية مع الظروف المشددة ١٢١ و ١٢٢ — تطبق الظروف  
 المخففة في حالة تعدد الجرائم ١٢٣ إلى ١٢٦

## المراجع

جلدو طبعه ثالثة ج ٢ ص ٦٧٠ و جلوسون ج ٢ ص ٢٢٣ و جرانولان ج ٢ ص ٥  
وأحد صفوت بك ص ٧٧٠ وعل زكى البراقى باشا ص ١٢٧ و محمد كامل مرسى بك والدكتور  
الميد مصطفى البعيد ج ١ ص ٥٣ .

## في ظروف الواقعة التي تقتضى تغيير العقوبة

### افصيل الأول

#### عمومات

١ - نظام العقوبات التحكيمية - في عهد القوانين القديمة كانت العقوبة تحكيمية ( la peine était arbitraire ) قى فرنسا قبل الثورة كلن للقاضى الحق فى توقيع العقاب الذى يراه بعد تحققه من ثبوت التهمة على المتهم . على أن هذا الحق كان مقيداً بقيود . منها أن القضاة ما كان يجوز لهم أن يحكموا إلا بالعقوبات التى جرى بها العمل والى كانت مؤلفات أئمة القانون الجنائى تشتمل على قائمة منها ، وكان القضاة مقيدين بقضاء المحاكم وبالعرف الجارى . وكانت بعض الأوامر تحدد نوع العقوبة بل أنها فى بعض الأحيان كانت تقرر عقوبة محددة .

وفى مصر من عهد حكم المماليك إلى سنة ١٨٨٣ لم تكن الجرائم ولا العقوبات مبنية على سبيل التحديد ، بل كانت المجالس تحكم بما تراه وتوقع من العقوبات مقتضاه من غير أن يكون لها فى أحكامها مرشد غير إرادتها ( للملحة  
لغنى زهول باشا ص ١٣٦ ) .

وأكبر عيب يؤخذ على هذا النظام هو جعله حرية الناس تحت رحمة السلطة القضائية . ولذلك لما قامت الثورة الفرنسية في القرن الثامن عشر اعترض رجالها باسم الحرية على العقوبات التحكيمية وطالبوا بوضع نظام لعقوبات قانونية .

٢ - نظام العقوبات الثابتة -- وقد قضت الثورة الفرنسية على نظام التحكيم في توقيع العقوبة ، ولكنها بسبب القلق في المقاومة جاءت بنظام وإن كان يقيض الأول إلا أنه ليس خيراً منه فقد نص قانون العقوبات الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ بالنسبة للجنايات على عقوبات ثابتة بلا حد أقصى ولا حد أدنى بحيث لا يجوز تشديدها ولا تخفيفها إلا في الأحوال الاستثنائية المنصوص عليها قانوناً .

ويؤخذ على هذا النظام — نظام العقوبات الثابتة (système des peines fixes) : (أولاً) أنه لا يسمح للقاضي بمراعاة الفروق الموجودة في درجة الاجرام بين الناس . (ثانياً) أنه يدفع القاضي إلى مخالفة القانون ، فاذا رأى أن العقوبة التي قررها القانون صارمة فانه يظهر شعوره هذا إما بانكار وجود ظرف مشدد ثابت وجوده أو بترته الجاني ( جازو ٢ ن ٤٨٥ ) .

٣ - نظام العقوبات القانونية — ونظراً لتلك العيوب قد نبذت القوانين الحديثة نظام العقوبات التحكيمية الذي كان متبعاً في العهد القديم كما نبذت نظام العقوبات الثابتة الذي وضعته الثورة الفرنسية وأنشأت على أنقاضه نظاماً لتقدير العقوبة بصفة قانونية . ويمقتضى هذا النظام — نظام العقوبات القانونية (système des peines légales) — تعيين القانون العقوبة الخاصة بكل جريمة من الجرائم وفي الوقت نفسه يعطى القاضي الوسائل اللازمة لتوزيع العقوبة وجعلها مناسبة لحالة المتهم . فاذا ما ثبت لدى القاضي أن المتهم ارتكب جريمة ما وجب عليه أن يقضى بالعقوبة التي قررها القانون

لهذه الجريمة ، وليس له أن يقضى بعقوبة لم ينص عليها القانون أو نص عليها لغير تلك الجريمة ، ولكن للقاضي سلطة تقدير العقوبة في الحدود التي رسمها القانون وجعلها مناسبة للحالة الفردية المطروحة أمامه .

٤ - أما الوسائل التي تسمح للقاضي بتنوع العقوبة وجعلها مناسبة لحالة الجاني فهي : ( أولا ) أن له في دائرة العقوبة المقررة للجريمة أن يعين مقدارها أو مدتها بين الحد الأدنى والحد الأقصى ؛ وله في بعض الأحيان الخيار بين عقوبتين أو أكثر وأن يعين في هذه الحالة أيضاً مقدار العقوبة أو مدتها في حدود الحد الأدنى والحد الأقصى ؛ وله أن يقضى بعقوبة تكميلية كالمراقبة والمصادرة مع العقوبة الأصلية التي يحكم بها إذا رأى عملاً لذلك في الحالات التي يميز فيها القانون الحكم بتلك العقوبة التكميلية .

( ثانياً ) أن للقاضي أن يخفف العقوبة المقررة للجريمة عند وجود عند قانوني اختياري أو عندما يرى أن هناك ظروفاً مخففة تقتضي الرأفة .  
( ثالثاً ) وله أن يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة .

( رابعاً ) وأبـ يستبدل بالعقوبات المقررة للجريمة وسائل التربية والتأديب في حق الأحداث المجرمين .

٥ - وتشترك للسلطة التنفيذية من ناحيتها في جعل العقاب مناسباً لحالة الجاني . فان لها الحق في العفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو إبدالها بأخف منها ، ولها حق الافراج تحت شرط عن المحكوم عليهم الذين نَصَرُ في السجن ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها على الأقل ، كما أن لها حق الافراج عن المجرمين المعتادين الاجرام المحكوم بوضعهم في إصلاحية الرجال والافراج عن الأحداث المجرمين والأحداث المتنشدين المهود بهم إلى مدرسة إصلاحية .

٦ - ويجب على القاضي أن : اعى في حكمه جعل العقوبة مناسبة لجسامة الفعل . المعاقب عليه والمسئولة مرتكبه . ويلاحظ أن تقدير القاضي

لهذين المعصرتين يختلف عن تقدير المشرع لها. فالمشرع يقدر العقوبة بوجه عام وبغض النظر عن الحوادث (d'une manière générale et abstraite) فيعين العقوبة التي يعاقب بها كل من يرتكب قتلًا أو سرقة النخ. وأما القاضى فيقدر العقوبة بالنظر إلى الحادث المطروح أمامه (d'une manière concrète) فيقضى بالعقوبة التي يجب أن توقع على هذا القاتل أو هذا السارق بالذات.

٧ — وهذا التمييز بين الاجرام المادى أو القانونى (culpabilité objective ou légale) الذى تراعى فيه طبيعة العمل الجنائى قبل أى اعتبار آخر وبين الاجرام الشخصى أو القضائى (culpabilité subjective ou judiciaire) الذى يوجه فيه البحث إل حالة الجانى الشخصية — هذا التمييز هو الذى يسود نظرية تطبيق العقوبات.

قضى التمييز القانونى للجرائم والعقوبات يجب على المشرع أن يراعى أمرين: (الاول) طبيعة الحق أو الثبوت الذى يريد حمايته من القوة أو النش، (والثانى) خطورة التعدى وهى تقاس إما بالوسائل المستعملة والنتائج التى يحصل عليها الجانى أو بالصعوبات التى يجدها المجنى عليه فى الدفاع عن نفسه. أما القاضى فأمامه فضلا عن العمل الاجرامى والعقوبة التى فرضها القانون، مجرم يجب أن يقدر إجرامه بمراعاة الظروف المدبدة المحيطة به والتي تختلف فى كل واقعة فيخفف مسئولية الادية والاجتماعية أو يشدها (جرو ٢ و ٧٨٤).

٨ — ويتجه تطور التشريع الفرنسى وكذا التشريع المصرى نحو توسيع سلطة المحاكم فى تقدير العقوبة كما سنبينه فيما بعد.



## الفصل الثاني

### في تقسيم الظروف التي تغير العقوبة

٩ - يخلص عما تقدم أنه يجب على المشرع والقاضي مراعاة الظروف التي تغير درجة الاجرام . وانه إذا كان الأول ينظر إلى الأمر من وجهة عامة والثاني من وجهة فردية إلا أنه يهم مع ذلك بيان العناصر الأساسية التي تدخل في التقدير من هاتين الوجهتين حتى يتسنى للمشرع تحديد العقوبة القانونية والقاضي تحديد العقوبة القضائية . وقد أنبت فرائع الفقهاء تقاسيم عدة .

فقد ذكر (Claudius Saturnius) أحد علماء الرومان أن الفعل المعاقب عليه يمكن اعتباره من الوجوه الآتية : السبب والشخص والمكان والزمان والصفة والمقدار والنية .

ومن التقاسيم البسيطة ما يرجع العناصر التي تؤثر على تقدير العقوبة إلى تخفيف الجريمة وتفتيتها وتناجها .

ويلاحظ العلامة جارو أن تقدير العقوبة يتحدد بظروف على ثلاثة أنواع تحتل وتحدد وتندمج في فكرة مشتركة وهي : ( أولاً ) الوجهة المادية للضرر أو الخطر الاجتماعي الذي تسببه الجريمة ، ( الثاني ) الوجهة الشخصية لدرجة خطورة الجاني وشروطه ، ( الثالث ) الصعوبة التي يجدها الفرد أو المجتمع في الدفاع عن نفسه من العمل الاجرامى .

( ١ ) أما الضرر أو الخطر الاجتماعي فينتج بنوع خاص عن طبيعة الحق المتدى عليه وأهميته ، لانه وإن صح نظرياً أن كل الحقوق تستحق حماية القانون على السواء إلا أنه من البديهي أن حياة الانسان يجب أن تكون موضوع حماية أقوى من الملكية .

(٢) وأما خطورة الجاني فيدخل فيها : درجة الفساد أو الخطأ ، ومهارة الأسباب التي دفعت الجاني إلى ارتكاب الجريمة ، وكافة الملابسات والظروف الشخصية التي تحيط بتنفيذ الجريمة أو بشخص الجاني ومن بينها سوابقه القضائية

(٣) وأما صعوبة الدفاع فيجب أن تكون أيضاً محل اعتبار في تقدير العقوبة ، لأن هذا الظرف يسهل إتمام الجريمة ويساعد على نجاح الجاني من العقاب . فمثلاً اجتماع عدة أشخاص واتفاقهم على ارتكاب جريمة ما يجب أن يعتبر ظرفاً مشدداً لمسئولية كل من لجأوا إلى هذه الوسيلة بغية التجاح في مشروعهم ( جرو ٢٧٨٦ ن ٧٨٦ ) .  
ونقدم فيما يلي بياناً مختصراً للظروف المخففة والمشددة المختلفة متبعين في ذلك الترتيب المنطقي لتطور العمل الاجرائي .

### الفرع الأول - في الظروف المتعلقة بتحضير الجريمة

١٠ - سبق الاصرار - يجب فيها يملق بتحضير الجريمة مراعاة النية أى قصد مخالفة القانون . وهذا القصد كما يجوز أن ينشأ فجأة ولأول وهلة يجوز على العكس من ذلك أن يكون نتيجة التروى والتدبر . وهذا ظرف له أثره في تقدير الجريمة والعقوبة . ولذلك فرقت التشريعات الجنائية بين الأفعال التي يرتكبها الجاني من تلقاء نفسه تحت تأثير عامل الغضب ، والأفعال التي ترتكب بعد تروى أى بعد سبق اصرار .  
وقانون العقوبات المصري يعتبر سبق الاصرار ظرفاً مشدداً قانونياً في الأحوال الآتية :

(١) في جنابة القتل عمداً ( المادة ٢٣٠ ع ) ، (٢) في جرائم الضرب والجرح على جميع أشكالها ( للمواد ٣٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع ) (٣) في جريمة إعطاء جوايز غير قانونية عمداً نشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل

( المادة ٢٦٥ ع ) . أما في الجرائم الأخرى فيعتبر سبق الاصرار ظرفاً مشدداً قضائياً . ويجوز أن يرتب عليه توقيع الحد الأقصى للعقوبة المقررة قانوناً وقد رأى المشرع وجوب تعريف سبق الاصرار هذا الطرف المشدد القانوني في المادة ٢٣١ ع إذ قرر أن « الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها إيذاء شخص معين أو أي شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو «وقوعاً على شرط» .

وقد يؤخذ من هذا النص أنه يكفي لوجود سبق الاصرار أن يكون القصد المصمم عليه سابقاً على العمل ، ولكن هذا وحده لا يكفي لأن الغضب قد يستمر وقتاً ما ومع ذلك لا تعتبر الجريمة أنها ارتكبت مع سبق اصرار . مثال ذلك إذا غادر الجاني محل النزاع وهو في حالة غضب وذهب إلى مكان قريب منه واستحضر منه سلاحاً ثم عاد وأطلقه على المجنى عليه فإن «مفاد» عمل النزاع لاستحضار السلاح والمدة التي استغرقها الإرادة الجنائية لا تسفان على الجناية وصف الجريمة المصم عليها . ذلك بأن الاصرار السابق يقتضي توفر عنصرين : الأول أن تكون الإرادة الجنائية سابقة على الفعل ، وهذا هو ما نص عليه القانون في المادة ٢٣١ ع . والثاني أن يكون الجاني قد فكر وتروى وتدبر في مشروعه ، وهذا العنصر قد أغفله القانون ولكنه يجب أن يدخل في تعريف سبق الاصرار لأنه مستفاد من معنى لفظ « الاصرار » نفسه ( جلوس ٢٧٨٧ ) .

وهذا ما قرره محكمة النقض والابرام المصرية ، إذ قضت في حكم لها بأنه يشترط لتوفر سبق الاصرار أن يكون الجاني في حالة يقسئ له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه ، فلا وجود له إذا كان الجاني لا يزال تحت تأثير عامل الغضب الذي يمنعه من التفكير وهو هادي البال ( عن : مرسنة ١٩٢٤ ) . وقضت في حكم آخر بأن سبق الاصرار يستلزم بطبيعته أن يكون الجاني

قد فكر في القتل ورتب ما يلزم عمله وتدبر عواقبه وهو هادئ البال . فاذا لم يتيسر له التدبر والتفكير وارتكب الجريمة وهو تحت تأثير عامل الغضب والهياج فلا يكون سبق الاصرار متوافراً ( عرض ٢١ يونه سنة ١٩٢٧ قضية رقم ١٣١١ سنة ٧ قضائية ) .

ولما كان سبق الاصرار ظرفاً مشدداً قانونياً وجب أن تبين في الحكم بطريقة واضحة الوقائع والظروف التي استنتجت منها محكمة الموضوع وجود سبق الاصرار . ولكن البحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع مثل العناصر الأساسية التي تكون منها الجريمة تماماً ، وللقاضي أن يستنتج توافره عما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها ، ومنى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك ، اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها لاتصلح عقلاً لهذا الاستنتاج .

ولما كان سبق الاصرار هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جريمة أو جنائية وكان هذا القصد من شأنه تغيير وصف الجريمة والعقوبة ، فاذا وقعت الجريمة من عدة أشخاص كفاعلين ( coauteurs ) ووجد ظرف سبق الاصرار لدى أحدهم فلا يتعدى أثره إلى غيره منهم ( المادة ٣٩٩ فقرة الأخيرة ) . كذلك إذا وقعت الجريمة من فاعل أصلي أو من فاعلين وشريك فيجب لاعتبار الشريك مرتكباً للجريمة مع سبق الاصرار أن يكون أحد الفاعلين على الأقل قد ارتكبها مع سبق الاصرار وأن يكون الشريك قد اشترك فيها بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة مع ظرف سبق الاصرار ( المادة ٤١٩ ع ثانياً ) .

١١ - التردد - والأفعال المكونة للجريمة يجوز أن ترتكب جهاراً وبصفة ظاهرة ، كما يجوز أن ترتكب خفية وبطريق الخفية والتردد . وقد اعتبر القانون المصري التردد ظرفاً مشدداً قانونياً في جرائم القتل والضرب

والجرح (المواد ٣٣٠ و ٣٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ و ٢٤٢ ع). وعرفه في المادة ٣٣٢ ع بقوله إن «الترصد هو ترصد الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة أو قصيرة ليتوصل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ونحوه».

وبالرأى السائد بين الشراح والمحاكم الفرنسية أن التردد يستلزم وجود سبق الاصرار، وأنه لا وجود للأول بدون الثاني، إذ لا يمكن أن يذهب الإنسان إلى مكان معين ليكن فيه ويرقب فريسته دون أن يكون قد عقد العزم على ارتكاب الجريمة. وبذا يكون التردد مظهراً من مظاهر سبق الاصرار يقرن فيه التصميم بعمل خارجي. ولكن إذا سلمنا بأن التردد يستلزم سبق الاصرار فلا يكون تمت قائمة من النصوص التي تنص على هذا الطرف المشدد وتعرفه. على أن التردد قد يتصور وجوده في بعض الأحيان مستقلاً عن سبق الاصرار. فقد يكن الشخص المحصنه عقب مشاجرة قامت بينهما ويضربه أو يقتله قبل أن تبدأ نائرة غضبه. وفي هذه الحالة يكون سبق الاصرار منقطعاً لأن الجاني لم يرتكب الجريمة وهو هادئ البال. فن العليمي إذن القول بأن المشرع أراد التفريق بين الطرفين: ففي سبق الاصرار ينظر إلى إرادة الجاني ويشدد مسؤوليته الأدبية لأنه ارتكب الجريمة وهو رابط الجأش، أما في التردد فينظر إلى وجهة أخرى، إذ يراعى طريقة تنفيذ الجريمة ويشدد العقاب على من يرتكبها عن غدر وخيانة وبطريق التردد (جوسون مواد ٢٩٦-٢٩٨ ن ٢٧ - ٣٠ و جرو ن ٢٨٧).

والترصد كسبق الاصرار من الظروف المشددة القانونية. والبحث في وجوده وعدم وجوده داخل تحت سلطة قاضي الموضوع مثل العناصر الأساسية التي تتكون منها الجريمة، وللقاضي أن يستنتج توافره بما يحصل لديه من ظروف الدعوى وقرائنها، ومتى قال بوجوده فلا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك، اللهم إلا إذا كانت تلك الظروف والقرائن التي يثبتها

لا تصلح عقلا لهذا الاستنتاج . على أنه يجب أن تبين في الحكم الواقع والظروف التي تدل على التردد حتى يفسى لهكفة النقص مراقبة تطبيق القانون .

١٢ - اتفاق الجناة - الاتحاد قوة في الشرك كما هو قوة في الخير .  
فهما يكن الغرض الذي يسعى إليه الإنسان فإن اتحاد الجهود الفردية وسيلة فعالة لزيادة قوتها وإنتاجها . لذا كان من اللازم تشديد العقوبة بصفة خاصة في جميع الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بناء على اتفاق سابق ، لأن هذا الاتفاق من شأنه تسهيل ارتكابها وضمان تحقيقها . ولكن التشريعات الجنائية لم تعمل على تعميم هذه النظرية ، وقد طبقها القانون المصري في أحوال استثنائية . فمن ذلك أن المادة ٤٨ ع تعاقب كل من اشترك في اتفاق جنائي يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أوجحة ما يفيض النظر عن أية جريمة ترتكب تنفيذا لهذا الاتفاق . والمادة ٩٦ ع تعاقب بعقوبة أشد على الاتفاقات الجنائية التي يكون الغرض منها ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ إلى ٩٤ ع . والمواد ٢١٣ و ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ تشدد العقوبة في السرقات التي ترتكب من عدة أشخاص .

١٣ - الباعث - قانون العقوبات لا يهتم بالباعث الذي يدفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة ولا بالفرض الذي يرى إليه بارتكابها إلا في أحوال استثنائية ( أنظر المادتين ٢٢٢ و ٢٣٤ فقرة ثانية ) . ولكن هذا الظرف له أهمية كبرى عملية لاسيما في البلاد التي تتبع نظام المحلفين . لأن هؤلاء المحلفين في القرارات التي يصدرونها بالبراءة أو بالإدانة أو باستعمال الرأفة يهتمون بالبواعث التي دفعت المتهم إلى ارتكاب الجريمة أكثر مما يهتمون بطبيعة الواقعة أو جسامتها . ولذلك يرى بعض آئمة القانون وجوب مراعاة هذا الأمر في الإصلاحات التشريعية التي تحصل في المستقبل ، فلا يقتصر العنصر الأدنى للجريمة على تعمد ارتكاب الفعل بل يدخل فيه أيضاً

الباعث الذي دفع الفاعل إلى ارتكابه والفرض الذي سعى للوصول إليه .  
 وتحقيقاً لذلك أنشأت بعض التشريعات الأجنبية ( كالتشريع الألماني ) نظاماً  
 لعقوبات متوازية ( peines parallèles ) ، واقترح بعض علماء القانون  
 الجنائي الفرنسي إنشاء مثل هذا النظام في فرنسا . وهو يتحصل في وضع  
 صنفين من العقوبات وجعلهما تحت تصرف القاضي يختار منهما ما تقضي به  
 الظروف . وهذا النظام يتصل بنظرية من مقتضاها أنه يوجد نوعان من  
 الجرائم : ( الأول ) جرائم شائنة يمتتها الضمير وتنبهها الآداب العامة إما  
 بسبب طبيعتها كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة وهناك العرض والتحرش  
 على الفجور أو بسبب الباعث الدافع على ارتكابها كجرائم القتل أو الضرب التي  
 ترتكب بقصد تسهيل السرقة ، ( والثاني ) جرائم غير شائنة يمكن أن تقع من  
 أناس ذوي أخلاق مرضية وسيرة حميدة ويستحقون أن يعاملوا بالراقة إما  
 بسبب الصفة المادية للفعل المرتكب كما في الجرائم السياسية أو بسبب البواعث  
 التي تدفع إلى ارتكابها كما في جرائم القتل أو الضرب التي ترتكب للانتقام .  
 فكل نوع من هذه الجرائم يقابله صنف من العقوبات بحيث تكون هناك  
 عقوبات شائنة وعقوبات غير شائنة ( جازو ٢ ن ٤٧٧ و ٧٨٩ ) .

وقد أنشأ قانون العقوبات الألماني عقوبة السجن في قلعة ( réclusion )  
 كمعقوبة شائنة والسجن البسيط ( détention ) كمعقوبة غير شائنة ؛ ووضع  
 قائمة للجرائم التي من أجلها يجوز للقاضي أن يختار إحدى هاتين العقوبتين ،  
 وجعل معيار هذا الاختيار البواعث التي تدفع الجاني إلى ارتكاب الجريمة .  
 وذكر قانون العقوبات الإيطالي الصادر سنة ١٩٣٠ البواعث المعقوبة .  
 أو النافذة من بين الظروف المشددة ( المادة ٦١ ) . وذكر البواعث التي لها  
 قيمة أدبية أو اجتماعية خاصة من بين الظروف المخففة ( المادة ٦٢ ) .

١٤ - السوابق - من المتفق عليه في الوقت الحاضر أن كل جريمة

يجب أن لا ينظر إليها في ذاتها بصرف النظر عن السواقي ، وأن تشديد العقوبة من أجل سواقي المحكوم عليه ليس معناه المعاقبة على الجرائم القديمة دفعة ثانية أو دفعة ثالثة ، ولكن معناه المعاقبة في الجريمة الأخيرة على ميل للإجرام يدل على وجوب اعتبارها أشد خطراً من غيرها . وجملة العود ظرف للمجرم أكثر مما هي ظرف للجريمة . وسندين نتأجه فيما بعد في الباب الخاص بالعود . وقد أصبح في النظريات الجنائية الحديثة من أهم العناصر في تحديد العقوبة .

#### الفرع الثاني - في الظروف المتعلقة بتنفيذ الجريمة

١٥ - الظروف المتعلقة بتنفيذ الجريمة لا تقع تحت حصر . وأماها يتعلق بمكان وزمان الجريمة وبالجاني والمجنى عليه وبالعلاقة بين الجاني والمجنى عليه وبوسائل تنفيذ الجريمة .

١٦ - بـكلن الجريمة - فكان ارتكاب الجريمة يمين مبدئياً اختصاص السلطات المكلفة بالتحقيق وبالحكم . وفيما عدا هذه الوجهة التي تتعلق بالأجراءات الجنائية يؤثر هذا الظرف في بعض الأحوال على الجريمة نفسها وعلى العقوبة ، فتارة يكون سبباً للتشديد وتارة يكون سبباً للتخفيف ، بل يحدث أن يكون الفعل معاقباً عليه في مكان ما وغير معاقب عليه في مكان آخر ( انظر المواد ١٦١ و ٢٧٧ و ٢٨٥ إلى ٢٨٧ و ٣١٣ فقرة رابعة و ٣١٥ و ٣١٧ فقرة أولى وثانية و ٣٦٩ إلى ٣٧٣ من قانون العقوبات والمادة ٨ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٠٨ بشأن الأحداث المتشردين والمادتين ٢ و ٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ ) . بتحريم التسول ) . وليس هنا محل شرح هذه النصوص . ولكننا سنبدى بعض ملاحظات على المحلات العامة والمحلات المدة لقيادة والمحلات التي تعتقد فيها جلسات المحاكم والمحلات المسكونة أو المعدة للسكنى .



١٧ - المحلات العامة - يجب الاحتراس من الخلط بين الجريمة التي ترتكب علناً والجريمة التي ترتكب في محل عام. فقد يحصل أن ترتكب الجريمة في محل عام كشارع أو مقهى ومع ذلك لا تعتبر أنها ارتكبت علناً إذا كان هذا المحل خالياً ولم يشهد أحد الواقعة، بينما يجوز أن ترتكب الجريمة علناً أمام جمهور من الناس ولا تكون قد حصلت في محل عام. فعلية الجريمة وعمومية المكان الذي ارتكبت فيه ظرفان مختلفان يجب الاهتمام بأمرهما بالنسبة لكثير من الجرائم.

ففي بعض الأحوال يمتد القانون بعمومية المكان الذي ترتكب فيه الجريمة دون أن يهتم بعلمية الجريمة نفسها، وهذا هو الشأن مثلاً في السرقات التي ترتكب في الطرق العمومية (المادة ٣١٥ ع). وفي أحوال أخرى يمتد القانون بعلمية الجريمة نفسها دون أن يهتم بما إذا كانت وقعت في محل عمومي أم لا. وفيما يختص بهذا الأمر كل جريمة يمكن أن تستلزم شكلاً معيناً من العلنية: فتارة كما في الفعل الفاضح العلني المخجل بالحياة (مادة ٢٧٨ ح) يكفي أن يعرض الفاعل نفسه لأنظار الغير في مكان عمومي أو خصوصي متى كان في استطاعة الجمهور أن يرى الفعل ولو بمحض المصادفة وتارة يجب توفر علنية واقعية حقيقية كما في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر حيث يشترط وقوعها بطريقة من الطرق المنصوص عليها في المادة ١٧١ ع.

١٨ - المحلات التي تنعقد فيها جلسات المحاكم - ظرف ارتكاب الجريمة في المحل الذي تنعقد فيه جلسة المحكمة وفي أثناء انعقادها له أثران: (الأول) من جهة الاختصاص، فقد نص قانون تحقيق الجنايات على الحالة التي ترتكب فيها جريمة أو جنحة أو مخالفة أثناء انعقاد الجلسة (المادة ٢٣٧ ت ج). (والثاني) من جهة العقوبة، فقد اعتبر قانون العقوبات هذا

الظرف مشدداً لجريمة الاهانة التي تقع على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها ( المادة ١٣٣ ع ) .

١٩ - المحلات المسكونة أو للمعدة للكسنى - الحماية التي كفلها القانون لحرمه المساكن دعت لاعتبار ظرف ارتكاب الجريمة في محل مسكون أو معد للسكنى من الظروف المشددة في كثير من الجرائم لاسيما في جرائم السرقة والحريق وانتهاك حرمة ملك الغير والتسول . وقد بينا في باب الحريق والسرقة ماهو المراد بالمحل المسكون أو المعد للسكنى .

٢٠ - المحلات المعدة للمعبادة - ظرف ارتكاب الجريمة في المحلات المعدة لمعبادة له شيء من الأهمية في الجناح المتعلقة بالأديان ( المادة ١٦٠ ع ) وفي جريمة السرقة ( المادة ٣١٧ ع فقرة أولى ) .

٢١ - زمن الجريمة - يعتد بهذا الظرف بوجه عام فيما يختص بعدم سريان القوانين الجنائية على الماضي ، وفيما يختص بالتقادم . ويعتبر ظرفاً مشدداً في بعض الجرائم . ففوقع الجريمة ليلاً يعتبر بمفرده ظرفاً مشدداً للعقوبة في جريمة السرقة طبقاً للمادة ٣١٧ ع فقرة رابعة وفي جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ( المادة ٣٧٢ ع ) . وفي هاتين الحالتين لا يغير ظرف الليل نوع الجريمة ولا ينفلها من جنحة إلى جنابة . ويعتبر بمفرده ظرفاً مشدداً من شأنه تغيير نوع الجريمة وتحويلها من جنحة إلى جنابة في جرائم قتل الحيوانات والاضرار بها وسما ( المادة ٣٥٦ ع ) . وهو لا يغير نوع الجريمة في السرقات ولا في جرائم إتلاف المزروعات إلا إذا اجتمعت معه ظروف أخرى ( انظر بالنسبة لجريمة السرقة المواد ٣١٢ و ٣١٥ و ٣١٦ ع وبالنسبة لجرائم إتلاف المزروعات المادة ٣٦٨ ع ) .

ولم يحدد القانون ظرف الليل عندما نص عليه كظرف مشدد واختلفت

الآراء في شأنه . فذهبت محكمة النقض والابرام الفرنسية في أحكامها إلى أن الليل هو الفترة بين غروب الشمس وشروقها . ولكن معظم الشراح ومعهم بعض المحاكم الفرنسية على أن الليل هو الفترة التي يحيم فيها الظلام ، ففي هذه الفترة تكون الجريمة أشد خطراً وأكثر سهولة ، ولا يكون هذا في الوقت الذي يلي غروب الشمس أو يتقدم شروقها مباشرة .

وحكمت محكمة النقض والابرام المصرية بأن ظرف وقوع الجريمة ليلاً من المسائل المتعلقة بالموضوع والتي يقدرها نهائياً قاضي الموضوع خصوصاً وأنه لا يوجد تعريف قانوني لليل ، فلقاضى الموضوع أن يحدد نهائياً الساعة التي وقعت فيها الجريمة ويقرر ما إذا كانت اوتكبت نهاراً أو ليلاً . (نقض ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ مع ١١ عدد ١٣ و ٢٦ يونيو سنة ١٩١٥ مع ١٧ عدد ٣٥) .

## ٢٢ - الجنائي - حالة الجنائي المدنية لها أهمية كبرى في تقدير العقوبة .

فالسن غير الاجرام ، بخلاف النوع فليس له أى اعتبار . والجنسية تهم على الخصوص في الجرائم المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج ، إذ منها ما لا يجوز ارتكابه إلا من مصرى ( انظر مثلاً المادة ٧٧ ع ) . وللوظيفة تأثير كبير في بعض الجرائم التي لها صفة جرائم الوظيفة ( انظر مثلاً المواد ١٢٦ وما بعدها و ٢١١ و ٢١٣ و ٢٦٣ و ٣١٠ و ٣٢٤ ع ) . أما التهذيب والتعليم فيزيديان أو يضعفان من الاجرام الشخصى لا القانونى ، وهما من العناصر التي لا تنكر أهميتها الاجتماعية ( جرو ٧٩٨ ن ٢ ) .

وتعدد الجناة يعتبر في بعض الأحوال ركناً مكوناً أو مشدداً لبعض الجرائم . فقد لا توجد الجريمة بدون هذا التعدد كما في جرائم التجمهر والتظاهر والاتفاقات الجنائية . وقد يكون التعدد ظرفاً مشدداً لفعل معاقب عليه من الأصل كما في السرقات .

والأسباب التي تضعف القوى العقلية أو تمنع نموها تضعف الاجرام

أيضا . فيجب على القاضي مراعاتها في تقدير العقوبة ( جبرو ٣ ن ٢٦٨ وجارسون مادة ٤٤٣ ن ٢٧ ) .

٢٣ - المجنى عليه - . المجنى عليه هو في الغالب شخص مادي أى إنسان . والقانون يهتم بسنه ونوعه ووظيفته . وتعتبر هذه الظروف الثلاثة عناصر مكونة أو مشددة في كثير من الجرائم . ففي جريمة هتك العرض يكون من المجنى عليه عنصراً مكمولاً إذا وقع هتك العرض . بغير إكراه ويكون ظرفاً مشدداً إذا وقع باكراه ( انظر المادتين ٣٦٨ و ٣٦٩ ع ) .  
وللسن نفس هذا الأثر في جريمة تخطف الأطفال ( انظر المادتين ٢٨٨ و ٢٨٩ ع ) .  
والتوقع عنصر مكون لجريمة الخطف إذا زاد من المخطوف عن ست عشرة سنة ، وهو ظرف مشدد إذا قل عن ذلك ( انظر المواد ٢٨٨ و ٢٨٩ ع ) .

وظيفة المجنى عليه ظرف مشدد في جرائم الإهانة والسب والقذف والضرب ( انظر المواد ١٣٣ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٨٤ و ٣٠٣ ع ) .

٢٤ - العلاقة بين الجاني والمجنى عليه - وفي بعض الأحوال يكون العلاقة بين الجاني والمجنى عليه تأثير على الوصف أو العقوبة . فيجوز من هذه الوجهة أن تراعى صلة القرابة ( المواد ٣٦٧ و ٣٦٩ و ٣٧١ و ٣١٢ ع ) ،  
والزوجية ( المادتين ٣١٢ و ٢٧٣ ع ) ، والسلطة ( المواد ٢٦٧ و ٢٦٩ و ٢٧١ ع ) ، وصفة الخادم بالأجرة ( المواد نفسها ) ، وصفة المستخدمين والصناع والصبيان ( المادة ٣١٧ ع ) .

٢٥ - وسائل تنفيذ الجريمة - يمكن ارجاع وسائل تنفيذ الجريمة إلى وسيلتين : القوة والفتش . على أن الفتش هو كالقوة إكراه أى ضغط على الإرادة . ومن ثم يكون الاكراه هو الصفة المشتركة في كل جريمة . ترتكب ضد الأفراد .

ويعتبر ملاحظته أن النش يدخل في غالب الأحيان في تعريف الجريمة. فتلا السرقة هي بمقتضى نص المادة ٣١١ ع اختلاس منقول مملوك للغير بطريق النش (أنظر أنه الفرنسي للمادة ٣١١ ع) والتزوير هو تغيير الحقيقة بقصد النش (المادة ٢١٣ ع). وفي بعض الأحيان يعين القانون بوجه التجديد طريقة النش أو الاكراه المكون للجريمة كما في المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢٨٢ و ٣١٧ فقرة ثانية وثالثة و ٣٣٦ ع. وقد يتخذ النش والاكراه أشكالاً بارزة تلفت النظر كحمل السلاح والكسر والتسور واستعمال المفاتيح المصطنعة.

٢٦ - السلاح - نص القانون على حمل السلاح كظرف مشدد في كثير من الجرائم كالسرقة واتلاف المزروعات وانتهاك حرمة ملك الغير والتجهم، ولكنه لم ينص على أنواع الأسلحة التي يعتبر حملها من الظروف المشددة. غير أن القانون رقم ٨ الصادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٧ الخاص بحمل السلاح عدد الأسلحة الممنوع احرازها وحملها إلا برخصة وهي الأسلحة النارية عموماً والأسلحة البيضاء الآتية: (١) السيوف والشيش، (٢) السونكات، (٣) الخناجر، (٤) الرماح، (٥) نصال الرماح، (٦) عصي الشيش، (٧) الخشث، (٨) ملكة حديد، (٩) السكاكين التي لا يسوغ احرازها أو حملها مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفة، (١٠) بنادق الهواء على اختلاف أنواعها ما عدا البنادق التي تعمر من القم بواسطة باى ولا يبعد مرماها عن ستة أمتار.

وقسم القانون الفرنسي في المادة ١٠١ ع الأسلحة إلى قسمين: الأسلحة بطبيعتها وهي تشمل جميع الآلات والأدوات القاطعة والواخذة والراضة، وهذه تعد أسلحة ولو لم يستعملها الجاني في أثناء ارتكاب الجريمة؛ والأسلحة بالاستعمال التي يحصل بها كالمبراة والمقص والمعا البسيطة وهذه لا تعد

أسلحة إلا إذا استعملت للقتل أو الجرح أو الضرب . ومن المقرر في القانون الفرنسى أن حكم هذه المادة يسرى على كافة الأحوال التى ينص فيها على حمل السلاح .

وقد أخذت محكمة النيا الجزئية بتقسيم القانون الفرنسى فى حكم قررت فيه أن الجريمة سلاح من النوع الأول لأنها ليست مما يحمله الشخص عادة أثناء مباشرة أشغاله المعاشية ( النيا الجزئية ٢٥ أبريل سنة ١٩٠٦ مع ٨ عدد ١٠٧ ) . وتحت محكمة النقض والابرام بأنه لما كان القانون لم يذكر أنواع الأسلحة التى يعتبر حملها من الظروف المشددة فى جريمة السرقة فيرجع الأمر لتقدير المحكمة ( نفس ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ مجلة ٦ عدد ٨٨ ) .

٢٧ - أما الكسر والتسور وإستعمال المفاتيح المصطنعة فقد نص عليها كظروف مشددة لجريمة السرقة ( المادتين ٣١٣ و ٣١٧ فقرة ثانية ) . ونص على الكسر والتسور أيضاً كظرفين مشددين لجريمة انتهاك حرمة ملك الغير ( المادة ٣٧٢ ع ) .

ولكن هذه الظروف يجوز أن تستخدم كوسائل لارتكاب أية جريمة أخرى كالقتل أو الاغتصاب ، وعندئذ يجوز للقاضى أن يراعيها فى تقدير العقوبة . فاذا لم يكن الفرض منها تنفيذ جريمة معينة فيمكن أن تكون جريمة من الجرائم التى ينص عليها القانون فى المواد ١٦٢ و ٣٥٨ و ٣٢٤ ع وغيرها .

### الفرع الثالث - فى الظروف المتعلقة بنتائج الجريمة

٢٨ - الضرر الناشئ عن الجريمة - تختص الجريمة الاضرار بحق يحميه القانون أو تريض هذا الحق للخطر . وفكرة الخطر الناشئ عن الفعل أو الترك المعاقب عليه هى التى تستدعى تدخل القانون الجنائى وبراى عادة فى تقدير هذا الخطر الضرر المقصود والضرر الناتج عن الجريمة أى القصد

والتنفيذ، فإن هذين الاعتبارين مما يجب على المشرع والقاضي ملاحظته من تعيين جسامه الجريمة وبالتالي مقدار العقوبة. وقد طبق المشرع هذه القاعدة في الشروع إذ يعاقب على الجريمة المشروع فيها بعقوبة أقل من عقوبة الجريمة التامة، وفي جرائم الضرب والجرح إذ يشدد العقوبة تبعاً لجسامه النتيجة، وفي تزيف المسكوكات إذ يعاقب على تزيف المسكوكات الذهبية والفضية بعقوبة أشد من العقوبة المقررة لتزيف المسكوكات الأخرى.

ويستبر القانون الإبطال من الظروف المشددة جسامه الضرر الذي يلحقه الجاني بمال الشخص المضرور من الجريمة، ومن الظروف المخففة خفة هذا الضرر (المادتين ٦١ و ٦٢).

٢٩ - الندم وإصلاح الضرر — وكما أن جسامه الضرر الناشئ عن الجريمة يجب أن تكون عنصراً لتشديد الإجمام القانوني، كذلك ندم الجاني وسميه في إصلاح الضرر الذي أحدثه يجب أن يكون لها شأن في تخفيف العقوبة.

وندم الجاني إما أن يكون قبل إتمام الجريمة أو عند إتمامها أو بعد إتمامها. (١) فندم الجاني قبل إتمام الجريمة يحدث في شكل عدول عن نشاطه الإجرامي. والشرائع الحديثة مع اتفافها على أن عدول الجاني بإرادته سبب لعدم العقاب تختلف في كيفية تقرير هذه القاعدة. فبعضها ينص صراحة على عدول الجاني ويشترط لامكان التمسك به صدور به بمحض إرادته بل ومن تلقاء نفسه، وفي هذا القسم تدخل القوانين الألمانية. والبعض الآخر لا ينص صراحة على العدول ولكنه يستنتج كسب لعدم العقاب من نظرية الشروع حيث لا يعاقب على البدء في التنفيذ إلا إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها، وهذا القسم يشمل القوانين المصرية والفرنسية والبلجيكية.

وقد نص في قانون العقوبات الأبطال في باب الشروع على أنه إذا عدل الفاعل عن فعله بمحض إرادته فلا يعاقب إلا بالعقوبة المقررة للأفعال التي أنماها إذا كانت هذه الأفعال تكون في ذاتها جريمة أخرى ( المادة ٥٦ ) ،

( ب ) بمقتضى النظرية الشائعة لا قائمة من عدول الجاني بعد إتمام الجريمة . ومع ذلك تستلزم بعض الجرائم استمرار الضرر الذي تحدثه بنذ تمامها وتحقق عناصرها القانونية . وتوجد هذه الحالة بنوع خاص في الجرائم التي يستعين فيها الجاني بقوى الطبيعة كالنار والماء والسم . وفي هذه الحالة يكون لندم الفاعل أثر ضال في منع أو تحديد نتائج عمله ، فرتكب الحريق يطفى النار التي أشعلها ومرتكب التسميم يظل مفعول السم الذي قدمه وهكذا . ويقضى القانون الألماني بعدم مسؤولية الفاعل في كل الأحوال التي منع فيها نتائج الجريمة قبل اقتضاح أمره . وينص القانون الأبطال على أنه إذا منع الجاني وقوع الحادث بإرادته فيعاقب بالعقوبة المقررة للشروع نافضا ما من التلك إلى النصف ( المادة ٥٦ ) . ولا يوجد نص من هذا القبيل في القانون المصري فيجوز للقاضي والحالة هذه أن يراعى ندم الفاعل باتخاذ الوسائل المختلفة الموضوعة تحت تصرفه لتخفيف العقاب .

( ج ) وقد يحصل الندم وإصلاح الضرر بعد تمام الجريمة واستنفاد النشاط الجنائي ، بأن يعمل الفاعل كل ما في وسعه لمحو نتائج الجريمة . وقد كان الواجب أن يتخذ من هذا الأمر سبب لتخفيف الاجرام القانوني ؛ وذلك لاعتبارات ثلاثة : إعتبار أدبي مستفاد من ندم الفاعل وإن كان له مصلحة فيه ، واعتبار قانوني مستفاد من إصلاح الضرر الذي سببه الجريمة ، واعتبار سياسي مستفاد من أنه يجب تشجيع الجاني على الندم بتخفيف عقوبته . ولكن القانون المصري لا يشتمل على أحكام عامة في هذا الصدد . ومع ذلك فقد نصت المادة ١٠١ ع في باب الجنابات والجنح المضرة بالحكومة من الداخل على أنه : يعنى من العقوبات المقررة للبتاة كل من إادر منهم



باخبار الحكومة عن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة، وكذلك يعني من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش. ونصت المادة ٢٠٥ في باب تزيف المسكوكات على أن الأشخاص المرتكبين لجناية التزيف يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور. والمادة ٤٨ ع في باب الاتفاق الجنائي تنص على أنه يعني من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائي وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة، فإذا حصل الاخبار بعد البحث والتفتيش تعين أن يوصل الأخبار فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين.

وهذه الفكرة التي أخذها المشرع المصري عن القانون الفرنسي والقانون البلجيكي قد استبدلت بها فكرة أخرى في بعض القوانين الحديثة التي ترى في ندم الجاني شخصياً لا في خيائته وإخباره الحكومة عن شركائه السبب المعفى أو التخفيف للعقوبة (أنظر في القانون الايطالي المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ في حالي المؤامرة والصابة المسلحة، والمادة ٢٧٦ التي تنص من عقوبة شهادة الزور إذا عدل الشاهد عن شهادته، والمادة ٣٨٦ فقرة رابعة ثانياً التي تخفف العقوبة المقررة لمن يسلح الحرب إذا مكن الحكومة من القبض على الشخص الحارب في خلال ثلاثة شهور من هربه).

ومن النصوص المتعلقة بتأثير التدم وإصلاح الضرر المادة ٢٩٩ في باب الخطف التي تقتضي بأنه إذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجاً شرعياً لا يحكم عليه بعقوبة ما، فإن الشارع يرى في الزواج حلاً سميحاً يمحو أثر الجريمة.

وعما تجدر ملاحظته أن الجرائم التي تقع على المال يمكن إصلاحها إصلاحاً

تماماً بتعويض الجنى عليه أو بالرد عيناً إذا كان ممكناً ، وبعض التشريعات ترى في هذا الظرف سبباً مخففاً قانونياً تنص عليه بصفة عامة ، كما هو الشأن في القانون النمساوى والقانون البرتغالى وقوانين كثير من مقاطعات سويسرا والقانون الإيطالى .

## الفصل الثانى

### فى الأعذار القانونية

#### Des excuses légales

الفرع الأول - فى تعريف الأعذار وطبيعتها

٣٠ - تعريف الأعذار - الأعذار هى ظروف ينص عليها القانون من شأنها محو العقوبة أو تخفيفها .

٣١ - التمييز بين الأعذار القانونية والظروف المخففة - ويجب التمييز بين الأعذار القانونية البحتة وبين الظروف المخففة القضائية وعدم الخلط بينهما . فالأولى قد تولى الشارع أمرها بنفسه ونص بشأنها على مآزاه . وأما الثانية فقد تركت لتقدير القضاة ( نصوص ٨ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٩١ سنة ٤ قضائية وجارو ٢٠١٣ ) .

٣٢ - طبيعة الأعذار - كل الأعذار قانونية . فهى ظروف حددها القانون تحديداً دقيقاً سواء من حيث الأحوال التى توجد فيها أو من حيث آثارها .

٣٣ - الأعذار المعفية والأعذار المخففة - على أن الأعذار وإن اتحدت طبيعتها إلا أن لكل منها أثرا عينه القانون، فمنها المعفى ومنها المخفف.

٣٤ - الأعذار المعفية - أما الأعذار المعفية (excuses absolutoires) فهي ظروف تعفى من العقوبة شخصا ثبت قضائيا أنه ارتكب جريمة. وهي تختلف بطبيعتها ونتائجها عن أسباب الإباحة وأسباب عدم المسؤولية. إذ يبين أسباب الإباحة تمحو الجريمة، وأسباب عدم المسؤولية تمحو المسؤولية مع بقاء الجريمة، فالأعذار المعفية لا تمحو الجريمة ولا المسؤولية وإنما تعفى فقط من العقاب. وفائدة هذه التفرقة تظهر عما يأتي:

(١) ليس للقاضي أن يقرر وجود أعذار معفية بدون نص قانوني، لأن كل من ثبت إجرامه يتعين عقابه ما لم يوجد نص صريح يعفيه من العقاب. ولكن للقاضي على العكس من ذلك أن يقرر وجود أسباب تبيح الفعل أو تعدد المسؤولية ولولم ينص عليها القانون صراحة، لأن الإنسان لا يجوز أن يعاقب إلا إذا كان مجرما وأن القانون إذ خول القاضي حق بحث المسؤولية فقد خوله بذلك حق مراعاة الوقائع والظروف التي تنفي هذه المسؤولية (جرو ٢٠ ن ١٨١٦ م ٧٢٤). ومن ثم يجوز للقاضي أن يعتبر الاكراه المادى سببا لعدم المسؤولية وإن كان يظهر أن القانون لم ينص في المادة ٥٦ ع إلا على الاكراه الأدبي. (جراغولان ٢ ن ١٠٥٤).

(٢) لما كان من حق سلطات التحقيق بل ومن واجبها البحث فيما إذا كانت توجد قرائن كافية لادانة المتهم فإن لها حق وقف الإجراءات وقفل التحقيق إذا ما تبين لها وجود أسباب للإباحة أو أسباب لعدم المسؤولية. أما الأعذار ففي رأى الفقهاء لا تدخل في تقدير هذه السلطات ولو كانت معفية لأنه ليس من وظائفها تطبيق العقوبة بل البحث فيما إذا كانت توجد

قرائن كافية للإدانة . على أن هذا الرأي الفقهي يفترض عليه بأن من العتس إحالة الدعوى على المحكمة لمجرد التقرير باجرام المتهم مادام العتد يعفيه من كل عقوبة أصلية أو تبعية ( جازو ٢ ن ٨١٦ م ٧٢٤ وبراعولان ٢ ن ١٠٥٤ ) .

( ٣ ) لما كانت أسباب الإباحة وعدم المسؤولية تمحو المسؤولية بل ونفس الجريمة فانه يترتب عليها الحكم ببراءة المتهم . أما الأعذار المعفية فلا تمحو الجريمة ولا المسؤولية ولذلك لا يترتب عليها سوى الإعفاء من العقوبة .

( ٤ ) تنعدم المسؤولية في حالة وجود سبب من أسباب الإباحة وتبقى في حالة وجود عتد معف من العقاب أو سبب من أسباب عدم المسؤولية الشخصية .

( ٥ ) الأعذار المعفية وأسباب عدم المسؤولية الشخصية هي من الأحوال الخاصة بشخص الفاعل فلا يستفيد منها شركاؤه في الجريمة بخلاف أسباب الإباحة فانها تمحو الجريمة ويستفيد منها جميع من اشتركوا في ارتكابها .

( ٦ ) على حسب رأى بعض الشراح يجوز الحكم بالمصاريف على من ثبت ارتكابه الجريمة التي أعفى من عقوبتها ( جازعولان ٢ ن ١٠٥٣ ) .

وتشبه الأعذار المعفية من بعض الوجوه الدفوع الخاصة بمدم قبول الدعوى العمومية كالتقادم والعفو الشامل لأن من شأنها رفض الدعوى العمومية نهائياً . غير أنها تختلف عنها في النتيجة لانه بينما تمنع الدفوع المشار إليها من الدخول في بحث الدعوى وبالتالي توقف الاجراءات وتترك مسئلة وجود الجريمة ومسئولية المتهم معلقين فان الأعذار المعفية تفيد على العكس من ذلك أن الجريمة والمسئولية ثابتتان لاشك فيهما ، وكل ما يترتب عليها من الأثر هو الإعفاء من العقوبة .

٣٥ — الأعذار المخففة — وأما الأعذار المخففة (excuses atténuantes)

فهي ظروف تخفف المسؤولية وبالتالي تخفف العقوبة ، ويمكن وصفها بأنها ظروف مخففة عرفها القانون ونص عليها خصيصاً . فهي تختلف كما قلنا عن الظروف المخففة القضائية المتروك أمرها لتقدير القضاة .

ويترتب على هذا الفرق الجوهرى : ( ١ ) أن الأعذار لا تخفف العقوبة إلا في حالات محدودة عينها القانون ، وأما الظروف المخففة فيجوز مراعاتها بالنسبة لجميع الجرائم التي أجازها فيها القانون وهي الجنايات . ( ٢ ) أنها في رأينا قد تغير طبيعة الجريمة فتجعل الوقائع المقترنة بها خاصة لقواعد مختلفة عن التي تطبق على الوقائع نفسها مجردة عن الأعذار . أما الظروف المخففة فلا تغير طبيعة الجريمة .

### الفرع الثانى - فى أسباب الأعذار

٣٦ - الأعذار إما أن تكون عامة وإما أن تكون خاصة تبعاً لما إذا كانت تنطبق على طائفة من الجرائم أو تنطبق فقط على بعض جرائم معينة .

### المبحث الأول - فى أسباب الأعذار العامة

٣٧ - لا يوجد فى القانون المصرى من الأعذار العامة سوى صغر السن وتجاوز حد الدفاع الشرعى بنية سليمة ، وهما عذران من شأنهما تخفيف العقوبة .

٣٨ - صغر السن - اعتبر القانون المصرى صغر السن عذراً معافاً إجبارياً بالنسبة للصغار الذين تزيد سنهم على سبع سنين . وتقل عن اثني عشرة سنة كاملة . فإن هؤلاء الصغار لا يجوز الحكم عليهم بالعقوبات العادية وإنما تتخذ في حقهم وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها في القانون ( المادة ٦٥ ع ) .

واعتبره عدرا معفيا اختياريا بالنسبة للصغار الذين تزيد سنهم على اثني عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة. فقد أجاز للقاضي بدل الحكم عليهم بالعقوبات العادية أن يتخذ في حقهم وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب (المادة ٦٧ ع).

واعتبره عدراً مخففا اختياريا في الجنائيات بالنسبة للصغار الذين في هذه السن وأيضا بالنسبة للصغار الذين يزيد عمرهم على خمس عشرة سنة وتقل عن سبع عشرة سنة مع تفاوت في درجة التخفيف بين الطائفتين. فقد نص في المادة ٦٦ ع على أنه إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على اثني عشرة سنة وتقل عن خمس عشرة سنة كاملة جناية عقوبتها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانونا، وإذا ارتكب جناية عقوبتها الأعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين. ونص في المادة ٧٣ ع على أنه لا يحكم بالأعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة بل تبدل هذه العقوبات بالسجن.

أما فيما يختص بالجنح والمخالفات فصغر السن ليس عدراً مخففاً. وبناء عليه يجوز للقاضي أن يحكم على الصغار الذين تزيد سنهم على اثني عشرة سنة وتقل عن سبع عشرة سنة بنفس عقوبة الحبس أو الغرامة التي يحكم بها على الكبار، وذلك لأنه لم يبق للعذر المخفف محل في الجنح والمخالفات بعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة لها وإمكان النزول في الحكم بالحبس إلى ٢٤ ساعة وفي الحكم بالغرامة إلى خمسة قروش..

٣٩ - تجاوز حدود الدفاع الشرعي بنية سليمة - اعتبر القانون تجاوز حدود الدفاع الشرعي بحسن نية عدرا مخففا اختياريا في الجنائيات (المادة ٢٥١ ع).

ويشترط لوجود هذا العذر : ( أولاً ) أن يكون الفاعل قد تعدى حدود حق الدفاع الشرعي بأن تكون القوة التي استعملها أكثر مما يلزم لدفع التعدي . ( ثانياً ) أن يكون قد فعل ما فعله بحسن نية دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ففي توفر هذان الشرطان جاز للقاضي إن كان الفعل جنائية أن يعيد الفاعل معذوراً ويحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون . فإذا كان جنحة فلا حاجة للعذر القانوني لأن عدم نص القانون على حد أدنى للعقوبات في مواد الجنيح يجعل للقاضي سلطة كافية في النزول إلى خمسة قروش خسارة وإلى ٢٤ ساعة حبساً ( انظر تطبيقات الحماية على المادة ٢١٥ من قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ ) .

### المبحث الثاني — في أسباب الأضرار الخاصة

٤ — الأضرار المعفية أو المخففة الخاصة كثيرة .

فالأضرار المعفية بعضها مؤسس على خدمة أداها الجاني إلى الهيئة الاجتماعية يستحق من أجلها إعفائه من العقوبة . ومن الأمثلة على ذلك ما نص عليه في المادة ٤٨ ع التي تعفي من العقوبات المقررة للاتفاق الجنائي كل من بادر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود الاتفاق وبمن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جنابة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة ، فإذا حصل الأخبار بعد البحث والتفتيش تبين أن يوصل الأخبار فعلاً إلى ضبط الجناة الآخرين . والمادة ١٠١ ع التي تعفي من العقوبات المقررة للبغاة كل من بادر منهم بأخبار الحكومة عن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجنابة المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة وكذلك كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش . والمادة ١٠٨ فقرة ثالثة التي تعفي من عقوبة الرشوة الراشي أو الوسيط إذا أخبر السلطات

بالجريمة أو اعترف بها . والمادة ٢٠٥ التي تقضى باعفاء الأشخاص المرتكبين لجنايات تزيف المسكوكات من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهلوا القبض على باقي المرتكبين ولو بعد الشروع في البحث المذكور .

وبعضها يرجع إلى فكرة إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة . ومثله ما نصت عليه المادة ٢٩١ ع من أنه إذا تزوج الخائف بمن خطفها زواجا شرعيا لا يحكم عليه بعقوبة ما .

وبعضها يرجع إلى اعتبارات عائلية وإلى صلة القرابة أو الزوجية الموجودة بين الفاعل والأشخاص الذين ارتكبت الجريمة ضدهم أو لمصلحتهم مثال ذلك المادة ٣١٢ ع التي تنص على أنه لا يحكم بعقوبة ما على من يرتكب سرقة إضرارا بزوج أو زوجته أو أصوله أو فروعه ، والمادة ١٤٤ ع التي تنص على أن الأحكام الخاصة باخفاء الجريمة لا تسرى على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أجداده .

وبعضها يرجع إلى الاستفزاز كالعذر المستفاد من نص المادة ٣٩٤ ع فقرة أولى التي تعاقب من ابتدر إنسانا بسبب غير علقى .

٤١ - وأما الأعتبار المخففة الخاصة من الأمثلة عليها : حالة الشخص الذى يتعامل بمسكوكات مزيفة بعد تحقيقه من عيوبها ويثبت أنه أخذها على اعتقاد أنها جيدة ( المادة ٢٠٤ ع ) ، وحالة الشخص الذى يفاجئ زوجته حال تلبسها بالزنا فيقتلها في الحال هي ومن يرقى بها ( المادة ٢٣٧ ع ) . وسبب التخفيف في هذه الحالة الأخيرة عذر الاستفزاز ( provocation ) وهو محتج إلى بيان .

٤٢ - الاستفزاز - يعتبر القانون الفرنسى الاستفزاز عذرا في



طائفتين من الجرائم وهما : ( ١ ) جرائم السب العلني الذي يقع على أفراد الناس والسب غير العلني ( المادة ٣٣ من قانون ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ والمادة ٤٧١ ع ف ) . ( ٢ ) جرائم القتل والضرب والجرح عمداً ( المادة ٣٢١ ع ف ) .

ولم يبين القانون الفرنسي وصف الفعل الذي ينتج عنه الاستفزاز في جرائم السب، ولكن من المقرر أنه يجب أن يكون الاستفزاز نتيجة إهانة لا مبرر لها، على أنه ليس من الضروري أن يكون الفعل المبرر قهراً أو سباً مستكلاً الأركان، بل إن اتخاذ موقف جارح أو صدور لفظ شديد قد يعد استفزازاً لا يقل أثره عن السب أو القذف . ولا يعتبر القانون الفرنسي الاستفزاز عنراً في جرائم القتل والضرب إلا إذا كان سببه الضرب أو الإيذاء الشديد .

أما في القانون المصري فلا يصلح الاستفزاز عنراً للسب العلني الذي يعتبر جحاً وإهانة هو عنده مبرر للسب غير العلني المعتبر مخالفة . ويشترط للاعتماد من العقاب أن يكون الفعل المكون للاستفزاز مباشراً وموجهاً إلى شخص مرتكب السب وصادراً عن الشخص الذي وقع عليه ذلك السب ( باريه ج ١ ن ٥٤٢ ) . ولكن لا يشترط أن يكون السب واقفاً عقب الاستفزاز مباشرة، وإنما يجب مع هذا ألا يكون قد مضى زمن كافٍ لازالة أثر التهييج من نفس مرتكب السب، والأمر في ذلك موكول إلى تقدير المحكمة ( لبواشان ج ٢ ن ٨٧٢ و ج ٢ ن ٨٧٣ ) .

ولا يعتبر القانون المصري الاستفزاز عنراً في أحوال القتل والضرب إلا في صورة خاصة وهي التي نص عليها في المادة ٢٣٧ ع بقوله « من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزن بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ » ، وهذا العذر كما يفهم من المادة خاص بالزوج دون الزوجة . فالزوجة التي تقتل زوجها حال تلبسه

بالزنا لا عذر لها في نظر القانون، وهذه التفرقة غير مفهومة لأنه مع التسليم بأن نتائج زنا الزوجين ليست واحدة وهي ما يبرر من الوجبة الاجتماعية التفرقة بينهما في العقوبة فإنه من المحقق فيما يخص بالعلاقة بين الزوجين أن الاهانة التي تلحق كلا منهما بسبب الزنا هي واحدة وأن تأثر الزوجة التي تفاجئ زوجها متلبساً بالزنا ليس أقل من تأثر الزوج الذي يفاجئ زوجته. ومن ثم لا يوجد أى سبب معقول من حيث الاستفزاز للتفرقة بين زنا الزوجة وزنا الزوج (أنظر جلدو ٢ ن ٨٢٨). ولا وجود لهذه التفرقة في القوانين الحديثة كالقانون الايطالي (مادة ٥٨٧) والقانون البلجيكي (مادة ٤١٣) والقانون البرتغالي (مادة ٣٧٢).

وهذا العذر قاصر على الزوج فلا يشمل الأب الذي يقتل ابنته ولا الأخ الذي يقتل أخته لدى مفاجأته لها وهي ترتكب الفاحشة. كما أنه لا يشمل أطراب الزوج ولا أصدقائه الذين يتقمصون للاهانة التي لحقت به في غيابهم ولا من اشتركوا كفاعلين أو شركاء مع الزوج في فعلته. (والقانون الايطالي ينص على العذر بالنسبة لأى الزوجين وللأب والأخ).

ويشترط لقبول العذر أن يحصل القتل حال المفاجأة لأن الزوج يكون حينئذ في حالة تأثر وانفعال بسبب الاهانة اللاحقة به. فإذا وقع الفعل مع سبق الاصرار بأن كان الزوج متأكداً من خيانة زوجته له تأكداً تاماً لا يتخامره فيها أقل ريب فكمن لها وقتلها هي وشريكها انتقاماً وتشفيماً فإن شرط العذر لا يكون متوفراً (جلدو ٢ ن ٨٢٨ وأنظر عن ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

عمالة ٦ عدد ٢٩٦ مج ٢٨ عدد ٧).

ونص المادة ٢٣٧ ع يقصر العذر على جريمة القتل العمد المعاقب عليها في المادة ٢٣٤ وجناية الضرب المفضى إلى الموت المعاقب عليها في المادة ٢٣٦ ع. ويقول الشراح الفرنسيون إن جرائم الضرب الأخرى يجب أن يشملها

المدر من باب أولى لأنها أقل جسامه من القتل (جلو ٦٢، ٨٢٨ وجرسون مادة ٣٢٤ ن ٢٢ وقيل ص ٤٧٧) .  
ومن ثم يجب أن يمتد العذر إلى جنابة الضرب الذي نشأت عنه عاهة مستديمة وهي غير منصوص عنها في المادة ٢٣٧ ، أما جنح الضرب المعاقب عليها في المادتين ٢٤١ و ٢٤٢ ع فلا حاجة للنص على المدر فيها نظراً لحذف الحد الأدنى في مواد الجنح .

### الفرع الثالث - في آثار الاعذار

٤٣ - أثر الاعذار بوجه عام - كل عذر ثبت وجوده يؤثر تأثيراً قانونياً على العقوبة فيستبعدا إن كان معفياً ويخففها إن كان مخففاً .

٤٤ - أثر الاعذار المعفية - فالاعذار المعفية تنفي الجاني من العقوبة إعفاءً تاماً . ولكنها لا تمحو الجريمة ولا المسئولية . ولذلك لا يجوز أن يصدر الحكم بالبراءة بل بالإعفاء . ويبقى الجاني مسئولاً مدنياً عن نتائج الجريمة . ولا يستفيد شركاؤه من العذر الخاص به ( أنظر فيما تقدم العدد ٣٤ ) .

٤٥ - أثر الاعذار المخففة - الاعذار المخففة تنقص العقوبة بالقدر الذي حدده القانون . وما ينبغي ملاحظته أن القانون المصري كما أنه لم ينص على الظروف المخففة إلا بالنسبة للجنايات ، كذلك لم ينص على أعذار مخففة إلا في الجنايات . أما في الجنح والمخالفات فيجوز للقاضي نظراً لحذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة لها أن ينزل في حكمه إلى الحد الأدنى العام وهو الحبس ٢٤ ساعة أو الغرامة خمسة قروش بدون حاجة للاتجاه إلى ظروف أو أعذار مخففة .

وتأثير الاعذار المخففة في الجنايات إما أن يكون بإبدال عقوبة الجناية

بعقوبة جنحه ، وهذا هو الغالب (أنظر المواد ٦٦ و ٢٣٧ و ٢٥١ و ٢٠٤ ع) وإما أن يكون بإبدال عقوبة جنائية بعقوبة جنائية أخرى أخف منها ( أنظر المادة ٧٣ ع) .

وبما يلاحظ أيضاً أن إبدال عقوبة الجنائية بعقوبة الجنحة يكون في بعض الأحوال اختيارياً ( أنظر المواد ٦٦ و ٢٠٤ و ٢٣٧ ع ) وفي البعض الآخر اختيارياً ومتروكا لتقدير القاضى ( أنظر المادة ٢٥١ ع) .

٤٦ — وهنا يرد على الذهن السؤال الآتى : هل المذر عندما يغير نوع العقوبة يغير أيضاً نوع الجريمة فتصير الواقعة مع المذر جنحة بعد أن كانت بغير المذر جنائية ؟ قد اختلفت آراء الشراح في هذه المسئلة . فبى بعضهم أن الأعذار المخففة بإبدالها عقوبة الجنائية بعقوبة جنحة تنزل بالجنائية إلى مرتبة الجنحة . ويستند أنصار هذا الرأى إلى المادة ١١ ع التى تنص على أن الجنح هى الجرائم المعاقب عليها بالحبس الذى يزيد أقصى مدته عن أسبوع أو الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها عن جنيهه مصرى ، ويلاحظون أن القانون هو الذى يعاقب مباشرة على الفعل بعقوبة السجن ، بحيث أن الفعل يعتبر جنحة بحكم القانون نفسه ، خلافاً لما هو الشأن فى حالة الظروف المخففة فإن إبدال عقوبة الجنائية بعقوبة الجنحة ليس من عمل القانون مباشرة بل هو من عمل القاضى إذ العقوبة فى هذه الحالة لا تبدل بسبب ظروف نص عليها الشارع مقدماً بل لظروف متروكة لتقدير القاضى ، وهذه الظروف لا يمكن أن تغير الوصف القانونى للفعل المرتكب .

ويصفون إلى ذلك استدلالاً آخر يستمدونه بطريق القياس من التشابه الموجود بين الأعذار المخففة والظروف المشددة إذ يقولون إن الأولى تخفف العقوبة كما أن الثانية تشدها بحكم القانون نفسه ، ومن المسلم به أن الجنحة تتحول إلى جنائية إذا أبدلت عقوبة الجنحة التى كانت مقررة لها بعقوبة

جناية بسبب اقترانها بظرف مشدد ، فيجب أيضا بطريق القياس أن تتحول الجناية إلى جنحة إذا أبدلت عقوبة الجناية التي كانت مقررّة لها بعقوبة جنحة بتأثير عذر مخفف ( ومن هنا الرأي جاروج ١ ن ١٠٧ و ج ٢ ن ٨٣٢ وتبدل ومانويل طيبة ثالثة ن ٧٣١ ص ٨٩ ) . ومع ذلك يرى هذان الأخيران أن العذر المستمد من صغر السن لا يغير وصف الجريمة لأنه مبني على أمر شخصي بحث وهو سن المتهم فهو لا يغير من الفعل شيئا ( المرجع نفسه )

ويرى فريق آخر من الشراح أن العذر لا يغير طبيعة الجريمة بل أن الفعل الذي كان معاقبا عليه بعقوبة جنائية يبقى جنائية ولو خفضت عقوبته إلى عقوبة جنحة . ويدعمون رأيهم بأن تخفيض العقوبة بسبب العذر يرجع إلى عامل شخصي بحث ، إذ يعتبر الجاني المعذور أقل إجراما من غيره ، أما جسامته الفعل المادية وأما خطورته الاجتماعية فلا تزال على حالها ، ومن المعلوم أن المشرع يرجع في وصف الجريمة إلى خطورتها من الوجهة الاجتماعية لا إلى إجرام الفاعل من الوجهة الشخصية . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أي نص في القانون يشير إلى إنزال الجناية إلى جنحة بتأثير عذر قانوني ( ومن هنا الرأي ثلثي ص ١١٣ و ٤٦١ و ٤٦٦ وروج ١ ن ٢١ ص ٩٣ و ن ٧١ ص ٢٣٣ و ن ٧٢ ص ٢٤١ وجرانغولان عقوبات ج ٢ ن ٨٢٧ والدكتور محمد كامل مرسى بك والدكتور السيد مصطفى السيد ج ١ ص ٥٧ ) .

٤٧ — ويظهر أن قضاء محكمة النقض والابرام الفرنسية استقر أخيرا بعد تردد على أن الأعذار القانونية لا تثير طبيعة الجناية . فبعد أن قضت زمنا طويلا بأن الجناية التي تقع من القاصر مادامت لا يعاقب عليها إلا بعقوبة جنحة تتحول إلى جنحة ومن ثم يسقط الحق في إقامة الدعوى العمومية من أجلها بمضي ثلاث سنوات — بعد أن قضت بذلك عدلت عن هذا الرأي في أحكامها الأخيرة وقررت أنه إذا كان القاصر لا يعاقب إلا بعقوبة جنحة فإن هذا التخفيف ليس من شأنه تغيير طبيعة الفعل المرتكب ومن ثم

لا تسقط عقوبة الجاني إلا بمضي عشرين سنة (حتى فرس ٩ يولييه ١٨٩١ سيرة ١٨٩١ - ١ - ٤٣٢ و٧ ديسمبر سنة ١٩٢٩ جازت ٩ يناير سنة ١٩٣٠) . وقررت أيضاً أن عذر الاستفزاز لا يؤثر على مدة التقادم بل تسقط الجناية المقترنة بهذا العذر بمضي عشر سنين (حتى فرس ١٧ يناير سنة ١٨٩٣ سيرة ١٨٩٣ - ١ - ٤١٣ و٢٤ أبريل سنة ١٩٢٥ سيرة ١٩٢٥ - ١ - ٣٢٩ وتنطبق الاستدرو عليه - وأنظر مع ذلك ٢٤ مايو سنة ١٩٣٠ سيرة ١٩٣٢ - ١ - ٣٥) .

٤٨ - وأما محكمة النقض والأبرام المصرية فلها حكمان قررت فيهما أن العذر يغير طبيعة الجناية وينزلها إلى جنحة . فقد حكمت في عهد القانون القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ - وقد كان ينص على اختصاص محكمة الجنح بالفصل في الجنايات التي تقع من الأحداث - بأن لأحوال العذر كالمعسر وللأحوال المشددة القانونية كالعود تأثيراً بالنقص أو الزيادة في مقدار العقوبة المقررة قانوناً للفعل في ذاته ، وأن الحد الذي انتهت إليه الزيادة أو وقف عنده النقص يحكم هذه الأحوال يعتبر عقاباً مقرر في القانون للفعل الذي اشتمل عليها ، لأن واضع القانون هو الذي بين هذه الأحوال وعين ذلك الحد مباشرة بدون أن يكون للسلطة القضائية دخل في ذلك ، وينتج مما ذكر أن لأحوال العذر والتشديد دخلاً بالواسطة في اختصاص المحاكم بالنظر في مسائل الجنح ، ولا وجه لحصر هذا التأثير في أحوال التشديد لأن مقدار العقوبة الذي جعله القانون منوطاً للاختصاص بتأثير بأحوال التشديد ، والحد الذي ينتهي إليه هذا التأثير هو من عمل واضع القانون مباشرة في الحالتين فلا محل للتفرقة بينهما في النتائج القانونية . وأن القانون نفسه قد جعل لأحوال العذر تأثيراً في الاختصاص حيث اختص محكمة الجنح بالفصل في الجناية التي يرتكبها من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة ولم يكن له شركاء فيها . ولا يمكن أن يقال إن أحوال العذر ربما لا تكون ثابتة فيتمين أن تكون المحكمة العليا التي يمكنها أن تفصل في الدعوى مجردة

عن الأحوال المذكورة هي المختصة دون غيرها ، لأن الممول عليه في الاختصاص هو اعتبار الفعل المسند للتهم بحسب ما أسند اليه قبل المناقشة في الدعوى والبحث في وجوه إثباتها أو نفيها كما يؤيد ذلك ما ورد في المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الذي يعتبر عاما في المحاكمات وكما يؤخذ من نص المادة ٦١ ع حيث قضت بتحويل من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة إلى محكمة الجنح مع أنه من الجائز أن يظهر أن سنه أكثر من ذلك عند فحص المسمى ( نفس ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مج ١ ص ٢٢٥ ) .

وحسكت بأن القتل المقترون بعذر معاقب عليه في مصر والقوانين الفرنسية والبلجيكية أيضا بمقوبة الجنحة . ومسألة معرقة ما إذا كانت هذه الجريمة هي إذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث في تلك البلدان وأجمعت أغلب الآراء هناك على اعتبارها كذلك نظراً إلى أن المقياس الوحيد لتبويب الجرائم إلى جنائيات وجنح يرجع إلى مقدار العقوبة الذي ينص عنه القانون ، وأن القانون نفسه هو الذي يقضى بمقوبة الحيس في جريمة القتل المقترون بعذر . ويجب أن يلاحظ فضلاً عن ذلك أن القانون المصري على خلاف القوانين الفرنسية والبلجيكية لم يتبع في تحديده مقدار العقوبة في حالة العذر طريقة تخفيض العقوبة المقررة للجريمة عنها في حالة عدم وجود العذر بل نص بمادة خاصة على أن القتل المقترون بعذر يعاقب عليه بمقوبة خاصة بدلا من العقوبات المنصوص عنها في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠ ع ( المادتين ٢٣٤ و ٢٣٦ من القانون الحالي ) . وهذه الطريقة التي اتبناها ثبت بوضوح تام إن كان هناك حاجة إلى الوضوح أن القتل المقترون بعذر في اعتبار الشارع المصري يكون جريمة مستقلة في حد ذاتها وأن المعاقبة عليها يعقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب . وبناء على ذلك فلا عقاب على الشروع في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٠١ من قانون العقوبات ( المادة ٢٣٧ من القانون الحالي ) لأنها جنحة ولا عقاب على الشروع في الجنح إلا في الأحوال التي

ينص عليها القانون (تمس ١٠ أبريل سنة ١٩١٥ شرع ٢ عدد ٢٥٩) .

ومع ذلك ترى محكمة النقض أنه إذا كان القانون ينص على توقيع عقوبة الحبس بصفة اختيارية بدلا من عقوبة الجناية فإن الواقعة تبقى جناية ولا تنزل إلى جنحة . فقد حكمت في حالة تعدى حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة (وقد جعل فيها العذر اختيارياً) بأن المادة ٢١٥ ع (المادة ٢٥١ من القانون الحالى) أجارت للقاضى في حالة تعدى المتهم حق الدفاع الشرعى بنية سليمة وإذا كان الفعل جناية أن يعد الفاعل معذوراً إذا رأى لذلك محلاً وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من العقوبة المقررة في القانون . وحيث إن عقوبة الحبس الواردة في تلك المادة هي اختيارية لقاضى الموضوع وله السلطة المطلقة في تهديها والقضاء بها إذا رأى لذلك محلاً فتبقى الحادثة جناية وللقاضى أن يحكم بما يراه من المقاب المقرر أصلا في القانون أو إبداله بعقوبة الحبس . ومضى تقرر ذلك يكون الواجب على قاضى الاحالة إذا رأى أن المتهم بالقتل معذور وأنه تعدى بنية سليمة حدود الدفاع الشرعى إحالة القضية على اعتبار أنها جناية إلى محكمة الجنايات أو إذا أراد استعمال الحق المخول له بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إحالة الجناية المقترنة بمعذر على القاضى الجزئى للفصل فيها بهذه الصفة (تمس ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٨ قضية رقم ١١٨٧ سنة ٤٥ قضائية) .

وأنه ليس لقاضى الاحالة في حالة تعدى حدود حق الدفاع الشرعى أن يطبق على الحادثة حكم الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون تشكيل محاكم الجنايات التى تنص على أنه : إذا رأى وجود شبهة تدل على أن الواقعة جنحة أو مخالفة بعيد القضية إلى النيابة لاجراء اللازم عنها قانوناً ، لأن هذا التصرف إما يكون محله عندما يرى قاضى الاحالة أن العناصر الأصلية المكونة للفعل المرفوع عنه الدعوى العمومية لا تتوافر فيها أركان الجناية بل هي لا تعدو أن تكون جنحة أو مخالفة ، ففي هذه الحالة بعيد القضية إلى النيابة لتعطيها



السير القانوني لأنها ليست من اختصاص محكمة الجنايات على كل حال . أما إذا كانت عناصر الجناية متوافرة وكل ما في الأمر أنها كانت مقرنة بعذر قانوني أو ظرف مخفف من شأنه تخفيض عقوبة الجاني فليس لقاضي الاحالة أن يخرج المجرم بعد اقترانها بذلك العذر أو الظرف المخفف عن نوعها ويحكم بانزالها إلى مصاف الجنح ويعطيها بناء على ذلك السير الذي أباح له القانون أن يعطيه للجريمة التي يرى أنها بطبيعتها وبحكم العناصر المكونة لها لا تخرج عن أن تكون جنحة أو مخالفة ، بل كل ماله بحسب قانون ١٩٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يحيل هذه الجناية التي لا يسبها عذر أو ظرف مخفف إلى محكمة الجنح باعتبارها جناية ولتحكم فيها المحكمة المذكورة على هذا الاعتبار ( نفس ٢٠ مارس سنة ١٩٣٣ قضية رقم ١١٢٨ سنة ٣ قضاية ) .

٤٩ - على أن المشرع المصري قد أفصح عن رأيه في هذه المسئلة في المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بجعل بعض الجنايات جنحاً إذا اقترنت بأعذار قانونية أو ظروف مخففة وفي المذكرة الايضاحية الخاصة به . فقد نصت المادة الأولى من هذا القانون على ما يأتي :  
« في الحالة المنصوص عنها في الفقرة الأولى من المادة ١٢ من القانون رقم ٤ لسنة ١٩٠٥ يجوز لقاضي الاحالة بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمراً بأحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترنت بأحد الأعذار المنصوص عنها في المادتين ٦٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات الأهلي ( المادتين ٦٦ و ٢٥١ من القانون الحالي ) أو بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة . على أن قاضي الاحالة لا يجوز له ذلك حيث يكون الفعل جناية أو شروعا في جناية معاقبا عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جناية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . ويتضح من نصوص هذا القانون ومن فحوى مذكرته الايضاحية أن الشارع لم يقصد من اجازته احالة

الدعوى إلى القاضى الجزئى فى الأحوال الواردة به تغيير طبيعة الفعل وتحويله من جناية إلى جنحة بل أن كل ما قصده هو مجرد تخفيف العيب، عن محاكم الجنايات بتغيير جهة الاختصاص وإحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنايات فى نظر بعض القضايا القليلة الأهمية التى تحكم فيها محاكم الجنايات بعبءية الجنحة مع بقاء طبيعتها. وقد ورد صراحة فى المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه أن أحكام سقوط الحق فى رفع الدعوى بمضى المدة فى المواد الجنائية يستمر تطبيقها على الجنايات المعتبرة جنحاً. ومن بين الأحوال التى لا تتغير فيها طبيعة الفعل رغم اقترانه بأعذار قانونية أو ظروف مخففة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ والتى يستمر فيها تطبيق أحكام التقادم فى مواد الجنايات طبقاً للذكر الموضحة لهذا القانون حالة العذر المستمد من صغر السن المنصوص عليها فى المادة ٦٠ ع (المادة ٦٦ من القانون الحالى) وحالة تعدى حدود الدفاع الشرعى بحسن نية المنصوص عليها فى المادة ٢١٥ ع (المادة ٢٥١ من القانون الحالى).

وبما يستوقف النظر أن المشرع لم ينص فى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على الجنايات المقررة بعذر الاستفزاز المنزه عنه فى المادة ٢٠١ ع (المادة ٢٣٧ من القانون الحالى). ويظهر أن السبب فى اغفالها هو أن القانون يعتبرها جنحاً لا جنايات مجنحة بما أن العقاب المقرر لها هو الحبس ولم يكن هناك حاجة إلى النص على جواز إحالتها على القاضى الجزئى.

أما الجنايات التى يرتكبها الأحداث الذين يتمتعون بالعذر المنصوص عليه فى المادة ٦٠ ع (المادة ٦٦ من القانون الحالى) فانه وإن كان العقاب المقرر لها فى القانون هو الحبس إلا أنه كان من اللازم لإمكان إحالتها على القاضى الجزئى النص على ذلك فى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأنها كانت من اختصاص محاكم الجنايات بناء على المادة ٥٦ من قانون تشكيلها التى ألغت المادة ٢٤٢ من قانون تحقيق الجنايات. ومفهوم أن تحتفظ هذه الجنايات

بطبيعتها رغم صغر سن مرتكبها وأن تسرى عليها أحكام التقادم في مواد الجنايات كما جاء في المذكرة الموضحة لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لأن العذر المستمد من صغر السن يرجع كما يقول فيدال ومانبول إلى عامل شخصي بحث لا يغيره ، الفعل شيئاً بخلاف عذر الاستفزاز فانه يرجع إلى الوقائع ( فيدال ومانبول طبع ثلثة ن ٧٢٩ ص ٨٩ ) .

وأما الجنايات التي يتعدى فيها الجاني حدود الدفاع الشرعي بحسن نية فهي لا تزال معدودة من الجنايات رغم العذر المنصوص عليه في المادة ٢١٥ ع ( المادة ٢٥١ من القانون الحالي ) لأن عقوبة الحبس الواردة في هذه المادة هي اختيارية لقاضي الموضوع وله السلطة المطلقة في تقديرها والقضاء بها إذا رأى لذلك ملامحاً كما أن له أن يحكم بالعقوبة المقررة أصلاً في القانون فتبقى الواقعة جنائية وتسرى عليها أحكام التقادم في مواد الجنايات .

٥٠ - وعلى ذلك أرى أن الأعذار القانونية تؤثر على طبيعة الجريمة فتقلها من جنابة إلى جنحة وذلك في الأحوال التي ينص فيها القانون على توقيع عقوبة الحبس بصفة عقوبة أصلية كحالة القتل المقترب بمذرة الاستفزاز وحالة الشخص الذي يتعامل بمسكوكات زائفة ويثبت أنه أخذها بصفة أنها جيدة . يستثنى من ذلك حالة العذر المستمد من صغر السن لأنه راجع إلى أمر شخصي بحث لا يغير شيئاً من جوهر الفعل فلا تأثير له على طبيعته . أما إذا كان القانون ينص على توقيع عقوبة الحبس بصفة اختيارية بدلاً من عقوبة الجنابة كما في حالة تعدى حدود حق الدفاع الشرعي بحسن نية فان الواقعة تبقى جنابة ولا تنزل إلى جنحة .

٥١ - - وتظهر فائدة هذا البحث فيما يتعلق بالاختصاص ومدة التقادم دائشروع والعود بل وبالظن في الأحكام إذا صح أن العذر القانوني قد يزل بالجناية إلى مرتبة المخالفة .

٥٢ - فن حيث الاختصاص يقول شراح القانون الفرنسي عموماً إن الأعداء المخففة لا تؤثر على اختصاص المحاكم لأن سلطة الحكم هي التي لها الحق دون غيرها في بحث الأعداء ومراعاتها في تطبيق العقوبة ( جابرو ٢ ن ٨٣٢ وجارسون مادة ١ ن ٢٧ ) . وقد ردد هذا القول بعض شراح القانون المصري ( أنظر جرائون ج ٢ ن ٨٢٥ وأحد صغوت بك من ٢٧٨ ومحمد كامل مرسى بك والدكتور السيد مصطفى السيد ج ١ ص ٥٢ ) . ولكن هذا إذا صدق في فرنسا فهو لا يصدق في مصر لاسيما بعد المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ إذ أجاز لقاضي الاحالة وهو سلطة تحقيق أن يصدر أمراً بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقرن بأحد الأعداء المنصوص عنها في المادتين ٦٥ و ٢١٥ ع ( ٦٦ و ٢١٥ من القانون الحالي ) أو بظروف مخففة من شأنها تبرير عقوبة الجنحة ، مما يؤخذ منه أن من حق قاضي الاحالة بل ومن واجبه بحث الأعداء والظروف المخففة ومراعاتها في تعيين المحكمة المختصة .

٥٣ - ومن حيث مدة التقادم ، ينص قانون تحقيق الجنايات على أن الحق في إقامة الدعوى العمومية يسقط بمضي عشر سنين في الجنايات وثلاث سنين في الجنح ( مادة ٢٧٩ ) وأن العقوبة المحكوم بها في جنابة تسقط بمضي عشرين سنة في الجنايات ( ما عدا عقوبة الإعدام ) وخمس سنين في الجنح ( مادي ٢٧٦ و ٢٧٧ ) . فإذا صح أن العذر المخفف يغير طبيعة الجريمة وفرض أن الجنابة المقررة بالعذر وقعت منذ أكثر من ثلاث سنوات فإن العذر يؤدي حتماً إلى إعفاء المتهم من العقوبة . كذلك هم فيما يتعلق بمدة سقوط العقوبة معرفة نوع الجريمة التي صدر فيها الحكم وتأثير العذر المخفف عليها

٥٤ - ومن حيث الشروع ، من المقرر قانوناً أن الشروع في الجنايات

معاقب عليه دائماً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك وأن الشروع في الجنح لا يعاقب عليه إلا في الأحوال الاستثنائية المنصوص عليها قانوناً . فإذا كان العذر المخفف من شأنه تغيير طبيعة الجريمة وإنزالها من جناية إلى جنحة فإن الشروع في الجريمة التي يلابسها هذا العذر لا يعاقب عليه إلا إذا كان القانون يسمح بذلك .

٥٥ - ومن حيث العود ، تنص المادة ٤٩ عقرة ثانية على أنه يعتبر عائداً من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة . فيهم لا يمكن تطبيق هذه الفقرة معرفة نوع الجريمة الثانية فإذا كانت جنحة عد المتهم عائداً وإلا فلا .

٥٦ - وأما من حيث العطن في الأحكام ، فإن العطن طريق النقص والابرام لا يجوز إلا في الجنايات والجنح دون المخالفات (مادة ٢٢٩ ت ج ) ، والاستئناف جائز في الجنح في كل الأحوال (مادة ١٧٥ ت ج ) ولا يجوز في المخالفات إلا في أحوال معينة ( مادة ١٥٣ ت ج ) . وقد أشرنا فيما سبق ( بالعدد ٥٠ ) إلى حالة الشخص الذي يتعامل بمسكوكات مزيفة بعد التحقق من عيوبها وثبت أنه أخذها على اعتبار أنها جيدة وهي الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ ع ، وقلنا إن هذه الحالة تصد من الإعذار المخففة القانونية . وهذا الرأي متفق عليه بين المحاكم الفرنسية وسائر الشراح الفرنسيين ( عدا جارو ) إذ يقولون إن الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة هي عين جريمة تزوير المسكوكات المزيفة المنصوص عليها في المادتين ٢٠٢ و ٢٠٣ ولكنها مصطبغة بعذر مخفف للعقوبة من شأنه تغيير طبيعة الجريمة وإنزالها من جناية إلى جنحة فتكون محكمة الجنح هي المختصة بالحكم في الدعوى ويكون الشروع في الجريمة غير معاقب عليه وتسقط الدعوى

العمومية بمضى ثلاث سنوات (جارسون مادة ١٣٠ ن ٨ ل ١٠) . أما جازو  
فيري أن هذه المادة تنص على جريمة خاصة مستقلة يجب أن تطبق عليها  
جميع أحكام الجناح سواء من حيث الاختصاص أو الشروع أو سقوط الحق  
في إقامة الدعوى بمضى المدة ( جازو ١ ن ١٣٢٩ ) .

على أن هذا البحث يدور في مصر في دائرة أوسع لأنه لما كانت الجريمة  
المختصوص عليها في المادة ٢٠٤ ع معاقباً عليها بغرامة لا تتجاوز ستة أمثال  
المسكوكات المتعامل بها فإذ، مقدار هذه الغرامة قد يزيد أو لا يزيد عن  
مائة قرش تبعاً لقيمة القطعة المتعامل بها مما أدى إلى التساؤل هل تبقى هذه  
الجريمة جنحة دائماً أم تنزل إلى مخالفة متى كانت الغرامة محسوبة على مقتضى  
المادة ٢٠٤ ع لا تزيد عن مائة قرش . وقد أوضحنا في باب تزيف المسكوكات  
بالجزء الثاني من هذه الموسوعة ( ص ٨٤ هـ وما بعدها ) . الخلاف القائم بين  
الشراح في هذه المسئلة والأسباب التي حدث بنا إلى ترجيح الرأي القائل  
بأنها تعتبر جنحة تارة ومخالفة تارة أخرى تبعاً لقيمة القطعة المتعامل بها  
واستندنا في تأييد هذا الرأي إلى حكمين لمحكمة النقض والإبرام صادرين  
بتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩١٣ و ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ قضت فيهما برفض الطعن  
المرفوع لما عن حكم صادر في جريمة استعمال قطعة مزيفة من ذات الخسة  
قروش بما أن هذه الجريمة توصف بحكم القانون مخالفة لأن العقاب المفروض  
عليها قانوناً في المادة ٢٠٤ ع لا يتجاوز المائة قرش في هذه الحالة . فلو  
اتبع هذا الرأي لكان معنى هذا أن عذر المادة ٢٠٤ ع يترتب عليه في بعض  
الاحيان اعتبار الواقعة مخالفة وعدم جواز الطعن بطريق النقض والإبرام  
في الحكم الصادر فيها إطلاقاً وعدم جواز استئنافه إلا في الأحوال التي  
عينها القانون .

٥٧ - ولنستعرض الآن الأعذار المخففة الهامة ونبين تأثيرها من  
الوجه السابق ذكرها :

(١) صفر السن (المادة ٦٦ ع). هذا العذر لا يغير طبيعة الجريمة لأنه مبي على أمر شخصي بحث . فالجنايات التي يرتكبها الأحداث المتمتعون بهذا العذر تحتفظ بطبيعتها ؛ وهي في الأصل من اختصاص محاكم الجنايات ، ولكن يجوز لقاضي الاحالة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يأمر بإحالتها على القاضي الجزئى ؛ وتطبق عليها أحكام التقادم في مواد الجنايات كما يستفاد ذلك من المذكرة الموضحة لهذا القانون ؛ ويعاقب على الشروع فيها ؛ ولا تسرى أحكام المود على الأحداث المتمتعين بهذا العذر طبقاً لنص المادة ٧١ ع .

(٢) تعدى حدود الدفاع الشرعى بحسن نية (مادة ٢٥١ ع). هذا العذر لا يغير أيضاً طبيعة الجريمة لأنه عذر اختياري . فالجنايات المقرنة بهذا العذر هي في الأصل من اختصاص محاكم الجنايات ولكن يجوز لقاضي الاحالة بمقتضى قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يأمر بإحالتها على القاضي الجزئى ، وتطبق عليها أحكام التقادم في مواد الجنايات كما يستفاد من المذكرة الموضحة لهذا القانون ، ويعاقب على الشروع فيها ، ولا تطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع الخاصة بالعود .

(٣) عذر الاستفزاز (مادة ٢٣٧ ع) . هذا العذر يغير طبيعة الجريمة ويحولها من جنائية إلى جنحة لأنه عذر إجبارى يجعل عقوبتها الحبس . ولم ينص قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ على هذا العذر بين الاعذار التي تميز لقاضي الاحالة أن يأمر بإحالة الدعوى على القاضي الجزئى مما يفيد أن الشارع يعتبر الأفعال المقرنة بعذر الاستفزاز جنحاً لا جنايات مجنحة ، فهي من اختصاص محكمة الجنح ، وتسرى عليها أحكام التقادم في مواد للجنح ، ولا يعاقب على الشروع فيها طبقاً لحكم محكمة النقض ولا برام الصادر في ١٠ ابريل سنة ١٩١٥ والمنشور في مجلة اشرائع السنة الثانية عدد ٢٥٩ ، وتطبق عليها الفقرة الثانية من المادة ٤٩ ع .

(٤) التعامل بمسكوكات مزيفة أخفت على اعتبار أنها جيدة (مادة ٢٠٤ ع). هذا المنذر يغير طبيعة الجريمة باتفاق الآراء ويحولها من جنابة إلى جنحة بل إلى مخالفة على الرأي الذي قرره محكمة النقض والأبرام في حكمها الصادرين في ٣١ مايو و ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٣ حتى كانت القراءة محسوبة على مقتضى المادة ٢٠٤ ع لاتزيد على مائة قرش. ويترتب على اعتبار الجريمة جنحة أو مخالفة أن تطبق عليها أحكام المنع أو المخالفات سواء من حيث الاختصاص أو الشروع أو مدة التقادم أو طرق الطعن في الأحكام.

## الفصل الثالث

### في الظروف المخففة

#### Des circonstances atténuantes

الفرع الأول - في تعريف الظروف المخففة وطبيعتها وتاريخها

٥٨ - تعريف الظروف المخففة - الظروف المخففة هي أسباب متروكة لتقدير القاضي تخوله حق تخفيض العقوبة في الحدود التي عينها القانون (جارسود ج ٢ مادة ٤٦٣ ن ١٩ وجرأغلان ج ٢ ن ٨٢٨) . وهي تناول كل ما يتعلق بمادية العمل الإجرامي في ذاته وبشخص المجرم الذي ارتكب هذا العمل وبم. وقعت عليه الجريمة وكذلك كل ما أحاط ذلك العمل ومرتكبه والمجني عليه من الملابسات والظروف بلا استثناء، وهو ما اصطلاح على تسميته بالظروف المادية والظروف الشخصية (circonstances objectives et circonstances subjectives) . وهذه المجموعة المكونة من تلك الملابسات والظروف والتي ليس في الاستطاعة



يأتها ولا حصرها - - أو على حد تعبير المشرع الفرنسي ( *indéfinissables et illimitées* ) - هي التي ترك لمطلق تقدير القاضي أن يأخذ منها ما يراه هو موجبا للراءة ( نفس ٨ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٩١ سنة ٤ قضائية ) .

٥٩ - وهي تشبه الاعذار المخففة لأنها تؤدي مثلها إلى تخفيض العقوبة وإنزالها عن الحد الأدنى الذي حدده القانون للجريمة مجردة عنها . ولكنها تختلف عن الاعذار المخففة في أن الاعذار قد تولى القانون بيانها وألزم القاضي باتباعها . أما الظروف المخففة فهي غير معينة ولا محددة ، وقد تركها القانون لمطلق تقدير القاضي .

٦٠ - الفرص منها - أنشئ نظام الظروف المخففة حتى ينسئ للقاضي مراعاة درجة إجرام الفعل وإجرام مرتكبه وجعل العقاب متفقا مع حالة المتهم الخاصة . ولهذا الغرض نفسه إنشأ القانون نظاما للعقوبات ذا حد أقصى وحد أدنى . على أن وجود الحد الأدنى لا يقضى عن نظام الظروف المخففة .

ولا مشاحة أن فائدة هذا النظام تظهر بصفة أجلى في الجرائم المعاقب عليها بعقوبات ثابتة كعقوبة الاعدام وعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة .

على أنه حتى في الجرائم المعاقب عليها بعقوبات مؤقتة ذات حد أقصى وحد أدنى كالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن قد توجد حالات لا يكتفى فيها النزول إلى الحد الأدنى ويكون من المتعين لتوقيع عقوبة رحيمة مناسبة لحالة المتهم تخفيض العقوبة عن المدة المحددة لها أو إبدالها بعقوبة أخف ( جازو

٢ ن ٨٣٤ وجرانولان ٢ ن ٨٣٠ و ٨٣١ ) .

ولكن نظرية الظروف المخففة ليس لها محل في التشريعات التي تقتصر على وضع حد أقصى دون تعيين حد أدنى خاص وتغول القاضي سلطة تخفيض

المعقوبة إلى الحد الأدنى العام بدون حاجة إلى أن يشير في حكمه إلى وجود الظروف المخففة كما هو الشأن في القانون الهولندي بالنسبة لكافة الجرائم وفي القانون المصري بالنسبة للجنىح والمخالفات .

٦١ - تاريخها - اقتبس القانون المصري نظرية الظروف المخففة من القانون الفرنسى . وقد مر نظام الظروف المخففة في فرنسا بثلاثة عهود متفرقة :

( العهد الأول : قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨١٠ ) قد اتخذ هذا القانون موقفاً وسطاً بين تشريع سنة ١٦٧٠ الذى كان يخول القاضى سلطة مطلقة في التحكم في العقوبة وتشريع قانون العقوبات الصادر في سنة ١٧٩١ الذى كان يحدد في مواد الجنايات عقوبات ثابتة . ذلك بأن قانون سنة ١٨١٠ مع احتفاظه بنظام العقوبات الثابتة عندما تكون العقوبة مؤبدة قد وضع بالعكس حداً أقصى وحداً أدنى للعقوبات الجنائية المؤقتة وللعقوبات الجنىح والمخالفات ، ولكنه لم يخول القاضى سلطة تخفيف هذه العقوبات سواء تغيير نوعها أو بإزالة<sup>١١١</sup> عن الحد الأدنى القانونى . ومع ذلك أدخل هذا القانون مبدأ نظرية الظروف المخففة في المادة ٤٦٣ منه ، وكان نصها حيثئذ كما يأتى : ( في جميع الأحوال التى ينص فيها هذا القانون على عقوبة الحبس إذا كان الضرر لا يزيد على ٢٥ فرنكا وكانت الظروف تقتضى الرأفة ظاهراً كما أن تخفيض عقوبة الحبس إلى أقل من ستة أيام والغرامة إلى أقل من ١٦ فرنكا ، ويجوز لها أيضاً أن تقضى بإحدى هاتين العقوبتين دون الأخرى على أن لا تقل في أية حالة من الأحوال عن عقوبات المخالفات ) . ويرى من عبارة هذا النص أنه ما كان يسمح باستعمال الرأفة في الجنايات . وكان يشترط لاستعمالها في الجنىح شروطاً شديدة وهى : ( ١ ) أن تكون الجنحة منصوفاً عليها في قانون العقوبات ، ( ٢ ) أن يكون الضرر الناشئ عن الجنحة لا يتجاوز

٢٥ فرنكا . ولما كانت العقوبات التي قررها هذا القانون للجنايات على جانب عظيم من الشدة والصرامة مما دعا المحلفين لإصدار قرارات كثيرة بعدم الإدانة في جنايات ثابتة ثبوتاً قاطعاً ودعا القضاة لتخريج النصوص تخرجاً غير صحيح ووصف بعض الأفعال بوصف أخف من وصفها الحقيقي فقد اضطر المشرع للتدخل في الأمر .

( العهد الثاني : قانون ٢٥ يونيه سنة ١٨٢٤ ) ورغبة في معالجة هذه الحالة أصدر المشرع الفرنسي قانون ٢٥ يونيه ١٨٢٤ الذي جنح السرقات التي ترتكب في المحلول والسرقات التي ترتكب في القنادق ، ونص على أنه يجوز لها كم الجنايات إذا تبين لها وجود ظروف مخففة أن تخفض العقوبات التي قررها القانون لجناية قتل الأطفال إذا وقعت من الأم وجناية إحداث ضربات وجروح نشأ عنها عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً وبعض سرقات مقرنة بطرؤف مشددة . ولكن هذا الإصلاح الجزئي الذي أتى به قانون سنة ١٨٢٤ لم يكف لتدارك ما في قانون العقوبات من شدة وصرامة ، لأنه كان قاصراً على بعض الجنايات ، ولأن التخفيض الذي نص عليه لم يكن من شأنه تخفيف العقوبات إلا بقدر قليل . فظل العقاب تمرق له أحكام البراءة ويكتنفه تفسير النصوص تفسيراً غير صحيح .

( العهد الثالث : قانون ٢٨ إبريل سنة ١٨٣٢ ) ولذا فكر القوم في

مراجعة قانون العقوبات لتخفيف العقاب عن المجرمين ، غير أنهم تراجعوا أمام هذه المهمة واكتفوا بتوسيع سلطة المحلفين وقاضى الجنج بتحويلهم حق النزول في كل الأحوال عن الحد الأدنى للعقوبة القانونية باستعمال الرأفة ، وعدلت المادة ٤٦٣ ع على هذا الوجه بمقتضى قانون ٢٨ إبريل سنة ١٨٣٢ . ومن ذلك الحين لم يطرأ على هذه المادة سوى تعديلات بسيطة أدخلت عليها بقانون ١٣ مايو سنة ١٨٦٣ وقانون ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٨٨

٦٢ - أما في مصر فكان قانون العقوبات الأهلى الصادر في سنة ١٨٨٣

يمين حداً أقصى وحداً أدنى للمعقوبة في كل جريمة ، وكان يبيح قبول الظروف المخففة في أنواع الجرائم الثلاثة حتى يقضى للقاضي تخفيض المعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانوناً إذا رأى أنه لا يزال عالياً . ونص على آثار هذه الظروف في المادة ٣٥٢ التي استمد أحكامها من المادة ٤٦٣ من قانون العقوبات الفرنسي .

ولما عدل هذا القانون في سنة ١٩٠٤ استبقى المشرع نظام الظروف المخففة في الجنايات ونص على آثارها في المادة ١٧ ع ؛ ولكنه ألغى هذا هذا النظام في مواد الجنح والمخالفات نظراً لحذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة لها ، فأصبح للقاضي بدون حاجة للاتجاه إلى الظروف المخففة أن يزل هذه العقوبات إلى الحد الأدنى العام وهو ٣٤ ساعة حبساً أو خمسة قروش غرامة .

ثم عدلت المادة ١٧ ع بمقتضى مرسوم بقانون في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ تبديلاً من شأنه توسيع سلطة القاضي في تقدير العقوبة التي يرى تطبيقها في حالة اقتران الجريمة بظروف مخففة .

ونقل نص المادة ١٧ معدلاً على هذا الوجه إلى قانون العقوبات الحالي الصادر في سنة ١٩٣٧ .

٦٣ — القوانين الأجنبية — كل التشريعات الحديثة تقريباً تعطي القضاء وسيلة لجعل العقاب متناسباً لاجرام المتهم من الوجهتين الشخصية والمادية . فالتشريع الانجليزي لم ينشئ نظاماً للظروف المخففة شيئاً بالنظام الفرنسي أو المصري ، ولكنه يحصى المتهم والمجتمع من تطبيق عقوبة غير مناسبة إذ يخول المحلفين حق تفسير وصف الجريمة المسندة إلى المتهم والتقرير بأنه مرتكب لجريمة أقل منها وحق توصية القاضي باستعمال الرأفة مع المتهم ، ويخول القضاء سلطة واسعة في تقدير العقوبة .

ويوجد نظام الظروف المخففة في بلجيكا . ويمتضى هذا النظام يجوز لسلطات التحقيق والحكم أن يحولوا الجناية إلى جنحة والجنحة إلى مخالفة من طريق التقرير بوجود ظروف مخففة .

ويمتضى القانون الألماني لا يجوز من جهة قبول الظروف المخففة إلا في بعض جنايات وجنح معينة ، ومن جهة أخرى قد عين الشارع الأثر الذي يترتب على قبولها في كل عقوبة من العقوبات .

وقد بين القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ بطريق المحصر الظروف المخففة المشتركة بين الجرائم وحدد آثارها ( المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٥ ) .

أما القانون الهولندي فقد اكتفى بتعيين الحد الأقصى للعقوبة في كل جريمة من الجرائم ولم يعين لها حداً أدنى خاصاً . وبناء على ذلك يجوز للقاضي بالنسبة لكل الجرائم من أكبرها إلى أصغرها أن ينزل إلى الحد الأدنى العام وهو يوم حبس أو سجن ونصف فلورين غرامة .

الفرع الثاني — في أسباب الظروف المخففة والسلطة التي تقررها

٦٤ — أسباب الظروف المخففة — قلنا فيما تقدم ( بالمدد ٥٨ ) إن الظروف المخففة ليست مبنية في القانون بل هي متروكة لتقدير القاضي يستخلصها من كل الأسباب التي تضعف جسامه العمل الإجرائي مادياً أو مسئولية مرتكبه شخصياً .

ومن الظروف المخففة الأكثر شيوعاً حسن ماضى المتهم وسوء تربيته وحدائه سنه وتدمه والبواحد التي دفعت لارتكاب الجريمة والعواطف التي ساقته والتأثير الذي أحدثه في ذهنه شريك له في الجريمة وبؤسه الشديد وجهله القانون وقلة الضرر الناشئ عن الجريمة أو إصلاح هذا الضرر وفشل الجاني في عمله وعدم وجود سبق الإصرار لديه وغير ذلك ( جارسون ٢ ملحق ٤٦٣ ن ٧٠ و جرافولان ج ٢ ن ٨٤٥ ) .

ويجوز للقاضي أن يستعمل الرأفة لتخفيف شدة القانون وصرامة أحكامه . فله مثلاً أن لا يسوى بين الشريك وانفصال الأصل في العقوبة (جرمبولان ٢ ن ٨٤٥ وجارو ٢ ن ٨٤٦ وحارسون ٢ مادة ٤٦٣ ن ٢٩) .  
وقد عني بعض القوانين التي أخذت بنظرية الظروف المخففة بوضع قائمة ببيان هذه الظروف بطريق الحصر . وهذا ما فعله القانون الإيطالي الصادر في سنة ١٩٣٠ (مادة ٦٢) والقانون الدائم المكي الصادر في سنة ١٩٣٣ (مادة ٨٤) والقانون النمساوي والقانون الإسباني .

٦٥ - وقد قررت محكمة النقض والابرام في حكم لها أنه يجوز للقاضي أن يعتبر صغر سن المتهم من الظروف القضائية المخففة ولو تجاوز الحد الذي يكون فيه عذراً قانونياً مخففاً وأشارت في هذا الحكم إلى أن الفقه والنقض الفرنسيين عند ما أوردا الظروف المخففة الأكثر شيوعاً ذكر صراحة وبنوع خاص حداثة سن المتهم ، وهذه السن التي اعتبرت من الظروف المخففة الأكثر شيوعاً هي بلا شك السن التي لا تدخل تحت حكم من أحكام باب المجرمين الأحداث وإنما هي السن التي تجاوزت ما تولى الشارع نفسه النص بشأنها . وأن الشارع المصري نفسه سار بنفس هذه الروح فإن المذكرة التي أصدرتها وزارة الحقانية إيضاحاً وتفسيراً لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنايات أرادت أن تبين هي أيضاً الظروف المخففة الأكثر شيوعاً والتي يصح لقاضي الاحالة الاستناد إليها لاجراء هذا التجنيح فذكرت من ضمنها صراحة حداثة سن المتهم . وهذا ما يطر في تلك المذكرة حرفياً : « قد بحثت وزارة الحقانية أيضاً فيما إذا كان من المناسب أن تبين بطريقة الحصر في القانون الظروف المخففة التي تبرر اعتبار بعض الجنايات جنحاً بدلاً من تركها لمحض تقدير قاضي الاحالة فتزعم منه بذلك حق التوسل بغيرها ولكنها رأيت من الأمور المتعذر تحقيقها عملياً أن تدرج في القانون

كشفاً ببيان تلك الظروف بالحصر ودرأت أنه ما دام باب المعارضة في قرار اعتبار الجناية جنة مفتوحاً فلا داعي للخوف من سوء استعمال السلطة الممنوحة إذ أنه يكون في وسع غرفة المشورة أن تتلافى دائماً مضارها . فن الظروف المخففة الواضحة التي يمكن ذكرها على سبيل التمثيل قلة الضرر الحقيقي الواقع على شخص المجنى عليه أو على أمواله وحدائمه من الجاني حتى في الأحوال التي لا تدخل في حدود العذر القانوني واستفزاز المجنى عليه للجاني إلى ارتكاب الجناية أو اغراؤه من أناس ذوي نفوذ شرعي عليه على ارتكابها والتعويض من الضرر الواقع متى قام به الجاني من تلقاء نفسه وحصول الصلح وحسن التفاهم بين الجاني والمجنى عليه . . . . . وخلصت من ذلك إلى القول بأن محكمة الجنايات باعتبارها حدائمه من المتهم ظرفاً مخففاً لم تخطئ في تأويل القانون وتطبيقه وإنما هي أخذت بما عليه الإجماع وما دل عليه الشارع نفسه في المذكرة الإيضاحية لقانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ الخاص بتجنيح بعض الجنايات ( ج ٨ يناير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ١٩١ سنة ٤ ق ) .

٦٦ - وبفضل نظام الظروف المخففة أمكن في العمل اتباع نظرية المسؤولية المحدودة بدون اصلاح تشريعي . ذلك أنه لا نزاع فيه أنه يوجد بين الرجل السليم العقل والرجل المجنون طائفة من الرجال يتفاوتون في ضعف العقل والارادة وأنه من المستحيل وضع حد ثابت يفصل بين العقل والجنون ، ولذا فإن الخبراء في الأمراض العقلية يقررون في بعض الأحيان عند فحصهم المتهمين في القضايا الجنائية أن إرادتهم وإن لم تكن معدومة بالكلية إلا أنه لم يكن لها كامل الحرية وأنهم وإن كانوا لا يعتبرون مجانين وغير مسئولين عن أعمالهم إلا أن فيهم آثاراً موروثية أو مكتسبة تنقص أو تحدّد مسئوليتهم . فتل هؤلاء المتهمين إذا ما عاملهم القاضي بالراقة فإنه إنما يعمل على جعل العقاب مناسباً لخطتهم الأدبي ( ج ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٣ ن ٢٢ ) .

٦٧ - الجهة التي تقرر وجود الظروف المخففة - في القانون الفرنسي حق تقرير وجود الظروف المخففة هو من شئون سلطة الحكم لاسطة التحقيق. أما في القانون المصري فسلطة الحكم تبحث الظروف المخففة وتراعيها في تقدير العقوبة وقاضي الاحالة يبحثها ويراعيها في تعيين المحكمة المختصة، وقراره يؤثر في تعيين العقوبة.

ذلك بأن المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ قد أجاز لقاضي الاحالة بدلا من تقديم المتهم إلى محكمة الجنايات أن يصدر أمرا بإحالة الدعوى إلى القاضي الجزئي المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقرن بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبه. ونرى أن لقاضي التحقيق مثل هذا الحق في القضايا التي يحققها لأنه يقوم فيها بوظيفة قاضي الاحالة ( المادة ٢٩ من قانون تشكيل عاكم الجنايات ).

ومتى أصبح أمر الاحالة نهائيا يتقيد به قاضي الجنبه فلا يجوز له الحكم بعدم الاختصاص ( المادة ٥ من قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ) وإنما يجب عليه متى كانت الواقعة ثابتة أن يطبق عقوبة الجنبه في الحدود التي رسمها القانون

أما النيابة فليس لها أن تقرر وجود الظروف المخففة ولا أن تأمر بإحالة الجنبه على القاضي الجزئي إذا رأت أنها مقترنة بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبه بل يجب عليها أن تقدم القضية إلى قاضي الاحالة وهو يأمر بإحالتها إلى القاضي الجزئي إذا رأى محلا لذلك.

وفي القانون البلجيكي يجوز لفترة المشورة ولفترة الاتهام إذا رأنا أن جنبه قد اقرنت بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنبه تجنب هذه الجنبه وإحالتها على محكمة الجنبه. ولما بهذه الطريقة نفسها إحالة الجنبه على محكمة المخالفات ( انظر القانون البلجيكي الصادر في ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٧ والمكمل



٦٨ - سلطة القاضي في تقرير وجود هذه الظروف - وللقاضي مطلق الحرية في قبول الظروف المخففة أو استبعادها عند تقديره العقوبة المناسبة لحالة كل منهم حسبما يترأى له من ظروف الدعوى ، وليس لمحكمة النقض مراقبته في ذلك ( نفس ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ مع ١٤ ص ٢١٩ و ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٥٤ سنة ٤٦ ق ) .

٦٩ - ومن المتفق عليه أن قاضي العقوبة إذا أراد استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانوناً إلى درجة أخف منها لا يكون ملزماً ببيان موجب هذا العدول ، بل كل المطلوب منه هو مجرد القول بأن هناك ظروفاً مخففة والاكتفاء بالإشارة إلى النص الخاص بها ؛ ولا عجب في ذلك إذ الرأفة شعور باطني تثيره في نفس القاضي علل محتلفة لا يستطيع أحياناً أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو اللسان . ولهذا لم يكلف القانون القاضي - وما كان يستطيع تكليفه - بيانها ، بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأل عليه دليلاً ( نفس ٨ يناير سنة ١٩٣٤ . قضية رقم ١٩١ سنة ٤ ق ، وفي هذا المعنى نفس ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق و ٧ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ ص ١٤٨ و ٢٠ يونيو سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٢٢ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٧٦ وجارو ٢ ن ٨٣٦ وجارسون ملعة ٤٦٣ ن ١٩٣ لل ١٩٠ ) .

٧٠ - أما قاضي الاحالة فيجب عليه عندما يصدر أمراً بأحالة الدعوى على القاضي الجزئي عملاً بالقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ لوجود ظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة أن يضمن هذا الأمر بيان الظروف المخففة التي بني عليها ( المادة الأولى فقرة أخيرة من القانون المذكور ) .

٧١ - وهناك تشريعات كالقانون النمساوي والقانون الإيطالي توجب

على سلطة الحكم بيان الظروف المخففة . وبعض أئمة القانون الجنائي في فرنسا يطالبون بالزام القضاة ببيان تلك الظروف في أحكامهم منعاً لكثرة القرارات الصادرة باستعمال الرأفة . ولكن آخرين يعترضون عليهم بأن هذه الطريقة لا تتفق ونظرية الظروف المخففة لأنها لا تسمح للقضاة باستخلاص أسباب التخفيف من مجموع الظروف والملازمات المحيطة بالدعوى والتي ليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها (جلو ٢ ن ٨٣٦) .

٧٢ - المتهمون الذين يمكن قبول الظروف المخففة بالنسبة لهم -  
يجوز قبول الظروف المخففة واستعمال الرأفة مع جميع المتهمين لا فرق في ذلك بين العائدين منهم والمبتدئين .

٧٣ - ويجوز قبول الظروف المخففة بالنسبة لمن حكم عليه غيابياً كما يجوز قبولها بالنسبة لمن حكم عليه حضورياً .

٧٤ - وما ينبغي ملاحظته أن الظروف المخففة شخصية وخاصة بكل منهم . ويرتب على ذلك :

(١) أن للقاضي أن يقبل الظروف المخففة بالنسبة للفاعل الأصلي ويرفضها بالنسبة للشريك والعكس . وإذا قبلها بالنسبة للفاعل والشريك معاً فله أن يعاقب الشريك بعقوبة أشد من عقوبة الفاعل . (٢) وكما يجوز للقاضي أن يبحث مسألة الظروف المخففة بالنسبة لكل منهم على حدة يجوز له أن يبحثها بالنسبة للمتهمين جميعاً دفعة واحدة (٣) وإذا كانت الدعوى تناول عدة تهم يجوز للقاضي أن يقرر وجود الظروف المخففة بالنسبة لمجموع هذه التهم كما يجوز له أن يتخذ في شأن كل منها قراراً مستقلاً ، وفي حالة اتخاذ هذه الطريقة الأخيرة لا يكون التخفيف إلا بالنسبة للتهم التي قبلت فيها الظروف المخففة (جلو ٢ ن ٨٣٧ وحارسون ج ٢ مادة ٤٦٤

افرع الثالث - في الجرائم التي يجوز فيها قبول الظروف المخففة

٧٥ - الجنايات - منذ سنة ١٩٠٤ لا يميز القانون المعرى قبول الظروف المخففة إلا في الجنايات (المادة ١٧ ع) .

٧٦ - ولا وجود لها في الجنح والمخالفات نظراً لحذف الحد الأدنى الخاص بالعقوبات المقررة لها مما يسمح للقاضي بأن ينزل عقوبة الحبس إلى أربعة وعشرين ساعة والغرامة إلى خمسة قروش .

٧٧ - ولكن ليس للقاضي أن يبدل عقوبة الحبس بالغرامة إذا كانت العقوبة المقررة للجنحة أو المخالفة هي الحبس فقط ( لجنة المراقبة سنة ١٩١١ ن ٢١٨ ) . الامر الذي كانت تجيزه المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات القديم الصادر في سنة ١٨٨٣ .

وليس له أن يحكم بالحبس البسيط إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس مع الشغل ( لجنة المراقبة ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣ رقم ٢ مع ٤ عدد ٥٦ ) .

٧٨ - الجنح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ - نصت المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ الصادر بتنفيذ أحكام قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ على أنه يجوز للقاضي في مواد الجنح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفف العقوبة طبقاً للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمامه تستوجب الرأفة . وهذا القواعد هي :

(أولاً) للقاضي إذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معاً أن يحكم بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

(ثانياً) وله أن يخفف الغرامة إلى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانوناً بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش .

(ثالثاً) وله كذلك أن يخفف مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة .

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك .

وهذه المادة لا تزال قائمة رغم إلغاء قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ لأن القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ ليس من ضمن القوانين التي ألغيت بمناسبة صدور قانون العقوبات الحالي في سنة ١٩٣٧ .

٧٩ - لا تنطبق المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ إلا على الجنح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ، فلا تسرى على قانون المواد المخدرة لأنه قانون خاص صدر بعد العمل بقانون العقوبات المذكور ( عن أول يولية سنة ١٩٢٦ علامة ٦ عدد ٥٢٣ و ٥٢٥ ) .

٨٠ - ولا تسرى أيضاً على الجنح التي أدخلت في قانون العقوبات منذ سنة ١٩٠٤ أو عدلت عقوباتها من ذلك التاريخ وجعل لها حد أدنى خاص كالجنح المنصوص عليها في المواد ٨٣ فقرة ثانية و ١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٤ و ١٨٥ و ١٨٨ و ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١ و ١٩٢ ع .

٨١ - يستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤ أنها لا تنطبق إلا في حالة ما إذا كانت العقوبة المقررة للجريمة هي الحبس والغرامة معاً . فإذا كان القانون لا ينص إلا على الحبس فلا يجوز

القاضي أن يبدله بالغرامة الأمر الذي كانت تميزه المادة ٣٥٢ من قانون سنة ١٨٨٣ .

وإذا كان القانون ينص على الحبس بصفة أصلية والغرامة بصفة إضافية اختيارية كما في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٥ و ١٢٩ و ١٣٠ و ١٣١ من قانون القرعة العسكرية فلا يجوز للقاضي أن يحكم بالغرامة فقط دون الحبس (نفس ٢٩ مايو سنة ١٩٠٩ مج ١٠ عدد ١١٨ و لجنة للرابطة ١٩٠٦ ن ٣٨٥ و ١٩٠٩ ن ٢٨٣) .

ومع ذلك فهذا الرأي محل نظر لأنه إذا جاز للقاضي عند ما تكون العقوبة المقررة هي الحبس والغرامة معاً أن يحكم بالغرامة فن باب أولى يجوز له ذلك إذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط أو كانت هي الحبس بصفة أصلية مع إضافة الغرامة اليه بصفة اختيارية (اسكندرية الأجنبية ١٧ مارس سنة ١٩٠٨ مج ٩ عدد ٦٥) .

### الفرع الرابع - في آثار الظروف المخففة

٨٢ - الظروف المخففة تسمح للقاضي بتخفيف العقوبة . ولكن سلطته في ذلك مقيدة بالحدود التي رسمها القانون . وقد بين القانون في المادة ١٧ ع أثر الظروف المخففة على العقوبات الأصلية في مواد الجنايات وأغفل العقوبات التبعية والتكيلية .

٨٣ - تأثير الظروف المخففة على العقوبات الأصلية في مواد الجنايات - بمقتضى المادة ١٧ ع يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة تبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الاعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .  
عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التي لا يجوز  
أن تنقص عن ستة شهور .  
عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

٨٤ - وقد كان نص هذه المادة في قانون سنة ١٩٠٤ لا يسمح للقضاة  
بأن ينزلوا في أحكام الحبس إلى أقل من سنتين إذا كانت العقوبة المنصوص  
عليها هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو إلى أقل من ستة أشهر إذا كانت العقوبة  
السجن . ونظراً لما لوحظ من أن هذه النهاية الصغرى وهي الحبس سنتين  
أو الحبس ستة شهور كثيراً ما تكون زائدة عن الحد المناسب فقد عدلت  
المادة ١٧ع بالمرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بحيث  
جعلت النهاية الصغرى ستة شهور في الحالة الأولى وثلاثة شهور في الحالة  
الثانية حتى يكون في ذلك توسيع لحرية القاضي في تقدير العقوبة التي يرى  
تطبيقها في حالة اقتران الفعل بظروف مخففة .

٨٥ - ولا يجوز عند استعمال الرأفة الخروج عن الحدود الواردة في  
المادة ١٧ع سواء كانت الدعوى منظورة أمام محكمة الجنايات أو محالة على  
القاضي الجزئي بمسمى المرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥  
بجمل الجنايات جنحاً ، وكانت محكمة النقض والابرار قد حكمت بتاريخ  
١١ أبريل و٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ بأن هذا القانون قد منح القاضي الجزئي  
السلطة التامة في تطبيق عقوبة الجنبه بلا حد غير الذي وضعه في المادة ١١  
من قانون العقوبات ( أنظر حكمي النفس الصادرين بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٧ في  
ال قضية رقم ٧٢٤ سنة ٤٤ في و بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٣٧ في القضية رقم ١٥٩٠  
سنة ٤٤ في المنشورين في مجموعة التواعد القانونية الجزء الأولم ص ٢١٦ وما بعدها ) .  
ولكنها عدلت عن هذا الرأي وحكمت بأن قاضي الجنبه لا يجوز له أن يخرج

في العقوبة على ما يرفع إليه من الجنايات المقترنة بظروف مخففة عن الحد الأدنى لعقوبة الحبس الواردة في المادة ١٧ ع وهو ستة شهور أو ثلاثة شهور على حسب الأحوال ، لأن قانون ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٥ إذ أجاز لقاضي الإحالة أن يحيل بعض الجنايات إلى القاضي الجزئي إذا رأى فيها من الظروف المخففة ما يبرر تطبيق عقوبة الجنحة فإنه لم يغير من طبيعة الجريمة نفسها وإنما مد في ولاية القاضي الجزئي فأباح له نظر بعض الجنايات بعد أن كان اختصاصه مقصوراً على الجنع والمخالفات ، وذلك كله مع بقاء الجناية على طبيعتها ، وكل ما في الأمر أن قاضي الإحالة رأى أن فيها من الأعذار القانونية أو الظروف المخففة ما يبرر الاكتفاء بتطبيق عقوبة الجنحة . وبدهي أن هذا ليس من أثره تملك القاضي الجزئي ما لم يكن يملكه قاضي الجنايات من قبله ، فلا يجوز له بطبيعة الحال مجاوزة الحدود التي رسمها القانون لعقوبة الجنايات ، بل الواجب عليه أن يرسم هذه الحدود ويطبق الموازين التي نصت عليها المادة ١٧ من قانون العقوبات للجنايات التي اكتفتها ظروف تستوجب الرأفة . فإذا كانت عقوبة الجناية المقامة من أجلها الدعوى هي الأشغال الشاقة المؤقتة فلا يجوز أن ينزل في هذه الحالة إلى أقل من ستة شهور ، وإذا كانت عقوبة الجناية هي السجن فلا يجوز أن ينزل إلى أقل من ثلاثة شهور

( قض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٨٠٠ و ٩ مايو سنة ١٩٢٩ قضية ١٤١٦ سنة ٤٦ ق ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٩ قضية رقم ٢٦٦٤ سنة ٤٦ ق ٩ يناير سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٣٠٠ سنة ٤٧ ق ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٤١ سنة ٤٢ ق ) .

٨٦ - ولا يجوز للمحكمة مع استعمالها الرأفة أن تحكم بحبس تزيد مدته على ثلاث سنوات بحجة أن من يملك الكثير يملك القليل وأنه لم يرد في القانون شيء يختص بمدة الحبس في باب الظروف المخففة إلا عن الحد الأدنى ، وذلك لأن القانون قد عرف العقوبات وحدد مدتها ولم ير موجباً لتعديد الحد الأقصى لعقوبة الحبس عند استعمال الرأفة في مواد الجنايات اكتفاء

بالقواعد العامة التي وضعا في مبدأ القانون، وإنما نص على الحد الأدنى لأنه أراد أن لا يتقص عن المقدار الذي عينه في المادة الخاصة بالظروف المخففة (نص ٢٩ يونيو سنة ١٨٩٥ م ٦ م ٥٨٨).

٨٧ - وعند اجتماع الظروف المخففة بالشروع يجب أن تغذالمقوبة المقررة للشروع أساساً للتخفيف، فمثلاً تناقب المادة ٢٣٤ عقرة أولى على جناية القتل عمداً بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة. وتناقب المادة ٤٦ ع على الشروع في الجناية بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانوناً أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة. فعقوبة السجن هي عقوبة مقررة للشروع في القتل عمداً، وإذا أرادت المحكمة تطبيق المادة ١٧ ع واستعمال الرأفة مع المتهم وجب عليها تخفيض هذه العقوبة وابدأها بالحبس الذي لا ينقص عن ثلاثة شهور (نص ١٩ سببر سنة ١٩٠٨ مج ١٠ ص ١٠٨ - وفي هذا الحس نص ٢٤ مارس سنة ١٨٩٤ قضاء ص ٢٤).

٨٨ - وقد وسع القانون حرية القاضي بصفة خاصة في الجرائم التي جعل له فيها الخيار بين عقوبتين جنائيتين كالجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ عقرة ثانية وعقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، إذ أن استعمال الرأفة يجوز أن يحصل على أساس العقوبة الأخف، وبذا يمكن أن تتراوح العقوبة حسب ميثية القاضي بين الأشغال الشاقة خمس عشرة سنة والحبس ثلاثة أشهر.

٨٩ - ولكن القانون من جهة أخرى قيد حرية القاضي في بعض جنابات حدد فيها النهاية الصغرى لعقوبة الحبس التي نص عليها كمعقوبة اختيارية مع عقوبة الجناية. كجريمة السب في الذات الملكية المنصوص عليها في المادة ١٧٩ ع فإن عقوبتها السجن أو الحبس مدة لا تزيد على خمس سنين



ولا تقل عن ستة أشهر، ففي مثل هذه الحالة أى، عندما يحدد القانون بعض خاص النهاية الصغرى لعقوبة الحبس لا يعود من الجائز النزول إلى ما دون هذه النهاية في حالة اقتران الجريمة بظروف مخففة، (المذكورة الايضاحية للرسوم بقانون الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الأمل)

٩. - وعمل ما تقدم أن سلطة تخفيض العقوبة في المواد الجنائية لها حدود قانونية لا يجوز لتقاضى أن يتجاوزها، وأنه مهما تكن درجة التخفيف لا يمكن أن تكون العقوبة أقل من ثلاثة أشهر.

على أن بعض علماء القانون الجنائي الفرنسي لا يكتفون بهذا التقدر من التخفيف ويقترحون بالنظر إلى كثرة أحكام البراءة التي يعلونها بعدم التناسب الموجود في كثير من الأحوال بين الأفعال الاجرامية والعقوبات المقررة لها - يقترحون إنشاء درجتين من الظروف المخففة بأن يضع المشرع تحت تصرف القضاة إلى جانب الظروف المخففة ظروفاً مخففة جداً (circonstances très atténuantes) تسمح للقضاة بالنزول إلى عقوبة الجنحة وهذا ما فعله قانون عقوبات جنيف الصادر في سنة ١٨٧٦ إذ أجاز للحلفين عندما يقررون إدانة المتهم أن يضيفوا إلى ذلك أنه قد ارتكب الجريمة في ظروف مخففة أو مخففة جداً، وفي هذه الحالة الأخيرة يخفف القانون الحد الأقصى تخفيفاً كبيراً ولا يبين حداً أدنى؛ ولكن فريقاً آخر من العلماء لا يوافقون على هذا التمييز إذ يقولون إنه يؤدي إلى إضعاف العقاب ووضع الجنابات والنجح في مستوى واحد مع عدم تقاضى بعض أحكام البراءة (جرو ٢٨١٨) بل أن بعضهم نظراً لما لوحظ من ضعف العقوبات التي توقع على المجرمين يرى أن الأفضل عدم الإفراط في استعمال الرأفة على الصورة المتبعة الآن ويقترح عدم استعمالها بالنسبة للعائدين (انظر جرو الثاب السوي Lonbat المقدم إلى مؤتمر جروتويل المنعقد سنة ١٩١٢ في أزمة الطاب المنشور في مجلة revue pénitentiaire ص ١٩١٣ ص ٢١٤ وما بعدها) .

٩١ - تأثير الظروف المخففة على الاختصاص - بمقتضى المرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بتجنيح بعض الجنايات يجوز لقاضى الاحالة أن يصدر أمراً بأحالة الدعوى إلى القاضى الجزئى المختص إذا رأى أن الفعل المعاقب عليه قد اقترن بظروف مخففة من شأنها تبرير تطبيق عقوبة الجنحة . على أن قاضى الاحالة لا يجوز له ذلك حيث يكون الفعل جناية أو شروعاً فى جناية معاقباً عليه بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة أو حيث يكون الفعل جناية ارتكبت بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر . وقد قصد من هذا القانون تخفيف العبء عن محاكم الجنايات بتغيير جهة الاختصاص وإحلال محاكم الجنح محل محاكم الجنايات فى نظر بعض القضايا القليلة الأهمية .

٩٢ - تأثير الظروف المخففة على طبيعة الجريمة - ولكن الظروف المخففة وإن كانت تؤدي إلى تغيير نوع العقوبة بل وجهة الاختصاص إلا أنها لا تغير طبيعة الجريمة ولا وصفها القانونى حتى فى حالة الجنايات الممنوحة التى تحال على القاضى الجزئى ، وذلك لأن القانون فى المواد ٩ إلى ١٢ ع قد قسم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات بحسب العقوبة التى ينص عليها هو ، والحكم بعقوبة الجنحة فى حالة اقتران الفعل بظروف مخففة ناتج عن تقدير القاضى لا عن نص القانون . ولم يقصد الشارع من المرسوم بقانون الصادر فى ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٥ القاضى بتجنيح بعض الجنايات تغيير طبيعة الفعل وتحويله من جناية إلى جنحة بل ان كل ما قصده هو مجرد تخفيف العبء عن محاكم الجنايات كما تقدم ( انظر قض ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ٨٠ ) .

٩٣ - لا تأثير للظروف المخففة على العقوبات المنصبة إلى العقوبات الأصلية - ليس للظروف المخففة أى تأثير مباشر على العقوبات

المنظمة إلى العقوبات الأصلية ، كالتراعات الإضافية والعقوبات التبعية والتكليفية ، لأن المادة ١٧ ع لا تنص إلا على العقوبات الأصلية ولا يوجد نص في القانون يسمح للقاضي باستبعاد العقوبات التي قد تنضم إليها أو بابدالها بغيرها أو بتخفيض مقدارها بحجة وجود ظروف مخففة ( جرو ٢ ن ١٠٢ وجرانموان ٢ ن ٨٥٥ ) .

وقد جاء عن ذلك في تعليقات الحفانية على قانون سنة ١٩٠٤ ما يأتي :  
« وقد ترددت المحاكم في أحكامها في مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات النسبية والعقوبات التبعية ، فبعضها حكم بجواز تعديل تلك العقوبات والغرامات أو حذفها عند الرأفة ، ولكن المبدأ الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك ، والنص الجديد رافع لكل خلاف في هذه المسألة إذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق إلا فيما يخص بعقوبة الإعدام وعقوبة الأشغال الشاقة بنوعها المؤبدة والمؤقتة وعقوبة السجن ، وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمشابهة ،

٩٤ - عقوبة الغرامة الإضافية - ففي الأحوال التي ينص فيها القانون على الغرامة كعقوبة مضافة إلى عقوبة الجناية سواء أكانت هذه الغرامة مناسبة ( كما في المواد ١٠٨ و ١١٢ و ١٢٤ و ١١٥ و ١١٦ ع ) أو غير مناسبة ( كما في المادتين ١٧٤ و ١٧٥ ع ) لا يجوز للقاضي إذا رأى استعمال الرأفة أن يستبعد الغرامة أو ينقصها عن الحد الأدنى المقرر قانوناً ، وذلك لأن استعمال الرأفة لا يحول القاضي في سبيل تخفيف العقوبة سوى السلطة التي خولها له القانون ، وما خرج عن النص القانوني لا سلطة للقاضي فيه .  
وقد حكم بأن المادة ١٧ ع قاصرة على العقوبات الجنائية المقيدة للحرية الواردة بها ولا تتناول العقوبات المالية . ففي جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ ع يجب حكماً الحكم بغرامة مساوية للبالغ المختلس ولو

حصل تخفيف العقوبة بمقتضى المادة ١٧ ع ( غنى ١٧ أبريل سنة ١٩٠٩ مع ١٠ عدد ٢٢ وأول يولي سنة ١٩١٦ مع ١٧ عدد ١٠٧ و ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ مرائع ٤ ص ٢١ ) .

وأن تطبيق المادة ١٧ ع لا يجوز الاعفاء من الرد والفرامة اللذين تنص عليهما المادة ١١٢ ع ( غنى ٣١ مايو سنة ١٩٢٢ مع ٢٤ عدد ٦١ ) .  
وأن المادة ١٧ ع نصت على تبديل العقوبة الأصلية المقيدة للحرية على الوجه المبين بها ولم تنص على الفرامات ، فيجب دائماً الحكم بالفرامة المنصوص عليها في القانون متى كانت واجبة كما في جريمة الرشوة المعاقب عليها في المادة ١٠٨ ع ( غنى ٨ يناير سنة ١٩١٧ مع ١٨ عدد ٣٨ ) .

٩٥- العقوبات التبعية — أما فيما يتعلق بالعقوبات التبعية ( كالحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع ومراقبة البوليس في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٢٨ ع ) فليس للقاضي وهو يستعمل الرأفة سلطة ما في حذفها ولا في تخفيفها . ولكن الظروف المخففة يجوز أن يكون لها تأثير مباشر على هذه العقوبات لأنها تفسر دائماً مع العقوبات الأصلية التابعة لها ، فإذا بدل القاضي عقوبة من العقوبات الأصلية التي تستلزم عقوبة تبعية بعقوبة أصلية أخرى لا تستلزمها فلا تلحق المحكوم عليه هذه العقوبة التبعية . مثال ذلك : كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥ ع ، فالشخص الذي يعامله القاضي بالرأفة فيحكم عليه بالحبس بدلاً من الأشغال الشاقة أو السجن لا يحرم من الحقوق والمزايا المذكورة .

ولذلك نصت المادة ٢٧ ع على أن كل موظف ارتكب جريمة مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرأفة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل

مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

٩٦ - العقوبات التكميلية - وأما العقوبات التكميلية فاما أن تكون اختيارية وإما أن تكون إجبارية .

فاذا كانت العقوبة التكميلية اختيارية كمرافقة البوليس في حالة العود للسرقة ( المادة ٣٢٠ ع ) والمصادرة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ ع ، فالقاضي حر في الحكم بهذه العقوبة أو استبعادها ، ولكن متى حكم بها فلا يجوز له أن يخفض مدتها أو مقدارها ( جازو ٢ ن ٨٠٢ ) .

وقد حكم بأنه إذا تراءى للقاضي استعمال الرأفة في قضية ما فليس له توقيع عقوبة تكميلية بأقل من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة في القانون . فاذا حكم على متهم من أرباب السوابق في سرقة بوضعه تحت ملاحظة البوليس لمدة أقل من سنة تعين نقض الحكم ( جن ١٩ يناير سنة ١٩٠١ ص ٢٧٨ و ٩ مايو سنة ١٩٢٩ قضية رقم ١٤٢٦ سنة ١٦ ق - وفي هذا المعنى لجنة المراقبة ١١ يولية سنة ١٩٠٢ رقم ١١ مج ٤ عدد ٢٣ ) .

٩٧ - وأما إذا كانت العقوبة التكميلية اجبارية كعقوبة العزل من الوظيفة ( المادة ٢٧ ع ) والمصادرة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ ع والرد والغرامة التي ينص عليها القانون كعقوبة تكميلية اجبارية مع عقوبة الجناية ( كما في المواد ١٠٨ و ١١٢ و ١٧٤ و ١٧٥ ع ) فيجب على القاضي أن يحكم بها كما هي واردة في القانون ، وليس له أن يعفي منها ولا أن ينقص مدتها أو مقدارها .

٩٨ - تأثير الظروف المخففة في مواد الجنيح والمخالفات - قد يضافها تقدم ( بالأعداد ٧٨ إلى ٨١ ) تأثير الظروف المخففة على الجنيح والمخالفات المنصوص عليها في الأوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة

على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٩٠٤ ، وقلنا إن مفعولها لا يسرى على الجنح والمخالفات المنصوص عليها في القوانين أو القرارات التي صدرت بعد هذا القانون ولا على الجنح التي أدخلت في قانون العقوبات أو عدلت عقوبتها منذ تاريخ صدوره بحيث جعل لها حد أقصى وحد أدنى .

### الفرع الخامس - في رقابة محكمة النقض

#### وبيان الظروف المخففة في الحكم

٩٩ - الظروف المخففة متروكة لتقدير المحكمة . فهي حرة في تطبيق المادة ١٧ ع وعدم تطبيقها حسب ما تلمسه عليها عقيدتها من توفر هذه الظروف أو عدم توفرها ، وليس لمحكمة النقض والابرام رقابة عليها في ذلك ( تنص ديسبر سنة ١٩٢٨ قضية رقم ٥٤ سنة ٤٦ ق و ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ مج ١٤ ص ٢١٩ ) .

١٠٠ - يجوز للقاضي قبول الظروف المخففة واستعمال الرأفة من تلقاء نفسه بدون توقف على طلب الخصوم ( تنص ٧ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ٣ ص ١٤٨ و ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ٣٢٧ وجارسون مادة ٤٦٣ ن ١٩٣ ) .

١٠١ - إن طلب الرأفة لا يصلح أن يكون أساساً للعلن بطريق النقض لأنه طلب متعلق بوقائع الدعوى وظروفها ومحكمة الموضوع وحدها حق إجابته إذا رأت له محلاً ( تنص ١٢ فبراير سنة ١٩٢٤ قضية رقم ٥٥٤ سنة ٤٦ ) . وليس من أوجه النقض أن المحكمة لم تفصل فيه مع أنه غرض عليها ( تنص ٢٣ أبريل سنة ١٨٩٨ قضاء ٥ ص ٣٢٧ ) .

١٠٢ - إذا أرا القاضي استعمال الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها إلى درجة أخف منها فله أن يفعل ذلك دون أن يكون ملزماً وجوباً ببيان موجب هذا العدول عن المنصوص عليه إلى ما هو أخف منه ، بل

كل المطلوب منه هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والاشارة إلى النص الخاص بها (عش ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ قضية رقم ٢٤٢١ سنة ٢ ق و ٨ يناير سنة ١٩٣٤ قضية رقم ١٩١ سنة ٤ ق — وفي هذا المعنى عش ٧ مايو سنة ١٨٩٦ قضاء ٤ ص ٢٢ و ١٥ أكتوبر سنة ١٩١٣ شرائع ١ ص ٧٦ و جازو ٢ و ٨٢٦ و جازسون ٢ ملعة ٤٦٣ ن ١٩٣ إلى ١٩٥) .

١٠٣ — وإذا رأى القاضي أن المتهم لا يستحق استعمال الرأفة معه فتقديره واجب الاحترام ولا سلطة لمحكمة النقض عليه في ذلك ( ٤ ديسمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ٣٨ سنة ٤٨ ق و ٢٨ مايو سنة ١٩٣١ قضية رقم ٦١ سنة اول قضائية) . ويكفي أن لا يشير القاضي في حكمه إلى استعمال الرأفة وليس ملزما بإبداء الاسباب التي دعت له لعدم استعمالها ( جرسون مادة ١٦٣ ن ١٩٤) . ولا يجوز أن يطلع على الحكم بأن المحكمة لم تستعمل الرأفة مع المتهم حتى ولو كانت النيابة نفسها قد بينت في مرافعتها وجوب الرأفة به ، إذ أن من أخص ما يدخل في سلطة محكمة الموضوع تقدير النقاب بعد ثبوت الادانة دون أن تنقيد في ذلك بأي رأى كان (عش ١٦ أبريل سنة ١٩٣١ قضية رقم ١١٤٤ سنة ٤٨ ق) .

١٠٤ — يجب في حالة استعمال الرأفة مع متهم في جنابة أن تشير المحكمة في حكمها إلى المادة ١٧ ع ، ولكن ليس من الضروري ذكر الفقرة المحكوم بمقتضاها . ومع ذلك فقد حكم بأن عدم ذكر الفقرة المحكوم بمقتضاها من المادة ١٧ ع مبطل للحكم لأنه لا يمكن في هذه الحالة معرفة ما إذا كان استنحيض الحاصل للتمتع منطبقا على القانون أم لا (عش ٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٣ مع ٥ ص ٩٠) .

كذلك يجب في حالة استعمال الرأفة مع متهم في جنحة أو مخالفة الاشارة إلى المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٠٤

١٠٥ - فإذا حكم في جريمة بأقل من الحد الأدنى المنصوص عليه قانوناً ولم يذكر في الحكم استعمال الرأفة كان الحكم باطلاً ( هنس ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣  
ميج ٥ س ١٢٦ ) .

١٠٦ - وإذا قررت المحكمة معاملة المتهمين بالرأفة وحبب تنزيل العقوبة طبقاً للمادة ١٧ ع ، فإن لم تفعل فليحكمة التقض إلغاء الحكم وإجراء هذا التنزيل ( هنس ٣٠ فبراير سنة ١٨٩٧ قضاء ٤ س ٢٠٩ )

## الفصل الرابع في الظروف المشددة

### Des circonstances aggravantes

١٠٧ - كل فعل يعتبر جريمة في نظر القانون الجنائي يمكن أن يكون مصححاً بظروف من شأنها تشديد الفعل في ذاته أو إجرام مرتكبه ، وهذه الظروف تؤثر على العقوبة ، ويجب على القاضي المكلف بتطبيقه مراعاتها برفع مقدار العقوبة في حدود النهاية الكبرى والنهاية الصغرى المنصوص عليها قانوناً . ولكن لا يسوغ له أن يتجاوز هذه الحدود وتطبيق عقوبة أشد من العقوبة القانونية حتى مع تقريره في حكمه أنه توجد ظروف مشددة ، لأنه لو أجاز القضاة تخطي العقوبة التي قررها القانون لكان هذا بمثابة رجوع إلى نظام التحكم في العقوبة ( جيلو ١٢ ٥٢٠٤٠ ) .

على أن ما يخرج من سلطة القاضي يدخل في واجب المشرع إذ يمكنه أن يحدد مقدماً بعض الظروف التي تشدد العقوبة المطلوب تطبيقها إما على طائفة من الجرائم وإما على جرائم خاصة .  
وعلى هذا فكما أنه يوجد نوعان من الظروف المخففة يوجد نوعان .



من الظروف المشددة وهما : الظروف المشددة القضائية ؛ والظروف المشددة القانونية .

١٠٨ - الظروف المشددة القضائية . - فالظروف المشددة القضائية متروكة لتقدير القاضي ، وليس في الاستطاعة بيانها ولا حصرها . ومن الأمثلة عليها البواعث غير الحميدة وجسامة الضرر الناشئ عن الجريمة واستعمال القوة مع الأشخاص ووجود سوابق للنهم ولولم يكن في حالة عود .

وكل ماها من الأثر هو أنها تبيح للقاضي رفع العقوبة في حدود النهاية الكبرى والنهاية الصغرى وجعلها مناسبة لجسامة الفعل أو خطورة فاعله .

١٠٩ - الظروف المشددة القانونية - أما الظروف المشددة القانونية فهي ظروف حددها القانون من شأنها تشديد الجريمة ورفع عقوبتها . وهي بعكس الظروف المختلفة القضائية تؤدي أو يجوز أن تؤدي تبعاً لما إذا كانت إجبارية أو اختيارية إلى زيادة العقوبة عن الحد الأقصى المقرر قانوناً للجريمة مجردة عن الظروف المشددة وقد تصبح عقوبة جنائية بعد أن كانت عقوبة جنحة .

ومن المهم به أن الظروف المشددة القانونية تؤثر على طبيعة الجريمة وتحولها من جنحة إلى جنائية إذا ترتب عليها إبدال عقوبة الجنحة التي كانت مقررة لها بعقوبة جنائية .

١١٠ - ولا يشتمل قانون العقوبات على نظرية عامة للظروف المشددة القانونية ، ولكنه يشتمل قطعاً على أحكام متفرقة . وبمجموع هذه الأحكام يمكن تقسيم الظروف المشددة التي ينص عليها القانون بحسب طبيعتها إلى ظروف مادية وظروف شخصية ، وبحسب نطاقها إلى ظروف عامة وظروف خاصة .

١١١ - الظروف المشددة للمادية والشخصية - الظروف المشددة المادية هي التي تتعلق بالأركان المادية المكونة للجريمة كظرف الليل أو المنزل المسكون في جريمة السرقة . وأما الظروف المشددة الشخصية فهي التي تتعلق بالأجزاء الشخصية لمرتكب الجريمة كحالة العود . ولهذا التفرقة أهمية عملية في حالة اشتراك عدة أشخاص في الجريمة . فان الظروف المادية إذ كانت لاصقة بنفس الفعل فلا يمكن إلا أن يعم أثرها كل من ساهموا في الجريمة المقترنة بها ، وليس لمن اشترك في هذه الجريمة أن يتصل من مسؤوليته عن النتائج المترتبة عليها . أما الظروف الشخصية فالقاعدة أنها تشدد عقوبة الفاعل أو الشريك التي توجد في شخصه هذه الظروف ، ولكنها لا تعتبر سبباً لتشديد العقاب على غيره من الفاعلين أو الشركاء ( راجع تفصيل ذلك في باب الاشتراك ) .

١١٢ - الظروف المشددة الخاصة والمامة - تكون الظروف المشددة عامة أو خاصة تبعاً لما إذا كانت مشتركة بين مجموعة من الجرائم أو قاصرة على بعض جرائم معينة .

١١٣ - الظروف المشددة المامة - لا يوجد في القانون المصري سوى ظرف مشدد عام واحد وهو العود .

ويوجد في القانون الفرنسي ظرفان آخران هما :

( ١ ) صفة الموظف ، فان المادة ١٩٨ ع ف تقضى بتشديد العقاب على كل موظف اشترك في جنایات أوجنتح كان مكلفاً بمراقبتها أو المعاقبة عليها .

( ٢ ) ظرف ارتكاب الجريمة في سجن ، فان القانون الفرنسي المادى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٨٠ يقضى بإبدال عقوبتي السجن والحبس بعقوبة الأشغال الشاقة في الجرائم التي ترتكب في أحد السجون وستكلم عن حالة العود تحت كلمة « عود » .

١١٤ - الظروف المشددة الخاصة - هي ظروف باضاتها إلى الأركان المكونة للجريمة تشدد إجرامها وعقوبتها. وتتميز الظروف المشددة عن أركان الجريمة بأن هذه هي التي تكون الجريمة التي نص عليها القانون، وبدونها لا توجد الجريمة أو توجد جريمة من نوع آخر.

أما الظروف المشددة فهي وقائع تبعية تتصل بالناصر المادية أو الأدبية التي تتكون منها الجريمة فتزيد إجرام الفعل أو إجرام مرتكبه، ويمكن فصلها عن الجريمة التي تصطبغ بها دون أن تغير طبيعتها. ولنضرب مثلاً بجريمة السرقة، فهذه الجريمة تتكون على حسب تعريف المادة ٣١١ ع من أربعة أركان: (١) الاختلاس، (٢) الذي يقع على شيء منقول، (٣) مملوك للغير، (٤) بقصد الفش. فإذا فقد الركن الأول فقد يبقى فعل إجرامي كخيانة أمانة تختلف عن السرقة بنص المادة ٣٤١ ع في أن الشيء المختلس كان موجوداً في حيازة الجاني بمقتضى عقد من عقود الائتمان التي تلزمه برده، ولكن لا توجد سرقة لأن الظروف المنصوص عليها في المادة ٣١١ ع هي عناصر جوهرية لا بد منها لوجود السرقة. وهناك ظروف أخرى قد تأتي وتنضم إلى هذه العناصر فتشدد إجرامها وبالتالي تشدد عقوبتها كظرف ارتكاب السرقة في منزل مسكون أو معد للسكنى أو في مكان مسور بواسطة كسر أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة أو حصولها ليلاً أو بحمل سلاح أو من شخصين فأكثر. فبينما السرقة البسيطة معاقب عليها في المادة ٣١٨ ع بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين فالسرقة المقرنة بظرف من الظروف المشددة السابق ذكرها معاقب عليها في المادة ٣١٧ ع بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنين. ومن بين هذه الظروف ما لو اجتمع بغيره بجعل السرقة جناية (المواد ٣١٣ و ٣١٥ و ٣١٦ ع) ويكفي ظرف الاكراه بمفرده لتحويل السرقة من جنحة إلى جناية (المادة ٣١٤ ع). ولنضرب مثلاً آخر بجناية القتل عمداً، فهذه الجناية تتكون من

ركنين أساسيين وهما ( ١ ) فعل القتل و ( ٢ ) تصدأحداثه ( المادة ٢٣٤ ع )  
 فإذا حذف الركن الثاني فقد تبقى جريمة من نوع آخر كالقتل خطأ أو الضرب  
 المفضي للوٲ. وإذا أضيف إلى هذين الركنين ظرف سبق الاصرار أو التردد  
 يكون لدينا قتل مقترن بظرفه مشدد يعاقب عليه القانون بالاعدام ( المادة  
 ٢٣٠ ع ) بينما القتل العمد من غير سبق اصرار ولا تردد يعاقب عليه بالاشتغال  
 الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

وهناك ظروف قد ترد تارة كأركان مكونة وتارة كظروف مشددة تبعاً  
 لنوع الجريمة ، مثل صغر السن فهو ركن مكون لجناية هناك العرض بغير إكراه  
 المعاقب عليها في المادة ٢٦٩ ع ، وهو ظرف مشدد لجريمة هناك العرض بالإكراه  
 ( المادة ٢٨٦ ع فقرة ثانية )

## الفصل الخامس

### في اجتماع اسباب التخفيف وأسباب التشديد

١١٥ - اجتماع الظروف المخففة مع الظروف المشددة - إذا  
 اجتمع ظرف مشدد خاص كالإكراه في السرقة وسبق الاصرار أو التردد  
 في القتل مع ظروف مخففة ، فيبدأ بتحديد العقوبة التي يقتضيها الظرف  
 المشدد الخاص ثم تخفف هذه العقوبة طبقاً لأحكام المادة ١٧ ع

١١٦ - وإذا اجتمع العود وهو ظرف مشدد عام مع ظروف مخففة .  
 فللقاضي إذا لم ير عللاً لتشديد العقوبة طبقاً لأحكام المادة ٥٠ ع الخاصة  
 بالعود أن يطبق العقوبة المنصوص عليها في المادة التي تعاقب على الجريمة بلا  
 تشديد ولا تخفيف أو يخففها طبقاً لأحكام المادة ١٧ ع ، وذلك لأن تشديد  
 العقوبة بسبب العود اختياري للقاضي كتخفيفها بسبب الظروف المخففة .

١١٧ - اجتماع الظروف المخففة مع الأعذار القانونية المخففة -  
لا عمل البحث في تأثير اجتماع الظروف المخففة مع أحد الأعذار القانونية  
المخففة الخاصة كمعذر الاستفزاز وعذر التعامل بمسكوكات زائفة ثبت أخذها  
على اعتبار أنها جيدة ، لأن المعذر الأول يزيل العقوبة إلى الحبس ( المادة  
٢٣٧ ع ) والثاني يزيلها إلى الغرامة ( المادة ٢٠٤ ع ) ، ومن المقرر أن  
الظروف المخففة لا تأثير لها إلا على العقوبات الجنائية ولا شأن لها بعقوبات  
الحبس والغرامة .

كذلك لا فائدة من استعمال الرأفة في حالة تعدد حدود العقاب الشرعي  
بحسب نية ، لأن هذا المعذر يغول القاضي في سبيل تخفيف العقوبة سلطة أوسع  
بما تخوله الظروف المخففة ، إذ يجوز له إذا كان الفعل جنائية أن يحكم بالحبس  
بدلاً من العقوبة المقررة في القانون ( المادة ٢٥١ ع ) .

١١٨ - ولا عمل أيضاً لبحث في تأثير اجتماع الظروف المخففة بغير  
حصر السن بالنسبة للأحداث الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة ، لأن  
الصغير بين الثانية عشرة والخامسة عشرة إذا ارتكب جنائية لا يجوز الحكم  
عليه إلا بعقوبة الحبس ( المادة ٦٩ ع ) ، هذا إذا لم ير القاضي أن يتخذ في  
حقه إحدى وسائل التربية والتأديب المنصوص عليها قانوناً ( المادة ٦٧ ع ) ،  
وقد علمنا أن الظروف المخففة لا تأثير لها إلا على العقوبات الجنائية ، هذا  
فضلاً عن أن المادة ٦٦ ع تغول القاضي في سبيل تخفيف العقوبة سلطة أوسع  
من التي تخوله المادة ١٧ ع ( جرائد ١٧ ن ٢ ٨٥٩ ) .

١١٩ - ولكن هذا البحث له أهميته بالنسبة للأحداث بين الخامسة  
عشرة والسابعة عشرة . ففى هذه الحالة تقضى المادة ٧٢ ع بأنه يجب على  
القاضي أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن المعذر المخفف  
مع ملاحظة موجبات الرأفة إن وجدت . فان كانت تلك العقوبة هي الاعدا.

أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تتقص عن عشر سنين . وإن كانت الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن . وذلك لأن الفرض من المادة ٧٢ ليس تخفيض العقوبة التي يحكم بها على الأحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة في كل الأحوال بل الفرض منها هو إعفاء هؤلاء الأحداث من العقوبات المتطرفة في الشدة ( جرافولان ٢-٥ ن ٨٥٩ ) .

١٢٠ - اجتماع عذر صغر السن مع أَعذار مخففة أخرى -  
إذا ارتكب الصغير جريمة مقترنة بأحد الأَعذار الخاصة كخطر الاستفراذ أو التعامل بمسكوكات مزيفة ثبت أخذها على اعتبار أنها خبيثة أو تجاوز حدود الدفاع الشرعي بحسن نية ، يرجع إلى العقوبة التي يقتضيها هذا العذر . ولما كانت كل هذه الأَعذار تؤدي أو يمكن أن تؤدي إلى تغيير عقوبة الجناية بعقوبة الحبس بل بعقوبة الغرامة في حالة التعامل بالمسكوكات المزيفة ، فلا يبق مجال لتطبيق عذر صغر السن المنصوص عليه في المادة ٦٦ ع بالنسبة لمن يزيد سنهم على اثني عشرة سنة ويقل عن خمس عشرة سنة ولا العذر المنصوص عليه في المادة ٧٢ ع بالنسبة لمن زاد سنهم على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . وإنما يجوز الحكم على الأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة بأحدى وسائل التربية والتأديب المنصوص عليها في المادة ٦٧ ع .

١٢١ - إجماع الأَعذار المخففة القانونية مع الظروف المشددة -  
لا تسرى الأحكام الخاصة بالعود على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة ( المادة ٧١ ع )

١٢٢ - إذا اجتمع أحد الأَعذار المخففة القانونية غير صغر السن مع حالة العود يبدأ بتحديد العقوبة التي يقتضيها العذر المخفف ثم تطبق أحكام العود ( جارسون مادة ٢٦٣ ن ١٣١ ) .

١٢٣ - تطبيق الظروف المخففة في حالة تعدد الجرائم - تطبيق الظروف المخففة في حالة ارتكاب المتهم عدة جرائم مرتبطة ببعضها يوجب على القاضي أن يوفق بين قاعدة عدم تعدد العقوبات التي تنص عليها المادة ٣٣ عقرة ثانية وسلطة تخفيف العقوبة التي تخولها له المادة ١٧ ع . ولحل الاشكالات التي تنشأ عن هذه المسئلة تجب مراعاة فكرتين أساسيتين : ( الأولى ) أن الحكم بالعقوبة الأشد في حالة تعدد الجرائم واجب هذه العقوبة لنيرها من العقوبات ليس معناه أن الجريمة الأشد تجب غيرها من الجرائم . صحيح أن الجاني لا توقع عليه سوى عقوبة واحدة هي العقوبة الأشد، ولكن هذا لا يمنع أن المتهم قد ارتكب من الجرائم بقدر ما ثبت عليه من الأفعال . ( والثانية ) أن المتهم الذي يعامل بالراقة يجب أن لا يستفيد من كونه ارتكب عدة جرائم بدلا من جريمة واحدة . صحيح أن اندماج عدة عقوبات في عقوبة واحدة يتعارض مع تعدد العقوبات ولكن يجب أن لا يغيب عن البال أنه ينبغي دائما الحكم بالعقوبة الأشد وأنه إذا كانت الظروف المخففة تؤدي إلى تخفيض إحدى العقوبات وجعلها أخف من الأخرى فهذه الأخيرة هي التي يجب الحكم بها ( جرو ٢ ٨٦٧ ن ٢ وجارسونج ٢ مادة ١٦٣ ن ١٦٣ ) .

١٢٤ - وعلى ضوء هاتين القاعدتين يهم بحث المسئلة على الوجهين الآتين :

( الأولى ) ارتباط جريمة يمكن تخفيض عقوبتها باستعمال الرأفة بجريمة أخرى لا يجوز فيها تخفيض العقوبة . ( الثاني ) ارتباط جرائم يجوز فيها كلها تخفيض العقوبة باستعمال الرأفة .

١٢٥ - ( ١ ) يحدد القانون في بعض الأحوال النهاية الصغرى لعقوبة الحبس ، فلا يكون من الجائز عندئذ التزول إلى ما دون هذه النهاية ولو في حالة اقتران الجريمة بظروف مخففة كما في الجرائم المنصوص عليها

في المواد ٨٣ و ١٧٩ و ٣٠٨ من قانون العقوبات والجرائم المنصوص عليها في قانون المواد المخدرة . فإذا ارتكبت جريمة من هذه الجرائم مع جنائية أشد منها واقتضى الحال تطبيق العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ ع فقرة ثانية فلا يجوز أن يترتب على استعمال الرأفة في هذه الجنائية النزول عن الحد الأدنى لعقوبة الحبس في الجريمة الأخف . مثال ذلك يعاقب القانون على الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من المادة ٨٣ ع بالحبس من سنتين إلى خمس ، فإذا ارتكبت هذه الجريمة مع جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة ورأى القاضي نظراً لارتباط الجريمتين ببعضهما الحكم بالعقوبة الأشد فلا يسوغ له أن ينزل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المنصوص عليها في المادة ٨٣ ع وهو الحبس سنتين وإن كانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المقررة للجنائية المرتبطة بها يجوز إبدالها بمقتضى المادة ١٧ ع بالحبس ستة أشهر فقط . كذلك إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٣٥ من قانون المواد المخدرة والتي تعاقب عليها هذه المادة بالحبس مع الشغل من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من مائتي جنيه إلى ألف جنيه — مع جنائية عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز للقاضي إذا رأى الحكم بعقوبة واحدة بسبب ارتباط الجريمتين ببعضهما أن ينزل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة المنطبقة على قانون المواد المخدرة . والامر بديهي لأنه لو فرض أن المتهم لم يرتكب سوى هذه الجريمة لما أمكن الحكم عليه بأقل من هذا الحد الأدنى ، فلا يجوز أن يتخلص من هذه العقوبة بسبب ارتكابه جريمة أخرى ولو كانت هذه الجريمة مقترنة بظروف مخففة ( جـ ٢ ن ٨٦٩ وجارسون مادة ٤٦٣ ن ١٣٣ ) .

١٣٦ - ( ٢ ) إذا ارتكب المتهم جنائعين يجوز فيها استعمال الرأفة وتخفيض العقوبة عن الحد الأدنى المقرر لها في القانون ورأى القاضي نظراً لارتباطهما ببعضهما الحكم بالعقوبة الأشد وأراد في الوقت نفسه استعمال



الرامة مع المتهم في كلا الجنائين، فبا عليه إلا أن يبحث في القانون عن الجناية التي عقوبتها أشد ويقتضها طبقا للمادة ١٧ ع، ولكن الاشكال هو في حالة اقراران جريمة يعاقب عليها بغرامة أو عقوبة أخرى تكميلية كجريمة الرشوة (المادة ١٠٨ ع) وجريمة اختلاس الأموال الأميرية (المادة ١١٢ ع) بجريمة أخرى. كانت محكمة النقض والارام قد حكمت في قضايا مشتتة على تهم اختلاس وتزوير مرتبطين ببعضهما بأن المادة ٣٢ ع تنجم في حالة تعدد الجرائم وارتباطها ببعضها الحكم بعقوبة واحدة وهي العقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم، وحيث ان محكمة الجنائيات طبقت فقط العقوبة الخاصة بالتزوير باعتبار أنها أشد عقوبة للجرائم المنسوبة للمتهم فهي لم تخطئ في تطبيق القانون بعدم الحكم بالغرامة المنصوص عنها بالنسبة لجريمة الاختلاس (عن ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ نج ١٤ عدد ١١٢ و ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٢ مج ١٩ عدد ٢).

ولكنها حكمت بعد ذلك بأنه إذا وقع اختلاس في حكم المادة ١١٢ ع وتزوير في ورقة أميرية بقصد اخفاء الاختلاس يجب مع الحكم بالعقوبة المقررة لأشد المجرمين وهي جريمة التزوير الحكم بعقوبتي الرد والغرامة التكميليتين المقررتين لجريمة الاختلاس (عن ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ مج ٢٧ عدد ١٣ و ٢٤ مايو سنة ١٩٢٧ عمالة ٨ عدد ١١٣ و ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٧ عمالة ٨ عدد ٥١٣ و ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ١١٢).

كما حكمت بأنه إذا حكم على شخص في تهمة اختلاس منطبق على المادة ١١٢ ع وتهمة رشوة منطبق على المادة ١٠٨ ع وبالنظر لارتباط المجرمين ببعضهما قضى بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد وهي الرشوة وجب الحكم بعقوبتي الرد والغرامة التكميليتين المقررتين لجريمة الاختلاس (عن ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عمالة ٥ عدد ٥٥١).

ذلك لأن العقوبات التكميلية من غرامة ورد ومصادرة هي عقوبات

نوعية (spécifiques) لازمة عن طبيعة الجريمة التي تقتضيها وملحوظ للشارع بصفة خاصة ضرورة توقيها ، فهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من الجرائم الأخرى فان تطبيقها لا ينبغي أن يجب تلك العقوبات التكميلية كما يجب العقوبة الأصلية التابعة هي لها ، بل لازال واجبا الحكم بها مع الحكم بعقوبة الجريمة الأشد . وإن قليلا من التأمل يؤيد هذا النظر ، فان المصادرة مثلا مأمور بها اقتلاع لخطر الأشياء المضبوطة ولا يعطربال أحد أن من يحرز مادة مخدرة أو يحمل سلاحا محرما حمله ثم يرتكب جريمة أخرى أشد عقوبة من إحراز المخدرات أو حمل السلاح - لا يعطربال أحد أنه مع معاقبته بعقوبة الأشد من جرميته تسلم له المادة المخدرة أو السلاح المحرم فان ذلك يكون ضربا من السخرية ، وما ذلك إلا لأن المصادرة تقتضيها طبيعة الجريمة التي تقرر ثبوتها وإن لم تطبق عقوبتها الأصلية . كذلك الرد والفرامة المأمور بهما تكميليا فان أساسهما في الواقع الصحيح فكرة التعويض المدني الذي لا يملك القاضى الجنائى المساس به مهما طبق من العقوبات الأصلية للجريمة التي تقتضيها . ويان ذلك أن الشارع إنما فرض الفرامة والرد في طائفة قليلة من الجرائم كلها ترجع إلى عبث الموظفين بأموال الحكومة (المواد ١١٢ إلى ١١٦ و ١٢٥ و ١٣٠ إلى ١٣٢) أو إلى عبثهم بواجب وظيفتهم (مادة ١٠٨) . فالرد المأمور به في تلك السلوادر ليس شيئا آخر سوى إعادة مال الحكومة إليها ، وهذا حق طبيعي أساسى واجب إحقاقه حتى بدون أن ينص عليه قانون العقوبات . والفرامة المأمور بها في تلك المواد هي في الواقع تعويض للحكومة عن إجرام موظفيها باختلاس مالها أو بالارتشاء ، وكل ما في الأمر أن هذا التعويض قدره القانون وفاته قصداً على مقدار مال الحكومة المختلس أو المأل المرشوب ، ليكون أبلغ في تكة الموظف في شره النفس الذي ظهر به . لقد رأى الشارع من باب الاختصار في الاجراءات أن لا ضرورة

لدخول الحكومة مدعية بحق مدني بسبب هذا التعويض بشقيه من غرامة ورد وأن يكلف القاضي بالحكم بهما من تلقاء نفسه بعد أن ترفع له الدعوى العمومية بطريقها القانوني وثبت لديه إدانة المتهم . وما دامت فكرة التعويض المدني هي الأساس في تلك العقوبة التكميلية وجب كما أسلفنا الحكم بها دائماً وفي كل الأحوال ( قض ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٩ مج ٣٠ عدد ١١٢ ، وفي هذا المعنى قض ٩ نوفمبر سنة ١٩٣٠ قضية رقم ١٧٥٠ سنة ٤٧ ق ) .



















